



25/8  
25/8A



صلى الله عليه وسلم  
الاسم والحمد لله المصطفى العالم العلامة والبحر الفهامة شيخ الاسلام  
والشيخين سيدى واستاذى الشيخ منصور ابن يونس البهوتى  
بسم الله الرحمن الرحيم واسكنه فسيح جناته امين

بسم الله الرحمن الرحيم قد علمنا العلامة والبحر الفهامة خاتمة المحققين وامام  
المحققين الشيخ محمد السفاريني روح الله وروحه الشيخ منصور صاحب شرح  
المتن اعداد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة  
رحل الى الجلالة من الديار السامية والنواحي النجدية والاراضي المقدسية  
والنواحي الحليية وتخلوا بين يديه وضربت الابل اباطها اليه وعقدت  
عابها الحاصر وقال من حطى بنظره هل من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف  
البهوتى وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الحلوتى والشيخ محمد  
مرداهى والشيخ حسين اللبدي والشيخ عبد الحق ابن عمه والشيخ يوسف  
الدرمى والشيخ محمد ابن ابى السرور فى آخرين وشرح الاقناع فى ثلاث  
مئات ضخام وكذلك المنتهى وشرح المفردات وزاد المستفيع وهو احسن  
شروحه وله حاشية على الاقتناع وحاشية على المنتهى وكتاب لطيف مختصر  
في سماحة اعمدة الطلاب وكان سنياً جواداً له مكارم دارة ونشأة سارة وكان  
فى كل اية حمة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة فى داره ومن مرض  
بهم غاده واحده الى داره ومرضه احسن تعريض الى ان يشفى وكان الناس  
ياؤه بالصدقات فيترقبها على طلبته فى المجلس ولا يأخذ منها شيئاً  
كانت وفاته رضى الله عنه ضحى يوم الجمعة ثامن شهر ربيع الثانى سنة  
احدى وخمسين والى بمصر المحروسة ودفن بتربة المجاورين رحمه الله تعالى  
والى الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لخصت هذه الكلمات من  
رحمة فى تراجم متأخرى الاصحاب التى جمعتها انتهى كلام م س وبقية  
الكلام من جهة وفاته وهو يقرء فى الدروس على اى درس وقف ذكره العلامة  
الحلوتى فى حاشيته على المنتهى على قول المص فى كتاب ابحر الثالث ما  
ما يلزم الحاكم الخ فراجع فى موضعه تعرفه والله اعلم



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدر من اراد هدايته للاسلام وفقه في الدين من اراد به خيرا وفهمه فيما احكمه من الاحكام احده ان جعلنا من خير امة اخرجت للناس وخلع علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام واشكره وشكر المنعم واجب على الانام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله وحيه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعيهم الكرام ( اما بعد ) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجواوي ثم الصالحى الدمشقى نفعه الله برحمته واباحه بحجوة جنته بين حقايقه ويوضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتعين التنبه عليها وفوائده يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسئول بفضله ان ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وزلفى لديه في جنات النعيم المقيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ اى ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم النفس الموصوف بكمال الانعام ومادونه او بارادة ذلك اؤلف مستعينا او ملابسا



على وجه التبرك وفي ايتار هذين الوصفين المفيدين للبالغ في الرحمة اشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كالعالم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره وابتدأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بحديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو ابرأى ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فلذلك جمع بينهما فقال ( الحمد لله ) اي جنس الوصف بالجميل او كل فرد منه مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والحمد الثناء بالصفات الجميلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل ينبى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامدا وغيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً مصرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خلق لاجله قال تعالى وقليل من عبادى الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقى الاسماء كالرحمن والخالق اشارة الى انه كما يحمد لصفاته يحمد لذاته ولثلاث يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره ( حمداً ) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد لو صفه بقوله ( لا ينفد ) بالبدال المسهلة وفتح الفاء ماضى نفد بكسرهما اي لا يفرغ ( افضل ما ينبى ) اي يطالب ( ان يحمد ) اي ينبى عليه ويوصف وافضل منصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما موصول اسمى او نكرة موصوفة اي افضل الحمد الذى ينبى او افضل حمد ينبى حمده به ( وصلى الله ) قال الازهرى معنى الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء ( وسلم ) من السلام بمعنى التحية او السلامة من النقايس والرزائل او الامان والصلاة عايه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة ولياتها وكذا كلما ذكر اسمه وقيل بوجوبها اذا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وروى من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستعمر له مادام انتهى فى ذلك الكتاب واتى بالحمد بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام لثبوت مالكية الحمد او استحقيقه له ازلاً وابدأ وبالصلاة بالفعلية الدالة على التجدد اي الحدوث لحدوث (د) المسؤل وهو الصلاة اي الرحمة من الله ( على افضل

(د) قوله لحدوث الخ هذا قول الاشاعرة واما مذهبنا فجميع النصب قديمة ذاتية كانت او متأخرة على ان الصلاة غير الرحمة على ما اختاره اعلامه الحقق ابن القيم اه



المصطفين محمد ) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وخص بيته الى الناس كافة وبالشفاعة والانبياء تحت لوائه والمصطفون جمع مصطفى وهو المختار من الصفوة وطأوه منتلبة عن تا ومحمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف احمد فانه لم يسم به قبله (وعلى اله ) اى اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه اكثر الاصحاب ذكره في شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى الضمير جائزة عند الاكثر وعمل اكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكساي وابن النحاس والزبيدي ( واصحابه ) جمع صحب جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعطفهم على الال من عطف الخاص على العام وفي الجمع بين الصحب والال مخالفة للبتدعة لانهم يوالون الال دون الصحب ( ومن تبعه ) اى عبد الله تعالى والعبادة ما امر به شرطا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي ( اما بعد ) اى بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه ومكاتباته حتى رواه الحافظ عبد القاهر الرهاوي في الاربعين التي له عن اربعين صحابيا ذكره ابن قندس في حواشي المحرر وقيل انها فصل الخطاب المشار اليه في الآية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل والمعروف بناء بعد على الضم واجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف اليه ( فهذا ) اشارة الى ما تصوره في الذهن و اقامه مقام المكتوب المقرؤ الموجود بالبيان ( مختصر ) اى موجز وهو ما قل لفظه وكثر معناه قال على رضى الله عنه خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيمل ( في الفقه ) وهو لغة الفهم واصطلاح معرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القريبة ( من مقنع ) اى من الكتاب المسمى بالمقنع تأليف ( الامام ) المقتدى به شيخ المذهب ( الموفق ابى محمد ) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي تغمده الله برحمته واعاد علينا من بركته ( على قول واحد ) وكذلك صنعت في شرحه فلم تعرض للخلاف طلبا للاختصار ( وهو ) اى ذلك القول الواحد



الذي يذكره ويحذف ما سواه من الاقول ان كانت هو القول (الراجع)  
 اى المعتقد (فى مذهب) امام الائمة وناصر السنة ابي عبد الله (احمد) بن  
 محمد بن حنبل الشيبانى نسبة لجده شيان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب فى  
 الاصل اى فى اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد  
 بدليل ومات قائلا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه  
 (وربما حذفت منه مسایل) جمع مسئلة من السؤال وهى ما يبرهن عنه فى  
 العلم نادرة اى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما  
 قال فى المقنع من الفوائد (ما على مثله يعتمد) اى يعول عليه لموافقة الصحيح (اذ  
 السهم قد قصرت) تعليل لاختصاره المقنع والسهم جمع همة بفتح الهاء  
 وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما  
 يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اى الشاغلة (عن نيل) اى ادراك المراد  
 اى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتى عليكم زمان الا وما بعده  
 شر منه حتى تلقوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اى جمع  
 ما يغنى (عن التطويل) لاشتماله على جل المسلمات التى يكثر وقوعها ولو  
 بمفهومه (ولاحول ولا قوة الا بالله) اى لا تحول من حال الى حال ولا  
 قدرة على ذلك الا بالله وقيل لاحول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا  
 قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمعنى الاول اجمع واشمل (وهو حسنا)  
 اى كافينا (ونعم الوكيل) جل جلاله اى المفوض اليه تدبير خلقه والقيام  
 بمصالحهم والحفاظ ونعم الوكيل اما معطوف على وهو حسنا والخصوص محذوف  
 او على حسنا والخصوص هو الضمير المتقدم **كتاب** هو من المصادر  
 السبالة اى التى توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكتبا وكتابة ويسمى  
 المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا فلان اذا اجتمعوا ومنه  
 قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد  
 به هنا المكتوب اى هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجبها  
 ويتطهر به ونحو ذلك بدا بها لانها مفتاح الصلاة التى هى اركان  
 الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والزاهة عن الاقذار مصدر  
 طهر يطهر بضم الهاء فيهما واما طهر بفتح الهاء فصدره طهر كحكم حكما  
 وفى الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهى ارتفاع الحدث) اى زوال الوصف  
 القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما فى معنى) اى معنى ارتفاع



الحدث كالحاصل بغسل الميت و الوضوء الغسل المستحيين وما زاد على المرة الاولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك او التيمم عن وضوء او غسل ( وزوال الخبث ) اى النجاسة او حكمها بالاستجمار او بالتيمم فى الجملة على ما يأتى فى بابها فالطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والغسل ( المياه ) باعتبار ما تنوع اليه فى الشرع ( ثلاثة ) احدها ( طهور ) اى مطهر قال ثعلب طهور بفتح الطاء الطاهر فى ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ( لا يرفع الحدث ) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والطاهر ضد المحدث والنجس ( ولا يزبل النجس الطارى ) على محل طاهر فهو النجاسة الحكمية ( غيره ) اى غير الماء الطهور والتيمم ميج لا رافع وكذا الاستجمار وهو اى الطهور ( الباقي على خلقته ) اى صفته التى خالق عليها اما حقيقة بان يبقى على ما وجد عليه من برودة او حرارة او ملوحة ونحوها او حكما كالتغير بمكث او طحالب ونحوه مما باتى ذكره ( فان تغير بغير ممازج ) اى مخالط ( كقطع كافور ) عود قمارى ( ودهن ) طاهر على اختلاف انواعه قال فى الشرح وفى معناه ما تغير بالقطران والزفت والشمع لان فيه دهنية يتغير بها الماء او بملح ( ماء ) لا معدنى فيسأبه الطهورية ( او سخن نجس كره ) مطلقا ان لم ينجح اليه سواء ظن وصولها اليه او كان الحائل حصينا او لا ولو بعد ان يرد لانه لا يسلم غالبا من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن بمقصوب وماء بثر بمقبرة وبقايا وشوكها واستعمال ماء زمزم فى ازالة خبث لا وضوء وغسل ( وان تغير بمكثه ) اى بطول اقامته فى مقره وهو الآخر لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام توضع بماء آجن وحكاه ابن المنذر اجماع من يحفظ قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين ( او بما ) اى بطاهر ( يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر ) وسبك وما تلقيه الريح او السيول من تن ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن ممازجة سلبه الطهورية او تغير ( بمجاورة ميتة ) اى بريح ميتة الى جابه فلا يكره قل فى المبدع بغير خلاف لعلمه ( او سخن بالنجس او بطاهر ) مباح ولم يشد حره ( لم يكره ) لان الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه ذكره فى المبدع ومن كره الحمام قلة الكراهة خوف مشاهدة العورة او قصد التعم بدحوه لا كون الماء



مستحنا فان اشتد حره او برده كره لمنعه كمال الطهارة ( وان استعمل ) قليل  
 ( في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل الجمعة ) او عيد ونحوه ( وغسلة ثانية و  
 ثالثة ) في وضوء او غسل ( كره ) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن  
 الطهارة مشروعة كالتبرد لم يكره ( وان باغ ) الماء ( قلتين ) تنية قلة وهي  
 اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الحجرة الكبيرة من قلال حجر وهي  
 قرية كانت قرب المدينة ( وهو الكثير ) اصطلاحا ( وهما ) اى القلتان  
 ( خمسمائة رطل ) بكسر الراء وفتحها ( عراقى تقريبا ) فلا يضر نقص يسير  
 كرطل ودرطابن واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصرى  
 ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبعارطل حلبى وثمانون  
 رطلا وسبعان ونصف سبع رطل قدسى ( \* ) وما وافقه فالرطل العراقى  
 تسعون مثقالا سبع القدسى وثمان سبعة وسبع الحلبي وربيع سبعة وسبع  
 الدمشقى ونصف سبعة ونصف المصرى وربعة وسبعة ( فتحالطته نجاسة ) قليلة  
 او كثيرة ( غير بول ادمى او عذرة المايعة ) او الجامدة اذا ذابت ( فلم تغيره )  
 فطهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا باغ الماء قاتين لم ينحسه شئ وفى رواية  
 لم يحمل الخبث رواه احمد وغيره قال الحاكم على شرط الشيخين وصححه  
 الطحاوى وحديث ان الماء طهور لا ينحسه شئ وحديث الماء لا ينحسه شئ  
 الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على المقيد السابق وانما خصت  
 القلتان بقلال حجر لوروده فى بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة  
 الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج رأيت قلال حجر فرأيت القلة تسع  
 قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراقى والاحتياط ان يجعل الشئ نصفاً  
 فكانت القلتان خمسمائة بالعراقى ( او خالطه البول او العذرة ) من ادمى  
 ( ويشق ترحه كماء مصانع طريق مكة فطهور ) ما لم يتغير قال فى الشرح  
 لا نعلم فيه خلافا ومهوم كلامه ان ما لا يشق ترحه ينحس ببول الادمى او  
 عذرة المايعة او الجامدة اذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين وهو قول اكثر المتقدمين  
 والمتوسطين قال فى المبدع ينحس على المذهب وان لم يتغير لحديث ابى هريرة  
 يرفعه لا يبولن احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يعتسل منه متفق عليه  
 وروى الخلال باسناده ان عليا رضى الله عنه سئل عن صبى بال فى بئر فامرهم  
 بنزحها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينحس بهما ما يبلغ قلتين



الا بالتغير قال في التسقيح اختاره أكثر المتأخرين وهو اظهر انتهى لان نجاسة بول الادمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب ( ولا يرفع حدث رجل ) وحتى ( طهور يسير ) دون القلتين ( مقلت به ) كخلوة نكاح ( امرأة ) مكلفة ولو كافره ( لطهارة كاملة عن حدث ) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور المرأة رواء ابوداود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية ابى طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تعبدى وعلم مما تقدم انه يزيل النجس مطلقا وانه يرفع حدث المرأة والعبي وانه لا اثر لخلوتها بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة او لم تستعمله في طهارة كاملة ولا لما خلت به لطهارة خبت فان لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعماله ثم يتيمم النوع ( الثانى ) من المياه الطاهر غير المطهر وقد اشار اليه بقوله ( وان تغير لونه او طعمه او ريحه ) اى كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطبخ ( طاهر فيه ) ( او ) بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه ( ساقط فيه ) كزعفران لا تراب ولو قصدا ولا مالا يمازجه مما تقدم ( فطاهر ) لانه ليس بماء مطلق ( او رفع بقليله حدث ) مكلف او صغير فطاهر لحديث ابى هريرة لا يغتسلن احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواء مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء والغسل المستحيين طهور كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيرا طهور لكن يكره الغسل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضى لمشقة تكرره بخلاف من عليه حدث اكبر فان نوى والغمس هو او بعضه في قليل لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملا ويصير الماء مستعملا في الطهارتين بانفصاله لا قبله مادام مترددا على الاعضاء ( او غمس فيه ) اى في الماء القليل كل ( يد ) مسلم مكلف ( قائم من نوم ليل ناقض لوضوء ) قبل غسلها ثلاثا فطاهر نوى الغسل بذلك الغمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو باتت مكتوفة او في جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلهما في الاناء ثلاثا فان احدكم لا يدري اين باتت يده رواء مسلم ولا اثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه يسيرا لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والاثنيان لخروج مذى دونه لانه في معناه واما ما غسل به المذى فعلى ما يأتى ( او كان اخر غسلة

زالت النجاسة بها ) وانفصل غير متغير ( فظاهر ) لان المنفصل بعض المتصل والمتصل طاهر النوع ( الثالث ) النجس وهو ما اشار اليه بقوله ( والنجس ما تغير بنجاسة ) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه ( او لا قاعاً ) اى لاقى النجاسة ( وهو يسير ) دون القلتين فينجس بمجرد المساقاة ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شئ ( او انفصل عن محل نجاسة ) متغيراً او ( قبل زوالها ) فنجس فما انفصل قبل السابعة نجس وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً ( فان اضيف الى الماء النجس ) قليلاً كان او كثيراً ( طهور كثير ) يصب او اجراء ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه و عما اتصل به ( غير تراب ونحوه ) فلا يطهر به نجس ( او زال تغير ) الماء ( النجس الكثير بنفسه ) من غير اضافة ولا ترح ( او ترح منه ) اى من النجس الكثير ( فبقى بعده ) اى بعد المزوج ( كثير غير متغير طهر ) لزوال علة نجسه وهى الغير والمزوج الذى زال مع ترحه التغير طهور ان لم تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير فتطهيره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جواب بر زحت للمشقة ~~تتبعه~~ محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي او عذرتة فتطهير ما تنجس بهما من الماء اضافة ما يشق ترحه اليه او ترح يبقى بعده ما يشق ترحه او بزوال تغير ما يشق ترحه بنفسه على قول اكثر المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم ( وان شك في نجاسة ماء او غيره ) من الطاهرات ( او ) شك في ( طهارته ) اى طهارة شئ علت نجاسته قبل الشك بنى على اليقين الذى علمه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او روث شك في نجاسته لان الاصل بقاءه على ما كان عليه وان اخبره عدل بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره ( وان اشتبه طهور ) بنجس ( حرم استعمالهما ) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور قلتين فاكثر وكان عنده اناء يستعملها وجب خاطهما واستعمالهما ( ولم ينحر ) اى لم ينظر ايها يغاب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها ( ولا يشترط للتيمم اراقتها ولا خلطهما ) لانه غير قادر على استعمال الطهور اشبه ما لو كان الماء في بر لا يمكنه الوصول اليه وكذا لو اشتبه مباح بمحرم فيتيمم ان لم يجد غيرها ويلزم من



علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله ( وان اشتبه ) طهور ( بطاهر )  
 امكن جعله طهورا به املا ( توضا منهما وضوء واحد ) ولو مع طهور  
 بيقين ( من هذا غرفة ومن هذا غرفة ) ويعم بكل واحدة من الغرفتين  
 المحل ( وصلى صلاة واحدة ) قال في المفتي والشرح بغير خلاف نعلمه فان  
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوضا بالطهور ويتم ليحصل له اليقين  
 ( وان اشتبهت ثياب طاهرة ) بثياب ( نجسة يعلم عددها ) ( او ) اشتبهت  
 ثياب مباحة بثياب ( محرمة ) يعلم عددها ( صلى في كل ثوب صلاة بعدد  
 النجس ) من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطا كمن نسي  
 صلاة من يوم ا وزاد ) على العدد ( صلاة ) ليؤدي فرضه بيقين فان لم  
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى يتيقن  
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشبهة مع وجود  
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء بلا تحر  
 باب الانية هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه ( كل اناء  
 طاهر ) كالخشب والجلود والصفير والحديد ( ولو ) كان غنيا كجوه وزمرد  
 ( يباح اتخاذه واستعماله ) بلا كراهة غير جلد ادمى وعظمه فيحرم ( الانية  
 ذهب وفضة ومضرب بهما ) او باحدهما ( غير ما يأتى وكذا ) المموء والمطلى  
 والمطعم والمكتم باحدهما ( فانه يحرم اتخاذهما ) لما فيه من السرف والخيلا  
 وكسر قلوب الفقراء ( واستعمالهما ) في اكل وشرب وغيرها ولو على اثنى  
 لعموم الاخبار وعدم التخصص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى التزين  
 للزوج وكذا الاالات كلها كالادواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمر والمدخنة  
 حتى الميل ونحوه ( وتصح الطهارة منها ) اى من الانية المحرمة وكذا  
 الطهارة بها وفيها واليا وكذا انية مغسوبة ( الاضة يسيرة ) عرفا لا كبيرة  
 ( من فضة ) لا ذهب ( لحاجة ) وهى ان يتعلق بها غرض غير الزينة فلا  
 باس بها لما روى البخارى عن انس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم  
 انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه ان المضرب بذهب حرام مطلقا  
 وكذا المضرب بفضة لغير حاجة او بضبة كبيرة عرفا ولو لحاجة لحديث ابن عمر من  
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فالتا يجر جر في بطنه نار  
 جهنم رواه الدارقطن ( وتكره مباشرتها ) اى الضبة المباحة لغير حاجة  
 لان فيها استعمالا للفضة فان احتاج الى مباشرتها كتدفق الماء او نحو ذلك

لم يكره ( وتباح انية الكفار ) ان لم تعلم نجاستها ( ولو لم تحمل ذبايحهم )  
 كالمجوس لانه صلى الله عليه وسلم توضع من مزادة مشركة متفق عليه  
 ( و ) تباح ثيابهم ( اى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل  
 ( ان جهل حالها ) ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك  
 وكذا ما صبغوه او تسجوه وانية من لايس النجاسة كثيرا كدمن الخمر  
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وماؤه لكن تكره الصلاة في  
 ثياب المريض والحائض والصبي ونحوهم ( ولا يظهر ) جلد ميتة بدباغ  
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمر ان ابن حصين رضى الله عنهم وكذا  
 لا يظهر جلد غير ما كول بذكاة كلحمه ( ويباح استعماله ) اى استعمال الجلد  
 ( بعد الدبغ ) بطاهر منشف الخبث قال فى الرعاية ولا بد فيه من زوال  
 الرائحة الحثيثة وجعل المصران والكروش وترا دباغ ولا يحصل بتشعيس ولا  
 تريب ولا يفقر الى فعل ادمى فلو وقع فى مدبغة فادبغ جاز استعماله  
 ( فى يابس ) لا مايع ولو وسع قلتين من الماء اذا كان الجلد ( من حيوان  
 طاهر فى الحياة ) ما كولا كان كالشاة او لا كالهرا ما جلود السباع كالذئب  
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يוכל فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل  
 الدبغ ولا بعده فلا يصح بيعه ويباح استعمال محل من شعر نجس فى يابس  
 ( ولينها ) اى لبن الميتة ( وكل اجزائها ) كقرنها وظفرها وعصبها  
 وحافرها وانفحتها وجلدها ( نجمة ) فلا يصح بيعها ( غير شعر ونحوه )  
 كصوف ووبر وريش من طاهر فى حياة فلا ينجس بموت فيجوز استعماله  
 ولا ينجس باطن بيضة ما كول صلب قشرها بموت الطائر ( وما ابين ) من  
 حيوان ( حى فهو كميته ) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر وما  
 قطع من سمكة الالعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وقارته  
 والطريدة وتأتى فى الصيد باب الاستنجاء من نجوت الشجرة اى  
 قطعها فكانه قطع الاذى والاستنجاء ازالة خارج من سبيل بناء او ازالة  
 حكمه بحجر او نحوه ويسمى الثانى استنجاء من الجمار وهى الحجارة الصغيرة  
 ( يستحب عند دخول الخلا ) ونحوه وهو بالمذموم الموضع المذموم لقضاء الحاجة  
 ( قول بسم الله ) لحديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا  
 دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وقال ليس  
 اسناده بالقوى ( اعوذ بالله من الخبث ) باسكان الباء قال القاضى عياض



هو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر ( والخبائث ) الشياطين فكأنه استعاذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة فكأنه استعاذ من ذكرانهم واثانهم واقتصر المصنف على ذلك تبعاً للمحروم والقروم وغيرها لحديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث متفق عليه وزاد فى الاقناع والتمهيد تبعاً للمقتنع وغيره الرجس النجس الشيطان الرجيم لحديث ابى امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول اللهم انى اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم ( و ) ويستحب ان يقول ( عند الخروج منه ) اى من الحلاء ونحوه ( غفرانك ) اى استألك غفرانك من الغفر وهو الستر لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذى وحسنه وسن له ايضاً ان يقول ( الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني ) لما رواه ابن ماجه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني ( و ) يستحب له ( تقديم رجلاه اليسرى دخولا ) اى عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى ( و ) يستحب له تقديم ( يمين ) رجله ( خروجاً عكس مسجد ) ومزل ( و ) لبس ( نعل ) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمين لما سواه وروى الطبرانى فى المعجم الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتعل احدكم فليبدأ باليمين واذا خلع فليبدأ باليسرى وعلى قياسه التقيص ونحوه ( و ) يستحب له ( اعتماده على رجلاه اليسرى حال جلوسه ) لقضاء الحاجة لما روى الطبرانى فى المعجم والبيهقى عن سراقه ابن مالك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتكى على اليسرى وان ننسب اليمين ( و ) يستحب له ( بعده ) ان كان ( فى قضاء ) لا يراه احد لفعله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود من حديث جابر ( و ) يستحب ( استناره ) لحديث ابى هريرة قال من اتى الغائط فليستر رواه ابو داود ( وارتباده ) لبوله ( مكاناً رخوا ) بتليت الراء لينا هشا لحديث اذا بال احدكم فليرتد لبوله رواه احمد وغيره وفى التبصرة ويقصد مكاناً علواً ولعله لينحدر عنه البول فان لم يجد مكاناً رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول ( و ) يستحب ( مسحه ) اى ان يمسح ( بيده اليسرى ) اذا فرغ من بوله من اسفل

ذكره) أي من حلقة دبره فيضع أصبعه الوسطى تحت الذكر والابهام فوقه  
 ويمر بهما (إلى راسه) أي راس الذكر (ثلاثاً) ليثلاً يبقى من البول فيه شيء  
 (و) يستحب (نثره) بالثناة (ثلاثاً) أي نثر ذكره ثلاثاً ليستخرج بقية البول  
 منه لحديث إذا بال أحدكم فليثر ذكره ثلاثاً رواه أحمد وغيره (و) يستحب  
 (تحوله من موضعه ليستحب في غيره أن خاف تلوثاً) باستجائه في مكانه ليثلاً  
 يتنجس ويبداً ذكره ويكر قبل ليثلاً لتلوث يده إذا بدا بالدبر وتخبر تيب  
 (ويكره دخوله) أي دخول الخلاء ونحوه (بشيء فيه ذكر الله تعالى) غير  
 مصحف فيحرم (إلا الحاجة) لا دراهم ونحوها وحرز للمشقة ويجعل فص  
 خاتم احتاج للدخول به بباطن كف يميني (و) يكره تكامل (رفع ثوبه  
 قبل دنوه) أي قربه (من الأرض) بلا حاجة فيرفع شيئاً فثباتاً ولعله يجب  
 أن كان ثم من ينظره قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام  
 وإن عطس حمد بقلبه ويجب عليه تحذير فسرير وغافل عن هلكة وجزم  
 صاحب النظم بتحريم التمراء في الحش ووسطحه وهو متوجه على حاجته  
 (و) يكره (بوله في شئ) نفع الشين (ونحوه) كسرب ما يتخذ الوحش  
 والذئب بيتاً في الأرض ويكره أيضاً بوله في الماء بلا حاجة ومستحم غير  
 مقير أو مباح (ومس فرجه) أو فرج زوجته ونحوها (يمينه و)  
 يكره (استجاؤه واستجماره بها) أي يمينه لحديث أبي قتادة لا يمكن أحدكم  
 ذكره يمينه وهو يبول ولا يمسح من الخلاء يمينه متفق عليه (و) استقبال  
 (النيرين) أي الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال  
 القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بنان) لحبر أبي أيوب  
 مرفوعاً إذا أيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن  
 شرقوا أو غربوا متفق عليه وبكفي انحرافه عن جهة القبلة وحایل ولو  
 كموخرة رحل ولا يعتبر القرب من الحایل ويكره استقبالها حال الاستجاء  
 (و) يحرم (لبه فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة وهو مضر  
 عند الأطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (في طريق مسلك وظل نافع)  
 ومثله مشمس بزمن الشتاء وتحت اللس (وتحت شجرة عليها ثرة) لأنه  
 يقدرها وكذا في موارد الماء وتغوطه بقاء مطلقاً (ويستجمر بحجر أو نحوه  
 ثم يستحبى بالماء) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وغيره من حديث  
 عائشة وصححه الترمذي فإن عكس كره (ويجزيه الاستجمار) حتى مع وجود



الماء لكن الماء افضل ( ان لم يغد ) اى يتجاوز ( الخارج موضع العبادة )  
 مثل ان ينتشر الخارج على شئ من الصفحة او يمتد الى الحشفة امتداداً  
 غير معتاد فلا يجزى فيه الا الماء كقبلى الخنى المشكل ومخرج غير مخرج  
 وتخرج مخرج بغيز خارج ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب  
 ولا داخل حشفة اقلق غير مقتوق ( ويشترط للاستجمار باحجار ونحوها )  
 كخشب وخرق ( ان يكون ) ما يستجمر به ( طاهراً ) مباحاً ( منقياً غير  
 عظم وروث ) ولو طاهرين ( وطعام ) ولو لبهية ( ومحترماً ) ككتب علم  
 ( ومتصل بحيوان ) كذنب البهية وصوفها المتصل بها ويحرم الاستجمار  
 بهذه الاشياء وبجلد سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب  
 ( ويشترط ) للاكتفا بالاستجمار ( ثلاث مسحات منقية فاكثر ) ان لم يحصل  
 بثلاث ولا يجزى اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة المحل ( ولو ) كانت  
 الثلاث ( بحجر ذى شعب ) اجزات ان اتقت وكيف ما حصل الاتقاء فى  
 الاستجمار اجزا وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل  
 كما كان مع السبع غسلات ويكفى ظن الاتقا ( ويسن قطعه ) اى قطع ما زاد  
 على الثلاث ( على وتر ) فان اتقى برابة زاد خامسة وهكذا ( ويجب  
 الاستبراء ) بقاء او حجب ونحوه ( لكل خارج ) من سبيل اذا اراد الصلاة  
 ونحوها ( الا الريح ) والطاهر وغير الملوث ( ولا يصح قبله ) اى قبل  
 الاستبراء بقاء او حجب ونحوه ( وضوء ولا يتيمم ) لحديث المقداد المتفق عليه  
 يفصل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيلين او عليهما غير  
 بخارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها  باب السواك وسنن  
 الوضوء  وما الحق بذلك من الادهان والاكتحال والاحتنان والاستحداد  
 ونحوها السواك والمسواك اسم للعود الذى يستاك به ويطلق السواك على  
 الفعل اى ذلك الفم بالعود لازالة نحو تغير كالتسوك ( التسوك بعود لين )  
 سواء كان رطباً او يابساً مندى من اراك او زيتون او عرجون او غيرها  
 ( منق ) للفم ( غير مضر ) احترازاً عن الرمان والآس وكل ما له رائحة  
 طيبة ( لا يتفتت ) ولا يجرح ويكره بعود يجرح او يضر او يتفتت و ( لا )  
 يصيب السنة من استاك بغير عود ( باصبعه وخرقة ) ونحوها لان الشرع لم  
 يرد به ولا يحصل به الاتقا كالعود ( مسنون كل وقت ) خبر قوله التسوك  
 اى يسن كل وقت لحديث السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه الشافعى

واحد وغيرها ( لغير صائم بعد الزوال ) فيكره فرضا كان الصوم او نقلا  
 وقبل الزوال يستحب له يبابس مندى ويباح برطب لحديب اذ صمتم فاستاكوا  
 بالغداة ولا تستاكوا بالمشي اخرجه البيهقي عن علي رضي الله عنه ز مناكه  
 خبر ثان للتسوك ( عند صلاة ) فرضا كانت او نقلا ( و ) عند ( اتياء )  
 من يوم ليل او نهار ( و ) عند ( تغير ) رائحة ( فم ) بتأكل او غيره  
 وعند وضوء وقراءة زاد الزركشي والمصنف في الاقناع ودخول مسجد  
 ومزل واطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان  
 ( ويستاك عرضا ) استحبابا بالنسبة الى الانسان بيده اليسرى على اسنانه ولثته  
 ولسانه ويغسل السواك ولا يابس ان يستاك به انسان فاكتر قال في الرعاية  
 ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي قال بعض الشافعية وينوي به  
 الايمان بالسنة ( مبتدئا بجانب فم الايمن ) فتسن البداية بالايمن في سواك  
 وطهور وشأنه كله غير ما يستقذر ( ويدهن ) استحبابا ( غبا ) يوما بعد يوم  
 اى يوما يدهن ويوما لا يدهن لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل  
 الاغبا رواه الترمذي والنسائي وصححه والترجيل تسريح الشعر ودهنه لحديث  
 اربع من سنن المرسلين الحنا والتعطر والسواك والكاح ( ويكحل ) في كل  
 عين ( وترا ) ثلاثا بالاعمد المطيب كل ليلة قبل ان ينام لفعله عليه السلام  
 رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويسن نظر في مراة وتطيب ويفطن الى  
 نعم الله تعالى ويقول اللهم كما حسنت خاقي فحسن خلقي وحرم وجهي على  
 النار لحديث ابى هريرة ( وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر ) اى ان يقول  
 بسم الله لا يقوم غيرها مقامها لخبر ابى هريرة مرفوعا لا صلاة لمن لا وضوء  
 له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو  
 وكذا غسل وتيمم ( ويجب الحتان ) عند البلوغ ( ما لم يخف على نفسه )  
 ذكرأ كان او حتى او اثني فالذكر باخذ جملة الحشفة والاثنى باخذ جملة  
 فوق محل الايلاج تشبه صرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والحنثى  
 باخذها وفعله زمن صغر افضل وكره في سابع يوم من الولادة اليه ( ويكره  
 القزع ) وهو حلق بعض الراس وترك بعض وكذا حلق القفا لغير حجابة  
 ونحوها ويسن ابقاء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه اتجذباء  
 ولكن له كلفة ومؤنة ويسرحه ويفرقه ويكون الى اذنه وينتهي الى منكبيه  
 كشعره عليه السلام ولا يابس بزيادة وجعله زوابة ويعنى لحته ويحرم حلقها



فذكره الشيخ تقي الدين ولا يكره احذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحذف شاربيه وهو اولى من قصه ويقلم اظفاره مخالفا ويتنف ابطه ويحلق عانته وله ازالها بما شاء والتوير فعله احمد في العورة وغيرها ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل اسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق اربعين يوما واما الشارب ففي كل جمعة ( ومن سنن الوضوء ) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق ايضا على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وسمى غسل الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتظيفه المتوضي وتحسينه ( السواك ) وتقدم انه يتأكد فيه ومحلّه عند المضمضة ( وغسل الكفين ثلاثا ) في اول الوضوء ولو تحقق طهارتهما ( ويجب ) غسلهما ثلاثا بنية وتسمية ( من نوم ليل ناقص لوضوء ) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهوا وغسلهما لمغنى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح وضوءه وفسد الماء ( و ) من سنن الوضوء ( البداية ) قبل غسله لوجهه ( بمضمضة ) ثم ( استنشاق ) ثلاثا ثلاثا بيمينه واستنثاره بيساره ( و ) من سننه المبالغة ( فيهما ) اى في المضمضة والاستنشاق ( لغير صايم ) فتركه والمبالغة في مضمضة ادارة الماء بجميعه وفي الاستنشاق جذبه بنفسه الى اقصى الانف وفي بقية الاعضاء ذلك ما ينبوا عنه الماء للصايم وغيره ( و ) من سننه ( تخليل اللحية الكشيغة ) بالناء المثلثة وهي التي تستر البشرة ويأخذ كما من ماء يضعه من تحتها باصابعه مشبكة او من جانبيها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه ( و ) من سننه تخليل ( الاصابع ) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في الرجلين اكد ويخلل اصابع رجله بخنصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خصرها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احداها بالاخري فان كانت او بعضها ملتصقة سقط ( و ) من سننه ( التيامن ) بلا خلاف ( واخذ ماء جديد للاذنين ) بعد مسح رأسه ومجاورة محل فرض ( و ) من سننه ( الغسلة الثانية والثالثة ) وتكره الزيادة عليها ويعمل في عدد الغسلات بالاقل ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة والثتان افضل منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء اكر من بعض لم

( هـ ) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبنى على القول بان حصول الماء في بعض اليد كحصوله في كلها والصحيح خلافه فالوضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع اليد اهـ

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء ﴿ باب قروض الوضوء ﴾  
وصفته ﴿ القرض لغة يقال لمعان اصلها الحز والقطع وشرعا ما اتيب فاعله  
وعوقب تاركه والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة  
مخصوصة وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع  
( فروضه ستة ) احدها ( غسل الوجه ) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم  
( والقم والاتق منه ) اى من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة  
ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمدا ولا سهوا ( و ) الثانى ( غسل  
اليدين ) مع المرفقين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق ( و ) الثالث ( مسح  
الراس ) كله ( ومنه الاذنان ) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله  
عليه وسلم الاذنان من الراس رواه ابن ماجة ( و ) الرابع ( غسل الرجلين )  
مع الكعنين لقوله تعالى وارجلكم الى الكعنين ( و ) الخامس ( الترتيب )  
على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل الممسوح بين المغسولات ولا  
نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والتبى صلى الله عليه  
وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ  
من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توشأ منكسأ اربع مرات  
صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعا دفعة واحدة لم يحسب له غير  
الوجه وان انغمس ناويا في ماء وخرج مرتبا اجزاء والا فلا ( و ) السادس  
( الموالاة ) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفي ظهر قدمه لمعة  
قدر الدرهم لم يصبها الماء فامره ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره ( وهى )  
اى الموالاة ( ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله ) بزمن  
معتدل او قدره من غيره ولا يضر ان جف لاشتغال بسنة كتخليل واسباغ  
او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لاشتغال تحصيل ماء او اسراف او نجاسة  
او وسخ لغير طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كنجابة  
( والنية ) لغة القصد ومحلها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ويخلصها  
لله تعالى ( شرط ) هو لغة العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم  
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ( لطهارة الحدث كلها ) لحدث  
انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيم ولو مستحبات الا بها  
( فينوى رفع الحدث او ) يقصد ( الطهارة لما لا يباح الا بها ) اى بالطهارة  
كالصلاة والطواف ومس المصحف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان توى



طهارة او وضوءا او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره  
او للتبرد لم يجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وينوى من  
حدثه دائم استباحة الصلاة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض  
فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الاقيس قاله في المبدع ويستحب  
نطقه بالنية سرا ( تمة ) يشترط لوضوء وغسل ايضا اسلام وعقل وتمييز  
وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله وانقطاع موجب ولوضوء  
فراغ استنجاء او استجمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه ( فان  
نوى ما تسن له الطهارة كقراءة ) قران و ذكر و اذان ونوم و غضب  
ارتفع حدثه ( او ) نوى ( تجديدا مسنونا ) بان صلى بالوضوء الذي قبله  
( ناسيا حدثه ارتفع ) حدثه لانه نوى طهارة شرعية ( وان نوى ) من  
عليه جنابة ( غسلا مسنونا ) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسيا ( اجزاء عن  
واجب ) كما مر فحين نوى التجديد ( وكذا عكسه ) اي ان نوى واجبا اجزاء  
عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون  
كاملا ( وان اجمعت احداث ) متنوعة ولو متفرقة ( توجب وضوءا او غسلا  
قنوى بطهارته احدها ) لا على ان لا يرتفع غيره ( ارتفع سائرهما ) اي  
باقيا لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل ( ويجب الاتيان  
بها ) اي بالنية ( عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية ) فلو فعل شيئا  
من الواجبات قبل النية لم يعتد به ويجوز تقديمها بزمن يسير كالصلاة ولا  
يبطلها عمل يسير ( وتسن ) النية ( عند اول مسنونات ) اي مسنونات  
الطهارة كغسل اليدين في اول الوضوء ( ان وجد قبل واجب ) اي قبل  
التسمية ( و ) يسن ( استحباب ذكرها ) اي تذكر النية ( في جميعها ) اي  
جميع الطهارة لتكون افعاله مقرونة بالنية ( ويجب استحباب حكمها ) اي  
حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم  
يؤثر وان شك في النية في اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما  
كالوسواس فلا ياتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده  
( وصفة الوضوء ) الكامل اي كفيته ( ان ينوى ثم يسمى ) وتقدم ( يغسل  
كفيه ثلاثا ) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفي اوله  
اي الوضوء ( ثم يتمضمض ويستشق ) ثلاثا ثلاثا يمينه ومن غرقة افضل  
ويستنثر بيساره ( ويغسل وجهه ) ثلاثا وحده ( من منابت شعر الراس )

المعتاد غالباً ( الى ما انحدر من اللحيين والذقن طولاً ) مع ما استرسل من اللحيين ( ومن الاذن الى الاذن ) عرضاً لان ذلك تحصل به المواجهة والاذنان ليسا من الوجه بل البياض الذي بين العذار والاذن منه ( و ) يغسل ( ما فيه ) اى فى الوجه ( من شعر خفيف ) يصف البشرة كعذار وعارض واهداب عين وشارب وعنفقة لانها من الوجه لا صدغ وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والزعة ولا التزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من الراس متصاعداً من جانيه فهى من الراس ولا يغسل داخل عينيه ولو من نجاسة ولو امن الضرر ( و ) يغسل الشعر ( الظاهر من الكثيف مع ما استرسل منه ) ويخلل باطنه وتقدم ( ثم ) يغسل ( يديه مع المرفقين ) واظفاره ثلاثاً ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويغسل ما نبت بمحل الفرض من اصبع او يد زائدة ( ثم يمسح كل راسه ) بالماء ( مع الاذنين مرة واحدة ) فيمر يديه من مقدم راسه الى قفاه ثم يردّها الى الموضع الذى بدا منه ثم يدخل سبابتيه فى صماخي اذنيه ويمسح بابهاميه ظاهرهما ويجزى كيف مسح ( ثم يغسل رجليه ) ثلاثاً ( مع الكعبين ) اى العظمين النابتين فى اسفل الساق من جانبي القدم ( ويغسل الاقطع بقية المفروض ) لحديث اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه ( فان قطع من المفصل ) اى من مفصل المرفق ( غسل راس العضد منه ) وكذا الاقطع من مفصل كعب يغسل طرف الساق ( ثم يرفع بصره الى السماء ) بعد فراغه ( ويقول ما ورد ) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ( وتباح معونته ) اى معونة المتوضى وسن كونه عن يساره كناء ضيق الراس والا فعن يمينه ( و ) يباح ( له تنشيف اعضائه ) من ماء الوضوء ومن وضاه غيره ونواه هو صح ان لم يكن الموضى مكرهاً بغير حق وكذا الغسل والتيمم <sup>بالحجر</sup> باب مسح الحفين <sup>بالحجر</sup> وغيرها من الحوايل وهو رخصة وافضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن ان يابس ليمسح ( يجوز يوماً وليلة ) لمقيم ومسافر لا يباح له القصر ( ولمسافر ) سفر ايسر القصر ( ثلاثة ) ايام ( بلياليها ) لحديث على يرفعه للمسافر ثلاثة ايام بلياليهن وللمقيم يوم ويلة رواء مسلم ويخلع عند انقضاء المدة فان خاف او تضرر رفيقه باستظاره تيمم فان مسح وصلى اعاد ( و ) ابتدا المدة ( من حدث بعد لبس على طاهر ) العين فلا يمسح على نجس ولو فى



ضرورة وتيمم معها لمستور ( مباح ) فلا يجوز المسح على مفضوب ولا على  
حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة ( سائر للقروض )  
ولو بشده او شرجه كالزربول الذي له ساق وعري يدخل بعضها في  
بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سقته او صفائه  
او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء  
جاز المسح عليه ( يثبت بنفسه ) فان لم يثبت الا بشده لم يجوز المسح عليه  
وان ثبت بتعلين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على  
ما يسقط ( من خف ) بيان لظاهر اى يجوز المسح على خف يمكن متابعة  
المشي فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون  
حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( وجوب صفيق ) وهو  
ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم  
مسح على الجوربين والتعلين رواه احمد وغيره وصححه الترمذي ( ونحوها )  
اى نحو الخف والجورب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح المسح  
عليه لفعله عليه السلام رواه احمد وغيره ( و ) يصح المسح ايضا ( على  
عمامة ) مباحة ( لرجل ) لا لمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على  
الحقن والعمامة قال الترمذي حسن صحيح هذا اذا كانت ( مخنكة ) وهى  
التي يدار منها تحت الخنك كور بفتح الكاف فاكر ( او ذات ذوائبة ) بضم  
المعجمة وبعدها همزة مفتوحة وهى طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح  
على العمامة الصماء ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجر العادة بكشفه  
كقدم الراس والاذنين وجوانب الراس فيعفى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف  
الخف ويستحب مسحه معها ( و ) على ( خمر نساء مدارة تحت حلوقهن )  
لمشقة نزاعها كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم ( في حدث  
اصغر ) لافى حدث اكبر بل يغسل ماتحتها ( و ) يمسح على ( جبيرة )  
مشدودة على كسر او جرح ونحوهما ( لم تتجاوز قدر الحاجة ) وهو  
موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه في شدها فان تعدى  
شدها محل الحاجة نزاعها فان خشي تلفا او ضررا تيمم لزايد ودوا على  
البدن تضرر بقاعه كجبيرة في المسح عليه ( ولو في ) حدث ( اكبر ) لحديث  
صاحب الشجرة انما كان يكفيه ان يتيمم ويعضد او يعصب على جرحه خرقه  
ويمسح عليها ويغسل سائر جسده رواه ابو داود والمسح عليها عزيمة ( الى



حلها ) اى يمسح على الحيرة الى حياها او برا ماتحتها وليس موقتا  
 كالسح على الخفين ونحوهما لان مسحها للضرورة فيقتدر بقدرها ( اذا  
 لبس ذلك ) اى ماتقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخمار والحيرة  
 ( بعد كال الطهارة ) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل  
 رجلا ثم ادخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب  
 رفع حديثه وغسل رجله وادخلهما الخف ثم تم طهارته او مسح راسه  
 ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو  
 حيرة فان خاف ترعها تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد  
 الطهارة لانها كاملة فى حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستيناف الطهارة  
 كالتييم حين يجد الماء ( ومن مسح فى سفر ثم اقام ) اتم مسح مقيم ان بقى  
 منه شئ والا خلع ( او عكس ) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على  
 مسح مقيم تغليا لجانب الحضرة ( اوشك فى ابتداءه ) اى ابتداء المسح هل كان  
 حضرا او سفرا ( فمسح مقيم ) اى فيمسح تمة يوم وليلة فقط لانه المتيقن  
 ( وان احدث ) فى الحضرة ( ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر ) لانه  
 ابتداء المسح مسافرا ( ولا يمسح قلانس ) جمع قلنسوة وهى المبطات كدنيات  
 القضاة والنوميات قال فى مجمع البحرين على هيئة ماتخذها الصوفية الآن  
 ( ولا ) يمسح ( لثافة ) وهى الخرقه تشد على الرجل تحتها نعل او لا ولو  
 مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها ( ولا ) يمسح ( ما يسقط من القدم او ) خفا  
 ( يرى منه بعضه ) اى بعض القدم او شئ من محل الفرض لان ما ظهر  
 فرضه الغسل ولا يجمع المسح ( فان لبس خفا على خف قبل الحدث )  
 ولو مع خرق احد الخفين ( فالحكم للخف فوقانى ) لانه ساتر فاشبه المنفرد  
 وكذا لو لبسه على لثافة وان كانا مخرقين لم يجز المسح ولو ستر وان ادخل  
 يده من تحت فوقانى ومسح الذى تحته جاز وان احدث ثم لبس فوقانى  
 قبل مسح التحتانى او بعده لم يمسح فوقانى بل ماتحته ولو نزع فوقانى  
 بعد مسحه لزم نزع ماتحته ( ويمسح ) وجوبا ( اكثر العمامة ) ويختص ذلك  
 بدوايرها ( ويمسح ) اكثر ( ظاهر قدم الخف ) والجرموق والجورب  
 وسن ان يمسح باصابع يده ( من اصابعه ) اى اصابع رجليه ( الى ساقه )  
 يمسح رجلاه اليمنى بيده اليمنى ورجلاه اليسرى بيده اليسرى ويفرج اصابعه  
 اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه ( دون اسفله )

اي اسفل الحف ( وعقبه ) فلا يسن مسحهما ولا يحزى لو اقتصر عليه  
 ( ويمسح ) وجوبا ( على جميع الجيرة ) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة  
 ( ومتى ظهر بعض محل الفرض ) ممن مسح ( بعد الحدث ) بخرق الحف  
 او خروج بعض القدم الى ساق الحف او ظهر بعض راس وفخس او  
 زالت جيرة استأنف الطهارة فان تطهر ولبس الحف ولم يحدث لم تبطل  
 طهارته بخلعه ولو كان توضأ تجديدا و مسح ( اوغت مدته ) اي مدة المسح  
 ( استأنف الطهارة ) ولو في الصلاة لان المسح اقيم مقام الغسل فاذا زال  
 او انقضت مدته بطلت الطهارة في الممسوح فتبطل في جميعها لكونها  
 لا تتبع بعض <sup>باب</sup> نواقض الوضوء <sup>بمكة</sup> اي مفسداته وهي ثمانية احدها  
 الخارج من سبيل و اشار اليه بقوله ( ينقض ) الوضوء ( ماخرج من  
 سبيل ) اي مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او  
 مقطرا في احليه او محتشي وابتل لا الدائم كالسلسل والاستحاضة فلا ينقض  
 للضرورة ( والثاني خارج من بقية البدن ) سوا السبيل ( ان كان بولا او  
 غائطا ) قليلا كان او كثيرا ( او ) كان ( كثيرا نجسا غيرهما ) اي غير  
 البول والغائط كقي ولو بحاله لما روى الترمذي انه صلى الله عليه وسلم  
 قاء فتوضأ والكثير ماخض في نفس كل احد بحسبه واذا استد المخرج  
 وافتح غيره لم يثبت له احكام المعتاد ( والثالث زوال العقل ) او تغطيته  
 قال ابو الخطاب وغيره ولو تجلم ولم يخرج شيء الحاقا بالغالب ( الا يسير  
 نوم من قاعد وقائم ) غير محتبي او متكى او مستند وعلم من كلامه ان  
 الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره في المبدع  
 اجماعا وينقض ايضا النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقا كمحتبي  
 ومتكى ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العين وكاء السه فمن  
 نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حلقة الدبر ( والرابع مس ذكر آدمي )  
 تعمده او لا ( متصل ) ولو اشل او قلقة او من ميت لا الانثيين ولا  
 بائن او محله ( او ) مس ( قبل ) امرأة وهو فرجها التي بين اسكتيها  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعي  
 وغيرهما وصححه احمد والترمذي وفي لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد  
 ولا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو  
 كانت زائدة سواء كان ( بظهر كفه او بطنه ) او حرفة من روس الاصابع



الى الكوع لعموم حديث من افضا بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد  
وجب عليه الوضوء رواء احمد لكن لا ينقض مسه بالظفر ( و ) ينقض  
( لمسهما ) اى لمس الذكر والقبل معا ( من ختى مشكل ) لشهوة او لا  
اذ احدهما اصل قطعا ( و ) ينقض ايضا ( لمس ذكر ذكره ) اى ذكر الختى  
المشكل لشهوة لانه ان كان ذكرا فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها  
لشهوة فان لم يمسه لشهوة او مس قبله لم ينقض ( او اتى قبله ) اى وينقض  
لمس الاثني قبل الختى المشكل ( لشهوة فيهما ) اى فى هذه والتي قبلها لانه ان  
كان اثنى فقد مست فرجها وان كان ذكرا فقد لمست لشهوة فان كان اللبس لغيرها  
او مست ذكره لم ينقض وضوؤها ( والخامس مسه ) اى الذكر ( امرأة بشهوة )  
لانها التى تدعوا الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنبية وذات  
المحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميزة التى يوطأ مثلها وسواء كان اللبس باليد  
او غيرها ولو بزائد لزائد او اشل ( او تمسه بها ) اى ينقض مسها للرجل  
بشهوة كعكسه السابق ( و ) ينقض ( مس حلقة دبر ) لانه فرج سواء كان منه  
او من غيره ( لا مس شعر وظفر ) وسن منه او منها ولا اللبس بها  
( و ) لا مس رجل ( لامرد ) ولو بشهوة ( ولا ) اللبس ( مع حائل )  
لانه لم يمس البشرة ( ولا ) ينقض وضوء ( ملوس بدنه ولو وجد منه  
شهوة ) ذكراً كان او اثنى وكذا لا ينقض وضوء ملوس فرجه ( وينقض  
غسل ميت ) مسلماً كان او كافراً ذكراً كان او اثنى صغيراً او كبيراً وروى  
عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والعاسل  
من يقلبه ويبشره ولو مرة لا من يصب عليه الماء ولا من ييممه وهذا هو  
السادس ( و ) السابع ( اكل اللحم خاصة من الجزور ) اى الابل فلا  
ينقض بقية اجزائها كالكبدة وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان نياً او  
مطبوخاً قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر ابن سمره  
( و ) الثامن المشار اليه بقوله ( كلما اوجب غسل ) كاسلام وانتقال منى  
ونحوها ( اوجب الوضوء الا الموت ) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا تنقض  
بغير ما مر كالقذف والكذب والغيبة ونحوها والقهقهة ولو فى الصلاة واكل  
مامست النار غير لحم الابل ولا يسن الوضوء منها ( ومن تيقن الطهارة  
وشك ) اى تردد ( فى الحدث او بالعكس ) بان تيقن الحدث وشك فى  
الطهارة ( بنى على اليقين ) سواء كان فى الصلاة او خارجها تساوى عنده

الاصران او غلب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف  
 حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه ( فان تيقنهما ) اى تيقن الطهارة  
 والحدث ( وجهل السابق ) منهما ( فهو بضد حاله قبلهما ) ان عليهما فان  
 كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه  
 قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدها وشك فى بقاء ضدها وهو الاصل  
 وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شم ريحا من احدهما  
 لا بعينه فلا وضوء عليهما ولا ياتم احدهما بصاحبه ولا يضافه فى الصلاة  
 وحده وان كان احدهما اماما اعادا صلاتهما ( ويحرم على المحدث مس  
 المصحف ) او بعضه حتى جلده وحواشيه بيد او غيرها بلا حائل لا حملا  
 بعلاقته او فى كيس او كم من غير مس ولا تصفحه بكم او عود ولا صغير  
 لوحا فيه قران من الخالى من الكتابة ولا مس تفسير ونحوه ويحرم ايضا  
 مس مصحف بغير متجسس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب علم فيها  
 قران ما لم يخف سرقة ويحرم ايضا كتب القران بحيث يهان وكره مد  
 رجل اليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب او فضة وتحرم تحلية كتب العلم  
 ( و ) يحرم على المحدث ايضا ( الصلاة ) ولو نقلا حتى صلاة جنازة وسجود  
 تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا ( و ) يحرم على المحدث ايضا ( الطواف )  
 لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام  
 رواه الشافعى فى مسنده **باب الغسل** بضم الغين الاغتسال اى  
 استعمال الماء فى جميع بدنه على وجه مخصوص وباتساع الماء او العمل بالكسر  
 ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره ( وموجه ) ستة اشياء احدها  
 ( خروج المي ) من مخرجه ( دفقا بلذة لا ) ان خرج ( بدونهما من غير  
 نائم ) ونحوه فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة  
 لم يجب به غسل لحديث على يرفعه اذا فضحت الماء فاغتسل وان لم تكن قاضيا فلا  
 تغتسل رواه احمد والفضخ هو خروجه باللبة قاله ابراهيم الحزى فعلى هذا  
 يكون نجسا وليس بمذى قاله فى الرعاية وان خرج المي من غير مخرجه كما  
 لو اكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل وحكمه كالتجاسة المعتادة وان افاق  
 نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اغتسل فقط ولو لم  
 يذكر احتلاما وان لم يتحققه منيا فان سبق نومه ملاعبة ونظر او فكر او نحوه  
 او كان به ابردة لم يجب الغسل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا ( وان



انتقل المني ولم يخرج اغتسل له ( لان الماء قد باعد محله فصدق عليه اسم  
الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه ( فان خرج ) ( \* ) المني  
( بعده ) اى بعد غسله لانتقاله ( لم يعده ) لانه منى واحد فلا يوجب غسلين  
( و ) الثانى ( تغيب حشفة اصلية ) او قدرها ان فقدت وان لم يتزل ( فى  
فرج اصلى قبلا كان او دبراً ) وان لم يجد حرارة فان اوج الخنى المشكل  
حشفته فى فرج اصلى ولم يتزل او اوج غير الخنى ذكره فى قبل الخنى  
فلا غسل على واحد منهما ان لم يتزل ولا غسل اذا مس الحنان الحنان  
من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة ( و ) لو كان الفرج ( من بجمية او  
ميت ) او نائم او مجنون او صغير يجمع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم  
او صغير ونحوه ( و ) الثالث ( اسلام كافر ) اصليا كان او مرتدا ولو بميزا  
او لم يوجد فى كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامر به النبي صلى  
الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه احمد والترمذى وحسنه ويستحب  
له القاء شعره قال احمد ويغسل ثيابه ( و ) الرابع ( موت ) غير شهيد  
معركة ومقتول ظلماً ويأتى ( و ) الخامس ( حيض و ) السادس ( نفاس )  
ولا خلاف فى وجوب الغسل بهما قاله فى المفتى فيجب بالخروج والاقطاع  
شرط ( لا ولادة عارية عن دم ) فلا غسل بها والولد طاهر ( و من لزمه  
الغسل ) لثى مما تقدم ( حرم عليه ) الصلاة والطواف ومس المصحف  
( و قراءة القرآن ) اى قراءة اية فصاعدا وله قول ما وافق قرأنا ان لم  
يقصده كالبسلة والحمدلة ونحوها كالذكر وله تمجيده والتفكير فيه وتحريك  
شفتيه به ما لم يبين الحروف وقراءة بعض اية ما لم تطل ولا يمنع من قراته  
متنجس الفم ويمنع الكافر من قراته ولو رجع اسلامه ( ويعبر المسجد ) اى  
يدخله لقوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل اى طريق ( لحاجة ) وغيرها  
على الصحيح كما مشى عليه فى الاقتناع وكونه طريقاً قصيراً حاجة وكره احمد  
اتخاذ طريقاً ومضى العيد مسجد لا مصلى الجنايز ( ولا ) يجوز ان ( يلبث  
فيه ) اى فى المسجد من عليه غسل ( بغير وضوء ) فان توضأ جاز له اللبث  
ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى ويباح به وضوء وغسل  
ان لم يوذبهما وان كان الماء فى المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد اللبث  
فيه للاغتسال تيمم وان تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم ( ومن غسل

( \* ) قوله فان خرج بعده الخ اى بلا شهوة فان خرج بشهوة لزمه الغسل اهـ

ميتا ( مسلما او كافرا سن له الغسل لامر انى هريرة رضى الله عنه بذلك  
 رواه احمد وغيره ( او افاق من جنون او اغماء بلا حلم ) اى اترال ( سن  
 له الغسل ) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه  
 والجنون فى معناه بل اولا وتأتى بقية الاغسال المستحبة فى ابواب ما تستحب  
 له ويتم لكل ولما يسن له الوضوء لعذر ( و ) صفة ( الغسل الكامل )  
 اى المشتغل على الواجبات والسنن ( ان ينوى ) رفع الحدث او استباحة  
 الصلاة او نحوها ( ثم يسمى ) وهى هنا كوضوء تجب مع الذكر وتسقط مع  
 السهو ( ويغسل يديه ثلاثا ) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما  
 بذلك ( و ) يغسل ما لوته ( من اذى ) ( ويتوضا ) كاملا ( ويحشى ) الماء  
 ( على راسه ثلاثا يرويه ) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز  
 المسح ( ويمسك بدنه غسلا ) لحدث عائشة رضى الله عنها كان رسول صلى  
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجابة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة  
 ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه  
 ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه ( ثلاثا ) حتى ما يظهر  
 من فرج المرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحيض ( ويدلكه )  
 اى يدلك بدنه بيديه ليتيقن وصول الى مغابنه وجميع بدنه ويتفقد اصول  
 شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقة وابطيه وعمق سرتة وبين اليديه وطى  
 ركبتيه ( ويتيامن ) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن فى طهوره  
 ( ويغسل قدميه ) ثانيا ( مكانا اخر ) ويكفى الظن فى الاسباغ قال بعضهم  
 ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء ( و ) الغسل ( المجزى ) اى الكافى ( ان  
 ينوى ) كما تقدم ( ويسمى ) فيقول بسم الله ( ويمسك بدنه بالغسل مرة ) اى  
 يغسل ظاهر جميع بدنه وما فى حكمه من غير ضرر كالغيم والالتف والبشرة  
 التى تحت الشعور ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترله وما تحت  
 حشفة اقلف ان امكن شمرها ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب  
 سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجمله فى قطة او نحوها  
 وتجعلها فى فرجها فان لم تجد فطيها فان لم تجد فطينا ( ويتوضا بعد )  
 استحبابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبعا اوقية مصرى  
 وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية  
 قدسية ( ويغتسل بصاع ) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره



الاسراف ولو على نهر جار ومحرم ان يغتسل عرياناً بين الناس وكره خالياً في الماء ( فان اسبغ باقل ) مما ذكر في الوضوء او الغسل اجزاء والاسبغ تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً ( او نوى بغسله الحديثين ) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل ( اجزاء ) عن الحديثين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة ( ويسن لجنب ) ولو انثى وحائض وتقسماً انقطع دمها ( غسل فرجه ) لازالة ما عليه من الاذى ( والوضوء لا كل ) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضأ وضوءه للصلاة رواه احمد باسناد صحيح ( ونوم ) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط ( و ) يسن ايضاً غسل فرجه ووضوءه ( لمساودة وطى ) لحديث اذا أتى احدكم اهله ثم اراد ان يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والغسل افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماماً للنساء ليس يعدل ولا رجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ومحرم على المرأة بلا عذر **باب التيمم** في اللغة القصد وشرعاً مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجعه الله طهوراً لغيرها توسعة عليها واحساناً اليها فقال تعالى فتيموا صعيداً طيباً الآية ( وهو ) اى التيمم ( بدل طهارة الماء ) اكل ما يفعل بها عند العجز عنه شرعاً كصلاة وطواف ومس مصحف وقرآنة قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره بقوله ( اذا دخل وقت فريضة ) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد كسوف او اجتماع الناس لاستسقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة واراد فعلها ( او انيجت نافلة ) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط الثاني تعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله ( وعدم الماء ) حضراً كان او سافراً قصيراً كان او طويلاً مباحاً كان او غيره فمن خرج لحرق او احتطاب ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتفويت حاجته فله التيمم ولا اطادة عليه ( او زاد ) الماء على ثمة ( اى غن مثله في مكانه بان لم يبذل الا بزيادة ) كثيراً ( عادة ) او بمن يعجزه ( او يحتاجه له او

لمن ثقته عليه ( او خاف باستعماله ) اى استعمال الماء ضرراً ( او ) خاف  
 ( بطله ضرر بدنه او ) ضرر ( رفيقه او ) ضرر ( حرمة ) اى زوجته  
 او امرأة من اقاربه ( او ) ضرر ( ماله بعطش او مرض او هلاك ونحوه )  
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين فى جسده ( شرع التيمم ) اى  
 وجب لما يجب الوضوء او الغسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا  
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بتمن مثل  
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستعارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً  
 وهبة وقبول ثمنه قرضاً اذا كان له وقاء ويجب بذله لعطشان ولو نجساً  
 ( و من وجد ماء يكفى بعض طهره ) من حدث اكبر او اصغر ( تيمم بعد  
 استعماله ) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو يحدث غسل النجاسة  
 وتيمم للحديث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة فى ثوبه ( ومن جرح )  
 وتضرر بفعل الجرح ومسحه بالماء ( تيمم له ) ولما يتضرر بغسله بما قرب  
 منه ( وغسل الباقي ) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه  
 ببعض اعضاء وضوء لزمه اذا توضع مراعات الترتيب فتيمم له عند غسله  
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل  
 الجنابة فلا ترتيب فيه ولا موالاة ( ويجب ) على من عدم الماء اذا دخل  
 وقت الصلاة ( طلب الماء فى رحله ) بان يفتش فى رحله ما يمكن ان يكون  
 فيه ( و ) فى ( قربه ) بان ينظر وراءه وامامه وعن يمينه وعن شماله فان  
 رأى ما يشك معه فى الماء قصده فاستبرأه ويطلبه من رفيقه فان تيمم قبل  
 طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه ( و ) ويلزمه ايضاً طلبه بدلالة ( ثقة اذا  
 كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رفقة او على نفسه او  
 ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى  
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان التوبة لا تصل اليه الا بعده او علمه قريباً  
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت  
 ولم يترك ماء ينطهر به حرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان عجز  
 عن رده ( فان ) كان قادراً على الماء لكن ( نسي قدرته عليه ) او جهله  
 بموضع يمكنه استعماله ( وتيمم ) وصلى ( اعاد ) لان النسيان لا يخرج عن  
 كونه واجداً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن  
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن



واجداً للماء ( وان نوى تيممه احداثاً ) متنوعة توجب وضوءاً او غسلًا  
اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى تيممه الحدين ولا يكفي  
احدهما عن الآخر ( او ) نوى تيممه ( نجاسة على بدنه تنصره ازالها او عدم  
ما يزيلها ) به ( او خاف برداً ) ولو حضرا مع عدم ما يستخن به الماء بعد  
تخفيفها ما امكن وجوبا اجزاء التيمم لها للعموم جعلت في الارض مسجداً  
وطهوراً ( او حبس في مصر ) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء ( تيمم )  
اجزاء ( او عدم الماء والتراب ) كمن حبس بمحل لا ماء به ولا تراب وكذا  
من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بماء ولا تراب ( صلى ) الفرض  
فقط على حسب حاله ( ولم يعد ) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده  
ولا يزيد على ما يجزى في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسبح غير  
مرة ولا يزيد في طمانينة ركوع او سجود وجلس بين السجدين ولا على  
ما يجزى في التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يقوم متظاهراً  
باحدهما ( ويجب التيمم بتراب ) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونحيت  
الشجيرة ونحوها ( طهور ) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله  
وان تيمم جماعة من مكان واحد جزأ كما لو توضوا من حوض يغترفون منه  
ويعتبر ايضا ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغموس وان يكون غير محترق  
فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون ( له غبار ) لم يغيره طاهر غيره لقوله  
تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيمم على لبد او ثوب او بساط او  
حصير او حايط او صخرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل  
شعر او نحوه مما عاينه غبار صح وان احتاط التراب بذى غبار غيره كالنورة  
فكما خالطه طاهر ( وفروضة ) اي فروض التيمم ( مسح وجهه ) سوى  
ما تحت شعر ولو خفيفاً وداخل فم واقف ويكره ( و ) مسح ( يديه ) الى  
كوعه لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكفيك ان تقول بيدك هكذا  
ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر  
كفيه ووجهه متفق عليه ( وكذا الترتيب ) بين مسح الوجه واليدين  
( والمواالة ) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان  
مغسولاً فهما فرضان ( في ) التيمم عن ( حدث اصغر ) لا عن حدث اكبر  
او نجاسة ببدن لان التيمم مبني على طهارة الماء ( وتشرط النية لما تيمم له )  
كصلاة او طواف او غيرها ( من حدث او غيره ) كنجاسة على بدنه فينوى

استباحة الصلاة من الجنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجرح او نحوه لانها طهارة ضرورية فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح ( فان نوى احدها ) اى الحدث الاصغر او الاكبر او الجنابة بالبدن ( لم يجزیه عن الآخر ) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل فى العموم فيكون منويا ( وان نوى ) يتيممه ( فلا ) لا يصلى به فرضا لانه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث ( او ) نوى استباحة الصلاة ( واطلاق ) فلم يعين فرضا ولا فلا ( لم يصلى به فرضا ) ولو على الكفاية ولا ندرا لانه لم ينوه وكذا الطواف ( وان نواه ) اى نوى استباحة فرض ( صلى كل وقته فروضا ونوافل ) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودونه فاعلاء فرض عين فذكر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل فمس محض فقرة قرآن قابت بسجود ( ويبطل التيمم ) مطلقا ( بخروج الوقت ) او دخوله ولو كان التيمم لغير صلاة ما لم يكن فى صلاة جمعة او نوى الجمع فى وقت ثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد فى حقه ( و ) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر ( بمبطلات الوقت ) وعن حدث اكبر بوجوبه لان البدل له حكم المبدل وان كان لحيض او نفاس لم يبطل بحدث نهرهما ( و ) يبطل التيمم ايضا ( بوجود الماء ) المقصور على استعماله فلا خسر ان كان تيمم لعدمه والا فبزوال مبيع من مرض ونحوه ( ولو فى الصلاة ) فيطهر ويستأنفها ( لا ) ان وجد ذلك ( بعدها ) فلا تجب اعادة الطواف ويغسل ميت ولو صلى عليه وتعاد ( والتيمم اخر الوقت ) يختار ( لراحي الماء ) او العالم وجوده ولمن استوى عنده الامران ( اولى ) اقول على رضى الله عنه فى الحزب يتلوم اى يتأذى ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم وصفته اى كيفية التيمم ( ان ينوى ) كما تقدم ( ثم يسمى ) فيقول بسم الله وهى ها كوضوء ( ويضرب التراب بيديه مفرحتى لاصابع ) ليصل التراب الى ما بينهما بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعما فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاءا ويمسح وجهه به ( اى بباطن اصابعه ) ( و ) يمسح ( كفيه براحتيه ) استحيانا فلو مسح بين يديه ويمسح بيساره او كعكس صح واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق

تيمم

تيمم



وصول التراب اليه ( ويخلل اصابه ) ليصل التراب الى ما بينهما ولو نيم  
بخرقة او غيرها جاز ولو نوى وصعد اى نصب للريح حتى ( عمت ) محل  
الفرض بالتراب او امره عليه ومسحه به مع لا ان سفته بلا تصيد فمسحه به  
باب ازالة النجاسة <sup>بالحكمة</sup> اى تطهير مواردها ( يجزى فى غسل  
النجاسات كلها ) ولو من كلب او من خنزير ( اذا كانت على الارض ) وما  
اتصل بها من الحيطان والاحواض <sup>والصخور</sup> ( غسلة واحدة تذهب بعين  
النجاسة ) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يجز وكذا اذا  
غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لازالتها وانما اكتفى بالمرّة دفعا  
للحرج والمشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلاً من ماء او  
ذنوباً من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرّم والدم الجامد  
الحاف والروث واحتلقت باجزاء الارض لم تطهر بالفصل بل بازالة اجزاء المكان  
بحيث يتقن زوال اجزاء النجاسة ( و ) يجزى فى نجاسة ( على غيرها ) اى  
غير ارض ( سبع ) غسلات ( احداها ) اى احدى الغسلات والاولى اولى  
( بتراب ) ظهور ( فى نجاسة كلب وخنزير ) وما تولد منهما او من احدهما  
لحديث اذا ولغ الكلب فى اناء احدكم فليغسله سبعاً اولاهن بالتراب رواه  
مسلم عن ابي هريرة مرفوعاً ويعتبر ما يوصل التراب الى المحل ويستوعبه به  
الا فيما يضر فيكفى مسماء ( ويجزى عن التراب اشنان ونحوه ) كالصابون  
والنخالة ويحرم استعمال مطعوم فى ازالتها ( و ) يجزى ( فى نجاسة غيرها )  
اى غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما ( سبع ) غسلات  
بماء ظهور ولو غير مباح ان انقت والا حتى تنقى مع حت وقرص الحاجة  
وعصر مع امكان كل مرة خارج اناء فان لم يكن عصره فبدقه وتقليبه او  
تثقله كل غسلة حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح  
او هما عجزاً ( بلا تراب ) نقول ابن عمر امرنا بفصل الانجاس سبعاً فينصرف  
الى امره صلى الله عليه وسلم قاله فى المبدع وغيره وما تجس بفسلة يغسل  
عند ما بقى بعدها مع تراب فى نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال ( ولا  
يظهر متجس ) ولو ارضاء <sup>بشمس</sup> ولا ريح ولا دلك ( ولو اسفل خف  
او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل <sup>بشمس</sup> ) ولا ( يظهر متجس ) باستحالة ( <sup>بشمس</sup>  
فرماد النجاسة ودخاتها وغبارها وبخارها ودود جرح وصرصر كنف  
وكلب وقع فى ملاحه صار ملها ونحو ذلك نجس ( غير الحجرة ) اذا انقلبت

بنفسها خلا او ينقل لا لقصد تحليل ودنبا مثلها لان نجاستها لشدتها  
 المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والعلقة اذا صارت  
 حيوانا طاهرا ( فان خالت ) او نقلت لقصد التحليل لم تطهر والحل المباح ان  
 يصب على العنب او العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي ويمنع غير الحلال  
 من امساك الحمرة لتخلل ( او تنجس دهن مائع ) او عجين او باطن حب  
 او اناء تشرب النجاسة او سكن سقيتها ( لم تطهر ) لانه لا يتحقق وصول  
 الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما  
 حولها والباقي طاهر فان احتلط ولم ينضبط حرم ( وان خفي موضع  
 نجاسة ) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة ( غسل ) وجوبا  
 ( حتى يحزم بزواله ) اي زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين  
 الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كفيه ولا  
 يعرفه غسلهما ويصلي في قضاء واسع حيث شاء بلا تحر ( ويظهر بول )  
 وفي ( غلام لم ياكل الطعام ) لشهوة ( بنضجه ) اي غمره بالماء ولا يحتاج  
 لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كعاطيه وكبول الاثني والختي فيغسل  
 كسائر النجاسات قال الشافعي لم يتبين لي فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم  
 ان الغلام اصله من الماء والتراب والجارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده  
 ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما ظاهر ( ويعني في غير  
 مائع وفي غير مطعوم عن يسير دم نجس ) ولو حيضا او نقاسا او استحاضة  
 وعن يسير فحج وصدبد ( من حيوان طاهر ) لا نجس ولا ان كان من سيل  
 قبل او دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل احد بحسبه و يضم متفرق  
 بثوب لا اكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل ودم الشهيد  
 عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حمرة طاهر ( و ) يعني ( عن  
 اثر استجمار ) بحمله بعد الاتقا واستيفاء العدد ( ولا ينجس الادمى بالموت )  
 لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه ( وما لا نفس ) اي دم ( له سائلة ) كالبق  
 والمقرب وهو ( متولد من طاهر ) لا ينجس بانوث برياكاز او بحريا فلا ينجس  
 الماء اليسير بموتهما فيه ( وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه ) طاهر لانه صلى  
 الله عليه وسلم امر العرنيين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها  
 والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بغسل اثره اذا  
 ارادوا الصلاة ( ومنى الادمى ) طاهر لقول عائشة كنت افرك النتي من



ليس

باب الحيض

ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلي به متفق عليه فلي هذا  
 يستحب فرك يابسه وغسل رطبه ( ورطبة فرج المرأة ) وهو مسلك الذكر  
 طاهرة كالعرق والريق والمخاط والبلغم ولو ازرق وما سال من الهم وقت  
 النوم ( وسؤر الهرة وما دونها في الحاقه طاهر ) غير مكروه غير دجاجة  
 مخلاة والسؤر بضم السين مسموز بقية طعام الحيوان وشرابه والهز القط  
 وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يغيب من مایع  
 لم يوتر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم  
 دبره في مایع ثم خرج حيا لم يوتر ، وسباع البهائم وسباع الطير ، التي هي  
 اكبر من الهز خنقة ( والحمار الاهل والبعل منه ) اى من الحمار الاهل  
 لا الوحشى ( نجسة ) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما  
 سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم  
 ينجسه شئ فهو منه انه ينجس اذا لم يبلغها وقال في الحمز يوم خير انها  
 رجب متفق عليه والرجس النجس ( باب الحيض ) اصله لغة السيلان  
 من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طبيعة وجيلة يخرج من  
 قعر الرحم في اوقات معلومة خاقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته ( لا حيض  
 قبل تسع سنين ) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في  
 الوجود وبعدها ان صلح فحيض قال الشافعى رات جدة لها احدى  
 وعشرين سنة ( ولا حيض بعد خمسين ، سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة  
 خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء  
 العرب وغيرهن ( ولا ) حيض ( مع حمل ، قال احمد انما تعرف النساء  
 الحمل باقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له العبادة ولا يمنع  
 زوجها من وطئها ويستحب ان تغسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها  
 بيومين او ثلاثة مع اماره ففاس ولا تنقص به مدته ( ولقوله ) اى اقل  
 الحيض ( يوم وليلة ) لقول على رضى الله عنه ( واكثره ، اى اكثر الحيض  
 ) خمسة عشر يوما ( لياليها لقول عطا رات من تحيض خمسة عشر يوما  
 لياليها ( وغالبه ) اى غالب الحيض ( ست ) ليل بايامها ( او سبع ) ليل  
 بايامها ( واقل الطهر بين الحيضتين ثلاث عشر يوما ) احتج به احمد بما روى  
 عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فرغت انها حاضت في شهر  
 ثلاث حيض فقال على لشرمح قل فيها فقال شريح ان جاءت بيئة من بطانة

أهلها ممن يرجى دينه وأمانته فشهدت بذلك والافهي كاذبة فقال على  
 قالون أي جيد بالرومية ( ولا حد لاكثره ) أي أكثر الطهر بين الحيضتين  
 لانه قد وجد من لا تحيض أصلا لكن غالبه بقية الشهر والظهر زمن  
 حيض خلوص النقيان لا تتغير معه قطنة احتشيت بها ولا يكره وطئها  
 زمنه ان اغتسلت ( وتقضى الحيض والنفساء الصوم لا الصلاة ) اجماعا  
 ( ولا يمحان ) أي الصوم والصلاة ( منها ) أي من الحيض ( بل يحرم ان )  
 عليها كالطواف وقرأة القرآن واللبث في المسجد لا المرور به ان امت تلويثه  
 ( ويحرم وطئها في الفرج ) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا  
 النساء في الحيض ( فان فعل ) بان اوطح قبل انقطاعه من مجامع مثله حشفته  
 ولو بمحائل او مكرها او ناسيا او جاهلا ( فعليه دينار او نصفه ) على  
 التخير ( كفارة ) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواه احمد  
 والترمذي وابو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار مثقال  
 من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد  
 وتسقط بعجزه وامراة مطاوعة كرجل ( و ) يجوز ان ( يستمتع منها ) أي  
 من الحيض ( بما دونه ) أي دون الفرج من القبلة والممس والوطئ دون  
 الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا نكاح فروعهم  
 ويسن ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حياءا تمكنا  
 قبل ( واذا انقطع الدم ) أي دم الحيض او النفاس ( ولم تغتسل لم ينج غير  
 انصيام والطلاق ) فان عدت الماء تيممت وحل وطئها وتغسل المسئلة  
 الممتدة قهرا ولا نية هنا كالكافرة للعذر ولا تصلي به وينوي عن مجبونة  
 غسلت كيت ( والمبتدأة ) أي في زمن يمكن ان يكون حيضا وهي  
 التي رات الدم ولم تكن حاضت ( تجاس ) أي تدع الصلاة والصيام ونحوهما  
 بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة ( اقله ) أي اقل الحيض يوم  
 وليلة ( ثم تغتسل ) لانه اخر حضنها حكما ( وتصلى ) وتقوم ولا توطأ  
 ( فان انقطع دمها لاكثره ) أي أكثر الحيض خمسة عشر يوما ( فما دون )  
 بضم النون لقطعه عن الاضافة ( اغتسلات عند انقطاعه ) ايضا وحوبا  
 لصلاحيته ان يكون حيضا وتقبل كذلك في الشهر الثاني والثالث ( فان  
 تكرر ) الدم ( ثلاثا ) أي في ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله ( حيض )  
 وثبتت عانتها فجلسه في الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث ( وتقضى ما



وجب فيه ) اى ما صامت فيه من واجب وكذا ما طاقته او اعتكفته فيه  
وان ارتفع حيضها ولم يعد او ايسر قبل التكرار لم تقص ( وان عبر ) اى  
جاوز دم مبتدأة ( اكثره ) اى اكثر الحيض فبهى ( مستحاضة ) والاستحاضة  
سيلان الدم فى غير وقته من العرق العاذل من ادنى الرحم دون قعره  
( فان كان ) لها تميز بان كان ( بعض دمها احمر وبعضه اسود ولم يعبر ) اى  
يجاوز الاسود ( اكثره ) اى اكثر الحيض ( ولم يقص عن اقله فهو ) اى  
الاسود حيضها وكذا اذا كان بعضه ثخينا او منتا وصلاح حيضا ( تجلسه فى  
الشهر الثانى ) ولو لم يتكرر او يتوال ( والاحمر ) والرقيق وغير المتن  
( استحاضة ) تصوم فيه وتصلى ( وان لم يكن دمها متميزا قعدت ) عن الصلاة  
ومحوها اقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثا فتجلس ( غالب الحيض )  
ستا او سبعا بغير ( من كل شهر ) من اول وقت ابتدائها ان علمته والا  
فمن اول كل هلالى ( والمستحاضة المعتادة ) التى تعرف شهرها ووقت  
حيضها وطهرها منه ( ولو ) كانت ( مميزة تجلس عادتيا ) ثم تغتسل بعدها  
وتصلى ( وان نسيها ) اى نسيت عادتيا ( عملت بائتين انفساح ) بان لم  
ينتص الدم الاسود ونحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو  
تنقل او لم يتكرر ( فان لم يكن لها تميز ) صالح ونسيت عدده ووقته  
( فغالب الحيض ) تجلسه من اول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه  
والا فمن اول كل هلالى ( كالعالمة بموضعه ) اى موضع الحيض ( الناسبة  
لعدده ) فتجلس غالب الحيض فى موضعه ( وان علمت ) استحاضة ( عدده )  
اى عدد ايام حيضها ، ونسيت موضعه من الشهر ( ولو كان موضعه من  
الشهر ( فى نصفه جلستها ) اى جالست ايام عادتيا ( من اوله ) اى اول  
الوقت الذى كان الحيض يأتىها فيه ( كمن ) اى كابتدأة ( لا عادة لها ولا  
تميز ) فتجلس من اول وقت ابتدائها على ما تقدم ( ومن زادت عادتيا )  
مثل ان يكون حيضها خمسة من كل شهر فيصير ستة ( او تقدمت ) مثل ان  
تكون عادتيا من اول الشهر فتراه فى اخره ( او تأخرت ) عكس التى قبلها  
( فما تكرر ) من ذلك ( ثلاثا ) فهو ( حيض ) ولا تلتفت الى ما خرج عن  
العادة قبل تكرره كدم ابتدأة الزائد على اقل الحيض فتصوم فيه وتصلى قبل  
التكرار وتغتسل عند انقطاعه ثانيا فان تكرر ثلاثا صار عادة فتعيد ما صامته فيه  
من فرض ونحوه ( وما ينقص عن عادة شهر ) فان كانت عادتيا ستا فتقطع خمس

اغتسلت عند انقطاعه وصلت لانها طاهرة ( وما عاد فيها ) اى فى ايام عاداتها  
 كما لو كانت عشرا فرأت الدم ستائم اقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر  
 ( جلسته ) فيهما لانه صادف زمن العادة كما لو لم ينقطع ( والصفرة والكدره  
 فى زمن العادة حيض ) فجلسهما لا بعد العادة ولو تكررتا لقولام عطية كذا  
 لانعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا رواه ابو داود ( ومن رات يوما )  
 اواقل او اكثر ( دما ويوما ) او اقل او اكثر نقافا لدم حيض ( حيث بلغ  
 مجموعها اقل الحيض ) والنقا طهر ( تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويكره  
 وطئها فيه ) ما لم يعبر ( اى يجاوز مجموعهما ) اكثره ( اى اكثر الحيض  
 فيكون استحاضة ) والمستحاضة ونحوها ( ممن به سلس بول او مذى او ريج  
 او جرح لا يرقى دمه او رعا ف دائم ) تغسل فرجها ( لازالة ما عليه من  
 الحدث ) وتعصبه ( عصبائنج الخارج حسب الامكان فان لم يكن عصبه كالباسور صلى  
 على حسب حاله ولا يلزم اعادتهما لكل صلاة ان لم يفرط ) وتتوضا (  
 لدخول ) وقت كل صلاة ( ان خرج شئ ) ( وتصلى ) مادام الوقت فروضا  
 ونوافل ( فان لم يخرج شئ ) لم يجب الوضوء وان اعتيد انقطاعه زما  
 يتسع للوضوء والصلاة تبين لانه امكن الاتيان بها كاملة ومن يلحقه الساس  
 قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد ( ولا توطا ) المستحاضة  
 ( الا مع خوف العنت ) منه او منها ولا كفارة فيه ( ويستحب غسلها )  
 اى غسل المستحاضة ( لكل صلاة ) لان ام حبيبة استحيضت فسألت النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة  
 متفق عليه ( واكثر مدة النفاس ) وهو دم ترخيه الرحم للولادة وبعدها  
 وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لفة من التنفس  
 وهو الخروج من الجوف او من نفس الله كربت اى فرجها ( اربعون  
 يوما ) واول مدته من الوضع وما رآه قبل الولادة يومين او ثلاثة بامارة  
 نفاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد  
 لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز الدم الاربعين وصادف عادة حيضها  
 ولم يزد او زاد وتكرر فيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضة  
 فى مدة نفاس ( ومتى طهرت قبله ) اى قبل اقضاء اكثره ( تطهرت )  
 اى اغتسلت ( وصلت ) وصامت ككسائر الطهارات كالحائض اذا اقطع  
 دما فى عاداتها ( ويكره وطئها قبل الاربعين بعد ) انقطاع الدم ( والتطهير )



اي الاغتسال قال احمد ما يجزئني ان يأتيتها زوجها على حديث عثمان ابن  
ابي العاص انها اتته قبل الاربعين فقال لا تقريني ولا به لا تأمن عود الدم  
في زمن الوطئ ( فان عاودها الدم ) في الاربعين ( فشكوك فيه ) كما لو  
لم تره ثم راته فيها ( وتصوم وتصلي ) اي تتعبد لانها واجبة في ذمتها  
بيقين وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه ( وتقضى الواجب ) من صوم ونحوه  
احتياطاً ولو جوبه يقينا ولا تقضى الصلاة كما تقدم ( وهو ) اي النفس  
( كالحيض فيما يحل ) كاستناعها دون الفرج ( و ) فيما ( يحرم ) به  
كالوطئ في الفرج والصوم والصلاة والطلاق بغير سوالها على عوض ( و )  
فما ( يجب ) به كالغسل والكفارة بالوطئ فيه ( و ) فيما ( يسقط ) به  
كوجوب الصلاة فلا تقضيها ( غير العدة ) فان المفارقة في الحياة تعتد  
بالحيض دون النفاس ( و ) غير ( البلوغ ) فيثبت بالحيض دون النفاس لحصول  
البلوغ بالاتزال السابق للحمل ولا يحتسب بمدة النفاس على المولى بخلاف  
مدة الحيض ( وان ولدت امرأة توأمين ) اي ولدين في بطن واحد ( قائل  
النفاس واخره من اولهما ) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوماً  
فاكثر فلا نفاس للثاني ومن صارت نفاً بتعديها بضرب بطنها او بشرب  
دواء لم تقض

### كتاب الصلاة

في اللغة الدعاء قال الله تعالى وصلى عليهم اي ادع لهم وفي الشرع اقوال  
واقفال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختصة بالتسليم ثبت صلاة لاشتمالها على الدعاء  
مشتقة من الصلوة وهما عرقان من جانب الذنب وقيل عظامان ينحنيان في  
الركوع والسجود وفرضت ليلة الاسرى ( تجب ) الخس في كل يوم وليلة  
( على كل مسلم مكلف ) اي بالغ عاقل ذكراً وانثى او حتى حر او عبد او  
مبعض ( الا حائضاً او نفساً ) فلا تجب عليهما ( ويقضى من زال عقله  
بنوم او اغماء او سكر ، طوعاً او كرها ) او نحوه ( كشرب دواء  
لحديث من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها رواء مسلم وغنى  
على عمار ثلاثاً ثم افاق وتوضا وقضا تلك الاثا ويقضى من شرب محرماً  
حتى زمن جنون طراً متصلاً به تغليظاً عليه ، ولا تحسب الصلاة من  
مجنون ) وغير مميز لانه لا يعقل النية ( ولا ) تصح من ( كافر ) لعدم صحة

انية منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ويماقب عليها وعلى سائر فروع الاسلام ( فان صلى لم الكافر على اختلاف انواعه في دار الاسلام او الحرب جماعة او منفردا بمسجد او غيره ) ( فسلم حكما ) فلو مات عقب الصلاة فتركته لا قاربه المسلمين ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابرنا وان اراد البقا على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقبل وكذا لو اذن ولو في غير وقته ( ويؤمر بها صغير لسبع ) اي يلزم وليه ان يأمره بالصلاة لتمام سبع سنين ونعائمه اياها والطهارة ليعادها ذكر اكان او اثني وان يكفه عن المفساد ( و ) ان ( يضرب عليها لعشر ) سنين لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه مروا اساءكم بالصلاة وهم ابناؤه سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وغيره ( فان بالغ في اثنتها ) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة ( او بعدا في وقتها اعاد ) اي لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزيه عن الفريضة ويعيد التيمم لا الوضوء والاسلام ( ويحرم ) على من وحبت عليه ( تأخيرها عن وقتها ) المختار او تأخير بعضها ( الا لناوي الجمع ) اعذر فيباح له تأخير لان وقت الثانية بصير وقتا لهما ( و ) الا ( لمشتغل بشرطها الذي يحصله قريبا ) كاقطاع ثوبه الذي ليس غده غيره اذا لم يفرغ من خطاينه حتى خرج الوقت فان كان بعيدا عرفنا صلى ولم يلمه التاخير في الوقت مع العزم عليه مالم يغفل مانعا وتسقط بعبوته ولم يأنم ( ومن جحد وجوبها كفر ) اذا كان ممن لا يجهله وان فشاها لانه مكذب لله ورسوله واجماع الامة وان ادعى الجبل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره لانه معذور فان احصر كفر ( وكذا تاركها تهاونا ) او كسلا لا جحودا ( ودعاء امام او نائبه ) لفعالها قاصر وضاق وقت الثانية عنها ( اي عن الثانية لحديث اول ما فقدون من دينكم الامانة واخر ما تفقدون الصلاة قال احمد كل شيء ذهب اخره لم يبق منه شيء فان لم يدع لفعالها لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لعذر يعتد سقوطها منه ( وذا يقال حتى يستتاب ثلاثا فيهما ) اي فيما اذا جحد وجوبها وفما اذا تركها تهاونا فان تابا والا ضربت عنقه واجلحة كغيرها وكذا ترك ركن او شرط وينبغي الاشاعة عن تاركها بتركها حتى يصلى ولا ينهى السلام عليه ولا جبة دعوته قاله الشيخ تقي الدين ويصير مسلما بالصلاة ولا يكفر بترك غيره من زكاة وصوم



وتحج تهاونا وبخلا في باب الاذان في هو في اللغة الاعلام قال تعالى  
واذان من الله ورسوله اي اعلام وفي الشرع اعلام بدخول وقت الصلاة  
او قربه لعجز بذكر مخصوص ( والاقامة ) في الاصل مصدر اقام وفي  
الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون  
اطول الناس اعناقاً يوم القيامة رواه مسلم ( وهما فرضنا كفاية ) لحديث  
اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه ( على  
الرجال ) الاحرار ( المقيمين ) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد  
ولا على النساء ولا على العبيد ولا على المسافرين ( للصلوات الخمس  
المكتوبة ) دون المنذورة والمؤدات دون المتقضيات والجمعة من الخمس  
ويسنان منفرد وسفراً ولتقضيتها ( يقاتل اهل بلد تركوها ) اي الاذان  
والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانها من شعار الاسلام الظاهرة واذا  
قام بهما من يحصل به الاعلام غالباً اجزاء عن اكل وان كان واحداً  
والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بمكان واحد ويقم  
احدهم وان تشاحوا اقرع وتصح الصلاة بدونهما لكن يكره ( ويحرم  
اجرتهم ) اي يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانها قرينة لغا  
عليهما ( لا ) اخذ ( رزق من بيت المال ) من مال الفيء ( لعدم متطوع )  
بالاذان والاقامة فلا يحرم كارتزاق القضاء والغزاة ( و ) يسن ان ( يكون  
المؤذن صيماً ) اي رفيع الصوت لانه ابلغ في الاعلام زاد في المتقى وغيره  
وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسمعه ( آميناً ) اي عدلاً لانه مؤتمن  
يرجع اليه في الصلاة وغيرها ( عائناً بوقت ) ليخبره فيؤذن في اوله ( فن  
تشاح فيه اثنان ) فاكثر ( قدم افضلهما فيه ) اي فيما ذكر من الحصول  
( ثم ) ان استورا فيها قدم ( افضلهما في دينه وعقله ) لحديث ليؤذن لكم  
خياركم رواه ابو داود وغيره ( ثم ) ان استورا قدم ( من يختاره ) اكثر  
( الحيران ) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل فـ ( قرعة ) فايهم  
خرجت به القرعة قدم ( وهو ) اي الاذان المختار ( خمس عشرة جملة )  
لانه اذان بلال رضي الله عنه من غير ترجيع الشهادتين فان رجعهما فلا  
بأس ( برتلها ) اي يستحب ان يتنهل في اتقاط الاذان ويقف على كل  
جملة وان يكون قائماً ( على علو ) كثارة لانه ابلغ في الاعلام وان يكون  
( متظهاً ) من اخذ الاصغر والاكبر ويكره اذان جنب واقامة محدث

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه ( مستقبل القبلة )  
لأنها اشرف الجهات ( جاعلا أصبعه ) السبابتين ( في اذنيه ) لانه ارفع  
للصوت ( غير مستدير ) فلا يزبل قدميه ( ) في منارة ولا غيرها ( ملتقيا في  
الجملة يمينا وشمالا ) اى يسن ان يلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي على  
القلاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لانه حقيقة التوحيد ( قائلا بعدها )  
اى يسن ان يقول بعد الحيعتين ( في اذان الصبح ) ولو اذن قبل الفجر  
( الصلاة خير من النوم مرتين ) لحديث ابى مخذورة رواه احمد وغيره ولانه  
وقت ينسام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة  
( وهى ) اى الاقامة ( احدى عشرة ) جملة بلا تائية وتباح تنسيها ( يحذرها )  
اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان ( ويقيم من اذن ) استحبابا فلو  
سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع  
ابو مخذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله في المبدع ( في مكانه ) اى يسن  
ان يقيم في مكان اذانه ( ان سهل ) لانه اباع في الاعلام فان شق كان اذن في منارة  
او مكان بعيد عن المسجد اقام في المسجد لئلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا  
باذن الامام ( ولا يصح ) الاذان ( الا مرتبا ) كاركان الصلاة ( متواليا ) عرفا لانه  
لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان تكسه لم يعتد به ولا تعتبر الموالاة بين الاقامة  
والصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد  
الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا ( من ) واحد ذكر ( عدل ) ولو  
ظاهرا فلو اذن واحد بعضه وكمله اخر او اذنت امرأة او سقن او ظاهر  
الفسق لم يعتد به ويصح الاذان ( ولو ) كان ( ملخا ) اى مطربا به ( او ) كان  
ملحونا ملخا لا يحيل المعنى ويكرهان ومن ذى لغة فاحشة وبطل ان احيل  
المعنى ( ويجزى ) اذان ( من مميز ) لصحة صلاة كالبالغ ( ويبطلهما ) اى  
الاذان والاقامة ( فصل كثير ) بسكوت او كلام ولو مباحا ( و ) كلام يسر  
محرم كقذف وكره السير غيره ( ولا يجزى الاذان قبل الوقت ) لانه شرع  
للاعلام بدخوله ويسن في اوله ( الا الفجر ) فيصبح ( بعد نصف الليل )  
لحديث ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم  
متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن في الوقت  
وان يتخذ ذلك عادة ليلا يغر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

( ) قوله فلا يزبل قدميه قال المجد وجع الا في منارة ومحوها فيستدير اه



الحاضر فبقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) أي المؤذن (بعد اذان مغرب) او صلاة يسن تعجيلها قبل الاقامة (يسيراً) لان الاذان شرع للاعلام فسن تأخير الاقامة للدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (فوايت اذن للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت العايتة واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليساً اسر والاجر فلو ترك الاذان لها فلا بأس (ويسن لسامعه) أي لسامع المؤذن او المقيم ولو ان السامع امرأة او سمعه ثانياً وثالثاً حيث سن (متابعته) سرا بمثل ما يقول ولو في طواف او قراءة ويقتنيه المصلي والمتحلي (و) تسن (حوقله في الحيلة) أي ان يقول السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال المؤذن او المقيم حي على الصلاة حي على الفلاح واذا قال الصلاة خير من النوم ويسمى الشويب قال السامع صدقت وبررت واذا قال المقيم قد قامت الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة انفسهما ليجمعاً بين ثواب الاذان والاجابة (و) يسن (قوله) أي قول المؤذن وسامعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل وسيبويه (رب هذه الدعوة) بفتح الدال أي دعوة الاذان (التامة) أي الكاملة السالبة من نقص ينطرق اليها (والصلاة القائمة) التي ستقوم وتفعل بصعاتها (ات محمداً الوسيلة) منزلة في الجنة (والفضيلة وابعته مقاماً محموداً الذي وعده) أي الشفاعة العظمى في موقف القيامة لانه يحمده فيه الاولون والآخرين ثم يدعو ويحرم خروج من وجبت عليه الصلاة بعد الاذان في الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع <sup>في</sup> باب شروط الصلاة <sup>في</sup> بحد الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده (شروطها) أي ما يجب لها (قبلها) أي تتقدم عليها وتسبقها الا النية فالأفضل مقاربتها للتحريجة ويجب استمرارها أي الشروط فيها وهذا المعنى فارقت الأركان (منها) أي من شروط الصلاة الآسلاف والعقل والتمييز وهذه شروط في كل عبادة الا التمييز في الحج وباقي ولذلك لم يذكرها كثير من الأصحاب هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح الا به وهو حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس اثم قال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف

شرائط الصلاة

اليه وتكرر بتكرره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضأ متفق عليه (و) الطهارة من (التجسس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي او ثوبه او بقلعه ويأتي والصلوات المفروضات خمس في اليوم والالية ولا يجب غيرها الا لعارض كالنذر (فوقت الظهر) وهي الاولى (من الزوال) اي ميل الشمس الى المغرب ويستمر (الى مساوات الشيء) الشاخص (فيه بعد فني الزوال) اي بعد الظل الذي زالت عليه الشمس اعلم ان الشمس اذا طلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس الى وسط السماء وهي حالة الاستواء انتهى نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال ويقصر الظل في الصيف لارتفاعها الى الجو ويطول في الشتاء ويختلف بالشهر والبلد (وتعجيلها) اي الطهر (افضل) وتحصل فضيلة التعجيل بالتأهب اول الوقت (الا في شدة حر فيستحب تأخيرها الى ان ينكسر حديث ابردوا بالظهر) ولو صلى وحده او بيته (او مع غيم لمن يصلي جماعة) اي ويستحب تأخيرها مع غيم الى قرب وقت العصر لمن يصلي في جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فيطلب الاسهل بالخروج لهما معا وهذا في غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (ويأيه) اي يلي وقت الظهر (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (الى مصير الفبي منايه بعد فني الزوال) اي بعد الظل الذي زالت عليه الشمس (و) وقت (الضرورة الى غروبها) اي غروب الشمس فالصلاة فيه ادا لكن يأثم بالتأخير اليه لغير عذر (ويسن تعجيلها) مطلقا وهي الصلاة الوسطى (ويليه وقت المغرب) وهي وتر النهار ويمتد (الى مغيب الشرة) اي الشفق الاحمر (ويسن تعجيلها الا ليلة جمع) اي مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصدها محرما) تأخير المغرب ليجمعها مع العشاء تأخيرا قبل حط رحله (ويليه وقت العشاء الى) طلوع (الفجر الثاني) وهو الصادق وهو (الياض المعترض) بالشرق ولا طلة بعده والاول مستطيل ازرق له شعاع ثم يطلم (وتأخيرها الى) ان يصاها في اخر الوق المختار وهو (ثلث الليل افضل ان سهل) فان شق ولو على بعض المأمومين كره ويكره النوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا اولشغل او مع اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثلث بلا عذر لانه وقت ضرورة (ويليه

صلوة  
الأمات



وقت الفجر) من طلوعه (الى طلوع الشمس وتحويلها افضل) مطابقا  
ويجب التأخير لتعلم فاتحة او ذكر واجب امكنه تعلمه في الوقت وكذا لو امره  
والده به ليصلي به ويسن لحاقن ونحوه مع سعة الوقت (وتدرك الصلاة)  
اداء بادرارك تكبيرة (الاحرام في وقتها) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع  
الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لغیر  
عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتي (ولا يصلي)  
من جهل الوقت ولم يمكنه مشاهدة الدلائل (قبل غلبة ظنه بدخول وقتها  
اما بآجتهاد) ونظر في الادلة اوله صفة وجرت عادته بعمل شيء مقدر  
الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شيء مقدر ويستحب له التأخير حتى  
يتيقن (او بخبر) ثقة (متيقن) كان يقول رأيت الفجر طالعا او الشفق  
غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل بخبره ويعمل باذان ثقة عارف (فان  
احرم بآجتهاده) بان غلب على ظنه دخول الوقت لدلائل  
مما تقدم (فان) احرامه (قبله) فصلاته نقل لانها لم تجب ويعيد  
فرضه والا يتبين له الحال او ظهر انه في الوقت فصلاته (فرض) ولا اعادة  
عليه لان الاصل براءة ذمته ويعيد الاعمى العاجز مطلقا ان لم يجد من  
يقبله (وان ادرك مكلف من وقتها) اي وقت فريضة (قدر التحريم)  
اي تكبيرة الاحرام (ثم زال تكليفه) بنحو جنون (او) ادركت الطاهرة  
من الوقت قدر التحريم ثم (حاضت) او نفست (ثم كلف) الذي كان  
زال تكليفه (وطهرت) الحائض او النفسا (قضوها) اي قضوا تلك  
الفريضة التي ادركوا من وقتها قدر التحريم قبل لانها وجبت بدخول وقتها  
واستقرت فلا تسقط بوجود المانع (ومن صار اهلا لوجوبها) بان بلغ  
صغير او اسلم كافر او افاق مجنون او طهرت حائض او نفسا (قبل خروج  
وقتها) اي وقت الصلاة بان وجد ذلك قبل العروب مثلا ولو بقدر تكبيرة  
(لزمته) اي العصر (وما يجمع اليها قبلها) وهي الظهور وكذا لو كان  
ذلك قبل الفجر لزمته العشا والمغرب لان وقت النامية وقت للاولى حال  
العذر فاذا ادركه المعذور فكاه ادرك وقتها (ويجب فورا) ما لم ينضر في  
بدنه او معيشة يحتاجها او يحضر لسلامة عيد (قبا العوائت مرتبة) ولو  
كثرت ويسر صلاتها جماعة (ويستقط الترتيب بنسيائه) للمعذر فان نسي  
الترتيب بين العوائت او بين حضرة وفاتية حتى فرغ من الحاضرة تحت

ولا يسقط بالجهل ( و ) يسقط الترتيب ايضاً ( بنحشية خروج وقت اختيار الحاضرة ) فان خشي خروج الوقت قدم الحاضرة لانها أكد ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لغرض صحيح كاستطار رفقة او جماعة لها ومن شك فيما عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب ابرا ذمته بقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما نيقن وجوبه ( ومنها ) اى من شروط الصلاة ( ستر العورة ) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عرياناً والستر يفتح السين التغطية وبكسرهما ما يستر به والعورة لغة الفصان والشيء المستقع ومنه كلة عورا اى قبيحة وفي التوسع التبل والدبر وكما يستحي منه على ما يأتى تفصيله ( فجب ) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفي نظمة وحارج الصلاة ( بما لا يصف بشرتها ) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان الستر اغا يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف لحم العصى لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفى الستر بغير منسوح كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصير وحفيرة وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره ويباح كشفها لتداو وتخل ونحوها ولزوج وسيد وزوجة وامه و ( عورة رجل ) ومن بلغ عشرين ( وامه وام ولد ) ومكاتب ومذبرة ( ومعتق بعضها ) وحررة مميزة ومراهقة ( من السرة الى الركبة ) وايسا من السورة وابن سبع الى عشر الفرجان ( وكل الحررة ) البالغة ( عورة الا وجهها ) فليس عورة في الصلاة ( وتسحب صلاته في ثوبين ) كالقميص والرداء او الازار او السراويل مع القميص ( ويكفى ستر عورة ) اى عورة الرجل ( في الليل و ) ستر ( عورته مع ) جميع ( احد عاتقيه في الفرض ) ولو بما يصف البشرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شئ رواه الشيخان عن ابي هريرة ( و ) تسحب ( صلاتها ) اى صلاة المرأة ( في درع ) وهو القميص او خمار وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت حلقها ( وملحمة ) اى ثوب تلتحف به وتكره صلاتها في نقاب وبرقع ( ويجزى ) المرأة ( ستر عورتها ) في فرض ونقل ( ومن انكشف بعض عورته ) في الصلاة رجلاً كان او امرأة ( وفحش ) عرفا وطلال الزمن اعاد وان قصر الزمن اولى يفحش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده ( او صلى في ثوب محرم عليه ) كمنسوب كله او بعضه وحرير ومنسوح بذهب او فضة ان كان



رجال واجدا غيره وصلى فيه عالما ذا كرا انا وكذا اذا صلى في مكان غضب  
 (او) صلى في ثوب (نجس) انا (ولو لعدم غيره) (لا من حبس في محل)  
 غضب او (نجس) ويركع ويصلي ان كانت النجاسة يابسة ويومي برطبة  
 غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويصلي عريانا مع ثوب منصوب لم يجد غيره  
 وفي حرير ويحويه لعدم غيره ولا يصح مثل آبق (ومن وجد كفاية عورته  
 سترها) وجوبا وتراى غيرها لان سترها واجب في غير الصلاة ففيها اولى  
 (والا) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (المرحين) لانها اخش  
 (فان لم يكنهما) وكفى احدها (قالتبر) اولى لانه ينفرح في الركوع  
 والسجود الا اذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلي جالسا ويلزم  
 العريان تحصيل السترة ثم او اجرة مثاها او زائد يسيرا (وان اعير سترة  
 لزمه قبولها) لانه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للمنة  
 ولا يلزم استعارتها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعدا)  
 ولا يتربع بل ينضام (بالاياء استحبابا فيهما) اى في القعود والاياء بالركوع  
 والسجود فلو صلى قائما وركع وسجد جاز (ويكون امامهم) اى امام المرأة  
 (وسطهم) اى بينهم وجوبا ما لم يكونوا عميا او في ظلمة (ويصلى كل نوع)  
 من رجال ونساء (وحده) لا نسيم ان اتسع محلهم (فان شق) ذلك  
 (صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن  
 الرجال (فان وجد) المصلى عريانا (سترة قريبة) عرفا (في اثناء الصلاة  
 ستر) بها عورته (وبنى) على ما مضى من صلاته (والا) يجدها قريبة  
 بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من عتقت فيها  
 واحتاجت اليها (ويكره) في الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه  
 ولا يرد طرفه على الاخر ويكره فيها (اشتغال الصحا) بان يضطجع بثوب  
 ليس عليه غيره والاسطجاع ان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفه  
 على عاتقه الايسر فان كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة  
 (تغطية وجهه واللتام على فمه وانه) بلا سبب لنيه صلى الله عليه وسلم ان  
 يغطي الرجل فاه رواه ابو داود وفي تغطية القم تشبه بفعل المجوس عند  
 عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كه) اى ان يكفه عند السجود معه  
 (ولفه) اى لف كه لا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا اكف شعرا  
 ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزناز) اى بما يشبه شد

الزنا لما فيه من التشبه باهل الكتاب وفي الحديث من تشبه بقوم فهو منهم  
رواه احمد وغيره باسناد صحيح ويكره للمرأة شد وسطها في الصلاة مطلقا  
ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزنا ( وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره ) من  
عمامة وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم  
من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه ويجوز الاسبال من غير  
الخيلاء للحاجة ( و ) يحرم ( التصوير ) اى على صورة حيوان الحديث  
الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت  
وان تصنع وان ازيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره ( و ) يحرم  
( استعماله ) اى المصور على الذكر والاثنى فى لبس وتعليق وستر جدر  
لا افتراشه وجعله مخدا ( ويحرم ) على الذكر ( استعمال منسوج ) بذهب  
او فضة ( او ) استعمال ( بموه بذهب ) او فضة غير ما يأتى فى الزكاة من  
انواع الحلى ( قبل استعماله ) فان تغير لونه ولم يحصل منه شئ بعرضه على  
النار لم يحرم لعدم السرف والخيلاء ( و ) تحرم ( ثياب حرير و ) يحرم  
( ما ) اى ثوب ( هو ) اى الحرير ( اكثره ظهورا ) مما نسج معه ( على  
الذكور ) والختان دون النساء لبسا بلا حاجة وافتراشا واستنادا وتعليقا  
وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه فى الدنيا لم يابسه فى الآخرة متفق عليه  
واذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة ( لا اذا استويا )  
اى الحرير وما نسج معه ظهورا ولا الخز وهو ما سدى بالابرسم والحلم  
بصوف او قطن ونحوه ( او ) لبس الحرير الخالص ( لضرورة او حكمة او  
مرض او قتل او حرب ) ولو بلا حاجة ( او ) كان الحرير ( حشوا ) لحياب  
او فرش فلا يحرم لعدم الفخر والخيلاء بخلاف البطانة ويحرم لباس صبي  
ما يحرم على رجل وتشبه رجل باتى فى لباس وغيره وعكسه ( او كان )  
الحرير ( علما ) وهو طراز الثوب ( اربع اصابع فما دون ) او كان ( رقاعا  
او لينة جيب ) وهو الزيق ( وسجف فراء ) جمع فروة ومحوها مما يسجف  
فكل ذلك يباح من الحرير اذا كان قدر اربع اصابع قاتل لا روى مسلم عن  
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او  
ثلاثة او اربعة ويباح ايضا كيس المصحف وخياطة به وازرار ( ويكره المعصفر )  
فى غير احرام ( و ) يكره ( المزعفر للرجال ) لانه عليه الصلاة والسلام



نهى الرجال عن التزعفر متفق عليه ويكره الأحمر الخالص والمشي بنعل  
 واحدة وكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة  
 الى ذراع ويكره لبس الثوب الذى يحسف البشرة للرجل والمرأة وثوب  
 الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالأصابع (ومنها) اى من  
 شروط الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم يغف عنها ببدن المصلى وثوبه  
 وبقيتهما وعدم حملها لحديث تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه  
 وفوله تعالى وثيابك فطهر (فمن حمل نجاسة لا يعفى عنها) ولو بقارورة لم  
 تصح صلاته فان كانت معشوا عنها كمن حمل مستجورا او حيوانا طاهرا صحت  
 صلاته (او لاقاها) اى لاقى نجاسة لا يعفى عنها (بثوبه او بدنه) لم تصح  
 صلاته (لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حايطا نجسا لم يستند  
 اليه او قابلهما راكعا او ساجدا ولم يلاقها صحت) وان طين ارضا نجسة  
 او فرشها طاهرا (صفيقا او بسطه على حيوان نجس او صلى على بساط  
 باطنه فقط نجس) (كره) له ذلك لا عثماده على ما لا تصح الصلاة عليه  
 (وصحت لانه) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها (وان كانت) النجاسة  
 (بطرف مصلى متصل به صحت) الصلاة على الطاهر ولو تحرك النجس  
 بحركته وكذا لو كان تحت قدمه جبل مشدود فى نجاسة وما يصلى عليه  
 منه طاهر (ان لم) يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث (ينجر) معه (بتثنيه)  
 فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا  
 لا يقدر على جره اذا استعصى عليه صحت لانه ليس بمستتبع لها (ومن رأى  
 عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها) اى النجاسة (فيها) اى فى الصلاة (لم  
 بعدها) لاحتمال حدوثها بعدها فلا تبطل بالثبوت (وان علم انها) اى النجاسة  
 (كانت فيها) اى فى الصلاة (لكن جهلها او نسيها اعاد) كما لو صلى محمدا ناسيا  
 (ومن جبر عظمه) بعظم (نجس) او خيط جرحه بخيط نجس وصح (لم  
 يجب قلعه مع الضرر) بفوات نفس او عضو او مرض ولا يتيم له ان  
 غطاه اللحم وان لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) اى من ادمى  
 (من عضو او سن ف) هو (طاهر) اعاده او لم يعده لان ما بين من حي فهو كميته  
 وميته الا ادمى طاهرة وان جعل موضع سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة  
 ثبت او لم يثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بقرا من  
 وهى الا عقصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا (ولا تصح

المصلاة) بلا عذر فرضا كانت او نقلا غير صلاة جنازة ( في مقبرة )  
بتلث الباء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره ( و ) لا في ( حش ) بضم  
الحاء وفتحها وهو المرحاض ( و ) لا في ( حمام ) داخله وخارجه وجميع  
ما يتبعه في البيع ( واعلان ابل ) واحدها عطن بفتح الطاء وهي المعاطن  
جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتأوى اليها ( و ) لا في منصوب  
ومجزرة ومزيلة وقارعة طسريق ( و ) لا في ( اسطحتها ) اي اسطحة تلك  
الموانع و سطح نهر والمنع فيما ذكر تعبدى لما روى ابن ماجة والترمذى  
عن ابن عمران رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل في سبع مواطن  
المزيلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق  
ظهر بيت الله ( وتصح ) الصلاة ( اليها ) اي الى تلك الاماكن مع الكراهة  
ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجنازة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لضرورة  
وغصب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة ويأتى ( ولا تصح  
الفريضة في الكعبة ولا فوقها ) والحجر منها وان وقف على منهاها بحيث  
لم يبق وراءه شئ منها او وقف خارجها وسجد فيها صحت لانه غير مستدبر لشيء  
منها ( وتصح النافلة ) والمنذورة فيها وعليها ( باستقبال شاخص منها ) اي مع  
استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا  
شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المتن وفي السرح عن الانحجاب لانه غير  
مستقبل لشيء منها وقال في التنقيح اختاره الاكثر وقال في المغنى الاولى انه  
لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح  
على جبل ابي قيس وهو اعلى منها وقدمه في التنقيح وصححه في تنقيح الفروع قال  
في الاوصاف وهو المذهب على ما اصطليحناه ويستحب فله في الكعبة بين  
الاسطوانتين وجاهه اذا دخل لعله عليه الصلاة والسلام ( ومنها ) اي من  
شروط الصلاة ( استقبال القبلة ) اي الكعبة او جهتها لمن بعد سميت قبلة لاقبال  
الناس عليها قال تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام ( فلا تصح ) الصلاة  
( بدونه ) اي بدون الاستقبال ( الا لعاجز ) كالمربوط لغير القبلة والمسلوب  
وعند اشتداد الحرب والا ( لمسل راكب سائر ) لا نازل ( في سفر ) مباح  
طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحته حيث  
ما توجه به ( ويلزمه افتتاح الصلاة ) بالاحرام ان امكنه ( اليها ) اي الى  
القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيرة



ويومي: بها ويجعل سجوده اخفض وراكب الحفة الواسعة والسفينة والراحلة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الا لمسافر (ماش) قياسا على الراكب (ويلزمه) اي الماشي (الاقتراح) اليها (والركوع والسجود اليها) اي الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا بطلت وان داسها مراكوبه فلا وان لم يعذر من عدلت به دابته او عدل في غير القبلة عن جهة سيره مع علمه او عذر وطال عدوله عرفا بطلت (وفرض من قرب من القبلة) اي الكعبة وهو من امكنه معايتها او الخبر عن يقين (اصابة عينها) ببذنه كله بحيث لا يخرج شيء منه عن الكعبة ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال (جهتها) فلا يضر التيامن ولا التياسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم لان قبلته متينة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (تقّة) عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلا او امرأة (او وجد محارب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار اجماع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث علمها للمسلمين ولا ينحرف (ويستدل عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلا وهو نجم خفي شمالي وحوله انجم دائرة كقراشة الرحي في احد طرفيه الجدي والاخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلي بالشام وعلى عاتقه الايسر بمصر (ويستدل عليها بالشمس او القمر ومنازلهما) اي منازل الشمس والقمر تطلع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اي التعلم ويقلد ان ضاق الوقت (وان اجتهد مجتهدان فاختلفا جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه ولا يقتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الاخر (ويتبع المقلد) لجهل او عمى (او تقهما) اي اعلمهما واصدقهما واشدهما تحرياً لدينه (عنده) لان الصواب اليه اقرب فان تساويا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجهد اعمى او جاهل من يقلده فقحراً وصلياً فلا اعادة وان صلى بصير حضراً فاخطأ او صلى اعمى بلا دليل من لمس محراب او نحوه او خبر ثقة اعاد (ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعي طلباً

جديداً ( ويصلي ) بالاجتهاد ( الثاني ) لانه ترجح في ظنه ولو كان في صلاة  
وربني ( ولا يقضى ما صلى به ) الاجتهاد ( الاول ) لان الاجتهاد لا ينتقض  
الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطا يقينا لزم قبوله وان لم يظهر لمجتهد جهة  
في السفر صلى على حسب حاله ( ومنها ) اى من شروط الصلاة ( الية )  
وبها تمت الشروط وهي لغة القصد وهو هزم القلب على الشئ وشروط  
العزم على فعل العبادة تقرباً الى الله تعالى ومحلبها القلب والتلفظ بها ليس  
بشروط اذ الغرض جعل العبادة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه  
لم يضر ( فيجب ان ينوى عين صلاة معينة ) فرضاً كانت كالظهر والعصر  
او نقلاً كالوتر والسنة الراتبة لحديث انما الاعمال بالنيات ( ولا يشترط في  
الفرض ) ان ينويه فرضاً فتكفي نية الظهر ونحوه ( و ) لا في ( الاداء و ) لا  
في ( القضاء ) نيتهما لان التعيين يقتضى عن ذلك ويصح قضاء بنية اداء وعكسه  
اذا بان خلاف ظنه ( و ) لا يشترط في ( النقل والاعادة ) اى الصلاة  
المعادة ( نيتهن ) فلا يعتبر ان ينوى الصبي الظهر نقلاً ولا ان ينوى الظهر  
من اعادها معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة العمل  
الى الله تعالى فيها ولا في باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن عليه  
ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يمنع صحتها قصد تعليمها ونحوه  
( وينوى مع التحريم ) لتكون النية مقارنة للعبادة ( وله تقديمها ) اى الية  
( عليها ) اى على تكيرة الاحرام ( بزمن يسير ) عرفاً ان وجدت النية  
( في الوقت ) اى وقت المؤدات والراتبة ما لم يفسخها ( فان قطعها في اثناء  
الصلاة او تردد ) في فسخها ( بطلت ) لان استدامة النية شرط ومع  
الفسخ او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو عاقه على شرط لا ان عزم على  
فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى في النية او التحريم استأنفها وان  
ذكر قبل قطعها فان لم يكن اى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع  
الشك عملاً استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك ( وان قلب منفرد ) او  
مأموم ( فرضه نقلاً في وقته المتسع جاز ) لانه اكمل في المأمون كتنقض المسجد  
للاصلاح لكن يكره لغير غرض صحيح مثل ان يحرم منفرداً فيريد الصلاة  
في جماعة ونص احمد فيمن صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الامام  
واقامت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بمحذور  
الجماعة بطريق الاولى ( وان انتقل بنية ) من غير تحريم ( من فرض الى



فرض آخر بطلا) لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله  
بتكيرة احرام صح وينقلب نفلا ما بان عدمه كفايته فلم تكن وفرض لم يدخل وقته  
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الايتمام) لان  
الجماعة تتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطا رجلا كان المأموم  
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فسدت صلاتهما  
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماما او مأموما  
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به  
امامه وان نوى زيد الاقتداء بعمره ولم ينو عمرو الامامة صح صلاة  
عمرو وحده وتصح نية الامامة ظانا بحضور مأموم لا شاكا (وان نوى  
المنفرد الايتمام) في اثناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينو الايتمام في ابتداء  
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضا كانت الصلاة او نفلا (كما  
لا تصح) (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضا) لانه لم ينو  
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاه انه يصح في النقل وقدمه في المنع  
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يشهد وحده فجاء ابن عباس  
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الأكثر لا يصح  
في فرض ولا نقل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التسقيح وقطع  
به في المنتهى (وان انفرد) اي نوى الافراد (مؤتم بلا عذر) كمرض  
وغلبة نعاس وتطويل امام (بطات) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر صححت  
فان فارقه في ثانية جمعة لعذر اتمها جمعة (وتبطل صلاة مأموم ببطلان  
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استخلاف) اي فليس للامام ان يستخلف  
من يتم ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام ببطلان صلاة مأموم  
ويتمها منفردا (وان احرم امام الحي) اي الراتب (يمن) اي بمأمومين  
(احرم بهم نائبه) لغيبه وبنى على صلاة نائبه (وعاد) الامام (النائب  
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في  
الصلاة فتخاص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق  
اثنان فأكثر ببعض الصلاة فاتم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما از اتم  
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح  باب صفة الصلاة  يسن الخروج  
اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رحله اتينى  
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اصابعه ولا يتنوخ في

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة ( يسن ) للامام فالمأموم ( القيام  
عند ) قول المقيم ( قد من اقامتها ) اى من قد قامت الصلاة لان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواه ابن ابي اوفى  
وهذا ان رأى المأموم الامام والاقام عند رؤيته ولا يحرم الامام  
حتى تفرغ الاقامة ( و ) تسن ( تسوية الصف ) بالمساكب والاكعب  
قليلت عن يمينه فيقول استوتوا بركم الله وعن يساره  
كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون وعينه والصف الاول للرجال  
افضل وله ثوابه وثواب من وراءه ما اتصلت الصفوف وكما قرب منه فهو  
افضل والصف الاخير للنساء افضل ( ويقول ) قائما في فرض مع القدرة  
( الله اكبر ) فلا تنعقد الا بها نطقا لحديث تحريمها التكبير رواه احمد  
وغیره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة  
الله او اكبر او قال اكبار وان معطاه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريمة او  
ابتدأها او اتمها غير قائم صححت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريمة  
( رافعا يديه ) ندبا فان عجز عن رفع احدهما رفع الاخرى مع ابتداء  
التكبير وينهيه معه ( مضخومة الاصابع ممدودة ) الاصابع مستقبلا ببطونهما  
القبلة ( حذو ) اى مقابل ( منكبه ) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبه ثم يكبر  
متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط  
بفراغ التكبير كله وكشف يديه هنا وفي الدعاء افضل ورفعهما اشارة الى  
رفع الحجاب بينه وبين ربه ( كالسجود ) يعنى انه يسن في السجود وضع  
يديه بالارض حذو منكبه ( ويسمع الامام ) استجابا بالتكبير كله ( من  
خلفه ) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده والتسليمة  
الاولى فان لم يمكنه استماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لفعل ابي بكر  
معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه ( كقراءته ) اى كما يسن للامام ان  
يسمع قراءته من خلفه ( فى اولي غير الظهرين ) اى الظهر والمصر فيجهر  
فى اولي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدى والكسوف والاستسقا  
والتراوىح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين ( وغيره ) اى غير الامام وهو  
المأموم والمنفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع ( نفسه ) وجوبا  
فى كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو مايتأتى استماعه حيث



لا مانع فان كان مانع بان كان عياط وغيره فحيث يحصل السماع مع عدمه  
 ( ثم ) اذا فرغ من التكبيرة ( يقبض كوع يسراه ) بينه ويجعلهما ( تحت  
 سرته ) استجباً لقول علي من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة  
 رواه احمد وابو داود ( وينظر ) المصلي استجباً ( مسجده ) اي موضع  
 سجوده لانه اخشع الا في صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندباً ( فيقول  
 سبحانك اللهم ) اي اترهك اللهم عما لا يليق بك ( وبحمدك ) سبحتك  
 ( وتبارك اسمك ) اي كثرت بركاته ( وتعالى جددك ) اي ارفع قدرك  
 وعظم ( ولا اله غيرك ) اي لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة  
 والسلام يستفتح بذلك رواه احمد وغيره ( ثم يستعيد ) ندباً فيقول اعوذ  
 بالله من الشيطان الرجيم ( ثم يبسل ) ندباً فيقول بسم الله الرحمن الرحيم  
 وهي قران اية منه نزلت فصلا بين السور غير برأة فيكره ابتداؤها بها  
 ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسلة ( سرا ) ويخير في غير صلاة في الجهر  
 بالبسلة ( وايت ) البسلة ( من الفاتحة ) وتستحب عند كل فعل مهم ( ثم  
 يقرأ الفاتحة ) تامة بتشديداتها وهي ركن في كل ركعة وهي افضل سورة  
 واية الكرسي اعظم اية وسميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة  
 وبكتابتها في المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية  
 ( فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال ) عرفاً اعادها فان  
 كان مشروطاً كسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة  
 امامه وسجوده للتلاوة مع امامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقاً ( او  
 ترك منها تشديدة او حرفاً او ترتيباً لزم غير مأموم اعادتها ) اي اعادة  
 الفاتحة فيستأنفها ان تعمد ( \* ) ويستحب ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند  
 كل اية كقراءته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط في التشديد والمد  
 ( ويجهر الكل ) اي المنفرد والامام والمأموم معا ( بآمين في ) الصلاة  
 ( الجهرية ) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القران وانما هي طابع

( \* ) قوله ان تعمد النسخ مفهومه انه اذا لم يتعمد لم يعد وهذا صحيح فيما اذا رجع الى  
 قطع الموالاة في الفاتحة واما اذا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح فانه لا فرق  
 بين ترك ذلك عمداً او غيره وعلى كل حال في هذا القيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقال ان  
 كان من جهة قطع الموالاة في قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عمداً اعادها والا لم  
 يعدها وبني واما اذا كان ترك تشديدة او حرفاً اعاد الفاتحة بكل حال ان قانت الموالاة  
 والا اعاد الكلمة والله اعلم [ س - م ]

الدعا ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره اتى به مأموماً جهراً ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت ( ثم يقرأ بعدها ) اى بعد الفاتحة (سورة) ندباً كاملة فيستفتحها بسم الله الرحمن الرحيم وتجاوز اية الا ان احمد استحب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم نقله والاطالة و ( تكون ) السورة ( في ) صلاة ( الصبح من طوال المفصل ) بكسر الطاء واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله ( و ) تكون ( السورة في ) صلاة ( المغرب من قصاره ) ولا يكره بطواله ( و ) تكون السورة ( في الباقي ) من الصلوات كالظهرين ( والعشا من اوساطه ) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها ( ولا تصح ) الصلاة ( بقراءة خارجة عن مصحف عثمان ) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح سنده وان لم يكن من العشرة ومتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنة ( ثم ) بعد فراغه من قراءة السورة ( يركع مكبراً ) لقول ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه ( رافعا يديه ) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدها يرفع راسه متفق عليه ( ويضعهما ) اى يديه ( على ركبتيه مفرجتي الاسابع ) استجاباً ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلي ( مستويا ظهره ) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجأني مرفقه عن جنبه والمجزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورأ ركبتيه من الارض



ادنى مقابلة وتمتها الكمال ( ويقول ) راکما ( سبحان ربى العظيم ) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواء مسلم وغيره والاقتصار عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاء للامام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التسبیح التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث ( ثم يرفع راسه ويديه ) لحديث ابن عمر السابق ( قائلا امام ومتفرد سبع الله لمن حمده ) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سماع استجاب ويقولان ( بعد قيامهما ) واعتدالهما ( ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد ) اى حمدا لو كان اجساما لملا ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد ( و ) يقول ( مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سماع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما ( ثم ) اذا فرغ من ذكر الاعتدال ( ينحر مكبرا ) ولا يرفع يديه ( ساجدا على سبعة اعضاء وجليه ثم ركبتيه ثم يديه ثم جبهته مع انفه ) لقول ابن تيمية امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكب شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه والدارقطني عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا يحجب مباشرة المصلى بشئ منها فتصح ( ولو ) سجد ( مع حائل ) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة اذا كان الحائل ( ليس من اعضاء سجوده ) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قدميه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزئه ذكره فى الشرح ومن عجز بالحيلة لم يلزمه بغيرها ويومى ما يمكنه ( ويحافى ) الساجد ( عضديه عن جنبيه وبطنه عن فخذه ) وهما عن ساقيه ما لم يؤذ جاره ( ويفرق ركبتيه ) ورجليه واصابع رجليه ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد بمرفقيه على فخذه ان طال ( ويقول فى السجود ) سبحان ربى الاعلى ( على ما تقدم فى تسبیح الركوع ) ( ثم يرفع ) رأسه اذا فرغ من السجدة

( مكبرا ويجلس مفترشا يسرا ) اى يسرى رجليه ( ناصبا عينا ويخرجها من تحته ويشي اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموما الاصابع ) ويقول ( بين السجدين ) رب اغفرلى ( الواجب مرة والكمال ثلاثا ) ويسجد ( السجدة ) الثانية كالاولى ( فيما تقدم من التكبير والتسبيح وغيرها ) ثم يرفع ) من السجود ( مكبرا ناهضا على صدور قدميه ) ولا يجلس للاستراحة ( معتمدا على ركبتيه ان سهل ) والا اعتمد بالارض وفي الغنية يكره ان يقدم احدى رجليه ( ويصلى ) الركعة ( الثانية كذلك ) اى كالاولى ( ماعدا التحريمة ) اى تكبيرة الاحرام ( والاستفتاح والتعوذ وتجديد النية ) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم يتعوذ فيها تعوذ فى الثانية ( ثم ) بعد فراغه من الركعة الثانية ( يجلس مفترشا ) كجلوسه بين السجدين ( ويداه على فخذه ) ولا يلقمهما ركبتيه ( يقبض ختصر ) يده ( اليمنى ) وينصرها ويخلق ابهامها مع الوسطى ( بان يجمع بين راس الابهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه ) ويشير بسبابتها ( من غير تحريك ) فى تشهد ( ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبها على التوحيد ) ويبسط ( اصابع ) اليسرى ( مضومة الى القبلة ) ويقول ( سرا ) ( التحيات لله ) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والعظمة لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به ( والصلوات ) اى الخمس او الرحمة او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية ( والطيات ) اى الاعمال الصالحة او من الكلم ( السلام ) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله ( عليك ايها النبي ) بالهمز من النبى لانه مخبر عن الله وبلا همز اما تسهिला او من النبوة وهى الرفعة وهو من ظهرت المعجزات على يده ( ورحمة الله وبركاته ) جمع بركة وهى النماء والزيادة ( السلام علينا ) اى على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة ( وعلى عباد الله الصالحين ) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة ( اشهد ان لا اله الا الله ) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية ( واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) المرسل الى الناس كافة ( هذا التشهد الاول علمه النبي صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين ) ثم يقول ( فى التشهد الذى يعقبه السلام ) اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم



انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك  
 حميد مجيد ( لامره صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث  
 كعب ابن عجرة ولا يجزى لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على  
 التشهد ( ويستعبد ) ندبا فيقول اعوذ بالله ( من عذاب جهنم و ) من  
 ( عذاب القبر و ) من ( فتنة الحيا والممات و ) من ( فتنة المسح الدجال )  
 والممات والحيا والممات الحياة والموت والمسح بالحاء المهملة على المعروف ( و )  
 يجوز ان ( يدعو بما ورد ) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة  
 والسلف او بامر الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به  
 ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى جارية حسناء او طعاما طيبا وما  
 اشبهه وتبطل به ( ثم يسلم ) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم  
 وهو منها فيقول ( عن عينة السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك )  
 وسن التفاته عن يساره اكثر وان لا يطول السلام ولا يمد في الصلاة ولا  
 على الناس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من  
 الصلاة ولا يجزى ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان  
 لا يزيد وبركاته ( وان كان ) المصلى ( فى ثلاثية ) كمغرب ( او رباعية )  
 كظهر ( نهض مكبرا بعد التشهد الاول ) ولا يرفع يديه ( وصلى مابقى )  
 كالركعة ( الثانية بالحمد ) اى بالفاتحة ( فقط ) ويسر بالقراءة ( ثم يجلس  
 فى تشهده الاخير متوركا ) يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما  
 عن عينة ويجعل اليمنى على الارض ثم يتشهد ويسلم ( والمرأة مثله ) اى  
 مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع اليدين ( لكن تضم نفسها ) فى  
 الركوع والسجود وغيرها فلا تتجافى ( ونسدل رجاها فى جانب عيناها ) اذا  
 جلست وهو افضل او متربعة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى  
 وخشى كائنى ثم يسن ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام  
 تباركت وتعاليت ياذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله  
 اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه  فصل  
 ويكره فى الصلاة التفاته  لقوله عليه السلام هو اختلاس يختلسه  
 الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى وان كان لحوف ونحوه لم يكره وان  
 استدار بجملته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته ( و ) يكره  
 ( رفع بصره الى السماء ) الا اذا تجشنى فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله

لحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن او لتخطفن ابصارهم رواه البخاري ويكره ايضا تغميض عينيه لانه فعل اليهود (و) يكره ايضا (اقعاوة) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقتصر عليه في المتني والمقنع والفروع وغيرها وعند العرب الاقواء جلوس الرجل على اليديه فاصبا قدميه مثل اقواء الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجليتين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقى الكلب رواه ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده رواه احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم تصح (و) يكره (افتراس ذراعيه ساجدا) بان يدهما على الارض ملصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس (و) يكره (عبثه) لانه عليه الصلاة والسلام راى رجلا يعبث في صلاته فقال لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه (و) يكره (تخصره) اى وضع يديه على خاصرته لنيه عليه السلام ان يصلى الرجل متخصرا متفق عليه من حديث ابى هريرة (و) يكره (تروحة) بمروحة ونحوها لانه من العبث الا الحاجة كنم شديد ومراوخته بين رجله مستحبة وتكره كثرته لانه فعل اليهود (وفرقة اصابعه وتشبيكها) لقوله عليه السلام لا تقعق اصابعك وانت في الصلاة رواه ابن ماجه عن علي واخرج هو والترمذي عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة ففزع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التخطي وفتح فيه ووضع فيه شيئا لا في يده وان يصلى وبين يديه ما يابهيه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قنديل او شجرة والرمز بالعين والاشارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يصحب ما فيه صورة من فص او نحوه وصلاته الى متحدث او نائم او كافر او وجه ادمى او الى امرأة نصلى بين يديه وان غلبه تشاوب كظم ندبا فان لم يقدر وضع يده على فيه (و) يكره (ان يكون حاقا) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحتبس بوله وكذا كلما يمنع كمالها



كاحتباس فائط او ريح وحر وبرد وجوع وعطش وفرط لانه يمنع الخشوع وسواء  
خاف فوت الجماعة او لا لقوله عليه السلام لا صلاة محضرة طعام ولا وهو يدافعه  
الا خبثان رواه مسلم عن عائشة ( او محضرة طعام يشتهي ) فتركه صلاته اذا  
لما تقدم ولو خاف فوت الجماعة وان ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت  
في جميع الاحوال وحرم اشتغاله بغيرها ويكره ان يخص جبهته بما يسجد عليه  
لانه من شعار الرافضة ومسح اثر سجوده في الصلاة ومس لحيته وعقص  
شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لحمل قبل صلاته ونهى الامام رجلا  
كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره ان يشر ثيابه  
لقوله عليه السلام ترتب ترتب ( و ) يكره ( تكرار الفاتحة ) لانه لم يقل ( لا )  
يكره ( جمع سور في ) صلاة ( فرض كنفل ) لما في الصحيح ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء ( و ) يسن ( له )  
اي للمصلي ( رد المار بين يديه ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احدم  
يصلي فلا يدعن احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم  
عن ابن عمر وسواء كان المار ادنيا او غيره والصلاة فرضا او نفلا بين يديه  
سترة فرددونها او لم تكن فمر قريبا منه ومحمل ذلك ما لم يغابه او يكون المار  
محتاجا الى المرور او بركة ويحرم المرور بين المصلي وسترته ولو بعيدة  
وان لم يكن سترة ففي ثلاثة اذرع فاقبل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلي  
فان اصر فله قتاله ولو مشى فان خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضمنه والمصلي  
دفع العدو من سيل او سبع او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في  
الاشهر قاله في المبدع ( وله عد الاى ) والتسبيح وتكبيرات العيد باصابه لما  
روى محمد ابن خاف عن انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد الاى باصابه  
وللمأموم ( الفتح على امامه ) اذا ارتج عليه او غلط لما روى ابو داود عن ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لاني صليت معا  
قال نعم قال فما منك قال الخطابي اسناده جيد ويجب في الفاتحة كنسيان سجدة  
ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان  
ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الشرح ( و ) له ( لبس  
الثوب ولم العمامة ) لانه عايه الصلاة والسلام التحف بازاره وهو في  
الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشة وان سقط رداه فله رفعه ( و ) له قتل  
( حية وعقرب وقل ) وراغب ونحوها لانه عايه الصلاة والسلام امر

بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب رواء ابو داود والترمذي وصححه (فان اطال) اي اكثر المصلي (الفعل عرفاً من غير ضرورة) وكان متواليا (بلا تفريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سهوا) اذا كان من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة ويمنع متابعة الاركان فان كان لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع واليسير ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل امامة وصعوده المنبر وتزوله عنه لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو ذلك واشارة الاخرس ولو مفهومة كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضا كانت او نقلا (قراءة اواخر السور واساطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما اتزل اليها الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا الاية (واذا نابه) اي عرض للمصلي (شيء) اي امر كاستيذان عليه وسهو امامه (سج رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفقت) امرأة ببطن كفها على ظهر الاخرى (وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة والسلام اذ نابكم شيء في صلاتكم فلتسج الرجال ولتصفق النساء متفق عليه من حديث سهل ابن سعد وكره التنبيه بتخفة وصفير وتصفيقه وتسجيها لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسین والزای (في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض اذهابا لصورته قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دقة للخبر ويخلق موضعه استحبابا ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا المخاط والنخامة وان كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لحبر ابي هريرة وليبصق عن يساره او تحت قدمه فيدقها رواء البخاري وفي ثوبه اولى ويكره عنة واماماً وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قراءته ذكره في نقل (وتسن صلاته الى ستره) حضرا كان او سفرا ولو لم يخش مارا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصل الى ستره وليدن منها رواء ابو داود وابن ماجة من حديث ابي سعيد (قائمة كموخرة الرحل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم بين يديه مثل موخرة الرحل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواء مسلم فان



كان في مسجد ونحوه قرب من الجدار وفي قضاء قال شئ شاخص من  
 شجر او بعير او ظهر اسنان او عصي لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى  
 حربة والى بعير رواه البخاري ويكفي وضع العصا بين يديه عرضا ويستحب  
 انحرافه عنها قليلا ( فان لم يجد شاخصا قال خط ) كالهلال قال في الشرح  
 وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط  
 خطا رواه احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به في مثل هذا ( وتبطل )  
 الصلاة ( بمرور كلب اسود بهم ) اي لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين  
 المصلي وسترته او بين يديه قريبا في ثلاثة اذرع فاقل من قدميه ان لم تكن  
 ستره وخص الاسود بذلك لانه شيطان ( فقط ) اي لا امرأة وحمارة وشيطان  
 وغيرها وستره الامام ستره للمأموم ( وله ) اي المصلي ( التعوذ عند آية وعيد  
 والسؤال ) اي سؤال الرحمة ( عند آية رحمة ولو في فرض ) لما روى مسلم عن  
 حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقامت  
 يركع عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سمع واذا مر  
 بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ قال احمد اذا قرأ اليس ذلك بقادر على  
 ان يحجي الموتى في الصلاة وغيرها قال سبحانك فلي في فرض وفل  
 فصل اركانها اي اركان الصلاة اربعة عتر جمع ركن وهو جانب  
 الشئ الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم  
 فروضا والخلف لفظي ( القيام ) في فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله  
 قانتين وحده ما لم يصير راکما ( والتحريم ) اي تكبيرة الاحرام لحديث  
 تحريمها التكبير ( و ) قراءة ( الفاتحة ) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة  
 بفاتحة الكتاب وتحملها الامام عن المأموم ويأتي ( وركوع ) اجماعا في كل ركعة  
 ( والاعتدال عنه ) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما  
 رايتوني اصلي ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل في  
 الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه في  
 صلاة الكسوف ( والسجود ) اجماعا ( على الاعضاء السبعة ) لما تقدم  
 ( والاعتدال عنه ) اي الرفع منه ويغني عنه قوله ( والجلوس بين السجدين )  
 لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد  
 حتى يستوي قاعدا رواه مسلم ( والطمأنينة في ) الافعال ( الكل ) المذكورة  
 لما سبق وهي السكون وان قل ( والتشهد الاخير وجلسه ) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فايقل التحيات لله الخبر متفق عليه  
 ( والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه ) اى فى التشهد الاخير  
 لحديث كعب السابق ( والترتيب ) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يصليها مرتبة وعلمها للمسيء فى صلاته مرتبة ثم ( والتسليم ) لحديث وختمها  
 التسليم ( وواجباتها ) اى الصلاة ثمانية ( التكبير غير التحريمة ) فهى ركن  
 كما تقدم وغير تكبيرة المسبوق اذا ادرك امامه راكمافسنة ويأتى ( والتسليم )  
 اى يقول الامام والمنفرد فى الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده ( والتحميد )  
 اى قول ربنا ولك الحمد لامام ومأموم ومنفرد لفعله عليه الصلاة والسلام  
 وقوله صلوا كما رايتمنى اصى ومحل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين  
 ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كمله بعد لم يحجزه ( وتسبيحات الركوع  
 والسجود ) اى يقول سبحان ربى العظيم فى الركوع وسبحان ربى الاعلى فى  
 السجود ( وسؤال المغفرة ) اى قول رب اغفرلى بين السجدين ( مرة مرة  
 ويسن ) قول ذلك ( ثلاثا ) من الواجبات ( التشهد الاول وجلسه )  
 للامر به فى حديث ابن عباس ويسقط عن قام امامه سهوا لوجوب  
 متابته والحجز منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وعبده  
 ورسوله وفى التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعبده ( وما عدا  
 الشرائط والاركان والواجبات المذكورات ) مما تقدم فى صفة الصلاة ( سنة  
 فمن ترك شرطاً لغير عذر ) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كمن عدم  
 الماء والتراب او السترة او حبس بنجس صحت صلاته كما تقدم ( غير النية  
 فانها لا تسقط بحال ) لان محلها القلب فلا يحجز عنها ( او نحمد المصلى ترك  
 ركن او واجب بطلت صلاته ) ولو تركه لشك فى وجوبه وان ترك الركن  
 سهوا فيأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان  
 اعتقد ان الفرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افعالها  
 فرض وبعضها نفل وجهل الفرض من السنة او اعتقد الجميع فروضا والخشوع  
 فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب ( بخلاف الباقي ) بعد  
 الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا  
 ( وما عدا ذلك ) اى اركان الصلاة وواجباتها ( سنن اقوال ) كالاستفتاح  
 والتعوذ والبسملة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما



زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود وسؤال المغفرة والتعوذ في  
 التشهد الاخير وقنوت الوتر ( و ) سنن ( الافعال ) كرفع اليدين في مواضعه  
 ووضع اليدين على الشمال تحت سرتة والنظر الى موضع سجوده ووضع  
 اليدين على الركبتين في الركوع والتجافي فيه وفي السجود ومد الظهر  
 معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاخفات والترتيل  
 والاطالة والتقصير في مواضعها ( ولا يشرع ) اي لا يجب ولا يسن  
 ( السجود لتركه ) لعدم امكان التحرز من تركه ( وان سجد ) لتركه سهوا  
 ( فلا بأس ) اي فهو مباح في باب سجود السهو في قال صاحب  
 المشارق السهو في الصلاة النسيان فيها ( يشرع ) اي يجب تارة ويسن  
 اخرى على ما يأتي تفصيله ( لزيادة سهوا ونقص ) سهوا ( وشك ) في  
 الجملة ( لافي عمد ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سهى احدكم فليسجد  
 فمات السجود على السهو ( في ) صلاة ( الفرض والنافلة ) متعلق بيشرع  
 سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو ( فمتى زاد فعلا من جنس  
 الصلاة قياما ) في محل قعود ( او قعودا ) في محل قيام ولو قل كجاسة  
 الاستراحة ( او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته ) اجماعا قاله في  
 الشرح ( و ) ان فعله ( سهوا ليسجد له ) لقوله صلى الله عليه وسلم في  
 حديث بن مسعود فاذا زاد الرجل او نقص في صلاته فليسجد سجدين  
 رواه مسلم ولو نوى القصر فاتم سهوا ففرضه الركعتان وليسجد للسهو  
 استحبابا وان قام فيها او سجد اكراما لانسان بطلت ( وان زاد ركعة )  
 كخامسة في رابعة او رابعة في مغرب او ثالثة في فجر ( فلم يعلم حتى فرغ  
 منها سجد ) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا  
 فلما اقبل قالوا له انك صليت خمسا فاقبل ثم سجد سجدين ثم سلم متفق  
 عليه ( وان علم ) بالزيادة ( فيها ) اي في الركعة ( جلس في الحال ) بغير  
 تكبير لانه لو لم يجلس لزاد في الصلاة عمدا وذلك يبطاها فيتشهد ان لم  
 يكن تشهد لانه ركن لم يأت به ( ويسجد ) للسهو ( ويسلم ) لتكامل  
 صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام  
 الى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين فلا رجع ان شاء وسجد للسهو وله ان  
 يتمها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام الى ثالثة في

الفجر نص عليه لأنها صلاة شرعت ركعتين أشبهت الفجر ( وان سجد به  
 ثقتان ) أى نباه بتسبيح أو غيره ويلزمهم تنبيهه لزومه الرجوع إليها سواء  
 سجداً به إلى زيادة أو نقصان وسواء غلب على ظنه صوابها أو خطاها  
 والمرأة كالرجل ( فان اصر ) على عدم الرجوع ( ولم يحزم بصواب  
 نفسه بطلت صلاته ) لانه ترك الواجب عمداً وان حزم بصواب نفسه  
 لم يلزمه الرجوع اليهما لان قولهما انما يفيد الظن واليقين مقدم عليه  
 وان اختلف عليه من ينهيه سقط قولهم ويرجع منفرد الى ثقتين ( و )  
 بطلت ( صلاة من تبعه ) أى تبع اماماً ابى ان يرجع حيث يلزمه الرجوع  
 ( عالماً لا ) من تبعه ( جاهلاً او ناسياً ) للعدول ولا من ( فارقه ) لجواز  
 المفارقة للعدول ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبقاً بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها  
 جاهلاً ( وعمل ) فى الصلاة متوال ( مستكثر عادة من غير جنس  
 الصلاة ) كالمشى واللبس ولف العمامة ( يبطلها عمده وسهوه )  
 وجهله ان لم تكن ضرورة وتقدم ( ولا يشرع ليسيره ) أى يسير عمل  
 من غير جنسها ( سجود ) ولو سهواً ويكره العمل اليسير من غير  
 جنسها فيها ( ولا تبطل ) بعمل قلب وإطالة نظر الى شئ ( ولا  
 تبطل ) الصلاة ( بيسير أكل وشرب سهواً او جهلاً ) لعموم غنى لامتى عن  
 الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفاً منهما كغيرهما ( ولا )  
 يبطل ( نقل بيسير شرب عمداً ) لما روى ان ابن الزبير شرب فى التطوع  
 ولان مد النقل وإطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش  
 فسوح فيه كالجلوس وظاهره انه يبطل بيسير الأكل عمداً وان الفرض يبطل  
 بيسير الأكل والشرب عمداً وبلغ ذوب سكر ونحوه بفهم كاكل ولا تبطل  
 ببلغ ما بين أسنانه بلا مضغ قال فى الإقناع ان جرى به ريقه وفى التنقيح  
 والمنتهى ولو لم يجر به ريق ( وان أتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة  
 فى سجود ) وركوع ( وقعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى ) الركعتين  
 ( الأخيرتين ) من رباعية او فى الثالثة من مغرب ( لم تبطل ) بتعمده لانه  
 مشروع فى الصلاة فى الجملة ( ولم يجب له ) أى السهو ( سجود بل يشرع )  
 أى يسر كسائر ما لا يبطل عمده الصلاة ( وان سلم قبل اتمامها ) أى  
 اتمام الصلاة ( عمداً بطلت ) لانه تكلم فيها قبل اتمامها ( وان كان ) السلام  
 ( سهواً ثم ذكر قريباً اتمها ) وان انحرف عن القبلة او خرج من المسجد



( وسجد ) للسهو لقصة ذي الدين لكن ان لم يذكر حتى قام فعليه ان يجلس لينهض الى الاتيان بما بقى عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة فلزمه الاتيان به مع النية وان كان احدث استأنفها ( فان طال الفصل عرفا ) بطلت لتعذر البناء اذا ( او تكلم ) في هذه الحالة ( لغير مصلحتها ) كقوله يا غلام اسقني ( بطلت ) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان لا يصلح لا يحل ( ككلامه في صليها ) اي في صلب الصلاة فتبطل به للحديث المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا او سهوا او جهلا طائعا او مكرها او وجب لتحذير ضرير ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا والصلاة فرضا او نفلا ( و ) ان تكلم من سلم ناسيا ( لمصلحتها ) فان كثر بطلت ( وان كان يسيرا لم تبطل ) قال الموفق هذا اولى وصححه في الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وذا الدين تكلموا وبنوا على صلاتهم وقدم في التسقيج وتبعه في المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على المصلي ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صاح انسانا يريد السلام عليه لم تبطل ( وقهقهة ) وهي ضحكة معروفة ( ككلام ) فان قال قه قه فلاظهر انها تبطل به وان لم يبين حرفان ذكره في المفتي وقدمه الاكثر قاله في المبدع ولا تفسد بالتبسم ( وان تنح ) فبان حرفان بطلت ( او اتحب ) بان رفع صوته بالبكاء ( من غير خشية الله تعالى ) فبان حرفان بطلت لانه من جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل في وسعه وكذا ان كان من خشية الله تعالى ( او تمنع من غير حاجة فبان حرفان بطلت ) فان كان لحاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجه عن علي قال كان لي مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا دخلت عليه وهو يصلي تمنع لي وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس او تشاؤب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان في فصل في الكلام على السجود للنقص ( ومن ترك ركنا ) فان كان التحريم لم تنقصد صلاته وان كان غيرها ( فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة اخرى بطلت ) الركعة ( التي تركه منها ) وقامت الركعة التي تليها مقامها ويجزيه الاستفتاح الاول فان رجع الى الاولى علما عمدا بطلت صلاته ( وان ذكر ما تركه ) قبله (

اي قبل الشروع في قراءة الاخرى ( يعود وجوبا فيأتي به ) اي بالمتروك  
( وبما بعده ) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قد أتى به في غير محله فان  
لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا بطلت الركعة والتي تليها عوضها ( وان علم ) المتروك  
( بعد السلام فكثر ركعة كاملة ) فيأتي بركعة ويسجد للسهو ما لم يطل  
الفصل ما لم يكن المتروك تشهدا اخيرا او سلاما فيأتي به ويسجد ويسلم  
ومن ذكر ترك ركن وجهله او محله عمل بالاحوط ( وان نسي التشهد  
الاول ) وحده او مع الجلوس له ( ونهض ) للقيام ( لزمه الرجوع )  
اليه ( ما لم ينتصب قائما فان استم قائما كره رجوعه ) لقوله عليه السلام  
اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس فان استم قائما فلا يجلس  
وليسجد سجدتين رواه ابو داود وابن ماجه من حديث المنيرة بن شعبة  
( وان لم ينتصب قائما لزمه الرجوع ) مكرر مع قوله لزمه الرجوع ما لم  
ينتصب قائما ( وان شرع في القراءة حرم ) عليه ( الرجوع ) لان  
القراءة ركن مقصود في نفسه بخلاف القيام فان رجع طالما عمدا بطلت  
صلاته لاناسيا او جاهلا ويلزم المأموم متابعتة وكذا كل واجب فيرجع  
الى تسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال لابعده ( وعليه السجود ) اي سجود  
السهو ( لكل ) اي كل ما تقدم ( ومن شك في عدد الركعات ) بان تردد  
اصلي ثنتين ام ثلاثا مثلا ( اخذ بالاقل ) لانه المتيقن ولا فرق بين الامام  
والمنفرد ولا يرجع مأموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه اتى بما  
شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه في الاولى او الثانية جعله  
في الثانية لانه المتيقن وان شك من ادرك الامام راكعا ارفع الامام راسه  
قبل ادراكه راكعا ام لا لم يعتد بتلك الركعة لانه شك في ادراكها ويسجد  
للسهو ( وان شك ) المصلي ( في ترك ركن فكثره ) اي فكما لو تركه  
فيأتي به وبما بعده ان لم يكن شرع في قراءة التي بعدها فان شرع في  
قراءتها صارت بدلا عنها ( ولا يسجد ) للسهو ( لشكه في ترك واجب )  
كتسبيح ركوع ونحوه ( او ) لشكه في ( زيادة ) الا اذا شك في الزيادة  
وقت فعلها لانه شك في سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك  
في اثناء الركعة الاخيرة اهي رابعة ام خامسة سجد لانه ادى جزأ من  
صلاته مترددا في كونه منها وذلك يضعف النية ومن شك في عدد الركعات  
وبني على اليقين ثم زال شك وعلم انه مصيب فيما فعله لم يسجد ( ولا يسجد



على ماموم ( دخل مع الامام من اول الصلاة ) ( الا تبعا لامامه ) ان  
سهى على الامام فيتابعه وان لم يتم ما عليه من تشهد ثم يتمه فان قام بعد  
سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في  
قراءة فيحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا ولسهوه مع امامه او فيما انفرد  
به وان لم يسجد الامام للسهو سجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد اياه من  
سجوده ( وسجود السهو لما ) اى لفعل شئ او تركه ( يبطل ) الصلاة  
( عمده ) اى تعمده ومنه اللحن المحيل للمعنى سهوا او جهلا ( واجب )  
لفعله عليه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما  
لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه  
لا يجب له السجود بل يسن في الثانى ( وتبطل الصلاة ) ( تعمده ) ترك  
سجود ( سهو واجب ) ( افضليته قبل السلام فقط ) فلا تبطل بتعمد ترك  
سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل  
اتمامها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه  
قبل السلام او بعده ندب لورود الاحاديث بكل من الامرين ( وان نسيه )  
اى سجود السهو الذى محله قبل السلام ( وسلم ) ثم ذكر ( سجد ) وجوبا  
( ان قرب زمنه ) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال الفصل  
عرفا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته ( ومن سها )  
في صلاة ( مرارا كفاء ) لجميع سهوه ( سجدتان ) ولو اختلف محل  
السجود ويغلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما يقال فيه  
وفي الرفع منه كسجود صلب الصلاة فان سجد قبل السلام اتى به بعد فراغه  
من التشهد وسلم عقبه وان اتى به بعد السلام جلس بعده مفترشا في ثنائية  
ومتوركا في غيرها وتشهد وجوبا للتشهد الاخير ثم سلم لانه في حكم المستقل في نفسه  
باب صلاة التطوع <sup>بالحج</sup> واوقات الهى والتطوع لغة فعل الطاعة وشرعا  
طاعة غير واجبة وفضل ما يتطوع به الجهاد ثم النفقة فيه ثم العلم تعلمه  
وتعليمه من حديث وفقه وتفسير ثم الصلاة ( وآكدها كسوف ثم استسقا )  
لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه ترك صلاة الكسوف عند وجود  
سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستسقى تارة ويترك اخرى ( ثم تراويح )  
لانه تسن لها الجماعة ( ثم وتر ) لانه تسن له الجماعة بعد التراويح وهو  
سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء لا ينبغي

لن يقبل له شهادة وليس بواجب ( يقبل بين ) صلاة ( العشا و ) طلوع  
 ( الفجر ) فوقه من صلاة العشا ولو بمجموعة مع المغرب قديما الى طلوع  
 الفجر واخر الليل لمن يثق بنفسه افضل ( واقله ركعة ) لقوله عليه الصلاة  
 والسلام الوتر ركعة من اخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها لثبوته عن  
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم اجمعين  
 ( واكثره ) اى اكثر الوتر ( احدى عشرة ) ركعة يصلها ( متى متى ) اى  
 يسلم من كل ثنتين ( ويوتر بواحدة ) لقول عائشة كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلى بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفى  
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد  
 عشرا ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتى بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم  
 ( وان اوتر بخمس او سبع ) سردها ولم ( يجلس الا فى آخرها ) لقول  
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وخمس لا يفصل  
 بينهما بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم ( و ) ان اوتر ( بتسع ) يسرد  
 ثمانية ثم ( يجلس عقب ) الركعة الثامنة ويتشهد الشهادتين ولا يسلم ثم يصلى ( التاسعة  
 ويتشهد ويسلم ) لقول عائشة يصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى  
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة  
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يسعناه ( وادنى الكمال )  
 فى الوتر ( ثلاث ركعات بسلامين ) فيصلى ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم  
 لانه اكثر عملا ويجوز ان يسردها بسلام واحد ( يقرأ ) من اوتر بثلاث  
 ( فى ) الركعة ( الاولى ) سورة ( سجوى ) الركعة ( الثانية ) سورة قل يا ايها  
 ( الكافرون وفى ) الركعة ( الثالثة ) سورة ( الاخلاص ) بعد الفاتحة  
 ( ويقت فيها ) اى فى الثالثة ( بعد الركوع ) ندبا لانه صح عنه صلى الله  
 عليه وسلم من رواية ابي هريرة وانس وابن عباس وان قنت قبل الركوع  
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابي ابن كعب ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يقت فى الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويبسطهما  
 وبطونهما نحو السماء ولو كان مأموما ( ويقول ) جهرا ( اللهم اهدنى فمين  
 هديت ) اصل الهداية الدلالة وهى من الله التوفيق والارشاد ( وعافى  
 فمين عافيت ) اى من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس  
 ويعافهم منك ( وتولنى فمين توليت ) الولى ضد العدو من توليت الشئ



اذا اعتنيت به او من وليته اذا لم يكن بينك وبينه واسطة ( وبارك لنا فيما  
 اعطيت. ) اي النعمت. ( وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه  
 لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ) رواه احمد  
 والترمذي وحسنه من حديث الحسن بن علي قال عني النبي صلى الله عليه وسلم  
 كلمات اقولهن في قنوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عاديت ورواه البيهقي  
 واثبتاه ورواه النسائي مختصرا وفي اخره وصلي الله على محمد ( اللهم اني  
 اعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من عقوبتك وبك منك ) اظهارا للعجز  
 والانتقاع ( لا نحصى ) اي لا نطيق ولا نبلغ ولا تهى ( ثناء عليك انت كما  
 اثنيت على نفسك ) اعترافا بالعجز عن الثناء وردا الى المحيط علمه بكل شيء  
 جملة وتفصيلا رواه الحمسة عن علي انه النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول  
 ذلك في اخر وتره ورواه ثقة ( اللهم صل على محمد ) لحديث الحسن السابق  
 ولما روى الترمذي عن عمر الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد  
 منه شيء حتى تصلي على نبيك وزاد في التبصرة ( وعلى آل محمد ) واقتصر  
 الاكثرون على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ( ويمسح ) وجهه ( بيديه )  
 اذا فرغ من دعائه هنا وخارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه رواه  
 الترمذي ويقول الامام اللهم اهدنا الى اخره ويؤمن مأموم ان سمعه  
 ( ويكره قنوت في غير الوتر ) روى ذلك عن ابن مسعود بن عباس وابن عمر وابي  
 الدرداء رضي الله عنهم وروى الدارقطني عن سعيد ابن جبير قال اشهد اني  
 سمعت ابن عباس يقول ان القنوت في صلاة الفجر بدعة ( الا ان تزل  
 بالمسلمين نازلة ) من شدايد الدهر ( غير الطاعون فيقتل الامام ) الاعظم  
 استحبابا ( في الفرائض ) غير الجمعة ويجهز به في الجهرية ومن ايتم بقائت  
 في فجر تابع الامام وامن ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا ويعد  
 بهما صوته في الثالثة ( والتراويح ) سنة مؤكدة سميت بذلك لانهم يصلون  
 اربع ركعات ويتروحون ساعة اي يستريحون ( عشرون ركعة ) لما روى  
 ابو بكر عبد العزيز في الشافعي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة ( قفل ركعتين ) ركعتين ( في  
 جماعة مع الوتر ) بالمسجد اول الليل ( بعد العشاء ) والافضل وسنتها ( في  
 رمضان ) لما روى في الصحيحين من حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي

فصلها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر وقال انى خشيت ان تقرض  
عليكم فتعجزوا عنها وفي البخارى ان عمر جمع الناس على ابي ابن كعب فصلى  
بهم التراويح وروى احمد وصححه الترمذى من قام مع الامام حتى ينصرف  
كتب له قيام ليلة (ويوتر التمسجد) اى الذى له صلاة بعد ان ينام (بعده)  
اى بعد تمجده لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا  
متفق عليه (فان تبع امامه) فوتر معه او او ر منفردا ثم اراد التمسجد لم  
ينقض وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركعة) اى ضم لوتره الذى تبع  
امامه فيه ركعة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخر  
صلاته (ويكره التفل بينها) اى بين التراويح روى الاثرم عن ابي الدرداء  
انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلى وامامك بين  
يديك ليس منا من رغب عنا و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة  
(بعدها) اى بعد التراويح والوتر (في جماعة) لقول انس لا ترجعون  
الا لخير ترجونه وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام  
الزيادة على ختمة في التراويح الا ان يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم  
ان ينقصوا عن ختمة ليحوزوا فضلها (ثم) تلى الوتر في الفضيلة (السنن  
الراتبة) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر  
وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ركعتان  
قبل الفجر) لقول ان عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب  
وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبي  
صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثنى حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع  
الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وهما) اى ركعتا الفجر (آكدها) اى افضل  
الرواتب لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ  
من النوافل انسد تعاها منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيما عداها  
وعدا الوتر سفرا ويسن تحفيفهما واطلجبع بعدها على الايمن ويقرأ في  
الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد او يقرأ  
في الاولى قولوا امنا بالله الاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة  
الاية وبلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فيهما بالكافرون  
والاخلاص (ومن فاته شئ منها) اى من الرواتب (س له قضاؤه) كالوتر

سنن مكره



لاه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى  
 اركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقيس الباقي وقال من نام عن الوتر  
 او نسيه فليصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذي لكن ما فات مع فرضه  
 وكثر فالاولى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها  
 الى فعلها وكل سنة بعد الصلاة من قطعها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولة  
 بعدها قضا والسنن غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها  
 واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب  
 قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب ﴿ فصل وصلاة  
 الليل افضل من صلاة النهار ﴾ لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد  
 المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة قالتطوع المطلق افضل صلاة  
 الليل لانها ابلغ في الاسرار واقرب الى الاخلاص ( وافضلها ) اي الصلاة  
 ( ثلث الليل بعد نصفه ) مطلقا لما في الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة  
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويسن قيام الليل وافتتاحه  
 ركعتين خفيفتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقومه كله الا ليلة  
 عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان ( وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى ) لقوله  
 عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى رواه الحمزة وصححه البخاري ومثنى  
 معقول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا للمعنى  
 وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله ( وان تطوع  
 في النهار باربع ) بتشهدين ( كالظهر فلا بأس ) لما روى ابو داود وابن ماجه  
 عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا لا يفصل  
 بينهم بتسليم وان لم يجلس الا في اخرهن فقد ترك الاولى ويقرأ في  
 كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على ثنتين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز  
 ثانيا بسلام واحد صح وكره في غير الوتر ويصح التطوع بركعة ونحوها  
 ( واجر صلاة قاعد ) بلا عذر ( نصف اجر صلاة قائم ) لقوله عليه السلام  
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم متفق عليه  
 ويسن تربعه بمحلى قيام ويثنى رجله بركوع وسجود ( وتس صلاة الضحى )  
 لقول ابي هريرة اوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام  
 ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان امام رواه احمد  
 ومسلم وتصلى في بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

صلاة ليل

(واقلها ركعتان) لحديث أبي هريرة (وأكثرها) ثمان لما روت أم هانئ  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة الضحى رواء الجماعة  
 (ووقفها من خروج وقت النهي) أي من ارتفاع الشمس قد ورح (إلى  
 قيل الزوال) أي إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر  
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لأنه سجود يقصد به التقرب إلى الله  
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط  
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك (ويسن)  
 سجود التلاوة (للقارى والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعاً  
 لحيته متفق عليه وقال عمر إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء رواء  
 البخارى ويسجد في طواف مع قصر فصل ويقيم محدث بشرطه ويسجد مع  
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لأجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر  
 السجود بتكرار التلاوة كركعتي الطواف قال في القروع وكذا يتوجه في تحية  
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي  
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بقارئ يقرأ سجدة  
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال إنما السجدة على من يستمع ولأنه لا يشارك  
 القارئ في الأجر فلم يشاركه في السجود (وان لم يسجد القارى) أو كان  
 لا يصلح إماماً للمستمع (لم يسجد) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من  
 أصحابه فقرا رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أمك  
 كنت إماماً ولو سجدت سجدنا رواء الشافعى في مسنده مرسل ولا يسجد  
 المستمع قدام القارئ ولا عن يساره مع خلويته ولا رجل لتلاوة امرأة  
 ويسجد لتلاوة أمي وصبي (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة)  
 في الأعراف والرعد والنحل والأسراء ومريم (وفي الحج منها ثنتان) والفرقان  
 والنحل والم تنزيل وحسب السجدة والنجم والانشقاق وأقرأ باسم ربك وسجدة ص  
 سجدة شكر ولا يجزى ركوع ولا سجود الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا) أراد  
 السجود فانه (يكبر) تكيرتين تكيرة (إذا سجد و) تكيرة (إذا رفع)  
 سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) أن لم يكن في الصلاة (ويسلم)  
 وجوباً وتجزئاً واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنائز ويرفع يديه إذا سجد  
 ندباً ولو في صلاة وسجود عن قيام أفضل (ويكره للامام قراءة) آية



(سجدة في صلاة سرور) يكره (سجوده) أي سجود الامام للتلاوة (فيها) أي في صلاة سرية كالظهر لانه اذا قراها اما ان يسجد لها او لا فان لم يسجد لها كان تاركا للسنة وان سجد لها اوجب الايها والتخليط على المأموم (ويلزم المأموم متابعتها في غيرها) أي غير الصلاة السرية ولو مع ملبغ السماع كبعد وطرش ويخير في السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجود الشكر عند تجديد النعم واندفاع النقم) مطلقا لما روى ابو بكر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه امر يسر به خروا مساجدا رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم (وتبطل به) أي بسجود الشكر (صلاة غير جاهل وناس) لانه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود التلاوة وصفة سجود الشكر واحكامه كسجود التلاوة (واوقات النهي خمسة) الاول (من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر احتج به احمد (و) الثاني (من طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف أي قدر (ريح) في راي العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي فيهن وان نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواه مسلم وتضيف بفتح المشاء فوق أي قيل (و) الرابع (من صلاة العصر الى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه عن ابي سعيد والاعتبار بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو فعلت في وقت الظهر جعلا لكن تفعل سنة الظهر بعدها (و) الخامس (اذا شرعت) الشمس (فيه) أي في الغروب (حتى يتم) لما تقدم (ويجوز قضاء الفرائض فيها) أي في اوقات النهي كلها لعموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز ايضا فعل المندورة فيها لانها صلاة واجبة (و) يجوز حتى (في الاوقات الثلاثة) القصيرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه في أي ساعة شاء من ليل او نهار رواه الترمذي وصححه (و) تجوز فيها (اعادة جماعة) اقيمت وهو بالمسجد لما روى يربد ابن الاسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة

اوقات نهى

الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما ان  
تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحلتنا قال لا تفعلوا اذا صليتما  
في رحلتكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافعة رواه الترمذي  
وصححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجاوز الصلاة على الجنازة  
بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات ما لم يخف عليها ( ويحرم تطوع  
بغيرها ) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي  
فجر قبائها ( فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب ) كتحية مسجد  
وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاة كسوف وقضاء  
رأية سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا ينقصد النفل ان ابتداء  
فى هذه الاوقات ولو جاهلا الا تحية مسجد اذا دخل حال خطبة الجمعة  
فتجاوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا <sup>بها</sup> باب صلاة الجماعة <sup>بها</sup>  
شرعت لاجل التواصل والتوَادد وعدم التقاطع ( تلزم الرجال ) الاحرار  
القادرين ولو سفرا فى شدة خوف ( للصلوات الخمس ) المودات وجوب  
عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك  
الاية فامر بالجماعة حال الخوف فى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق  
عليه اقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها  
لاتوها ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى  
بالناس ثم انطلق معى برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون  
الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار ( لاشترط ) اى ليست الجماعة شرطا  
لصحة الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فضل وصلاة الجماعة  
افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عليه وتنقصد باثني  
ولو باثني وعبد فى غير جمعة وعيد لا يصحى فى فرض ( و ) له ( فعلها )  
اى الجماعة ( فى بيته ) لعموم حديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا  
وفعلها فى المسجد هو السنة وتسبب انشاء مفردات عن رجال ويكره لحشاء  
حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوعظ كذلك واولى ( وتستحب  
صلاة اهل الثغر ) اى موضع الخفاة ( فى مسجد واحد ) لانه اعلا للكلمة  
واوقع للهبة ( والافضل لغيرهم ) اى غير اهل الثغر الصلاة ( فى المسجد  
الذى لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره ) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد  
وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه ( ثم ما كان أكثر جماعة ) ذكره فى الكافى



والمقنع وغيرهما وفي الشرح انه الاولى لحديث ابي ابن كعب وما كان  
 اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان  
 ( ثم المسجد العتيق ) لان الطاعة فيه اسبق قال في المبدع والمذهب انه  
 مقدم على الاكثر جماعة وقال في الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد  
 العتيق افضل من الاكثر جماعة وجزم به في الاقناع والمنتهى ( وابعده )  
 المسجدين ( اولى من اقربهما ) اذا كانا جديدين او قديعين اختلفا في كثرة  
 الجمع او قلته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا  
 في الصلاة ابعدهم فابعدهم مشى رواه الشيخان وتقدم الجماعة مطلقا على  
 اول الوقت ( ويحرم ان يؤم في مسجد قبل امامه الراتب الا باذنه او عذره )  
 لان الراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا يؤمن الرجل في بيته الا باذنه ولانه يؤدي الى التغير عنه ومع الاذن  
 هو نائب عنه قال في التتبع وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به في المنتهى وقدم  
 في الرعاية تصح وجزم به ابن عبد القوي في الجايز واما مع عذره فان تأخر  
 وضاق الوقت صلوا لفعل الصديق رضي الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف  
 حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنتم وراسل ان غاب عن  
 وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وان بعد محله او لم يظن حضوره  
 او ظن ولا يكره ذلك صلوا ( ومن صلى ) ولو في جماعة ( ثم اقم )  
 اى اقام المؤذن لفرض ( س له ان يعيدها ) اذا كان في المسجد او جاء غير  
 وقت نهى ولم يقصد الاعداد ولا فرق بين اعادتها مع امام الحى او غيره  
 لحديث ابي ذر صل الصلاة لوقتها فان اقيمت وانت في المسجد فصل ولا تقل  
 انى صليت فلا اصلى رواه احمد ومسلم ( الا المغرب ) فلا تسن اعادتها  
 ولو كان صلاها وحده لان المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر  
 ولا تكره اعادة الجماعة في مسجد له امام راتب كغيره وكره قصد مسجد  
 للاعادة ( ولا تكره اعادة جماعة في غير مسجدي مكة والمدينة ) ولا فيهما  
 لعذر وتكره فيهما لغير عذر لثلاثى الناس في حضور الجماعة مع الامام  
 الراتب ( واذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ) رواه مسلم من حديث  
 ابي هريرة مرفوعا وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تمنع  
 النافلة بعد اقامة الفريضة التى يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذى اقيمت  
 له ويصح قضاء الفاشة بل تجب مع سعة الوقت ولا يسقط الترتيب بخشية

فوت الجماعة ( فان ) اقيمت و ( كان ) يصلى فى ( نافلة اقمها ) خفيفة ( الا  
ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها ) لان الفرض اهم ( ومن كبر ) مأموماً  
( قبل سلام امامه ) الاولى ( لحق الجماعة ) لانه ادرك جزءاً من صلاة  
الامام فاتبه ماله ادرك ركعة ( وان لحقه ) المسبوق ( راكمه دخل معه  
فى الركعة ) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك  
الركعة رواه ابو داود فيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام فى الركوع بحيث  
ينتهى الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه ويأتى بالتكبير كلها قائماً  
كما تقدم ولو لم يطمئن ثم يطمئن ويتابع ( واجزائه التحريمة ) عن تكبيرة  
الركوع والافضل ان يأتى بتكبيرتين فان نواهما بتكبيرة او نوى به الركوع  
لم يجزئه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه  
حيث ادركه وينحط معه فى غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان  
قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع اقبلت نقلاً ( ولا قراءة على مأموماً )  
اى يتحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له  
امام فقراءته له قراءة رواه احمد ( ويستحب ) للمأموماً ان يقرأ ( فى اسرار  
امامه ) اى فيها لا يجهر فيه الامام ( و ) فى ( سكوتة ) اى سكات الامام  
وهى قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لتنفس  
( و ) فيها اذا ( لم يسمعه لبعده ) عنه ( لا ) اذا لم يسمعه ( لطرش ) فلا  
يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ ( ويستفتح )  
المأموماً ( ويتعوذ فيها يجهر فيه امامه ) كالسرية قال فى الشرح وغيره ما لم  
يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه  
اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رابعة  
او مغرب يتشهد عقب اخرى ويتورك معه ( ومن ركع او سجد ) او  
رفع منهما ( قبل امامه فعليه ان يرجع ) اى يرجع ( لياتى به ) اى بما سبق  
به الامام ( بعده ) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله  
عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول  
الله راسه راس حمار او يجعل صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان  
يشرع فى افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم تنعقد وان سلم  
معه كره وصح وقبله عمداً بلا عذر بطلت وسهوا بعيداً بعده والا بطلت  
( فان لم يفعل ) اى لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه ( بطلت ) صلاته لانه



ترك الواجب عمدا وان كان سهوا او جهلا فصلاته صحيحة ويعتد به ( وان  
ركع ورفع قبل ركوع امامه علما عمدا بطلت ) صلاته لانه سبقه بمعظم  
الركعة ( وان كان جاهلا او ناسيا ) وجوب المتابعة ( بطلت الركعة ) التي  
وقع السبق فيها ( فقط ) فيعيدها وتصح صلاته للعذر ( وان سبقه ) مأموماً  
بركنين بان ( ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه ) اي رفع امامه  
من الركوع ( بطلت ) صلاته لانه لم يقتد بامامه في اكثر الركعة  
( الا الجاهل والناسي ) فتصح صلاتهما للعذر ( ويصلي ) الجاهل او الناسي  
( تلك الركعة قضاء ) لبطانها لانه لم يقتد بامامه فيها ومجمله اذا لم يأت بذلك  
مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخلف عنه كسبقه على  
ما تقدم ( ويسن لامام التحفيف مع الاتمام ) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
صلى احدكم بالناس فليخفف قال في المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال  
من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأموم التطويل وعددهم  
ينحصر وهو عام في كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ في الفجر  
بطوال المفصل وتكره سرعة تنع المأموم فعل ما يسن ( و ) يسن ( تطويل  
الركعة الاولى اكثر من الثانية ) لقول ابي قتادة كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يطول في الركعة الاولى متفق عليه الا في صلاة خوف في الوجه  
الثاني ويسير كسج والغاشية ( ويستحب ) للامام ( انتظار داخل ان لم يشق على  
مأموم ) لان حرمة الذي معه اعظم من حرمة الذي لم يدخل معه ( واذا  
استأذنت المرأة ) الحرة او الامة ( الى المسجد كره منعها ) لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وبيوتهم خير لهن وليخرجن تفلت  
رواه احمد وابوداود وتخرج غير مطيبة ولا لابسة ثياب زينة ( وبيتها  
خير لها ) لما تقدم ولاب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشي فتنة  
او ضررا ومن الافراد في فصل في احكام الامامة ( الاولى بالامامة  
الاقراء ) جودة ( العالم فقه صلاته ) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم  
اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا في  
السنة سوا فقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سوا فقدمهم سنا رواه مسلم  
( ثم ) ان استووا في القراءة ( الا فقه ) لما تقدم فان اجتمع فقيهان قاريان  
واحدهما افقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم  
اكثرهما قرانا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه امي وان اجتمع

فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلاة قدم لان علمه يؤثر اكثر في تكميل الصلاة  
( ثم ) ان استووا في القراءة والفقہ ( الاسن ) لقوله عليه الصلاة والسلام  
وليؤمكم اكبركم متفق عليه ( ثم ) مع الاستوا في السن ( الاشرف ) وهو  
القرشي وتقدم بنوا هاشم على سائر قريش الحاقا للامامة الصغرى بالكبرى  
لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشيا ولا تقدموها ( ثم الاقدم ) هجرة  
او اسلاما ( ثم ) مع الاستوا فيما تقدم ( الاتقي ) لقوله تعالى ان اكرمكم  
عند الله اتقاكم ( ثم ) ان استووا في الكل يقدم ( من قرع ) ان تشاحوا  
لانهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع فافزع بينهم كسائر الحقوق ( وساكن  
البيت وامام المسجد احق ) اذا كانا اهلا للامامة ممن حضرهم ولو كان في  
الحاضرين من هو اقرا وافقه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل  
في بيته ولا في سلطانه رواه ابوداود عن ابن مسعود ( الامن ذي سلطان )  
فيقدم عليهما لعموم ولايته ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالامامة في  
بيت عبده لانه صاحب البيت ( وحر ) بالرفع على الابتداء ( وحاضر ) اي  
حضرى وهو الناشى في المدن والقرى ( ومقيم وبصير ومحتون ) اي مقطوع  
القلعة ( ومن له ثياب ) اي ثوبان وما يستر به راسه ( اولى من ضدهم )  
خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحضرى  
اولى من البدوى الناشى بالبادية والمقيم اولا من المسافر لانه ربما يقصر  
فيفوت المأمومين بعض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعمى ومحتون  
اولى من اقلف ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع  
احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضى اولى من المتيمم  
والمستاجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والمير اولى من المستعير وتكره  
امامة غير الاولى بلا اذنه لحديث اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا  
في سفال ذكره احمد في رسالته الا امام المسجد وصاحب البيت فحرم ( ولا  
تصح ) الصلاة ( خلف فاسق مطلقا ) سواء كان فسقه من جهة الافعال  
او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تؤمن امرأة رجلا ولا اعرابي مهاجرا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان  
يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجة عن جابر ( ككافر ) اي كالا تصح خلف  
كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفراغ منها وتصح خلف المخالف في  
الفروع واذا ترك الامام ما يعتقد واجبا وحده عمدا بطلت صلاتهما وان



كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركنا او شرطا او واجبا مختلفا فيه  
 بلا تأويل ولا تقليد اعاد ( ولا تصح ) صلاة رجل وحتي ( خلف ) امرأة  
 لحديث جابر السابق ( ولا ) خلف ( حتي للرجال ) والختاني لاحتمال ان  
 يكون امرأة ( ولا ) امامة ( صبي لبالغ ) في فرض لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا تقدموا صبيانكم قاله في المبدع وتصح في نقل وامامة صبي بمثله ( و ) لا  
 امامة ( اخرس ) ولو بمثله لانه اخل بفرض الصلاة لغير بدل ( ولا ) امامة ( عاجز  
 عن ركوع او سجود او قعود ) الا بمثله ( او قيام ) اي لا تصح امامة العاجز  
 عن القيام لقادر عليه ( الا امام الحي ) اي الراتب بمسجد ( المرحو زوال  
 عنه ) لئلا يفضي الى ترك القيام على الدوام ( ويصلون ورااه جلوسا ندبا ) ولو كانوا  
 قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك  
 فصلى جالسا وصلى وراه قوم قياما فاثار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال  
 اثنا جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قال ابن  
 عبد البر روى هذا مرفوعا من طرق متواترة ( فان ابتداء بهم ) الامام الصلاة  
 ( قائما ثم اعتل ) اي حصلت له علة عجز معها عن القيام فجلس آتموا خلفه قياما  
 وجوبا ) لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وصلى ابو بكر والناس  
 خلفه قياما متفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر ابتداء بهم قائما كما اجاب به  
 الامام ( وتصح ) الصلاة ( خلف من به سلس بول بمثله ) كالامى بمثله ( ولا  
 تصح خلف محدث ) حدثا اصغر او اكبر ( ولا خلف متنجس ) نجاسة  
 غير معفو عنها اذا كان ( يعلم ذلك ) لانه لا صلاة له في نفسه ( فان جهل  
 هو ) اي الامام ( و ) جهل ( مأموم حتي انقضت صحت ) الصلاة  
 ( للمأموم وحده ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الخيب بالقوم اعاد  
 صلاته وقت للقوم صلاتهم رواه محمد ابن الحسين الحراني عن البراء بن  
 عازب وان علم هو او المأموم فيها استأنفوا وان علم معه واحد اعاد الكل  
 وان علم انه ترك واجبا عليه فيها سهوا او شك في اخلال امامه بركن او  
 شرط صحت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة او الاستقبال لانه لا ينحى  
 غالبا وان كان اربعون فقط في جمعة ومنهم واحد محدث او نجس اعاد  
 الكل سواء كان اماما او مأموما ( ولا تصح امامة الامى ) ينسب الى  
 الام كانه على الحالة التي ولد عليها ( وهو ) اي الامى ( من لا يحسن )  
 اي يحفظ ( الفاتحة او يدغم فيها مالا يدغم ) بان يدغم حرفا فيها لا ييسأله

أو يقاربه وهو الارت ( أو يبدل حرفاً ) بغيره وهو الا لتع كمن يبدل الراء  
غينا الا ضاد المغضوب والضالين بظاً ( أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى ) ككسر  
كاف اياك وضم تاء انعمت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال نعبد  
ونون نستعين لم يكن امياً ( الا بمثله ) فتصح مساواته له ولا يصح اقتداء طاجز  
عن نصف الفاتحة الاول بعاجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء  
قادر على الاقوال الواجبة بعاجز عنها ( وان قدر ) الامى ( على اصلاحه لم  
تصح صلاته ) ولا صلاة من ايتم به لانه ترك ركناً مع القدرة عليه ( وتكره  
امامة اللحن ) اى كثير اللحن الذى لا يحيل المعنى فان احاله فى غير الفاتحة  
لم يمنع صحة امامته الا ان يتعمده ذكره فى الشرح وان ( احاله فى غيرها ) سهوا  
او جهلا او لآفة صحت صلاته ( و ) تكره امامة ( الفاء والتثام ) ونحوهما  
والفاء الذى يكرر الفاء والتثام من يكرر التاء ( و ) تكره امامة ( من  
لا يفصح ببعض الحروف ) كالقاف والضاد وتصح امامته اعجمياً كان او عربياً  
وكذا اعشى اصم واقلف واقطع يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام  
ومن يصرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فيهم من النقص ( و ) يكره ( ان يؤم )  
امراً ( اجنبية فاكتر لارجل معهن ) لنيه عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل  
بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات معهن رجل فلا كراهة لان النساء كن  
يشهدن مع النبی صلى الله عليه وسلم الصلاة ( او ) ان ( يؤم قوما اكثرهم  
يكرهه بحق ) كحلل فى دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا تجاوز  
صلاتهم اذانهم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط  
وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذى وقال فى المبدع حسن غريب وفيه  
لين فان كان ذا دين وسنة وكرهوه لذلك فلا كراهة فى حقه  
( وتصح امامة ولد الزنا والجندي ان سلم دينهما ) وكذا اللقيط والاعرابى  
حيث صلحوا لها لعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم ( و ) تصح  
امامة ( من يؤدى الصلاة بمن يقضيها وعكسه ) من يقضى الصلاة بمن  
يؤدبها لان الصلاة واحدة وانما اختلف الوقت وكذا لو قضى ظهر يوم خلف  
ظهر يوم اخر ( لا ) ايتام ( مفترض بمنفل ) لقوله عليه الصلاة والسلام انما  
جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس  
( ولا ) يصح ايتام ( من يصلى الظهر بمن يصلى العصر او غيرها ) ولو  
جمعة فى غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال فى المبدع فان كانت احداهما



تخالف الاخرى كصلاة كسوف واستسقاء وجنازة وعيد منع فرضا وقيل  
ونقل لانه يؤدي الى المخالفة في الافعال انتهى فيؤخذ منه صحة نقل خلف  
نقل اخر لا يخالفه في افعاله ككشع وتر خلف تراويح حتى على القول  
الثاني فصل في موقف الامام والمأمومين السنة ان ( يقف  
المأمومون ) رجالا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فأكثر ( خلف الامام ) لفعله  
عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلفه ويستتي منه  
امام المرأة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن  
استحبابا ويأتي ( ويصح ) وقوفهم ( معه ) اي مع الامام ( عن يمينه او عن  
جانبه ) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي  
صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصحیح  
انه من قول ابن مسعود ( لا قدمه ) اي لاقدام الامام فلا تصح للمأموم  
ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والالم يضر وان  
صلى قاعدا فلا اعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمها على الامام لم يضر  
وان كان مضطجعا فبالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه  
او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه متقدم عليه  
وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم في جهته اقرب  
من الامام في جهته جاز ان لم يكونا في جهة واحدة فتبطل صلاة المأموم  
ويقتصر التقدم في شدة خوف اذا امكن المتابعة ( ولا ) يصح للمأموم ان  
وقف ( عن يساره فقط ) اي مع خلو يمينه اذا صلى ركعة فأكثر لانه صلى الله  
عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره  
اداره من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن  
يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فصلى بينهما  
او عن يسارها ولو تأخر اليمين قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو  
ادركهما الداخل جالسين كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر  
اذا للمشقة كالزمني لا يتقدمون ولا يتأخرون ( ولا ) تصح صلاة ( الفذ )  
اي الفرد ( خلفه ) اي خلف الامام ( او خلف الصف ) ان صلى ركعة  
فاكثر عامدا او ناسيا عالما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة  
لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجه وراى عليه الصلاة والسلام رجلا  
يصلى خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذي وحسنه وابن ماجه

واستأذنه فأتته ( إلا ان يكون ) الفذ خلف الإمام أو الصف ( امرأه ) خلف  
رجل فتصح صلاتها لحديث انس وان وقفت بجانب الإمام فكرر رجل ويصف  
رجال لم تبطل صلاة من يليها أو خلفها فصف تام من نساء لا يمنع اقتداء  
من خلفهن من رجال ( وإمامة النساء تقف في صنفهن ) ندبا روى عن  
عائشة رضي الله عنها وام سلمة فان امت واحدة وقفت عن يمينها ولا يصح  
خلفها ( ويليه ) أي الإمام من المأمومين ( الرجال ) الأحرار ثم العبيد  
الأفضل فالأفضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم أولو الأحلام  
والنهي رواه مسلم ( ثم الصبيان ) الأحرار ثم العبيد ( ثم النساء ) لقوله  
عليه الصلاة والسلام أخروهن من حيث أخرن الله ويقدم منهن البالغات  
الأحرار ثم الأرقا ثم من لم يبلغ الأحرار فالأرقا الفضلى فالفضلى وان  
وقف الحائض صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب ( في جنازتهم ) إذا اجتمعت فيقدمون  
إلى الإمام وإلى القبلة في القبر على ما تقدم في صفوفهم ( ومن لم يقف  
معه ) في الصف ( إلا كافر أو مرأة ) أو حتى وهو رجل ( أو من علم  
معدته ) أو نجاسة ( أحدهما ) أي المصلي أو المصافف له ( أو ) لم يقف معه  
إلا ( صبي في فرض فذ ) أي فرد فلا تصح صلاته ركعة فأكثر وعلم منه  
صحة مصاففة الصبي في النقل أو من جهل حدثه أو نجسه حتى فرغ ( ومن  
وجد فرجة ) بضم الفاء وهي الخلل في الصف ولو بعيدة ( دخلها )  
وكذا ان وجد الصف غير مرصوص وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام  
ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف ( والا ) يجد فرجة  
وقف ( عن يمين الإمام ) لأنه موقف الواحد ( فان لم يمكنه فله ان ينيبه من  
يقوم معه ) بنخبة أو كلام أو إشارة وكره يجذبه ويتبعه من ينيبه وجوبا ( فان  
صلى ركعة فذا لم تصح ) صلاته لما تقدم وكرره لأجل ما أعقبه به ( وان  
ركع فذا ) أي فردا لعذر بان حتى فوات الركعة ثم ( دخل في الصف )  
قبل سجود الإمام ( أو وقف معه آخر قبل سجود الإمام صحت ) صلاته  
لان أبا بكره ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد رواه البخاري وان فعله ولم  
ينحس فوات الركعة لم تصح ان رفع الإمام رأسه من الركوع قبل ان يدخل  
الصف أو يقف معه آخر ~~في فصل~~ في أحكام الاقتداء ( يصح اقتداء  
المأموم بالإمام ) إذا كانا ( في المسجد ) وان لم يره ولا من وراءه إذا سمع



التكبير ) لانهم في موضع الجماعة ويمكنهم الاقتداء به بإجماع التكبير اشبه  
 المشاهدة ( وكذا ) يصح الاقتداء اذا كان احدهما ( خارجه ) اى خارج  
 المسجد ( ان راى ) المأموم ( الامام او ) بعض ( المأمومين ) الذين وراء  
 الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شبك ونحوه وان كان بين  
 الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تتصل فيه الصفوف  
 حيث صحت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف  
 لم يصح الاقتداء ( وتصح ) صلاة المأمومين ( خاف امام حال عنهم ) لفعلى  
 حذيفة وعمار رواه ابو داود ( ويكره ) علو الامام عن المأموم ( اذا كان  
 العلو ذراعا فأكثر ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا  
 يقوم من في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو يسيرا دون ذراع لم يكره  
 لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان  
 على الدرجة السفلى جمعا بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تكره امامته  
 في الطاق ) اى طاق القبلة وهى المحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه  
 يستتر عن بعض المأمومين فان لم يمنع رؤيته لم يكره ( و ) يكره ( تطوعه موضع  
 المكتوبة ) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه  
 الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتنحى عنه رواه ابو داود عن المغيرة ابن شعبة  
 ( الا من حاجة ) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك ( و ) يكره للامام  
 إطالة ( قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة ) لقول عائشة كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام  
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم فيستحب له ان يقوم او  
 ينحرف عن القبلة الى مأموم جهة قصده والا فعن يمينه ( فان كان ثم ) اى  
 هناك ( نساء لبث ) في مكانه ( قليلا لينصرفن ) لانه عليه الصلاة والسلام  
 واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقونى بالانصراف رواه مسلم قال فى المغنى  
 والشرح الا ان يخالف الامام السنة فى إطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم  
 ينحرف فلا بأس بذلك ( ويكره وقوفهم ) اى المأمومين بين ( السواري  
 اذا قطع الصفوف ) عرفا بلا حاجة لقول انس كنا نتقى هذا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابو داود واسناده ثقة  
 فان كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس وحرم بناء مسجد

يراد به الضرر لمسجد بقربه فيهدم مسجد الضرر ويباح اتخاذ المحراب وكره  
حضور مسجد وجماعة لمن أكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه في فصل  
في الاعذار المسقطة للجمعة والجماعة ( ويعذر بترك جمعة وجماعة مريض )  
لأنه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال مروا ايا بكر فليصل  
بالناس متفق عليه وكذا خائف حدوث مرض وتلزم الجمعة دون الجماعة  
من لم يتضرر باتيانها راكبا او محمولا ( و ) يعذر بتركهما ( مدافع احد  
الاختين ) البول والغائط ( ومن بحضرة طعام ) هو ( محتاج اليه ) وياكل  
حتى يشبع لخبر انس في الصحيحين ( و ) يعذر بتركهما ( خائف ضياع ماله او  
فواته او ضررا فيه ) كمن يخاف على ماله من لص او نحوه او له خبز في  
تنور يخاف عليه فسادا او له ضالة او آبق يرجو وجوده اذا او يخاف قوته  
ان تركه ولو مستأجرا لحفظ بستان او مال او يتضرر في معيشة يحتاجها  
( او ) كان يخاف بحضوره الجمعة او الجماعة ( موت قريبه ) او رفيقه او لم يكن  
من يمرضهما غيره او خاف على اهله او ولده ( او ) كان يخاف ( على  
نفسه من ضرر ) كسبع ( او ) من ( سلطان ) يأخذه ( او من ملازمة  
غيره ولا شيء معه ) يدفعه به لان حبس المعسر ظلم وكذا ان خاف مطالبته  
بالموئل قبل اجله فان كان حالا وقدر على وفائه لم يعذر ( او ) كان يخاف  
بحضورها اي الجمعة والجماعة ( من فوات رفقته ) بسفر مباح سوا انشاء  
او استدائه ( او ) حصل له ( غلبة نعاس ) يخاف به فوت الصلاة في الوقت  
او مع الامام ( او ) حصل له ( اذى بمطرا ووحل ) بفتح الحاء وتسكينها  
لغة ردية وكذا تلح وجليد وبرد ( وبريح باردة شديدة في ليلة مظلمة ) لقول  
ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة او  
المطيرة صلوا في رحالكم رواه ابن ماجة باسناد صحيح وكذا تطويل امام ومن  
عليه قود يرجو العفو عنه لا من عليه حد ولا ان كان في طريقه او المسجد  
منكر وينكره بحسبه واذا طرا بعض الاعذار في الصلاة آثمها خفيفة ان  
امكن والا خرج منها قاله في المبدع قال والمأموم يفارق امامه او يخرج  
منها في باب صلاة اهل الاعذار وهم المريض والمسافر والحائض  
ونحوهم ( يلزم المريض الصلاة ) المكتوبة ( قائما ) ولو كراحم او معتمدا او  
مستندا الى شيء ( فان لم يستطع ) بان عجز عن القيام او شق عليه لضرر  
او زيادة مرض ( فقاعدا ) متريعا ندبا ويثنى رجليه في ركوع وسجود



( فان عجز ) او شق عليه القعود كما تقدم ( فعلى جنبه ) والايمى افضل  
 ( فان صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة صح ) وكره مع القدرة على جنبه  
 والا تعين ( ويومئ راکما وساجدا ) ما امكنه ( ويخفضه ) اى السجود  
 ( عن الركوع ) لحديث على مرفوعا يصلى المريض قائما فان لم يستطع صلى  
 قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما وجعل سجوده اخفض من ركوعه فان  
 لم يستطع ان يصلى قاعدا صلى على جنبه الايمى مستقبل القبلة فان لم يستطع  
 صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواء الدار قطي ( فان عجز ) عن الايماء  
 ( او ما بينه ) لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع او ما بطرفه رواء  
 زكريا الساجي بسنده عن الحسين بن على بن ابي طالب وينوى الفعل  
 عند ايمائه له والقول كالفعل يستحضره بقلبه ان عجز عنه بلفظه وكذا اسير  
 خائف ولا تسقط الصلاة مادام العقل تابتا ولا ينقص اجر المريض اذا  
 صلى ولو بالايماء عن اجر الصحيح المصلى قائما ولا بأس بالسجود على وسادة  
 ونحوها وان رفع له شئ عن الارض فسجد عليه ما امكنه صح وكره ( فان  
 قدر ) المريض فى اثناء الصلاة على قيام ( او عجز ) عنه ( فى اثنائها انتقل الى  
 الاخر ) فينتقل الى القيام من قدر عليه والى الجلوس من عجز عن القيام ويركع بلا  
 قراءة من كان قرا والا قرا وتجزى الفاتحة من عجز فاتمها فى انحطاطه لا من  
 صح فاتمها فى ارتفاعه ( وان قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود او ما  
 بركوع قائما ) لان الراكع كالقائم فى نصب رجله و ( او ما بسجود قاعدا )  
 لان الساجد كالجالس فى جمع رجله ومن قدر ان يحنى رقبته دون  
 ظهره حنأها واذا سجد قرب وجهه من الارض ما امكنه ومن قدر ان  
 يقوم منفردا ويجلس فى جماعة خير ( ولمريض الصلاة مستلقيا مع القدرة  
 على القيام مداواة بقول طيب مسلم ثقة ) وله الفطر بقوله ان الصوم مما  
 يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا فى السفينة وهو قادر على القيام ( ويصح  
 الفرض على الراحة ) واقفة او سائرة ( خشية التأذى ) بوحل او  
 مطر ونحوه لقول يعلى ابن امية انتهى النبى صلى الله عليه وسلم الى مضيق  
 هو واصحابه وهو على راحتته واسماء من فوقهم والبله من اسفل منهم  
 فحضرت الصلاة فامر المؤذن فاذن واقام ثم تقدم النبى صلى الله عليه وسلم  
 فصلى بهم يعنى ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواء اخمد والترمذى  
 وقال العمل عليه عند اهل العلم وكذا ان خاف انقطاعا عن رفقته بنزوله

قصر المسافر

او يخل نفسه او يحجزا عن ركوب ان نزل وعليه الاستقبال وما يقدر عليه  
(نولا) تصح الصلاة على الراحة ( للمرض ) وحده دون عذر مما تقدم  
ومن بسفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جاسا مستقبلا ويدور  
الى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف القل <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> قصر  
المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى واذا صرتم في الارض فليس عليكم  
جناح ان تقصروا من الصلاة الاية ( من سافر ) اي نوى ( سفرا  
مباحا ) اي غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والمندوب والمباح  
المطلق ولو تزهة وفرجة يبلغ ( اربعة برد ) وهي ستة عشر فرسخا برا  
او بحرا وهي يومان قاصدان ( سس له قصر رباعية ركعتين ) لانه عليه  
الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجماعا قاله  
ابن المنذر ( اذا فارق طهر قريته ) سواء كانت البيوت داخل السور او  
خارجه ( او ) فارق ( خيام قومه ) او مانبت اليه عرفا كمكان قصور  
وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام اما كان يقصر اذا ارتحل ولا  
يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من اسلم او  
بلغ او طهرت بسفر مبيح ولو كان الباقي دون المسافة لامس تاب اذا ولا  
يقصر من شك في قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتايه ولا من  
سافر ليترخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعبد تبع لزوج وسيد  
( وان احرم ) في الحضر ( ثم سافر او ) احرم ( سفرا ثم اقام ) اتم لانها  
عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فغلب حكم الحضر وكذا لو سافر بعد  
دخول الوقت اتمها وجوبا لانها وجبت تامة ( او ذكر صلاة حضر في  
سفر ) اتمها لان القضاء مغبر بالاداء وهو اربع ( او عكسها ) بان ذكر  
صلاة سفر في حضر اتم لان القصر من رخص السفر فبطل بزواله ( او  
ايم ) مسافر ( بمقيم ) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواه احمد ومنه لو  
ايم مسافر بمسافر فاستخلف مقيما لعذر فيلزمه الاتمام ( او ) ايم مسافر  
( بمن يشك فيه ) اي في اقامته وسفره لزمه ان يتم وان بان ان الامام  
مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر  
بامارة كهية لباس وان امامه موى القصر فله القصر عملا بالظاهر  
وان قال ان اتم اتممت وان قصر قصرت لم يضر ( او احرم بصلاة يلزمه  
اقامها ) لكونه اقتدى بميم او لم ينو قصرها مثلا ( فسدت ) يحدث او



نحوه ( واعادها ) اتمها لانها وجبت عليه تامة بتلبسها ( او لم ينو القصر عند احرامها ) لزمه ان يتم لاه الاصل واطلاق النية ينصرف اليه ( او شك في نيته ) اي نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو ( او نوى اقامة اكثر من اربعة ايام ) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في المتفق عليه من الحديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة اربعة من ذي الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها ( او ) كان المسافر ( ملاحا ) اي صاحب سفينة ( معه اهله لا ينو اقامة ببلد لزمه ان يتم ) لان سفره غير منقطع مع انه غير طاعن عن وطنه واهله ومثله مكار وراع ورسول سلطان ونحوهم ويتم المسافر اذا مر بوطه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او نوى الاقام ولو في اثنتائها بعد نية القصر ( وان كان له طريقان ) بعيد وقريب ( فسلك ابعدهما ) قصر لانه مسافر سفرا بعيدا ( او ذكر صلاة سفر في ) سفر ( اخر قصر ) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه فنه قال ابن تيم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها اقتصر عليه في المبدع وفيه تنبيه ( وان حبس ) ظما او جرحا او مطر ونحوه ( ولم ينو اقامة ) قصر ابدا لان ابن عمر رضي الله عنه اقام باذر بيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بينه وبين الدخول رواه الاثرم والاسير . اذا علم انه لا يملك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام عند العدو ( او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة ) لا يدري متى تنقضي ( قصر ابدا ) غلب على ظنه كثرة ذلك او قلته لانه عليه السلام اقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسناده ثقات وان ظن ان لا تنقضي الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر القصر حيب لم يح لم تنقصد صلاته كما لو نواه مقيما في فصل في الجمع في الجمع ( يجوز الجمع بين الظهرين ) اي الظهر والعصر في وقت احدهما ( و ) يجوز الجمع ( بين العشائين ) اي المغرب والعشاء ( في وقت احدهما في سفر قصر ) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

والعصر جميعا ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن انس معناه متفق عليه ( و ) يباح الجمع بين ما ذكر ( لمرضى يلحقه بتركه ) اي ترك الجمع ( مشقة ) لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا سفر رواهما مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهي نوع مرض ويجوز ايضا لمرضع لمشقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او تيمم لكل صلاة او عن معرفة وقت كاعشى ونحوه ولعذر او شغل يليج ترك جمعة وجماعة ( و ) يباح الجمع ( بين العشائين ) خاصة ( لمطر يبل الثياب ) وتوجد معه مشقة والتلح والبرد والجليد مثله ( ولوحل وريح شديدة باردة ) لانه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة رواه البخاري باسناده وفعله ابو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك ( ولو صلى في بيته او في مسجد طريقه تحت سباط ) ونحوه لان الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر ( والافضل ) لمن له الجمع ( فعل الارفق به من ) جمع ( تأخير ) بان يؤخر الاولى الى الثانية ( و ) جمع ( تقديم بان ) يقدم الثانية فيصلها مع الاولى لحديث معاذ السابق فاذا استويا فالتأخير افضل والافضل بعرفة التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع في سواهما افضل ويشترط للجمع ترتيب مطلقا ( فان جمع في وقت الاولى اشترط ) له ثلاثة شروط ( نية الجمع عند احرامها ) اي احرام الاولى دون الثانية ( و ) الشرط الثاني الموالاة بينهما ( فلا يفرق بينهما الا بمقدار اقامة ) صلاة ( ووضوء خفيف ) لان معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف اليسير فانه معفو عنه ( ويبطل ) الجمع ( براتبة ) يصلها ( بينهما ) اي بين المجموعتين لانه فرق بينهما بصلاة قبطل كما لو قضى فائتة وان تكلم بكلمة او كلمتين جاز ( \* ) ( و ) الثالث ( ان يكون العذر ) المبيح ( موجودا عند افتتاحهما وسلام الاولى ) لان افتتاح الاولى موضع النية وفراغها وافتتاح الثانية موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر الى فراغ الثانية في جمع المطر ونحوه

( \* ) قوله او كلمتين معهومه انه ان زاد على كلمتين لم يحز وليس كذلك حيث تقدم انه له ان يفرق بينهما بمقدار اقامة صلاة ووضوء خفيف اهـ



صدره الخوف

بمخلاف غيره وان انقطع السفر في الاولى بطل الجمع والقصر مطلقا فيتها  
وتصح فرضا وفي الثانية يتمها تقلا وتصح الاولى فرضا ( وان جمع في وقت  
الثانية اشترط ) له شرطان ( نية الجمع في وقت الاولى ) لانه متى اخرها  
عن ذلك بغير نية صارت قضاء لاجمعا ( ان لم يضق وقتها عن فعلها ) لان  
تأخيرها الى ما يضيق عن فعلها حرام وهو يتأني الرخصة ( و ) الثاني  
( استمرار العذر ) الميع ( الى دخول وقت الثانية ) فان زال العذر قبله  
لم يحجز الجمع لزوال مقتضيه كالمرضى يرا والمسافر يقدم والمطر يتقطع ولا  
باس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية اماما او مأموما او  
صلاهما خلف امامين او من لم يجمع **فصل** وصلاة الخوف صحت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة **فصل** قال الاثم قلت لابي  
عبدالله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب  
اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا احتاره وشرطها ان يكون العدو  
مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث  
سهل الذي اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة  
صفت معه وطائفة وقفت وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت  
قائما واثموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة  
الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واثموا  
لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا  
للقبلة وغيرها يومئذ طاقهم وكذا حالة هرب مباح من عدو او سيل ونحوه  
او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة ( ويستحب ان يحمل  
معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كسيف ونحوه )  
كسكين لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويجوز حمل سلاح بخس في هذه  
الحالة للحاجة بلا اعادة **باب** صلاة الجمعة **فصل** سميت بذلك لجمعها  
الحلق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل  
من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة  
لم تصح وتؤخر فائنة لخوف قوتها والظهر بدل عنها اذا فاتت ( تلزم )  
الجمعة ( كل ذكر ) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل  
الحضور في مجامع الرجال ( حر ) لان العبد مجبوس على سيده ( مكلف  
مسلم ) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على

يجزى ولا يصح لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواء ابو داود (مستوطن ببناء) معتاد ولو كان فراسخ من حجير او قصيب ونحوه ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا (آتمه) اى البنا (واحد ولو تفرق) البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان خارجا عن المصر (اكثر من فرسخ) تقريبا فتلزمه بغيره كمن بنخيام ونحوها ولا تنعقد به ولم يجز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي اليها قرب او بعد سمع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشيء الواحد (ولا تجب الجمعة) (على مسافر سفر قصر) لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره فان كان طاميا بسفره او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة واقام ما يمنع القصر ولم ينوى استيطاناً لزمته بغيره (ولا تجب) الجمعة (على عبد) ومبعض (وامرأة) لما تقدم ولا خفى لانه لا يعلم كونه رجلا (ومن حضرها منهم اجزائه) لان اسقاطها عنهم تخفيف (ولم تنعقد به) لانه ليس من اهل الوجوب وانما صحت منه تبعاً (ولم يصح ان يؤم فيها) لئلا يصير التابع متبوعاً (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها (وجيب عليه وانعقدت به) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمشقة السعي وقدرت (ومن صلى الظهر) وهو (ممن) يجب (عليه حضور الجمعة قبل صلاة الامام) اى قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه (لم تصح) ظهره لانه صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى اليها لانها فرضه والا انتظر حتى يتيقن انهم صلوا الجمعة فيصلى الظهر (وتصح) الظهر (ممن لا تجب عليه) الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو زال عذره قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ (والافضل) تأخير الظهر (حتى يصلى الامام) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد افضل وندب تصدق بدينار او نصفه لتاركها بلا عذر (ولا يجوز ان تلزمه) الجمعة (السفر في يومها بعد الزوال) حتى يصلى ان لم يخف فوت رفقته وقبل الزوال يكره ان لم يأت بها في طريقه فصل يشترط لصحتها (اي صحة الجمعة اربعة شروط) (ليس منها اذن الامام) لان عليا صلى بالناس وعثمان



محصور فلم ينكره احد وصوبه عثمان رواه البخاري بمغناه (أحدها) أي  
 احد الشروط (الوقت) لأنها صلاة مفروضة فاشتراط لها الوقت كقيّة  
 الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده اجماعا قاله في المبدع (وأوله أول  
 وقت صلاة عيد) لقول عبدالله ابن سيدان . شهدت الجمعة مع ابي بكر  
 فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته  
 وخطبته الى ان اقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته  
 وخطبته الى ان اقول قد زال النهار فما رايت احدا غاب ذلك ولا انكره  
 رواه الدارقطني واحمد واحتج به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر  
 وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر (وأخره آخر وقت  
 صلاة الظهر) بلا خلاف قاله في المبدع وفعلها بعد الزوال افضل (فان  
 خرج وقتها قبل التحريم) أي قبل ان يكبروا للاحرام بالجمعة (صلوا ظهرا)  
 قال في الشرح لانعلم فيه خلافا (والا) بان احرموا بها في الوقت (جمعة)  
 كسائر الصلوات تدرك بتكثير الاحرام في الوقت ولا تسقط بشك في خروج  
 الوقت فان بقي من الوقت قدر الخطبة والتحريم لزمهم فعلها والا لم تجز  
 الشرط (الثاني حضور اربعين من اهل وجوبها) وتقدم بيانهم بالخطبة  
 والصلاة قال احمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير الى اهل  
 المدينة فلما كان يوم الجمعة جمع بهم وكانوا اربعين وكانت اول جمعة جمعت بالمدينة  
 وقال جابر مضت السنة ان في كل اربعين فما فوق جمعة واضحى وفطر رواه  
 الدارقطني وفيه ضعف قاله في المبدع الشرط الثالث ان يكونوا (بقرية  
 مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقاربين ولا  
 تصح من اهل الحيام وبيوت الشعر ونحوهم لان ذلك لم يقصد للاستيطان  
 غالبا وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها وتصح بقرية  
 خراب عزموا على اصلاحها والاقامة بها (وتصح) اقامتها (فيما قارب  
 البنيان من الصحرا) لان اسعد ابن زرارة اول من جمع في حرّة بني  
 بياضة اخرجته ابو دواد والدارقطني قال البيهقي حسن الاسناد صحيح قال  
 الخطابي حرّة بني بياضة على ميل من المدينة وادا راى الامام وحده  
 العدد فقص لم يجز ان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم وبالعكس لا تلزم واحدا  
 منهم (فان نقصوا) عن الاربعين (قبل اقامتها) لم يتموها جمعة لفقد شرطها  
 (واستأنفوا ظهرا) ان لم تكن اعادتها جمعة وان بقي معه العدد بعد

انقضاء بعضهم ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل نقصهم أتوا  
 جمعة ( ومن احرم في الوقت وادرك مع الامام منها ) اي من الجمعة ( ركعة  
 أتوا جمعة ) لحديث ابي هريرة مرفوعاً من ادرك ركعة من الجمعة فقد  
 ادرك الصلاة رواه الاثرم ( وان ادرك اقل من ذلك ) بان رفع الامام  
 راسه من الثانية ثم دخل معه ( أتوا ظهراً ) لمفهوم ماسبق ( اذا كان  
 نوى ظهراً ) ودخل وقته لحديث وانما لكل امرء ما نوى والا أتوا ظهراً  
 ومن احرم مع الامام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر انسان  
 او رجلاه فان لم يمكنه فاذا زال الزحام وان احرم ثم زحم واخرج عن  
 الصف فصلى فذا لم تصح وان اخرج في الثانية نوى مفارقتها وأتوا جمعة  
 الشرط الرابع تقدم خطبتين وأشار اليه بقوله ( ويشترط تقدم خطبتين )  
 لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس  
 متفق عليه وهما بدل ركعتين لامن الظهر ( ومن شرط صحتهما حمد الله )  
 بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدؤ فيه بالحمد لله  
 فهو اجزم رواه ابو داود عن ابي هريرة ( والصلاة على رسول الله )  
 محمد ( صلى الله عليه وسلم ) لان كل عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى  
 افتقرت الى ذكر رسوله كالأذان ويتعين لفظ الصلاة ( وقراءة آية ) كاملة  
 لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر  
 الناس رواه مسلم قال احمد يقرأ ما يشاء وقال ابو المعالي لو قرأ آية لا تستقل  
 بمعنى او حكم كقوله تعالى ثم نظر او مدهامتان لم يكف والمذهب لا بد من  
 قراءة آية ولو جنباً مع تحريراً فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ ( والوصية بتقوى الله عز وجل ) لانه  
 المقصود قال في المبدع ويبدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم  
 القراءة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه  
 الاركان ( و ) يشترط ( حضور العدد المشترط ) لسماع القدر الواجب لانه  
 ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكبير الاحرام فان نقصوا وعادوا  
 قبل فوت ركن منها بنوا وان كثر التفريق او فات منها ركن او احدث  
 فتطهر استأنف مع سعة الوقت ويشترط ايضاً لهما الوقت وان يكون الخطيب  
 يصلح اماماً فيها والجمهور بهما بحيث يسمع العدد المعبر حيث لا مانع والنية



والاستيطان للقدر الواجب منهما والموالات بينهما وبين الصلاة ( ولا يشترط  
لهما الطهارة ) من الحدثين والنجس ولو خطب بمسجد لانهما ذكر تقدم  
الصلاة شبه الاذان وتحريم لبث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة  
وكذلك لا يشترط لهما ستر العورة ( ولا ان يتولاهما من يتولى  
الصلاة ) بل يستحب ذلك لان الخطبة منفصلة عن الصلاة اشبهها الصلاتين  
ولا يشترط ايضاً حضور متولى الصلاة الخطبة ويبطلهما كلام محرم ولو  
يسيراً ولا تجزى بغير العربية مع القدرة ( ومن سنهما ) اي الخطبتين ( ان  
يخطب على منبر ) لفعله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من المنبر وهو  
الارتفاع واتخاذ سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعده على تودة  
الى الدرجة التي تلى السطح ( او ) يخطب على ( موضع عال ) ان عدم المنبر  
لانه في معناه عن عين مستقبل القبلة بالحرايب وان خطب بالارض فعن  
يسارهم ( وان يسلم على المؤمنين اذا اقبل عليهم ) لقول جابر كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر سلم رواء ابن ماجة ورواه الاثرم  
عن ابي بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخاري عن عثمان كسلامه  
على من عنده في خروجه ( ثم ) يسن ان ( يجلس الى فراغ الاذان ) لقول  
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس اذا صعد المنبر حتى يفرغ  
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواء ابو داود ( وان يجلس بين الخطبتين ) لحديث  
ابن عمر السابق ( وان يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف او قوس او  
عصى ) لفعله عليه السلام رواء ابو داود عن الحكم ابن حرب وفيه اشارة  
الى ان هذا الدين فتح به قال في الفروع ويتوجه باليسرى والاخرى  
بحرف المنبر فان لم يعتمد امسك يمينه بشماله او ارسلهما ( و ) ان ( يقصد  
تلقاء وجهه لفعله عليه السلام ولان في التفاته الى احد جانبيه اعراضاً عن  
الآخر وان استدبرهم كره وينحرفون اليه اذا خطب لفعل الصحابة ذكره في  
المبدع ( و ) ان ( يقصر الخطبة ) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً ان طول  
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة وان  
تكون الثانية اقصر ورفع صوته قدر امكانه ( و ) ان ( يدعوا للمسلمين )  
لانه مسنون في غير الخطبة ففيها اولى ويباح الدعاء لمعين وان يخطب  
من صحيفة قال في المبدع ويترى مسرعاً واذا غلب الخوارج على بلد فاقاموا فيه  
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن ابي موسى يصلى معهم الجمعة ويعيدها ظهراً

**فصل** في صلاة الجمعة ركعتان (اجماعا حكاه ابن المنذر) (يسن أن يقرأ جهرا) لفعله عليه الصلاة والسلام (في الركعة الاولى بالجمعة) بعد العاتحة و (في الركعة الثانية بالمناقين) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواه مسلم عن ابن عباس وان يقرأ في فجرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل اتى لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حديث ابي هريرة (وتحرم اقامتها) اي الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لانه عليه الصلاة والسلام واحجابه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد (الا لحاجة) ككسرة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف فتنة فيجوز التعدد بحسبها فقط لانهما تفعل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجماعا ذكره في المبدع (فان فعلوا) اي صلوا في موضعين او أكثر بلا حاجة (فالتصحيح ما باشرها الامام او اذن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا اذنه شرط اولاً اذ في تصحيح غيرها اقيات عليه وتقويت لجمعة (فان استويا في اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستغنا حصل بالاولى فانيط الحكم بها ويعتبر السبق بالاحرام (وان وقعتا معا) ولا منزلة لاحداهما بطلنا لانه لا يمكن تصحيحهما ولا تصحيح احدهما فان امكن اعادتهما جمعة فعلاوا والا صلوا ظهرا (او جهلت الاولى منهما بطلنا) ويصلون ظهرا لاحتمال سبق احدهما فتصح ولا تعاد وكذا لو اقيمت في المصر جمعات وجهل كيف وقعت واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام كمرريض دون الامام فان اجتمع معه العدد المعتبر اقامتها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا عزموا على فعلها سقط (واقل السنة) الراتبة (بعد الجمعة ركعتان) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رواه ابو داود ويصاها مكانه بخلاف سائر السنن فيبيته افضل ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها قبلها اي راتبة قال عبد الله رايت ابي يصلي في المسجد اذا اذن المؤذن ركعات (ويسن ان يغتسل لها في يومها) لحبر عائشة لو انكم تطهروا ليومكم هذا وعن جماعة وعند مضي افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن (تنظيف وتطيب) لما روى البخاري عن ابي سعيد مرفوعا لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويمس من طيب



امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا  
 تكلم الامام لا يغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ( و ) ان ( يلبس احسن  
 ثيابه ) لوروده في بعض الالفاظ وافضلها البياض ويعتم ويرتدي ( و ) ان  
 ( يبكر اليها ماشيا ) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب ويكون  
 يسكنة ووقار بعد طلوع الحجر الثاني ( و ) ان ( يدنو من الامام ) مستقبل  
 القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى  
 ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر  
 سنة عمل صيامها وقيامها رواه احمد وابو داود واسناده ثقات ويشغل  
 بالصلاة والذكر والقران ( و ) ان ( يقرأ سورة الكهف في يومها ) لما روى  
 البيهقي باسناد حسن عن ابي سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم  
 الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين ( و ) ان ( يكثر الدعاء ) رجاء ان  
 يصادف ساعة الاجابة ( و ) ان ( يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم )  
 لقوله عليه الصلاة والسلام اذكروا على من الصلاة يوم الجمعة رواه ابو داود  
 وغيره وكذا لياتها ( ولا يتخطى رقاب الناس ) لما روى احمد ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم وهو على المنبر رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس  
 فقد آذيت ( الا ان يكون ) المنحطى ( الامام ) فلا يكره للحاجة والحق به في  
 الغنية المؤذن ( او ) يكون المنحطى ( الى فرجة ) لا يصل اليها الا به فيتخطى  
 لانهم اسقطوا حق انفسهم بتأخيرهم ( وحرمة ان يقيم غيره ) ولو عبده او  
 ولده الكبير ( فيجلس مكانه ) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقعده ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول  
 افسحوا قاله في التلخيص ( الا ) الصغير ( من قدم صاحباه فجلس في  
 موضع يحفظه له ) وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الشرح لان  
 النائب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او  
 استقبال المصلين في مكان ضيق اقيم قاله ابو المعالي وكره ايثاره غيره بمكانه  
 الفاضل لا قبوله وليس لغير المؤثر سبقه ( وحرمة رفع مصلح مفروش ) لانه  
 كالنائب عنه ( ما لم تحضر الصلاة ) فيرفعه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلي  
 عليه ( ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد اليه قريبا فهو احق به )  
 لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواه مسلم  
 ولم يقيد الاكثر بالعود قريبا ( ومن دخل ) المسجد ( والامام يخطب لم

يجلس ( ولو كان وقت نهى ) حتى يصلى ركعتين يوجز فيهما ( لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين متفق عليه زاد مسلم وليتجوز فيهما فان جلس قام فأتى بهما ما لم يطل الفصل فتسن تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهى الا الخطيب ودخله لصلاة عيد او بعد شروع في اقامة وقية ودخل المسجد الحرام لان تحيته الطواف ( ولا يجوز الكلام والامام يخطب ) اذا كان منه بحيث يسمعه لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة والسلام من قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له رواه احمد ( الاله ) اي للامام فلا يحرم عليه الكلام ( اول من يكلمه للصلاة ) لانه عليه الصلاة والسلام كلم سائلا وكلمه هو ويجب لتحذير ضرير وغافل عن هلكة ( ويجوز ) الكلام ( قبل الخطبة وبعدها ) واذا سكت بين الخطبتين او شرع في الدعاء وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتسنى سرّاً كدعاء وتأمين عليه وحده خفية اذا عطس ورد سلام وتشميت عاطس واسارة اخرس اذا فهمت كلام لا تسكيت متكلم باشارة ويكره العبث والشرب حال الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه في باب صلاة العيدين في سمي به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تفاولا وجمعه اعياد ( وهي ) اي صلاة العيدين ( فرض كفاية ) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس مداومون عليها ( اذا تركها اهل بلدة قاتلهم الامام ) لانها من اعلام الدين الظاهرة ( و ) اول ( وقتها كصلاة الضحى ) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس ذكره في المبدع ( واخره اي اخر وقتها ) الزوال ( اي زوال الشمس ) فان لم يعلم بالعيد الا بعده ( اي بعد الزوال ) صلوا من الغد قضا لما روى ابو عمير ابن انس عن عمومة له من الانصار قال غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب في اخر النهار فشهدوا انهم رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا من يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواه احمد وابو داود والدارقطني وحسنه ( وتسنى صلاة العيد في الصحراء ) قريبة عرفا لقول ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج في الفطر والاضحى الى المصلى متفق عليه وكذلك الخلفاء بعده ( و ) يسن ( تقديم صلاة الاضحى وعكسه الفطر ) فيوخرها لما

صلاة العيد



روى الشافعي مرسلاً ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم ان عجل الاضحية واذكر الناس ( و ) يسن ( اكله قبلها ) اي قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يطعم يوم النحر حتى يصلي رواء احمد والافضل على تحرات وترا والتوسعة على الاهل والصدقة ( وعكسه ) اي يسن الامساك ( في الاضحية ان ضحى ) حتى يصلي لياكل من اضحيته لما تقدم والاولى من كبدها ( وتكره ) صلاة العيد ( في الجامع بلا عذر ) الا بمكة المشرفة لمخالفة فعله عليه السلام ويستحب للامام ان يستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد لقل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل الامام وبعده وايهما سبق سقط به الفرض وجازت التضحية ( ويسن تكبير مأموم اليها ) ليحصل له الدنو من الامام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه ( ماشياً ) لقول علي رضي الله عنه من السنة ان يخرج الى العيد ماشياً رواء الترمذي وقال العمل على هذا عند اهل العلم ( بعد ) صلاة ( الصبح و ) يسن ( تأخر امام الى وقت الصلاة ) لقول ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والاضحية الى المصلي فاول شئ يبدأ به الصلاة رواء مسلم ولان الامام ينتظر ولا ينتظر ويخرج ( على احسن هيئة ) اي لابسا اجمل ثيابه لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتم ويلبس برده الاحمر في العيدين والجمعة رواء ابن عبد البر ( الا المعتكف فيخرج في ثياب اعتكافه ) لانه اثر عبادة فاستحب بقاؤه ( ومن شرطها ) اي شرط صحة صلاة العيد ( استيطان وعدد الجمعة ) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة لان النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في يوم حجة فلم يصل ( لا اذن الامام ) فلا يشترط كالجمعة ( ويسن ) اذا غدا من طريق ( ان يرجع من طريق اخرى ) لما روى البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج الى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال في شرح المتبهي ولا يمتنع ذلك ايضا في غير الجمعة وقال في المبدع الظاهر ان المخالفة فيه شرعت لمعنى خاص فلا يتحقق به غيره ( ويصلها ركعتين قبل الخطبة ) لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يعتد بها ( يكبر في الاولى بعد ) تكبيرة الاحرام و ( الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة سناً )

زوائد ( وفي ) الركعة ( الثانية قبل القراءة خمسا ) لما روى احمد عن  
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد  
 اتني عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال  
 احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جائز  
 ( يرفع يديه مع كل تكبيرة ) لقول وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يرفع يديه مع التكبير قال احمد قارى ان يدخل فيه هذا كله  
 وعن عمر انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجبازة والعيد وعن زيد  
 كذلك رواها الاثرم ( ويقول ) بين كل تكبيرتين ( الله اكبر كبيرا والحمد  
 لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد  
 النبي واله وسلم تسليما ) لقول عقبة بن عامر سالت ابن مسعود عما يقوله  
 بعد تكبيرات العيد قال يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه  
 وسلم رواه الاثرم وحرب واحتج به احمد ( وان احب قال غير ذلك ) لان  
 الغرض الذكر بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا  
 نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام ركعا  
 احرم ثم ركع ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من  
 التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنائه سقط ما فات ( ثم يقرأ جهرا )  
 لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء  
 رواه الدارقطني ( في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسج وبالغاشية في الثانية ) لقول  
 سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسج اسم ربك  
 الاعلى وهل اناك حديث الغاشية رواه احمد فاذا سلم من الصلاة خطب  
 خطبتين كخطبة الجمعة في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الخطيب  
 ( ينتحى الاولى بتسع تكبيرات ) قائما نسقا ( والثانية بسبع تكبيرات ) كذلك  
 لما روى سعيد عن عبدالله بن عبدالله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان  
 يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات ( يحثهم في ) خطبة  
 الفطر على الصدقة لقوله عليه السلام اغنوهم بها عن السؤال في هذا اليوم  
 ( وبين لهم ما يخرجون ) جنسا وقدرأ والوجوب والوقت ( ويرغبهم  
 في خطبة ) الاضحى في الاضحية وبين لهم حكمها ) لانه ثبت ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاضحى كثيرا من احكامها من رواية  
 ابي سعيد والبراء وجابر وغيرهم ( والتكبيرات الزوائد ) سنة ( والذكر



بينها ) اى بين التكبيرات سنة ولا يسن بعد التكبير الاخرة فى الركعتين  
 ( والخطبتان سنة ) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان  
 يجلس للخطبة فليجاس ومن احب ان يذهب فليذهب رواه ابن ماجة واسناده  
 ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من  
 النساء حضور الخطبة وان يفردن بموعظة اذا لم يسمعن خطبة الرجال ويكره  
 التفل ( وقضاء فائنة ( قبل الصلاة ) اى صلاة العيد ( و بعدها فى  
 موضعها ) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه ( ويسن لمن  
 فاتته ) صلاة العيد ( او ) فاتته ( بعضها قضاءها ) فى يومها قبل الزوال او  
 بعده ( على صفتها ) لفعل انس وكسائر الصلوات ( ويسن التكبير المطلق ) اى  
 الذى لم يقيد بادبار الصلوات واطهاره وجهر غير اثنى به ( فى ليلتي  
 العيدين ) فى البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به فى الخروج الى المصلى  
 الى فراغ الامام من خطبته ( و ) التكبير ( فى عيد فطر اكده ) لقوله  
 تعالى ولتكملاوا العدة ولتكبروا الله ( و ) يسن التكبير المطلق ايضا ( فى  
 كل عشر ذى الحجة ) ولو لم ير بهيمة الانعام ( و ) يسن التكبير ( المقيد  
 عقب كل فريضة فى جماعة فى الاضحية ) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى  
 وحده قال ابن مسعود اتانا التكبير على من صلى فى جماعة رواه ابن المنذر  
 فيلتفت الامام الى المؤمنين ثم يكبر لفعله عليه السلام ( من صلاة الفجر يوم  
 عرفة ) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم  
 ( والمحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق ) لانه قبل  
 ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتى به كالدكر عقب الصلاة  
 قدمه فى المبدع واذا فاتته صلاة من عامه فقضاه فيها فى جماعة كبر لبقا وقت  
 التكبير ( وان نسيه ) اى التكبير ( قضاء ) مكانه فان قام او ذهب عاد  
 فجلس ( ما لم يحدث او يخرج من المسجد ) او يطل الفصل لانه سنة فات  
 محلها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالذكر والدعاء ( ولا يسن )  
 التكبير ( عقب صلاة العيد ) لان الاثر اتا جاء فى المكتوبات ولا عقب نافلة ولا  
 فريضة صلاحا منفردا لما تقدم ( وصفته ) اى التكبير ( شفعا الله اكبر الله اكبر  
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ) ويجزى مرة واحدة وان زاد ولا

بأس وان صكره ثلاثا فحسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه  
الدارقطني وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره تقبل  
الله منا ومنك كالجواب ولا بالتعريف عشية عرفة بالامصار لانه دعاء وذكر  
واول من فعله ابن عباس وعمر بن حريث **باب صلاة الكسوف** **الحمد**  
يقال كسفت بفتح الكاف وضمها ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس  
والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستبطلها بعضهم من قوله  
تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر  
واسجدوا لله الذي خلقهن ( تسن ) صلاة الكسوف ( جماعة ) وفي جامع  
افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام  
وكبر وصف الناس وراه متفق عليه ( وفرادى ) كسائر النوافل ( اذا  
كسف احد النيرين ) الشمس والقمر ووقها من ابتدائه الى التجلي ولا تقضى  
كاستسقا وتحية مسجد فيصل ( ركعتين ) ويسن الفصل لها ( يقرأ في  
الاولى جهرا ) ولو في كسوف الشمس ( بعد الفاتحة سورة طويلة ) من  
غير تعيين ( ثم يركع ) ركوعا ( طويلا ) من غير تقدير ( ثم يرفع ) راسه  
( ويسمع ) اى يقول سمع الله لمن حمده فى رفعه ( ويحمد ) اى يقول ربنا  
ولك الحمد بعد اعتداله كغيرها ( ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى  
ثم يركع فيطيل ) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم  
ولا يطيل ( ثم يسجد سجدين طويلتين ) ولا يطيل الجلوس بين السجدين  
( ثم يصلى ) الركعة ( الثانية ) الركعة ( الاولى ) لكن دونها فى كل ما يفعل  
فيها ( ثم يتشهد ويسلم ) لفعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من  
طرق بعضها فى الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام  
امرها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التجلي بل يدعو ويذكر كما لو  
كان وقت نهى ( فان تجلى الكسوف فيها ) اى الصلاة ( اتمها خفيفة ) لقوله  
عليه السلام فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن  
مسعود ( وان غابت الشمس كاسفة او طلعت ) الشمس او طلع الفجر  
( والقمر خاسف ) لم يصل لانه ذهب وقت الانتفاع بهما ويعمل بالاصل  
فى بقاءه وذهابه ( او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل ) لعدم نقله عنه وعن  
اصحابه عليه السلام مع انه وجد فى زمانهم انشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق  
واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصلى لها ان



دامت لفعل ابن عباس رواه سعيد والبيهقي وروى الشافعي عن علي نحوه  
 وقال لو ثبت هذا الحديث لقننا به ( وان آتى ) مصلى الكسوف ( في كل  
 ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز ) رواه مسلم من حديث جابر  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بربع سجدة ومن حديث  
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى ركوعات في اربع سجدة  
 وروى ابو داود عن ابى ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في  
 كل ركعة خمس ركوعات وسجدة واحدة وافقت الروايات على ان عدد الركوع  
 في الركعتين سواء قال النووي وبكل نوع قال بعض الصحابة وما بعد الاول  
 سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كساقطة وتقدم جنازة على كسوف  
 وعلى جمعة وعيد امن فوتها وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلها  
 ويتصور كسوف الشمس والقمر في كل وقت والله على كل شئ قدير  
 فان وقع بعرفة صلى ثم دفع <sup>في</sup> باب صلاة الاستسقا وهو الدعاء  
 بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه  
 الآتى ( اذا جدبت الارض ) اى امحلت والجذب تقيض الحصب ( وقط )  
 اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار  
 ( صلوا جماعة وفرادى ) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج  
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم  
 صلى ركعتين جهرا فيهما بالقرآن متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو  
 كان القحط في غير ارضهم ولا استسقا لاقطاع مطر عن ارض غير مسكونة  
 ولا مسلوكة لعدم الضرر ( وصفها في موضعها واحكامها ك ) صلاة ( عيد )  
 قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدين فتسن في الصحرا ويصلى ركعتين  
 يكبر في الاولى ستا زوايد وفي الثانية حمسا من غير اذان ولا اقامة قال  
 ابن عباس صلى الى صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد وقال  
 الترمذي حديث حسن صحيح ويقرا في الاولى بسبع وفي الثانية بالفاشية  
 وتفعل وقت صلاة العيد ( واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس ) اى  
 ذكرهم بما يابن قلوبهم من الثواب والعقاب وامرهم ( بالتوبة من المعاصي  
 والخروج من المطالم ) بردها الى مستحقها لان المعاصي سبب القحط  
 والتقوى سبب البركات ( و ) امرهم ( بترك التشاحن ) من الشحاء وهى  
 العداوة لانها تحمل على المعصية والهت وتمنع نزول الخير لقوله عليه الصلاة

مسلوكة است

والسلام خرجت اخبركم بيلة القدر قتلاحي فلان وفلان فرفعت (و) امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى تزول الغيث ولحديث دعوة الصائم لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متضمنة للرحمة (ويعدهم) اى يعين لهم (يوما يخرجون فيه) ليتيسر الخروج على الصفة المستوية (ويتنظف) لها بالغسل وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لثلاثا يؤذى (ولا يتطيب) لانه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا متخشعا) اى خاضعا (متذللا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذللا متواضعا متخشعا متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصلاح والشيخوخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم وايح خروج طفل وعجوز وبهية والتوسل بالصالحين (وان خرج اهل الذمة منفردين عن المسلمين) بمكان لقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة (لا) ان افردوا (بيوم) لثلاثا يتفق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم فيكون اعظم لفتنتهم وربما اقتن بهم غيرهم (لم يمنعوا) اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (فيصلى بهم) ركعتين كالعيد لما تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب باكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره الاكثر كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الايات التى فيها الامر به) كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والفروع ويكثر فيها الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعاء لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه وظهورها نحو السماء لحديث رواه مسلم (فيدعوا بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم) تأشيا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا) بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مغيثا) اى منقذا من الشدة يقال غاثه واغثه (الى اخره) اى اخر الدعاء اى هنيئا مريئا غدا مجللا سحا عما طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القانطين اللهم سقيا رحمة



لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا خرق اللهم ان بالبلاد والبلاد من  
الآوا والجهد والضنك مالا نشكوه الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر  
لنا الضرع واسقنا من بركات السما وانزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا  
الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم  
انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان  
يستقبل القبلة في اثناء الخطبة ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر  
على الايمن ويفعل الناس كذلك ويتركوه حتى يترعوه مع ثيابهم ويدعوا  
سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما  
امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا عادوا ثانيا وثالثا ( وان سقوا  
قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله ) ولا يصلون الا ان يكونوا  
تأهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله ( وينادي )  
لها ( الصلاة جامعة ) كالكسوف والعيد بخلاف جنازة وتراويح والاول  
منصوب على الاغرا والثاني على الحمال وفي الرعاية برفعهما وبنصهما  
( وليس من شرطها اذن الامام ) كالعبدین وغيرها ( ويسن ان يقف في  
اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيبها ) لقول انس اصابنا ونحن مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مطر فحسر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت  
هذا قاله لانه حديث عهد بربه رواه مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويغتسل  
لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادي اخرج جوابنا  
الى الذي جعله الله طهورا فتطهر به وفي معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه  
( واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالينا ) اي انزله  
حوال المدينة في مواضع النبات ( ولا علينا ) في المدينة ولا في غيرها  
من المباني ( اللهم على الظراب ) اي الروابي الصغار ( والاكام ) بفتح الهمزة  
تايبها مدة على وزن آصال وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك  
هي الجبال انصغار ( ويطون الاودية ) اي الامكنة المنخفضة ( ومنابت  
الشجر ) اي اصولها لانه افقع لها ما في الصحيح انه عليه السلام كان يقول  
ذلك ( ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ) اي لا تكلفنا من الاعمال ما لا  
نطبق ( الآية ) اي واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على  
القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ويحرم بنوء  
كذا ويباح في نوء كذا وازافة المطر الى النوء دون الله كفر اجماعا قاله في المبدع

## كتاب الجنائز

يفتح الجيم جمع جنازة بالكسر وإفتح لغة اسم للميت أو للنعش عليه  
ميت فإن لم يكن عليه ميت فلا يقال نعش ولا جنازة بل سرير قاله  
الجوهرى واشتقاقه من جز إذا ستر وذكره هنا لأن أهم ما يفعل  
بالميت الصلاة ويسن الأكثر من ذكر الموت والاستعداد له لقوله عليه  
السلام أكثروا من ذكر هادم اللذات وهو بالذال المعجمة ويكره الأئمة وتقي  
الموت ويباح التداوى بمباح وتركه أفضل ومحرم بمحرم ما كول وغيره  
من صوت ملهاة وغيره ويجوز ببول أبل فقط قاله في المبدع ويكره أن  
يستطب مسلم ذمياً لغير ضرورة وإن يأخذ منه دوا إن لم يبين له مفرداته  
المباحة ( وتسن عيادة المريض ) والسؤال عن حاله للأخبار ويغيب بها  
وتكون بكرة أو عشياً ويأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور إن شاء  
الله تعالى لفعله عليه السلام وينفس له في أجله لحبر رواء ابن ماجة عن  
أبي سعيد فإن ذلك لا يرد شيئاً ويدعوا له بما ورد ( و ) يسن ( تذكيره  
التوبة ) لاسها واجبة على كل حال وهو أحوج إليها من غيره ( والوصية )  
لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين إلا  
ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر ( وإذا نزل به ) أي نزل به  
الملك لقبص روحه ( سن تعاهد ) أرفق أهله وأقاربهم لربه ( ببل حلقه بماء  
أو شراب وتندى شمته بقضه ) لأن ذلك يطفى ما نزل به من الشدة  
ويسهل عليه النطق بالشهادة ( ولقنه لا اله الا الله ) لقوله عليه السلام  
لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواء مسلم عن أبي سعيد ( مرة ولم يزد على  
ثلاث ) ثلاثاً يضجره ( الا ان ينكلم بعده فيعيد تلقينه ) ليكون آخر كلامه  
لا اله الا الله ويكون ( برفق ) أي بلطف ومدارات لأنه مطلوب في كل  
موضع فهنا أولى ( ويقرا عنده ) سورة ( يس والقران الكريم ) لقوله عليه  
السلام اقروا على موتاكم سورة يس رواء أبو داود ولأنه يسهل خروج  
الروح ويقرا عنده الفاتحة ( ويوجهه الى القبلة ) لقوله عليه السلام عن  
البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً رواء أبو داود وعلى جنبه الأيمن أفضل  
إن كان المكان واسعاً والا فعلى ظهره مستلقياً ورجلاه الى القبلة ويرفع  
رأسه قليلاً ليصير وجهه الى القبلة ( فإذا مات سن تعميضه ) لانه عليه



السلام اغمض ابا سلة وقال ان الملائكة يؤمنون على ما تقولون رواه مسلم  
ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغمض ذات محرم  
وغمضه وكره من حائض وجنب وان يقرباه وغمض الاثني مثلها او صبي  
(وشد عليه) لئلا يدخله الهوام (وتلين مفاصله) ليسهل تفسيكه فيرد  
ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وهما  
الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فان شق ذلك تركه  
(وخلع ثيابه) لئلا يحمى جسده فيسرع اليه الفساد (ويستره بثوب) لما  
روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجد يرد حبرة متفق  
عليه وينبني ان يعطف فاضل الثوب عند راسه ورجليه لئلا يرتفع بالريح  
(ووضع حديدة) او نحوها (على بطنه) لقول انس ضعوا على بطنه شيئا  
من حديد ولئلا يتفخ بطنه (ووضعه على سريره غسلة) لانه يبعد عن  
الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الايمن (منحدرا نحو رجله) اى  
يكون راسه اعلى من رجله لينصب عنه الماء وما يخرج منه (واسراع  
تجهيزه ان مات غير فجأة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم  
ان تحبس بين ظهراى اهلكه رواه ابو داود ولا بأس ان ينتظر به من يحضره  
من وليه او غيره ان كان قريباً ولم يخش عليه او يشق على الحاضرين فان  
مات فجأة او شك في موته انتظر به حتى يعلم موته بانخساف صدغيه وميل  
اذه وانفصال كفيه واسترخاء رجله (وانفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل  
الآخر (ويجب) الاسراع (في قضاء دينه) سواء كان لله تعالى او لادمي لما  
روى الشافعي واحمد والترمذي وحسنه عن ابي هريرة مرفوعاً نفس المؤمن  
معلقة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه  
﴿ فصل غسل الميت ﴾ المسلم (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفوه في  
توبيه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه  
السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الحلال والدارقطني وضعفه  
ابن الجوزي (ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته فاقبره قال ابن  
عباس معناه اكرمه بدفنه وحمله ايضاً فرض كفاية واتباعه سنة وكره الامام  
للغاسل والحفار اخذ اجرة على عمله الا ان يكون محتاجاً فيعطى من بيت المال  
فان تندر اعطى بقدر عمله قاله في المبدع والافضل ان يختار لتفسيكه ثقة

غسل مبرر

طرف بأحكامه ( وأولى الناس بنفسه وصيه ) العدل لأن أب بكر أوصى أن  
 تغسله امرأته اسماً وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين ( ثم أبوه )  
 لاختصاصه بالحنو والشفقة ( ثم جده ) وان ( على ) لمشاركته الأب في المعنى  
 ( ثم الأقرب فالأقرب من عصبته ) فيقدم الابن ثم ابنته وان نزل ثم الأخ  
 لأبوين ثم الأخ للأب على ترتيب الميراث ( ثم ذوو أرحامه ) كالميراث ثم  
 الأجانب وأجنبي أولى من زوجة وأمة وأجنبية أولى من زوج وسيد وزوج  
 أولى من سيد وزوجة أولى من أم ولد ( و ) الأولى بغسل ( انثى وصيتها ) العدل  
 ( ثم القربى فالقربى من نساها ) فتقدم أمها وان علت ثم بنتها وان نزلت  
 ثم القربى كالميراث وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت أخيها وبنت اختها  
 لاستوائهما في القرب والمحرمية ( ولكل واحد من الزوجين ) ان لم تكن الزوجة  
 ذمية ( غسل صاحبه ) لما تقدم عن أبي بكر وروى ابن المنذر ان علياً غسل  
 فاطمة ولان آثار النكاح من عدة الوفاة والأرث باقية فكذلك الغسل ويشتمل  
 ما قبل الدخول وانها تغسله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته  
 والمطلقة الرجعية اذا اباحت له ( وكذا سيد مع سريره ) أي أمته المباحة له  
 ولو أم ولد ( ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط ) ذكرها  
 كان أو انثى لانه لا عورة له ولان إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم  
 غسله النساء مجردا بغير ستره وتمس عورته وتنظر اليها ( وان مات رجل  
 بين نسوة ) ليس فيهن زوجة ولا أمة مباحة له يعم ( أو عكسه ) بان ماتت  
 امرأة بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لهما ( يعمت كحنتى مشكل ) لم  
 تحضره أمة له فبهم لانه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا ازالة  
 نجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الأقارب من  
 النساء ولا بالعكس ( ويحرم ان يغسل مسلم كافراً ) لو ان يحمله أو يكفه أو يتبع  
 جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم ( أو  
 يدفنه ) للآية ( بل يوارى ) وجوبا ( لعدم من يواريه ) لالقاء قتلى بدر في  
 القليب ويشترط لغسله طهورية ماء وإباحته وإسلام غاسل إلا نائبا عن مسلم  
 نواه وعقله ولو مميزا أو حائضا أو جنبا ( واذا اخذ ) أي شرع ( في غسله  
 ستر عورته ) وجوبا وهي ما بين ستره وركبته ( وجرده ) ندبا لانه يمكن  
 في تغسله وابلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قبص لان فضلاته  
 ظاهرة فلم يخش تنجيس قبصه ( وستره عن العيون ) تحت ستر في خيمة



او بيت ان امكن لانه استر له ( ويكره لغير معين في غسله حضوره ) لانه  
 ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى  
 حضوره بخلاف المعين ( ثم يرفع رأسه ) اى راس الميت غير اثنى حامل  
 ( الى قرب جلوسه ) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره ( ويعصر  
 بطنه برفق ) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك  
 بخور ( ويكثر صب الماء حينئذ ) ليدفع ما يخرج بالعصر ( ثم يلف ) الغاسل  
 ( على يده خرقة فينجيه ) اى يمسح فرجه بها ( ولا يحل مس عورة  
 من له سبع سنين ) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون  
 ذلك ( ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقة ) لفعل على مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم حينئذ يعد الغاسل خرقتين احدهما للسيلين والاخرى  
 لبقية البدن ( ثم يوضيه ندبا ) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدان بياضا ومواضع الوضوء منها  
 رواه الجماعة وكان ينبغي تأخيرها عن نية الغسل كما في المنتهى وغيره ( ولا  
 يدخل الماء في فمه ولا في انفه ) خشية تحريك النجاسة ( ويدخل اصبعيه )  
 ابهامه وسبابته ( مبلولين ) اى عليهما خرقة مبلولة ( بالماء بين شفتيه فيمسح  
 اسنانه وفي منخربيه فينظفهما ) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام  
 غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه ( ولا يدخلهما ) اى الفم  
 والاقف ( الماء ) لما تقدم ( ثم ينوى غسله ) لانه طهارة تعبدية فاشتراطتها  
 النية كغسل الجنابة ( ويسعى ) وجوبا لما تقدم ( ويغسل برغوة الصدر )  
 المضروب ( رأسه ولحيته فقط ) لان الرأس اشرف الاعضاء والرغوة  
 لا تتعلق بالشعر ( ثم يغسل شقه الايمن ثم ) شقه ( الايسر ) للحديث السابق  
 ( ثم ) يغسله ( كله ) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم ( ثلاثا )  
 الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط ( يمر في كل مرة ) من الثلاث ( يده على  
 بطنه ) ليخرج ما تخلف ( فان لم ينق بثلاث غسلات زيد حتى ينق ولو جاوز  
 السبع ) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيحرم  
 الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر  
 ولا تجب مباشرة الغسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح  
 لغسله ونوى وسعى وعمه الماء كفى ( ويجعل في الغسلة الاخيرة ) ندبا  
 ( كافورا ) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته ( والماء

(الحار) يستعمل اذا احتج اليه (والاشنان) يستعمل اذا احتج اليه  
 (والخلال يستعمل اذا احتج اليه) فان لم يحتج اليها كرهت (ويقص شاربه  
 ويقلم اظفاره) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كمضو  
 ساقط وحرم حلق راسه واخذ عانته كختن (ولا يسرح شعره) اي يكره  
 ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه (ثم ينشف) ندبا (بثوب)  
 كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويظفر) ندبا (شعرها) اي الاتي (ثلاثة  
 قرون ويسدل وراءها) لقول ام عطية فظفرنا شعرها ثلاثة قرون والقيناه  
 خلفها راوه البخاري (وان خرج منه) اي من الميت (شيء بعد سبع) غسلات  
 (حتى المحل بقطن) لينع الخارج كالاستحاضة (فان لم يستمسك) بالقطن  
 (فبطين حر) اي خالص لان فيه قوة تمنع الخارج (ثم يغسل المحل)  
 المتجسس بالخارج (ويوضا) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الغسل  
 (وان خرج) منه شيء (بعد تكفينه لم يعد الغسل) دفعا للمشقة ولا بأس  
 بقول غاسل له انقلب يرحمك الله ونحوه ولا يغسله في حمام (ومحرم) الحج  
 او عمرة (ميت كحي يغسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيبا) مطلقا  
 (ولا يلبس ذكر مخيطا) من قبض ونحوه (ولا يغطي راسه ولا وجهه اتى)  
 محرمة ولا يؤخذ شيء من شعرها وظفرها لما في الصحيحين من حديث ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في محرم مات غسلوه بماء وسدر  
 وكفوه في ثوبه ولا تخطوه ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا  
 ولا تمنع معتدة من طيب وتزال اللصوق لغسل واجب ان لم يسقط من  
 جسده شيء بازالتها فيمسح عليها كجيرة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو يرد  
 (ولا يغسل شهيد) معركة ومقتول ظلما ولو اثنين او غير مكلفين لانه  
 صلى الله عليه وسلم في شهيدا احدا امر بدقهم بدمائهم ولم يغسلهم وروى  
 ابو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن  
 قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد وصححه  
 الترمذي (الا ان يكون) الشهيد او المقتول ظلما (جنباً) او وجب عليهما  
 الغسل لحيض او نفاس او اسلام (ويدفن) وجوبا (بدمه) الا ان تخالطه  
 نجاسة فيغسل (في ثيابه) التي قتل فيها (بعد تزع السلاح والجلود عنه)  
 لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

غسل شهيد



أمر بقتل أحد أن يتزع عنهم الحديد والجلود وأن يدقوا في ثيابهم بدمائهم  
 (وأن سلبها كفن غيرها) وجوبا (ولا يصلى عليه) للاخبار لكونهم أحياء  
 عند ربهم (وأن سقط عن دابته) أو شاهق بغير فعل العدو (أو وجد  
 ميتاً ولا أثر به) أو مات حتف أنفه أو برفسة أو عاد سهمه عليه (أو حمل  
 فأكل) أو شرب أو نام أو بال أو تكلم أو عطس (أو طال بقاؤه عرفاً  
 غسل وصلى عليه) كغيره ويغسل الباغي ويصلى عليه ويقتل قاطع الطريق  
 ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب (والسقط إذا بلغ أربعة أشهر غسل وصلى  
 عليه) وأن لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصلى عليه ويدعى  
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواء أحمد وأبو داود وتستحب تسميته فإن جهل  
 أذكر هو أم أنثى سمي بصالح لهما (ومن تعذر غسله) لعدم الماء أو غيره  
 كالحرق والجذام والتبضيع (ييم) كالجنب إذا تعذر عليه الغسل وأن تعذر  
 غسل بعضه غسل ما أمكن وييم للباقي (و) يجب (على الغاسل ستر ما راه)  
 من الميت (أن لم يكن حسناً) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير ونرجو  
 للمحسن ونخاف على المسيء ولا نشهد إلا لمن شهد له النبي صلى الله عليه  
 وسلم ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم  
 فصل في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في  
 المحرم كفنوه في ثوبه (مقدماً على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية  
 وارث لأن المفلس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله  
 وحق الميت ثوب لا يصف البشرة يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص  
 بدونه والجديد أفضل (فإن لم يكن له) أي للميت (مال ف) كفنه ومؤنة  
 تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لأن ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت  
 (إلا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنياً لأن الكسوة وجبت عليه  
 بالزوجية والتكفن من الاستمتاع وقد انقطع ذلك بالموت فإن عدم مال الميت  
 ومن تلزمهم نفقته فن بيت المال إذا كان مسلماً فإن لم يكن فعلى المسلمين  
 العالمين بحاله قال الشيخ تقي الدين من ظن أن غيره لا يقوم به تعين عليه  
 فإن أراد بعض الورثة أن يتفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس  
 للبقية نبشه وسلبه من كفنه بعد دفنه وإذا مات إنسان مع جماعة في سفر  
 كفنوه من ماله فإن لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته أو من تلزمه نفقته  
 أن نووا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفايف بيض) من قطن

لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض  
سحولية جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه  
ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (تجمر) أي تجفر  
بعد رشها بماء وود أو غيره ليعلق (ثم يبسط بعضها فوق بعض) أو سعتها  
واحسنها أعلاها لأن عادة الحى جعل الظاهر الفخر ثيابه (ويجعل الحنوط) وهو  
احلاط من طيب يعد للميت خاصة (فيها بينها) لا فوق العليا لكرهه عمر وابنه  
وابن هريرة (ثم يوضع) الميت (عليها) أي اللقائف (مستلقيا) لأنه  
امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) أي من الحنوط (في قطن بين  
اليته) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف  
كالتبان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليته ومشانته ويجعل الباقي)  
من القطن المخطط (على منافذ وجهه) عيذه ومنخريه واذنيه وفمه لأن  
في جعلها على المنافذ منعاً من دخول الهوام (و) على (مواضع  
سجوده) ركبتيه ويديه وجهته واقه واطراف قدميه تشريفاً لها وكذا  
مقابله كطى ركبتيه وتحت ابطيه وسرته لأن ابن عمر كان يتبع مغابن الميت  
ومرافقه بالمسك (وان طيب) الميت (كله فحسن) لأن انسا طلى بالمسك  
وطلى ابن عمر ميتاً بالمسك وكره داخل عيذه وان يطيب بورس وزعفران  
وطليه بما يحسنه كصبر مالم ينقل (ثم يرد طرف اللقافة العليا) من  
الجانب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) أي فوق  
الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالتانية والثالثة كذلك) أي كالاولى (ويجعل  
أكثر الفاضل) من كفنه (عند راسه) لشرفه ويعيد التفاضل على وجهه  
ورجليه بعد جمعه ليصير الكفن كالكبس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لئلا  
تنتشر (وتحل في القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخاتم الميت القبر فخلوا  
العقد رواء الاثرم وكره تخريق اللقائف لأنه افساد لها (وان كفن في  
قميص وميزر ولفافة جاز) لأنه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قيسه  
لما مات رواء البخاري وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص  
ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون القميص بكمين ودخاير يص لا يزر  
(وتكفن المرأة) والختى ندبا (في خمسة أثواب) بيض من قطن  
(ازار وخمار وقميص ولفافتين) لما روى احمد وابو داود وفيه ضعف  
عن ليلي الثقفية قالت كنت فحين غسل ام كاثوم بنت رسول الله صلى الله



عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احمد الحقا الازار والدرع القميص فتوزر بالميزر ثم تلبس بالقميص ثم تخمر ثم تلف باللفاقين ويكفن صبي في ثوب ويباح في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف وصغيرة في قميص ولفاقين ( والواجب للميت ) مطلقا ( ثوب يستر جميعه ) لان العورة المغلظة يحزى في سترها ثوب واحد فكفن الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم بمجلود ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض ثوب ستر العورة كحال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن لانه اضاعه مال وحلى اخذ كفن ميت حاجة حر وبرد بمنه فصل في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتسبى جماعة وان لاتنقص الصفوف عن ثلاثة و ( السنة ان يقوم الامام عند صدره ) اى صدر ذكر ( وعند وسطها ) اى وسط اتى والحنى بين ذئت والاولى بها وصيه العدل فيسجد برقيقه فالسلطان فثأبه الامير فالحاكم فالاولى بغسل رجل فزوج بعد ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزلة لامن قدمه وصى واذا اجتمعت جنايز قدم الى الامام افضلهم وتقدم فاسن فاسبق ويقرع مع التساوى وجمعهم بصلاة افضل ويجعل وسط اتى حذاء صدر ذكر وحنى بينهما ويكبر اربعا كتكبير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشى اربعا متفق عليه ( يقرأ فى الاولى ) اى بعد التكبيرة الاولى وهى تكبيرة الاحرام ( بعد التعوذ ) والبسملة ( الفاتحة ) سراولو ليلا لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح ولا يقرأ سورة معها ( ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فى ) اى بعد تكبيرة ( الثانية كا ) لصلاة فى ( التشهد ) الاخير لما روى الشافعى عن ابى امامة ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة فى الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا فى نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعا للميت ثم يسلم ( ويدعوا فى الثالثة ) لما تقدم ( فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا انك تعلم منقلبنا ومنوانا وانت على كل شىء قدير اللهم من احبته منا فاحبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا فتوفه عليهما ) رواه احمد والترمذى وابن ماجة من حديث

ابى هريرة لكن زاد فيه الموفق وانت على كل شئ قدير ولفظ السنة  
 ( اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واصكرم تزله ) بضم الزاى  
 وقد تسكن وهو القرى . بضم النون والزاى ما تهباً للضيف اول ما يقدم .  
 ( واوسع مدخله ) بفتح الميم مكان الدخول وبضمها الادخال ( واغسله  
 بللاء والتلح والبرد وثقه من الذنوب والخطايا كما يتق الثوب الابيض من  
 الدنس وابد له داراً خيراً من داره وزوجاً خيراً من زوجه وادخله الجنة  
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار ) ورواه مسلم عن عوف ابن مالك انه  
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فلك على جنازة حتى تخي ان يكون  
 ذلك الميت وفيه وابد له اهلاً خيراً من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق  
 لفظ من الذنوب ( وافسح له في قبره ونور له فيه ) لانه لا يبق بالحل وان  
 كان الميت اثنى انت الضمير وان كان خفى قال هذا الميت ونحوه ولا بأس  
 بالاشارة بالاصبع حال الدعاء للميت ( وان كان ) الميت ( صغيراً ) ذكر او اثنى  
 او بلغ مجنونا واستمر ( قال ) بعد ومن توفيته منا فتوفه عليهما ( اللهم  
 اجعله ذخراً لوالديه وفرطاً ) اى سابقاً مهياً لمصالح والديه في الآخرة سواء  
 مات في حياة ابويه او بعدهما ( وشفيعاً مجاباً اللهم ثقل به موازينهما واعظم  
 به اجورهما والحقه بصالح سلف المؤمنين واجعله في كفالة ابراهيم وقه  
 برحمتك عذاب الجحيم ) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى  
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لمواليه ( ويقف بعد الرابعة قليلاً )  
 ولا يدعوا ولا يتشهد ولا يسبح ( ويسلم ) تسليمة ( واحدة عن عينه )  
 روى الجوزجاني عن عطاء ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم  
 في الجنازة تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وثانية ويسن وقوفه حتى  
 ترفع ( ويرفع يديه ) ندباً ( مع كل تكبيرة ) لما تقدم في صلاة العيدين  
 ( وواجبها ) اى الواجب في صلاة الجنازة مما تقدم ( قيام ) في فرضها  
 ( وتكبيرات ) اربع ( والفاحة ) وتحملها الامام عن المأموم ( والصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام ) ويشترط لها النية  
 فنوى الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على  
 من يصلى عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبار تعيينه وان نوى  
 على هذا الرجل فبان امرأه او بالعكس اجز لقوة التعيين قاله  
 ابو المعالى ( واسلام الميت وطهارته ) من الحدث والنجس



مع القدرة والا صلى عليه والاستقبال والسترة كمكتوبة ( وحضور الميت  
 بين يديه ) فلا تصح على جنازة محمولة ولا من وراء جداره ولا من  
 وراء خشب كالتابوت المغطا بخشب فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه  
 بخلاف آله من غير ذلك فانها لا تمنع الصلوة . ( ومن فاتته شيء  
 من التكبير قضاء ) ندبا ( على صفته ) لان القضاء يحكى الاداء كسائر  
 الصلوات والمقضى اول صلاته يأتى فيه بحسب ذلك وان خشي رفعها تابع  
 التكبير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه صحت لقوله عليه السلام  
 لعائشة ما فاتك لا قضا عليك ( ومن فاتته الصلاة عليه ) اى على الميت  
 ( صلى على القبر ) الى شهر من دفته لما فى الصحيحين من حديث ابى هريرة  
 وابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن  
 المسيب ان ام سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها  
 وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواه ثقات قال احمد اكثر ما سمعت هذا  
 وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة ( و ) يصلى ( على غائب ) عن البلد ولو  
 دون مسافة قصر فيجوز صلاة الامام والاحاد عليه ( بالنية الى شهر ) لصلاة  
 عليه السلام على النجاشى كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير  
 ونحوهما وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فككاه الا الشعر والظفر  
 و"سن فيصل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بحنبة  
 ولا يصلى على ما كول ببطن اكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على  
 بعض حتى مدة حياته ( ولا ) يسن ان ( يصلى الامام ) الاعظم ولا امام  
 كل قرية وهو واليها فى القضا ( على الغال ) وهو من كتم شيئا مما غنه لما  
 روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جهينة يوم خيبر فذكر ذلك لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما  
 راي ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه  
 خرز من خرز اليهود ما يساوى درهمين رواه الحنفية الا الترمذى واحتج  
 به احمد ( ولا على قاتل نفسه ) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبى صلى  
 الله عليه وسلم جاؤه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم  
 وغيره والمشاقص جمع مشقص كقبر نصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل  
 طويل او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش ( ولا بأس بالصلاة عليه ) اى على  
 الميت ( فى المسجد ) ان امن تلويثه لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم على سهل بن بيضاء في المسجد ورواه مسلم وصلى على أبي بصير  
وعنه فيه رواه سعيد والمصلي قيوط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله تمام  
دفنها آخر بشرط ان لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن في فصل في  
حمل الميت ودفنه ويسقطان بكافر وغيره كتكفنه لعدم اعتبار النية (ويسن  
التربيع في حمله) لما روى سعيد وابن ماجه عن ابي عبيدة ابن عبيد الله  
ابن مسعود عن ابيه قال من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها فانه  
من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع اسناده ثقات الا ان ابا عبيدة  
لم يسمع من ابيه لكن كرهه الاجري وغيره اذا ازدحموا عليها فيسن ان يحمله  
اربعة والتربيع ان يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه اليمين ثم  
ينقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينقل  
الى المؤخرة (ويباح) ان يحمل به كل واحد على عاتقه (بين العمودين)  
لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت  
طفلا فلا بأس بحمله على الايدي ويستحب ان يكون على نعش فان كانت  
امراة استحب تغطية نعشها بحبة لانه استر لها ويروى ان فاطمة صنع لها  
ذلك باصرها ويحمله فوق المكبة ثوب وكذا ان كان بالميت حدب ونحوه وكره  
تغطيته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لغرض صحيح كبعد قبره (ويسن  
الاسراع بها) دون الحجب لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة فان تك  
مخالفة فخير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم متفق عليه (و)  
يسن (صكون المشاة امامها) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه  
وسلم وابا بكر وعمر كانوا يعيشون امام الجنازة (و) كون (الركبان خلفها)  
لما روى الترمذي وصححه عن المغيرة بن شعبة مرفوعا الراكب خلف الجنازة  
وكره ركوب غير حاجة وعود (ويكره جلوس تابعها حتى توضع) بالارض  
للدفن الا لمن بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع  
متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت اومرت به وهو جالس  
ورفع الصوت معها ولو بقراءة وان تتبعها امراة وحرم ان يتبعها مع منكر  
ان عجز عن ازالته والا وجبت (وليسجى) اى يغطي ندبا (قبر امراة)  
وخفى (قط) ويكره لرجل بلا عذر لقول علي وقد مر يقوم دفنوا ميتا  
وبسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء رواه سعيد  
(والحد افضل من الشق) لقول سعد الحدوا لي لحدا واصبروا على اللين



نصبا كما صنع برسول الله صلى عليه وسلم رواء مسلم والحد هو ان يحفر اذا بلغ قرار القبر في حائط القبر مكانا يسع الميت وكونه مما يلي القبلة افضل والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او بيني جانباه وهو مكروه بلا عذر كادخاله خشبا وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويعمق قبر بلا حد ويكفي ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يمكن دفنه انقى في البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتثقبه بشئ (ويقول مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لامره عليه السلام بذلك رواء احمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في الحدة على شقه الايمن) لانه يشبه النائم وهذه سنته ويقدم بدفن رجل من يقدم بغسله وبعد الا جانب محارمه من النساء ثم الاجنيات ودفن امرأة محارمها الرجل فزوج فاجانب ويجب ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء وامواتا وينبغي ان يدنى من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يستند من ورائه بتراب ليلا يتقلب ويجعل تحت راسه لبنة ويشرح الحد باللبن ويتعاهد خلاله بالمدر ونحوه ثم يطين فوق ذلك وحثو التراب عليه ثلاثا باليد ثم يمال وتلقينه والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصبا عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر) لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر رواء الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مستويا) لما روى البخار عن سفيان الثمار انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستويا لكن من دفن بدار حرب لتعذر نقله قالوا لي تسويته بالارض واخفاؤه (ويكره تجصيصه) وترويقه وتحليته وهو بدعة (والبنا) عليه لاصقه اولا لقول جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه رواء مسلم (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطى عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعا نهى ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان توطا وروى مسلم عن ابي هريرة مرفوعا لان يجلس احدكم على جرة فحرق ثيابه فتخلص الى جلد خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكاليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى عمرو ابن حزم متكيا على قبر فقال لا تؤذه ودفن بحجارة افضل لانه عليه السلام كان يدفن اصحابه بالبقيع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار صاحباه الدفن عنده تسرفا وتبركا وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره الحديث في امر

الذنيا عند القبور والمشى بالنعل فيها الا خوف نجاسة او شوك وتبسم  
وفحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها ( ويحرم  
فيه ) اى فى قبر واحد ( دفن اثنين فاكثر ) معا او واحدا بعد آخر قبل  
بلاء السابق لانه عليه السلام كان يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا استمر  
فعل اصحابه ومن بعدهم وان حفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان  
اخر ( الا لضرورة ) ككثرة الموتى وقلة من يدفنها وخوف الفساد عليهم لقوله  
عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواه النسائي  
ويقدم الافضل للقبلة وتقدم ( ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب ) ليصير  
كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها  
وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا  
من الشهداء والصالحين لينتفع بجواررتهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى  
ملكه دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسيلة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من  
مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والافئنا على جنبها الايسر وظهرها الى القبلة ( ولا  
تكراه القراءة على القبر ) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر فقرأ فيها يسن خفف  
عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان  
يقرا عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع ( واهى قرية ) من دعاء  
واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك ( فعلها ) مسلم ( وجعل  
ثوابها لميت مسلم او حتى نفعه ذلك ) قال احمد الميت يصل اليه كل شى من  
الخير للنصوص الواردة فيه ذكره المجد وغيره حتى لو اهداها للنبي صلى  
الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها ( ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام  
يبعث به اليهم ) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد  
جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعى واحمد والترمذى وحسنه ( ويكره لهم )  
اى لاهل الميت ( فعله ) اى فعل الطعام ( للناس ) لما روى احمد عن  
جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفته من النياحة  
واسناده ثقات ويكره الذبح عند القبور والاكل منه لحبر انس لا عقر فى  
الاسلام رواه احمد باسناد صحيح وفى معناه الصدقة عند القبر فانه يحدث  
وفيه رياء  فصل تسن زيارة القبور  وحكاة النووى اجماعا لقوله  
عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم والترمذى  
وزاد فانها تذكر الآخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كزيارته فى



حياته (الا للنساء) فتكره لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذى وصححه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور (و) يسن ان (يقول اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمتأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم) للاخبار الواردة بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استتبا للتبرك او راجع للحقوق لا للموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وفي الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل الدفن وبعده لما روى ابن ماجة واسناده ثقات عن عمرو بن حزم صرفوعا ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساء الله من حلل الكرامة يوم القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب بمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاك وغفر لميتك وبكافر اعظم الله اجره واحسن عزاك وتحرم تعزية كافر وكره تكرارها ويرد معزى باستجاب الله دعائه ورحمنا واياك واذا جاءته التعزية في كتاب ردها على الرسول لفظا (ويجوز البكا على الميت) لقول انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم وعيناه تدمعان وقال ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم متفق عليه ويسن الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لى خيرا منها ولا يلزم الرضى بمرض وفقر وعاهة ويحرم بفعل المنصية وكراه لمصاب تغيير حاله وتعطيل معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى وهجره للزينة وحسن الثياب ثلاثة ايام (ويحرم التدب) اى تعداد محاسن الميت كقول واسيداه وانقطاع ظهراه (والنياحة) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ولطم الخد ونحوه) كصراخ وتنف شعر وتشره وتسويد وجه وخشه لما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ليس منا من لطم الحدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيهما انه صلى الله عليه وسلم برء من الصالحة والحائقة والشاقة والصائقة التى ترفع صوتها عند المصيبة وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لمن النائحة والمستعجة

## كتاب الزكاة

لغة النماء والزيادة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدح والتطهير والصلاح وسمى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويقيه الافات وفي الشرع حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص (تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الانعام والخارج من الارض والاثمان وعروض التجارة ويأتي تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه عبد ومملكه غير تام وتجب على مبيع بقدر حرية (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر اصلي او مرتد فلا يقضيها اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير او مجنون لعموم الاخبار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز (و) الرابع (استقراره) اي تمام الملك في الجملة فلا زكاة في دين الكتابة لعدم استقراره لانه يملك تعجز نفسه (و) الخامس (مضي الحول) لقول عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه ابن ماجة رقا بالمالك ليتكامل التام فيوasi منه ويعفى فيه عن نصف يوم (في غير العشر) اي الحبوب والثمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده وكذا المعدن والركاز والعسل قياسا عليهما فان استفاد مالا بارت او هبة ونحوها فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا نتاج السائمة وريح التجارة ولو لم يبلغ (النتاج او الرمح) نصابا فان حوالهما حول اصلهما) فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصابا) لقول عمر اعتد عليهم بالسخلة ولا تاخذها منهم رواه مالك ولقول علي عد عليهم الصغار والكبار فلو ماتت واحدة من الامهات فتجت سخلة انقطع بخلاف ما لو تجت ثم ماتت (والا) يكن الاصل نصابا فحول الجميع (من كماله) نصابا فلو ملك خمسا وثلاثين شاة فتجت شيئا فشيئا فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا لو ملك ثمانية عشر مثقالا وربحت شيئا فشيئا فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى الوارث على حول الموروث ويضم المستفاد الى نصاب بيده من جنسه او في حكمه ويزكى كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق) من مفسوب او مسروق او موروث مجهول ونحوه (من صدق وغيره) كشن مبيع وقرض (على مليء) باذل (او غيره ادى زكاته اذا قبضه لما مضى) روى عن



على لانه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد ببقائه عليه القرار من الزكاة  
اولا ولو قبض دون نصاب زكاة وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين  
او غصب او ضال والحوالة به و الابرا كالقبض ( ولا زكاة في مال من  
عليه دين ينقص النصاب ) فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من  
وجوب الزكاة في قدره ( ولو كان المال ) المزكى ( ظاهرا ) كالمواشي والحبوب  
والثمار ( وكفارة كدين ) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حج وغيره لانه  
يجب قضاؤه شبه دين الادمي ولقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء  
ومتى برى ابتدا حولا ( وان ملك نصابا صفاراه انعقد حوله حين ملكه )  
اعموم قوله عليه السلام في اربعين شاة لانه تقع على الكبير والصغير  
لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم ( وان نقص النصاب في بعض  
الحول ) انقطع لعدم الشرط لكن يعفى في الاثنان وقيم العروض عن نقص يسير  
كحبة وحيتين لعدم انضاطه ( او باعه ) ولو مع خيار بتغير جنسه انقطع  
الحول ( او ابدله بتغير جنسه لافرادا من الزكاة انقطع الحول ) لما تقدم  
ويستأنف حولا لا في ذهب بفضة وبالعكس لانها كالجنس الواحد  
ويخرج مما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة بنقد او باعه به بنى  
على حول الاول لان الزكات تجب في قيم العروض وهي من جنس النقد  
وان قصد بذلك القرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره  
فلم يسقط كالمطلق في مرض الموت فان ادعى عدم القرار وثم قرينة عمل  
بها والا فقوله ( وان ابدله ) بنصاب من ( جنسه ) كاربعةين شاة بثلاثها  
او اكثر ( بنى على حوله ) والزائد تبع للاصل في حوله كتاج فلو ابدل  
ماية شاة بتاتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب  
انقطع ( وتجب الزكاة في عين المال ) الذي لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب  
والفضة والبقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاة  
شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفي للظرفية وتعلقها بالمال كتعلق  
ارش جنابة برقة الجاني فلمالك اخراجها من غيره وانما بعد وجوبها له  
وان اتلفه لزمه ما وجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قال  
( ولها تعلق بالذمة ) اى ذمة المزكى لانه انطالبا بها ( ولا ) يعتبر في  
( وجوبها امكان الاداء ) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض  
والخائض وانصلاة تجب على المغضى عليه والتائم فتجب في الدين والمال الغائب

ولنجوه كما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده ( ولا ) يُعتبر في وجوبها ايضا ( بقاء المال ) فلا تسقط بتلفه فرط او لم يفرط كدين الادمى الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وجذاذ ( والزكاة ) اذا مات من وجبت عليه ( كالدين في التركة ) لقوله عليه السلام فدين الله احق بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر معين واضحية معينة ( باب زكاة بهيمة الانعام ) وهي الابل والبقر والغنم وسعت بهيمة لاهها لا تتكلم ( تجب ) الزكاة ( في ابل ) بخاتى او عراب ( وبقر ) اهلية او وحشية ومنها الجواميس ( وغنم ) ضان او معز اهلية او وحشية ( اذا كانت ) لدر ونسل لا لعمل وكانت ( سائمة ) اى راعية للمباح ( الحول او اكثره ) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى كل ابل سائمة فى كل اربعين ابنة لبون رواء احمد وابوداود والنسائى وفى حديث الصديق وفى الغنم فى سائماتها الى آخره فلا تجب فى معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله او جمع لها من المباح ما تأكله ( فيجب فى خمس وعشرين من الابل بنت مخاض ) اجماعا وهى ما تم لها سنة سميت بذلك لان امها قد حملت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط وانما ذكر تعريفاتها بغالب احوالها ( و ) يجب ( فيما دونها ) اى دون خمس وعشرين ( فى كل خمس شاة ) بصفة الابل ان لم تكن معيبة ففى خمس من الابل كرام سخان شاة كريمة سنية وان كانت الابل معيبة ففى شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ولا يحزى بعير ولا بقرة ولا نصف شاتين وفى العشر شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه اجماعا فى الكل ( وفى ست وثلاثين بنت لبون ) ما تم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهى ذات لبن ( وفى ست واربعين حقة ) ما تم لها ثلاث سنين لاهها استحققت ان يطرقتها الفحل وان يحمل عليها وتركب ( وفى احدى وستين جذعة ) بالذال المعجمة ما تم لها اربع سنين لانها تجذع اذا سقط سنها وهذا اعلا سس يجب فى الزكاة ( وفى ست وسبعين بنتا لبون وفى احدى وتسعين حقتان ) اجماعا ( فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة فثلاث بنات لبون ) لحديث الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن الخطاب رواء ابو داود والترمذى وحسنه ( ثم فى كل اربعين بنت لبون



وفي كل خمسين حقة ( ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين  
 حقتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق وفي مائة وستين اربع  
 بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت  
 مائتين خير بين اربع حقاق وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت  
 لبون مثلاً وعدمها او كانت معية فله ان يعدل الى بنت مخاض ويدفع  
 جيراناً او الى حقة ويأخذها وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة  
 وعشرة دراهم ويتعين على ولي محجور عليه اخراج ادون محجوز ولا دخل  
 للحران في غير ابل ﴿ فصل ﴾ في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت  
 التي اذا شققته لانها تبقر الارض بالحراثة ( ويجب في ثلاثين من البقر )  
 اهية كانت او وحشية ( تباع او تبعة ) لكل منهما سنة ولا شيء فيما دون  
 الثلاثين لحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن ( و )  
 يجب ( في اربعين مسنة ) لها سنتان ولا يجزى مسن ولا تبعان ( ثم ) يجب  
 ( في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة ) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كماية  
 وعشرين خير لحديث معاذ رواه احمد ( ويجزى الذكر هنا ) وهو التبيع  
 من الثلاثين من البقر لورود النص فيه ( و ) يجزى ( ابن لبون ) وحق  
 وجذع ( مكان بنت مخاض ) عند عدمها ( و ) يجزى الذكر ( اذا كان  
 المصاب كله ذكورا ) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة  
 بما يكملها من غير ماله ﴿ فصل ﴾ في زكاة الغنم ( ويجب في اربعين  
 من ثنم ) ضاها كانت او معزا اعلية او وحشية ( شاة ) جذع ضان او  
 ثني معز ولا شيء فيما دون الاربعين ( وفي مائة واحد وعشرين شاتان )  
 ثمان ( وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم ) تستر الفريضة ( في كل مائة  
 شاة ) في خمسمائة خمس شياه وفي ستماية ست شياه وهكذا ولا تؤخذ  
 هرمية ولا معية لا ينحصى بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الربا  
 التي تربي ولدها ولا طروقة النحل ولا كريمة ولا اكولة الا ان يشأ ربها  
 وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا ابل وبقر فلا يجزى  
 فصلاان وعجاجيل وان اجتمع صغار وكبار وصحاح ومعيات وذكور وامات  
 اخذت اشي صحيحة كبيرة على قدر قيمة المالين وان كان الصاب نوعين كجاني  
 وعراي وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدهما على  
 قدر قيمة المالين ( والحلطة ) بضم الحاء اي الشركة ( تصير المالين ) المختلطين

(كا) لئال (الواحد) ان كانا نصابا من ماشية والحليطان من اهل وجوبها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح بضم الميم وهو الميت والمالوي ومسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعى ومحلل وهو موضع الحلب وفحل بان لا يختص بطرق احد المالكين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خنسية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية رواه الترمذي وغيره فلو كان لا انسان شاة ولاخر تسعة وثلاثون او لاربعين رجلا اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فعليه شاة على حسب ملكهم واذا كان ثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الانفراد في شئ من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر لخلطة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا لخلطة منسوب واذا كانت سابعة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل محل حكمه ولا اثر لخلطة ولا للتفريق في غير ماشية ومحرمات فرارا لما تقدم في باب زكاة الحبوب والثمار في قال تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض والزكاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (في الحبوب كلها) كالحنطة والشعير والارز والدخن والباقلات والعدس والحمص وسائر الحبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرطم والابازير كلها كالكمون والكزبرة والبقول والفاصوليا والحباز لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون العشر رواه البخاري (وفي كل ثمر يكاف ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فدل على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مالا (كثرت وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا تجب في سائر الثمار ولا في الخضار والبقول والزهور ونحوها غير صعد واشنان وسحاق وورق شجر يقصد كسدر وخطمي وآس فوجب فيها لاهلها مكية مدخرة (ويعتبر) لوجوب الزكاة في جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق الحديث ابي سعيد الخدري يرفعه ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه الجماعة واوسق ستون صاعا وتقدم انه خمسة ارطال وثلاث عراقى فمبي (الف وستاية رطل عراقى) والف واربعمائة



وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنتان  
واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومايتان وسبعة وخمسون رطلا  
وسبع رطل قدسى والوسقى والصاع والمد مكيلى نقلت الى الوزن لتحفظ  
وتنقل وتعتبر بالبر الرزين فمن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عرف به  
ما بلغ حد الوجوب من غيره ( وتضم ) انواع الجنس من ( ثمرة العمام  
الواحد ) وزرعه ( بعضها الى بعض ) ولو مما يحمل فى السنة حملين  
( فى تكميل النصاب ) لعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى  
سواء اتفق وقت اطلاقها او ادراكها او اختلف تعدد البلد او لا  
( لاجنس الى اخر ) فلا يضم بر لشعير ولا ثمر لزبيب فى تكميل نصاب  
كالمواشى ( ويعتبر ) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم ( ان يكون النصاب مملوكا  
له وقت وجوب الزكاة ) وهو بدو الصلاح ( فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط  
او يأخذه بحصاده ) وكذا ماملكه بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره  
( ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزعل ) بورن جعفر وهو شعير الحبل  
( وبزر قطونا ) وحب غام ( ولو نبت فى ارضه ) لانه لا يملكه بملكه الارض  
فان نبت بنفسه ما يزرعه الادمى كمن سقط له حب حنطة فى ارضه او ارض  
مباحة ففيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب <sup>في</sup> فصل يجب عشر <sup>في</sup> وهو  
واحد من عشرة ( فيما سقى بلا مؤنة ) كالنخيل والسيوح واليعل الشارب  
بعروقه ( و ) يجب ( نصفه ) اى نصف العشر ( معها ) اى مع المؤنة  
كالدولاب تديره البقر والنواضح يستقى عليها لقوله عليه السلام فى حديث  
ابن عمر وماسقى بالنضح نصف العشر رواه البخارى ( و ) يجب ( ثلاثة ارباعه )  
اى ارباع العشر ( بهما ) اى فيما يشرب بلا مؤنة وبمؤنة نصفين قال فى  
المبدع بغير خلاف نعلمه ( فان تفاوتنا ) اى السقى بمؤنة وبغيرها فلا اعتبار  
( باكثرهما نفعا ) ونحو لان اعتبار عدد السقى وما يسقى به فى كل وقت مشقة  
فاعتبر الاكثر كالسوم ( ومع الجولى ) باكثرهما نفعا ( العشر ) ليخرج من  
عهدة الواجب بيقين واذا كان له حائطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر  
بغيرها ضما فى النصاب ولكل منهما حكم نفسه فى نفسه بمؤنة وبغيرها ويصدق مالك  
فيما سقى به ( واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة ) لانه يقصد  
للاكل والاقنيات كاليابس فلو باع الحب او الثمرة او تلقا بتعديه بعد لم تسقط  
وان قصهما او باعهما قبله فلا زكاة ان لم يقصد الفرار منها ( ولا يستقر

الوجوب الا يجعلها في اليد ( ونحوه وهو موضع تيسرها وتيسرها لانه  
قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه ( فان تلفت ) الحبوب او الثمار  
( قبله ) اي قبل جعلها في اليد ( بغير تعد منه ) ولا تفريط ( سقطت )  
لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كان قبل الوجوب زكى الباقي ان بلغ  
نصابا والا فلا وان كان بعد زكى الباقي مطلقا حيث بلغ مع النالف نصابا ويلزم  
اخراج حب مصفى وغير يابس ومحرم شراً زكاته او صدقته ولا يصح ويزكى  
كل نوع على حدته ( ويجب العشر ) او نصفه ( على مستاجر الارض ) دون  
مالكها كالمستعير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والاخراج  
في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الخراج ان لم يكن له مال آخر ( واذا  
اخذ من ملكه او موات ) كرؤس الحبال ١ من العسل مائة وستين رحلا  
هرافيا ففيه عشرة ) قال الامام اذهب الى ان في العسل زكاة العشر قد اخذ  
عشر منهم الزكاة ولا زكاة فيما يزل من السماء على الشجر كالمن والترنجيب ومن ركى  
ما ذكر من المعشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للتماء والمعدن ان كان ذهباً  
او فضة ففيه ربع عشره ان بلغ نصاباً وان كان غيرهما ففيه ربع عشر قيمته ان بلغت نصاباً  
بعد سبك وتصفية ان كان المخرج له من اهل وجوب الزكاة والركاز ما وجد من دفن  
الجاهلية بكسر الدال اي مدفونهم او من تقدم من كفار عاياه او على بعضه علامة كفر  
فقط ( فيه الخمس ) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز  
الخمس متفق عليه عن ابي هريرة ويصرف مصرف الفى المطلق للمصالح كلها وباقيه  
لواجده ولو اجيراً لغير طلبه وان كان على شئ منه علامة المسلمين فلقطة  
وكذا ان لم تكن علامة يخرج باب زكاة النقيدين يخرج اي الذهب والفضة  
( يجب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالاً وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم )  
اسلامى ( ربع العشر منهما ) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان  
ياخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال رواه ابن ماجة وعن علي نحوه  
وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم  
الاسلامى الذى وزنه ستة دوانق والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل  
فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسا حبة شعير  
والعشرون مثقالاً خمسة وعشرون ديناراً وسبعة دنانير وتسعة على التحديد  
بالذى زنته درهم وثمان درهم ويزكى مغشوش اذا بلغ خالصه نصاباً وزناً  
( ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب ) بالاجزاء فلو ملك عشرة



مناقل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى  
 اخراج زكاة احدهما من الآخر لان مقاصدها وزكاتها متفقة فهما كنوعى  
 جنس ولا فرق بين الحاضر والدين ( وتضم قيمة العروض ) اى عروض  
 التجارة ( الى كل منهما ) كمن له عشرة مناقل ومتاع قيمته عشرة اخرى  
 او له مائة درهم ومتاع قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة وعروض ضم  
 الجميع فى تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديه وتبره  
 ويخرج من كل نوع بحصته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن  
 اعلى مع الفضل ( ويباح للذكر من الفضة الحاتم ) لانه عليه السلام  
 اتخذ خاتما من ورق متفق عليه والافضل جعل فضة مما يلى كفه وله جعل  
 فضة منه ومن غيره والاولى جعله فى يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره  
 ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم  
 لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده ( و )  
 يباح له ( قيعة السيف ) وهى ما يجعل على طرف القبضة قال انس كانت  
 قيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواء الاثرم ( و ) يباح له  
 ( حاية المنطقة ) وهى ما يشد به الوسط وتسمى العامة الحياصة واتخذ  
 الصحابة المناطق محلاة بالفضة ( ونحوه ) اى نحو مذكر حاية الجوشن  
 والحدود والحقف والزان وحمائل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى  
 فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ تقي الدين وتركاش النشاب وانكلالب  
 لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كتحلية المراكب والباس الخيل كاللحم  
 وتحلية الدواة والمقلمة والكمران والمشط والسكحة والميل والمرآة والتقديس  
 ( و ) يباح للذكر ( من الذهب قيعة السيف ) لان همر كان له سيف  
 فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان فى سيفه سمار من ذهب  
 ذكرها احمد وقيدها باليسير مع انه ذكر ان قيعة سيف النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان وزنها ثمانية مناقل فيحتمل انها كانت ذهبا وفضة وقد  
 رواه الترمذى كذلك ( وما دعت اليه ضرورة كاتف ونحوه ) كرباط  
 اسنان لان عرفة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة  
 فانتن عليه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواه ابو  
 داود وغيره وصححه الخزم وروى الاثرم عن موسى ابن طلحة وابى حمزة  
 الضبى وابى رافع وثابت البناني واستعمل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن

عبد الله انهم شددوا استانهم بالذهب ( ويباح للنساء من الذهب والفضة  
 ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثر ) كالطوق والخال والسوار والقرط  
 وما في الخانق والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل  
 الذهب والحرير للامث من امتي وحرم على ذكورها ويباح لهما تحل  
 بجواهر ونموء وكره تختمهما بحديد وصفر ونحاس ورصاص ( ولا زكاة في  
 حلبيهما ) اي حلي الذكر والاني المباح ( المعد للاستعمال او العارية ) لقوله  
 عليه السلام ليس في الحلي زكاة رواه الطبراني عن جابر وهو قول انس  
 وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلي النساء  
 لا عارتهن او بالعكس ان لم يكن قرراً ( وان اعد ) الحلي ( للكرى او  
 النفقة او كذا محرماً ) كسرج ولجام وانية ( فيه الزكاة ) ان بلغ نصاباً وزا  
 لانها اتم سقطت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة الخافى في ماعداه  
 على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وجبت الزكاة في قيمته كالعروض  
 ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه وفي الاخراج  
 بقيته ويحرم ان يحلى مسجد او عيوه سقف او حائط بنقد ويجب ازالته  
 وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء ( باب زكاة العروض )  
 جمع عرض باسكان الراء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح يسمى بذلك  
 لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول ( اذا ملكها ) اي  
 العروض ( ضله ) كالبيع والنكاح والملاح وقبول الهبة والوصية واسترداد  
 المبيع ( بنية التجارة ) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن  
 عرضها ( وبلغت قيمتها نصاباً ) من احد التقدين ( زكى قيمتها ) لانها صلت  
 الوجوب لا اعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض ( فان ملكها )  
 غير فعله كـ ( ارث او ) ملكها ( بفعله بغير نية التجارة ثم نواها ) اي  
 التجارة بها ( لم تصر لها ) اي للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا  
 تصير لها بمجرد النية الا حلى ليس اذا نواه لنية ثم نواه للتجارة فيزكاه  
 ( وتقوم ) العروض ( عند ) تمام ( الحول بالاحظ للفقراء من عيين ) اي  
 ذهب ( اء ورق ) اي فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد التقدين دون الآخر  
 اعتبر ما تبلغ به نصاباً ( ولا يعتبر ما اشترت به ) لا قدرأ ولا جنساً روى  
 عن عمر وكا لو كان عرصاً وتقوم المغنية ساذجة والحمى بصفته ولا عبرة  
 بقيمة آية ذهب وفضة ( وان اشترى عرصاً بنصاب من اثمان او عروض



(في على حوله) لان وضع التجارة على التقاب والاستبدال بالعروض والاثنان  
 فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة (وان اشتراه) او باعه (ب)  
 نصاب (سائمة لم ين) على حوله لاختلافهما في النصاب والواجب الا ان  
 يشتري نصاب سائمة للتجارة بمثله للقيمة لان السوم سبب للزكاة قدم عليه  
 زكاة التجارة لقوتها فزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن  
 ملك نصابا من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تباع قيمتها  
 نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى مايصنع به ويبقى اثره كزهقران  
 ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا مايشتريه دباغ  
 ليدنغ به كغصص وما يدهن به لسمن وملح ولا شيء في الات الصباغ وامتعة  
 التجار وقوارير العطار الا ان يريد بيعها معها ولا زكاة في غير ما تقدم  
 ولا في قيمة ما يعد للكرى من عقار وحيوان وظاهر كلام الاكثر ولو  
 اكثر من شراء المقارات فاراً <sup>في</sup> باب زكاة الفطر <sup>هو</sup> هو اسم  
 مصدر من افطر الصائم افطارا وهذه يراد بها الصدقة عن البدن  
 وضاقتها الى الفطر من اضافة الشيء الى سببه (تجب على كل مسلم) من  
 اهل البوادي وغيرهم وتجب في مال يتيم لقول ابن عمر فرض رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صائنا من بر او صائنا من شعير على العبد  
 والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وامر بها ان تؤدي  
 قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه ولم يظهله للجاري (فضل له) اي  
 عبده (يوم العيد وليته صاع عن قوته وقوت عياله) لان ذلك اهم فيجب  
 تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها  
 ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا  
 منه ما استطعتم (و) يعتبر كون ذلك كله بعد (حوائج الاصابة) لنفسه  
 او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك (ولا  
 يمنعها الدين) لاسيما ليست واجبة في الدل (الا بطلبه) اي طلب الدين  
 فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وقضاء الدين اهم (فيخرج) زكاة  
 الفطر (عن نفسه) ما تقدم (و) عن (مسلم يمونه) من الزوجات  
 والاقارب وخادم زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذي  
 يلزمه اعفافه لعموم قوله عليه السلام ادوا الفطرة عمن تمونون ولا تلزمه  
 فطرة من يمونه من الانفسار لانها طهرة للمخرج عنه والكافر لا يقبلها

لأنه لا يطهره إلا الإسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة أجبر وظئر استاجرهما  
بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المال ( ولو ) تبرع بمونة شخص  
جميع ( شهر رمضان ) أدى فطرته لعموم الحديث السابق بخلاف ما لو  
تبرع به بعض الشهر ( فإن عجز عن البعض ) وقدر على البعض ( بدأ بنفسه )  
لان نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها ( فامراته ) لوجوب نفقتها مطلقاً  
ولا كديتها ولأنها معاوضة ( فرفيقه ) لوجوب نفقته مع الاعسار ولو  
مرهوناً او مغصوباً او غائباً او لتجارة ( قامه ) لتقديمها في البر ( قابيه )  
لحديث من ابر يا رسول الله ( قوله ) لوجوب نفقته في الجملة ( فاقرب في  
ميراث ) لانه اولى من غيره فان استوى اثنان فاكثر ولم يفضل الا صاع  
اقرع ( والعبد بين شركاء عليهم صاع ) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا  
حر وجبت نفقته على اثنين فاكثر يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة لان  
الفطرة تابعة للنفقة ( ويستحب ) ان يخرج عن الجنين لفضل عثمان رضي الله عنه  
ولا تجب عليه لانها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة باجنة السوايم  
( ولا تجب ) لزوجة ( ناشز ) لانه لا تجب عليه نفقتها وكذا من لم تجب  
نفقتها لصغر ونحوه. لانها كالأجنبية ولو حاملاً ولا لامة تسلمها ليلاً فقط  
وتجب على سيدها ( ومن لزم غيره فطرته ) كالزوجة والنسيب المسر  
( فاخرج عن نفسه بغير اذنه ) اي اذن من تازمه ( اجزات ) لانه مخاطب  
بها ابتداء والغير متحمل ومن اخرج عن لا تلزمه فطرته باذنه اجزا والا  
فلا ( وتجب ) الفطرة ( بغروب الشمس ليلة ) عيد ( المطر ) لاضافتها الى  
الفطر والاضافة تقتضي الاختصاص والسببية واولد زمن يقع فيه الفطر من  
جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر ( في اسلم بعده ) اي بعد  
الغروب ( او ملك عبداً ) بعد الغروب ( او ) تروح ( زوجة ) ودخل  
بها بعد الغروب ( او ولد له ) بعد الغروب ، لم تلزمه فطرته في جميع ذلك  
لعدم وجود سبب الوجوب ( و ) ان وجدت هذه الاشياء فيه في قبل  
الغروب ( تلزم ) الفطرة لمن ذكر لوجود السبب ( ويجوز اخراجها ) معجلة  
( قبل العيد بيومين فقط ) لما روى البخاري بإسناده عن ابن عمر فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقال في اخره  
وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او بيومين وعلم من قوله فقط انها لا تميز  
قبلهما لقوله عليه السلام اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم ومتى قدمها



بالزمن الكثير فأت الاغنى المذكور ( و ) اخراجها ( يوم العيد قبل ) مضيه  
الى ( الصلاة افضل ) لحديث ابن عمر السابق اول الباب ( ونكره في باقيه  
اى باقى يوم العيد بعد الصلاة ) ويتضح ( ويصكون ) آثا (  
بتأخيرها عنه لمخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوهم في هذا اليوم رواه  
الدارقطنى من حديث ابن عمر ولمن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها  
مع فطرته مكان نفسه في فصل ويجب في الفطرة ( صاع ) اربعة  
امداد وتقدم في الفسل ( من بر او شعير او دقيقهما او سويقهما ) اى  
سويق البر او الشعير وهو ما يجمع ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق  
بوزن حبه ( او ) صاع من ( تمر او زبيب او اقط ) يعمل من اللبن الخفيض  
لقول ابى سعيد الخدرى كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا  
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والافضل تمر فزبيب فبر فانفع فشعير  
فدقيقهما فسويقهما فاقط ( فان عدم الخمسة ) المذكورة ( اجزا كل حب )  
يقتات ( وثمر يقات ) كالذرة والدخن والارز والندس والتين اليابس و  
( لا ) يجزى ( معيب ) كسوس ومبلول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط  
بكثير مما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصق صاعا لقلة مشقة تنقيه  
وكان ابن سيرين يحب ان ينقى الطعام قال احمد وهو احب الى ( ولا ) يجزى  
( خبز ) لخروجه عن الكيل والادخار ( ويجوز ان يعطى الجماعة ) من اهل  
الزكاة ( ما يلزم الواحد وعكسه ) بان يعطى الواحد ما على جماعة والافضل  
ان لا ينقص معطى عن مد بر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها  
فأخرجها أخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام ففرقها على اهل  
السهم فعادت الى انسان مسدقة جاز ما لم يكن حيلة في باب اخراج  
الزكاة في يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تلوها قبل اخراجها  
( ويجب ) اخراج الزكاة ( على الفور مع امكانه ) كنذر مطلق وكفارة  
لان الامر المطابق يقتضى الفورية وكما لو طالب بها الساعى ولان حاجة  
التقير ناجزة والتأخير مغل بالمقصود وربما ادى الى الفوات ( الا لضرورة )  
كخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة  
وقريب وجار ولتندر اخراجها من المال لنية ونحوها ( فان منعها ) اى  
الزكاة ( جحدا لوجوبها كفر عارف بالحكم ) وكذا جاهل عرف فلم واصر

وكذا جاحد وجوبها ولو لم يمتنع من ادائها ( واخذت ) الزكاة منه ( وقتل )  
لرأيه بتكذيبه لله ورسوله بعد ان يستتاب ثلاثا ( او بخلا ) اي ومن منها  
بخلا من غير جحد ( اخذت منه ) فقط قهرا كدين الادمى ولم يكفر  
( وعذر ) ان علم تحريم ذلك وقتل ان احتج اليه ووضعها الامام مواضعها  
ولا يكفر بقتاله للامام ومن ادمى اداها او بقاء الحول او نقص النصاب  
او ان ما بيده لغيره ونحوه صدق بلا عين ( وتجب ) الزكاة ( فى مال صبي  
ومجنون ) لما تقدم ( فيخرجها وليها ) في مالهما كصرف نفقة واجبة عليهما لان  
ذلك حق تدخله النيابة ولذلك صح التوكيل فيه ( ولا يجوز اخراجها ) اي  
الزكاة ( الابنة ) من مكلف لحديث انما الاعمال بالنيات والاولى قرن النية  
بدفع وله تقديمها بزمن يسير كصلاة فينوي الزكاة او الصدقة الواجبة  
ونحو ذلك واذا اخذت منه قهرا اجزأت ظاهرا وان تعذر وصول الى  
المالك لحبس او نحوه فاخذها الامام او نائبه اجزأت ظاهرا وباطنا  
( والافضل ان يفرقها بنفسه ) ليكون على يقين من وصولها الى  
مستحقها وله دفعها الى الساعي ويسن اظهارها ( و ) ان ( يقول عند  
دفعها هو ) اي مؤديها ( وآخذها ما ورد ) فيقول دافعها اللهم اجعلها  
مغنا ولا تجعلها مغرما ويقول اخذها اجر ك الله فيما اعطيت وبارك لك فيما  
ابقيت وجعله لك طهورا وان وكل مسلما ثقة جاز واجزأت نية موكل مع  
قرب والا نوى موكل عند دفع لوكيل ووكيل عند دفع لفقير ومن علم  
اهلية اخذ كره اعلامه بها ومع عدم عاقبة لا يجزيه الدفع له الا ان اعلمه  
( والافضل اخراج زكاة كل مال في فقرا بلدة ) ويجوز نقلها الى دون مسافة  
قصر من بلد المال لانه في حكم بلد واحد ولا يجوز نقلها ( مطلقا ) الى  
ما تقصر فيه الصلاة ( لقوله عليه السلام لماعذ لما بعثه لليمن اعلمهم ان الله  
قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم بخلاف نذر  
وكفارة ووصية مطلقة ( فان فعلها ) اي نقلها الى مسافة قصر ( اجزأت )  
لانه دفع الحق الى مستحقه فبرى من عهده وياتم ( الا ان يكون ) المال  
( فى بلد ) او مكان ( لا فقرا فيه فيفرقها فى اقرب البلاد اليه ) لانهم اولى  
وعليه مؤنة نقل ودفع وكيل ووزن ( فان كان ) المالك ( فى بلد وماله فى )  
بلد ( آخر اخرج زكاة المال فى بلدة ) اي بلد به المال كل الحول او اكثره  
دون ما نقص عن ذلك لان الاطماع انما تتعلق به غالبا بمعنى زمن الوجوب



او ما قارب ( و ) اخرج ( فطرته في بلد هو فيه ) وان لم يكن له به مال لان الفطرة انما تتعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بعث السعاة قرب زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة والزروع والتجار لتعجيله عليه السلام وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده ( ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فاقول ) لما روى ابو عبيد في الاموال باسناده عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم فهي على ومثلها وانما يجوز تعجيلها اذا كمل النصاب لا عما يستفيد واذا تم الحول والنصاب ناقص قدر ما عجله صح واجزاء لان المعجل كالموجود في ملكه فلو عجل عن مائتي شاة شاتين فتجت عند الحول سبعة لزمته ثلاثة وان مات قابض معجلة او استغنى قبل الحول اجزأت لا ان دفعها الى من يعلم غناه فانقر اعتبارا بحال الدفع ( ولا يستحب ) تعجيل الزكاة ولمن اخذ الساعي منه زيادة ان يعتد بها من قابله قال الموفق ان نوى التعجيل ~~في~~ باب اهل الزكاة ~~في~~ وهم ( ثمانية ) اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البثوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية احدهم ( الفقراء وهم ) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم وانما يبدأ بالاهم فالاهم فهم ( من لا يجدون شيئا ) من الكفاية ( او يجدون بعض الكفاية ) اي دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة وتندر الجمع اعطى ( و ) الثاني ( المساكين ) الذين ( يجدون اكثرها ) اي اكثر الكفاية ( او نصفها ) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عايلتهما سنة ومن ملك ولو من اثنان مالا يقوم بكفايته فليس بقى ( و ) الثالث ( العاملون عليها وهم ) السعاة الذين يعيهم الامام لاخذ الزكاة من اربابها ( كجبايتها وحفاظها ) وكتابها وقسامها وشرط صكونه مكلفا مسلما امينا كافيا من غير ذوى القربى ويعطى قدر اجرة منها ولو غنيا ويجوز ككون حاملها وراعيها ممن منع منها الصنف ( الرابع المؤلفة قلوبهم ) جمع مؤلف وهو السيد المطاع في عشيرته ( ممن يرجى اسلامه او كف شره او يرجى بعطيته قوة ايمانه ) او اسلام نظيره او جبايتها ممن لا يعطيها او دفع عن المسلمين ويعطى ما يحصل به التأليف عند الحاجة فقط فترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه في خلافتهم لا لسقوط

سهمهم فان تعذر الصرف اليهم رد على بقية الاصناف ( الخامس الرقاب وهم المكاتبون ) فيعطى المكاتب وفاء دينه لعجزه عن وفاء ما عليه ولو مع قدرته على التكسب ولو قبل حلول نجم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا تعتق عليه فيعتقها لقول ابن عباس ( و ) يجوز ان ( يفك منها الاسير المسلم ) لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يعتق فنه او مكاتبه عنها ( السادس الغارم ) وهو نوعان احدهما غارم ( لاصلاح ذات البين ) اى الوصل بان يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين او اهل قريتين تشاجر في دماء واموال ويحدث بسببها الشح والعداوة فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ويلتزم في ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفى النائرة فهذا قد اتى معروفا عظيما فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة لئلا يحذف ذلك بسادات القوم المصلحين او يوهن عزائمهم فجاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من الصدقة ( ولو مع غنى ) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه بقوله ( او ) تدين ( لنفسه ) فى شراء من كفار او مباح او حرم وتاب ( مع الفقر ) ويعطى وفاء دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا وان دفع الى الغارم لفقره جاز ان يقضى منه دينه ( السابع فى سبيل الله وهم الغزاة المتطوعة اى ) الذين ( لاديوان لهم ) او لهم دون ما يكفيهم فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيا ويجزى ان يعطى منها شئ فرض فقير وصهرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يقفه على الغزاة وان لم يغز رد ما اخذه نقل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة ( الثامن ابن السبيل ) وهو ( المسافر المنقطع به ) اى بسفره المباح او المحرم اذا تاب ( دون المنشى للسفر من بلده ) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان السبيل هى الطريق فسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الليل لمن يكثر خروجه فيه وابن الماء لطيره لملازمته له ( فيعطى ) ابن السبيل ( ما يوصله الى بلده ) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اعطى ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فضل مع ابن سبيل او ناز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء للملكة له مستقرا ( ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم ) لان كل واحد من عائلته مقصود دفع حاجته ويقاد من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بقتى ( ويجوز صرفها ) اى الزكاة ( الى صنف واحد ) لقوله تعالى وان تحفوها وتؤتوها



الفقراء فهو خير لكم والحديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم  
 الى اليمن فقال اعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد  
 على فقرائهم متفق عليه فلم يذكر في الآية والخبر الا صنف واحد ويجزى  
 الاقتصار على انسان واحد ولو خريته او مكاتبه ان لم يكن حيلة لانه  
 عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلة بن صخر وقال لقيصة  
 اقم يا قيصة حتى تأتينا الصدقة فامر لك بها ( ويسن ) دفعها ( الى  
 اقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم ) كخاله وخالته على قدر حاجتهم الاقرب  
 فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة  
 فصل ولا يجوز تجزى ان ( تدفع الى هاشمي ) اي من ينسب الى هاشم  
 بان يكون من سلالته فدخل فيهم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل  
 عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابي لهب لقوله عليه السلام ان  
 الصدقة لا تنبغي لآل محمد انما هي اوساخ الناس اخرجهم مسلم لكن تجزى  
 اليه ان كان غازيا او غارما لاصلاح ذات البين او مؤلفا ولا الى ( مطلبي )  
 لمشاركتهم لبني هاشم في الخمس احتاره القاضي واصحابه وصححه ابن المنجا  
 وجزم به في الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم احتاره الخرقى واشيخان  
 وغيرهم وجزم به في المتبى والافتناع لان اية الاصناف وغيرها من  
 العمومات يتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم في الخمس ليس لمجرد قرابتهم  
 بدليل ان بني نوفل وبني عبد شمس مثلهم ولم يعطوا شيئا من الخمس وانما  
 شاركوهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يفارقوني  
 في جاهلية ولا اسلام والنصرة لا تقتضي حرمان الزكاة ( و ) لا الى  
 ( مواليهما ) لقوله عليه السلام وان امولى القوم منهم رواء ابو داود  
 والنسائي والترمذي وصححه لكن على الاصح تجزى الى موالي بني المطلب  
 كاليهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لفقر لا كفارة ( ولا الى  
 فقيرة تحت غنى منفق ) ولا الى فقير يتفق عليه من وجبت عليه نفقته من  
 اقاربه لاستغنائه بذلك ( ولا الى فرعه ) اي ولده وان سفل من ولد الابن  
 او ولد البنت ( و ) لا الى ( اصله ) كابيه وجدده وامه وجدته من  
 قبلهما وان علوا الا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او خزاة او غارمين  
 لذات بين ولا يجزى ايضا الى سائر من تلزمه نفقته مالم يكن عاملا او  
 غازيا او مؤلفا او مكاتبا او ابن سبيل او غارما لاصلاح ذات بين

وتجوزى الى من تبرع بنفقته بضمه الى عياله او تعذرت نفقته من زوج  
 او قريب فهو غيبة او امتناع ( ولا ) تجزى ( الى عبد ) كامل رقب  
 غير عامل او مكاتب ( و ) لا الى ( زوج ) فلا يجزيها دفع زكاتها اليه  
 ولا بالعكس وتجزى الى ذوى ارحامه من غير عمودى النسب ( وان  
 اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا ) لم تجزى لعدم جزمه  
 بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها ( او بالعكس ) بان دفعها  
 لغير اهلها ظانا انه اهلها ( لم تجزى ) لانه لا يخفى حاله غالبا وكدين  
 الادمى ( الا اذا دفعها لفقير ظنه فقيرا ) فتجزيه لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اعطى الرجلين الجليلين وقال ان شئكما اعطيتكما منها ولا حفظ  
 فيها لفقير ولا لقوى مكتسب ( وصدقة التطوع مستحبة ) حث الله عليها  
 فى كتابه العزيز فى آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتطفى غضب  
 الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذى وحسنه ( و ) هى ( فى رمضان )  
 وكل زمان ومكان فاضل كالشر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون فى  
 رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه ( و ) فى ( اوقات الحاجات  
 افضل ) وكذا على ذى رحم لاسيما مع عداوة وجار لقوله تعالى يتيم  
 ذا مقربة او مسكينا ذا متربة ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين  
 صدقة وعلى ذى الرحم اثنان صدقة وصلة ( وتسب ) الصدقة ( بالفاضل  
 عن كفايته وكفاية من يمونه ) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من  
 اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه  
 ( ويأثم ) من تصدق ( بما ينقصها ) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو  
 اخبر نفسه او غيره او كفيه لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضيع  
 من يقوته ومن اراد الصدقة بماله كله وله عالة لهم كفاية او يكفهم  
 بمكسبه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن  
 التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

### كتاب الصيام

لغة مجرد الامساك يقال للساكت صائم لامساكه عن الكلام ومنه انى نذرت  
 للرحمن صوما وفى الشرع امساك بنية عن اشیاء مخصوصة وهى مفسداته



في زمن معين من شخص مخصوص وفرض صوم رمضان في السنة الثانية  
 من الهجرة قال ابن حجر في شرح الأربعين في شعبان انتهى فصار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات اجماعا ( يجب صوم رمضان برؤية  
 هلاله ) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام  
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله  
 تعالى ولا يكره قول رمضان ( فان لم ير ) الهلال ( مع صحوة ليلة الثلاثين )  
 من شعبان ( اصبحوا مفطرين ) وكره الصوم لانه يوم الشك المهي عنه ( وان  
 حال دونه ) اي دون هلال رمضان بان كان في مطلعه ليلة الثلاثين من شعبان  
 ( غيم او قتر ) بالتحريك اي غيرة وكذا دخان ( فظاهر المذهب يجب صومه )  
 اي صوم يوم تلك الليلة حكما ظنيا احتياطا بنية رمضان قال في الانصاف  
 وهو المذهب عند الاصحاب ونصروه وصنفوا فيه التصانيف  
 وردوا حجج المخالف وقالوا نصوص احمد تدل عليه انتهى وهذا  
 قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابي هريرة وانس ومعاوية وعائشة  
 واسما ابنتي ابي بكر الصديق رضي الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم انما  
 الشهر تسع وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى  
 تروه فان غم عايكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى  
 من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذلك  
 وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر اصبح مفطرا وان حال دون  
 منظره سحب او قتر اصبح صائما ومعنى اقدروا له اي ضيقوا بان يجعل  
 شعبان تسعا وعشرين وقد فسر ابن عمر بفعله عليه السلام وهو راويه  
 واعلم بمعناه فيجب الرجوع الى تفسيره ويجزى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه  
 وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبت انية لا عتق او  
 طلاق معلق بربضان ( وان رؤى ) الهلال ( نهرا ) ولو قبل الزوال ( فهو  
 ليلة المقبلة ) كما لو رؤى اخر النهار وروى البخاري في تاريخه مرفوعا من  
 اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين ( واذا رآه اهل بلد )  
 اي متى ثبت رؤيته ببلد ( لزم الناس كلهم الصوم ) لقوله عليه السلام  
 صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا ببلد  
 بعيد فلم ير الهلال به في اخر الشهر افطروا ( ويصام ) وجوبا ( برؤية  
 عدل ) مكلف ويكفي خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه  
 أبو داود ( ولو ) كان ( أثنى ) أو عبدا أو بدون لفظ الشهادة ولا يختص  
 بحاكم فيلزم الصوم من سمع عدلا بخبر برؤيته وثبت بقية الأحكام ولا يقبل  
 في شوال وسائر الشهور إلا ذكران بلفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية  
 وعشرين يوما ثم رأوه قضوا يوما فقط ( فإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين  
 يوما فلم ير الهلال ) لم يفطروا لقوله عليه السلام وإن شهد اثنان  
 فصوموا وافطروا ( أو صاموا لأجل غيم ) ثلاثين يوما ولم ير الهلال  
 ( لم يفطروا ) لأن الصوم إنما كان احتياطا والأصل بقاء رمضان وعلم منه  
 أنهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا صحوا كان أو  
 غيا كما تقدم ( ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله ) لزمه الصوم  
 وجميع أحكام الشهر من طلاق وغيره معلق به لعلمه أنه من رمضان ( أو  
 رأى ) وحده ( هلال شهر شوال صام ) ولم يفطر لقوله عليه السلام  
 المفطر يوم يفطر الناس والأصحى يوم يفطر الناس رواه الترمذي وصححه  
 وإن اشتهت الأشهر على نحو ما سؤرت تحرى وصام وأجزاء أن لم يعلم أنه تقدمه  
 ويقضى ما وافق عيدا أو أيام تشريق ( ويلزم الصوم ) في شهر رمضان لكل  
 مسلم ( لا كافر ولو أسلم في أثناءه قضى الباقي فقط ) مكلف ( لا صغير  
 ومجنون ) قادر ( لا مريض يعجز عنه للآية وعلى ولي صغير مطلق أمره  
 به وضربه عاياه ليعتاده ) وإذا قامت البينة في أثناء النهار ( برؤية الهلال  
 تلك الليلة ) وجب الإمساك والقضا ( لذلك اليوم الذي افطره ) على  
 ككل من صار في أثناء أهلا لوجوه ( أى وجوب الصوم وإن لم يكن  
 حال الفطر من أهل وجوه ) وكذا حائض ونفسا طهرتا ( في أثناء  
 النهار فيمساك ويقضيان ) ( و ) كذا ( مسافر قدم مفطرا ) يمساك ويقضى  
 وكذا لو برئ مريض مفطرا أو بلغ صغير في أثناء مفطرا إمساك وتقضى  
 فإن كانوا صاعين أجزاءهم وإن علم مسافر أنه يقدم غدا لزمه الصوم  
 لا صغير علم أنه يبلغ غدا لعدم تكليفه ( ومن افطر لكبر أو مرض لا يرجي  
 برؤيه أطعم لكل يوم مسكينا ) ما يجزى في كفارة مد من بر أو نصف صاع  
 من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست  
 منسوخة هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم رواه البخاري والمريض الذي  
 لا يرجي برؤيه في حكم الكبير لكن إن كان الكبير أو المريض الذي لا يرجي



برؤه مسافرا فلا فدية لفطره بمنزلة معتاد ولا قضا ليجزئه عنه (وسن)  
 الفطر (لمريض يضره) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا معقة لقوله  
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويكره لهما الصوم  
 ويجوز وطى لمن به مرض ينتفع به ولا كفارة فيه اوبه شبق ولم تندفع  
 شهوته بدون وطى ويخاف تشقق اتيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر  
 لشبق فيطعم ككير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاضر صوم يوم  
 ثم سافر في اثائه فله الفطر) اذا فارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الآية  
 والاخبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت  
 (مرضع خوفا على انفسهما) فقط او مع الولد (قضاء) اى قضا الصوم  
 (فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان  
 افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضاء) عدد الايام (واطعمتا) اى  
 وجب على من يمون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مسكينا) ما يجزى في  
 كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس  
 كانت رخصة للشيخ الكير والمرأة الكيرة وهما يفتقان الصيام ان يفطرا  
 ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلبى والمرضع اذا خافا على اولادها افطرتا  
 واطعمتا رواه ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى  
 مسكين واحد جملة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقدر ان يستأجر له لم  
 تفطر وظنركام ويجب الفطر على من يحتاجه لا تقاذ معصوم من هلكة  
 كفرق وليس لمن ايج له الفطر برمضان صوم غيره فيه ومن نوى الصوم  
 ثم جن او اغشى عليه جميع النهار ولم يبق جزء منه لم يصح صومه (لان  
 الصوم الشرعى الامسالك مع النية فلا يضاف للمجنون ولا لغشى عليه فان  
 اثنان جزءا من النهار صح الصوم سواء كان من اول النهار او اخره (لان  
 ما جميع النهار) فلا يمنع صحة صومه لان النوم عادة ولا يزول به الاحساس  
 بالكاية ويلزم المغنى عليه القضاء (اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما  
 لان مدته لا تطول غابا فلم يزل به التكليف فقط) بخلاف المجنون فلا  
 قضاء عليه لزوال تكليفه (ويجب تعيين النية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان  
 او قضاء او نذر او كفارة لقوله عليه السلام وانما لكل امرء ما نوى (من  
 الليل) لما روى الدارقطى باسناده عن عمرة عن عائشة مرفوعا من  
 لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم ثقات ولا

فرق بين اول الليل او وسطه او اخره ولو آتى بعدها ليلا بمتناف للصوم  
 من نحو اكل ووطئ ( لصوم كل يوم واجب ) لان كل يوم عبادة مفردة  
 لا يفسد صومه بفساد صوم غيره ( لانية الفرضية ) اى لا يشترط ان ينوى  
 كون الصوم فرضا لان التعيين يحزى عنه ومن قال اما صائم غدا ان شاء  
 الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله اما مؤمن ان شاء  
 الله غير متردد في الحال ويكفى في النية الاكل والشرب بنية الصوم ( ويصح )  
 صوم ( النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده ) لقول معاذ وابن مسعود  
 وحذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال  
 هل عندكم من شئ قلنا لا قال فاني اذا صائم رواء الجماعة الا البخاري  
 وامر بصوم عاشوراء في اثنا عشر يوما بالصوم الشرعي المتأب عليه  
 من وقتها ( ولو نوى ان كان غدا من رمضان فهو فرضي لم يحز به ) لعدم  
 جزئه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فاما مفطر  
 فبان من رمضان اجزاء لانه نبى على اصل لم يثبت زواله ( ومن نوى الافطار  
 افطر ) اى صار كمن لم ينو لقطعه النية وليس كمن اكل او شرب فيصح  
 ان ينويه نقلا بغير رمضان ومن قطع نية نذر او كفارة ثم نواه نقلا  
 او قلب نيتها الى نفل صح كما لو انتقل من فرض صلاة الى نفلها  
 باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة وما يتعلق بذلك ( من  
 اكل او شرب او استعط ) بدهن او غيره فوصل الى حلقه او دماغه ( او  
 احتقن او اكتمل بما يصل ) اى بما علم وصوله ( الى حلقه ) لرطوبته او  
 حذته من كل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير مغلب  
 فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن معتادا ( او ادخل الى جوفه  
 شيئا ) من اى موضع كان ( غير احليله ) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا  
 فوصل الى المثانة لم يبطل صومه ( او استقاء ) اى استدعى القي ففاد فسد  
 ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقض حسنه الترمذي ( او استقى )  
 فامنى او امذى ( او باشر ) دون الفرج او قبل او لمس ( فامنى او امذى  
 او كرر النظر فانزل ) منيا فسد صومه لا ان امذى ( او حجم او احتجم  
 وظهر دم عامدا ذاكرا ) في الكل ( لصومه فسد ) صومه لقوله عليه  
 السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذي قال ابن خزيمة ثبت  
 الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر بنصد ولا



شرط ولا رعا ف ( لا ) ان كان ( ناسيا او مكرها ) ولو بوجور مغمى عليه  
معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عني لامتي عن الخطاء  
والنسيان وما استكرهوا عليه ولحديث ابى هريرة مرفوعا من نسي وهو  
صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متفق عليه ( او  
طار الى حلقه ذباب او غبار ) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم  
امكان التحرز من ذلك اشبه اليايم ( او فكر قاتل ) لم يفطر لقوله عليه  
السلام عني لامتي ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه  
على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه ( او احتلم ) لم يفسد صومه لان ذلك  
ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه التقي اى غلبه ( او اصبح في فيه طعام  
قلقله ) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه قبله مع  
ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وبلعه باختياره افطر  
ولا يفطر ان لطح باطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حلقه ( او اغتسل  
او تمضمض او استنثر ) يعنى استشق ( او زاد على الثلاث ) في المضمضة  
او الاستشاق ( او بالغ ) فيهما ( قد دخل الماء حلقه لم يفسد صومه ) لعدم  
القصد وتكره المبالغة في المضمضة والاستشاق للصائم وتقدم وكرها له عبثا  
او اسرافا او لحرا او عطش كفوصه في ماء لغير غسل مشروع او تبرد  
ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد ( ومن اكل ) او شرب  
او جامع ( شاكا في طلوع فجر ) ولم يتبين له طلوعه ( صح صومه ) ولا  
قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل ( لا ان اكل ) ونحوه ( شاكا  
في غروب الشمس ) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك  
انها غربت فعليه قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار ( او ) اكل ونحوه  
( متقدا انه ليل فبان نهارا ) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس  
قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يعتقد نهارا فبان ليلا  
ولم يجد نية الواجب لا من اكل ظانا غروب شمس ولم يتبين له الخطا  
فصل ومن جامع في نهار رمضان  ولو في يوم لزمه امساكه او راي  
الهلال ليلته وردت شهادته فغيب حشفة ذكره الاصل ( في قبل ) اصلى ( او  
دبر ) ولو ناسيا او جاهلا او مكرها ( فعليه انقضاء والكمارة ) انزل او لا ولو  
اولح ختى مشكل ذكره في قبل ختى مشكل او قبل امرأة او اولح رجل  
ذكره في قبل ختى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان ينزل كالغسل

وكذا اذا انزل محبوب او امرأتان بمساحقة (وان جامع دون الفرج) ولو عمدا  
(بأنزل) منيا او مذييا (او كانت المرأة) المجامعة (معذرة) بجهل او نسيان او  
أكراه فالقضا ولا كفارة وان طاوحت عالة عامدة فالكفارة ايضا (او جامع  
من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر او في مرض ييج الفطر  
(افطر ولا كفارة) لانه صوم لا يلزمه المضي فيه اشبه التطوع لانه يفطر  
بنية الفطر فيقع الجماع بعده (وان جامع في يومين) متفرقين او متواليين  
(او كرره) اي كرر الوطى (في يوم ولم يكفر) للوطى الاول (فكفارة  
واحدة في الثانية) وهي ما اذا كرر الوطى في يوم قبل ان يكفر قال في  
المقتى والشرح بغير خلاف (وفي الاولى) وهي ما اذا جامع في يومين  
(اثنان) لان كل يوم عبارة مفردة (وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه  
فكفارة ثانية) لانه وطى محرم وقد تكرر فتكرر هي كاللحج (وكذلك من  
لزمه الامساك) كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي  
النية او اكل عامدا (اذا جامع) فعليه الكفارة لهنك حرمة الزمن (ومن  
جامع وهو معافي ثم مرض او جن او سافر لم تقط) الكفارة عنه  
لاستقرارها كما لو لم يطرا العذر (ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام  
رمضان لانه لم يرد به نص وغيره لا يساويه والزرع جماع والازال بالمساحقة  
كالجماع على ما في المنتهى (وهي) اي كفارة الوطى في نهار رمضان (عتق  
رقبة) مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل (فان لم يجد) رقة فصيام  
شهرين متتابعين فان لم يستطع (الصوم) فاطعام ستين مسكينا (لكل  
مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او زبيب او شعير او اقط) (فان لم يجد)  
شيئا يطعمه للمساكين (سقطت) الكفارة لان الاعرابي لما دفع اليه النبي  
صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمساكين فاخبره بحاجته قال اطعمه  
اهلك ولم يأمره بكفارة اخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة  
حج وظهار وعين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه باذنه <sup>في باب</sup>  
ما يكره وما يسحب <sup>في</sup> في الصوم (وحكم القضاء) اي قضاء الصوم  
(يكره) لصائم (جمع ريقه فيبتله) للخروج من خلاف من قال بفطره  
(ويحرم) على الصائم (بلع الخامة) سواء كانت من جوفه او صدره  
او دماغه (ويفطر بها فقط) اي لا بالرقيق (ان وصلت الى فيه) لانها  
من غير الفم وكذلك اذا تجس فيه بدم اوقى ونحوه قبله وان قل لا مكان



التحرز منه وان اخرج من فم حصة او درهما او خيطا ثم اعاده فان كثر  
 ما عليه افطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثر  
 لانه لم ينفصل عن محله ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكره  
 ذوق طعام بلا حاجة) قال المجد المنصوص عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة  
 وحكاه هو والبخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوي) وهو  
 الذي كل مامضته صلب وقوي لانه يجلب النغم ويجمع الريق ويورث العطش  
 (وان وجد طعمهما) اي طعم الطعام والعلك (في حلقه افطر) لانه اوصله  
 الى جوفه (ويحرم) مضغ (العلك المتحلل) مطلقا اجماعا قاله في المبدع  
 (ان بلع ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره في المنع والمقتضى والشرح لان  
 المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال في الانصاف والصحيح من  
 المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يباع ريقه وجزم به الاكثر انتهى وجزم  
 به في الاقناع والمنتهى ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشحم ما لا يؤمن  
 ان يجذبه فيه كتحقيق مك (وتكره القبلة) ودواعي الوطى (لمن تحرك  
 شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شابا ورخص لشيخ رواه ابو داود من  
 حديث ابي هريرة ورواه سعيد عن ابي هريرة وابي الدرداء وكذا عن  
 ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان  
 مالكا لاربه وغير ذى الشهوة في معناه اي في معنى الشيخ وتحرم ان ظن  
 انزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وعييه) ونجسة (وشتم) ونحوه  
 لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان  
 يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد ينبغي  
 للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يمارى ويصون صومه وكانوا اذا  
 صاموا قعدوا في المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نقاب احدا ولا نعمل  
 عملا نخرج به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه  
 عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (اني صائم) لقوله عليه السلام فان  
 شاتم احد او قاتله فليقل اني امرء صائم (و) يسن (تأخير سحور) ان  
 لم ينخش طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسحرنا مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه  
 وكره جماع مع شك في طلوع فجر لا سحور (و) سن (تعجيل فطر) لقوله عليه  
 السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

غروب الشمس وله الفطر بغلبة الظن وتحصل فضيلته بشرب وكالها باكل ويكون  
 (على رطب) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على  
 رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فعلى تمرات فان لم تكن تمرات حتى حثوات من  
 ماء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب (فان عدم) الرطب (فتمر  
 فان عدمه) على (ماء) لما تقدم (وقول ما ورد) عند فطره ومنه اللهم لك  
 صحت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني امك انت  
 السميع العليم (وليستحب القضا) اي قضاء رمضان فورا (متابعا) لان القضا  
 يحكي الاداء وسواء افطر بسبب محرم اولا وان لم يقض على الفور  
 وجب العزم عليه (ولا يجوز) تأخير قضاؤه (الى رمضان اخر من  
 غير عذر) لقول عائشة كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان  
 اقضيه الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز  
 التطوع قبله ولا يصح (فان فعل) اي اخره بلا عذر حرم عليه وحينئذ  
 (فعله مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم) ما يجزى في كفارة رواه  
 سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني باسناد صحيح عن ابي هريرة  
 وان كان لعذر فلا شيء عليه (وان مات) بعد ان اخره لعذر فلا شيء عليه  
 ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم (ولو بعد رمضان اخر)  
 لانه باخراج كفارة واحدة زال تقريطه والا طعام من راس ماله اوصى به  
 او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم متعة ولا يقضى عنه  
 ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم (وان مات وعليه صوم) نذر  
 (او حج) نذر (او اعتكاف) نذر (او صلاة نذر استحب لولي قضاؤه)  
 لما في الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان  
 امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل في  
 العبادة بحسب حقتها وهو اخف حكما من الواجب في اصل الشرع والولي  
 هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خلف تركة وجب  
 الفعل فليفعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع في الصوم عن كل  
 يوم طعام مسكين وهذا كله فممن امكنه صوم ما نذره فلم يصمه فلو امكنه  
 بعضه قضى ذلك البعض فقط والعمره في ذلك كالج في باب صوم التطوع  
 وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسنة بعشر امثالها الى سبع مائة  
 ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وهذه الاضافة



للتشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها  
 (ايام) الليالي (اليض) لما روى ابوذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صمت  
 من الشهر ثلاثة ايام فسم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه  
 الترمذي وحسنه وسماه بيضا لا يبيضاض ليايها كلها بالقمر (و) صوم  
 (الاثنين والخميس) لقوله عليه السلام هما يومان تعرض فيهما الاعمال  
 على رب العالمين واحب ان يعرض عملي وانا صائم رواه احمد والنسائي (و) سن  
 صوم (ست من شوال) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال  
 فكأنما صام الدهر اخرجه مسلم ويستحب متابعتها وكونها عقب العيد لما فيه  
 من المسارعة الى الخير (و) يسن صوم (شهر المحرم) لحديث افضل الصيام  
 بعد رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم (واكداه العاشر ثم التاسع) لقوله  
 عليه السلام لئن بقيت الى قابل لأصومن التاسع والعاشر احجج به احمد  
 وقال ان اشبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم  
 عاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التوسعة على العيال (و) صوم (تسع  
 ذي الحجة) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى  
 الله من هذه الايام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله  
 قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع  
 من ذلك بشئ رواه البخاري (و) اكده (يوم عرفة لغير حاج بها)  
 وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر  
 السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم عاشوراء اني احتسب  
 على الله ان يكفر السنة التي قبله رواه مسلم ويلى يوم عرفة في الاكدية  
 يوم التروية وهو الثامن (وافضله) اي افضل صوم التطوع (صوم  
 يوم وفطر يوم) لامره عليه السلام عبدالله ابن عمر وقال هو افضل  
 الصيام متفق عليه وشرطه ان لا يضعف البدن حتى يعجز عن ما هو  
 افضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا  
 فتركه افضل (ويكره افراد رجب) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية  
 فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة  
 لقوله عليه السلام لا تصوموا يوم الجمعة الا وقبله يوم او بعده يوم متفق  
 عليه (و) افراد يوم السبت لحديث لا تصوموا يوم السبت الا فيما  
 افترض عليكم رواه احمد وكره صوم يوم النيروز والمهرجان وكل عيد

للكفار أو يوم يفردونه بالتعظيم ( و ) يوم ( الشك ) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود والترمذي وصححه البخاري تعليقا ويكره الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين أو الأيام ولا يكره إلى السحر وتركه أولى ( ويحرم صوم ) يومى ( العيدين ) إجماعاً لأنهم المتفق عليه ( وكوفي فرض و ) يحرم ( صيام أيام التشريق ) لقوله عليه السلام أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله رواه مسلم ( إلا عن دم متعة أو قرآن ) فيصح صيام أيام التشريق لمن عدم الهدى لقول ابن عمر وعائشة لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري ( ومن دخل في فرض موسع ) من صوم أو غيره ( حرم قطعه ) كالضيق فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لأن الخروج من عهدة الواجب متعين ودخلت التوسعة في وقته رقفا ومظنة للحاجة فإذا شرع تعينت المصلحة في اتامه ( ولا يلزم ) الا تمام ( في الفل ) من صوم وصلاة ووضوء وغيرها لقول عائشة يا رسول الله أهدى لنا حيس وهو التمر مع السم قال أرنيه فلقد أصبحت صائماً فأكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي بإسناد جيد أغا مثل صوم التطوع مثل الرجيل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر ولا قضاء ( فاسده ) أى لا يلزم قضاء مفسد من العمل إلا السح والعمرة فيجب اتامهما لانقضاء الاحرام لازماً فإن أفسدها أو فسد لزومه القضاء ( وترجى إليه ) لقدر في العشر الاخير من رمضان لقوله عليه السلام تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وفي الصحيحين من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه زاد أحمد وما تأخر وسميت بذلك لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة أو لعظام قدرها عند الله أو لأن للطاعة فيها قدراً عظيماً وهى افضل الليالى وهى باقية لم ترفع للاخبار ( واوتاره أكد ) لقوله عليه السلام أطبوها في الشر الاواخر في ثلاث بقين أو خمس بقين أو سبع بقين أو تسع بقين ( وليلة - ع وعشرين بالغ ) أى أرجاها لقول ابن عباس وأبى ابن كعب وغيرها وحكمة اخفائها يتهدوا في طلبها ( ويدعو فيها ) لأن الدعاء مستجاب فيها بما ورد عن عائشة قالت يا رسول الله ان وافقتها فبم ادعو قال قولى ( اللهم ) انك عفو تحب العفو



فاعف عنى رواه احمد وابن ماجة والترمذى معناه ومحبه ومعنى العفو الترك  
 والنسائي من حديث ابى هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافاة  
 الدائمة فما اوتي احد بعد يقين خيرا من معافاة فالشر الماضى يزول بالعفو  
 والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافاة لتضمنها دوام العافية باب الاعتكاف  
 وهو لغة لزوم الشيء ومنه يعكفون على اصنام لهم واصطلاحا  
 (لزوم مسجد) اى لزوم مسلم عاقل ولو بميزا لا غسل عليه مسجدا ولو  
 ساعة (لطاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل باعطاء وهو (مسنون)  
 كل وقت اجما لفعله عليه السلام ومداومته عليه واعتكف ازواجه بعده  
 ومعه وهو فى رمضان اكبد لفعله عليه السلام واكده فى عشره الاخير  
 (ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله انى نذرت فى  
 الجاهلية ان اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبى صلى الله عليه وسلم  
 اوف بنذرك رواه البخارى ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل  
 (ويلزمان) اى الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر ان يعتكف صائما  
 او يصوم معتكفا او باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر ان يصلى معتكفا  
 ونحوه لقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى وكذا  
 لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا اذن زوجها ولا  
 لقن بلا اذن سيده ولهما تحليهما من تطوع مطلقا اى سواء اذنا فيه او لم  
 ياذا ومن نذر بلا اذن (ولا يصح) الاعتكاف (الا) بنية لحديث انما  
 الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يصح الا (فى مسجد) لقوله  
 تعالى واتم عاكفون فى المساجد (يجمع فيه) اى تقام فيه الجماعة لان  
 الاعتكاف فى غيره يفضى اما الى ترك الجماعة او تكرار الخروج اليها كثيرا  
 مع امكان التحرز منه وهو مناف للاعتكاف (الا) من لا تلزمه الجماعة  
 كالمرأة والمعذور والعبد فيصح اعتكافهم (فى كل مسجد) للاية وكذا  
 من اعتكف من الشروق الى الزوال مثلا (سوى مسجد فيها) وهو  
 الموضع الذى تتخذ لصلاتها فى بيتها لانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما  
 لحواز لبها فيه حايضا وجنبا ومن المسجد ظهره ورجته المحوطة ومنارته  
 اى هى او بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع افضل لرجل يتحلل  
 اعتكافه جمعة (ومن نذره) اى الاعتكاف (او الصلاة فى مسجد غير)  
 المساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (وافضلها) المسجد

(الحرام لمسجد المدينة قالاقصى) لقوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه الجماعة الا ابا داود (لم يلزمه) جواب من اى لم يلزمه الاعتكاف او الصلاة (فيه) اى في المسجد الذى عينه ان لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى فلو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضي اليه واحتاج لشد الرحال اليه لكن ان نذر الاعتكاف في جامع لم يجزه في مسجد لا تقام فيه الجمعة (وان عين) لا اعتكافه او صلاته (الافضل) كالمسجد الحرام (لم يجز) اعتكافه او صلاته (فما دونه) كمسجد المدينة او الاقصى (وعكسه بعكسه) فمن نذر اعتكافا او صلاة بمسجد المدينة او الاقصى اجزاء بالمسجد الحرام لما روى احمد وابو داود عن جابر ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله انى نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصى في بيت المقدس فقال صل هاهنا فسأله فقال صل هاهنا فسأله فقال اذا (ومن نذر) اعتكافا (زمتا مينا) كعشر ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلة الاولى) فدخل قبل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد اخره) اى بعد غروب الشمس اخر يوم منه وان نذر يوما دخل قبل فجره وتأخر حتى تغرب شمس وان نذر زمنا مينا تابعه ولو اطلق وعددا فله تفريته ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرها (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (الا لما لا بد) له (منه) كاتيانه بما كل ومشرب لعدم من يأتيه بهما وكفى بقتله وبول وغائط وطهارة واجبة وغسل متنجس يحتاجه والى جمعة وشهادة لزمناه والاولى ان لا يبكر الجمعة ولا يطيل الجلوس بعدها وله المشى على عادته وقصد بيته لحاجة ان لم يجد مكانا يليق به بلا ضرر ولا منه وغسل يده بمسجد في اثناء من وسخ ونحوه لا بول وفصد وحجامة باناء فيه او في هوايه (ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متابعا ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (الا ان يشترطه) اى يشترط في ابتدا اعتكافه الخروج الى عيادة مريض او شهود جنازة وكذا كل قرينة لم تتعين عليه وما له منه بد كعشا وميت بيته لا الخروج للتجارة ولا التكسب بالصنعة في المسجد ولا الخروج لما شاء وان قال متى مرضت او عرض لى عارض خرجت فله شرطه واذا زال العذر وجب الرجوع الى اعتكاف



**واجب** (وان وطئ) المعتكف (في فرج) او اتزل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) ويكفر كفارة يمين ان كان الاعتكاف مندورا لافساد نذره لا لوطنه ويبطل ايضا اعتكافه بخروجه لما له منه بد ولو قل (ويستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتاب ما لا يغييه) بفتح الياء اي يسهه لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يغييه ولا بأس ان تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح راسه او غيره ما لم يتلذذ بشيء منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر ويكره الصمت الى الليل وان نذره لم يف به وينبغي لمن قصد المسجد ان ينوي الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما ان كان صائما ولا يجوز البيع ولا الشرافيه للمعتكف وغيره ولا يصح

### كتاب المناسك

جمع منك بفتح السين وكسرهما وهو التعبد يقال تنسك تعبد وغلب اطلاقها على متعبدات الحج والمنسك في الاصل من النسكة وهي الذبيحة (الحج) بفتح الحاء في الاشهر عكس شهر ذي الحجة فرض سنة تسع من الهجرة وهو لغة القصد وشرعا قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص (والعمرة) لغة الزيارة وشرعا زيارة البيت على وجه مخصوص وهما (واجبان) لقوله تعالى واتيوا الحج والعمرة لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه احمد وابن ماجة باسناد صحيح واذا ثبت ذلك في النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيجبان (على) الحر (المسلم المكلف القادر) اي المستطيع (في عمره مرة) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فالاسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة والبلوغ وكال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون الصحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كملت له الشروط وجب عليه السعي (على الفور) ويأثم ان اخره بلا عذر لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعني القريضة فان احكم لا يدري ما يعرفه له رواه احمد (فان زال الرق) بان عتق العبد محرما (و) زال (الجنون) بان افاق المجنون واحرم ان لم يكن محرما (و) زال (الصبا) بان بلغ الصغير وهو محرم (في الحج) وهو (بعرفة) قبل الدفع منها او بعده ان

عاد لوقوف في وقته ولم يكن سعى بعد طواف القدوم ( وفي ) أى او وجد ذلك في احرام ( العمرة قبل طوافها صح ) أى الحج او العمرة فيما ذكر ( فرضا ) فتجزئه عن حجة الاسلام وعمرته ويعتد باحرام ووقوف موجودين اذا وما قبله تطوع لم ينقلب فرضا وقال بعضهم ينقصد موقوفا فاذا زال الرق انقلب فرضا فان كان الصغير او القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يجزه الحج ولو اعاد السعى لانه لا يشرع بمجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه لا قدر له محدود وتشرع استدامته وكذا ان بلغ او عتق في اثناء طواف العمرة لم يجزه ولو اعاده ( و ) يصح ( فعلهما ) أى الحج والعمرة ( من الصبي ) فلا لحديث ابن عباس ان امرأة رقت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبيها فقالت هذا حج قال نعم ولك اجر رواه مسلم ويحرم الولي في مال عمن لم يميز ولو محرما او لم يحج ويحرم ميمر باذنه ويفعل ولي ما يعجزها لكن يبدأ الولي في رمي بنفسه ولا يتدبر رمي حلال ويطلق به لعجز راكبا او محمولا ( و ) يصحان ( من العبد نقلا ) اعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به ولا زوجة الا باذن سيد وزوج فان عقداه فلهما تحليلهما ولا يمنعها من حج فرض كملت شروطه ولكل من ابوى حر بالغ منعه من احرام ينقل كنفل جهاد ولا يحملانه ان احرم ( والقادر ) المراد فيما سبق ( من امكنه الركوب ووجد زادا ) و ( راحلة ) بالثهما ( صالحين لمثله ) لما روى الدارقطني باسناده عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك ( بعد قضاء الواجبات ) من الديون حاة او مؤجلة والزكوات والكفارات والندور ( و ) بعد ( النفقات الشرعية ) له ولعياله على الدوام من عقار او بضاعة او صناعة ( و ) بعد ( الحوائج الاصلية ) من كتب ومسكن وخادم واسئلة وغماروطا ونحرها ولا يصير مستطيعا ببذل غيره له ويعتبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة ( وان اعجزه ) عن السعى ( كبر او مرض لا يرجى برؤه ) او ثقل لا يقدر معه على ركوب الا بمشقة شديدة او كان نضو الخلفة لا يقدر يثبت على راحلة الا بمشقة غير محتملة ( لزمه ان يقيم من يحج ويعتمر عنه ) فورا من حيث وجبا ( أى من بلده لقول ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني ادركته فريضة الله تعالى في الحج



شيئا كيرا لا يستطيع ان يستوى على الراحة افا حج عنه قال حجي عنه متفق عليه ( ويجزى ) الحج والعمرة ( عنه ) اى عن المنوى عنه اذا ( وان عوفى بعد الاحرام ) قبل فراغ نأته من النسك او بعده لانه اتى بما امر به فخرج من المهددة ويسقطان عن من لم يجد نأيا ومن لم يحج عن نفسه لم يحج عن غيره ويصح ان يستيب قادر وغيره فى نقل حج وبعضه والنائب امين فيما يعطاه ليحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه ( ويشترط لوجوبه ) اى الحج والعمرة ( على المرأة وجود محرما ) الحديث ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها محرم رواه احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والعجوز وقصير السفر وطويله ( وهو ) اى محرم السفر ( زوجها او من تحرم عليه على التابيد لنسب ) كاخ مسلم مكلف ( او سبب مباح ) كاخ من رضاع كذلك وخرج من تحرم عليه بسبب محرم كأم المزنى بها وبنتها وكذا أم الموطوءة بشبهة وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحريمها عليه ابداء عقوبة وتغليظ عليه لا لحرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحة لهما ولا يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن ايت منه استتاب وان حجت بدونه حرم واجزا ( وان مات من لزمه ) اى الحج والعمرة ( اخرجنا من تركته ) من رأس المال ارضى به اولا ويحج السائب من حيث وجبا على الميت لان القضا يكون بصفة الادا وذلك لما روى البخارى عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت افا حج عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيه له اقضوا الله قاله احق بالوفاء ويسقط بحج اجنبى عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق ماله حج به من حيث بلغ وان مات فى الطريق حج عنه من حين مات

باب المواقيت في انبقات لغة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها ( وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة ) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة ستة اميال او سبعة وهى ابعد المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام ( و ) ميقات ( اهل الشام ومصر والمغرب المحمفة ) بضم الحاء وسكون الحاء المهملة قرب رابغ بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل ( و ) ميقات ( اهل اليمن يلم ) بينه وبين مكة ليلتان ( و ) ميقات ( اهل نجد ) والطائف ( قرن ) بسكون اراء ويقال قرن المنازل وقرن اشعالب على يوم وليله من

مكة (و) ميقات (اهل المشرق) اى العراق وخراسان ونحوهما (ذات  
 جرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وبينه  
 وبين مكة نحو مرحلتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين  
 (ولن مر عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه  
 المواقيت يحرم منه الحج وحرمة (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها)  
 لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا  
 الحليفة واهل الشام الحنفية واهل نجد قرن واهل اليمن يلمن هن لهن  
 ولن اتي عليهن من غير اهلن ممن يريد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمجاله  
 من اهله وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بميقات احرم  
 اذا علم انه حاذا اقربها منه لقول عمر انظروا الى حذوها من قديد رواه  
 البخارى ويسن ان يحتسب فان لم يحاذ ميقاتا احرم من مكة بمرحلتين  
 (وحرمة) اى عمرة من كان بمكة يحرم بها (من الحل) لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابي بكر ان يعمر عائشة من التعميم  
 متفق عليه ولا يحل لحر مسلم مكلف اراد مكة او النسك تجاوز الميقات  
 بلا احرام الا لقتال مباح او خوف او حاجة تكرر كخطاب ونحوه فان  
 تجاوزه لغير ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يخف فوت حج او على  
 نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كلف  
 احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات وبالحج قبل اشهره وينعقد  
 (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم النحر  
 وهو يوم النحر الاكبر باب الاحرام بالحج لغة نية الدخول في التحريم  
 لانه يحرم على نفسه بنيت ما كان مباحا له قبل الاحرام من النكاح والطيب  
 ونحوهما وشرعا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لانيته ان يحج او  
 يعتمر (سن لمريده) اى مرید الدخول في النسك من ذكر واثى  
 (غسل) ولو حائضا ونفسا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر امراة بنت  
 عيسى وهى نفسا ان تغتسل رواه مسلم وامر عائشة ان تغتسل لاهلال الحج  
 وهى حائض (او تيمم لعدم) اى عدم الماء او تعذر استعماله لنحو مرض (و)  
 سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر وظفر وقطع رائحة كريهة لئلا يحتاج اليه  
 فى احرامه فلا يتمكن منه (و) سن (تطيب) فى بدنه بمسك او بخور او ماء  
 ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم



لأحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت وقالت كافي انظر الى  
 ويبص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق  
 عليه وكره أن يتطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم ينزعه فإن نزعه فليس  
 له أن يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب  
 أو نجاه عن موضعه ثم رده إليه أو نقله الى موضع آخر فدى لا أن سال  
 بعرق أو شمس (و) سن له أيضاً (تجرد من تحيط) وهو كلما يخط على  
 قدر الملبوس عليه كالقميص والسراويل لأنه عليه السلام تجرد لاهلأهرواه  
 الترمذي (و) سن له أيضاً أن يحرم (في أزار ورداء أبيضين) نظيفين  
 ونعلين لقوله عليه السلام ولحرم أحدكم في أزار ورداء ونعلين رواه أحمد  
 والمراد بالنعلين التماسومة ولا يجوز له لبس السرموزة والجميع قاله في  
 الفروع (و) سن (أحرام عقب ركعتين) نفلاً أو عقب فريضة لأنه عليه  
 السلام أهل دبر صلاة رواه النسائي (ونيته شرط) فلا يصير محرماً بتجرد  
 التجرد أو التلبية من غير نية الدخول في النسك لحديث أغا الأعمال بالنيات  
 (ويستحب قوله اللهم أني أريد نسك كذا) أي أن يعين ما يحرم به ويلتزم به  
 وإن يقول (فيسره لي) ونقله مني وإن يشترط فيقول (وإن حبسني حبس  
 فمحلّي حيث حبستني) لقوله صلى الله عليه وسلم لتباعة بنت الزبير حين  
 قالت له أني أريد الحج واجدني وجعة فقال حجّي واشترطي وقولي اللهم محلي  
 حيث حبستني متفق عليه زاد النسائي في رواية أساندها جيد فإن لك على  
 ربك ما استئتيت فتي حبس مرض أو عدو أو ضل عن الطريق حل ولا شيء  
 عليه ولو شرط أن يحل متى شاء أو أن أفسده لم يقضه لم يصح الشرط  
 ولا يبطل الأحرام بخنوع أو اغناء أو سكر موت ولا ينعقد مع وجود  
 أحدها والانسائك تمتع وأفراد وقران (وأفضل الأنسائك التمتع) فالأفراد  
 فالقران قال أحمد لا أشك أنه عليه السلام كان قارناً والمتعة أحب إلى انتهى  
 وقال لأنه آخر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر أصحابه لما طافوا وسعوا أن يجعلوها عمرة إلا من ساق هدياً  
 وثبت على أحرامه لسوقه النهي وتأسف بقوله لو استقبلت من أمرى  
 ما استدبرت ما سقت الهدي ولا حلت معكم (وصفته) أي التمتع (أن يحرم  
 بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالخروج في عامه) من مكة أو قريبا  
 أو بعيد منها والأفراد أن يحرم بحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران أن

يحرم بهما معا او سها ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ومن احرم به  
 ثم ادخلها عليه ثم لصح احرامه بها (و) يجب (على الافقي) وهو من كان  
 مسافة قصر فكثر من الحرم ان احرم متمعا او قارنا آدم) نسك لاجبران بخلاف  
 اهل الحرم ومن هو منه دون المسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم  
 يكن اياه حاضر المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من مقام او مسافة قصر  
 فاكثر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن  
 لمفرد وقارن فسح بينهما يحج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث  
 الصحيحين السابق فاذا حلا احراما به ليصيرا متمعين مالم يسوقا هديا او يفتقا بعرفة  
 وان ساقه متمتع لم يكن له ان يحل فيحرم بحج ان طاف وسمى لعمرة قبل  
 حلق فاذا ذبح يوم النحر حل منهما (وان حاضت المرأة) المتمتع قبل طواف  
 العمرة فتخسبت فوات الحج احرمت به (وجوبا) وصارت قارنة (لما روى  
 مسلم ان عائشة كانت متمتع فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهلي بالحج  
 وكذا لو خشى غيرها ومن احرم واطلق صح وصرفه لما شاء وبثل ما احرم فلان  
 انعقد بمثله وان جهله جملة عمرة لايها اليقين ويصح احرمت يوما او بنصف نسك  
 لان احرم فلان هنا محرم لعدم جزمه (واذا استوى على راحته قال)  
 قطع به جماعة والاصح عقب احرامه (ليك اللهم ليك) اي انا مقيم  
 على طاعتك واجابة امرك (ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك  
 والملك لاشريك لك) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن  
 بذكر عمرته واكثر التلبية وتأكد التلبية اذا علا نثرها او هبط واديا او صلى  
 مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التقت الرققت او سمع مليا او فعل محظورا  
 ناسيا او رك دابته او نزل عنها او رأى البيت (يصوت بها الرجل) اي  
 يجهر بالتلبية لخبر السائب بن خالد مرفوعا اتاني جبريل فامرني ان آمر  
 اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاehl والتلبية وصححه الترمذي وانما يسن  
 الجهر بالتلبية في غير مساجد الحل وامصاره وفي غير طواف التمدوم  
 ولسى بعده وتشرع بالعربية لقادر والا فبلغته ويسن بعدها دعاء وصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم (وتخفيها المرأة) بقدر ما تسمع رفيقها ويكره  
 جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكره التلبية لخلال باب محظورات  
 الاحرام اي المحرمات بسية (وهي) اي محظورات (نسة)



احدها ( حلق الشعر ) من جميع بدنه بلا عذر يضي ازالته بحلق او نتف  
او قلع لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ( و ) الثاني  
( تقليم الاظافر ) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بعينه شعر  
او كسر ظفره فزالهما او زالا مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح  
او قمل ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم  
ينبهه فدى ويباح لمحرّم غسل شعره بسدر ونحوه فمن ( حلق ) شعرة  
واحدة او بعضها فعليه طعام مسكين وشعرتين او بعض شعرتين فطعام  
مسكينين وثلاث شعرات فعليه دم ( او قلم ) ظفرا فطعام مسكين وظفرين  
فطعام مسكينين و ( ثلاثة فعليه دم ) اي شاة او اطعام ستة مساكين او  
صيام ثلاثة ايام وان خال شعره وشك في سقوط شيء به استحب ( الثالث )  
تغطية راس الذكر اجماعا واشار اليه بقوله ( ومن غطى رأسه بما لاصق  
فدى ) سواء كان معتادا كعمامة وبرنس ام لا كقرطاس وطبين ونورة  
وحناء او عصبه بسير او استظل في عمل راكبا او لا ولو لم يلاصقه ويحرم  
ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت ( الرابع )  
لبسه الخيط واليه الاشارة بقوله ( وان لبس ذكر غيمًا فدى ) ولا يعقد  
عليه رداء ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهمايا فيها نفقة مع حاجة لعقد  
وان لم يجد يعلين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد  
ولا فدية ( الخامس ) الطيب وقد ذكره بقوله ( وان طيب ) محرم ( بدنه  
او ثوبه ) او شيئا منهما او استعماله في اكل او شرب ( او ادهن )  
او اكحل او استعط ( بمطيب او شم ) قصدا ( طيبا او تبر بنود ونحوه )  
او شئ قصدا ولو بنحور الكعبة اثم و ( فدى ) ومن الطيب سك ركفور  
وعبر وزعفران وورس وورد وبنفشج ولبنوتر وباسمين وبان وماء ورد  
وان شحها بلا قصد او مس مالا يعلق كقطع كافور او شم فواكه او عودا  
او شيئا او ريحانا فارسيا او غاما او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية  
( السادس ) قتل صيد البر او اصطيداه وقد اشار اليه بقوله ( وان قتل  
صيدا ماكولا بريّا اصلا ) كحمام وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقر اهلية  
ولو توحشت ( ولو تولد منه ) اي من الصيد المذكور ( ومن غيره )  
كالمثولة بين الماكول وغيره او بين الوحشي وغيره تنظيرا للخطر ( او تلب )  
الصيد المذكور ( في يده ) بمباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو تناولته

الة او بجنابة دابة وهو متصرف فيها ( فعليه جزاؤه ) وان دل ونحسوه  
محرم محرما فالجزاء بينهما ويحرم على المحرم اكله مما صاده او كان له اثر  
في صيده او ذبح او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيد له  
لا يحرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولبنه اذا حلبه بقيته ولا يملك  
المحرم ابتداء صيدا بغير ارض وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده  
الحكمية بل تزال يده المشاهدة بارساله ( ولا يحرم ) باحرام او حرم  
( حيوان انسى ) كدجاجة وبهية الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم ( ولا يحرم صيد  
البحر ) ان لم يكن بالحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطير  
الساء برى ( ولا ) يحرم بحرم ولا احرام ( قتل محرم الاكل ) كالاسد  
والنمر والكلب الا المتولد كما تقدم ( ولا ) يحرم قتل الصيد ( الصايل )  
دفعاً عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بجرحه او لا لانه  
اتحق بالمؤذيات فصار كالكلب العقور ويسن مطلقاً قتل كل مؤذ غير  
ادمى ويحرم باحرام قتل قتل وصيانه ولو برمييه ولا جزاء فيه لابرأغيث  
وقراد ونحوهما ويضمن جراد بقيته ولحرم احتاج لعمل محظور فعلمه ويفدى  
وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يحل الا لمن  
له اكل الميتة ( السابع ) عقد النكاح وقد ذكره بقوله ( ويحرم عقد  
نكاح ) فلو تزوج المحرم او زوج محرمة او كان ولياً او وكلاً في النكاح  
حرم ( ولا يصح ) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً لا ينكح المحرم ولا  
ينكح ( ولا فدية ) في عقد النكاح كشرأ الصيد ولا فرق بين الاحرام  
الصحيح والفساد ويكره للمحرم ان ينكح امرأة كخطبة عقده او حضوره  
او شهادته فيه ( ونصح الرجعة ) اي لو راجع المحرم امراته صحت بلا كراهة  
لانه امساك وكذا شراء امة للوطي ( الثامن ) الوطي واليه الاشارة بقوله  
( وان جامع ) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او در من ادمى او غيره  
حرم لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث قال ابن عباس هو الجماع  
وان كان الوطي ( قبل التحلل الاول فسد نكهما ) ولو بعد الوقوف  
بعرفة ولا فرق بين العامد والساهى لقضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم بفساد  
الحج ولم يستفصل ويتضيان فيه ( اي يجب على الواطي والموطوءة المضي  
في النسك الفاسد ولا يخرجان منه بالوطي ) روى عن عمر وعلى وابي



هريرة وابن عباس فحكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ( ويقضيان ) وجوبا ( ثانيا عامه ) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير المكلف يقضى بعد تكليفه وحجة الإسلام فورا من حيث أحرم أو لا أن كان قبل ميقات والا فنه وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطىء إلى أن يحلا والوطىء بعد التحلل الأول لا يفسد النكح وعليه فشاء ولا فدية على مكرهه ونفقة حجة قضائها عليه لأنه المفسد لنسكها ( التاسع ) المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله ( وتحرم المباشرة ) أى مباشرة الرجل المرأة ( فإن فعل ) أى بأشهرها ( فأنزل لم يفسد حجه ) كما لو لم ينزل ولا يصح قياسها على الوطىء به لأنه يجب به الحد دونها ( وعليه بدنة ) أن أنزل بمباشرة أو قبلة أو تكرار نظر أو لمس لشهوة أو أمني باستثناء قياسا على بدنة الوطىء وإن لم ينزل فشاء كفدية إذا وخطأ في ذلك كعمد وامرأة مع شهوة كرجل في ذلك لكن يحرم ) بعد أن يخرج ( من المأل ) ليجمع في أحرامه بين الحل والحرم ( لطواف القرض ) أى ليطوف طواف الزيارة محرما وظاهر كلامه أن هذا في المباشرة دون الفرج إذا أنزل وهو غير متجه لأنه لم يفسد أحرامه حتى يحتاج لتجديده فالمباشرة كسائر المحرمات غير الوطىء هذا مقتضى كلامه في الأقايع كالتنهي والمنع والتقيج والابصاف والمبدع وغيرها وإنما ذكروا هذا الحكم فيمن وطىء بعد التحلل الأول إلا أن يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد ( وأحرام المرأة ) فيما تقدم ( كالرجل إلا في اللباس ) أى لباس الخيط فلا يحرم عليها ولا تغطية الرأس ( وتجنب البرقع والقفازين ) لقوله عليه السلام لا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري وغيره والقفازان شئ يعمل لليدين يدخلان فيه يسترهما من الحر كما يعمل للبراة ويفدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب ( تغطية وجهها ) لقوله صلى الله عليه وسلم أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها فتضع الثوب فوق رأسها وتسده له على وجهها لمرور الرجال قريبا منها ويباح لها التحلى ) بالخلخال والسوار والدماج ونحوها ويسن لها خضاب عند أحرام وكره بعده وكره لهما اكتحال بأثمد لزيينة ولهما لبس معصفر وكحل وقطع رايحة كريهة بغير طيب وتجار وعمل صنعة مالم يشغلا عن واجب أو مستحب وله لبس خاتم ويحبتان الرفث والفسوق والجدال وتسن قلة الكلام إلا فيما ينفع

باب الفدية ﴿ اي اقسامها وقدر ما يجب والمستحق لآخذها ( ينخير  
 فدية ) اي في فدية ( حلق ) فوق شعرتين ( وتقايم ) فوق ظفرين ( وتغطية  
 راس وطيب ولبس مخيط بين صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين لكل  
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او شعير او ذبح شاة ) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لكعب ابن عجرة لعلك اذاك هوام راسك قال نعم يا رسول الله فقال  
 احلق راسك وصم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين او انك شاة متفق  
 عليه واو للتخير والحلق الباقي بالحلق ( و ) ينخير ( بحجزا صيديين ) ذبح ( مثل  
 ان كان ) له مثل من النعم ( او تقويته ) اي المثل بحمل التلف او قربه  
 ( بدراهم يشتري بها طعاما ) يحجز في فطرة او يخرج بدله من طعامه  
 ( فيطعم كل مسكين مدا ) ان كان الطعام برا والا فدين ( او يصوم عن كل  
 مد ) من البر ( يوما ) لقوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم الاية وان بقى  
 دون مد صام يوما ( و ) ينخير ( بما لا مثل له ) بعد ان يقومه بدراهم لتعذر  
 المثل ويشترى بها طعاما كما مر ( بين اطعام ) كما مر ( وصيام ) على ما تقدم  
 ( واما دم متعة وقران فيجب الهدى ) بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع  
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى واقارن بالقياس على المتع ( فان  
 عدمه ) اي عدم الهدى او عدم ثمنه ولو وجد من يقرضه : فصيام ثلاثة  
 ايام ( في الحج ) والافضل كون اخرها يوم عرفة ( وان اخرها عن ايام  
 منى صامها بعد وعليه دم مطلقا ) ( و ) صيام ( سبعة ايام اذا رجع الى اهله )  
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وله صومها  
 بعد ايام منى وفراغه من افعال الحج ولا يجب تتابع ولا تفريق في الثلاثة  
 ولا السبعة ( والمحصر ) يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فان احصرتم  
 فما استيسر من الهدى و ( اذا لم يجد هديا صام عشرة ايام ) بنية التحلل  
 ( ثم حل ) قياسا على التمتع ( ويجب بوطئ في فرج في الحج : قبل التحلل  
 الاول ( بدنة ) وبعده شاة فان لم يجد البدنة صام عشرة ايام ثلاثة في الحج  
 وسبعة اذا رجع لقضاء الصحابة ( و ) يجب بوطئ ( في العمرة شاة ) وتقدم  
 حكم المباشرة ( وان طاوعته زوجته لزمها ) اي ما ذكر من الفدية في الحج  
 والعمرة وفي نسخة لزمها اي البدنة في الحج والشاة في العمرة والمكرهة  
 لا فدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شيء على من فكر فآزل  
 والدم الواجب لفوات او ترك واجب كتمعة ﴿ فصل ومن كرر محظورا



من جنس واحد بان حلق او قلم او لبس مخيطا او تطيب او وطى ثم اعاده  
 ( ولم يغد ) لما سبق ( فدى مرة ) سوا فعله متابعا او متفرقا لان الله تعالى  
 اوجب في حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة او دفعات  
 وان كفر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية ثانيا ( بخلاف صيد ) ففيه  
 بعدده ولو في دفعة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ( ومن فعل  
 محظورا من اجناس ) بان حلق وقلم اظفاره ولبس المخيط فدى لكل مرة  
 اى لكل جنس الفدية الواجبة فيه سواء ( رفض احرامه اولا ) اذا تحلل  
 من المحرم لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كمال افعاله او التحلل عند الحصر  
 او بالعدر اذا شرطه في ابتدائه وما بعدا هذه لا يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل  
 ولا يقصد احرامه برفضه بل هو باق يلزمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام  
 شئ لانه مجرد نية ( ويسقط بذنيان ) او جهل او اكراه ( فدية لبس  
 وطيب وتغطية راس ) لحديث عفى لامتى الخطاء والنسيان وما استكرهوا  
 عليه ومتى زال عذره ازاله في الحال ( دون ) فدية ( وطى وصيد وتقايم  
 وحلق ) فتجب مطلقا لان ذلك اتلاف فاستوى عمدته وسهو كمال الاذى  
 فان استدام لبس مخيط احرم فيه ولو لحطة فوق المعتاد من خلعه فدى  
 ولا يشقه ( وكل هدى او اطعام ) يتعلق بحرم او احرام كجزاء صيد ودم  
 متعة وقران ومنذور وما وجب لترك واجب او فعل محظور في الحرم فانه  
 يلزمه ذبحه في الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والافضل نحر ما يحج بمنى  
 وما بعمره بالمروة ويلزمه تفرقة لحمه او اطلاقه ( لمساكين الحرم ) لان  
 القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به واحتراز من حاج وغيره ممن له اخذ  
 زكاة لحاجة وان سلمه لهم حيا فذبحوه اجزاء والا رده وذبحه ( وفدية  
 الاذى ) اى الحلق ( ولبس ونحوهما ) كطيب وتغطية راس وكل محظور  
 فعله خارج الحرم ( ودم ) لاحسار حيث وجد سببه ( من حل او حرم  
 لانه عليه السلام نحر هديه في موضعه بالحديبية وهى من الحل ويجزى  
 بالحرم ايضا ( ويجزى الصوم ) والحلق ( بكل مكان ) لانه لا يتعدى نفعه  
 لاحد فلا فائدة لتخصيصه ( والدم ) المطلق ( شاة ) كاخوية جذع ضان او ثنى  
 معز ( او سبع بدنة ) او بقرة فان ذبحها فافضل وتجب كلها ( وتجزى  
 عنها ) اى عن البدنة ( بقرة ) ولو في جزاء صيد كعكسه وعن سبع  
 شياه بدنة او بقرة مطلقا باب جزاء الصيد في اى مثله في

الجملة ان كان والا فقيته فيجب المثل من النعم فيما له مثل لقوله تعالى  
 فجزاء مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع كبشا  
 ويرجع فيما قضت فيه الصحابة الى ما قضوا به فلا يحتاج ان يحكم عساه  
 مرة اخرى لانهم اعرف وقولهم اقرب الى الصواب ولقوله عليه السلام  
 محسبي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ومنه ( في النعامة بدنة ) روى عن  
 عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية لانها تشبهها ( و ) في  
 ( حمار الوحش بقرة ) روى عن عمر ( و ) في ( بقرة ) اي الواحدة  
 من بقر الوحش ( بقرة ) روى عن ابن مسعود ( و ) في ( الابل )  
 على وزن قنب وخب وسيد ( بقرة ) روى عن ابن عباس ( و ) في  
 ( التيتل بقرة ) قال الجوهري التيتل الوعل المسن ( و ) في ( الوعل  
 بقرة ) يروى عن ابن عمر انه قال في الاروى بقرة قال في الصحاح الوعل  
 هي الاروى وفي القاموس الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها وسكونها  
 تيس الجبل ( و ) في ( الضبع كبش ) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بكبش ( و ) في ( الغزال عتر ) روى عن جابر عنه صلى  
 الله عليه وسلم انه قال في الظبي شاة ( و ) في ( الوبر ) وهو دويبة كحلا  
 دون السنور لا ذنب لها جدى ( و ) في ( الضب جدى ) قضى به عمر  
 واربد والجدى الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر ( و ) في ( اليربوع  
 جفرة ) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود ( و ) في ( الارنب  
 عناق ) روى عن عمر والعناق الانثى من اولاد المعز اصغر من الجفرة  
 ( و ) في ( الحمامة شاة ) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع  
 ابن عبد الحارث في حمام الحرم وقيس عه حمام الاحرام والحمام كل  
 ما عب الماء وهدر . قال الجوهري العا شرب الماء من غير مص والحمام يشرب  
 الماء عبا كما تعب الدواب وهدر اي صوت وقال غيره هدر غرد ورجع  
 صوته كانه يسبح مطلع الماء وهدر . فيدخل فيه الفواخت والوراشين والقطا  
 والقمرى والدبى وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه الى قول عدلين  
 خبيرين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو اكبر من الحمام فيه القيمة وعلي  
 جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاء واحد في باب يحكم ( صيد  
 الحرم ) اي حرم مكة ( يحرم صيده على المحرم والحلال ) اجماعا لحديث  
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا



البلد حرمة الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة ( وحكم صيده كصيد المحرم ) فيه الجزاء حتى على الصغير والكافر لكن بحريه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض ( ولا يلزم المحرم جزآن ويحرم قطع شجره ) اى شجر الحرم ( وحشيشه الاخضرين ) اللذين لم يزرعهما ادمى لحديث ولا يعصد شجرها ولا يحش حشيشها وفي رواية ولا يختلى شوكتها ويجوز قطع اليابس والثمره وما زرعه ادمى والكفاءة والفقع وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله ( الا الاذخر ) قال فى القاموس حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر وببإباح انتفاع بما زال او انكسر بغير فعل ادمى ولو لم يبن وتضمن شجرة صغيرة عرفا بشاة وما فوقها ببقرة روى عن ابن عباس ويفعل فيها كجزاء صيد ويضمن حشيش وورق بقيته وغصن بما نقص فان استخلف شئ منها سقط ضمانه كرد شجرة قتلت لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجارة الى الحل لا ماء زمزم ويحرم اخراج تراب المساجد وطبيها للتبرك وغيره ( ويحرم صيد ) حرم ( المدينة ) لحديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يختلى خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان تقطع منها شجرة الا ان يلف رجل بعيره رواء ابو داود ( ولا جزاء فيه ) اى فيما حرم من صيدها وشجرها وحشيشها قال احمد فى رواية بكر ابن محمد لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزآء ( وبإباح الحشيش ) من حرم المدينة ( لللف ) لما تقدم ( و ) بإباح اتخاذ ( آلة الحرث ونحوه ) كالمسند وآلة الرحل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا اصحاب عمل واصحاب نضح وانا لانستطيع ارضا غير ارضنا فرخص لنا فقال القاتمان والوسادة والعارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعصد ولا ينجبط منها شئ والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه ( وحرماها ) بريد فى بريد وهو ( ما بين عير ) جبل مشهور بها ( الى ثور ) جبل صغير لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف احد من جهة الشمال وما بين عير الى ثور هو ما بين لابتها واللاية الحمرة وهى ارض تركها حجارة سود وتسحب المجاورة بمكة وهى افضل من المدينة قال فى القنون الكعبة افضل من مجرد الحجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله

ولا العرش وحملته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لو وزن به لرجح انتهى  
وتضاعف الحسنة والسيئة بمكان وزمان فاضل **باب** **الحج** ذكر ( دخول مكة ) وما يتعلق به من الطواف والسعي ( يسن ) دخول مكة ( من اعلاها ) والخروج من اسفلها ( و ) يسن دخول ( المسجد ) الحرام ( من باب بني شيبه ) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتقا الفصحى واماخ راحلته عند بني شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افتح لى ابواب فضلك ذكره فى اسباب الهداية ( فاذا راي البيت رفع يديه ) لفعله عليه السلام رواه الشافعى عن ابن جريج ( وقال ماورد ) ومنه اللهم انت السلام ومنك السلام حينا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما وتكريما ومهابة وبراً وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتمره تعظيما وتكريما ومهابة وبراً الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهله وكما ينبنى لكرم وجهه وعن جلاله والحمد لله الذى بلىنى بيته ورانى لذلك اهلا والحمد لله على كل حال اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل منى واعف عني واصلح لى شأنى كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته ( ثم يطوف مضطجعا ) فى كل اسبوعه استحبابا ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطجاع ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن وطرفيه على طاقه الايسر واذا فرغ من الطواف ازال الاضطجاع ( يتسدى المعتمر بطواف العمرة ) لان الطواف تحية المسجد الحرام فاستحبت البدأة به لفعله عليه السلام ( ر ) يطوف ( القارن والمفرد للقدوم ) وهو الورود ( فيحاذى الحجر الاسود بكاء ) اى بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يأتى به ( ويستلمه ) اى يمسح الحجر بيده اليمنى وفى الحديث انه نزل من الجنة شدة بياضا من اللبن فسودته خطايا بنى آدم رواه الترمذى وصححه ( ويقبله ) لا رى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم استقل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي لولا ثم التفت فاذا بعمر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر ها هنا تسكب العبرات رواء ابن ماجه قل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس ( فان شق ) استلامه وتقبيله لم يزاحم واستلمه بيده ( وقبل يده ) لما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده ( فان شق ) استلمه بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق ( اللمس اشار اليه ) اى



الى الحجر بيده او بشئ ولا يقبله لما روى البخارى عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما اتى الحجر اشار اليه بشئ في يده وكبر ( ويقول ) مستقبل الحجر بوجهه كما استلمه ( ماورد ) ومنه بسم الله والله اكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه ( ويجعل البيت عن يساره ) لانه عليه السلام طاف كذلك وقال خذوا عنى مناسككم ( ويطوف سبعا يرمل الاقعى ) اى المحرم من يعيد من مكة ( فى هذا الطواف ) فقط ان طاف ماشياً فيسرع المشى ويقارب الخطا ( ثلاثاً ) اى فى ثلاثة اشواط ( ثم ) بعد ان يرمل الثلاثة اشواط ( يمشى اربعاً ) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قربها ولا يقضى الرمل ان فات فى الثلاثة الاول والرمل اولى من الدنو من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع فى غير هذا الطواف ويسن ان ( يستلم الحجر والركن اليماني كل مرة ) عند محاذاتهما لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن اليماني والحجر فى طوافه قال نافع وكان ابن عمر يفعله رواه ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامى وهو اول ركن يمر به ولا الغربى وهو ما يليه ويقول بين الركن اليماني والحجر الاسود ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفى بقية طوافه اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسبى القراءة فيه ( ومن ترك شيئاً من الطواف ) ولو سيرا من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملاً وقال خذوا عنى مناسككم ( او لم ينو ) اى ينوى الطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة والحديث انما الاعمال بالنيات ( او ) لم ينو ( نسكه ) بان احرم مطلقاً وطاف قبل ان يصرف احرامه لنسك معين لم يصح طوافه ( او طاف على الشاذروان ) بفتح الذال وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه ( او ) طاف على ( جدار الحجر ) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

والشاذروان وقال خذوا عني مناسككم ( او ) طاف وهو ( عريان او نجس ) او محدث ( لم يصح ) طواقه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه رواه الترمذى والاثرم عن ابن عباس ويسن فعل باقى المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس مخيط صح وفدى ( ثم ) اذا تم طوافه ( يصلى ركعتين ) تفلا يقرأ فيهما بالكافرين والاخلاص بعد الفاتحة وتجزى مكتوبة عنهما وحيث ركعهما جاز والافضل كونهما ( خلف المقام ) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ﴿ فصل ثم ﴾ بعد الصلاة يعود و ( يستلم الحجر ) لفعله عليه السلام ويسن الاكثار من الطواف كل وقت ( ويخرج الى الصفا من بابه ) اى باب الصفا ليسعى ( فيرقاه ) اى الصفا ( حتى يرى اليث ) فيستقبله ( ويكبر ثلاثا ويقول ماورد ) ثلاثا ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شى قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ويدعو بما احب ولا يلبي ( ثم ينزل ) من الصفا ( ماشيا الى ) ان يبقى بينه وبين ( العلم الاول ) وهو الميل الاخضر فى ركن المسجد نحو ستة اذرع ( ثم يسعى ) ماشيا سعيًا ( شديدا الى ) العلم ( الاخر ) وهو ميل الاخضر بفناء المسجد حذاء دار العباس ( ثم يمشى ويرقى المروة ويقول ما قاله على الصفا ثم ينزل ) من المروة ( فيمشى فى موضع مشيه ويسعى فى موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك ) اى ما ذكر من المشى والسعى ( سعيًا ذهابه سعيًا ورجوعه سعيًا ) يفتح بالصفا ويختم بالمروة ويجب استيعاب ما بينهما فى كل مرة فيلصق عقبه باصلهما ان لم يرقهما فان ترك بما بينهما شيئًا ولو دون ذراع لم يصح سعيه ( فاذا بدأ بالمروة سقط الشوط الاول ) فلا يحتسبه ويكثر من الدعاء والذكر فى سعيه قال ابو عبدالله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد طواف نسك ولو مسنونًا . ( وتسن فيه الطهارة ) من الحدث والنجس ( والستارة ) اى ستر العورة فلو سعى محدثًا او نجسًا او عريانًا اجزأه ( و ) تسن ( الموالة ) بينه وبين الطواف والمرأة لا ترقى الصفا ولا مروة ولا تسعى سعيًا شديدا وتسن مبادرة معتمر بذلك ( ثم ان كان



متمتعا لا هدى معه قصر من شعره ) ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليوفره للحج  
 ( وتحلل ) لانه تمت عمرته ( والا ) بان كان مع المتمتع هدى لم يقصر  
 و ( حل اذا حج ) فيدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما  
 جميعا والمعتز غير المتمتع يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر  
 الحج او غيرها ( والمتمتع والمعتز اذا شرع في الطواف قطع التلبية ) لقول  
 ابن عباس يرفعه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال  
 الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا  
 باب صفة الحج والعمرة يسن للمحليين بمكة ~~بالحج~~ وقربها حتى متمتع  
 حل من عمرته ( الاحرام بالحج يوم التروية ) وهو ثامن ذي الحجة  
 سمي بذلك لان الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده ( قبل الزوال ) فيصل  
 بتمني الظهر مع الامام ويسن ان يحرم ( منها ) اي من مكة والافضل  
 من تحت الميزاب ( ويجزى ) احرامه ( من بقية الحرم ) ومن خارجه  
 ولا دم عليه والمتمتع اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم  
 السابع ليصوم الثلاثة محرما ( ويبيت بتمني ) ويصلي مع الامام استجابا  
 ( فاذا طلعت الشمس ) من يوم عرفة ( سار ) من منى ( الى عرفة )  
 فاقام بنمرة الى الزوال ينخطب بها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتحة  
 بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة ( وكلها )  
 اي كل عرفة ( موقف الا بطن عرنة ) لقوله عليه السلام كل عرفة  
 موقف و ارفعوا عن بطن عرنة رواه ابن ماجه ( وسن ان يجمع ) بعرفة  
 من له الجمع ( بين الظهر والعصر ) تقديما ( و ) ان ( يقف راكبا ) مستقبل  
 القبلة ( عند الصخرات وجبل الرحمة ) لقول جابر ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم جعل بطن ناقته القصوى الى الصخرات وجعل جبل المشاة  
 بين يديه واستقبل القبلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة ويقال له جبل  
 الدعاء ( ويكثر من الدعاء ومما ورد ) كقوله لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير  
 وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا  
 وفي سمعي نورا ويسر لي امرى ويكثر الدعاء والاستغفار والتضرع والخشوع  
 واظهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء ولا يستبطن الاجابة ( ومن  
 وقف ) اي حصل بعرفة ( ولو لحظة ) او نائما او مارا او جاهلا انها

عرفة ( من فجر يوم عرفة الى فجر يوم النحر وهو اهل له ) اى للحج بان يكون مسلما محرما بالحج ليس سكران ولا مجنونا ولا منمى عليه ( صح حجه ) لانه حصل بعرفة فى زمن الوقوف ( والا ) يقف بعرفة او وقف فى غير زمنه او لم يكن اهلا للحج ( فلا ) يصح حجه لفوات الوقوف المعتد به ( ومن وقف ) بعرفة ( نهارا ودفع منها قبل الغروب ولم يعد ) اليها ( قبله ) اى قبل الغروب ويستمر بها اليه ( فعليه دم ) اى شاة لانه ترك واجبا فان عاد اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب وهو الوقوف بالليل والنهار ( ومن وقف ليلا فقط فلا ) دم عليه قال فى شرح المقنع لا نعلم فيه خلافا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ( ثم يدفع بعد الغروب ) مع الامام او نائبه على طريق المأزمين ( الى مزدلفة ) وهى ما بين المأزمين ووادى محسر ويسن كون دفعه ( بسكينة ) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة ( ويسرع فى الفجوة ) لقول اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العنق انبساط السير والنص فوق العنق ( ويجمع بها ) اى بمزدلفة ( بين العشائين ) اى يس لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشا من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق ترك السنة واجزاء ( ويبيت بها ) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عني مناسككم ( وله الدفع ) من مزدلفة قبل الامام ( بعد نصف الليل ) لقول ابن عباس كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم فى ضعة اهله من مزدلفة الى منى متفق عليه ( و ) الدفع ( قبله ) اى قبل نصف الليل ( فيه دم ) على غير سقاة ورعاة سواء كان عالما بالحكم او جاهلا عامدا او ناسيا ( كوصوله اليها ) اى الى مزدلفة ( بعد الفجر ) فعليه دم لانه ترك نسكا واجبا ( لا ) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه ( فاذا اصبح ) بها ( صلى الصبح ) بغلس ثم ( اتى المشعر الحرام ) وهو جبل صغير بالمزدلفة سمي بذلك لانه من علامات الحج ( فيرقاه او يقف عنده ويحمد الله ويكبره ) ويهله ( ويقرأ فاذا افضم من عرفات الايتين ويدعوا حتى يسفر ) لان فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل



واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس  
بسكينة ( فاذا بلغ محسرا ) وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لانه  
يحسر سالكه ( اسرع ) قدر ( رمية حجر ) ان كان ماشيا والا حرك دابته  
لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قليلا كما ذكره جابر  
( واخذ الحصا ) اى حصا الجمار من حيث شاء وكان ابن عمر ياخذ  
الحصا من جمع وفعاه سعيد بن جبير وقال كانوا يتزودون الحصا من جمع  
اى مكان يقال له ذلك والرمى تحية منى فلا يبدأ بشئ قبله ( وعدده ) اى  
عدد حصا الجمار ( سبعون ) حصاة كل واحدة ( بين الحص والندق )  
حصا الخزف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله ( فاذا  
وصل الى منى ) وهى ( من وادى محسر الى جرة العقبة ) بدا بحجرة  
العقبة ( فرماها بسبع حصيات متعاقبات ) واحدة بعد واحدة فلو رمى  
دفعه واحدة لم يحزاه الا عن واحدة ولا يجزى الوضع ( يرفع يده ) انتهى  
حال الرمى ( حتى يرى بياض ابطنه ) لانه اعون على الرمى ( ويكبر مع  
كل حصاة ) ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعيا مشكورا وذبا مغفورا  
( ولا يجزى الرمى بغيرها ) اى غير الحصاة كجوهر وذهب ومعادن ( ولا )  
يجزى الرمى ( بها ثانيا ) لانها استعملت فى عبادة فلا تستعمل ثانيا كما  
الوضوء ( ولا يقف عند جرة ) العقبة بعد رميها لضيق المكان وندب ان  
يستبطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جانبه الايمن وان وقعت  
الحصاة خارج المرمى ثم تدرجت فيه اجزات ( ويقطع التلبية قبلها ) لقول  
الفضل ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة  
اخرجاه فى الصحيحين ( ويرمى ) ندبا ( بعد طلوع الشمس ) لقول جابر رايت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده اخرجه مسلم  
( ويجزى ) رميها ( بعد نصف الليل ) من ليلة النحر لما روى ابوداود عن عائشة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل  
الفجر ثم مضت فافاضت فان غربت شمس يوم الاضحى قبل رميه رمى من  
غد بعد الزوال ( ثم ينحر هديا ان كان معه ) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن  
معه هدى وعليه واجب اشراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع  
به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم ( ويحلق ) وسن ان يستقبل القبلة  
ويبدأ بشقه الايمن ( او يقصر من جميع شعره ) لا من كل شعرة بعينها

ومن لبدراسه او ضفره او عقصه فكغيره وبأى شئ قصر الشعر اجزاء وكذا ان نقه او ازاله بنورة لان القصد ازالته لكن السنة الحلق او التقصير (وتقصير منه المرأة) اى من شعرها (قدر اغلة) فاقل لحديث ابن عباس يرفعه ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير رواء ابو داود فتقصير من كل قرن قدر اغلة او اقل وكذا العبد ولا يحلق الا باذن سيده وسن لمن حلق او قصر اخذ ظفر وشارب ومانة وابط (ثم) اذارمى وحلق او قصر (فقد حل له كل شئ) كان محظورا بالاحرام (الا النساء) وطياً ومباشرة وقبلة ولمسا لشهوة وعقد نكاح لما روى سعيد عن عائشة مرفوعاً اذا رميت وحلقتم فقد حل لهن الطيب والثياب وكل شئ الا النساء (والحلق والتقصير) ممن لم يحاق (نسك) فى تركهما دم لقوله صلى الله عليه وسلم فليقصر ثم ليحل (لا يلزمه بتأخير) اى الحلق او التقصير عن ايام منى (دم ولا تقديمه على الرمي والنحر) ولان نحر او طاف قبل رميه ولو طافا لما روى سعيد عن عطا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شيئاً قبل شئ فلا حرج ويحصل التحلل الاول باثنين من حلق ورمي وطواف والتحلل الثانى بما بقى مع سعى ثم يخطب الامام بمضى يوم النحر خطبة يفتتحها بالتكبير يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي <sup>١</sup> فصل ثم يفيض الى مكة ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة <sup>٢</sup> ويقال طواف الافاضة فيعينه بالنية وهو ركن لا يتم حج الا به وظاهره انهما لا يطوفان للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا المتع يطوف للزيارة فقط كمن دخل المسجد واقامت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره الموفق والشيخ تقي الدين وابن رجب ونص الامام واختاره الاكر ان القارن والمفرد ان لم يكونا دخلاها قبل يطوفان للقدوم برمل ثم للزيارة وان المتع يطوف للقدوم ثم للزيارة بلا رمل (واول وقته) اى وقت طواف الزيارة (بعد نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك بعرفات والا فبعد الوقوف (ويسن) فعله (فى يومه) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبر فى نواحيه ويصلى فيه ركعتين بين العمودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل (وله تأخير) اى تأخير الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كالسعى (ثم يسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعاً) لان سعيه اولا كان للعمرة فيجب ان يسعى للحج (او)



كان ( غيره ) اى غير متمتع بان كان قارنا او مفردا ( ولم يكن سعى مع طواف القدوم ) فان كان سعى بعده لم يعد له لانه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر الانساك غير الطواف لانه صلاة ( ثم قد حل له كل شئ ) حتى النساء وهذا هو التحلل الثانى ( ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتضلع منه ) ويرش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا ( ويدعو بما ورد ) فيقول باسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا وريا وشيعا وشفاء من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك ( ثم يرجع ) من مكة بعد الطواف والسعى ( ف ) يصلى ظهر يوم النحر بمكة ( بيت بنى ثلاث ليل ) ان لم يتعجل وليتخير ان تعجل في يومين ويرمى الجمرات بمكة ايام التشريق ( فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الحيف بسبع حصيات ) متعاقبات يفعل كما تقدم في جمره العقبة ( ويجعلها ) اى الجمرة ( هن يساره ويتأخر قليلا ) بحيث لا يصيبه الحصا ( ويدعو طويلا ) رافعا يديه ( ثم ) يرمى الوسطى ( مثلها ) بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها عن يمينه ( ثم ) يرمى ( جمره العقبة ) بسبع كذلك ( ويجعلها عن يمينه ويستبطن الوادى ولا يقف عندها يفعل هذا ) الرمي للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية المذكورين ( في كل يوم من ايام التشريق بعد الزوال ) فلا يجزى قبله ولا ليلا لغير سقاء ورعاة والافضل الرمي قبل صلاة الظهر ويكون ( مستقبل القبلة ) فى الكل ( مرتبا ) اى يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم ( فان رماه كله ) اى رمى حصا الجمار السبعين كله ( فى ) اليوم ( الثالث ) من ايام التشريق ( اجزاء ) الرمي اداء لان ايام التشريق كلها وقت للرمي ( ويرتبه بنية ) فيرمى لليوم الاول بنية ثم لثانى مرتبا وهلم جرا كالفوائت من الصلاة ( فان اخره ) اى الرمي ( عنه ) اى عن ثالث ايام التشريق فعليه دم ( اولم يبت بها ) اى بمكة ( فعليه دم ) لانه ترك نسكا واجبا ولا ميت على سقاء ورعاة ويخطب الامام ثانى ايام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والتوديع ( ومن تعجل في يومين خرج قبل الغروب ) ولا اثم عليه وسقط عنه رمي اليوم الثالث ويدفن حصاه ( والا ) يخرج قبل الغروب ( لزمه الميت والرمي من الغد ) بعد الزوال قال ابن المنذر وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء فى اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى ينفر مع الناس ( فاذا اراد الخروج من مكة ) بعد عوده اليها ( لم يخرج

حتى يطوف للوداع ) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت طوافا الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه ويسمى طواف الصدر ( فان اقام ) بعد طواف الوداع ( او اتجر بعده اعاده ) اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده بالبيت كما جرت العادة في توديع المسافر اهله واخوانه ( وان تركه ) اى طواف الوداع ( غير حائض رجع اليه ) بلا احرام ان لم يبعد عن مكة ويحرم بعمره ان يبعد عن مكة فيطوف ويسعى للعمرة ثم للوداع ( فان شق ) الرجوع على من يبعد عن مكة دون مسافة قصر او بعد عنها مسافة قصر فاكثر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع اذا ( اولم يرجع ) الى الوداع ( فعليه دم ) لتركه نسكا واجبا ( وان اخر طواف الزيارة ) ونصه او القدوم ( فطافه عند الخروج اجزا عن ) طواف ( الوداع ) لان المأمور به ان يكون اخر عهده بالبيت وقد فعل فان نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونفساء الا ان تطهر قبل مفارقة البنيان ( ويقف غير الحائض ) والنفساء بعد الوداع في الملتزم وهو اربعة اذرع ( بين الركن ) اى الذى به الحجر الاسود ( والباب ) ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطتين ( داعيا بما ورد ) ومنه اللهم هذا بيتك وانا عبدك وابن عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خلقك وسيرتني في بلادك حتى بلغتني نعمتك الى بيتك واعنتني على اداء نسكى فان كنت رضيت غنى فازدد غنى رضى والا فمن الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرافى ان اذنت لى غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية فى بدنى والصحة فى جسمى والعصمة فى دينى واحسن منقلبى وارزقنى طاعتك ما بقيتني واجمع لى بين خيرى الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير ويدعو بما احب ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى الحطيم ايضا وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويستلم الحجر ويقبله ثم يخرج ( وتقف الحائض ) والنفساء ( ببابه ) اى باب المسجد ( وتدعو بالدعاء ) الذى سبق ( ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضى الله عنهما ) لحديث من حج فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى فى حاتى رواء الدارقطنى فيسلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل



القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما احب ويحرم الطواف بها ويكره  
التمسح بالحجارة ورفع الصوت عندها واذا ادار وجهه الى بلده قال لا اله الا  
الله آيئون تاييئون عابدون لرَبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده  
وهزم الاحزاب وحده ( وصفة العمرة ان يحرم بها من الميقات ) ان كان  
مارا به ( او من ادنى الحل ) كالسعي ( من ) مكى ( ونحوه ) بمن بالحرم  
و ( لا ) يجوز ان يحرم بها ( من الحرم ) لمخالفة امره صلى الله عليه وسلم  
وينعقد وعليه دم ( فاذا طاف وسعى وحلق او قصر حل ) لانيته بافعالها  
( وتباح ) العمرة ( كل وقت ) فلا تكره بشهر الحج ولا يوم النحر او عرفة  
ويكره الاكثار والموالاته بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب  
تكرارها في رمضان لانها تعدل حجة ( وتجزى ) العمرة ( كل وقت ) من  
التعميم وعمرة القارن ( عن ) عمرة ( الفرض ) التي هي عمرة الاسلام  
( واركان الحج ) اربعة ( الاحرام ) الذي هو نية الدخول في النسك  
لحديث انما الاعمال بالنيات ( والوقوف ) بعرفة لحديث الحج عرفة ( وطواف  
الزيارة ) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ( والسعى ) لحديث اسعوا فان  
الله كتب عليكم السعى رواه احمد ( وواجباته ) سبعة ( الاحرام من الميقات  
المعتبر له ) وقد تقدم ( والوقوف بعرفة الى الغروب ) على من وقف نهارا  
( والمبيت لغير اهل السعاية والرعاية ) بتمنى ليل الى ايام التشريق على ما مر  
( و ) المبيت ( بمزدلفة الى بعد نصف الليل ) لمن ادركها قبله على غير  
السقاء والرعاة ( والرمي ) مرتبا ( والحلاق ) او التقصير ( والوداع  
والباقي ) من افعال الحج واقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت  
بمنى ليلة عرفة والاضطباع والرمل في موضعهما وتقبيل الحجر والاذكار  
والادعية وصعود الصفا والمروة ( واركان العمرة ) ثلاثة ( احرام وطواف  
وسعى ) كالحج ( وواجباتها الحلاق ) او التقصير ( والاحرام من ميقاتها )  
لما تقدم ( فمن ترك ) الاحرام ( لم ينعقد نسكه ) حجا كان او عمرة كاصلاة  
لا تنعقد الا بالنية ( ومن ترك ركنا غيره ) اى غير الاحرام ( او نيته )  
حيث اعتبرت ( لم يتم نسكه ) اى لم يصح الا به اى بذلك الركن المتروك  
هو او نيته المعتبرة وتقدم ان الوقوف بعرفة يجزى حتى من نائم وجاهل  
اها عرفة ( ومن ترك واجبا ) ولو سهوا ( فعليه دم ) فان عدمه فكصوم  
المتعة ( او سنة ) اى ومن ترك سنة ( فلا شيء عليه ) قال في الفصول

وغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتعدى الى صلاته من صلاة غيره كما لو سهى الامام فانه يتعدى الى صلاة المأموم ﴿ باب القوات والاحصار ﴾ القوات كالفوت مصدر فات اذا سبق فلم يدرك والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا ( من فاته الوقوف ) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة ( فاته الحج ) لقول جابر لا يفوت الحج حتى يطالع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير فقلت له اقال رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم ( وتحلل بعمره ) فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر ان لم ينحتر البقا على احرامه ليحج من قابل ( ويقضى ) الحج الفات ( ويهدى ) هديا يذبحه في قضائه ان لم يكن ( اشترط ) في ابتداء احرامه لقول عمر لابي ايوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحج واهد ما استيسر من الهدى رواه الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم وان اخطأ بعضهم فاته الحج ( ومن ) احرم ( قصده عدو عن البيت ) ولم يكن له طريق الى الحج ( اهدى ) اى نحر هديا في موضعه ( ثم حل ) لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى سواء كان في حح او عمرة او قارنا وسواء كان الحصر تاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كمن حبس بغير حق ( فان فقد ) اى الهدى ( صام عشرة ايام ) بنية التحال ( ثم حل ) ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالحرق وغيره عدم وجوب الحلق او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين ( وان ) صد عن ( عرفة ) دون البيت ( تحلل بعمره ) ولا شئ عليه لان قلب الحج عمرة جائز بلا حصر فمه اولى وان حصر عن طواف الافاضة فقط لم يتحل حتى يطوف وان حصر عن واجب لم يتحل وعليه دم ( وان ) ( احصره مرض او ذهاب نفقة ) او ضل الطريق ( بقى محرما ) حتى يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخاص من الاذى الذى به بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد قوات الحج تحلل بعمره ولا ينحر هديا معه الا بالحرم هذا ( ان لم يكن اشترط ) في ابتداء احرامه ان محلى حيث حبستني والا فله التحال مجانا في الجميع ﴿ باب الهدى



والاضحية <sup>ب</sup> والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها سمي بذلك  
لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة  
الاضاحي ويقال ضحية واجمع المسلمون على مشروعتيهما ( وافضلها ابل ثم  
بقرة ) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء ( ثم غنم ) وافضل كل  
جنس اسمن فاغلا ثمننا لقوله تعالى . ومن يعظم شعائر الله فانها من  
تقوى القلوب . فاشبه وهو الا ملح اى الابيض او ما يياضه اكثر من  
سواده فاصفر فاسود ( ولا يجزى فيها الاجذع ضان ) ماله ستة اشهر كما  
يأتى ( وثنى سواء ) اى سوى الضان من ابل وبقرة ومعز ( فالابل ) اى  
السن المعتبر لا جزاء ابل ( خمس ) سنين ( ولبقر سنتان ولمعز سنة واضان  
نصفها ) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه  
( وتجزى الشاة عن واحد ) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل  
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته  
فياكلون ويطعمون قال فى شرح المقنع حديث صحيح ( و ) تجزى ( البدنة  
والبقرة عن سبعة ) لقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان نشترك فى الابل والبقرة كل سبعة فى واحد منهما رواه مسلم وشاة  
افضل من سبع بدنة او بقرة ( ولا تجزى العورا ) بينة العور بان  
انخسف عينها فى الهدى ولا الاضحية ولا العميا ( و ) لا ( العجفا )  
الهزيلة التى لا مخ فيها ( و ) لا ( العرجا ) التى لا تطيق مشيا مع صحبة  
( و ) لا ( الهما ) التى ذهبت ثناياها من اصلها ( و ) لا ( الجدا )  
ماشابونشف ضرعها ( ولا المريضة ) بينة المرض لحديث البراء بن عازب  
قام فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز فى الاضاحي  
العورا الين عورها والمريضة الين مرضها والعرجا الين ظلعها والعجفا  
التي لا تنقى رواه ابو داود والنسائي ( و ) لا ( العضبا ) التى ذهب اكثر  
اذنها او قرنهما ( بل تجزى البترا ) التى لا ذنب لها ( خلقة ) او  
مقطوعا والصمماء وهى صغيرة الاذن ( والجما ) التى لم يخلق لها قرن  
( وخصى غير محبوب ) بان قطع خصيتاه فقط ( و ) يجزى مع الكراهة  
( ما باذنه او قرنه ) خرق او شق او قطع ( اقل من النصف ) او النصف  
فقط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المتهى وهذا  
المذهب ( والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة )

او نحوها ( في الوهدة التي بين اصل العنق والصدر ) لفعله عليه السلام  
وفعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبدالرحمان ابن سابط ( و )  
السنة ان ( يذبح غيرها ) اى غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى  
القبلة ( ويجوز عكسها ) اى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح لانه لم يتجاوز محل  
الذبح ولحديث ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ( ويقول ) حين  
يحرك يده بالنحر او الذبح ( بسم الله ) وجوبا ( والله اكبر ) استحبابا  
( اللهم هذا منك ولك ) ولا بأس بقوله اللهم تقبل من فلان ويذبح  
واجبا قبل نفل ( ويتولاها ) اى الاضحية ( صاحبها ) ان قدر ( او  
يوكل مسلما ويشهدا ) اى يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا  
في ذبحها اجزأت مع الكراهة ( ووقت الذبح ) لاضحية وهدي نذر او  
تطوع او متعة او قران ( بعد صلاة العيد ) بالبلد فان تعددت فباسبق  
صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان بمحل لا تصلى فيه العيد فالوقت  
بعد ( قدره ) اى قدر زمن صلاة العيد ويستمر وقت الذبح ( الى ) اخر  
( يومين بعده ) اى بعد يوم العيد قال احمد ايام النحر ثلاثة عن غير واحد  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب  
الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يليه ( ويكره ) الذبح ( في  
ليتهما ) اى لى اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف  
من قال في عدم الاجزا فيهما ( فان فات ) وقت الذبح ( قضى واجبه )  
وفعل به كالاداء وسقط التطوع لفوات وقته ووقت ذبح واجب بفعل  
محذور من حينه فان كان اراد فعله لعذر فله ذبحه قبله وكذا ما وجب لترك  
واجب وقته من حينه ~~فصل~~ ويتعنان ~~في~~ اى الهدى والاضحية  
( بقوله هذا هدى او اضحية ) او لله لانه لفظ يقتضى الايجاب فترتب عليه  
مقتضاه وكذا يتعين باشعاره او بتقليده بنيت لابي ( لية ) حال النرا او السوق  
كخراجها مالا للصدقة به ( واذا ) تعين هديا او اضحية ( لم يحز بيعها  
ولا هبتها ) لتعلق حق الله تعالى بها كالتذوق عتقه نذر تبرر ( الا ان يبدلها  
بخير منها ) فيجوز وكذا لو نقل الملك فيها واشترى خيرا منها جاز نصا  
واختاره الاكثر لان المقصود نفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب الحاجة  
فقط بلا ضرر ( ويجز صوفها ونحوه ) كشعرها ووبرها ( ان كان )  
جزءه ( انفع لها ويتصدق به ) وان كان بقاؤه انفع لها لم يحز جزءه ولا يشرب



من لبنها الا ما فضل عن ولدها ( ولا يعطى جازرها اجرة منها ) لانه معاوضة ويجوز ان يهدى له او يتصدق عليه منها ( ولا يبيع جلدها ولا شيئاً منها ) سواء كانت واجبة او تطوعاً لانها تعينت بالذبح ( بل ينتفع به ) اى بجلدها او يتصدق به استحباباً لقوله عليه السلام لا تتبعوا لحوم الاضاحى والهذى وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلها ( وان تعينت ) بعد تعينها ( ذبحها واجزائه ) وان تلفت او عابت بفعله او تقريطه لزمه البدل كسائر الامانات ( الا ان تكون واجبة في ذمته قبل التعين ) ككفدية ومنذور في الذمة عين عنه صحيحاً قعيب وجب عليه نظيره مطلقاً وكذا لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده ( والاضحية سنة ) مؤكدة على المسلم وتجب بنذر ( وذبحها افضل من الصدقة بثمنها ) كالهذى والعقيقة لحديث ما عمل ابن ادم يوم النحر عملاً احب الى الله من اراقة الدم ( وسن ان يأكل ) من الاضحية ( ويهدى ويتصدق اثلاثاً ) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث حتى من الواجبة وما ذبح ليتيم او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدى التطوع والمتعة والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعيين لا يأكل منه ( وان اكلها ) اى الاضحية ( الاوقية تصدق بها جاز ) لان الامر بالاكل والاطعام مطلق ( والا ) يتصدق منها باوقية بان اكلها كلها ( ضمنها ) اى الاوقية بمثلها لما لانه حق يجب عليه اذاؤمه مع ثقاؤه فلزمته غرامته اذا تلفت كالوديعة ( ويحرم على من يضحي ) او يضحي عنه ( ان يأخذ في العشر ) الاول من ذى الحجة ( من شعره ) او ظفره ( او بشرته شيئاً ) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلمة مرفوعاً اذا دخل العشر واراد احكم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره شيئاً حتى يضحي وسن حلقه بعده ~~بحر~~ فصل تسن العقيقة ~~بحر~~ اى الذبيحة عن المولود في حق اب ولو معسراً ويقرض قال احمد العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وفعله اصحابه ( عن الغلام شاتان ) متقاربتان سناوشها فان عدم قواحدة ( وعن الجارية شاة ) لحديث ام كرز الكعبية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاتان متقاربتان متكافيتان وعن الجارية شاة ( تذبح يوم سابعه ) اى سابع المولود ويحلق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقاً ويسمى فيه ويس تحسين الاسم ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبي ويكره

بنحو حرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن ( فان فات ) الذبح  
يوم السابع ( ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين ) من ولادته  
يروى عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اي يوم اراد ( تنزع  
جدولا ) جمع جلد بالدال المهملة اي اعضا ( ولا يكسر عظمها ) تفاولا بالسلامة  
كذلك قالت عائشة رضي الله عنها وطبخها افضل ويكون منه بحلو  
( وحكمها ) اي حكم العقيقة فيما يجزى ويستحب ويكره والاكل والهدية  
والصدقة ( كالاخية ) لكن يباع جلد وراس وسواقط ويتصدق بثمنه  
( الا انه لا يجزى فيها ) اي في العقيقة ( شرك في دم ) فلا تجزى بدنة ولا  
بقرة الا كاملة قال في النهاية وافضلها شاة ( ولا تسن الفرعة ) بفتح الفا  
والراء نحر اول ولد الناقة ( ولا ) تسن ( العتيرة ) ايضا وهي ذبيحة رجب  
لحديث ابي هريرة مرفوعا لا فرع ولا عتيرة متفق عليه ولا يكرهان  
والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

### كتاب الجهاد

مصدر جاهد اي بالغ في قتل عدوه وشرعا قتال الكفار ( وهو فرض  
كفاية ) اذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس والا اتم الكل ويسن  
بتاكده مع قيام من يكفي به وهو افضل متطوع به ثم الفقة فيه ( ويجب )  
الجهاد ( اذا حضره ) اي حضر صف القتال ( او حصر بلده عدو ) او  
احتج اليه ( او استنفره الامام ) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا لقيتم فئة  
فانبثوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الارض  
واذا نودي بالصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر احد بلا عذر  
( وتام الرباط اربعون يوما ) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما  
رواه ابو الشيخ في كتاب الثواب والرباط لزوم ثمر الجهاد تقوية للمسلمين  
واقله ساعة وافضله باشد الثغور خوفا وكره نقل اهله الى مخوف ( واذا  
كان ابواه مسلمين ) حرين او احدهما كذلك ( لم يجاهد تطوعا الا باذنها )  
لقوله عليه السلام فيهما فجاهد صححه الترمذي ولا يعتبر اذنها لواجب  
ولا اذن جد ولا جدة وكذا لا يتطوع به مدين ادمى لا ولاء له الا مع  
اذن او رهن محرز او كفيل مليء ( ويتفق الامام ) وجوبا ( جيشه عند  
المسير ويمنع ) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل كا ( لمخذل ) الذي يفند



الناس عن القتال ويذهبهم فيه ( والمرجف ) كالذى يقول هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد او طاقة وكذا من يكتب باخبارنا او يرمى بيتنا بقتل ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الاولوية والرايات ويخير لهم المنازل ويحفظ مكامنها ويبعث العيون ليتعرف حال العدو ( وله ان ينقل ) اى يعطى زيادة على السهم فى ( بداية ) اى عند دخوله ارض العدو ويبعث سرية تغير ويجعل لها ( الربع ) فاقل ( بعد الخمس وفى الرجعة ) اى اذا رجع من ارض العدو وبعث سرية وجعل لها ( الثلث ) فاقل ( بعده ) اى بعد الخمس ويقسم الباقي فى الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل الربع فى البداية والثلث فى الرجعة رواه ابو داود ( ويلزم الجيش طاعته ) والنصح ( والصبر معه ) لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ( ولا يجوز ) التعلف والاحتطاب و ( الغزو الا باذنه الا ) ان ( يفجأهم عدو ) يخافون ( كلبه ) بفتح اللام اى شره واذا لان المصلحة تتعين فى قتاله اذا ويجوز تنبئ الكفار ورميهم بالمنجنيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي ولا امرأة وختى وراهب وشيخ فان وزمن واعى لا راي لهم ولم يقاتلوا او يحرصوا ويكونون ارقاء بسبي والمسيبي غير بالغ منفردا او مع احدا بويه مسلم وان اسلم او مات احد ابوى غير بالغ بدارنا فسلم وكغير البالغ من بلغ مجنونا ( وتملك الغنمة بالاستيلاء عليها فى دار الحرب ) ويجوز قسمتها فيها لثبوت ايدينا عليها وزوال ملك الكفار عنها والغنمة ما اخذ من مال حربى قهرا بقتال وما الحق به مشتقة من الغنم وهو الربح ( وهى لمن شهد الواقعة ) اى الحرب ( من اهل القتال ) بقصده قاتل او لم يقاتل حتى تجار العسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنمة لمن شهد الواقعة ( فيخرج ) الامام او نائبه ( الخمس ) بعد دفع سلب لقاتل واجرة جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويجعله خمسة اسهم منها سهم لله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لبني هاشم وبني المطلب حيث كانوا غنيمهم وفقيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يع من بجميع البلاد حسب الطاقة ( ثم يقسم باقى الغنمة ) وهو اربعة اخماسها بعد اعطاء النفل والرضخ لنحو قن وميز على ما يراه ( للراجل سهم و ) لو كافرا ( ولل فارس ثلاثة اسهم

سهمهم وسهمان لفرسه ) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم  
يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه عن ابن  
عمر والفارس على فرس غير عربي سهمان فقط ولا يسهم لاكثر من  
فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شيء غيرها من البهائم لعدم وروده  
عنه عليه السلام ( ويشارك الجيش سراياه ) التي بعث منه من دار  
الحرب ( فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم ) قال ابن المنذر روي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال وترد سراياهم على قعدهم وان بعث الامام  
من دار الاسلام جيشين او سريتين انفردت ككل بما غنمت  
( والغال من الغنيمة ) وهو من كتم ما غنمه او بعضه لا يحرم  
سهمه ( ويحرق ) وجوبا ( رحله كله ) ما لم يخرج عن ملكه ( الا السلاح  
والمصحف وما فيه روح ) وآلة ونفقة وكتب علم وثيابه التي عليه وما لا  
تأكله النار قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة في الذي يغل ان يحرق  
رحله رواء سعيد في سنته ( واذا غنموا ) اي المسلمون ( ارضا ) بان ( فتحوها )  
غنوة ( بالسيف ) فاجلوا عنها اهلها ( خير الامام بين قسمها ) بين الغانمين  
( ووقفها على المسلمين ) بلفظ من الفاظ الوقف ( ويضرب عليها خراجا  
مستترا يؤخذ بمن هي بيده ) من مسلم وذمي يكون اجرة لها في كل عام  
كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكذا  
الارض التي جلوا عنها خوفا منا او صالحناهم على انها لنا ونقرها معهم  
بالخراج بخلاف ما صولحوا على انها لهم ولنا الخراج عنها فهي كجزية تسقط  
باسلامهم ( والمرجع في مقدار الخراج والجزية ) حين وضعهما ( الى اجتهاد  
الامام ) الواضع لهما فيضعه بحسب اجتهاده لانه اجرة يختلف باختلاف  
الازمنة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضي الله عنه وما وضعه هو  
او غيره من الائمة ليس لاحد تغييره ما لم يتغير السبب كما في الاحكام  
السلطانية لان تقديره ذلك حكم والخراج على ارض لها ما تسقى به ولو لم  
تزرع لا على مساكن ( ومن عجز عن عمارة ارضه ) الخراجية ( اجبر  
على اجارتها او رفع يده عنها ) باجارة او غيرها لان الارض للمسلمين  
فلا يجوز تعطيلها عليهم ( ويجرى فيها الميراث ) فتنقل الى وارث من كانت  
بيده على الوجه التي كانت عليه في يد مورثه فان آثر بها احدا صار الثاني  
احق بها كالمستأجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم ( وما اخذ ) بحق



بغير قتال ( من مال مشرك ، اى كافر ( كجزية وخراج وعشر ) تجارة  
من حرى او نصفه من ذى انجر الينا ( وما تركوه قزعا ) منا او تخلف  
عن ميت لا وارث له ( وخس خمس الغنيمة ف ) هو ( فى ) سعى بذلك لانه  
رجع من المشركين الى المسلمين واصل الفى الرجوع ( يصرف فى مصالح  
المسلمين ) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد بئق او تعزيل  
نهر وعمل قطرة ورزق نحو قضاء ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيهم  
ونقيريهم **فصل** **في** ويصح الامان من مسلم عاقل مختار غير سكران  
ولو قنا او اثى بلا ضرر فى عشر سنين فاعل منجزا و معلقا من امام  
جميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جعل بازائهم ومن كل احد لقافلة  
وحصن صغيرين عرفا ويحرم به قتل ورق واسر ومن طلب الامان  
ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مامنه  
والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طال  
بقدر الحاجة وهى لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد لنحو  
منعف بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم  
مسئلا لحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن فاسلم لم يرد  
وهو حر ويؤخذون بجنايتهم على مسلم من مال وقود وخذ ويجوز  
قتل رهائنهم ان قتلوا رهائنا وان خيف نقض عهدهم اعلمهم انه لم يبق  
بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم **في** باب عقد الذمة واحكامها **في**  
الذمة لغة العهد والضمان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار  
على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله  
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ( لا يعقد ) اى لا يصح  
عقد الذمة ( لغير المجوس ) لانه يروى انه كان لهم كتاب فرفع فصار  
لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر  
رواه البخارى عن عبدالرحمن بن عوف ( واهل الكتابين ) اليهود  
والنصارى على اختلاف طوائفهم ( ومن تبعهم ) فتدين باحد الدينين  
كاسامرة والفرنج والصابئين لعموم قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب  
من قبلكم ( ولا يعقدها ) اى لا يصح عقد الذمة ( الا ) من ( امام او  
نائبه ) لانه عقد مؤبد فلا يفتات على الامام فيه ويجب اذا احتتمت  
شروطه ( ولا جزية ) وهى مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام

بدلا عن قتلهم واقامتهم بدارنا ( على صبي ولا امرأة ) ومنحون وزمن  
 واعشى وشيخ فان وحتى مشكل ( ولا عبد ولا فقير يعجز عنها ) ونجب  
 على عتيق ولو لمسلم ( ومن صار اهلا لها ) اى للجزية ( اخذت منه  
 فى اخر الحول ) بالحساب ( ومتى بذلوا الواجب عليهم ) من الجزية  
 ( وجب قبوله ) منهم ( وحرّم قتالهم ) واخذ مالهم ووجب دفع من  
 قصدهم باذى مالم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه  
 ( ويمتنون عند اخذها ) اى اخذ الجزية ( ويطل وقوفهم وتجر )  
 ايديهم ( وجبوا لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها  
 فصل في احكام اهل الذمة ( ويلزم الامام اخذهم ) اى  
 اخذ اهل الذمة ( بحكم الاسلام فى ) ضمان ( النفس والمال والعرض  
 واقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه ) كالزنا ( دون ما يعتقدون حله )  
 كالتحر لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى  
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد فجرّا بعد احصائهما  
 فرجهما ( ويلزمهم التميز عن المسلمين ) بالقبور بان لا يدفنوا فى مقابرنا  
 والحلى بمحذوف مقدم رؤسهم لأكادة الاشراف ونحو شد زنار ولدخول  
 حمامنا بمجلجل او نحو خاتم رصاص برقابهم ( ولهم ركوب غير خيل )  
 كالحمير ( بغير سرج ) فيركبون ( باكاف ) وهو البرذعة لما روى الحلال  
 ان عمر امر بجيز نواصى اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا  
 الاكف بالعرض ( ولا يجوز تصديرهم فى المجالس ولا القيام لهم ولا  
 بدائهم بالسلام ) او بكيف اصحت او امسيت او حالك ولا تهنيهم وتعزيهم  
 وعبادتهم وشهادة اعيادهم لحديث ابي هريرة مرفوعا لا تبدؤا اليهود  
 والنصارى بالسلام فاذا لقيتهم احدهم فى الطريق فاضطروهم الى اضيقها  
 قال الترمذى حديث حسن صحيح ( ويمتنون من احداث كنائس وبيع )  
 ومجتمع لصلاة فى دارنا ( و ) من ( بناء ما نهى الله منها ولو ظلما ) لما روى  
 كثير بن مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا تبني الكنيسة فى الاسلام ولا يحدد ماخرب منها ( و ) يمتنعون  
 ايضا ( من تعلية بنیان على مسلم ) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام  
 يعلو ولا يعلى عليه وسواء لاصقه او لا اذا كان يعد جارا له فان على وجب  
 نقضه و ( لا ) يمتنعون من ( مساواته ) اى بنيان ( له ) اى لبناء المسلم لان



ذلك لا يفضى العلو وماملكوه عاليا من مسلم لا يتقضى ولا يعاد عالياو انهدم  
( و ) ينعون ايضا ( من اظهار خمر وخنزير ) فان فعلوا اتلفناها ( و )  
من اظهار ( ناقوس وجهر بكتابهم ) ورفع صوت على ميت ومن قراءة  
قران ومن اظهار اكل وشرب بنهار رمضان وان صولحوا في بلادهم على  
جزية او خراج لم ينعوا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو  
اذن له مسلم وان تحاكموا اليناقنا الحكم والترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم  
بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حربى اخذ منه العشر وذمى نصف  
العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة في السنة فقط ولاعشر اموال المسلمين  
( وان تهود نصراني او عكسه ) بان تنصر يهودى ( لم يقر ) لانه انتقل الى  
دين باطل قد اقر بطلانه شبه المرتد ( ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه )  
الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيل للامام اقتله قال لا  فصل   
فما يتقضى العهد ( فان ابى الذمى بذل الجزية ) او العغار ( او التزام حكم  
الاسلام ) او قاتلنا ( او تعدى على مسلم بقتل او زنا ) بمسلة وقياسه اللواط  
( او ) تعدى ( بقطع طريق او تجسس او ايواء جاسوس او ذكر الله  
او رسوله او كتابه ) او دينه ( بسوء انتقض عهده ) لان هذا ضرر يع  
المسلمين وكذا لو لحق بدار حرب لان اظهار منكرا او قذف مسلما وينتقض  
بما تقدم عهده ( دون ) عهد نسائه واولاده ( فلا ينتقض عهدهم تبعا له  
لان النقض وجد منه فاختص به ) وحل دمه ( ولو قال تبت فيخير فيه  
الامام كسير حربى بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم ( و ) حل  
( ماله ) لانه لاحرمته له في نفسه بل هو تابع لمالكه فيكون قيا وان  
اسلم حرم قتله

### كتاب البيع

جائز بالاجماع لقوله تعالى واحل الله البيع ( وهو ) في اللغة اخذ شئ  
واعطاء شئ قاله ابن هيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين  
يعد باعه للاخذ والاعطاء وشرعا ( مبادلة مال ولو في الذمة ) بقول  
او معاطاة والمال عين مباحة النفع بلا حاجة ( او منفعة مباحة ) مطلقا  
( كسر ) في دار او غيرها ( بمثل احدهما ) متعلق بمبادلة اى بمال او منفعة  
مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين

بشرط الحلول والتقايض قبل الفرق او بمنفعة منفعة بعين او دين او منفعة  
 وقوله ( على التأييد ) يخرج الاجارة ( غير ربا وقرض ) فلا يسميان بيعا  
 وان وجدت فيهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود  
 الاعظم في القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا ( وينعقد ) البيع ( باليجاب  
 وقبول ) بفتح القاف وحكى ضمها ( بعده ) اى بعد الايجاب فيقول البائع  
 بعثك او ملكتك او نحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه ( و )  
 يصح القبول ايضا ( قبله ) اى قبل الايجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن  
 استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول ( متراخيا عنه ) اى عن  
 الايجاب ما داما ( فى مجلسه ) لان حالة المجلس كحالة العقد ( فان تشاغلا  
 بما يقطعه ) عرفا او اقضى المجلس قبل القبول ( بطل ) لانهما صارا معرضين  
 عن البيع وان خالف القبول الايجاب لم ينعقد ( وهى ) اى الصورة  
 المذكورة اى الايجاب والقبول ( الصيغة القولية ) للبيع ( و ) ينعقد ايضا  
 ( بمعاطاة وهى ) الصيغة ( الفعلية ) مثل ان يقول اعطى بهذا خبرا فيعطيه  
 ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فياخذ المشتري او وضع ثمنه  
 عادة واخذه عقبه فتقوم المعاطاة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضى  
 لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهدية والصدقة ولا بأس بذوق المبيع  
 حال الشراء ( ويشترط ) للبيع سبعة شروط احدها ( التراضى منهما ) اى  
 من المتعاقدين ( فلا يصح ) البيع ( من مكره بلا حق ) لقوله عليه السلام  
 انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء  
 دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكره على وزن مال فباع ملكه مكره  
 الشراء منه وصح ( و ) الشرط الثانى ( ان يكون العاقد ) وهو البائع  
 والمشتري ( جازى التصرف ) اى حرا مكلنا رشيدا ( فلا يصح تصرف  
 صغير وسفيه بغير اذن ولى ) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا اليتامى اى  
 اختبروهم وانما يتحقق بتفويض البيع والشرا اليه ويحرم الاذن بلا مصلحة  
 وينفذ تصرفهما فى الشئ اليسير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده ( و )  
 الشرط الثالث ( ان تكون العين ) المعقود عليها او على منفعتها ( مباحة  
 النفع من غير حاجة ) بخلاف الكلب لانه انما يقتل لصيد او حرث او ماشية  
 وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى يابس والعين هنا مقابلة  
 المنفعة فتناول ما فى الذمة ( كالبلغل والحمار ) لان الناس يتبايعون ذلك فى



كل عصر من غير نكير ( وكذا القز ) لانه حيوان طاهر يقتنى لما يخرج منه ( وكبره ) لانه ينتفع به في المال ( وكالفيل وسباع البهائم التي تصلح للصيد ) كالفهد والصقر لانه يباح نفعها واقتناؤها مطلقا ( الا الكلب ) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا يبيع آله لهو وخمر ولو كانا ذميين ( والحشرات ) لا يصح بيعها لانه لا نفع فيها الا علقا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كبومة تجعل شباشا ( والمصحف ) لا يصح بيعه ذكر في المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم في بيع المصحف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدي تقطع في بيعها ولان تعظيمه واجب وفي بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشرائه استنقاذا وفي كلام بعضهم يعني من كافر ومقتضاه انه ان كان البائع مسلما حرم الشرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف الكافر ومفهوم التقيح والنتهى يصح بيعه لمسلم والميتة ) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والخمر والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد ( و ) لا ( السرجين النجس ) لانه كاليتة وظاهره انه يصح بيع الظاهر منه قاله في المبدع ( و ) لا ( الادهان النجسة ولا استنجة ) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه والامر يراقتنه ( ويجوز الاستصباح بها ) اي بالانجسة على وجه لا تتعدى نجاسته كاستنقاغ بمجلى الميتة المدبوغ ( في غير مسجد ) لانه يودي الى تحجسه ولا يجوز الاستصباح بنجس العين ولا يجوز بيع سم قاتل ( و ) لشروط الرابع ( ان يكون ) المقصد ( من مالك ) للعقود عليه او من يقوم مقامه كالوكيل والولي لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواه ابن ماجة والترمذي وخص منه المأذون فيه لقيامه مقام المالك ( فان باع ملك غيره ) بغير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ونحو اجازة المالك ما لم يحكم به من يراه ( او اشترى بعين ماله ) اي مال غيره ( بلا اذنه لم يصح ) ولو اجيز ثنويات شرطه ( وان اشترى له ) اي ثغيره ( في ذمته بلا اذنه ولم يصح في العقد صح ) العقد لانه متصرف في ذمته وهي قابلة للتصرف ويصير ملكا لمن اشترى ( له ) من حين العقد ( بلا اجازة ) لانه اشترى لاجله ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل فملكه من اشترى له كما لو اذن ( ولزم ) العقد ( المشتري بعدمها ) اي عدم الاجارة لانه لم يادن فيه فتعين كونه

للجندى (ملكاً) كما لو لم يتو غيره وان سعى في العقد من اشترى له لم يصح  
وان باع ما يظنه لغيره فبان البايع وارثاً او وكلاً صح (ولا يباع غير المساكن  
مما فتح غنوة كارض الشام ومصر والعراق) وهو قول عمر وعلى وابن  
عباس وابن عمر رضى الله عنهم لان عمر رضى الله عنه وقفها على المسلمين  
واما المساكن فيصح بيعها لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة  
في زمن عمر وبنوها مساكن وتبايعوها من غير تكبر ولو كانت التها من  
ارض الغنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض الغنوة في ذلك ما جلوا  
عنه فزعنا منا وما صولحوا على انها لنا وقرها معهم بالخراج بخلاف ما صولحوا  
على انها لهم كالحيرة والليس وناقيا وارض بنى صلوبا من اراضى العراق  
فيصح بيعها كالتى اسلم اهلها عليها كالمدينة (بل) يصح ان (توجر) ارض  
الغنوة ونحوها لانها موجرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في  
كل عام واجارة الموجر جائزة ولا يجوز بيع رباع مكة ولا اجارتها لما روى  
سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعاً رباع مكة حرام ببيعها حرام اجارتها وعن  
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً مكة لا تباع رباعها ولا تكرى  
بيوتها رواء الاثرم فان سكن باجرة لم ياتم بدفعها جزم به في المغنى وغيره  
(ولا يصح بيع نفع الير) وماء العيون لان ماءها لا يملك لحديث المسلمون  
شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار رواء ابو داود وابن ماجه بل رب  
الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه (ولا) يصح بيع (ما ينبت في  
ارضه من كلاً وشوك) لما تقدم وكذا معادن جارية كنفت وملح وكذا لو  
عشش في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يحجز ببيع (ويملكه اخذه) لانه من  
المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه وحرم منع مستاذن بلا  
ضرر (و) الشرط الخامس (ان يكون) المعقود عليه (مقدوراً على  
تسليمه) لان مالا يقدر على تسليمه شبيه بالمعدوم فلم يصح بيعه (فلا يصح  
بيع آبق) علم خبره او لا لما رواء احمد عن ابى سعيد ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد وهو آبق (و) لا بيع (شارد  
و) لا طير في هواء) ولو الف الرجوع الا ان يكون بمغلق ولو طال  
زمن اخذه (و) لا بيع (سمك في ماء) لانه غرر مالم يكن مرءياً  
بمحور يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسليمه (ولا) يصح بيع (مغصوب  
من غير غاصبه او قادر على اخذه) من غاصبه لانه لا يقدر على تسليمه فان



باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم الغرر فان عجز بعد فله الفسخ  
 ( و ) الشرط السادس ( ان يكون ) المبيع ( معلوما ) عند المتعاقدين  
 لان جهالة المبيع غرر ومعرفة المبيع اما ( برؤية ) له او لبعضه الدال  
 عليه مقارنة او متقدمة بزمان لا يتغير فيه المبيع ظاهرا ويلحق بذلك  
 ما عرف ثلثه او شمه او ذوقه ( او صفة ) تكفي في السلم فتقوم مقام  
 الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الاغوذج بان يريه  
 صاعا مثلا ويبيعه الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعشى وشراؤه  
 بالوصف والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله ( فان اشترى مالم  
 يره ) بلا وصف ( او رآه وجهه ) مان لم يعلم ماهو ( او وصف له بما  
 لا يكفي سلما لم يصح ) البيع لعدم العلم بالمبيع ( ولا يباع حمل في بطن ولبن  
 في ضرع منفردين ) للجهالة فان باع ذات لبن او حمل دخلا تبعا ( ولا )  
 يباع ( مسك في قارته ) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة ( ولا نوى  
 في غمر ) للجهالة ( و ) لا ( صوف على ظهر ) لثييه عليه السلام عنه في  
 حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يحجز افراده بالعقد كاعضائه ( و )  
 لا يبيع ( فجل ونحوه ) مما المقصود منه مستر بالارض ( قبل قلعه ) للجهالة  
 ( ولا يصح بيع الملامسة ) بان يقول بعثك ثوبى هذا على امك متى لمسته  
 فهو عليك كذا او يقول اى ثوب لمسته فهو لك بكذا ( و ) لا يبيع ( المنابذة )  
 كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فعليك بكذا لقول ابى هريرة ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة متفق عليه وكذا يبيع  
 الحصة كارمها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه ( ولا ) يبيع ( عبد )  
 غير معين ( من عبيده ونحوه ) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة  
 ولو تسارت القيم ( ولا ) يصح ( استئاؤه الا معينا ) فلا يصح بعثك هؤلاء  
 العبيد الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن  
 الثنيا الا ان تعلم قال الترمذى حديث صحيح ( وان استثنى بائع من حيوان  
 يوكل راسه وجلده واطرافه صح ) لفعله عليه السلام في خروجه من مكة  
 الى المدينة رواء ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط  
 ولزمته قيمته على التقريب وللمشتري الفسخ بعيب يختص هذا المستثنى ( وعكسه )  
 اى عكس استثناء الاطراف في الحكم استثناء ( الشحم والحمل ) ونحوه مما  
 لا يصح افراده بالبيع فيطل البيع باستثناءه وكذا لو استثنى منه رطلا من

لم أو نحوه ( و يصح بيع ما مأكوله في جوفه كرمان و بطنج ) وبيض لدطاء الحاجة لذلك ولكونه مصلحة لفساده بإزالته ( و ) يصح بيع ( الباقي ونحوه ) كاللحم والجوز واللوز ( في قشره ) يعني ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف فيم وعبرة الاصحاب في قشره لانه مستور بحائل من اصل خاقته اشبه الرمان ( و ) يصح بيع ( الحب المشتد في سنبله ) لانه عليه السلام جعل الاشتداد غاية للبيع وما بعد العاية يخالف ما قبلها فوجب زوال النع ( و ) الشرط السابع ( ان يكون الثمن معلوما ) للمتعاقدين ايضا كما تقدم لانه احد الموضين فاشتراط العلم به كالمبيع ( فان باعه برقه ) اي ثمنه المكتوب عليه وهما يجهلانه او احدهما لم يصح للجهالة ( او ) باعه ( بالف درهم ذهبا وفضة لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول ( او ) باعه ( بما ينقطع به السعر ) اي بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة ( او ) باعه ( بما باع ) به ( زيد و جهلاء او ) جهلاء ( احدهما لم يصح ) البيع للجهل بالثمن وكذا لو باعه كما يبيع الداس او دينار او درهم مطلق وثم تقود متساوية رواج وان لم يكن الا واحدا او غلب صح وصرف اليه ويكفي علم الثمن بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن صنية وملء كيل مجهولين ( وان باع ثوبا او صبرة ) هي الكومة المجموعة من الطعام ( او ) باع ( قطيعة كل دراع ) من الثوب بكذا ( او ) كل قفيز ( من الصبرة بكذا ( او ) كل ( شاة ) من القطيع ( بدرهم صح ) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثن معلوم لاشارته الى ما يعرف مبلغه من جهة لا تتعاق بالمتعاقدين وهي الكيل والعد والذرع ( وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم ) لم يصح لان من التمييز وكل للعدد فيكون مجهولا بخلاف ما سبق لان المبيع الكل لا يبيض فاستفت الجهالة وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح لما ذكر ( او ) باعه ( بمائة درهم الا دينارا ) لم يصح ( وعكسه ) بان باع دينارا او دنانير الا درهما لم يصح لان قيمة المستثنى مجهولة فيلزم الجهل بالثن اذا استثنى المجهول من المعلوم يصير مجهولا ( او باع معلوما ومجهولا يتعذر علمه ) كهذه القرس وما في بطن اخرى ( ولم يقل كل مائة بكذا لم يصح ) البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويمه فلا طريق الى معرفة ثمن المعلوم ( وكذا لو باعه بمائة ورطل خمر وان قال كل



منهما بكذا صح في المعلوم بثمنه للعلم به ( فان لم يتعذر ) علم مجهول ابيع مع  
معلوم ( صح في المعلوم بقسطه ) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل  
تفريق الصفقة الثلاث والثانية اشير اليها بقوله ( ولو باع مشاعا بينه وبين  
غيره كعبد ) مشترك بينهما ( او ما يتقسم عليه الثمن بالاجزاء ) كقفيزين  
متساويين لهما ( صح ) البيع ( في نصيبه بقسطه ) من الثمن لفقد الجهالة  
في الثمن لا تقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة  
ذكرها بقوله ( وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او ) باع ( عبدا وحرًا  
او ) باع ( خلا وخرًا صفقة واحدة ) بثمن واحد ( صح ) البيع ( في  
عبده ) بقسطه ( وفي الحل بقسطه ) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم  
يخصه فاذا اجتمعا بقيا على حكمهما ويقدر خر خلا وحر عبدا ليتقسط الثمن  
ولم يشتر الخيار ان جهل الحال ) بين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه  
من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه  
او باع عبده لاثنين او اشترى عبيد من اثنين او وكيلهما بثمن واحد  
صح وقسط الثمن على قيمتهما وكيع اجارة ورهن وصلاح ونحوها فصل  
ولا يصح البيع ولا الشراء ( ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها الثاني )  
اي اسي عبد المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذي كان على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم لقوله تعالى اذا نودي  
للاصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهي يقتضي  
الفساد وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعي عليه وتحرم  
المساومة والمناذات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايق وقت  
مكتوبة ( ويصح ) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كمضطر الى طعام او سترة  
ونحوها اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضا ( النكاح وسائر العقود ) كالقرض  
والرهن والضمان والاجارة وامضا بيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون  
الباخته ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع ( ولا يصح بيع عصير )  
ونحوه ( ممن يتخذ خمرًا ) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
( ولا ) بيع ( سلاح في فتنة ) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله  
احمد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا يبيعه لاهل حرب او قطاع طريق لانه  
اعانة على معصية ولا يبيع ما كول ومشوم لمن يشرب عليهما المسكر ولا قدح لمن  
يشرب به خمرًا ولا جوز وبيض لقمار ومحرم اكله ونحو ذلك ( ولا ) بيع

(يجب على مسلم لكافر اذا لم يعتق عليه ) لانه ممنوع من استدامة ملكه عليه لما فيه من الصغار فنع من ابتدائه فان كان يعتق عليه بالشراء صح لانه وسيلة الى حرية ( وان اسلم ) فن ( في يده ) اي يد كافر او عند مشتريه منه ثم رده لنحو عيب ( اجبر على ازالة ملكه ) عنه بنحو بيع او هبة او عتق لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ( ولا تكفي مكاتبته ) لانها لا تزيل ملك سيده عنه ولا بيعه بخيار لعدم انقطاع علقه عنه ( وان جمع ) في عقد ( بين بيع وكتابة ) بان باع عبده شيئا وكاتبه بعوض واحد صفقة واحدة ( او ) جمع بين ( بيع وصرف ) او اجارة او خلع او نكاح بعوض واحد ( صح ) البيع وما جمع اليه ( في غير الكتابة ) فيبطل البيع لانه باع ماله لماله وتصح هي لان البطلان وجد في البيع فاختص به ( ويقسط العوض عليهما ) اي على المبيع وما جمع اليه بالقيم ( ويحرم بيعه على بيع اخيه ) المسلم ( كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة انا اعطيك مثلها بتسعة ) لقوله عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض ( و ) يحرم ايضا ( شراؤه على شراؤه ) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندي فيها عشرة ) لانه في معنى البيع عليه المنهى عنه ومحل ذلك اذا وقع في زمن الخيارين ( ليفسخ ) المقول له العقد ( ويعقد معه ) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحا لا بعد رد ( ويبطل العقد فيهما ) اي في البيع على بيعه والشرا على شرايه ويصح في السوم على سومه والاجارة كالبيع في ذلك ويحرم بيع حاضر لباد ويبطل ان قدم لبيع سلعته بسعر يومها جاهلا بسعرها وقصده الحاضر وبالناس حاجة اليها ( ومن باع ربويا بنسيئة ) اي موجل وكذا حال لم يقبض ( واعتاض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة ) كتمن بر اعتاض عنه برا او غيره من المكيلات لم يحجز لانه ذريعة لبيع الربوي بالربوي نسيئة وان اشترى من المشتري طعاما بدارهم وسلمها اليه ثم اخذها منه وفا او لم يسلمها اليه لكن تقاصا جاز ( او اشترى شيئا ) ولو غير ربوي ( نقدا بدون ما يباع به نسيئة ) او حالا لم يقبض ( لا بالعكس لم يحجز ) لانه ذريعة الى الربا لبيع الفأ بنخمسايه وتسمى مسئلة العينة وقوله لا بالعكس يعنى لا ان اشتراه باكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشتراه بمثله واما عكس مسئلة العينة بان باع سلعة بنقد ثم اشتراها باكثر منه نسيئة فنقل ابو داود يجوز بلا حيلة ونقل حرب انها مثل مسئلة العينة وجزم به المصنف في الاقناع



وصاحب المنتهى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنتهى وهو المذهب  
لانه يتخذ وسيلة للربا كمسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة  
الى الثانى فيحرم ولا يصح ( وان اشتراه ) اى اشترى المبيع فى مسألة العينة  
او عكسها ( بغير جنسه ) بان باعه بذهب ثم اشتراه بفضة او بالعكس ( او )  
اشتراه ( بعد قبض ثمنه او بعد تغير صفته ) بان هزل العبد او نسي صنعة  
او تحرق الثوب ( او ) اشتراه ( من غير مشترىه ) بان باعه مشترىه او وهبه  
ونحوه ثم اشتراه بآلعه ممن صار اليه جاز ( وان اشتراه ابوه ) اى ابو بائعه  
( او ابنه ) او مكاتبه او زوجته ( جاز ) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل  
الى فعل مسألة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة باكثر  
ليتوسع بثمنه فلا باس وتسمى مسألة التورق ويحرم التسعير والاحتكار فى  
قوت آدمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله  
ودوابه ويسن الاشهاد على البيع ~~في~~ باب الشروط فى البيع ~~في~~ والشرط  
هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ماله فيه منفعة ومحل المعتبر  
منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله ( منها صحيح ) وهو ما  
وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقابض  
وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتاكيد لمقتضى العقد فلذلك اسقطه  
المصنف الثانى شرط ما كان من مصلحة العقد ( كالرهن ) المعين او الضامن  
المعين ( وكما جيل ثمن ) او بعضه الى مدة معلومة ( و ) كشرط صفه فى  
المبيع ( ككون العبد كاتباً او خصياً او مسلماً ) او خياطاً مثلاً ( والامة  
بكراً ) او تحيض والدابة هملاجة والفهد او نحوه صيوداً فيصح فان وفا  
بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفه وان تعذر رد تعين ارش  
وان شرط صفه فان اعلا منها فلا خيار ( و ) الثالث شرط بايع نفعا  
معلوما فى مبيع غير وطى ودواعيه ( نحو ان يشترط البايع سكنى الدار )  
او نحوها ( شهراً و حملان البعير ) او نحوه المبيع ( الى موضع معين )  
لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملاً واشترط ظهره الى  
المدينة متفق عليه واخرج فى التعليق والانتصار وغيرها بشرآ عثمان من  
صهيب ارضا وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره فى المبدع ومقتضاه صحة  
الشرط المذكور ولبايع اجارة واعارة ما استثنى وان تعذر انتفاعه بسبب  
مشتريه فعليه اجرة المثل له ( او شرط المشتري على البايع ) نفعا معلوما فى

مبيع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيه او خياطة الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحتج احمد لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من تبطن جرزة حطب وشارطه على حملها ولانه بيع واجارة فالبايع كالاجير وان تراضيا على اخذ اجرة ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير النوعين الاولين كحمل حطب وتكسيه وخياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع) لما روى ابو داود والترمذي عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح والضرب الثاني من الشروط اشار اليه بقوله (ومنها فاسد) وهو ما ينافي مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الاخر عقدا اخر كسلف) اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) للثمن او غيره وشركة وهو بيعتان في بيعة المنهى عنه قاله احمد الثاني ما يصح معه البيع وقد ذكره بقوله (وان شرط ان لا خسارة عليه او متى نفق المبيع والا رده او) شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يعتقه او) شرط (ان عتق فالولا له) اى للبايع (او) شرط البايع على المشتري (ان يفعل ذلك) اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) لقوله عايه السلام من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة ابطل الشرط ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البايع (العتق) على المشتري فيصح الشرط ايضا ويجبر المشتري على العتق ان اباه والولا له فان اصر اءتقه حاكم وكذا شرط رهن فاسد كخمر ومجهول وخيار او اجل مجهولين ونحو ذلك فيصح البيع ويفسد الشرط (و) ان قال البايع (بعثك) كذا بكذا (على ان تنقذني الثمن الى ثلاث) ليال مثلا او على ان ترهنه بثمنه (والا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (صح) البيع والتعليق كما لو شرط الخيار وينفسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا ينقصد معه بيع نحو (بعثك ان جيتي بكذا او) ان (رضي زيد) بكذا وكذا تعليق القبول (او يقول) الراهن (للمرتهن ان جيتك بمحكك) في محله (والا فالرهن لك لا يصح البيع) لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن من صاحبه رواء



الاثم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل غير ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت المبيع اتممت الثمن والا فهو لك فيصح لفعل عمر رضي الله عنه والمدفوع للبائع ان لم يتم البيع والاجارة مثله ( وان باعه ) شيئا ( و شرط ) في البيع ( البراءة من كل عيب مجهول ) او من عيب كذا ان كان ( لم يبرأ البائع فان وجد المشتري بالمبيع عيباً فله الخيار لانه انما ثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سمى البائع العيب او ابراء المشتري بعد العقد برى ( وان باعه داراً ) او نحوها مما يذرع ( على انها عشرة اذرع فطنت اكثر ) من عشرة ( او اقل ) منها ( صح ) البيع والزيادة للبائع والنقص عليه ( ولمن جهله ) اى الحال من زيادة او نقص ( وفات غرضه الخيار ) فلكل منهما الفسخ مالم يعط البائع الزيادة للمشتري محانا في المسئلة الاولى او يرض المشتري بالنقص باخذه بكل الثمن في الثانية لعدم قوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها عشرة اقفزة فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع والنقص عليه باب الخيار بفتح وقبض المبيع والاذالة الخيار اسم مصدر اختار اى طاب خير الامرين من الامضاء والفسخ ( وهو ) ثمانية ( اقسام الاول خيار المجلس ) بكسر اللام موضع الجلوس وانراد هنا مكان التبايع ( يثبت ) خيار المجلس ( في البيع ) لحديث ابن عمر يرفعه اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكما جميعا او يخير احدهما الاخر فان خير احدهما الاخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفي العقد وشراء من يعتق عليه او اعترف بحريته قبل الشراء ( و ) كالبيع ( الصلح بمعناه ) كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بعوض وقصة التراضي والهبة على عوض لانها نوع من البيع ( و ) كبيع ايضا ( اجارة ) لانها عقد معاوضة اشبهت البيع ( و ) كذا ( الصرف والسلم ) لتناول البيع لهما ( دون سائر العقود ) كالمساقاة والحوالة والوقف والرهن والضمان ( ولكل من امتبائين ) ومن في معناها ممن تقدم ( الخيار مالم يتفرقا عرفا بايدانها ) من مكان التبايع فان كانا في مكان واسع كصحراء

فبان يمشى احدهما مستديرا لصاحبه خطوات وان كانا في دار كبيرة ذات  
 مجالس وبيوت فبان يفارقه من بيت الى بيت او الى نحو صفة وان كانا  
 في دار صغيرة فاذا صعد احدهما السطح او خرج منها فقد افترقا وان كانا  
 في سفينة كبيرة فبصعود احدهما اعلاها ان كانا اسفل او بالعكس وان كانت  
 صغيرة فبمخرج احدهما منها ولو حجز بينهما بحاجز كحائط او ان نال ما لم يعد  
 تفرقا لبقائهما بايدانهما بمحل العقد ولو طالت المدة ( وان نفياء ) اي  
 الخيار بان تبايعا على ان لا خيار بينهما لزم بمجرد العقد ( او اسقطاه )  
 اي الخيار بعد العقد ( سقط ) لان الخيار حق للعاقد فسقط باسقاطه  
 ( وان اسقطه احدهما ) اي احد المتبايعين او قال لصاحبه اختر سقط  
 خياره و ( بقي خيار الاول ) لانه لم يحصل منه اسقاط لخياره بخلاف  
 صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ وينقطع الخيار بموت احدهما لا بمجنونه  
 ( واذا مضت مدته ) بان تفرقا كما تقدم ( لزم البيع ) بلا خلاف القسم  
 ( الثاني ) من اقسام الخيار خيار الشرط : ( ان يشترط ) اي يشترط  
 المتعاقدان الخيار ( في ) صلب ( العقد ) او بعده في مدة خيار المجلس  
 او الشرط ( مدة معلومة ولو طويلة ) لقوله عليه السلام المسلمون على  
 شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا الى اجل مجهول ولا  
 في عقد حيلة ليربح في قرض فيحرم ولا يصح البيع ( وابتدائها ) اي  
 ابتداء مدة الخيار ( من العقد ) ان شرط في العقد والا فمن حين اشترط  
 ( واذا مضت مدته ) اي مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع ( او قطعه ) اي  
 قطع المتعاقدان الخيار ( بطل ) ولزم البيع كما لو لم يشترطاه ( ويثبت )  
 خيار الشرط ( في البيع والصلح ) والقسمة والهبة ( وما بمعناه ) اي بمعنى البيع  
 كالصلح بعوض عن عين او دين مقربه وقسمة التراضي وهبة الثواب  
 لانها انواع من البيع ( و ) في ( الاجارة في الذمة ) كخياطة ثوب ( او )  
 اجارة ( على مدة لا تلي العقد ) كسنة ثلاث في سنة اثنين اذا شرطه  
 مدة تنقضي قبل دخول سنة ثلاث فان وليت المدة العقد كشهري من الان  
 لم يصح شرط الخيار ليلايودي الى فوات بعض المنافع المعقود عليها او استيفائها  
 في مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط في غير ما ذكر  
 كصرف وسلم وضمان وكفالة ويصح شرطه للمتعاقدين ولو وكيلين ( وان  
 شرطاه لاحدهما دون صاحبه صح ) الشرط وثبت له الخيار وحده لان



الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز ( و ) ان شرطاء ( الى الغد او الليل )  
صح و ( يسقط باوله ) اى اول الغد او الليل لان الى لانتهاى الغاية فلا يدخل  
ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها ( و ) يجوز ( لمن له  
الخيار الفسخ ولو مع غيبة ) صاحبه ( الاخر و ) مع ( سخطه ) كالطلاق  
( و الملك ) فى المبيع ( مدة الخيارين ) اى خيار الشرط و خيار المجلس  
( للمشتري ) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع  
عبد اوله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع رواه مسلم فجعل المال للمبتاع  
باشترطه وهو عام فى كل بيع فشمّل بيع الخيار ( وله ) اى للمشتري ( نكاه )  
اى ثا المبيع ( المتفصل ) كالثمره ( وكسبه ) فى مدة الخيارين ولو فسخا  
بعد لانه نكاه ملكه الداخلى فى ضمانه لحديث الخراج بالضممان صححه الترمذى  
واما النكاه المتصل كالسمن فانه يتبع العين مع الفسخ لتعذر انفصاله ( ويحرم  
ولا يصح تصرف احدهما فى المبيع و ) لا فى ( عوضه المعين فيها ) اى فى مدة  
الخيارين ( بغير اذن الاخر ) فلا يتصرف المشتري فى المبيع بغير اذن  
البائع الا معه كان آجره له ولا يتصرف البائع فى الثمن المعين زمن الخيارين  
الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف  
( لغير تجربة المبيع ) فان تصرف بها لتجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب  
دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام  
الرقيق ( الا عتق المشتري ) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط  
خيار البائع حينئذ ( وتصرف المشتري ) فى المبيع بشرط الخيار له فى زمنه  
بنحو وقف او بيع او هبة او لمس لامة مبتاعة لشهوة ونحوه ( فسخ خياره ) وامضاء للبيع  
لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع فى المبيع  
اذا كان الخيار له وحده ليس فسخا للبيع ويبطل خيارها مطلقا بتلف  
مبيع بعد قبض و باتلاف مشتراه مطلقا \* سواء قبضه او لم يقبضه \* ( ومن مات  
منهما ) اى من البائع او المشتري فى شرط الخيار ( بطل خياره ) فلا يورث  
ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد القذف ( الثالث ) من اقسام  
الخيار خيار الغبن ( اذا غبن فى البيع غنا يخرج عن العادة ) لانه لم يرد  
الشرع بتحديد فرجع فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركبان  
لقوله عليه السلام لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا اتى السوق فهو  
بالخيار رواه مسلم ( و ) الثانية المشار اليها بقوله ( بزيادة الناجش ) الذى

لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو كاذب لتغريبه المشتري  
 الثالثة ذكرها بقوله ( والمسترسل ) وهو من جهل القيمة ولا يحسن بما كس  
 من استرسل اذا اطمأن واستأنس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارش مع  
 امساك والغبن محرم وخياره على التراخي ( الرابع ) من اقسام  
 الخيار ( خيار التدليس ) من الدلسة وهي الظلة فثبت بما يزيد به الثمن  
 ( ككتسويد شعر الجارية وتجييده ) اى جعله جعدا وهو ضد  
 السبط ( وجمع ماء الرحي ) اى الماء الذى تدور به الرحي ( وارساله عند  
 عرضها ) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحي حين ذلك  
 فيظن المشتري ان ذلك عادتيا فيزيد فى الثمن فاذا تبين له التدليس ثبت  
 له الخيار وكذا تصرية الابن فى ضرع بهيمة الانعام لحديث ابى هريرة  
 يرفعه لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحابها  
 ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر متفق عليه وخيار التدليس  
 على التراخي الا المصراة فيخير ثلاثة ايام منذ تلم بين امساك بلا ارش  
 ورد مع صاع تمر سليم ان حابها فان عدم التمر فتيته ويقبل رد الابن  
 بحاله ( الخامس ) من اقسام الخيار ( خيار العيب ) وما بمعناه ( وهو )  
 اى العيب ( ما ينقص قيمة المبيع ) عادة فما عده التجار فى عرفهم منقصا  
 انيط الحكم به وما لا فلا والعيب ( كمرضه ) على جميع حالاته فى جميع  
 الحيوانات ( وفقد عضو ) كاصبع ( وسن او زيادتهما وزنا الرقيق )  
 اذا بلغ عشرة من عبد او امة ( وسرقته ) وشربه مسكرا ( واباقه وبوله  
 فى الفراش ) وكونه اعسر لا يعمل بيمينه عماها المعتاد وعدم حتان ذكر  
 كبير وعدة مركوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرش وكلف  
 وقرع وحمل امة وطول مدة نفل ما فى دار مبيعة عرفا وكونها يزلها  
 الجند لاسقوط ايات يسيرة بمصحف ونحوه ولا حمى وصداع يسيرين ولا  
 ثيوبة او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنا ( فاذا علم المشتري العيب  
 بعد ) العقد ( امسكه بارشه ) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان  
 العوض فى مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب  
 فاق جزء من المبيع فله الرجوع ببدله وهو الارش ( وهو ) اى الارش  
 ( قسط ما بين قيمة الصحيحة والعيب ) فيقوم المبيع صحيحا ثم معيبا ويؤخذ  
 قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحا بعشرة ومعيبا بثمانية رجع بخمس



الثلث قليلا كان او كثيرا وان افضى اخذ الارش الى ربا كشرأ حلى فضة  
 بزمته دراهم امسك مجانا ان شاء او رده ( و اخذ الثلث ) المدفوع للبائع  
 وكذا لو ابرى المشتري من الثلث او وهب له ثم فسخ البيع لعيب او غيره  
 رجع بالثلث على البائع وان علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع او حدث  
 العيب بعد العقد فلا خيار له الا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه ( وان  
 تلف المبيع ) المعيب ( او عتق العبد ) او لم يعلم عيبه حتى صبح الثوب  
 او لسج او وهب المبيع او باعه او بعضه ( تعين الارش ) لتعذر الرد  
 وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب وثلثه عن  
 المشتري فمات المبيع او ابق ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ  
 ( وان اشترى ما لم يعلم عيبه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره  
 فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره ) الذى تبقى له  
 معه قيمة واخذ ثمنه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر  
 لا تبقى معه قيمة ( وان كان ) المبيع ( كبيض دجاج ) فكسره فوجده فاسدا  
 ( رجع بكل الثلث ) لانا تينا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لا نفع  
 فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بايعه لعدم الفائدة فيه ( وخيار عيب  
 متراح ) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير ( ما لم يوجد دليل  
 الرضى ) كتصرف فيه باجارة او اعارة او نحوها علما بعيبه واستعماله لغير  
 تجربة ( ولا يفتقر ) الفسخ للعيب ( الى حكم ولا رضى ولا حضور  
 صاحبه ) اى البائع كالطلاق وللمشتري مع غيره معيا او بشرط خيار الفسخ  
 فى نصيبه ولو رضى الاخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر ( وان اختلفا )  
 اى البائع والمشتري فى معيب ( عند من حدث العيب ) مع الاحتمال  
 ( فقول مشتر مع يمينه ) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى  
 الجزء الفات فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او  
 انه ما حدث عنده ويرده ( وان لم يحتمل الا قول احدهما ) كالاصبع  
 الزائدة والجرح الطرى الذى لا يحتمل ان يكون قبل العقد ( قبل ) قول  
 المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى ( بلا يمين ) لعدم الحاجة  
 اليه ويقبل قول البائع ان المبيع المعيب ليس المردود الا فى خيار شرط  
 فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من ثمن وقرض وسلم ونحوه  
 ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب ثمن معين بعقد ومن اشترى

متاها فوجده خيرا مما اشترى فعليه رده الى بايعه ( السادس ) من اقسام  
الخيار ( خيار في البيع بتخير الثمن متى بان ) الثمن ( اقل او اكثر ) مما  
اخره به ( ويثبت ) في انواعه الاربعة ( في التولية ) وهي البيع براس المال  
( و ) في ( الشركة ) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك ينصرف  
الى نصفه ( و ) في المراجعة وهي بيعه بثمنه وريح معلوم وان قال على ان  
اربح في كل عشرة درهما كره ( و ) في ( المواضعة ) وهي بيعه براس ماله  
وخسران معلوم ( ولا يد في جميعها ) اى الصور الاربعة ( من معرفة  
المشتري ) والبايع ( راس المال ) لان ذلك شرط لصحة البيع فان فات  
لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة تبع فيه المقنع وهو  
رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزايد ويحط قسطه في  
مراجعة وينقصه في مواضعة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بايع غلطا  
في راس المال بلا بينة ( وان اشترى ) السلعة ( بثمن موجل او ) اشترى  
( ممن لا تقبل شهادته له ) كايه وابنه وزوجته ( او ) اشترى شيئا ( باكثر  
من ثمنه حيلة ) او محاباة او لرغبة تخصه او موسم فات ( او باع بعض  
الصفة بقسطها من الثمن ) الذى اشتراها به ( ولم يبين ذلك ) للمشتري  
( في تخيره بالثمن فليشتر الخيار بين الامساك والرد ) كالتدليس والمذهب  
فما اذا بان الثمن موجلا انه يوجل على المشتري ولا خيار لزوال الضرر  
كما في الاقناع والمنتهى ( وما يزداد في ثمن او يحط منه ) اى من الثمن ( في  
مدة خيار ) مجلس او شرط ( او يوخذ ارشال عيب او لجناية عليه ) اى  
على المبيع ولو بعد لزوم البيع ( يلحق براس ماله و ) يجب ان ( يخبر به )  
كاصله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او ينقص منه في مدة خيار  
فينسحق بعقد ( وان كان ذلك ) اى ما ذكر من زيادة او حط ( بعد لزوم  
البيع ) بفوات الخيارين ( لم يلحق به ) اى بالعقد فلا يلزم ان يخبر به  
\* ويخبر بارش العيب والجناية عليه مطلقا لانه بدل جزء من المبيع \* ولا ان جنى  
المبيع فضاء المشتري لانه لم يزد به المبيع ذاتا ولا قيمة ( وان اخبر بالحال )  
بان يقول اشتريته بكذا او زدته او نقصته كذا ونحوه ( فحسن ) لانه ابلغ  
في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ تمام واستخدام ووطى ان لم ينقصه وان  
اشترى شيئا بعشرة مثلا وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيله او مخزنه اخبر  
بالحال ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان



مراجعة فتمه بحسب ملكيها لا على راس ماليهما ( السابغ ) من اقسام  
الخيار ( خيار ) يثبت ( لاختلاف المتبايعين ) في الجملة ( فاذا اختلفا ) هما  
او ورثتهما او احدهما او ورثة الاخر ( في قدر الثمن ) بان قال بايع بعثك بمائة  
وقال مشتر ثمانين ولا بينة لهما او تعارضت بينتهما ( تحالفا ) ولو كانت السلعة  
تالفة ( فيحلف بايع او لا ما بعته بكذا وانما بعته بكذا ثم يحلف المشتري ما اشترى به  
بكذا وانما اشترى به بكذا ) وانما بدى بالنفي لانه الاصل في البيع ( ولكل )  
من المتبايعين بعد التحالف ( الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر )  
وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر  
اقر العقد ( فان كانت السلعة ) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف ( تالفة  
رجعا الى قيمة مثلها ) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع  
( فان اختلفا في صفتها ) اي صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد  
كاتباً وانكره المشتري ( فقول مشتر ) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة  
وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثباتها بالقسط ( واذا فسخ  
العقد ) بعد التحالف ( انفسخ ظاهراً وباطناً ) في حق كل منهما كالرد  
بالعيب ( وان اختلفا في اجل ) بان يقول المشتري اشترى بكذا مؤجلاً  
وانكره البائع ( او ) اختلفا في ( شرط ) صحيح او فاسد كرهن او ضمن  
او قدرها ( فقول من ينفيه ) بيمينه لان الاصل عدمه ( وان اختلفا  
في عين المبيع ) كبعتي هذا العبد قال بل هذه الجارية ( تحالفا وبطل )  
اي فسخ ( البيع ) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع بيمينه لانه  
كالغارم وهي المذهب وجزم بها في الاقناع والمنتهى وغيرها وكذا لو اختلفا  
في قدر المبيع وان سمي تقدراً و اختلفا في صفته اخذ نقد البلد ثم غلبه  
رواجا ثم الوسط ان استوت ( وان ابي كل منهما تسليم ما بيده ) من  
المبيع والثن ( حتى يقبض العوض ) بان قال البائع لا اسلم المبيع حتى  
اقبض الثمن وقال المشتري لا اسلم الثمن حتى اسلم البائع ( والثن عين )  
اي معين ( نصب عدل ) اي نصبه الحاكم ( يقبض منهما ) المبيع والثن  
( ويسلم المبيع ) للمشتري ( ثم الثمن ) للبائع لجريان عادة الناس بذلك  
( وان كان ) الثمن ( ديناً حالاً اجبر بايع ) على تسليم المبيع لتعق  
حق المشتري بعينه ( ثم ) اجبر ( مشتر ان كان الثمن في المجلس ) لوجوب  
دفعه عليه فوراً اتمكنه منه ( وان كان ) ديناً ( غائباً في البلد ) او فيما

دونه مسافة القصر ( حجب عليه ) اى على المشتري ( فى المبيع وبقية ماله حتى يحضره ) خوفاً من ان يتصرف فى ماله تصرفاً يضر بالبايع ( وان كان ) المال ( غائباً بعيداً ) مسافة القصر او غيبه مسافة القصر ( عنها ) اى عن البلد ( والمشتري معسر ) يعنى او ظهر ان المشتري معسر ( فلبائع الفسخ ) لتعذر الثمن عليه كما لو كان المشتري مفلساً وكذا مؤجر بنقد حال ( ويثبت الخيار للخلف فى الصفة ) اذا باعه شيئاً موصوفاً ( ولتغير ما تقدمت رؤيته ) العقد وبذلك تمت اقسام الخيار ثمانية

فصل في التصرف فى المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه ( ومن اشترى مكيلاً ونحوه ) وهو الموزون والمعدود والمذروع ( صح ) البيع ( ولزم بالعقد ) حيث لا خيار ( ولم يصح تصرفه فيه ) بيع او هبة او اجارة او رهن او حوالة ( حتى يقبضه ) لقوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عتقه وجعله مهراً او عوض خلع ووصيته به وان اشترى المكيل ونحوه جزافاً صح التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر رضى الله عنهما مضت السنة ان ما دركته الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري ( وان تلف ) المبيع بكيل ونحوه او بعضه ( قبل ) قبضه ( فمن ضمان البايع ) وكذا لو تعيب قبل قبضه ( وان تلف ) المبيع المذكور ( بأفة سماوية ) لاصنع لادمى فيها ( بطل ) اى انفسخ ( البيع ) وان بقى البعض خير المشتري فى اخذه بقسطه من الثمن ( وان اتلفه ) اى المبيع بكيل او نحوه ( ادمى ) سواء كان هو البائع او اجنياً ( خير مشتر بين فسخ ) البيع ويرجع على بائع بما اخذ من ثمنه ( و ) بين ( امضاء ومطالبة متلفه ببدله ) اى بمثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان متقوماً وان تلف بفعل مشتر فلا خيار له لان اتلافه كقبضه ( وما عدا ) اى عدا ما اشترى بكيل او وزن او عدد او ذرع كالعبد والدار ( يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه ) لقول ابن عمر كنا نبيع الابل بالبيع بالدراهم فناخذ عنها الدنانير وبالعكس فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تاخذ بسعر يومها ما لم يتفرقا وبينهما شئ رواه الحمسة الا المبيع بصفة او روية متقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه ( وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فمن ضمانه ) اى ضمان المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان وهذا المبيع للمشتري فضمانه عليه



وهذا ( ما لم يمنع بائع من قبضه ) فان منعه حتى تلف ضمنه ضمان غصب والشر على  
 الشجر والمبيع بصفة او روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروث  
 او وصية او غنية فله التصرف فيه قبل قبضه ( ويحصل قبض ما بيع بكيل ) بالكيل  
 ( او ) بيع ( بوزن ) بالوزن ( او ) بيع ( بعد ) بالعد ( او ) بيع ( بذرع ) صح ( بذلك ) لحديث  
 عثمان يرفعه اذا تمت فكل واذا ابتعت فاكتل رواه الامام وشرطه حضور مستحق  
 او نائبه ويصح استنابة من عليه الحق للمستحق وموتة كيال ووزان وعداد  
 ونحوه على باذل ولا يضمن ناقد حاذق امين خطأ ( و ) يحصل القبض  
 ( في صبرة وما ينقل ) كشياب وحيوان ( بنقله و ) يحصل القبض في  
 ( ما يتناول ) كالجواهر والاثان ( بتأوله ) اذا عرف فيه ذلك ( وغيره )  
 اى غير ما ذكر كالعقار والثمره على الشجر قبضه ( بتخلية ) بلا حائل بان يفتح  
 له باب الدار او يسلمه مفتاحها ونحوه وان كان فيها متاع للبائع قاله الزركشى  
 ويعتبر لجواز قبض مشاع يتقل • اذن شريكه ( والا قاله ) مستحبة لما روى  
 ابن ماجه عن ابى هريرة مرفوعا من اقال مسلما اقال الله عز وجل عثرته  
 يوم القيامة وهى ( فسخ ) لانها عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله  
 عثرتك اى ازالها فكانت فسخاً للبيع لا بيعاً ( فتجوز قبل قبض المبيع )  
 ولو نحو مكيل ولا تجوز الا ( بمثل الثمن ) الاول قدراً ونوعاً لان العقد  
 اذا ارتفع رجع كل منهما بما كان له وتجوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم اعادة  
 كيل او وزن وتصح من مضارب وشريك ولفظ صلح وبيع ومعاطاة  
 ولا يحنث بها من حلف لا يبيع ( ولا خيار فيها ) اى لا يثبت في الاقالة  
 خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه ( ولا شفعة ) فيها لانها ليست بيعاً  
 ولا تصح مع تلف ثمن او موت هاقد ولا بزيادة على ثمن او نقصه او غير  
 جنسه وموتة رد مبيع تقايلا على بائع ~~في~~ باب الربا والصرف ~~في~~ الربا  
 مقصور وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت  
 اى علت وشرعا زيادة فى شى مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى  
 وحرم الربا والصرف بيع فقد بتقد قيل سعى به لصريفهما وهو تصويتهما  
 فى الميزان وقيل لانصرافهما عن مقتضى البيعات من عدم جواز التفرق  
 قبل القبض ونحوه والربا نوعان ربا فضل وربا نسئة ( فيحرم ربا الفضل  
 فى ) كل ( مكيل ) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر او غيره كالاشنان ( و )  
 كل ( موزون ) بيع بجنسه مطعوماً كان كالسكر او لا كالكتان لحديث عبادة

ابن الصامت مرفوعا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر  
 بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواه احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيما  
 لا يوزن عرفا لصناعته كفلوس غير ذهب وفضة ولا في مطعوم لا يكال  
 ولا يوزن كيف وجوز ( ويجب فيه ) اى يشترط في بيع مكيل او موزون  
 بجنسه مع التماثل ( الحلول والقبض ) من الجانبين بالمجلس لقوله عليه  
 السلام فيما سبق يدا بيد ( ولا يباع مكيل بجنسه الا كيلا ) فلا يباع بجنسه  
 وزنا ولو تمر بتمر ( ولا ) يباع ( موزون بجنسه الا وزنا ) فلا يصح كيلا  
 لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر وزنا بوزن  
 والبر بالبر كيلا بكيل والشعير بالشعير كيلا بكيل رواه الاثرم من حديث  
 عبادة ولان ما خولف معياره الشرعى لا يتحقق فيه التماثل والجهل به كالعلم  
 بالتفاضل ولو كيل المكيال او وزن الموزون فكانا سواء صح ( ولا ) يباع  
 ( بعضه ) اى بعض المكيل او الموزون ( ببعض ) من جنسه ( جزافا ) لما  
 تقدم مالم يعلم تساويهما في الميار الشرعى فلو باعه صبرة باخرى وعلم  
 كليهما وتساويهما او تباعاهما مثلا بمثل وكيلا فكانتا سواء صح وكذا زبرة  
 حديد باخرى من جنسها ( فان اختلف الجنس ) كبريشعير وحديد بنحاس  
 ( جازت الثلاثة ) اى الكيل والوزن والجزاف لقوله عليه السلام اذا  
 اختلفت هذه الاشياء فيعوا كيف شئت اذا كان يدا بيد رواه مسلم وابوداود  
 ( والجنس ماله اسم خاص يشمل انواعا ) فالجنس هو الشامل لاشياء  
 محتلفة بانواعها والنوع هو الشامل لاشياء محتلفة باشخاصها وقد يكون  
 النوع جنسا وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل  
 نوعين اجتماعا في اسم خاص فهو جنس وقد مثله بقوله ( كبر ونحوه ) من  
 شعير وتمر وملح ( وفروع الاجناس كالادقة والابخاز والادهان ) اجناس  
 لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناسا وجب ان تكون هذه اجناسا  
 فدقيق الحنطة جنس ودقيق الذرة جنس وكذا البواقي ( واللحم اجناس  
 باختلاف اصوله ) لانه فرع اصول هي اجناس فكان اجناسا كالاخباز  
 والضان والمعر جنس واحد ولحم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس  
 وهكذا ( وكذا اللبن ) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم ( واللحم والشحم  
 والكبد ) والقلب والالية والطحال والرية والكارع ( اجناس ) لانها  
 مختلفة في الاسم والحلقة فيجوز بيع جنس منها باخر متفاضلا ( ولا يصح



بيع لحم بحيوان من جنسه ( لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان ) ( ويصح ) بيع اللحم بحيوان من ( غير جنسه ) كلحم ضان ببقرة لانه ليس اصله ولا جنسه فجاز كما لو ابيع بغير ما كول ( ولا يجوز بيع حب ) كبر ( بدقيقه ولا سويقه ) لتعذر التساوى لان اجزاء الحب تنقشر بالطحن والنار قد اخذت من السويق وان ابيع الحب بدقيق او سويق من غير جنسه صح لعدم اعتبار التساوى اذا ( و ) لا يبيع ( نيئه بمطبوخه ) كالخطة بالهريسة او الخبز بالنشاء لان النار تعقد اجزاء المطبوخ فلا يحصل التساوى ( و ) لا يبيع ( اصله بعصيره ) كزيتون بزيت وسمسم بشيرج وغنب بعصيره ( و ) لا يبيع ( خالصة بمشوبة ) كخطة فيها شعر بمخالصة ولبن مشوب بمخالص لانتفاء التساوى المشترط الا ان يكون الخلط يسيرا وكذا بيع اللبن بالكشك ولا يبيع الهريسة والحريرة والفالودج والسنبوسك بعصه ببعض ولا يبيع نوع منها بنوع اخر ( و ) لا يبيع ( رطبه بيابسه ) كبيع الرطب بالتمر والغنب بالزبيب لما روى مالك وابو داود عن سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال اينقص الرطب اذا يبس قالوا نعم فنهى عن ذلك ( ويجوز بيع دقيقه ) اى دقيق الربوى ( بدقيقه اذا استويا فى النعومة ) لانهما تساويا حال العقد على وجه لا ينفرد احدهما بانقصان ( و ) يجوز بيع ( مطبوخه بمطبوخه ) كسمن بقرى بسمن بقرى مثلا بمثل ( و ) يجوز بيع ( خبزه مخبزه اذا استويا فى النشاف ) فان كان احدهما اكثر رطوبة من الآخر لم يحصل التساوى المشترط ويعتبر التماثل فى الخبز بالوزن كالنشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيلاه لكان ان يبس ودق وصار فتيتا يبيع بمثله كيلا ( و ) يباع ( عصيره بعصيره ) كماء غنب بماء غنب ورطبه برطبه كالرطب والغنب بمثله لتساويهما ولا يصح بيع المحاقلة وهى بيع الحب المشتد فى سنده بجنسه ويصح بغير جنسه ولا يبيع المزبنة وهى بيع الرطب على النخل بالتمر الا فى العرايا بان يبيعه حزوا بمثل مايوول اليه اذا جف كيلا فيما دون خمسة او سق للمحتاج لرطب ولا ثمن معه بشرط الحلول والتقايض قبل الفرق ففى نخل بتخلية وفى تمر بكيل ولا تصح فى بقية الثمار ( ولا يباع ربوى بجنسه ومعه ) اى احد العوضين ( او معهما من غير جنسه ) كمد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما قال فردده حتى ميز بينهما  
 فان كان مامع الربوى يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله فوجوده كعدمه  
 ( ولا ) يباع ( تمر بلا نوى بما ) اى بتمر ( فيه نوى ) لاشتغال احدهما  
 على ماليس من جنسه وكذا لو تزع النوى ثم باع التمر والنوى بتمر ونوى  
 ( ويباع النوى بتمر فيه نوى و ) يباع ( لبن و ) يباع ( صوف بشاة  
 ذات لبن وصوف ) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير  
 مقصود كدار مموء سققها بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله  
 او بنحاس ونخلة عليها تمر بمثله او بتمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه  
 او نوعه كخطة حمراء وسودا بيضاء وتمر معقل وبرنى بابراهيمى وصيحانى  
 ( ومرد ) اى مرجع ( الكيل لعرف المدينة ) على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ( و ) مرجع ( الوزن لعرف مكة زمن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ) لما روى عبد الملك بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال  
 مكيال المدينة والميزان ميزان مكة ( وما لاعرف له هناك ) اى بالمدينة  
 ومكة ( اعتبر عرفه فى موضعه ) لان مالا عرف له فى الشرع يرجع  
 فيه الى العرف كالقبض والحرز فان اختلفت البلاد اعتبر الغالب فان لم  
 يكن رد الى اقرب ما يشبه بالحجاز وكل ما يع مكيل ويجوز التعامل بكيل  
 لم يعهد  فصل ويحرم ربا النسئة  من النساء بالمد وهو التأخير  
 ( فى بيع كل جنسين اتفقا فى علة ربا الفضل ) وهى الكيل والوزن  
 ( ليس احدهما ) اى احد الجنسين ( نقدا ) فان كان احدهما نقدا كحديد  
 بذهب او فضة جاز النساء والا لا نسد باب السلم فى الموزونات غالباً  
 الا صرف فلوس نافقة بنقد فيشترط فيه الحلول والقبض واختار ابن  
 عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقناع ( كالمكيلين والموزونين ) ولو من جنسين  
 فاذا ابيع بر بشعير او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقابض قبل التفرق  
 ( وان تفرقا قبل القبض بطل ) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه  
 الاصناف فبيعوا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض ( وان باع مكيلاً  
 بموزون ) او عكسه ( جاز التفرق قبل القبض و ) جاز ( النساء ) لانهما  
 لم يجتمعا فى احد وصفى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان ( وما لا كيل



فيه ولا وزن كالثياب والحيوان يجوز فيه النساء ) لأمير النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو أن يأخذ على قلايص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى أبل الصدقة رواء أحمد والدارقطني وصححه وإذا جاز في المجلس الواحد ففي الجنس أولي ( ولا يجوز بيع الدين بالدين ) حكاه ابن المنذر إجماعاً لحديث نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع مافي الذمة بثن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم يقبض قبل التفرق وجعله رأس مال سلم <sup>في</sup> فصل ومتى افترق المتصارفان <sup>في</sup> بإيدائهما كما تقدم في خيار المجلس ( قبل قبض الكل ) أي كل العوض المعقود عليه في الجانبين ( أو ) قبل قبض ( البعض ) منه ( بطل العقد فيما لم يقبض ) سواء كان الكل أو البعض لأن القبض شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا إلى منزل أحدهما مستطحيين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس كقبض موكله ولومات أحدهما قبل القبض فسد العقد ( والدراهم والدنانير تتعين بالتعيين في العقد ) لأنها عوض مشار إليه في العقد فوجب أن تتعين كسائر الأعراض ( فلا تبدل ) بل يلزمه تسليمها إذا طُلب بها لوقوع العقد على عيها ( فان وجدها منصوبة بطل ) العقد كالمبيع إذا ظهر مستحقاً وإن تلفت قبل القبض فمن مال بائع أن لم تتحج لوزن أو عد ( و ) أن وجدها ( معيبة من جنسها ) كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة ( أمسك ) بلا إرش أن تعاقدنا على مثلين كدراهم فضة بمثله والا فله أخذه في المجلس وكذا بعده من غير الجنس ( أورد ) العقد للغيب وإن وجدها معيبة من غير جنسها كما لو وجد الدراهم نحاساً بطل العقد لأنه باعه غير مسمى له ( ويحرم الربا بين المسلم والحربي ) بأن يأخذ المسلم زيادة من الحربي لعموم ما تقدم من الأدلة ( و ) يحرم الربا بين المسلمين مطلقاً بدار إسلام أو حرب ( ما تقدم ) إلا بين سيد ورقيقه وإذا كان له على آخر دنانير فقضاء دراهم شيئاً فشيئاً فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وإن لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد فصارفه بها وقت الحاسبة لم يحجز لأنه بيع دين بدين وإن قبض أحدهما من الآخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح <sup>في</sup> باب بيع الأصول والتجار <sup>في</sup> الأصول جمع أصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

الدور والارض والشجر والثمار جمع ثمر كحل وجيال وواحد الثمر ثمرة  
 ( اذا باع دارا ) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها ( شمل )  
 العقد ( ارضها ) اى اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كسواد العراق  
 فلا ( و ) شمل بناها وسقفها ) لانها داخلان فى معنى الدار ( و ) شمل  
 ( الباب المنسوب ) وحلقته ( والسلم والرف المسمرين والحايبة المدفونة )  
 والرحى المنصوبة لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان وكذا المعدن الجامد  
 وما فيها من شجر وعرش ( دون ما هو مودع فيها من كنز ) وهو  
 المال المدفون ( وحجر ) مدفون ( ومنفصل منها كحل ودلو وبكرة وقفل  
 وفرش ومفتاح ) ومعدن جار وماء نبع وحجر رحى فوقانى لانه غير متصل  
 بها واللفظ لا يتناولها ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة او المعصرة دخل  
 فوقانى كالتحتانى ( وان باع ارضا ) او وهبها او وقفها او رهنها او اقر او وصى بها  
 ( ولو لم يقل بحقوقها شمل ) العقد ( غرسها وبناها ) لانها من حقوقها  
 وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط ( وان كان  
 فيها زرع ) لا يحصد الا مرة ( كبر وشعير قبايع ) ونحوه ( مبقى ) الى اول  
 وقت اخذه بلا اجرة مالم يشترطه مشتر ( وان كان ) الزرع ( يجز )  
 مرارا كرطية وبقول ( او يلقط مرارا ) كقنا وباذنجان وكذا نحو ورد  
 ( فاصوله للمشتري ) لانها تراد للبقا فهمى كالشجر ( والحزة واللقطة الظاهرتان  
 عند البيع للبائع ) وكذا زهر تقح لانه كالثمر المؤبر وعلى البائع قطعها  
 فى الحال ( واذا اشترط ذلك صح ) الشرط وكان له كالثمر المؤبر اذا اشترطه  
 مشتري الشجر ويثبت الخيار لمشتري دخول ما ليس له من زرع وثمر  
 كما لو جهل وجودها ولا يشمل بيع قرية مزارعها بلا نص او قرينة  
 فصل ومن باع  او وهب او رهن ( بخلا تشقق طلعه ) ولو لم  
 يؤبر فالثمر ( لبائع مبقى الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر ) ونحوه لقوله  
 عليه السلام من ابتاع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذى باعها الا ان يشترط  
 المبتاع متفق عليه والتاير التلقح وانما نص عليه والحكم منوط بالتشقق  
 لملازمته له غالبا وكذا لو صالح بالنخل او جعله اجرة او صداقا او عوض  
 خلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيهما ابرت او لم تؤبر كفسخ لعيب  
 ونحوه ( وكذلك ) اى كالنخل ( شجر العنب والتوت والرمان وغيره ) كجميز  
 من كل شجر لا قشر على ثمرته فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه



( و ) كذا ( ما ظهر من نوره كالشمس والتفاح وما خرج من اكمامه )  
 جمع كم وهو الغلاف ( كالورد ) والبنفسج ( والقطن ) الذي يحمل في كل  
 سنة لان ذلك كله بمثابة تشقق الطلع ( وما قبل ذلك ) اي قبل التشقق  
 في الطلع والظهور في نحو العنب والتوت والشمس والخروج من الاكام  
 في نحو الورد والقطن ( والورق فليشت ) ونحوه لمفهوم الحديث السابق  
 في النخل وما عداه فبالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من  
 نوع واحد فهو لبائع وغيره لمشتري الا في شجرة فالكل لبائع ونحوه ولكل  
 السقي لمصلحة ولو تضرر الآخر ( ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه ) لانه  
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع  
 متفق عليه والنهي يقتضي الفساد ( ولا ) يباع ( زرع قبل اشتداد حبه )  
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 النخل حتى تزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويامن العاهة نهى البائع  
 والمشتري ( ولا ) تباع ( رطبة وبقل ولا قثا ونحوه كباذنجان دون  
 الاصل ) اي منفردة عن اصولها لان ما في الارض مستور مغيب وما  
 يحدث منه معدوم فلم يجوز بيعه كالذي يحدث من الثمرة فان ابيع الثمر قبل  
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ابيعا لملك اصلهما او  
 ابيع قثا ونحوه مع اصله صح البيع لان الحر اذا ابيع مع الشجر والزرع  
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعا في البيع فلم يضر احتمال الغرر واذا ابيعا  
 لملك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال ( الا ) اذا باع الثمرة  
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه ( بشرط القطع في الحال )  
 فيصح ان انتفع بهما لان المنع من البيع لخوف التلف وحدوث العاهة  
 وهذا مامون فيما يقطع ( او ) الا اذا باع الرطبة والبقول ( جزرة ) موجودة  
 ( فجزة ) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر ( او ) الا اذا باع القثا  
 ونحوها ( لقطة ) موجودة لما تقدم وما لم يخلق لم يجوز بيعه ( والحصاد )  
 لزرع والجذاذ لثمر ( واللقاط ) لقثا ونحوها ( على المشتري ) لانه نقل  
 للملك وتفريغ لملك البائع عنه فهو كنقل الطعام ( وان باعه ) اي الثمر قبل  
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او القثا ونحوه ( مطلقا ) اي من  
 غير ذكر قطع ولا تبقية لم يصح البيع لما تقدم ( او ) باعه ذلك ( بشرط البقا )  
 لم يصح البيع لما تقدم ( او اشترى ثمرا لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه

حتى بدا ( صلاحه بطل البيع بزيادته ليلا يجعل ذلك ذريعة الى شراء الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع اخضر بيع بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد حبه ( او ) اشترى ( جزء ) ظاهرة من بفل او رطبة ( او ) اشترى ( لقطة ) ظاهرة من قثا ونحوها ثم تركهما ( فثما ) بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقثا بغير شرط القطع ( او اشترى ما بدا صلاحه ) من ثمر ( وحصل ) معه ( آخر واشتبه ) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطلاحا ولا يبطل البيع لان المبيع اختلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه والتي قباهما اتخاذ حيلة على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم ( او ) اشترى رطبا ( عريية ) ونقدت صورتها في الربا فتركها ( فآتمرت ) اى صارت تمرا ( بطل ) البيع لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا آتمرتاينا عدم الحاجة سوا كان الترك لعذر او لا ( والكل ) اى الثمرة وما حدث معها على ما سبق ( للبائع ) لفساد البيع ( واذا بدا ) اى ظهر ( ما له صلاح في الثمرة او اشتد الحب جاز بيعه ) اى بيع ما ذكر من الثمرة والحب ( مطلقا ) اى من غير شرط ( و ) جاز بيعه ( بشرط التبقية ) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزروع الى الحصاد لا من العاهة يبدو الصلاح ( والمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ ) وله قطعه في الحال وله بيعه قبل جذه ( ويلزم البائع سقيه ) بسقى الشجر الذى هو عليها ( ان احتاج الى ذلك ) اى الى السقى وكذا لو لم يحتج اليه لانه يجب عليه تسليمه كاملا فلزمه سقيه ( وان تضرر الاصل ) بالسقى ويجبر ان ابا بخلاف ما اذا باع الاصل وعاليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته ( وان تلفت ) ثرة ابيعت بعد بدو صلاحها دون اصلها قبل اوان جذاها ( باقة سماوية ) وهى ما لاصنع لادى فيها كالريح والحر والعطش ( رجع ) ولو بعد القبض ( على البائع ) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوايح رواء مسلم ولان التحلية فى ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا ينضبط فأت على المشتري ( وان اتلفه ) اى الثمر المبيع على ما تقدم ( ادى ) ولو البائع ( خير مشتر بين فسخ ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن ( والا مضا ) اى البقا على البيع ( ومطالبة المتلف ) بالبدل ( وصلاح بعض )



ثمرة ( الشجرة صلاح لها ولسمير النوع الذي في البستان ) لان اعتبار  
 الصلاح في الجميع يشق ( وبدو الصلاح في ثمر النخل ان تحمر او تصفر )  
 لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو قيل لا نس وما زهوها  
 قال تحمار او تصفار ( وفي الغناب ان يمتوه حلوا ) لقول انس نهى النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الغناب حتى يسود رواه احمد ورواته ثقات  
 قاله في المبدع ( وفي بقية الثمرات ) كالفتح والبطيخ ان ( يبدو فيه النضج  
 ويطيب اكله ) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب  
 متفق عليه والصلاح في نحو قنا ان يوكل عادة وفي حب ان يشتد  
 او يبيض ( ومن باع عبدا ) او امة ( له مال فماله لبايعه الا ان يشترطه  
 المشتري ) لحديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال فماله لبايعه الا ان  
 يشترطه المبتاع رواه مسلم ( فان كان قصده ) اي المشتري ( المال ) الذي  
 مع العبد ( اشترط غلّه ) اي العلم بالمال ( وسائر شروط البيع ) لانه  
 مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى ( والا ) يكن قصده المال  
 ( فلا ) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل  
 تبعا اشبه اساسات الحيوان وسواء كان مثل اثنى او فوقة او دونه واذا  
 شرط مال العبد ثم رده باقالة او غيرها رده معه ( وثياب الجمال ) التي  
 على العبد المبيع ( للبايع ) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة  
 العبد ( و ) ثياب ايس ( العادة للمشتري ) لجريان العادة ببيعها معه  
 ويشمل بيع دابة كفرس لجاما ومقودا و نعلا ﴿ باب السلم ﴾  
 هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسمى سلا لتسليم راس  
 المال في المجاس وسلفا لتقديته ( وهو ) شرعا ( عقد على موصوف )  
 ينضبط بالصفة ( في الدمة ) فلا يصح في عين كهذه الدار ( مؤجل )  
 باجل معلوم ( بشئ مقبوض بمجلس العقد ) وهو جائز بالاجماع لقوله  
 عليه السلام من اسلف في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم  
 الى اجل معلوم متفق عليه ( ويصح ) السلم ( بالفاظ البيع ) لانه بيع  
 حقيقة ( و ) بافض ( السلم والسلف ) لانهما حقيقة فيه اذا سم  
 للبيع الذي عجل ثمنه واجل مثله ( بشروط سبعة ) زائدة على شروط  
 البيع والجار متعلق بـصح ( احدها انضباط صفاته ) التي يختلف اثنان  
 باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة ( بمكيل ) اى كميل من حبوب  
وثار وخل وذهن ولبن ونحوها ( وموزون ) من قطن وحرير وصوف  
ونحاس وزبيق وشب وكبريت وشحم ولحم نى ولو مع عظمه ان عين  
موضع قطع ( ومذروع ) من ثياب وخيوط ( واما المعدود المختلف  
كالقواكه ) المعدودة كرمال فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر  
( و ) ك ( البقول ) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالحزم ( و ) ك ( الجلود )  
لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف ( و ) ك ( الروس )  
والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر ( و ) ك ( الوانى المختلفة  
الرؤس والاوزاس كالقماقم والاسطال الضيقة الرؤس ) لاختلافها ( و )  
ك ( الجواهر ) واللؤلؤ والعقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا  
بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصافا ( و ) ك ( الحامل  
من الحيوان ) كامة حامل لان الصفة لاتاتى على ذلك والولد مجهول  
غير محقق وكذا لو اسلم فى امة وولدها لدره جمعها الصفة ( وكل  
مغشوش ) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاثان  
خالصة صح السلم فيها ويكون راس المال غيرها ويصح السلم فى فلوس  
ويكون راس المال عرضا ( وما يجمع اخلاطا ) مقصودة ( غير متميزة  
كالغالبه ) والد ( والمعاجين ) التى يتداوى بها ( فلا يصح السلم فيه )  
لعدم انضباطه ( ويصح ) السلم ( فى الحيوان ) ولو ادما لحديث ابى رافع  
ان النبى صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل نكرا رواه مسلم ( و )  
يصح ايضا فى ( الثياب المنسوجة من نوعين ) كالكتان والقطن ونحوها  
لان ضبطها ممكن وكذا نشاب ونبل مريشان وخفاف ورماح ( و )  
يصح ايضا فى ( ما خلطه ) بكسر الحاء ( غير مقصود كالجين ) فيه المنفعة  
( وخل التمر ) فيه الماء ( والسكجين ) فيه الخل ( ونحوها ) كالشبرج  
والخبز والعجين الشرط ( الثانى ذكر الجنس والنوع ) اى جنس  
المسلم فيه ونوعه ( وكل وصف يختلف به ) اى بسببه ( الثمن ) اختلافا  
( ظاهرا ) كلونه وقدره وبلده ( وحدائنه وقدمه ) ولا يجب استقصاء  
كل الصفات لانه قد يتعذر ولما لا يختلف به الثمن لعدم الاحتياج اليه  
( ولا يصح شرط ) المتعاقدين ( الاردى او الاجود ) لانه لا ينحصر اذ  
ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه ( بل )



يصح شرط ( جيد وردى ) ويجزى ما صدق عليه انه جيد او ردى  
 فيزل الوصف على اقل درجة ( فان جاء ) المسلم اليه ( بما شرط ) للمسلم  
 لزمه اخذه ( او ) جاءه : ( اجود منه ) اى من المسلم فيه ( من نوعه  
 ولو قبل محله ) اى حلولة ( ولا ضرر فى قبضه لزمه اخذه ) لانه جاءه  
 بما تناوله العقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ما وصف او بغير نوعه  
 من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله  
 وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده وامساكه مع الارش الشرط  
 ( الثالث ذكر قدره ) اى قدر المسلم فيه ( بكيل ) معهود فيما يكال ( او  
 وزن ) معهود فيما يوزن لحديث من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل  
 معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه ( او ذرع يعلم ) عند  
 العامة لانه اذا كان مجهولا تعذر الاستيفاء به عند التلف فيفوت العلم  
 بالمسلم فيه فان شرطا مكيالا غير معلوم بعينه او صنجة غير معلومة  
 بعينها لم يصح وان كان معلوما صح السلم دون التعيين ( وان اسلم  
 فى المكيل ) كالبر والشيرج ( وزنا او فى الموزون ) كالحديد  
 ( ككيلا لم يصح ) السلم لانه قدره بغير ما هو مقدر به فلم يجز كما لو  
 اسلم فى المذروع وزنا ولا يصح فى فواكه معدودة كرمان وسفرجل  
 ولو وزنا الشرط ( الرابع ذكر اجل معلوم ) للحديث السابق ولان  
 الحلول يخرج عن اسمه ومعناه ويعتبر ان يكون الاجل ( له وقع فى الثمن )  
 عادة كشهر ( فلا يصح ) السلم ان اسلم ( حالا ) لما سبق ( ولا ) ان اسلم  
 الى اجل مجهول كـ ( الى الحصاد والجذاذ ) وقدم الحاج لانه يختلف فلم  
 يكن معلوما ( ولا ) يصح السلم ( الى ) اجل قريب كـ ( يوم ) ونحوه لانه  
 لا وقع له فى الثمن ( الا ) ان يسلم ( فى شئ يأخذه منه كل يوم ) اجزا  
 معلومة ( كخبز ولحم ونحوها ) من كل ما يصح السلم فيه اذا الحاجة داعية  
 الى ذلك فان قبض البعض وتعذر الباقي رجع بقسطه من الثمن ولا يجعل  
 للباقي فضلا على المقبوض لتماثل اجزائه بل يقسط الثمن عليهما بالسوية  
 الشرط ( الخامس ان يوجد ) المسلم فيه ( غالبا فى محله ) بكسر الحاء اى  
 وقت حلولة لوجوب تسليمه اذا فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كالسلم  
 والرطب الى الشتاء لم يصح ( و ) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى ( مكان الوفا )  
 غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثمرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

من فحل بنى فلان او غنمه او مثل هذا الثوب لانه لا يومن تلفه وانقطاعه و  
 ( لا ) يعتبر وجود المسلم فيه ( وقت العقد ) لانه ليس وقت وجوب التسليم  
 ( فان ) اسلم الى محل يوجد فيه غالباً و ( تعذر ) المسلم فيه بان لم تحمل  
 الثمار تلك السنة ( او ) تعذر ( بعضه فله ) اى لرب السلم ( العسر ) الى  
 ان يوجد فيطالب به ( او فسخ ) العقد فى ( الكل ) ان تعذر الكل ( او )  
 فى ( البعض ) المتعذر ( وياخذ الثمن الموجود او عوضه ) اى عوض الثمن  
 التالف لان العقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقياً  
 وعوضه ان كان تالفاً اى مثله ان كان مثلياً وقيته ان كان متقوماً هذا ان  
 فسخ فى الكل فان فسخ فى البعض فبقسطه الشرط ( السادس ) ان يقبض العن  
 تاماً ( لقوله عليه السلام من اسلف فى شى فليسلف الحديث اى فليعط  
 قال الشافعى لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما اسلفه قبل ان يفارق  
 من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم ( معلوماً قدره ووصفه )  
 كالمسلم فيه فلا يصح بصيرة لا يعلمان قدرها ولا بجوهر ونحوه مما لا ينضبط  
 بالصفة ويكون القبض ( قبل التفرق ) من المجلس وكل ما لين حرم النساء  
 فيهما لا يجوز اسلام احدهما فى الآخر لان السلم من شرطه التأجيل ( وان  
 اقبض البعض ) من العن فى المجلس ( ثم افترقا ) قبل قبض الباقي ( بطل  
 فيما عدا ) اى عدا المقبوض وصح فى المقبوض ولو جعل ديناً سلماً لم يصح  
 وأمانة او عينا مفعوبة او عارية يصح لانه فى معنى القبض ( وان اسلم )  
 ثمتاً واحداً ( فى جنس ) كبر ( الى اجلين ) كرجب وشعبان مثلاً ( او  
 عكسه ) بان اسلم فى جنسين كبر وشعير الى اجل كرجب مثلاً ( صح )  
 السلم ( ان بين ) قدر ( كل جنس وثننه ) فى المسئلة الثانية بان  
 يقول اسلمتك دينارين احدهما فى اردب قمح صفه كذا واجله كذا  
 والثانى فى اردبين شعيراً صفته كذا والاجل كذا ( و ) صح ايضاً  
 ان بين ( قسط كل اجل ) فى المسئلة الاولى بان يقول اسلمتك دينارين  
 احدهما فى اردب قمح الى رجب والاخر فى اردب وربع مثلاً الى شعبان  
 فان لم يبين ماذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين  
 مجهول الشرط ( السابع ) ان يسلم فى الذمة فلا يصح ( السلم ) فى عين  
 كدار وشجرة لانها ربما تالفت قبل اوان تسليمها ( و ) لا يشترط ذكر  
 مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل ( يجب الوفا موضع العقد )



لان العقد يقتضى التسليم فى مكانه وله اخذه فى غيره ان رضى ولو قال خذه  
 واجرة حمله الى موضع الوفا لم يحجز (ويصح شرطه) اى الوفا (فى غيره) اى  
 غير مكان العقد لانه بيع فصيح شرط الايضا فى غير مكانه كيوع الاعيان وان  
 شرط الوفا موضع العقد كان تأكيدا (وان عقد) السلم (ير) ية (او بحر  
 شرطاه) اى مكان الوفا لزوما والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس  
 بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشترط تعيينه بالقول كالكيل ويقبل قول  
 المسلم اليه فى تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره  
 (قبل قبضه) لنيه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضا (هبة)  
 لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا  
 على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اى على المسلم  
 فيه او راس ماله بعد فسخ (ولا اخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم  
 فى شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجودا او  
 معدوما والعوض مثله فى القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة فى السلم (ولا  
 يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اى بدين السلم رويت كراهيته عن على  
 وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناف من ثمنه عند تعذر الاستيفاف  
 من الغريم ولا يمكن استيفاف المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن  
 حذرا من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع  
 لمن هو عليه بشرط قبض عوضه فى المجلس وتصح هبة كل دين  
 لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استتابة من عليه الحق للمستحق  
 باب القرض بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع  
 واصطلاحا دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو جائز بالاجماع (وهو  
 مندوب) لقوله عليه السلام فى حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض  
 مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقترض وليس من  
 المسئلة المكروهة لفعله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض  
 (صح قرضه) مكيلا كان او موزونا او غيرها لانه عليه السلام استسلف  
 بكرا (الا بنى ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم يتقل ولا هو من المرافق  
 ويفضى الى ان يقترض جارية يطاوها ثم يردها ويشترط معرفة قدر القرض  
 ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف  
 وكما ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فهبة (ويملك)

القرض ( بقبضه ) كالهبة ويتم بالقبول وله الشرا به من مقرضه ( فلا يلزم رد عينه ) لازومه بالقبض ( بل يثبت بدله في ذمته ) اي ذمة المقرض ( حالا ولو اجله ) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فمنع الاجل فيه كالصرف قال الامام القرض حال وينبغي ان يفي بوعده ( فان رده المقرض ) اي رد القرض بعينه ( لزم ) المقرض ( قبوله ) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سواء تغير سعره او لا حيث لم يتعيب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة ( وان كانت ) الدراهم التي وقع القرض عليها ( مكسرة او ) كان القرض ( فلوسا فمنع السلطان المعاملة بها ) اي بالدراهم المكسرة او الفلوس ( فله ) اي للمقرض ( القيمة وقت القرض ) لانه كالعيب فلا يلزمه قبولها وسواء كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المنشوشة اذا حرّمها السلطان ( ويرد ) المقرض ( المثل ) اي مثل ما اقترضه ( في المثاليات ) لان المثل اقرب شها من القيمة فيجب رد مثل فلوس غات او رخصت او كسدت فان اعوز اي المثل لزمته قيمته يوم اعوازه ( و ) يرد ( القيمة في غيرها ) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيما يصح سلم فيه يوم قرضه ( فان اعوز ) اي تعذر ( المثل فالقيمة اذا ) اي وقت اعوازه لانها حينئذ تثبت في الذمة ( ويحرم ) اشتراط ( كل شرط جبر نفعا ) كان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه لانه عند ارفاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة اخرجه عن موضوعه ( وان بدا به ) اي بما فيه نفع كسكنى داره ( بلا شرط ) ولا مواطاة بعد الوفا جاز لا قبله ( او اعطاء اجود ) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم احسنكم قضا متفق عليه ( او ) اعطاء ( هدية بعد الوفا جاز ) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضا في القرض ولا وسيلة اليه ( وان تبرع ) المقرض ( لمقرضه قبل وقايه بشئ لم تجر عادته به ) قبل القرض ( لم يجوز الا ان ينوي ) المقرض ( مكافاته ) على ذلك الشئ ( او احتسابه من دينه ) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعا قال اذا اقترض احدكم قرضا فاهدي اليه او حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجه وفي سده جهالة ( وان اقترضه اثمانا فطالبه بها ببلد اخر لزمته ) الاثمان اي مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فليزمه ولان القيمة لا



تختلف فانتفى الضرر ( و ) تجب ( فيما لحمله مؤنة قيمته ) ببلد القرض لانه المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل فى البلد الاخر لانه لا يلزمه لحمله اليه ( ان لم تكن ) قيمته ( ببلد القرض انقص ) صوابه اكثر فان كانت القيمة ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحمله مع امن البلد والطريق واذا قال اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها فى مقابلة ما بذله من جاعه ولو قال اضئنى فيها ولك ذلك لم يحسن <sup>في</sup> باب الرهن <sup>في</sup> هو لغة الثبوت والدوام يقال ماء راهن اى راكد ونعمة راهنة اى دائمة وشرعا توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه منها او من ثمنها وهو جازر بالاجماع ولا يصح بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته وكون راهن جازر التصرف مالكا للرهنون او ما ذونا له فيه و ( يصح ) الرهن ( فى كل عين يجوز بيعها ) لان القصد منه الاستيثاق بالدين ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن عند تعذره من الراهن وهذا متحقق فى كل عين يجوز بيعها ( حتى المكاتب ) لانه يجوز بيعه ويمكن من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجز ثبت الرهن فيه وفى كسبه وان عتق بقى ما اداه رهنا ولا يصح شرط منعه من التصرف والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه والا صح ويصح الرهن ( مع الحق ) بان يقول بعثك هذا بعشرة الى شهر ترهنتى بها عبدك هذا فيقول اشتريت منك ورهنته لان الحاجة داعية لجوازه اذا ( و ) يصح ( بعده ) اى بعد الحق بالاجماع ولا يجوز قبله لانه وثيقة بحق فلم يجز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويعتبر ان يكون ( بدين ثابت ) او ماله اليه حتى على عين مضمونة كعارية ومتبوض بعقد فاسد ونفع اجارة فى ذمة لاعلى دين كتابة او دية على عاقلة قبل الحلول ولا بعهد مبيع وثن واجرة معينين او نفع نحو دار معينة ( ويلزم ) الرهن بالقبض ( فى حق الراهن فقط ) لان الخط فيه لغيره فلزم من جهته كالضمان فى حق الضامن ( ويصح رهن المشاع ) لانه يجوز بيعه فى محل الحق ثم ان رضى الشريك والمرتهن بكونه فى يد احدهما او غيرها جاز وان اختلفا جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة ( ويجوز رهن المبيع ) قبل قبضه ( غير المكمل والموزون ) واذا روع

والمعبدود ( على ثمة وغيره ) عند بآيه وغيره لانه ليصح بيعة بخلاف  
المكيل ونحوه لانه لا يصح بيعه قبل قبضه فكذلك رهنه ( وما  
لا يجوز بيعه ) كالوقف وام الولد ( لا يصح رهنه ) لعدم حصول  
مقصود الرهن منه ( الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بد صلاحهما  
بدون شرط القطع ) فيصح رهنهما مع انه لا يصح بيعهما بدونه  
لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح  
وبتقدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن  
ويصح رهن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويختص المرتهن بما قابل  
الرهن من الثمن ( ولا يلزم الرهن ) في حق الراهن ( الا بالقبض )  
كقبض المبيع لقوله تعالى فلهن مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره  
وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفقا عليه والرهن قبل القبض صحيح  
وليس بلازم فللراهن فسخه والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع  
او عتق بطل ونحو اجارة او تدبير لا يبطل لانه لا ينع من البيع  
( واستدامته ) اى القبض ( شرط ) في لزوم اللاية وكالابتداء ( فان  
اخرجه ) المرتهن ( الى الراهن باختياره ) ولو كان نيابة عنه ( زال  
لزومه ) لزوال استدامة القبض وبقي العقد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره  
او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق ( فان رده ) اى رد الراهن  
الرهن ( اليه ) اى الى المرتهن ( عاد لزومه اليه ) لانه اقبضه باختياره فلزم  
كالابتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استعار شيئا لرهنه جاز ولربه  
الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بفكاكه مطلقا ومتى حل  
الحق ولم يقضه فللمرتهن بيعه واستيفاء دينه منه ويرجع المعير بقيته او مثله  
وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن ( ولا ينفذ  
تصرف واحد منهما ) اى من الراهن والمرتهن ( فيه ) اى فى الرهن  
المقبوض ( بغير اذن الآخر ) لانه يفوت على الآخر حقه فان لم يتفقا  
على المنافع لم يحجز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفقا على الاجارة او الاعارة  
جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيج ومداواة وفصد وانزاحل على  
مرهونة بل يمنع من قطع سلعة خطيرة ( الا عتق الراهن ) المرهون ( فانه  
يصح مع الاثم ) لانه مبنى على السراية والتغليب ( وتؤخذ قيمته ) حال  
الاعتاق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون ( رهنا

تصرفه



مكانه ) لاها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الامة بلا اذن المرتهن او اقر بالعتق وكذبه ( ونماء الرهن ) المتصل والمتفصل كالسمن وتعلم الصنعة والولد والثرثرة والصوف ( وكسبه وارث الجناية عليه ملحق به ) اى بالرهن فيكون رهنا معه ويبيع معه لوفاء الدين اذا بيع ( وموته ) اى الرهن ( على الراهن ) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغلّق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعى والدارقطنى وقال اسناده حسن متصل ( و ) على الراهن ايضاً ( كفته ) ومونة تجهيزه بالمعروف لأن ذلك تابع لمؤنته ( و ) عليه ايضاً ( اجرة مخزنه ) ان كان مخزونا واجرة حفظه ( وهو امانة فى يد المرتهن ) للخبر السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو ( ان تلف من غير تعد ) ولا تفريط ( منه ) اى من المرتهن ( فلا شئ عليه ) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن ( ولا يسقط بهلاكه ) اى الرهن ( شئ من دينه ) لانه كان ثابتاً فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكما لو دفع اليه عبداً ليبيعه ويستوفى حقه من ثمنه فمات ( وان تلف بعضه ) اى الرهن ( فباقيه رهن بجميع الدين ) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن ( ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين ) لما سبق سواء كان مما تمكن قسمته اولا ويقبل قول المرتهن فى التلف وان ادعاه بمحادث ظاهر كلف بينة بالحادث وقبل قوله فى التلف وعدم التفريط ونحوه ( وتجاوز الزيادة فيه ) اى فى الرهن بان رهنه عبداً بمائة ثم رهنه عليها ثوباً لانه زيادة استيثاق ( دون ) الزيادة فى ( دينه ) فاذا رهنه عبداً بمائة لم يصح جعله رهناً بخمسين مع المائة ولو كان يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالمائة الاولى والمشغول لا يشغل ( وان رهن ) واحد ( عند اثنين شيئاً ) على دين لهما ( فوفى احدهما ) انفك فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد منهما النصف منفرداً ثم ان طلب المقاسمة اجيب اليها ان كان الرهن مكيلاً او موزوناً ( او رهناه شيئاً فاستوفى من احدهما انفك فى نصيبه ) لان الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة عقود ويصير كل ربع منه رهناً بمائتين وخمسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى منه وبيع بعضه رهن او كفيل فعمما نواه فان اطلق صرفه الى ايها شاء ( ومتى حل الدين ) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به ( و ) ان

( امتنع من وقايه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل ) الذي تحت يده  
الرهن ( في بيعه باعه ) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من  
الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً ( ووفقا الدين )  
لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شي فلما لکه وان بقي منه شي فعلى  
الراهن ( والا ) ياذن في البيع ولم يوف ( اجبره الحاكم على وقايه او بيع  
الرهن ) لان هذا شان الحاكم فان امتنع حبسه او عذره حتى يفعل ( فان  
لم يفعل ) اى اصر على الامتناع او كان غايبا او تغيب ( باعه الحاكم ووفقا  
دينه ) لانه حق تعين عليه فقام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا  
بذن ربه او الحاكم **فصل** ويكون **الرهن** عند من اتفقا عليه امانة  
فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جازر التصرف صح وقام قبضه مقام قبض  
المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير  
جعل الا باذن سيده وان شرط جعله بيد اثنين لم ينفرد احدهما بحفظه  
وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد العدل الا ان  
يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما ( وان اذا له في البيع )  
اى بيع الرهن ( لم يبع الا بنقد البلد ) لان الخط فيه لرواجه فان تعدد  
باع بجنس الدين فان عدم فيما ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا  
نقدا تعين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع  
الامر للحاكم ويامر ببيعه بنقد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن  
وافق قول احدهما او لا ( وان ) باع باذنهما و ( قبض الثمن قسلف في  
يده ) من غير تفريط ( فمن ضمان الراهن ) لان الثمن في يد العدل امانة  
فهو كالوكيل ( وان ادعى ) العدل ( دفع الثمن الى المرتهن فانكره ولا بينة )  
للعدل بدفعه للمرتهن ( ولم يكن ) الدفع ( بحضور الراهن ضمن ) العدل  
لانه فرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع  
المرتهن على راهنه ثم هو على العدل وان كان القضا بينة لم يضمن لعدم  
تفريطه سواء كانت اليانة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه  
لا يعد مفرطا ( كوكيل ) في قضا الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم  
لانه في معناه ( وان شرط ان لا يبيعه ) المرتهن ( اذا حل الدين ) ففاسد  
لانه شرط ينافي مقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفي الدين من ثمنه او لا  
يباع ما خيف نلفه ( او ) شرط ( ان جاءه بحقه في وقت كذا والا فالرهن له )

فصل



اى المرتهن بيمينه ( لم يصح الشرط وحده ) لقوله عليه السلام لا يغلُق  
 الرهن بواه الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح الرهن للخبر ( ويقبل قول  
 راهن في قدر الدين ) بان قال المرتهن هو رهن بالغ وقال الراهن بل  
 بماية فقط ( و ) يقبل قوله ايضا في قدر ( الرهن ) فاذا قال المرتهن  
 رهنتي هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقوله لانه منكر  
 ( و ) يقبل قوله ايضا في ( رده ) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر  
 الراهن فقوله لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمنفعته فلم يقبل قوله  
 في الرد كالمستاجر ( و ) يقبل قوله ايضا في ( كونه عصيراً لا خيراً ) في  
 عقد شرط فيه بان قال بعثك كذا بكذا على ان ترهنتي هذا العصير وقبل  
 على ذلك واقبضه له ثم قال المرتهن كان حمرا فلي فسخ البيع وقال الراهن  
 بل كان عصيراً فلا فسخ فقوله لان الاصل السلامة ( وان اقر ) الراهن  
 ( انه ) اى ان الرهن ( ملك غيره ) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقر له  
 اذا انفك الرهن ( او ) اقر ( انه ) اى ان الرهن ( جنى قبل ) اقرار  
 الراهن ( على نفسه ) لا على المرتهن ان كذبه لانه متهم في حقه وقول  
 الغير على غيره غير مقبول ( وحكم باقراره بعد فكه ) اى فك الرهن  
 بوفاء الدين او الابرار منه ( الا ان يصدقه المرتهن ) فيطل الرهن لوجود  
 المقتضى السالم عن المعارض ويسلم للمقر له به <sup>في</sup> فصل والمرتهن ان  
 يركب <sup>في</sup> من الرهن ( ما يركب و ) ان ( يحلب ما يحلب بقدر نفقته )  
 متحرياً للعدل ( بلا اذن ) راهن لقوله عليه السلام الطهر يركب بنفقته  
 اذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذي  
 يركب ويشرب النفقة رواه البخاري وتسترضع الامة بقدر نفقتها وما عدا  
 ذلك من الرهن لا ينتفع به الا باذن مالكة ( وان اتفق على ) الحيوان  
 ( الرهن بغير اذن الراهن مع امكانه ) اى امكان استيذانه ( لم يرجع )  
 على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفطر حيث لم يستأذن  
 المالك مع قدرته عليه ( وان تعذر ) استيذانه وافق بنية الرجوع ( رجع )  
 على الراهن ( ولو لم يستأذن الحاكم ) لاحتياجه لحراسة حقه ( وكذا  
 ودیعة ) وعارية ( ودواب مستاجرة هرب ربها ) فله الرجوع اذا اتفق على  
 ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالکها بالاقل مما اتفق او نفقة المثل  
 ( ولو خرب الرهن ) ان كان داراً ( فعمره ) المرتهن ( بلا اذن ) الراهن

رهن  
 شفاع من

( رجع بآله فقط ) لانها ملكه لا بما يحفظ به مالية الدار و اجرة المعمرين  
 لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان ينوب عنه فيها  
 بخلاف نفقة الحيوان لحرمة في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال  
 خير سيده بين قدايه وبيعه وتسليمه الى ولي الجناية فيملكه فان فساد فهو  
 رهن بمحاله وان باعه او سلمه في الجناية بطل الرهن وان لم يستغرق  
 الارش قيمته بيع منه بقدره وباقيه رهن وان جنى عليه فالخصم سيده  
 فان اخذ الارش كان رهنا وان اقتص فعليه قيمة اقل العبدین الجاني  
 والجاني عليه قيمة تكون رهنا مكانه <sup>في</sup> باب الضمان <sup>في</sup> ماخوذ من  
 الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومعناه شرعا التزام  
 ماوجب على غيره مع بقاءه وما قد يجب ويصح بلفظ ضمين وكفيل وقيل  
 وحمل وزعيم وتحملت دينك او ضمته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة  
 مفهومة من اخرس و ( لا يصح ) الضمان ( الا من جاز التصرف ) لانه ايجاب  
 مال فلا يصح من صغير ولا سفيه ويصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن  
 ومكاتب باذن سيدها ويؤخذ مايبذ مكاتب وما ضمته قن من سيده  
 ( ولرب الحق مطالبة من شاء منهما ) اي من المضمون والضامن ( في الحياة  
 والموت ) لان الحق ثابت في ذمتهما فلك مطالبة من شاء منهما لحديث  
 الزعيم غارم رواه ابو داود والترمذي وحسنه ( فان برت ذمة  
 المضمون عنه ) من الدين المضمون ببراء او قضاء او حوالة ونحوها  
 ( برت ذمة الضامن ) لانه تبع له ( لا عكسه ) فلا يبرأ المضمون  
 براءة الضامن لان الاصل لا يبرأ براءة التبع واذا تعدد الضامن لم  
 يبرأ احدهم ببراء الاخر ويبرؤون ببراء المضمون عنه ( ولا تعتبر معرفة  
 الضامن للمضمون عنه ولا ) معرفته للمضمون ( له ) لانه لا يعتبر رضاها  
 فكذا معرفتهما ( بل ) يعتبر ( رضى الضامن ) لان الضمان تبرع بالتزام  
 الحق فاعتبر له الرضى كالتبرع بالاعيان ( ويصح ضمان المجهول اذا آل  
 الى العلم ) لقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم وهو غير معلوم  
 لانه يختلف ( و ) يصح ايضا ضمان مايؤول الى الوجوب ك ( العواري  
 والمفصوب والمقبوض بسوم ) ان ساومه وقطع ثمنه او ساومه فقط ليريه  
 اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع  
 ثمن فغير مضمون ( و ) يصح ضمان ( عهدة مبيع ) بان يضمن الثمن اذا

باب الضمان



استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيبا او يضمن الثمن  
 للبائع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه  
 والفاظ ضمان المهددة ضمنّت عهده او دركه ونحوها ويصح ايضا ضمان  
 ما يجب بان يضمن ما يلزمه من دين او ما يداينه زيد لعمره ونحوه  
 وللضامن ابطاله قبل وجوبه ( لاضمان الامانات ) كوديعة ومال شركة  
 وعين مؤجرة لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا ضامنه ( بل )  
 يصح ضمان ( التعدي فيها ) اي في الامانات لانها حينئذ تكون مضمونة  
 على من هي بيده كالمفصول وان قضى الضامن الدين بنية الرجوع  
 رجع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديننا واجبا غير نحو  
 زكاة **فصل** في الكفالة وهي التزام رشيد احضار من عليه حق  
 مالي لربه وتنفق بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به ( وتصح  
 الكفالة : ) بدن ( كل ) انسان عنده ( عين مضمونة ) كعارية ليردها او  
 بدلها ( و ) تصح ايضا ( ببدن من عليه دين ) ولو جهله الكفيل لان  
 كلا منهما حق مالي فصحت الكفالة به كالضمان و ( لا ) تصح ببدن من  
 عليه ( حد ) لله تعالى كالزنا او لادمي كالقذف لحديث عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده مرفوعا لا كفالة في حد ( ولا ) ببدن من عليه  
 ( قصاص ) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني ولا بزوجة وشاهد  
 ولا بمجهول او الى اجل مجهول وتصح اذا قدم الحاج قانا كفيل بزيد  
 شهرا ( ويعتبر رضى الكفيل ) لانه لا يلزمه الحق ابتداء الا برضاه  
 ( لا ) رضى ( مكفول به ) او له كالضمان ( فان مات ) المكفول برى  
 الكفيل لان الحضور سقط عنه ( او تلفت العين بفعل الله تعالى ) قبل  
 المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل  
 ادمي فعلى المثل بدلها ولم يبرأ الكفيل ( او سلم ) المكفول ( نفسه  
 برى الكفيل ) لان الاصيل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالمو قضى المضمون  
 عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بمحمل العقد وقد حل  
 الاجل اولا بلا ضرر في قبضه وليس ثم يد حائلة ظالمة وان تعذر احضار  
 المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه  
 ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله اثنان فسله احدهما لم يبرأ  
 الاخر وان سلم نفسه برياً **باب الحوالة** مشتقة من التحول

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتنسقد باحتلك واتبعتك  
بدينك على فلان ونحوه و ( لا تصح ) الحوالة ( الا على دين  
مستقر ) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وما ليس بمستقر عرضة  
للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او غن  
ميع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة  
على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء ( ولا يعتبر استقرار  
المحال فيه ) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليمه بنفسه  
وحوائه تقوم مقام تسليمه ( ويشترط ) ايضا الحوالة ( اتفاق الدينين )  
اي تماثلهما ( جنسا ) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عليه  
ذهب بفضة او عكسه لم يصح ( ووصفا ) كصحاح بصحاح او مضروبة بمثلها فان  
اختلفا لم يصح ( ووقتا ) اي حلولا او تاجيلا اجلا واحدا فلو كان احدهما  
حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم يصح  
( وقدر ) فلا يصح بخمسة على ستة لانها ارفاق كالقرض فلو جوزت مع  
الاختلاف لصار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها ( ولا يؤثر  
الفاضل ) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة  
على خمسة من عشرة صحت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احالة  
لربه ( واذا صحت ) الحوالة بان اجتمعت شروطها ( نقل الحق الى ذمة  
المحال عليه وبرى المحيل ) بمجرد الحوالة فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل  
بمحال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فاس او موت  
او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق او دونه في  
الصفة او تعجيله او تأجيله او عوضه جاز ( ويعتبر ) لصحة الحوالة ( رضاه )  
اي رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على  
المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف  
من الاثان والحبوب ونحوها و ( لا ) يعتبر ( رضى المحال عليه ) لان  
للمحيل ان يستوفي الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في  
القبض فلزم المحال عليه الدفع اليه ( ولا رضى المحتال ) ان احيل ( على  
ملى ) ويجبر على اتباعه لحديث ابي هريرة يرفعه مطل الغنى ظلم واذا اتبع  
احدكم على ملى فليتبع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملى فليحتل  
والملى القادر بماله وقوله وبدنه فماله القدرة على الوفا وقوله ان لا يكون



مماطلا وبدنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى ( وان كان )  
المحال عليه ( مفلسا ولم يكن ) المحتال ( رضى ) بالحوالة عليه . ( رجع به ) اى  
بدينه على المحيل لان الفلاس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع  
المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لتفريطه  
( ومن احيل بثمن مبيع ) بان احال المشتري البائع به على من له عليه دين  
فبان البيع باطلا فلا حوالة ( او احيل به ) اى بالثمن ( عليه ) بان احال  
البائع على المشتري مدينه بالثمن ( فبان البيع باطلا ) بان كان المبيع مستحقا  
او حرا او خمر ( فلا حوالة ) لظهور ان لا ثمن على المشتري لبطلان البيع  
والحوالة فرع على لزوم الثمن ويبقى الحق على ما كان عليه اولا ( واذا  
فسخ البيع ) بتقابل او خيار عيب او نحوه ( لم تبطل ) الحوالة لان عقد  
البيع لم يرتفع فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة وللمشتري الرجوع على  
البائع لانه لما رد المعوض استحق الرجوع بالمعوض ( ولهما ان يحيل ) اى  
للبائع ان يحيل المشتري على من احاله المشتري عليه فى الصورة الاولى  
وللمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع فى الثانية واذا اختلفا فقال  
احلتك قال بل وكلتى او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا  
على احلتك او احلتك بدنى وادعى احدهما ارادة الوكالة صدق وان  
اتفقا على احلتك بدينك فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين  
فقال احلت فلانا الغائب وانكر رب المال قبل قوله مع يمينه ويعمل بالينة  
باب الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا معاودة يتوصل بها  
الى اصلاح بين المتخاصمين والصلح فى الاموال قسمان على اقرار وهو  
المشار اليه بقوله ( اذا اقر له بدين او عين فاسقط ) عنه من الدين بعضه  
( او وهبه ) من العين ( البعض وترك الباقي ) اى لم يبرى منه ولم يهبه  
( صح ) لان الانسان لا يمنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه  
لانه عليه السلام كلم غرمااء جابر اضعوا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن  
بلفظ الصلح فان وقع بلفظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو  
هضم للحق ومحل ايضا ( ان لم يكن شريطا ) بان يقول بشرط ان تعطينى  
كذا او على ان تعطينى او تعوضنى كد ويقبل على ذلك فلا يصح لانه  
يفضى الى المعاوضة فكانه عاوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفى  
بعض النسخ ان لم يكن شرطا اى بشرط ومحل ايضا ان لا يمنع حقه

بدونه والا بطل لانه اكل مال الغير بالباطل ( و ) محله ايضا ان لا يكون  
 ممن ( لا يصح تبرعه ) كمكاتب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع  
 وهؤلاء لا يملكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا يئنه لان استيفاء البعض  
 عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه ( وان وضع ) رب دين ( بعض )  
 الدين ( الحال واجل باقية صح الاسقاط فقط ) لانه اسقط عن طيب نفسه  
 ولا مانع من صحته ولم يصح التاجيل لان الحال لا يتاجل وكذا لو صالحه عن  
 مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو ابراء من الخمسين ووعد فى الاخرى ما لم  
 يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم ( وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا )  
 لم يصح فى غير الكتابة لانه يبذل القدر الذى يحطه عوضا عن تعجيل ما فى  
 ذمته وبيع الحلول والتاجيل لا يجوز ( او بالعكس ) بان صالح عن الحال  
 ببعضه موجلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بلفظ البراء  
 ونحوه صح الاسقاط دون التاجيل وتقدم ( او اقر له بيت ) ادعاء ( فصالحه  
 على سكناه ) ولو مدة معينة كسنة ( او ) على ان ( يبنى له فوقه غرفة )  
 او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او منفعة  
 وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجه وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا  
 وجوبه عايه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واخذ ما كان بيده من الدار لانه  
 اخذه بعقد فاسد ( او صالح مكلفا ليقر له بالعبودية ) اى بانه مملوكه لم يصح ( او )  
 صالح ( امرأة لتقر له بالزوجية بعوض لم يصح ) الصلح لان ذلك صلح يحل  
 حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز ( وان بذلاهما )  
 اى دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجية عوضا ( له )  
 اى للمدعى ( صلحا عن دعواه صح ) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امرأته  
 بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يجز له اخذ العوض لانه اكل مال الغير  
 بالباطل ( وان قال اقرلى بدنى واعطيك منه كذا ففعل ) اى فاقرب بالدين  
 ( صح الاقرار ) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره ( ولا ) يصح ( الصلح )  
 لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه  
 فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كما لو اعترف له بعين  
 او دين فعوضه عنه ما يجوز تعويضه صح فان كان بنقد عن نقده فصرف وان  
 كان بعرض فبيع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بلفظ صلح وما يودى معناه وان  
 كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بتزويج



نفسها صح و يكون صداقا وان صالح عما في الذمة بشئ في الذمة لم يحجز  
 التفرق قبل القبض لانه يبيع دين بدين وان صالح عن دين بغير  
 جنسه جاز مطلقا وبجنسه لا يجوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح  
 عن مجهول تعذر علمه من دين او عين بمعلوم فان لم يتعذر علمه فكبراءة من مجهول  
 فصل في القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله ( ومن  
 ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو مجهله ) اي يجهل مادعى  
 به عليه ( ثم صالح ) عنه ( بمال ) حال او مؤجل ( صح ) الصلح لعموم  
 قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل  
 حراما رواء ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن  
 ادعى عليه بوديعة او تفريط فيها او قرض فانكر وصالح على مال  
 فهو جائز ذكره في الشرح وغيره ( وهو ) اي صلح الانكار ( للمدعى  
 بيع ) لانه يعتقد عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده ( يرد معه ) اي  
 معيب ما اخذه من العوض ( ويفسخ الصلح ) كما لو اشترى شيئا فوجده  
 معيبا ( ويؤخذ منه ) العوض ان كان شقصا ( بشفعة ) لانه بيع وان  
 صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كمنكر ( و ) الصلح ( للآخر ) المنكر  
 ( ابراء ) لانه دفع المال اقتداء ليمينه وازالة للضرر عنه لاعوضا عن  
 حق يعتقد ( فلا رد ) لما صالح عنه ببيع يجده فيه ( ولا شفعة ) فيه  
 لاعتقاده انه ليس بعوض ( وان كذب احدهما ) في دعواه او انكاره  
 وعلم بكذب نفسه ( لم يصح ) الصلح ( في حقه باطنا ) لانه عالم بالحق  
 قادر على ايصاله لمستحقه غير معتقد انه محق ( وما اخذه حرام ) عليه  
 لانه اكل للمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم  
 يرجع عليه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقليل وكثير  
 ( ولا يصح ) الصلح ( بعوض عن حد سرقة وقذف ) او غيرها لانه  
 ليس بمال ولا يؤول اليه ( ولا ) عن ( حق شفعة ) او خيار لانهما لم  
 يشرعا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للنظر في الاخط والشفعة لازالة  
 الضرر بالشركة ( و ) لا عن ( ترك شهادة ) بحق او باطل ( وتسقط  
 الشفعة ) اذا صالح عنها لرضاء بتركها ويرد العوض ( و ) كذا حكم  
 ( الحد ) والخيار وان صالحه على ان يجري على ارضه او سطحه ماء  
 معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بعوض مع بقاء ملكه فاجارة

والا فيبيع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء  
 عمر في ملكه وموضع في حايط يجعله بابا او بقعة يحفرها يرا وعملو بيت  
 يبنى عليه بنائنا متوصوفا ويصح فعله صلحا ابدا او اجارة مدة معلومة  
 ( وان حصل غصن شجرته في هواء غيره ) الخاص به او المشترك ( او )  
 حصل غصن شجرته في ( قراره ) اى قرار غيره الخاص او المشترك  
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك ( ازاله ) وجوبا اما بقطعه او ليه الى  
 ناحية اخرى ( فان ابى ) مالك الغصن ازالته ( لواء ) مالك الهواء  
 ( ان امكن والا ) يمكن ( فله قطعه ) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه  
 ولا يفتقره الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان  
 اتلفه مالك الهواء مع امكان ليه ضمه وان صالحه على بقاء الغصن  
 بعوض لم يحجز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ونحوه صح جازا وكذا  
 حكم عرق شجرة حصل في ارض غيره ( ويجوز في الدرب النافذ فتح  
 الابواب الاستطراق ) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجتازين  
 و ( لا ) يجوز ( اخراج روشن ) على اطراف خشب او نحوه مدفونة  
 في الحائط ( و ) لا اخراج ( سابط ) وهو المستوفى للطريق كله على  
 جدارين ( و ) لا اخراج ( دكة ) بفتح الدال وهى الدكان والمصطبة  
 بكسر الميم ( و ) لا اخراج ( ميزاب ) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن  
 امام او نائبه ولا ضرر لانه باب المسلمين فجرى مجرى اذنهم ( ولا  
 يفعل ذلك ) اى لا يخرج روشنا ولا سابطا ولا دكة ولا ميزابا ( فى  
 ملك جار ودرب مشترك ) غير نافذ ( بلا اذن المستحق ) اى الجار او  
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى باسقاطه جاز ويجوز  
 نقل باب فى درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم  
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرم ان يحدث بملكه ما يضر بجاره  
 كحام ورحى وتنور وله منعه كدق وسقى يتعدى وحرم ان يتصرف فى  
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه ( وليس  
 له وضع خشبة على حائط جاره ) او حائط مشترك ( الا عند الضرورة )  
 فيجوز ( اذا لم يمكنه التسقيف الا به ) ولا ضرر لحديث ابى هريرة  
 يرفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة  
 مالى اراكم معرضين والله لارمين بها بين اكتافكم متفق عليه



( وكذلك ) حايط ( المسجد وغيره ) كحائط نحو يقيم فيجوز لجاره وضع خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم ( واذا انهدم جدارها ) المشترك او سققهما ( او خيف ضرره ) بسقوطه ( فطلب احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه ) ان امتنع لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وانفق عليه وان بناء شريك شركة بنية رجوع رجوع ( وكذا الهه والدولاب والقناة ) المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يبيع شريك من عمارة فان فعل قائما على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة ويلزم الا على ستره تمنع مشارفة الاسفل فان استويا اشتركا في باب الحجر <sup>الحجر</sup> وهو في اللغة التضييق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل حجرا وشرعا منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضربان حجر لحق الغير كعلي مفلس وحجر لحق نفسه كعلي نحو صغير ( ومن لم يقدر على وفاء شئ من دينه لم يطالب به وحرّم حبسه ) وملازمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة فان ادعى العسرة ودينه عن عوض كثن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر بالملاءة حبس ان لم يقيم بينة تخبر باطن حاله وتسمع قبل حبس وبعده والا حلف وخلي سبيله ( ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه ) لعدم الحاجة الى الحجر عليه ( وامر ) اى وجب على الحاكم امره ( بوقايه ) بطلب غريمه لحديث مطلق العنى ظلم ولا يترخص من سافر قبله ولغريم من اراد سفرا منعه من غير جهاد متعين حتى يوثق برهن يحرز او كفيل ملى ( فان ابى ) القادر وفا الدين الحال ( حبس بطلب ربه ) ذلك لحديث لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه احمد وابو داود وغيرها قال الامام قال وكيع عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى عزره مرة بعد اخرى ( فان اصر ) على عدم قضاء الدين ( ولم يبيع ماله باعه الحاكم وقضاه ) اتيامه مقامه ودفعاً لضرر رب الدين بالتأخير ( ولا يطلب ) مدين ( : ) دين ( مؤجل ) لانه لا يلزمه اداؤه قبل حلوله ولا يحجر عليه من اجله ( ومن ماله لا يفي بما عليه ) من الدين ( حالا وجب ) على الحاكم ( احجر عليه بسؤال غريمه ) كلهم ( او

( بعضهم ) لحديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وباع ماله رواء الحلال باسناداه ( وليستحب اظهاره ) اى اظهار حجر الفليس وكذا السفه ليعلم الناس بحاله فلا يعاملوه الا على بصيرة ( ولا ينفذ تصرفه ) اى المحجور عليه لفلس ( فى ماله ) الموجود والحادث بارت او غيره ( بعد الحجر ) بغير وصية او تدبير ( ولا اقراره عليه ) اى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجر عليه فصح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بغيرته ( ومن باعه او اقرضه شيئا ) قبل الحجر ووجده باقيا بحاله ولم ياخذ شيئا من ثمنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابي هريرة وكذا لو اقرضه او باعه شيئا ( بعده ) اى بعد الحجر عليه ( رجع فيه ) اذا وجده بعينه ( ان جهل حجرة ) لانه معذور بجهل حاله ( والا ) بجهل الحجر عليه ( فلا ) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع بثن المبيع وبذل القرض اذا انفك حجرة ( وان تصرف ) المفلس ( فى ذمته ) بشرا او ضمان او نحوها ( او اقر ) المفلس ( بدين او ) اقر : ( بجنابة ) توجب قودا او مالا صح ( تصرفه فى ذمته واقراره بذلك لانه اهل للتصرف والحجر متعلق بما له لا بذمته ) ويطالب به ( اى بما لزمه من ثمن مبيع ونحوه وما اقر به ) بعد فك الحجر عنه ( لانه حق عليه وانما منعنا تعلقه بما له لحق الغرما فاذا استوفى فقد زال العارض ) ويبيع الحاكم ماله ( اى مال المفلس الذى ليس من جنس الدين بثن مثله او اكثر ) ويقسم ثمنه فوراً ( بقدر ديون غرمائه ) الحالة لان هذا هو جل المقصود من الحجر عليه وفى تأخير مطل وهو ظلم لهم ( ولا يحل ) دين ( مؤجل بفلس ) مدين لان الاجل حق للمفلس فلا يسقط بفلسه كسائر حقوقه ( ولا ) يحل مؤجل ايضا ( بموت ) مدين ( ان وثق ورثته برهن ) يحرز ( او كفيل ملى ) باقل الامر من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق لليت فورث عنه كسائر حقوقه فان لم يوثقوا حل لغلبة الضرر ( وان ظهر غريم ) للمفلس ( بعد القسمة ) لماله لم تنقض و ( رجع على الغرماء بقسطه ) لانه لو كان حاضرا شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على المفلس بقية وله صنعة اجبر على التكسب لوقايتها كوقف وام ولد يستغنى عنهما ( ولا يفك



حجره الا حاكم ) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا به وان وفي ما عليه افك الحجر بلا حاكم لزوال موجهه ﴿ فصل ﴾ في المحجور عليه لحظه ( ويحجر على السفه والصغير والمجنون لحظهم ) اذ المصلحة تعود عليهم بخلاف المفلس والحجر عليهم عام في ذمتهم ومالهم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح تصرفهم قبل الاذن ( ومن اعطاهم ماله بيما او قرضا ) او وديعة ونحوها ( رجع بعينه ) ان بقى لانه ماله ( وان ) تلف في ايديهم او ( اتلفوه لم يضمنوا ) لانه سلطهم عليه برضاء علم بالحجر اولا لتفريطه ( ويلزمهم ارش الجنسية ) ان جنوا لانه لا تفريط من المجنى عليه والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره ( و ) يلزمهم ايضا ( ضمان مال من لم يدفعه اليهم ) لانه لا تفريط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره ( وان تم لصغير خمس عشرة سنة ) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الحندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني متفق عليه ( او ثبت حول قبله شعر خشن ) حكم ببلوغه لان سعد ابن معاذ لما حكم في بني قريظة بقتلهم وبي ذراريهم امر ان يكشف عن موتزهم فمن انبت فهو من المقاتلة ومن لم ينبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة متفق عليه ( او انزل ) حكم ببلوغه لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ( او عقل مجنون ورشدا ) اي من بلغ وعقل ( او رشد سفه زال حجرهم ) لزوال علته قال تعالى فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ( بلا قضا ) حاكم لانه ثبت بغير حكمه فزال لزوال موجهه بغير حكمه ( وتزيد الجارية ) على الذكر ( في البلوغ بالحيض ) لقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة حايض الا بخمار رواء الترمذي وحسنه ( وان حملت ) الجارية ( حكم ببلوغها ) عند الحمل لانه دليل ازالها لان الله تعالى اجري العادة بخلق الولد من ماثهما فاذا ولدت حكم ببلوغها من ستة اشهر لانه اليقين ( ولا ينفك ) الحجر عنهم ( قبل شروطه ) السابقة بحال ولو صار شيخا ( والرشد الصلاح في المال ) لقول ابن عباس في قوله تعالى فان آنستم منهم رشدا اي اصلاحا في اموالهم فعلى هذا يدفع اليه ماله وان كان مفسداً لدينه ويؤنس رشده ( بان يتصرف مرارا فلا يغبن )

غنيا فاحشا ( غالباً ولا يبذل ماله في حرام ) كخمر والأت لهو ( او في غير  
 فائدة ) كعنا ونقط لان من صرف ماله في ذلك عد سفيها ( ولا يدفع اليه )  
 اى الى الصغير ( ماله حتى يختبر ) ليعلم رشده ( قبل بلوغه بما يليق به ) لقوله  
 تعالى وابتلوا اليتامى الآية والاختبار يختص بالمراهق الذى يعرف المعاملة  
 والمصلحة ( ووليهم ) اى ولى السفيه الذى بلغ سفيها واستمر والصغير  
 والمجنون ( حال الحجر الاب ) الرشيد العدل ولو ظاهرا لكمال شدة  
 ( ثم وصيه ) لانه نايبه ولو يجعل وثم متبرع ( ثم الحاكم ) لان الولاية  
 انقطعت من جهة الاب فتعينت للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد  
 عليه ولا ينظر في ماله الا الحاكم من جن بعد بلوغ ورشد ( ولا يتصرف  
 لاحدهم وليه الا بالاحظ ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي  
 هي احسن والسفيه والمجنون في معناه ( ويتجر ) ولى المحجور عايه ( له مجانا )  
 اى اذا تجر ولى اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه  
 غيره الا بعقد ولا يعقد الولي لنفسه ( وله دفع ماله ) لمن يتجر فيه ( مضاربة بحره )  
 معلوم ( من الربح ) للمعامل لان مائة ابضعت مال محمد بن ابي بكر رضى  
 الله عنهم ولان الولي نائب عنه فيما فيه مصلحة وله البيع نسا والقرض  
 برهن وايداعه وشراء العقار وبنائه لمصلحة وشراء الاضحية لموسر وتركه  
 فى المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة ( وياكل الولي  
 الفقير من مال موليه ) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف  
 ( الاقل من كفايته او اجرة ) اى اجرة عمله لانه يستحق باهمل  
 والحاجة جميعاً فلم يحجز ان ياخذ الا ما وجدا فيه ( مجانا ) فلا يلزمه عوضه  
 اذا ايسر لانه عوض عن عمله فهو فيه كالاجير والمضارب ( ويقبل قول  
 ولي ) بينه ( والحاكم ) بغير يمين ( بعد فك الحجر فى النفقة ) وقدرها ما لم  
 يخالف عادة وعرفا ولو قال انفقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم  
 قول الصبي لان الاصل موافقته قاله فى المبدع ( و ) يقبل قول الولي  
 ايضا فى وجود ( الضرورة والغبطة ) اذا باع عقاره وادعاهما ثم انكره  
 ( و ) يقبل قول الولي ايضا فى ( التام ) وعدم التفريط لانه امين  
 والاصل برأته ( و ) يقبل قوله ايضا فى ( دفع المال ) اليه بعد رشده  
 لانه امين وان كان يجعل لم يقبل قوله فى دفع المال لانه قبضه لفعه  
 كالمترهن ولولى مميز وسيده ان ياذن له فى التجارة فينك عنه الحجر فى قدر



ما اذن له فيه ( وما استدان العبد لزوم سيده ) اداؤه ( ان اذن له ) في استدانته بيع او قرض لانه غر الناس بمعاملته ( والا ) يكن استدان باذن سيده فما استدانه ( في رقبته ) ينخير سيده بين بيعه وقدايه بالاقل من قيمته او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها ( كاستيداعه ) اى اخذه وديعة فيتانها ( وارش جنايته وقيمة متلفه ) فيتعلق ذلك كله برقبته وينخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء ما كول واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف ولغير الماذون له الصدقة من قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره وللمراة الصدقة من بيت زوجها بذلك ما لم تضرب العادة او يكن بخيلا وتشك في رضاه <sup>في</sup> باب الوكالة <sup>في</sup> بفتح الواو وكسرها التفويض تقول وكلت امرى الى الله اى فوضته اليه واصطلاحا استنابة جازر التصرف مثله فيما تدخله النيابة ( تصح ) الوكالة ( بكل قول يدل على الاذن ) كافعل كذا او اذنت لك في فعله ونحوه وتصح موقته ومعاقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة ( ويصح القبول على الفور والتراخي ) بان يوكله في بيع شى فيبيعه بعد سنة او يباغنه انه وكله بعد شهر فيقول قيات ( بكل قول او فعل دال عايه ) اى على القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان بفعائهم وكان تراخيا عن توكلية اياهم قاله في المبدع ويعتبر تعيين الوكيل ( ومن له التصرف في شى ) لنفسه ( فله التوكيل ) فيه ( والتوكيل فيه ) اى جاز ان يستدب غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المفسدة والمراد فيما تدخله النيابة وباتى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فبايه اولى فلو وكله في بيع ما ستيماكه او طلاق من يتزوجها لم يصح ويصح توكليل امرأة في طلاق نفسها وغيرها وان يتوكل واجد الطول في قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى لمفقير في قبول زكاة وفي قبول نكاح اخته ونحوها لاجنى ( ويصح التوكيل في كل حق ادى من العقود ) لانه عايه السلام وكل عروة بن الجعد في الشراء وسائر العقود كلاجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها في معناه ( والفسوخ ) كالخلع والاقاة ( والعق والطلاق ) لانه يجوز التوكيل في الانشاء جاز في الازالة بطريق الاولى ( والرجعة وتلك انباعات من الصيد والحشيش ونحوه ) كاحياء الموات لانها تملك مال بسبب لايتعين عليه جاز كالاتباع ( لاظهار ) لانه قول منكر وزور ( وابعان ولايان

والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادة والرضاع والالتقاط  
والاغتنام والغصب والجنابة فلا تدخلها النيابة ( و ) تصح الوكالة ايضا  
( في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات ) كتفرقة صدقة وزكاة ونذر  
وكفارة لانه عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج  
وعمرة على ما سبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة  
من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن  
ركعتا الطواف تتبع الحج ( و ) تصح في ( الحدود في اثباتها واستيفائها )  
لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها  
فاعترفت فامر بها فرجعت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل  
وغيبته ( وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل فيه ) اذا كان يتولاه مثله ولم  
يعجزه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله ( الا  
ان يجعل اليه ) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح  
توكيل عبد باذن سيده ( والوكالة عقد جائز ) لانها من جهة الموكل اذن  
ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم فكل واحد منهما  
فسخها ( وتبطل بفسخ احدها وموته ) وجنونه المطبق لان الوكالة تعتمد  
الحياة والعقل فاذا انتفيا انتفت صحتها واذا وكل في طلاق الزوجة ثم وطئها  
او في عتق العبد ثم كاتبه او دبره بطلت ( و ) تبطل ايضا ( بعزل  
الوكيل ) ولو قبل علمه لانه رفع عقد لا يفقر الى رضى صاحبه فصح بغير  
علمه كالطلاق ولو باع او تصرف فادعى انه عزله قبله لم يقبل الا بينة  
( و ) تبطل ايضا ( بحجر لسفه ) لزوال اهلية التصرف لا بالحجر لفلس  
لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجر على الموكل وكانت في  
اعيان ماله بطلت لاقطاع تصرفه فيها ( ومن وكل في بيع او شراء لم يبع  
ولم يشتر من نفسه ) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فحملت الوكالة  
عليه ولانه تلحقه تهمة ( و ) لا من ( ولده ) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر  
من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حثهم ويميل الى ترك الاستقصاء عليهم  
في الثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصي  
ومضارب وشريك عنان ووجوه ( ولا يبيع ) الوكيل ( بعرض ولا نسيئا  
ولا بغير نقد البلد ) لان عقد الوكالة لم يقتضه فان كان في البلد نقدان باع  
باغلبهما رواجاً فان تساويا خير ( وان باع بدون ثمن المثل ) ان لم يقدر له



ثمن ( او ) باع ( بدون ما قدره له ) الموكل صح ( او اشترى له باكثر من  
 ثمن المثل ) صح وضمن الزايد وان كان لم يقدر له ثمن ( او بما قدره له صح )  
 الشراء لان من صح منه ذلك ثمن مثله صح بغيره ( وضمن النقص في مسألة  
 البيع ) و ( ضمن ) الزيادة ( في مسألة الشراء لانه مفرط والوصى وناظر الوقف  
 كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين و ان قال بعه بدرهم فباعه بدينار صح  
 لانه زاده خيرا ( وان باع ) الوكيل ( بازيد ) بما قدره له الموكل صح  
 ( او قال ) الموكل ( بع بكذا موجلا فباع ) الوكيل ( به حالا ) صح ( او )  
 قال الموكل ( اشترى بكذا حالا فاشترا به موجلا ولا ضرر فيهما )  
 اى فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا ( صح ) لانه  
 زاده خيراً فهو كما لو وكله في بيعه بعشرة فباعه باكثر منها ( والا فلا )  
 اى وان لم يبع او يشتر بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال بعه بعشرة  
 مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ  
 الثمن في الحال او قال اشتره بعشرة حالة فاشتره باحد عشر مؤجلة او  
 بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لمخالفته موكله وقدم في الفروع  
 ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه في المتبى والتفج في مسألة البيع وهو  
 ظاهر المتبى ايضا في مسألة الشراء وقد سبق لك ان بيع الوكيل باقص  
 مما قدر له وشراءه باكثر منه صحيح ويضمن <sup>في</sup> فصل وان اشترى <sup>في</sup>  
 الوكيل ( ما يعلم عيه لزمه ) اى لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله  
 على بصيرة ( ان لم يرض ) به ( موكله ) فان رضيه كان له لتيته بالشراء  
 وان اشتراه بعين المال لم يصح ( فان جهل ) عيه ( رده ) لانه قائم  
 مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى  
 بالعيب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا  
 فلا يسقط برضى غيره فان طلب البايع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم  
 الوكيل ذلك وحقوق العقد كتسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب وضمان  
 الدرك تتعلق بالموكل ( ووكيل البيع يسلمه ) اى يسلم المبيع لان اطلاق  
 الوكالة في البيع يقتضيه لانه من تمامه ( ولا يقبض ) الوكيل في البيع  
 ( الثمن ) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل في البيع من لا يامنه على قبض  
 الثمن ( بغير قرينة ) فان دلت القرينة على قبضه مثل توكيله في بيع شئ  
 في سوق غايب عن الموكل او موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

اذنا في قبضه فان تركه ضمنه لانه يعد مفراطا هذا المذهب عند الشيخين وقدم في التتبع وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تعذر لم يلزم الوكيل شئ لانه ليس بمفراط لكونه لا يملك قبضه ( ويسلم وكيل المشتري الثمن ) لانه من تمته وحقوقه كتسليم المبيع ( فلو اخره ) اى اخر تسليم الثمن ( بلا عذر وتاف ) الثمن ( ضمنه ) لتعديه بالتأخير وليس لو وكيل في بيع تقليبه على مشتر الا بحضرته والا ضمن ( وان وكله في بيع فاسد ) لم يصح ولم يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه ( ف ) لو ( باع ) الوكيل اذا بيعا ( صحيحا ) لم يصح لانه لم يوكل فيه ( او وكله في كل قليل وكثير ) لم يصح لانه يدخل فيه كل شئ من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الغرر والضرر ( او ) وكله في ( شراء ماشاء او عينا بما شاء ولم يعين ) نوحا وثنا ( لم يصح ) لانه يكثر فيه الغرر وان وكله في بيع ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من مالى ماشئت له بيع ماله كله ( والوكيل في الخصومة لا يقبض ) لان الاذن لم يتناوله نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض ( والعكس بالعكس ) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا ( و ) ان قال الموكل ( اقبض حقى من زيد ) ملكه من وكيله لانه قايم مقامه و ( لا يقبض من ورثته ) لانه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف ( الا ان يقول ) الموكل للوكيل اقبض حقى ( الذى قبله ) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقتضت قبض حقه مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا ( ولا يصح وكيل ) في ( الايداع اذا ) اودع و ( لم يشهد ) وانكر المودع لعدم الفائدة في الاشهاد لان المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وتقدم في الغشيان فصل والوكيل امين لا يصح ماتاف بيده بلا تفريط لانه نائب المالك في اليد والتصرف فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك ولو يجعل فان فرط او تعدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغير عذر ضمن ( ويقبل قوله ) اى الوكيل ( فى نفيه ) اى نفي التفريط ونحوه ( و ) فى ( الهلاك مع يمينه ) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التاف بامر ظاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة اليانة عايه ثم يقبل قوله



فيه وان وكله في شراء شيء واشتراه واختلفا في قدر ثمنه قبل قول الوكيل  
وان اختلفا في رد العين او غيرها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان  
كان يجعل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في  
يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بتأخيرها ويقبل قول الوكيل فيما  
وكل فيه ( ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو ) بلا بينة ( لم  
يلزمه ) اي عمرو ( دفعه له ان صدقه ) لجواز ان ينكر زيد الوكالة فيستحق  
الرجوع عليه ( ولا ) يلزمه ( اليقين ان كذبه ) لانه لا يقضي عليه بالتوكل  
فلا فائدة في لزوم تحايفه ( فان دفعه ) عمرو ( فانكر زيد الوكالة حلف )  
لا احتمال صدق الوكيل فيها ( وضمنه عمرو ) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه  
في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه  
وتألف بيده بلا تفريط ( وان كان المدفوع ) لمدعى الوكالة بغير بينة  
( وديعة اخذها ) حيث وجدها لانها عين حقه ( فان تلفت ضمن ايها  
شاء ) لان الدافع ضمنها بالدفع والقابض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع  
لم يرجع على القابض ان صدقه وان ضمن القابض لم يرجع على الدافع  
وكدعوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه  
لزومه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفي العلم <sup>ب</sup> باب  
الشركة <sup>ب</sup> بوزن سرقة ولصمة وغرة ( وهي ) نوعان شركة املاك وهي  
( اجتماع في استحقاق كسبوت الملك في عقار او منفعة لاثنتين فاكتر ) او  
شركة عقود وهي اجتماع في ( تصرف ) من بيع ونحوه ( وهي ) اي  
شركة العقود وهي المقصودة هنا ( انواع ) خمسة فاحدها ( شركة  
عنان ) سميت بذلك لتساوى الشريكين في المال والتصرف كالمارسين اذا  
سويا بين فرسيهما وتساويا في السير وهي ( ان يشترك اثنان ) اي  
شخصان فاكتر مسلمين او احدهما ولا تكره مشاركة كتابي لايلي التصرف  
( بماليهما المعلوم ) كل منهما الحاضرين ( ولو ) كان مال كل ( متفاوتا )  
بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة ( ليعملا فيه ببدنيهما )  
او يعمل فيه احدهما ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان  
بدونه لم يصح وبقدره ابضاع وان اشتركا في مختلط بينهما شايعا صح ان علما  
قدر ما لكل منهما فينفذ تصرف كل منهما فيهما ) اي في المالين ( بحكم  
الملك في نصيبه و ) بحكم ( الوكالة في نصيب شريكه ) ويعنى لفظ الشركة

عن اذن صريح في التصرف ( ويشترط ) لشركة العنان والمضاربة ( ان يكون رأس المال من التقدين المضرويين ) لانهما قيم الاموال واثنان اليصابات فلا تصح بعروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالتددين ( ولو مغشوشين يسيرا ) كجة فضة في دينار ذكره في المغنى والشرح لانه لا يمكن التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه ( و ) يشترط ايضا ( ان يشترطا لكل منها جزءا من الربح مشاعا معلوما ) كالثلث والربع لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه كالمضاربة فان قالا والربح يتنا فهو بينهما نصفين ( فان لم يذكر الربح ) لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به ( او شرطا لاحدهما جزأ مجهولا ) لم تصح لان الجهالة تمنع تسليم الواجب ( او ) شرطا ( دراهم معلومة ) لم تصح لاحتمال ان لا يربحها او لا يربح غيرها ( او ) شرطا ( ربح احد الثوين ) او احدى السفرتين او ربح تجارة في شهر او عام بعينه ( لم تصح ) لانه قد يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو مخالف لموضوع الشركة ( وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة ) فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم ( والوضعية ) اى الخسران ( على قدر المال ) بالحساب سواء كانت لتلف او نقصان في الثمن او غير ذلك ( ولا يشترط خلط المالين ) لان القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط ( ولا ) يشترط ايضا ( كونهما من جنس واحد ) فيجوز ان اخرج احدهما دنائير والاخر دراهم فاذا اقتسما رجع كل بماله ثم اقتسما الفضل وما يشتره كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان تلف احد المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطالب بالدين ويخاصم فيه ويحيل ويحتال ويرد بالعيب ويفعل كلما هو من مصلحة تجارتها لا ان يكتب رقبة او يزوجه او يعتقه او يحابي او يقترض على الشركة الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتولى ما جرت العادة بتوليته من نشر ثوب وطيه واحرازه وقبض النقد ونحوه كغلق الدكان فان استاجر له فالاجرة عليه **فصل** النوع ( الثانى المضاربة ) من الضرب فى الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يضربون فى الارض يبتغون من فضل الله وتسمى قراضا ومعاملة وهى دفع مال معلوم ( لتجر )



اي لمن تجر ( به ببعض ربحه ) اي بجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال  
خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال  
والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لعبد احدهما  
او لعبيهما صح وكان لسيداه وان شرطاه للعامل ولاجنبي معا ولو ولد  
احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكانا عاملين والا لم  
تصح المضاربة ( فان قال ) رب المال للعامل اتجر به ( والربح بينهما قصفان )  
لانه اضافه اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقضى التسوية ( وان قال )  
اتجر به ( ولي ) ثلاثة ارباعه او ثلثه ( او ) قال اتجر به و ( لك ثلاثة  
ارباعه او ثلثه صح ) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه ( والباقي للآخر )  
لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم  
اللفظ ( وان اختلفا لمن ) الجزء ( المشروط ) فهو ( لعامل ) قليلا كان او  
كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط  
بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء  
بعد الربح فقول مالك بيمينه ( وكذا مساقاة ومزارعة ) اذا اختلفا في الجزء  
المسروط او قدره لما تقدم ومضاربة كسرركة عنان فيما تقدم وان فسدت  
فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقته ومعلقة ( ولا يضارب )  
العامل ( بمال لآخر ان اضر الاول ولم يرض ) لانها تنعقد على الخط  
والماء فلم يجز له ان يفعل ما يمنعه وان لم يكن فيها ضرر على الاول او  
اذن جاز ( فان فعل ) بان ضارب لآخر مع ضرر الاول بغير اذنه ( ردت  
حمته ) من ربح الثانية ( في الشركة ) الاولى لانه استحق ذلك بالمنفعة  
التي استحققت بالعقد الاول ولا نفقة لعامل الا بشرط ( ولا يقسم ) الربح  
( مع بقاء العقد ) اي المضاربة ( الا باتفاقهما ) لان الحق لا يخرج عنهما  
والربح وقاية لراس المال ( وان تلف راس المال او ) تلف ( بعضه ) قبل  
التصرف انسخت فيه المضاربة كالتلف قبل القبض وان تلف ( بعد  
التصرف ) جبر من الربح لانه دار في التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من  
التصرفات المودية الى الربح ( او خسر ) في احدى سلعتين او سفتين  
( جبر ) ذلك ( من الربح ) اي وجب جبر الخسران من الربح ولم يستحق  
العامل شيئا الا بعد كمال راس المال لانها مضاربة واحدة ( قبل قسمته )  
باضا ( او تنضيضه ) مع محاسبته فاذا احتسبا وعلم ما لهما لم يجبر الخسران

بعد ذلك مما قبله تنزيلا للتضيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وان انسخ  
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تنضيضه لزم العامل وتبطل  
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء  
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالغصب ويقبل  
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشتراه لنفسه  
او للمضاربة لانه امين والقول قول رب المال في عدم رده اليه  
﴿ فصل الثالث شركة الوجوه ﴾ سميت بذلك لانهما يعاملان فيها  
بوجهيهما اي جاهيهما والجاه واحد وهي ان يشتركا على ( ان يشتريا  
في ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال ( بجاهيهما فما ربحاه ) فهو ( بينهما )  
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشتريه او جنسه او وقته  
اولا فلو قال ما اشتريت من شي فیتنا صح ( وكل واحد منهما وكيل  
صاحبه وكفيل عنه بالثمن ) لان ميناها على الوكالة والكفالة ( والمالك  
بينهما على ما شرطاه ) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم ( والوضیعة  
على قدر ملكيهما ) كشركة العنان لانها في معناها ( والريح على ما شرطاه )  
كالعنان وهما في تصرف كشريكي عنان ( الرابع شركة الابدان ) وهي ( ان  
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما ) اي يشتركان في كسبهما من صنايعهما  
فما رزق الله فهو بينهما ( فما قبله احدهما من عمل يلزمهما فعله ) ويطالبان  
به لان شركة الابدان لا تنقذ الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنایع  
كقصار مع خياط ولكل واحد منهما طاب الاجرة والمستاجر دفعها الى  
احدهما ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يلحق ( وتصح ) شركة الابدان ( في  
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات ) كالثمار الماخوذة من الجبال  
والمعادن والتلصص على دار الحرب لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله  
قال اشركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجي انا وعمار بشي وجاء سعد  
باسيرين قال احمد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم ( وان مرض احدهما  
فالكسب ) الذي عمله احدهما ( بينهما ) احتج الامام بحديث سعد وكذا لو  
ترك العمل لغير عذر ( وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه ) لانهما دخلا  
على ان يعملوا فاذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد  
بما يقتضيه واللاحر الفسخ وان اشتركا على ان يحملوا على دابتيهما والاجرة  
بينهما صح وان اجراهما باعيانهما فلكل اجرة دابته ويصح دفع دابة ونحوها



لمن يعمل عليها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الخامس شركة  
المفاوضة) وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالي وبدني  
من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا وابتساعا في الذمة  
ومسافرة بالمال وارتهانا وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا في كل  
ما يثبت لهما وعليهما (والربح على ما شرطاه والوضيعة بقدر المال) لما  
سبق في العنان (فان ادخلا فيها كسباً او غرامة نادرين) كوجدان لقطة  
او ركاز او ميراث او ارش جناية (او ما يلزم احدهما من ضمان غصب او  
نحوه فسدت) لكثرة الغرر فيها ولانها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه  
العقد ﴿باب المساقاة﴾ من السقي لانه اهم امرها بالحجاز وهي دفع  
شجر له ثمر مأكول ولو غير مغروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه  
بجزء معلوم له من ثمره (تصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل  
وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير بشرط  
ما يخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر عامل النبي صلى  
الله عليه وسلم اهل خير بالشطر ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم  
اهلهم الى اليوم يعطون الثلث او الربع ولا تصح على ما لا ثمر له كالحور  
او له ثمر غير مأكول كالصنوبر والقرظ (و) تصح المساقاة ايضا (على) شجر  
ذو (ثمرة موجودة) لم تكمل تنمي بالعمل كالزراعة على زرع ثابت لانها  
اذا جازت في المعدوم مع كثرة الغرر ففي الوجود وقلة الغرر اولى  
(و) تصح ايضا (على شجر يغرسه) في ارض رب الشجر (ويعمل عليه  
حتى يثمر) احتج الامام بحديث خير ولان العوض والعمل معلومان فصحت  
كالمساقاة على شجر مغروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق  
بقوله تصح فلو شرطاً في المساقاة الكل لاحدهما او اصعب معلومة او ثمرة  
شجرة معينة لم تصح وتصح المناصبة والمغارسة وهي دفع ارض وشجر لمن  
يغرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اي عند المساقاة والمغارسة  
والمزراعة (عقد جائز) من الطرفين قياساً على المضاربة لانها عقد على  
جزء من النما في المال فلا يفتقر الى ذكر مدة ولكل منهما فسخها متى شاء  
(فان فسخ المالك قبل ظهور الثمرة فالعامل الاجرة) اي اجرة مثله لانه  
منعه من اتمام عمله الذي يستحق به العوض (وان فسخها هو) اي فسخ  
العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا شيء له) لانه رضى باسقاط حقه

وان انفسخت بعد ظهور الثمرة فهي بينهما على ما شرطنا ويلزم العامل تمام العمل كالمضارب ( ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقي وزبار ) بكسر الزاي وهو قطع الاغصان الردية من الكرم ( وتلقيح وتشميس واصلاح موضعه و ) اصلاح ( طرق الماء وحصاد ونحوه ) كالة حرث وبقره وتقريق زبل وقطع حشيش مضر وشجر يابس وحفظ ثمر على شجر الى ان يقسم ( وعلى رب المال ما يصلحه ) اي ما يحفظ الاصل ( كسد حايط واجراء الانهار ) وحفر الير ( والدولاب ونحوه ) كاله التي تديره ودوايه وشرى ما يلقي به وتحصيل ماء وزبل والجذاذ عليهما بقدر حصتهما الا ان يشترطه على العامل والعامل فيها كالمضارب فيما يقبل ويرد وغير ذلك فصل وتصح المزارعة بحديث خير السابق وهي دفع ارض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه او حب مزروع ينمي بالعمل لمن يقوم عليه ( بجزء ) مشاع ( معلوم النسبة ) كالثالث او الربع ونحوه ( مما يخرج من الارض لربها ) اي لرب الارض ( او للعامل والباقي للآخر ) اي ان شرط الجزء المسمى لرب الارض فالباقي للعامل وان شرط للعامل فالباقي لرب الارض لانهما يستحقان ذلك فاذا عين نصيب احدهما منه لزم ان يكون الباقي للآخر ( ولا يشترط ) في المزارعة والمغارسة ( كون البذر والغراس من رب الارض ) فيجوز ان يخرجها العامل في قول عمر وابن مسعود وغيرها ونص عايه في رواية مهنا وصححه في المغني والشرح واختاره ابو محمد الجوزي والشيخ تقي الدين ( وعايه عمل الناس ) لان الاصل المعول عليه في المزارعة قصة خير ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر على المسلمين وظاهر المذهب اشتراطه نص عليه في رواية جماعة واختاره عامة الاصحاب وقدمه في التقيج وتبعه المصنف في الاقناع وقطع به في المنتهى وان شرط رب الارض ان يأخذ مثل بذره ويقتسم الباقي لم يصح وان كان في الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على الشجر صح وكذا لو اجره الارض وساقاه على شجرها فيصح ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وتصح مساقاة ومزارعة بافظهما ولفظ المعاملة وما في معنى ذلك ولفظ اجارة لانه مود للمغني وتصح اجارة ارض بجزء مشاع مما يخرج منها فان لم تزرع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى باب الاجارة مشتقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثواب اجرا وهي عقد على منفعة



مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة في الذمة مدة معلومة او عمل معلوم  
 بعوض معلوم وتنقصد بافظ الاجارة والكرا وما في معناها ولفظ بيع  
 ان لم يصف للعين و ( تصح ) الاجارة ( بثلاثة شروط ) احدها ( معرفة  
 المنفعة ) لانها المعقود عاها فاشتراط العلم بها كالمبيع وتحصل المعرفة اما بالعرف  
 ( كسكنى دار ) لانها لا تكرر الا لذلك فلا يعمل فيها حداة ولا قصارة  
 ولا يسكنها دابة ولا يجمعها مخزنا لطعام ويدخل ماء بئر تبعا وله اسكان  
 ضيف وزائر ( و ) ك ( خدمة ادمى ) فيخدم ما جرت به العادة من ليل  
 ونهار وان استأجر حرة او امة صرف وجهه عن النظر ( و ) يصح  
 استيجار ادمى لعمل معلوم ك ( تعليم علم ) وخياطة نوب او قصارته  
 او ليدل على طريق ونحوه لما في التجارى عن عائشة في حديث الهجرة  
 واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا هو عبد الله بن  
 ارقط وقيل بن اريقط كان كافرا من بنى الدئل هاديا خريتا والخريت  
 الامر بالهداية واما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع  
 معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والته الشرط ( الثانى  
 معرفة الاجرة ) بما تحصل به معرفة الثمن لحديث احمد عن ابى سعيد ان  
 النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره فان  
 اجره الدار بعمارتها او عوض معلوم ونسرت عليه عمارتها خارجا عن  
 الاجرة لم تصح ولو اجرها بجمعين على ان ينفق المستأجر ما تحتاج اليه  
 محتسبا به من الاجرة صح ( وتصح ) الاجارة ( فى الاجير والظئر بطعامهما  
 وكسوتهما ) روى عن ابى بكر وعمر وابى موسى فى الاجير واما الظئر  
 فلقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويشترط  
 لصحة العقد العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع  
 ومعرفة العوض ( وان دخل حماما او سفينة ) بلا عقد ( او اعطى ثوبه  
 قصارا او خياطا ) ليعملاه ( بلا عقد صح باجرة العادة ) لان العرف  
 الجارى بذلك يقوم مقام القول وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه او يستعمل  
 حاله ونحوه فله اجرة مثله ولو لم يكن له عادة باخذ الاجرة الشرط  
 ( الثالث الاباحة فى ) نفع ( العين ) المقدور عليه المقصود كاجارة دار  
 يجمعها مسجدا وشجر لنشر ثياب او قعوده بظله ( فلا تصح ) الاجارة  
 ( على نفع محرم كالزنا والزمر والغنا وجعل داره كنيسة اوليس الحرم )

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالها والاجارة تنافيا وسواء شرط ذلك في العقد اولا اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير ليوقظه للصلاة لانه غير مقدور عليه ولا شمع وطعام ليتجمل به ويرده ولا ثوب يوضع على نعش ميت ذكره في المغنى والشرح ولا نحو تفاحة لشم ( وتصح اجارة حائط لوضع اطراف خشبه ) المعلوم ( عليه ) لاجارة ذلك ( ولا تؤجر المرأة نفسها ) بعد عقد الكاح عليها ( بغير اذن زوجها ) لتفويت حق الزوج ﴿ فصل ويشترط في العين المؤجرة ﴾ خمسة شروط احدها ( معرفتها بروية او صفة ) ان انضبطت بالوصف ولهذا قال ( في غير الدار ونحوها ) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من رويته لان الغرض يختلف بالصغر والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماد ومصرف الماء وكراه احمد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه ( و ) الشرط الثاني ( ان يعقد على نفعها ) المستوفى ( دون اجزائها ) لان الاجارة هي بيع المنافع فلا تدخل الاجزاء فيها ( فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا الشمع ليشعله ) ولو اكرى شمعة ليشعل منها ويرد بقيتها وخن مذهب واجرة الباقي فهو فاسد ( ولا حيوان لياخذ لينة ) او صوفه او شعره او وبره ( الا في الظئر ) فيجوز وتقدم ( ونقع البئر ) اى ماؤها المستنقع فيها ( وماء الارض يدخلان تبعا ) كحبر ناسخ وخيوط خياط وكل كحال ومرهم طيب ونحوه ( و ) الشرط الثالث ( القدرة على التسليم ) كالبيع ( فلا تصح اجارة ) العبد ( الا بق و ) الجمل ( الشارد ) والطير في الهواء ولا المغصوب ممن لا يقدر على اخذه ولا اجارة المشاع مفردا لغير الشريك ( \* ) ولا يؤجر مسلم لخدمته وتصح لغيرها ( و ) الشرط الرابع ( اشتغال العين على المنفعة فلا تصح اجارة بئمة زمرة لحمل ولا ارض لا تنبت للزروع ) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين ( و ) الشرط الخامس ( ان تكون المنفعة مملوكة ) للمؤجر او ماذونا له فيها ( فلو تصرف فيما لا يملكه بغير اذن مالكة لم يصح كبيعه ) وتجاوز اجارة العين ( المؤجرة بعد قبضها اذا اجرها المستأجر ) لمن يقوم مقامه ( في الانتفاع او دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفيها بنفسه وبأبيه ( لا باكر منه ضررا )

( \* ) قوله لغير الشريك قال المقنع وعنه بلى وهو اطهر وعليه العمل اهـ



لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فبناؤه اولى وليس للمستعير ان يؤثر الا  
 باذن مالك والاجرة له ( وتصح اجارة الوقف ) لان منافعه مملوكة  
 للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر فان مات المؤجر فانتقل  
 الوقف ( الى من بعده لم تنسخ ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم  
 تبطل بموته كمالك المطلق ( والثاني حصته من الاجرة ) من حين موت  
 الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه  
 لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قاله في المبدع وان لم  
 تقبض فمن مستأجر وقدم في التتبع انها تنسخ ان كان المؤجر الموقوف  
 عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان  
 اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنيا لم تنسخ الاجارة بموته  
 ولا عزله وان اجر الولي اليتيم او ماله او السيد العبد ثم بلغ الصبي  
 ورشد وعق العبد او مات الولي او عزل لم تنسخ الاجارة الا ان  
 يؤثر مدة يعلم بلوغه او عتقه فيها فتتسخ من حينها ( وان اجر الدار  
 ونحوها ) كالارض ( مدة ) معلومة ( ولو طويلة يغلب على الظن بقاء  
 العين فيها صح ) ولو ظن عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والملك  
 لان المعتبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لو كمل  
 مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين  
 ولا يشترط ان تلي المدة العقد فلو آجره سنة خمس في سنة اربع صح  
 ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها  
 عند وجوبه ( وان استأجرها ) اي العين ( لعمل كدابة لركوب الى  
 موضع معين او بقر لحث ) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها  
 بالصلاية والرخاوة ( او دياس ذرع ) معين او موصوف لانها منفعة  
 مباحة مقسودة ( او ) استأجر ( من يده على طريق اشترط معرفة  
 ذلك ) العمل ( وضبطه بما لا يختلف ) لان العمل هو العقود عليه  
 فاشترط فيه العلم كالبيع ( ولا تصح ) الاجارة ( على عمل يختص ان  
 يكون فاعله من اهل القرية ) اي مسلما كاللح والاذان وتعليم القرآن  
 لان من شرط هذه الافعال كونها قريبة الى الله تعالى فلم يجوز اخذ  
 الاجرة عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه ويجوز اخذ رزق على  
 ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحراكل اجرة على

حجارة ويطعمه الرقيق والبهائم ( و ) يجب ( على المؤجر كل ما يمكن به )  
 المستأجر ( من النفع كزمام الجمل ) وهو الذي يقوده به ( ورحله  
 وحزامه ) بكسر الحاء المهملة ( والشد عليه ) أى على الرجل ( وشد  
 الاحمال والمحامل والرفع والحط ولزوم البعير ) ليزل المستأجر لصلاة  
 فرض وقضاء حاجة اسنان وطهارة ويدع البعير واقفا حتى يقضى ذلك  
 ( ومفاتيح الدار ) على المؤجر لان عليه التمكن من الانتفاع وبه يحصل  
 وهى امانة فى يد المستأجر ( و ) على المؤجر ايضا ( عمارتها ) فلو سقط  
 حائط او خشبة فعليه اعادته ( فاما تفريغ البالوعة والكنيف ) وما فى  
 الدار من زبل او قمامة ومصارف حمام ( فيلزم المستأجر اذا سلمها  
 فارغة ) من ذلك لانه حصل بفعله فكان عليه تنظيفه وصح كراء العقبة  
 بان يركب فى بعض الطريق ويمشى فى بعض مع العلم به اما بالفراش او  
 الزمان وان استأجر اثنان جملا يتعاقبان عليه صح وان اختلعا فى البادى  
 مهما افرع بينهما فى الاصح قاله فى المبدع فصل وهى أى  
 الاجارة ( عقد لازم ) من الطرفين لانها نوع من البيع فليس لاحدهما  
 فسخها لغير عيب او نحوه ( فان اجره شيئا ومنعه ) أى منع المؤجر  
 المستأجر التى المؤجر ( كل المدة او بعضها ) بان سلمه الدين ثم حوله  
 قبل تقضى المدة ( فلا سئ له ) من الاجرة لانه لم يسلم له مائتا وله عقد  
 الاجارة فلم يستحق شيئا ( وان بدا الاخر ) أى المستأجر فتحول ( قبل  
 اقضاءها ) أى اقضاء مدة الاجارة ( فعليه ) جميع الاجرة لانها عقد  
 لازم فترتب مقتضاها وهو ملك المؤجر الاجر والمستأجر المانع  
 ( وتفسخ ) الاجارة ( بتلف العين المؤجرة ) كدابة وعبد مائتا لان  
 المنفعة زالت بالكلية وان كان التام بعد مضى مدة لها اجرة انفسخت  
 فيما تبقى ووجب للمضى القسط ( و ) يفسخ الاجارة ايضا ( بموت المرتضع )  
 لتعذر استيفاء المعقود عليه لان غيره لا يقوم مقامه لاختلافهم فى الرضاع  
 ( و ) تفسخ الاجارة ايضا بموت ( الراكب ان لم يخاف بدلا ) أى من  
 يقوم مقامه فى استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارت او كان غائبا كمن يموت  
 بطريق مكة ويترك جماله فظاهر كلام احمد انها تفسخ فى الباقي لانه قد جاء  
 امر غالب منع المستأجر منفعة العين اشبهما لو غصبت هذا كلامه فى المقنع  
 والذى فى الاقناع والمنتهى وغيرها انها لا تبطل بموت راکب ( و ) تفسخ



ايضا : ( ائقلاع ضرر ) اكرتري لقلعه ( او بره ) لتعذر استيفاء المعقود عليه فان لم يبرا وامتنع المستاجر من قلعه لم يجبر ( ونحوه ) اي تنفسخ الاجارة بنحو ذلك كاستيجار طيب ليداويه فيري و ( لا ) تنفسخ ( بموت المتعاقدين او احدهما ) مع سلامة المعقود عليه للزومها ( ولا ) تنفسخ بعذر لاحدهما مثل ( ضياع نفقة المستاجر ) للنج ( ونحوه ) كاحتراق متاع من اكرتري دكا ليعه فيه ( وان اكرتري دارا فانهدمت او ) اكرتري ( لزوع فانقطع ماؤها او غرقت انفسخت الاجارة في الباقي ) من المدة لان المقصود بالعقد قد فات اشبه ما لو تلف وان اجره ارضا بلا ماء صح وكذا ان اطاق مع علمه بحالها وان ظن وجوده بالامطار وزيادة الانهار صح كالعلم وان غصبت الموجرة خير المستاجر بين الفسخ وعليه اجرة ما مضى وبين الامضاء ومطالبة الغاصب باجرة المثل ومن استوجر لعمل شئ فرض اقيم مقامه من ماله من لعمله ما لم تشترط مباشرة او يختلف فيه القصد كالنسخ فيتخير المستاجر بين الصبر والفسخ ( وان وجد ) المستاجر ( العين معية او حدث بها ) عنده ( عيب ) وهو ما يظهر به تفاوت الاجر ( فله الفسخ ) ان لم يزل بلا ضرر يلحقه ( وعليه اجرة ما مضى ) لاستيفائه المتفعة فيه وله الامضاء مجانا والحيار على التراخي ويجوز بيع العين الموجرة ولا تنفسخ الاجارة به وللمشتري الفسخ ان لم يعلم ( ولا يضمن اجير خاص ) وهو من استوجر مدة معلومة يستحق المستاجر نفقه في جميعها سوى فعل الخمس بسنتها في اوقاتها وصلاة جمعة وعيد وسمى خاصا لاختصاص المستاجر بنفقه تلك المدة ( ولا ) يضمن ( ما جنت يده خطأ ) لانه نايب المالك في صرف مافعه فيما امر به فلم يضمن كالوكيل وان تعدى او فرط ضمن ( ولا ) يضمن ايضا ( حجام وطيب وبيطار ) وختان ( لم تحن ايديهم ان عرف حذقهم ) اي معرقهم صنعتهم لانه فعل فعلا مباحا فلم يضمن سرايته ولا فرق بين خاصهم ومشتركهم فان لم يكن لهم حذق في الصنعة ضمنوا لانه لا يحل لهم مباشرة القطع اذا وكذا لو كان حاذقا وجنت يده بان تجاوز بالختان الى بعض الحشفة او بالة كالة او تجاوز بقطع السلعة موضعها ضمن لانه اتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد والخطا ( ولا ) يضمن ايضا ( راع لم يتعد ) لانه مؤمن على الحفظ كالودع فان تعدى او فرط ضمن ( ويضمن ) الاجير ( المشترك ) وهو من قدر نفقه بالعمل كخياطة ثوب وبناء حايط سمي

مشاركاً لانه يتقبل اعمالا لجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشتركون في ثمنه  
كالخايك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن ( ما تلف بفعله )  
كتخريق الثوب وغلظه في تفصيله روى عن عمر وعلي وشريح والحسن  
رضي الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل  
وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف  
الخاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر  
او كان المستاجر على المتاع او لا ( ولا يضمن ) المشترك ( ما تلف من  
حرزه او بغير فعله ) لان العين في يده امانة كالودع ( ولا اجرة له )  
فما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في  
بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على اجرة  
قتل ضمه لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فلزمه الضمان كالغاصب  
وان ضرب الدابة بقدر العادة لم يضمن ( وتجب الاجرة بالعقد ) كثن  
وصداق وتكون حالة ( ان لم تؤجل ) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل  
( وتستحق ) اي يملك الطلب بها ( بتسليم العمل الذي في الذمة ) ولا يجب  
تسليمها قبله وان وجبت بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم  
المعوض كالصداق وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع  
عدم المانع او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت لعمل  
فيئذ تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها ( ومن تسلم عينا باجارة  
فاسدة وفرغت المدة لزمه اجرة المثل ) لمدة بقايتها في يده سكن او لم  
يسكن لان المنفعة تلفت تحت يده بعوض لم يسلم للموخر فرجع الى قيمتها  
✽ باب السبق ✽ هو تحريك الباء العوض الذي يسابق عليه  
وبسكونها المسابقة اي المجارة بين حيوان وغيره ( يصح ) اي يجوز السباق  
( على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق ) جمع مزراق وهو  
الرحم القصير وكذا المناحيق ورمى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه  
السلام سابق عائشة رواه احمد وابو داود وصارح ركانة فصرعه  
رواه ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلا من الانصار بين يدي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم ( ولا تصح ) اي لا تجوز المسابقة ( بعوض  
الا في ابل وخيل وسهام ) لقوله عليه السلام لاسبق الا في نصل او خف  
او حافر رواه الخمسة عن ابي هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده



حسن قاله في المبدع ( ولا بد ) لصحة المسابقة ( من تعيين المركبين )  
لا الراكين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذي يسابق عليه  
( و ) لا بد من ( اتحادها ) في النوع فلا تصح بين عربي وهجين ( و )  
لا بد في المناضلة من تعيين ( الرماة ) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل  
الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا ككون القوسين من نوع واحد  
فلا تصح بين قوس عربية وفارسية ( و ) لا بد ايضا من تحديد ( المسافة )  
بان يكون لا ابتدا عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر في المناضلة تحديد  
مدى رمى ( بقدر معتاد ) فلو جعلنا مسافة بعيدة تتعذر الاصابة في  
مثلها غالبا وهو مازاد على ثلاث مائة ذراع لم تصح لان الغرض يفوت  
بذلك ذكره في الشرح وغيره ( وهي ) اى المسابقة ( جمالة لكل واحد )  
منهما ( فسحها ) لانها عقد على ما لم تتحقق القدرة على تسليمه الا ان يظهر  
الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه ( وتصح المناضلة ) اى المسابقة بالرمى من  
النضل وهو السهم التام ( من معينين ) سواء كانا اثنين او جماعتين لان القصد  
معرفة الحذق كما تقدم ( يحسنون الرمي ) لان من لا يحسنه وجوده كعدمه ويشترط  
لها ايضا تعيين عدد الرمي والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطولاه وعرضه وسمكه  
وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا  
الاخر بالثاني لفعل الصحابة رضى الله عنهم في باب العارية بتخفيف الياء  
وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض ( وهي  
اباحة نفع عين ) يحل الانتفاع بها ( تبقى بعد استيفائه ) ليردها على  
مالكها وتنقذ بكل لفظ او فعل يدل عليها وبشترط اهلية المعير للتبرع  
شرعا واهلية المستعير للتبرع له وهي مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على  
البر والتقوى ( وتباح اعارة كل ذي نفع مباح ) كالدار والعبد والداية  
والثوب ونحوها ( الا البضع ) لان الوطى لا يجوز الا في نكاح او ملك  
عين وكلاهما منتف ( و ) الا ( عبدا مسلما لكافر ) لانه لا يجوز له استخدام  
( و ) الا ( صيدا ونحوه ) كمنخيط ( لمحرم ) لقوله تعالى ولا تعاونوا على  
الاثم والعدوان ( و ) الا ( امة شابة لغير امرأة او محرم ) لانه لا يؤمن  
عليها ومحل ذلك ان خشي المحرم والا كره فقط ولا باس بشوها وكيرة  
لا تشهى ولا باعارتها لامرأة او ذى محرم لانه مأمون عليها وللمعير الرجوع  
متى شاء ما لم ياذن في شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينة

للمثل متاعه فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اعاره حائطا  
 ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه ( ولا اجرة لمن اعار  
 حائطا ) ثم رجع ( حتى يسقط ) لان بقاءه بحكم العارية فوجب كونه بلا  
 اجرة بخلاف من اعار ارضا لزرع ثم رجع فيبقى الزرع باجرة المثل لحصاده  
 جمعا بين ائقنين ( ولا يرد ) الخشب ( ان سقط ) الحائط لهدم او غيره  
 لان الاذن تناول الاول فلا يتعداه لغيره ( الا باذنه ) اى اذن صاحب  
 الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح  
 ( وتضمن العارية ) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه  
 السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تؤديه رواه الترمذي وصححه الحاكم وروى عن  
 ابن عباس وابي هريرة لكن المستعير من المستأجر او لكتب علم ونحوها  
 موقوفة لا ضمان عايه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير ( فبقيتها  
 يوم تامت ) ان لم تكن مثلية والا فبئنها كما تضمن في الاتلاف ( ولو شرط  
 نفى ضمانها ) لم يسقط لان كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه  
 نحو ودیعة لا نصیر مضمونة بالشرط وان تلفت هي او اجزاؤها في  
 انتفاع بمعروف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في  
 الاتلاف وما اذن في اتلافه نغير مضمون ( وعليه ) اى على المستعير  
 ( مؤنة ردها ) اى رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت  
 حتى تؤديه واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من  
 وجب عليه الرد ( لا المؤجرة ) فلا يجب على المستأجر مؤنة ردها  
 لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة  
 والمعاراة على المالك والمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه  
 ( ولا يعيرها ) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يحجز ان يبيعها غيره  
 كإباحة الطعام ( فان ) اعارها و ( تلفت عند الثاني استقرت عايه قيمتها )  
 ان كانت متقومة سواء كان عالما بالحال او لا لان التلف حصل في يده  
 ( و ) استقر ( على معيرها اجرتها ) للمعير الاول ان لم يكن المستعير  
 الثاني عالما بالحال والا استقرت عليه ايضا ( و ) للمالك ان ( يضمن ايها  
 شاء ) من المعير لانه سلط على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل  
 تحت يده ( وان اركب ) دابته ( منقطعا ) طلبا ( للثواب لم يضمن )  
 لان يدر بها لم تزل عايتها كديفة ووكيله ولو سلم شريكك شريكه الدابة



فقلت بلا تفريط ولا تعد لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكعارية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ايعلفها ويقوم بمصالحها لم يضمن ( واذا قال ) المالك ( اجرتك ) و ( قال ) من هي بيده ( بل اعرتى او بالعكس ) ان قال اعرتك قال بل احرتى فقول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا ( عقب العقد ) اى قبل مضى مدة لها اجرة ( قبل قول مدعى الاعارة ) مع يمينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية ( و ) ان كان الاختلاف ( بعد مضى مدة ) لها اجرة فقول ( قول المالك ) مع يمينه لان الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ ( باجرة المثل ) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت ( وان قال ) الذى في يده العين ( اعرتى او قال آجرتى وقال ) المالك ( بل غصبتى ) فقول مالك كما لو اختلفا في ردها ( او قال ) المالك ( اعرتك ) و ( قال ) من هي بيده ( بل اجرتى والهيمة تالفة ) فقول مالك لانهما اختلفا في صفة القبض والاصل فيما يقبضه الانسان من مال غيره الضمان للآثر ويقبل قول الغارم في القيمة ( او اختلفا في رد فقول المالك ) لان المستعير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله في الرد وان قال اودعتى فقال غصبتى او قال اودعتك قال بل اعرتى صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانتفاع ﴿ باب الغصب ﴾ مصدر غصب يغصب بكسر الصاد ( وهو ) لغة اخذ الشيء ظلما واصطلاحا ( الاستيلاء ) عرفا ( على حق غيره ) مالا كان او اختصاصا ( قهرا بغير حق ) فخرج بقيد القهر المسروق والمتهب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل ( من عقار ) بفتح العين الضيعة والنخل والارض قاله ابو السعادات ( ومنقول ) من اناث وحيوان ولو ام ولد لكن لا تثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل دارا قهرا واخرج ربا فغاصب وان اخرجها قهرا ولم يدخل او دخل مع حضور ربا وقوته فلا وان دخل قهرا ولم يخرجها فقد غصب ما استولى عليه وان لم يرد الغصب فلا وان دخلها قهرا في غيبة ربا فغاصب ولو كان فيها قماش ذكره في المبدع ( وان غصب كلبا يقتى ) ككلب صيد وماشية وزرع ( او )

غصب ( خمر ذمی ) مستورة ( ردها ) لان الكلب يجوز الانتفاع به  
واقتناؤه وخمر الذمی یقر علی شربها وهي مال عنده ( ولا ) يلزم ان  
( یرد جلد ميتة ) غصب ولو بعد الدبغ لانه لا يظهر بدبغ وقال الجارثی  
یرده حيث قلنا یباح الانتفاع به فی الیاسات قال فی تصحیح الفروع وهو  
الصواب ( واتلاف الثلاثة ) ای الكلب والخمر المحرمة وجلد الميتة ( هــر )  
سواء كان المتلف مسلماً او ذمياً لانه ليس لها عوض شرعی لانه لا يجوز  
بيعها ( وان استولى علی حر ) کیر او صغیر ( لم یضمنه ) لانه ليس بمال  
( وان استعمله کرها ) فعليه اجرة لانه استوفى منافعه وهي متقومة  
( او حبسه ) مدة لمثلها اجرة ( فعليه اجرة ) لانه فوت منفعة وهي مال  
يجوز اخذ العوض عنها وان منعه العمل من غیر غصب او حبس لم یضمن  
منافعه ( ويلزم ) غاصبا ( رد المنصوب ) ان كان یاقياً وقدر علی رده لقوله  
عليه السلام لا یأخذ احدکم متاع اخیه لا لاعباً ولا جاداً ومن اخذ عصی  
اخيہ فليردها رواء ابو داود وان زاد لزمه رده ( بزیادته ) متصلة كانت او  
منفصلة لانها من ثماء المنصوب وهو لملكه فله رده كالاصل ( وان  
غرم ) علی رد المنصوب ( اضعافه ) لکونه بنی علیه او بعد ونحوه ( وان  
بنی فی الارض ) المنصوبة ( او غرس لزمه القلع ) اذا طالبه المالك بذلك  
لقوله علیه السلام ليس لعرق ظالم حق ( و ) لزمه ( ارش نقصها ) ای  
نقص الارض ( وتسويتها ) لانه ضرر حصل بفعله ( والاجرة ) ای اجرة  
مثلا الى وقت التسليم وان بذل ربها قيمة الغراس والبنا لملكه لم يلزم  
الغاصب قبوله وله قلعهما وان زرعهما وردها بعد اخذ الزرع فهو للغاصب  
وعليه اجرتها وان كان الزرع قائماً فيها خیر ربها بین تركه الى الحصاد  
باجرة مثله وبين اخذه بنقته وهي مثل بذره وعوض لو احقه ( ولو غصب  
جارحاً او عبداً او فرساً فحصل بذلك ) الجارح او العبد او الفرس ( صید  
فالمالک ) ای مالک الجارح ونحوه لانه بسبب ملكه فكان له وكذا لو غصب  
شبكة او شرکاً او فخاوصاد به ولا اجرة لذلك وكذا لو کسب العبد بخلاف  
ما لو غصب منجلاً وقطع به شجرة او حشيشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو  
كالجل يربط به ( وان ضرب المصنوع ) المنصوب ( ونسج الغزل وقصر  
الثوب او صبغه ونجیر الحشبة ) باباً ( ونحوه او صار الحب زرعاً و ) صارت  
( البيضة فرخاً و ) صار ( النوى فرساً رده وارش نقصه ) ان نقص ( ولا



شيء للغاصب ( نظير عمله ولو زاد به المنصوب لانه تبرع في ملك غيره  
 وللمالك احياءه على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودرهم  
 ونحوها ( ويلزمه ) اي الغاصب ( ضمان نقصه ) اي المنصوب ولو بنات  
 حية امرد فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضمنه باكثر الامرين  
 ما نقص من قيمته وارث الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد  
 فوجب ان يضمنه باكثرهما ( وان خصى الرقيق رده مع قيمته ) لان  
 الحصيتين يجب فيهما كمال القيمة كما يجب فيهما كمال الدية من الحر وكذا  
 لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او اتقه ( وما نقص بسعر لم  
 يضمن ) لانه رد العين بحالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شيء  
 ( ولا ) يضمن نقصاً حصل ( بمرض ) اذا ( عاد ) الى حاله ( بيري ) من  
 المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو اقلع سنه ثم عاد فان رد المنصوب  
 معيماً وزال عيبه في يد مالكة وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه  
 استقر ضمانه برد المنصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك ( وان  
 عاد ) النقص ( بتعليم صنعة ) كما لو غصب عبداً سمينا قيمته مائة فهزل  
 فصار يساوي تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة ( ضمن النقص )  
 لان الزيادة الثانية غير الاولى ( وان تعلم ) صنعة زادت بها قيمته عند  
 الغاصب ( او ضمن ) عنده ( فزادت قيمته ثم نسي ) الصنعة ( او هزل  
 فنقصت ) قيمته ( ضمن الزيادة ) لانها زيادة في نفس المنصوب فلزم  
 الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل و ( كما لو عادت من غير  
 جنس الاول ) بان غصب عبداً فضمن وصار يساوي مائة ثم هزل فصار  
 يساوي تسعين فتعلم صنعة فصار يساوي مائة ضمن نقص الهزال لان  
 الزيادة الثانية غير الاولى ( و ) ان كانت الزيادة الثانية ( من جنسها )  
 اي جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل  
 صنعة ( لا يضمن ) لان ما ذهب عاد فهو كما لو مرض ثم برى ( الا  
 اكثرها ) يعني اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن  
 الفضل بينهما لفواته وعدم عوده وان جنى المنصوب فعلى غاصبه ارش  
 جنايته  فصل وان خلط  المنصوب بما يتميز كخطة بشعر  
 وقر بزيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه و ( بما لا يتميز  
 كزيت او خنطة بمثلها ) لزمه مثله منه لانه مثلي فيجب مثل مكيله وبدونه

او خير منه او بغير جنسه كزيت بشيرج فهما شريكان بقدر ملكيهما  
 فيباع ويعطى كل واحد قدر حصته وان نقص المصوب عن قيمته منفردا  
 ضمنه الغاصب ( او صبغ ) الغاصب ( الثوب اولت سويقا ) مخصوبا  
 ( بدهن ) من زيت او نحوه ( او عكسه ) بان غصب دهننا ولت به سويقا  
 ( ولم تنقص القيمة ) اى قيمة المصوب ( ولم تزد فهما شريكان بقدر  
 مالهما فيه ) لان اجتماع المالكين يقتضى الاشتراك فيباع ويوزع الثمن  
 على القيمتين ( وان نقصت القيمة ) فى المصوب ( ضمنها ) الغاصب لتعديه  
 ( وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه ) اى لصاحب الملك الذى زادت  
 قيمته بها لانها تبع للاصل ( ولا يجبر من ابى قلع الصبغ ) اذا طلبه صاحبه  
 وان وهب الصبغ لمالك الثوب لزمه قبوله ( ولو قلع غرس المشتري او  
 بناؤه لاستحقاق الارض ) اى لخروج الارض مستحقة للغير ( رجع )  
 الغارس او البانى اذا لم يعلم بالحال ( على بائعها ) له ( بالغرامة ) لانه غره  
 واوهمه انها ملكه ببيعها له ( وان اطعمه ) الغاصب ( لعالم بغصبه فالضمان عليه .  
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تغير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه  
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل ( وعكسه بعكسه ) فان اطعمه لغير عالم فقرار  
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل ( وان اطعمه ) الغاصب ( للمالكه او وهبه )  
 للمالكه ( او اودعه ) للمالكه ( او اجره اياه لم يبرأ ) الغاصب ( الا ان يعلم ) للمالك  
 انه ملكه فيبرأ الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا  
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته ( ويبرأ ) الغاصب ( باعارته )  
 المصوب للمالكه من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على  
 انه مضمون عايه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان  
 علم الثانى فقرار الضمان عليه والا فعلى الاول الا ما دخل الثانى على  
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه ( وما تلف ) او اتلف من مخصوب  
 ( او تغيب ) ولم يمكن رده كعبد ابق وفرس شرد ( من مخصوب  
 مثلى ) وهو كل مكيل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم  
 فيه ( غرم مثله اذا ) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها  
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبغى ان يستثنى منه الماء فى المفازة فانه يضمن  
 بقيته فى مكانه ذكره فى المبدع ( والا ) يمكن رد مثل المثلى لاعوازه  
 ( بقيته يوم تعذر ) لانه وقت استحقاق الطلب بالمثل فاعتبرت القيمة اذ



( ويضمن غير المثلي ) اذا تلف او اتلف ( بقيته يوم تلفه ) في بلدة من  
نقده او غلبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد قوم عليه ولو  
اخذ حوائج من بقال ونحوه في ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بسعر يوم اخذه  
وان تلف بعض المصوب فنقصت قيمة باقية كزوجي خف تلف احدها رد  
الباقى وقيمة التالف وارش نقصه ( وان تخمر عصير ) مصوب ( ف ) على  
الغاصب ( المثل ) لان ماله زالت تحت يده كما لو اتلفه ( فان انقلب خلا  
دفعه ) لملكه لانه عين ملكه ( و ) دفع ( معه نقص قيمته ) حين كان ( عصيراً )  
ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الغاصب ما اداء بدلا عنه  
واذا كان المصوب مما جرت العادة باجارته لزم الغاصب اجرة مثله مدة  
بقائه بيده استوفى المنافع او تركها تذهب <sup>بحر</sup> فصل وتصرفات الغاصب  
الحكمية <sup>بحر</sup> اى التى لها حكم من صحة وفساد كاللحج والطهارة ونحوها  
والبيع والاجارة والنكاح ونحوها ( باطلا ) لعدم اذن المالك وان اتجر  
بالمصوب فالربح للمالك ( والقول في قيمة التالف ) قول الغاصب لانه غارم  
( او قدره ) اى قدر المصوب ( او صفته ) بان قال غصبتى هيدا كاتباً  
وقال الغاصب لم يكن كاتباً ( فقوله ) اى قول الغاصب لما تقدم ( و ) القول  
( فى رده او تعييه ) بان قال الغاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها  
وانكره مالكة ( فقول ربه ) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت  
البينة ان المصوب كان معيياً وقال الغاصب كان معيياً وقت غصبه وقال المالك تعيب  
عنده <sup>ل</sup>قدم قول الغاصب لانه غارم ( وان جهل ) الغاصب ( ربه ) اى رب المصوب  
سلمه الى الحاكم فبرى من عهده ويلزمه تسلمه او ( تصدق به عنه مضمونا )  
اى بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم  
الغصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربه وليس لمن هي  
عنده اخذ شئ منها ولو كان فقيراً ( ومن اتلف ) لغيره مالا ( محترماً ) بغير  
اذن ربه ضمه لانه قوته عليه ( او قح قفصا ) عن طائر قفصه ( او )  
فتح ( بابا ) فضاغ ما كان مغلقا عليه بسببه ( او حل وكاء ) زق مايع او جامد  
فاذا بته الشمس او القته ريح فاندفق ضمه ( او ) حل ( رباطاً ) عن فرس  
( او ) حل ( قيذا ) عن مقيد ( فذهب ما فيه او اتلف ) ما فيه ( شياً  
ونحوه ) اى نحو ما ذكر ( ضمه ) لانه تلف بسبب فعله ( وان ربط دابة  
بطريق ضيق فعثر به انسان ) او اتلفت شيئاً ( ضمن ) لتعديه بالربط ومثله

لو ترك في الطريق طينا او خشبة او حجراً او كيس دراهم او اسند خشبة الى حايط (ك) ما يضمن مقتى الكلب العقور لمن دخل بيته باذنه او عقره خارج منزله ) لانه متعدد باقتنائه فان دخل منزله بغير اذنه لم يضمنه لانه متعدد بالدخول وان اتلف العقور شيئاً بغير العقر كما لو ولغ او بال في اناء انسان فلا ضمان لان هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد ونمر وذئب وهر تاكل الطيور وتقاب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر ياكل لحماً ونحوه كالفواسق وان حضر في فائه بئراً لنفسه ضمن ما تلف بها وان حضرها لنفع المسلمين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لانه محسن وان مال حايطه ولم يهدمه حتى اتلف شيئاً لم يضمنه لان الميل حادث والسقوط بغير فعله ( وما اتلفت البهيمة من الزرع ) والشجر وغيرها ( لئلا يضمنه صاحبها وعكسه النهار ) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد ان ناقة للبراء دخلت حايط قوم فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت بالليل فهو مضمون عليهم ( الا ان ترسل ) نهارا ( بقرب ما تتلفه عادة ) فيضمن مرسلها لتفريطه واذا طرد دابة من زرعه لم يضمن الا ان يدخلها مزرعة غيره فاذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربها ولو قدر ان يرحلها وله منصرف غير المزارع فتركها فهدر ( وان كانت ) البهيمة ( بيد راك او قائد او سائق ضمن جنايتها بمقدمها ) كيدها وفمها . لا ) ما جنت ( بموخرها ) كرجلها لما روى سعيد مرفوعا الرجل جبار وفي رواية ابى هريرة رجل العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كخنس وتنفير ضمن فاعله فلو ركها اثنان فالضمان على المتصرف منهما ( وباقي جناياتها هدر ) اذا لم يكن يد احد عليها لقوله عليه السلام العجما جبار اي هدر الا الضارية والجوارح وشبهها ( كقتل الصائل عليه ) من ادمى او غيره ان لم يندفع الا بالقتل فاذا قتله لم يضمنه لان قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس ( وككسر مزمار ) او غيره من الات اللهو ( وصيلب وانية ذهب وفضة واية خمر غير محترمة ) لما روى احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياخذ مدية ثم خرج الى اسواق المدينة وفيها زقاق الحمر قد جلبت من الشام فشقت بحضرته وامر اصحابه بذلك ولا يضمن كتابا فيه احاديث ردة ولا حلياً محرماً على رجال اذا لم يصح للدساء



باب الشفعة بفتح الشين باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفع  
بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفردا (وهي استحقاق) الشريك  
(اتزاع حصة شريكه ممن انتقلت اليه بعرض مالي) كالبيع والصلح والهبة  
بمعناه فيأخذ الشفع نصيب البايع (بثمنه الذي انتقر عليه العقد) لما روى  
احمد والبخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل  
ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (فان انتقل)  
نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان  
عوضه) غير مالي بان جعل (صدقا او صلحا او صلحا عن دم عمد فلا  
شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد في البيع وهذه  
ليست في معناه ويحرم التحيل لاسقاطها قال الامام لا يجوز شي من  
الحيل في ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاح بما روى  
ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود  
فتستحلوا محارم الله بادنى الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك في ارض تجب  
قسمتها) فلا شفعة في منقول كسفن ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو في  
معنى المنصوص ولا فيما لا تجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله  
عليه السلام لا شفعة في فاء ولا طريق ولا منقبة رواء ابو عبيد في الغريب  
والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (ويتبعها) اي  
الارض (الغراس والبناء) فثبت الشفعة فيهما تبعا للارض اذا بيعا معها  
لا ان ابعا منفردين (لا الثمرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يوخدان  
بالشفعة لان ذلك لا يدخل في البيع فلا يدخل في الشفعة كقماش الدار  
فلا شفعة لجار (لحديث جابر السابق) وهي (اي الشفعة) على الفور وقت  
علمه فان لم يطلبها ادن) اي وقت علم الشفع بالبيع (بلا عذر بطلت) لقوله عليه السلام  
الشفعة لمن واثبها وفي رواية الشفع لكل العقال رواء من حاجة فان لم يعلم بالبيع فهو  
على شفخته ولو مضى سنون وكذا لو اخر لهذر بان علم ليلا فاخره الى الصباح او  
لحاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او ليأتي  
بالصلاة وسنتها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر  
(وان قال) الشفع (للمشترى يعني ما اشترى) (او صالحني) سقطت لهوات  
الفور (او كذب العدل) المخبر له بالبيع ستط لتراخيه عن الاخذ  
بلا عذر فان كذب فاسقا لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

( طلب ) الشفيع ( اخذ البعض ) اى بعض الحصص المبيعة ( سقطت ) شفعته لان فيه اضرارا بالمشتري بتبعض الصفقة عليه والضرر لا يزال بمثله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالا بينهما او توكل لاحدهما او اسقطها قبل البيع ( والشفعة ) شريكين ( اثنين بقدر حقيهما ) لانها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب الثلث فالمسئلة من ستة والثلث يقسم على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد ( فان عفى احدهما ) اى احد الشفيعين ( اخذ الاخر الكل او ترك ) الكل لان فى اخذ البعض اضرارا بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان كان احدهما غائبا فليس للحاضر ان ياخذ الا الكل او يترك فان اخذ الكل ثم حضر الغائب قاسمه ( وان اشترى اثنان حق واحد ) فللشفيع اخذ حق احدهما لان العقد مع اثنين بمنزلة عقدين ( او عكسه ) بان اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدهما لان تعدد البايع كتعدد المشتري ( او اشترى واحد شقصين ) بكسر الشين اى حصتين ( من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدهما ) لان الضرر قد يلحقه بارض دون ارض ( وان باع شقصا وسيقا ) فى عقد واحد فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لانه تجب فيه الشفعة اذا بيع منفردا فكذا اذا بيع مع غيره ( او تلب بعض المبيع فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن ) لانه تعذر اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي كما لو اتلفه ادمى فلو اشترى دارا بالف تساوى الفين فباع بابها او هدمها فبقيت بالف اخذها الشفيع بنخسماية ( ولا شفعة بشركة وقف ) لانه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولان مستحقة غير تام الملك ( ولا ) شفعة ايضا ( غير ملك ) للرقبة ( سابق ) بان كان شريكا فى المنفعة كالموصى له بها او ملك الشريكان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الاخر لعدم الضرر ( ولا ) شفعة ( لكافر على مسلم ) لان الاسلام يعلو ولا يعلى ع فصل وان تصرف مشتري ع اى مشتري شقص ثبتت فيه الشفعة ( بوقفه او هبته او رهنه ) او صدقة به ( لا بوصية سقطت الشفعة ) لما فيه من الاضرار بالموقوف عليه والموهوب له ونحوه لانه ملكه بغير عوض ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت



الموصى لعدم لزوم الوصية ( و ) ان تصرف المشتري فيه ( بيع فله )  
اي للشفيع ( اخذه باحد البيعين ) لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد  
في كل منهما ولانه شفيع في العقدين فان اخذ بالاول رجع الثاني  
على بائعه بما دفع له لان العوض لم يسلم له وان اجره فللشفيع اخذه  
وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لانه ملك  
المشتري وثبوت حق التملك للشفيع لا يمنع من تصرفه واما تصرفه بعد  
الطلب فباطل لانه ملك الشفيع اذا ( والمشتري الغلة ) الحاصلة قبل  
الاخذ ( و ) له ايضا ( النما المنفصل ) لانه من ملكه والحراج بالضمان  
( و ) له ايضا ( الزرع والثرثرة الظاهرة ) اي الموبة لانه ملكه ويبقى  
الى الحصاد والجذاذ لان ضرره لا يبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان  
النما المتصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يوبر يتبع في الاخذ بالشفعة  
كالرد بالعيب ( فان بنى ) المشتري ( او غرس ) في حال يعذر فيه الشريك  
بالتاخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقاسمه  
او قاسم الشفيع لاطهاره زيادة في الثمن ونحوه ثم غرس 'و بنى ( فللشفيع تملكه  
بقيمته ) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبنية ثم تقوم خالية منهما  
فما بينهما فهو قيمة الغراس والبنا ( و ) للشفيع قلعه ويغرم نقصه )  
اي ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان ابى فلا شفعة ( ولربه )  
اي رب الغراس او البنا ( اخذه ) ولو اختار الشفيع تملكه بقيمته ( بلا  
ضرر ) يلحق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما في المنتهى وغيره لانه ملكه  
والضرر لا يزال بالضرر ( وان مات الشفيع قبل الطلب بطلت ) الشفعة  
لانه نوع خيار للتملك اشبه بخيار القبول ( و ) ان مات ( بعده ) اي بعد  
الطلب ثبتت ( لو ارثه ) لان الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتاخير  
الاخذ بعده ( وياخذ ) الشفيع النقص ( بكل الثمن ) الذي استقر عليه  
العقد لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواه ابو اسحق الجوزجاني في المترجم  
( فان عجز عن ) الثمن او ( بعضه سقطت شفيعته ) لان في اخذه بدون  
دفع كل الثمن اضرارا بالمشتري والضرر لا يزال بالضرر وان احضر رهنا  
او كفيلا لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن  
والمشتري حبسه على ثمنه قاله في الترغيب وغيره لان الشفعة قهرى  
واليبيع عن رضا ويمهل ان تعذر في الحال ثلاثة ايام ( و ) الثمن ( الموجل

ياخذ ( الشفيع ) الملى به ) لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتاحيل من صفته ( وضده ) اى ضد الملى وهو المعسر ياخذ اذا كان الثمن مؤحلا ( بكفيل ملى ) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال ( ويقبل فى الحلف ) فى قدر الثمن ( مع عدم اليقة ) لواحد منهما ( قول المشتري ) مع عينه لانه العاقد فهو اعلم بالثمن والشفيع ليس بغارم لانه لا شئ عليه وانما يريد تملك الشقص بنمته بخلاف الغاصب ونحوه ( فان قال ) المشتري ( اشتريته بالف اخذه الشفيع به ) اى بالالف ( ولو اثبت البائع ) ان البيع ( باكثر ) من الف مواخذه للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على اسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليقة بالشركة ولا يكفى مجرد وضع اليد ( وان اقر البائع بالبيع ) فى الشقص المشفوع ( وانكر المشتري ) شراءه ( وجبت ) الشفعة لان البائع اقر بحقين حق للشفيع وحق للمشتري ( فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاكمة المشتري وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع ) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او معيا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل انقضائه ولا فى ارض السواد ومصر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفعله الامام او نائبه لانه مختلف فيه وحكم الحاكم ينفذ فيه <sup>في</sup> باب الودية <sup>من</sup> ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والايداع توكيل فى الحفظ تبرعا والاستيداع توكل فيه كذلك ويعتبر لها ما يعتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى ربها و ( اذا تلفت ) الوديعة ( من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن ) لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواد ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله اولا ( ويلزمه ) اى المودع ( حفظها فى حرز مثلها ) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا



بالحفظ قال في الرعاية من استودع شيئا حفظه في حرز مثله عاجلا مع  
 القدرة والا ضمن ( فان عينه ) اي الحرز ( صاحبها فاحرزها بدونه  
 ضمن ) سواء ردها اليه اولا لمخالفته له في حفظ ماله ( و ) ان احرزها  
 ( بمثله او احرزها ) فوفقه ( فلا ) ضمان عليه لان تقيده بهذا الحرز  
 يقتضي ما هو مثله فما فوفقه من باب اولى ( وان قطع العلف عن الدابة )  
 المودعة ( بغير قول صاحبها ضمن ) لان العلف من كمال الحفظ بل هو  
 الحفظ بعينه لان العرف يقتضي علفها وسقيها فكانه مأمور به عرفا  
 وان نهاء المالك عن علفها لم يضمن لاذنه في اتلافها اشبه ماله امره  
 قتلها لكن ياتم بترك علفها اذا حرمة الحيوان ( وان عين جيه ) بان  
 قال احفظها في جيبك ( فتركها في كمه او يده ضمن ) لان الحيب احرز  
 وربما نسي فسقط ما في كمه او يده ( وعكسه بعكسه ) فاذا قال اتركها  
 في كمك او يدك فتركها في جيبه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها في  
 يدك فتركها في كمه او بالعكس او قال اتركها في بيتك فشدها في ثيابه  
 واخرجها ضمن لان البيت احرز ( وان دفعها الى من يحفظ ماله )  
 عادة كزوجته وعبد ( او ) ردها لمن يحفظ ( مال ربها لم يضمن ) لجريان  
 العادة به ويصدق في دعوى التالف والرد كالمودع ( وعكسه الاجنبي  
 والحاكم ) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليهما لانه ليس له ان يودع  
 من غير عذر ( ولا يطالبان ) اي الحاكم والاجنبي بالوديعة اذا تلفت  
 عندهما بلا تقريط ( ان جهلا ) جرم به في الوجيز لان المودع ضمن  
 بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثاني ضمان لان  
 دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضي له ذلك فللمالك مطالبة من  
 شاء منهما ويستقر الضمان على الثاني ان علم والا فعلى الاول وجزم  
 بمعناه في المنتهى ( وان حدث خوف او حدث للمودع ) سفر ردها  
 على رها ( او وكيهه فيها لان في ذلك تخليصا له من دركها فان  
 دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر ( فان غاب )  
 رها ( حماها ) المودع ( معه ) في السفر سواء كان لضرورة اولا ( ان  
 كان احرز ) ولم ينه عنه لان القصد الحفظ وهو موجود هنا وله  
 ما اتفق نية الرجوع قاله القاضي ( والا ) يكن السفر احفظ لها او  
 كان نهى عنه دفعها الى الحاكم لان في السفر بها غررا لانه عرضة

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فإن أودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لأنه لا ولاية له فإن تعذر حاكم أهل ( أودعها ثقة ) لفعله عليه السلام لما أراد أن يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده لام أمين رضى الله عنها ولأنه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت ( ومن ) تعدى في الوديعة بأن ( أودع دابة فركبها لغير نفعها ) أي علفها وسقيها ( أو ) أودع ( ثوبا قلبسه ) لغير خوف من عث أو نحوه ( أو ) أودع ( دراهم فاخرجها من محرز ثم ردها ) إلى حرزها ( أو رفع الحتم ) عن كيسها أو كانت مشدودة فزال الشد ضمن أخرج منها شيئا أولا لهتك الحرز ( أو خلطها بغير متميز ) كدراهم بدراهم وزيت بزيت في ماله أو غيره ( فضااع الكل ضمن ) الوديعة لتعديه وإن ضاع البعض ولم يدر أيهما ضاع ضمن أيضا وإن خلطها بمتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وإن أخذ درهما من غير محرزه ثم رده فضااع الكل ضمنه وحده وإن رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن أودعه صبي وديعة لم يبر إلا بردها لوليّه ومن دفع لصبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولبعد ضمنها باتلافها في رقبته

فصل ويقبل قول المودع في ردها إلى ربها ( أو من يحفظ ماله ) ( أو غيره بأذنه ) بأن قال دفعتها لفلان بأذنك فانكر مالكها الاذن أو الدفع قبل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكها ( و ) يقبل قوله أيضا في ( تلفها وعدم التفريط ) بيمينه لأنه أمين لكن إن ادعى التلف بظاهر كلف به بينة ثم قبل قوله في التلف وإن أخر ردها بعد طلبها بلا عذر ضمن ويمهل لاكل ونوم وهضم طعام بقدره وإن أمره بالدفع إلى وكيله فتمكن وأبى ضمن ولو لم يطلبها وكيله ( فإن قال لم تودعني ثم ثبت ) الوديعة ( بينة أو اقرار ثم ادعى ردا أو تلفا سابقين لمحووده لم يقبل ) ( ولو بينة ) لأنه مكذب للينة وإن شهدت بأحدهما ولم تعين وقتا لم تسمع ( بل ) يقبل قوله بيمينه في الرد والتلف ( في ) ما إذا أجاب : ( قوله مالك عندي شيء ) ونحوه كما لو أجاب بقوله لاحق لك قبلي أو لا تستحق على شيئا ( أو ) ادعى الرد أو التلف ( بعده ) أي بعد جمحووده ( بها ) أي بالينة لأن قوله لا ينافي ما شهدت به الينة ولا يكذبها ( وإن ) مات المودع و ( ادعى وارثه الرد منه ) أي من وارث المودع لربها ( أو من مورثه ) وهو المودع ( لم يقبل إلا بينة ) لأن صاحبها لم



يأتمنه عليها بخلاف المودع ( وان طلب احد المودعين نصيبه من مكيل او  
 موزون ينقسم ) بلا ضرر ( اخذه ) اى اخذ نصيبه فيسلم اليه لان قسمته  
 ممكنة بغير ضرر ولا غبن ( وللمستودع والمضارب والمرتهن والمستاجر )  
 اذا غصبت العين منهم ( مطالبة فاصب العين ) لانهم مأمورون بحفظها  
 وذلك منه وان صادره سلطان او اخذها منه قهراً لم يضمن قاله ابو الخطاب  
 رحمه الله باب احياء الموات رحمه الله بفتح الميم والواو ( وهى ) مشتقة من الموت  
 وهو عدم الحياة واصطلاحاً ( الارض المفككة عن الاختصاصات وملك  
 معصوم ) بخلاف الطرق والاقنية ومسيل المياه والمختطبات ونحوها وما  
 جرى عليه ملك معصوم بشراً او عطية او غيرها فلا يملك شئ من ذلك  
 بالاحياء ( فمن احيها ) اى الارض الموات ( ملكها ) لحديث جابر يرفعه  
 من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذى وصححه وعن عائشة مثله  
 رواه مالك وابو داود قال ابن عبد البر هو مسند صحيح متلقى بالقبول عند  
 فقهاء المدينة وغيرهم ( من مسلم وكافر ) ذمى مكلف وغيره لعموم ما تقدم  
 لكن على الذمى خراج ما احيى من موات عنوة ( باذن الامام ) فى الاحياء  
 ( وعدمه ) لعموم الحديث ولانها عين مباحة فلا يفتقر ملكها الى اذن  
 ( فى دار الاسلام وغيرها ) فجميع البلاد سواء فى ذلك ( والعنوة ) كارض  
 مصر والشام والعراق ( وغيرها ) مما اسلم اهله عليه او صلحوا عليه الا  
 ما احياء مسلم من ارض كفار صلحوا على انها لهم ولنا الخراج ( ويملك  
 بالاحياء ما قرب من عامر ان لم يتعلق بمصلحته ) لعموم ما تقدم وانتفا المانع  
 فان تعلق بمصالحه كقبرته وملق كناسه ونحوها لم يملك وكذا موات الحرم  
 وعرفات لا يملك بالاحياء واذا وقع فى الطريق وقت الاحياء نزاع فابها  
 سبعة اذرع ولا تغير بعد وضعها ولا يملك معدن ظاهر كملح وكحل وجص  
 باحياء وليس للامام اقطاعه وما نضب عنه الماء من الجزائر لم يحجب بالبناء  
 لانه يرد الماء الى الجانب الاخر فيضر باهله ويتفجع به بنحو زرع ( ومن  
 احاط مواتا ) بان ادار حوله حايطاً منيعاً بما جرت العادة به فقد احياء  
 سواء ارادها للبنا او غيره لقوله عليه السلام من احاط حايطاً على ارض  
 فهي له رواه احمد وابو داود عن جابر ( او حفر بئراً فوصل الى الماء )  
 فقد احياء ( او اجراه ) اى الماء ( اليه ) اى الى الموات ( من عين ونحوها  
 او حبسه ) اى الماء ( عنه ) اى عن الموات اذا كان لا يزرع معه ( ليزرع

فقد احياء ) لان تقع الارض بذلك اكثر من الحايط ولا احياء بحرث  
 وزرع ( ويملك ) المحي ( حريم البئر العادية ) بتشديد الياء اي القديمة  
 منسوبة الى عاد ولم يرد عادا بعينها ( خمسين ذراعا من كل جانب ) اذا كانت  
 انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وعمارتها او اقطع ماؤها فاستخرجه  
 ( وحریم البدية ) المحدث ( نصفها ) خمسة وعشرون ذراعا لما روى  
 ابو عبيد في الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة في حريم القايب  
 العادي خمسون ذراعا والبدى خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال  
 والدارقطنى نحوه مرفوعا وحریم شجرة قدر مد اغصانها وحریم دار من  
 موات حولها مطرح تراب وكناسة وثلج وماء ميزاب ولا حریم لدار  
 محفوفة بملك ويتصرف كل منهم بحسب العادة ومن تحجر مواتا بان ادار حوله  
 احجارا ونحوها لم يملكه وهو احق به ووارثه من بعده وليس له بيعه  
 ( وللإمام اقطاع موات لمن يحياه ) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحرث  
 العقيق ( ولا يملكه ) بالاقطاع بل هو احق من غيره فاذا احياء ملكه  
 وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة ( و ) له ( اقطاع  
 الجلوس ) للبيع والشرا ( فى الطرق الواسعة ) ورجبة مسجد غير محوطة  
 ( ما لم يضر بالناس ) لانه ليس للإمام ان ياذن فيما لا مصلحة فيه فضلا عما  
 فيه مضرة ( ويكون ) المقطع ( احق بجلوسها ) ولا يزول حقه بقل متاعه  
 منها لانه قد استحق باقطاع الامام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بلا  
 ضرر ويسمى هذا اقطاع ارفاق ( ومن غير اقطاع ) للطرق الواسعة والرجبة  
 غير المحوطة الحق ( لمن سبق بالجلوس ما بقى قماشه فيها وان طال ) جزم به  
 فى الوجيز لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يمنع فاذا نقل متاعه كان  
 لغيره الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازيل لانه يصير كالمالك ( وان  
 سبق اثنان ) فاكثر اليها وضائق ( اقترعا ) لانهما استويا فى السبق والقرعة  
 مميزة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ونحوه فهو  
 احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما ( ولن فى اعلا الماء المباح ) كماء  
 مطر ( السقى وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يايه )  
 فيفعل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شى فلا شى  
 للاخر لقوله عليه السلام اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر  
 متفق عليه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال نظرنا الى قول النبی



صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكعين  
فان كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر النفقة والعمل وتصرف كل واحد  
في حصته بما شاء ( وللإمام دون غيره حمى مرعى ) أى ان يمنع الناس  
من مرعى ( لدواب المسلمين ) التى يقوم بحفظها كخيل الجهاد والصدقة  
( ما لم يضرهم ) بالتضييق عليهم لما روى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
حمى البقيع لحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ليس  
لاحد نقضه وما حماه غيره من الأئمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان يأخذ من  
ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حمى لانه عايه السلام شرك الناس فيه  
ومن جلس فى نحو جامع لقتوى او اقراء فهو احق بمكانه مادام فيه او غاب  
لعذر وعاد قريبا ومن سبق الى رباط او نزل فقيه بمدرسة او صوفى بخانقاة  
لم يبطل حقه بخروجه منه لحاجة **بم** باب الجمالة **هـ** بتلث الحيم قاله ابن مالك  
قال ابن فارس الجعل والجمالة والجميلة ما يعطاه الانسان على امر يفعله ( وهى )  
اصطلاحا ( ان يجعل ) جازر التصرف ( شيئا ) متولا ( معلوما لمن يعمل له عملا  
معلوما ) كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا ( او ) عملا ( شهولا  
مدة معلومة ) كشهر كذا ( او ) مدة ( مجهولة ) فلا يشترط العلم بالعمل  
ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة  
ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالوكالة ودليلها قوله تعالى ولمن  
جاء به حمل يعير وحديث الاديغ والعمل الذى يؤخذ الجعل عليه ( كرد  
عبد ولقطة ) فان كانت فى يده فجعل له مالها جعللا ليردها لم يجز له  
اخذها ( و ) كراخيطة وبنا حائط ( وسائر ما يستاجر عليه من الاعمال  
) فلمن فعله بعد علمه بقوله ( أى بقول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا  
) ( استحققه ) لان العقد استقر بتمام العمل ( والجماعة ) اذا عملوه  
( يقتسمونه ) بالسوية لانهم اشتركوا فى العمل الذى يستحق به العوض  
فاشتركوا فيه ( و ) ان باغ الجعل ( فى اثنائه ) أى اثناء العمل ( يأخذ  
قسط تمامه ) لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه فلم يستحق به  
عوضا وان لم يبلغه الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك ( و ) الجمالة عقد  
جازر ( لكل ) منهما ( فسخها ) كالمضاربة ( ف ) متى كان الفسخ ( من العامل )  
قبل تمام العمل فانه ( لا يستحق شيئا ) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يات  
بما شرط عليه ( و ) ان كان الفسخ من الجاعل بعد الشروع فى العمل

( للمعامل اجرة ) مثل ( عمله ) لانه عمله بعوض لم يسلم له وقبل الشروع  
 في العمل لاشئ للعامل وان زاد او نقص قبل الشروع في العمل جاز  
 لانها عقد جائز ( ومع الاختلاف في اصله ) اي اصل العمل ( او قدره  
 يقبل قول الجاعل ) لانه منكر والاصل براءة ذمته ( ومن رد لفظة اوضالة  
 او عمل لغيره عملا بغير جعل ) ولا اذن ( لم يستحق عوضا ) لانه بذل  
 منفعة من غير عوض فلم يستحقه وليلا يلزم الانسان ما لم ياتزمه ( الا )  
 في تخايص متاع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيا والا ( ديناراً  
 او اثني عشر درهما عن رد الابق ) من المصر او خارجه روى عن  
 عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمر و ابن دينار ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم جعل في رد الابق اذا جاء به من خارج الحرم ديناراً  
 ( ويرجع ) راد الابق ( بنفقته ايضا ) لانه ماذون في الاتفاق شرعا  
 لحرمة النفس ومحل ان لم ينو التبرع ولو هرب منه في الطريق وان مات  
 السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الابق لمن وجدته وهو امانة  
 بيده ومن ادعاه فصدقه العبد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام  
 او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعه لمصلحة ولا يملكه ملتقطه بالتعريف كضوال  
 الابل وان باعه ففاسد ب باب اللقطة ب بضم اللام وفتح القاف ويقال  
 لقطة بضم اللام ولقطة بفتح اللام والقاف ( وهي مال او مختص ضل عن ربه )  
 قال بعضهم وهي نخسة بغير الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيما يجب تعريفه ان  
 ( تتبعه همة اوساط الناس ) بان يهتمون في طلبه ( فاما الرغيف والسوط )  
 وهو الذي يضرب به وفي شرح المذهب هو فوق القضيب ودون  
 العصا ( ونحوها ) كشع النعل ( فيملك ) بالالتقاط ( بلا تعريف )  
 ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل ينتفع به رواه ابو  
 داود وكذا التمرة والخرقة وما لا خطر له ولا يلزمه دفع بدله ( وما  
 امتنع من سبع صغير ) كذيب ويرد الماء ( كثور وجمال ونحوها )  
 كالغزال والحمر والظبا والطيور والفهود ويقال لها الضوال والهوامي  
 والهوامل ( حرم اخذه ) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة  
 الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر  
 حتى يجدها ربها متفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اي



مخطي فان اخذها ضمنها وكذا نحو حجر طاحون وخشب كبير ( وله التقاط غير ذلك ) اى غير ما تقدم من الضوال ونحوها ( من حيوان ) كغنم وفصالان وعجائيل واقلا ( وغيره ) كاثان ومتاع ( ان امن نفسه على ذلك ) وقوى على تعريفها لحديث زيد بن خالد الجهني قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فادفعها اليه وساله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او لاختيك او للذئب متفق عليه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر ( والا ) يامن نفسه عليها ( فهو كغاصب ) فليس له اخذها لما فيه من تضييع مال غيره ويضمنها ان تلفت فرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فرط فيها ضمنها ويخير في الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة او بيعها ويحفظ ثمنها او ينفق عليها من ماله بنية الرجوع وما ينحشى فساد له بيعه وحفظ ثمنه او اكله بقيته او تجفيف ما يمكن تجفيفه ( ويعرف الجميع ) وجوبا لحديث زيد السابق . نهارا ( في مجامع الناس ) كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات لان المقصود اشاعة ذكرها واظهارها ليظهر عليها صاحبها ( غير المساجد ) فلا تعرف فيها ( حولا ) كاملا روى عن عمر وعلي وابن عباس عقب الالتقاط لان صاحبها يطالبها اذا كل يوم اسبوعا ثم عرفها واجرة المنادى على الملتقط ( ويملكه بعده ) اى بعد التعريف ( حكما ) اى من غير اختيار كالميراث غنيا كان او فقيرا لعموم ما سبق ولا يملكها بدون تعريف ( لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها ) اى حتى يعرف وعائها ووكائها وقدرها وجنسها وصفها ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عليها ( فمضى جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه ) بلا بينة ولا يمين وان لم يغلب على ظنه صدقه لحديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف عقاصها وعددها ووكائها فاعطها اياه والا فهي لك رواء مسلم ويضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقا لا قبله ان لم يفرط ( والسفيه والصبي يعرف لقطنهما وليهما ) لقيامه مقامهما ويلزمه اخذها منهما فان تركها في يدها قتلت ضمنها فان لم تعرف فهي لهما وان وجدها عبد عدل فاسيده اخذها منه وتركها معه ليعرفها

فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يدفعها الى سيده بشرط الضمان والمكاتب كالحر ومن بعضه حر فهي بينه وبين سيده ( ومن ترك حيواناً ) لا عبداً او متاعاً ( بفلاة لا تقطاعه اى عجز ربه عنه ملكه اخذه ) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما يلقى في البحر خوفاً من غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستخرجه قوم فهو لربه وعليه اجرة المثل ( ومن اخذ نعله ونحوه ) من متاعه ( ووجد موضعه غيره فلقطه ) وياخذ حقه منه بعد تعريفه واذا وجد غبرة على الساحل فهي له ﴿ باب اللقيط ﴾ بمعنى ملقوط ( وهو ) اصطلاحاً ( طفل لا يعرف نسه ولا رقه نبذ ) اى طرح في شارع او غيره ( او ضل ) و ( اخذه فرض كفاية ) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ويسن الاشهاد عليه ( وهو حر ) في جميع الاحكام لان الحرية هي الاصل والرق عارض ( وما وجد معه ) من فراش تحته او ثياب فوقه او مال في جيبه ( او تحته ظاهراً او مدفوناً طريراً او متصلاً به كحيوان وغيره ) مشدود بثيابه ( او ) مطروحاً ( قريباً منه ) هو ( له ) عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ ( وينفق عليه منه ) ملتقطه بالمعروف لولايته عليه ( والا ) يكن معه شئ ( فمن بيت المال ) لقول عمر رضي الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته وفي لفظ وعائنا رضاعه ولا يجب على الملتقط فان تعذر الاتفاق من بيت المال فعلى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا ( وهو مسلم ) اذا وجد في دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تغلياً للاسلام والدار وان وجد في بلد كفار لامسلم فيها فكافر تبعاً للدار ( وحضائنه لواجده الامين ) لان عمر اقر اللقيط في يد ابي حنيفة حين قال له عريفة انه رجل صالح ( وينفق عليه ) مما وجد معه من نقد او غيره ( بغير اذن حاكم ) لانه وليه وان كان فاسقاً او رقيقاً او كافراً واللقيط مسلم او بدوي ينتقل في المواضع او وجدته في الحضر فاراد نقله الى البادية لم يقر بيده ( وميراثه وديته ) كدية حر ( لبيت المال ) ان لم يخلف وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث ائمة الولا لمن اعتق ( ووليه في ) القتل ( العمد ) العدوان ( الامام يتخير بين القصاص والدية ) لبيت المال لانه ولي من لاولى له وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه



ورشده ليقض او يعفو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم يقبل الا بينة تشهد ان امته ولدته في ملكه ونحوه ( وان اقر رجل او امرأة ) ولو ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به ( لان الاقرار به محض مصلحة للطفل لاتصال نسبه ولا مضره على غيره فيه وشرطه ان يتفرد بدعوته وان يمكن كونه منه حراً كان او عبداً و اذا ادعته المرأة لم يلحق بزوجها كعكسه ( ولو بعد موت اللقيط ) فيلحقه وان لم يكن له توم او ولد احتياطاً للنسب ( ولا يتبع ) اللقيط ( الكافر ) المدعى انه ولده ( في دينه ) الا ان يقيم بينة تشهد انه ولد على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر في كفره بغير بينة وكذا لا يتبع رقيقاً في رقه ( وان اعترف اللقيط ( بالرق مع سبق مناف ) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداء لانسان او جواباً بالدعوى عليه ( او قال ) اللقيط بعد بلوغه ( انه كافر لم يقبل منه لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل ) ( وان ادعاه جماعة قدم ذوالينة ) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق وتبينه ( والا ) يكن لهم بينة او تعارضت عرض معهم على القافة ( فمن الحقته القافة به ) لحقه لقضاء عمره بحضرة الصحابة رضى الله عنهم وان الحقته باثنين فاكثر لحق بهم وان الحقته بكافر او امة لم يحكم بكفره ولا رقه ولا يلحق باكثر من ام والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ويكفي واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً في الاصابة ويكفي مجرد خبره وكذا ان وطئ اثنان امرأة بشبهة في طهر واحد واتت بولد يمكن ان يكون منهما

### كتاب الوقف

يقال وقف الشيء وجبسه واحبسه وسبله بمعنى واحد واوقفه لغة شاذة وهو مما اختص به المسلمون ومن القرب المسندوب اليها ( وهو تحييس الاصل وتسييل المنفعة ) على بر او قرينة والمراد بالاصل مال يمكن الاستفاد به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازئ التصرف ( ويصح ) الوقف ( بالقول وبالفعلى الدال عليه ) عرفاً ( كمن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

في الصلاة فيه ) او اذن فيه واقام ( او ) جعل ارضه ( مقبرة واذن )  
لناس ( في الدفن فيها ) او سقاية وشرعها لهم لان العرف جار بذلك  
وفيه دلالة على الوقف ( وصريحه ) اي صريح القول ( وقفت وحبست  
وسبلت ) فتى اتى بصيغة منها صار الوقف من غير انضمام امر زائد ( وكنايته  
تصدقت وحرمت وابتدت ) لانه لم يثبت لها فيه عرف لغوى ولا شرعى  
( فتشترط النية مع الكناية او اقتران ) الكناية : ( احد الالفاظ الخمسة )  
الباقية من الصريح والكناية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او محبسة  
او مسبلة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترجح بذلك لارادة الوقف  
( او ) اقترانها : ( بحكم الوقف ) كقوله تصدقت بكذا صدقة لاتباع  
ولا تورث ( ويشترط فيه ) اربعة شروط الاول ( المفعة ) اى ان تكون  
العين ينتفع بها ( دائما من عين ) فلا يصح وقف شئ في الذمة كعبد  
ودار ولو وصفه كالهبة ( ينتفع به مع بقاء عينه كعقار وحيوان ونحوهما )  
من اثار وسلاح ولا يصح وقف المنفعة كخدمة عبد موصى له بها ولا عين  
لا يصح بيعها كحر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقاءه كطعام لا كل ولا يصح  
وقف المصحف والماء والمشاع ( و ) الشرط الثانى ( ان يكون على بر )  
اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى واذا لم  
يكن على بر لم يحصل المقصود ( كالمساجد والقناطر والمساكين ) والسقايات  
وكتب العلم ( والاقارب من مسلم وذمى ) لان القرب الدمى موضع  
القربة بدليل جواز الصدقة عليه ووقفت صفة رضى الله عنها على اخ لها  
يهودى فيصح الوقف على كافر معين ( غير حرى ، ومرتب لا متفاء الدوام  
لانهما مقتولان عن قرب ) ( و ) غير ( كنيسة وبيعة وبيت نار وصومعة  
فلا يصح الوقف عليها لانها بنيت للكفر والمسلم والذمى فى ذلك سواء  
( و ) غير ( نسخ التورية والانجيل وكتب زندقية ) وبدع مضلة فلا يصح  
الوقف على ذلك لانه اعانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم  
حين راي مع عمر شيئا استكتبه من التورية وقال افى شك انت يا ابن الخطاب  
الم آت بها بيضاء نقية ولو كان اخى موسى حيا ما وسعه الا اتباعى ولا يصح  
ايضا على قطاع الطريق والمغانى او فقرا اهل الذمة او التسوير على  
قبر او تبخيره او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لغير الكعبة  
( وكذا الوصية ) فلا يصح على من لا يصح الوقف عليه ( و ) كذا



( الوقف على نفسه (\*) ) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرج به  
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا اعرفه لان الوقف  
 اما تملك للرقبة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف  
 في الحال لمن بعده كمنقطع الابتداء فان وقف على غيره واستثنى  
 كل الغلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف  
 والشرط كشرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها  
 وفاته جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله ( ويشترط في غير )  
 الوقف على ( المسجد ونحوه ) كالرباط والقنطرة ( ان يكون على معين يملك )  
 ما كانا لان الوقف تملك فلا يصح على مجهول كرحل ومسجد ولا على  
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب ولا ( على ) مالك ( وجنى وميت  
 ( وحي ان وحمل ) اصابة ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له  
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا الشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقتا  
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه  
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح ( لا قبوله ) اى قبول الوقف فلا  
 يشترط ولو كان على معين ( ولا اخراجه عن يده ) لانه ازالة ملك يمنع  
 البيع فلم يتبر فيه ذلك كالتق وان وقف على عبده ثم الساكنين صرف  
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كاولاده ولم يذكر ما لا اوقال  
 هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسا على  
 قدر ارضهم وقفا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقاربهم اولى الناس ببره  
 فان لم يكونوا فعلى الساكنين <sup>فصل</sup> ويجب العمل بشرط الواقف <sup>ع</sup> لان  
 عمر رضى الله عنه وقف وقتما وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه  
 لم يكن في اشتراطه فائدة ( في جمع ) بان يقف على اولاده واولاد اولاده  
 ولسله وعقبه ( وتقديم ) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقرب او الادين  
 او المريض ونحوه ( وضد ذلك ) ف ضد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم  
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان  
 ( واعتبار وصف وعدمه ) بان يقول على اولاده الفقهاء فيختص بهم او  
 يطلق فيجمعهم وغيرهم ( والترتيب ) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(\*) قوله على نفسه الخ وعنه يصح الوقف على النفس قال المفتح اختاره جماعة وعليه  
 العمل وهو اطهر اه منتهى

اولاد اولادهم ( ونظر ) بان يقول الناظر فلان فان مات ففلان لان عمر  
رضي الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ما عاشت ثم يايه ذو الراي من  
اهلها ( وغير ذلك ) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان  
لا يتزل فيه فاسق او شرير او متجوه ونحوه وان تزل مستحق تزيلا  
شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعي ( فان اطاق ) في الموقوف عليه  
( ولم يشترط ) وصفا ( استوى الغني والذكر وضدها ) اي الفقير والاي  
لعدم ما يقتضي التخصيص ( والنظر ) فيما اذا لم يشترط النظر لاحد او شرط  
لانسان ومات ( للموقوف عليه ) المعين لانه ملكه وغلته له فان كان واحدا  
استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان  
صغيرا او نحوه قام وليه مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن  
حصرهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستيب فيه ( وان وقف على ولده ) او  
اولاده ( او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده ) الموجودين حين الوقف  
( الذكور والاناث ) والختاني لان اللفظ يشملهم ( بالسوية ) لانه شرك بينهم  
واطلاقها يقتضي التسوية كما لو اقر لهم بشئ ولا يدخل فيهم الولد المنفي  
يلعان لانه لا يسمى ولده ( ثم ) بعد اولاده ( ولد بنيه ) وان سفلوا لانه  
ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا ( دون ) ولد ( بناته )  
فلا يدخل ولد البنات في الوقف على الاولاد الا بنص او قرينة لعدم  
دخولهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم ( كما لو قال على ولد ولده  
وذريته لصابه ) او عقبه او نسله فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوتف  
او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بهم للترتيب فلا يستحق  
البطن الثاني شيئا حتى يتقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد  
فنصيه لولده والعطف بالواو للتشريك ( ولو قال على بنيه او بنى فلان  
اختص بذكورهم ) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات  
ولكم البنون ( الا ان يكونوا قبيلة ) كبنى هاشم وتميم وقضاعة ( فيدخل  
فيه النساء ) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها وانثاها ( دون اولادهم من  
غيرهم ) لانهم لا يتسبون الى القبيلة الموقوف عليها ( والقراية ) اذا وقف  
على قرابته او قرابة زيد ( واهل بيته وقومه ) ونسبائه ( يشمل الذكر  
والاثنى من اولاده و ) اولاد ( ابيه و ) اولاد ( جده و ) اولاد ( جد  
ابيه ) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسبهم ذوى



القربى ولم يعط قرابة امه وهم بنو زهرة شيئاً ويستوى فيه الذكر والانثى  
 والكبير والصغير والقريب والبعيد والغنى والفقر لشمول اللفظ لهم ولا  
 يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قرابة له  
 من جهة الالباء والامهات والاولاد لان الرحم يشملهم والموالى يتناول  
 المولى من فوق واسفل ( وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الالباء او )  
 تقتضى ( حرمانهن عمل بها ) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ  
 ( واذا وقف على جماعة يمكن حصرهم ) كاولاده او اولاد زيد وليسوا  
 قبيلة ( وحب تعميمهم والتساوى ) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن  
 الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف فى ابتداءه على من يمكن  
 استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم  
 من امكن منهم والتسوية بينهم ( والا ) يمكن حصرهم واستيعابهم كبنى  
 هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و ( جاز التفضيل ) لبعضهم على  
 بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه ( والاقتصار على احدهم )  
 لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم  
 وان وقف مدرسة او رباطا او نحوها على طائفة اختصت بهم وان عين  
 اماماً او نحوه تعين والوصية فى ذلك كالوقف <sup>في</sup> فصل والوقف عقد  
 لازم <sup>في</sup> بمجرد القول وان لم يحكم به حاكم كالعتق لقوله عليه السلام  
 لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث  
 عند اهل العلم <sup>في</sup> ( لا يجوز فسحه ) باقالة ولا غيرها لانه موبد ( ولا يباع )  
 ولا يناقل به ( الا ان تعطل منافعه ) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت  
 وعادت مواتا ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى  
 سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة نقب ان انقل المسجد الذى بالتمارين  
 واجعل بيت المال فى قبلة المسجد فانه لن يزال فى المسجد مصلى وكان هذا  
 بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالاجماع ولو شرط الواقف ان  
 لا يباع اذن ففاسد ( ويصرف ثمنه فى مثله ) لانه اقرب الى غرض الواقف  
 فان تعذر مثله فى بعض مثله ويصير وفقاً بمجرد الشراء وكذا فرس حبيس  
 لا يصلح لغزو ( ولو انه ) اى الوقف ( مسجد ) ولم ينتفع به فى موضعه فيباع  
 اذا خربت محاته ( والته ) اى ويجوز بيع بعضاته وصرفها فى عمارته ( وما  
 فضل عن حاجته ) من حصره وزيته ونفقته ونحوها ( جاز صرفه الى مسجد

( آخر ) لانه انتفاع به في جنس ما وقف له ( والصدقة به على فقرا المسلمين )  
 لان شعبة بن عثمان الحجي كان يتصدق بخاقان الكعبة وروى الحلال  
 بإسناده ان عائشة امرته بذلك ولاه مال الله تعالى لم يبق له مصرف  
 فصرف الى المساكين وفضل موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين  
 ارضاءه ونص فيمن وقف على قطرة فانحرف الماء يرصد لعله يرجع  
 وان وقف على ثغر فاحتل صرف في ثغر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط  
 ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حنيرير بالمسجد واذا غرس الناصر  
 او بنى في الوقف من مال الوقف او من ماله ونواه للوقف فلو وقف  
 قال في الفروع ويتوجه في غرس اجني انه للوقف بانيته نحو باب الهبة  
 والعطية في الهبة من هبوب الريح اى مروره يقال وهبت له شيئا  
 وهبا باسكان الهاء وفتحها وهبة والانتهاج قبول الهبة والاستيهاج سوال  
 الهبة والعطية هنا الهبة في مرض الموت ( وهى التبرع ) من جائز التصرف  
 ( بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره ) مفعول تملك بما يعد هبة  
 عرفا فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالبيع والاجارة وباتخاذك الاباحة  
 كالعارية وبالمال نحو الكلب وبالمعلوم المجهول وبالموجود المعدوم فلا تصح  
 الهبة فيها وبالحياة الوصية ( وان شرط ) العاقد ( فيها عوضا معلوما ) ( ي  
 بيع ) لانه تملك بعوض معلوم ويثبت الخيار والشفعة فان كان العوض  
 مجهولا لم تصح وحكمها كالبيع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقا وان تاف  
 رد قيمتها والهبة المطابقة لا تقتضى عوضا سواء كانت لمنه او دونه  
 او اعلا منه وان اختلفا في شرط عوض فقول مكر يمينه ( ولا يصح )  
 ان يهب ( مجهولا ) كالحمل في البطن واللبن في الضرع ( الا ما تعذر  
 علمه ) كما لو احتاط مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب احدهما لرفيقه  
 نصيبه منه فيصح الحاجة كالصلح ولا يصح ايضا هبة مالا يقدر على نسيجه  
 كالا بق والشارد ( وتعتقد ) الهبة ( بالايجاب والقبول ) بان يقول  
 وهبتك او اهديتك او اعطيتك فيقول قبلت او رضيت ونحوه  
 ( و ) ( بالمعاطات الدالة عاها ) اى على الهبة لانه عليه السلام كان يهدى  
 ويهدى اليه ويعطى ويعطى ويفرق الصدقات ويامر سعاته باخذها  
 وتفريقها وكان اصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم ايجاب ولا قبول ولو  
 كان شرطا لنقل عنهم نقلا متواترا او مشتهرا ( وتلزم بالقبض باذن



واهب ) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نحلها جزاء عشرين وسقا من ماله بالعادة فلما مرض قال يا بنية كنت محاتك جزاء عشرين وسقا ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فانما هو اليوم مال وارث فاقسموه على كتاب الله تعالى وروى ابن عينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة مخالف ( الا ما كان في يد متب ) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه مستند ام فاعني عن الابتداء ( ووارث الواهب ) اذا مات قبل القبض ( يقوم مقامه ) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى اللزوم فلم ينسخ بالموت كالبيع في مدة الحيار وتبطل بموت المتب ويقبل ويقبض للصغير ونحوه . وله وما اتبه عبد غير مكاتب وقبلة فهو لسيده ويصح قبوله بلا اذن سيده ( ومن ابرا غريمه من دينه ) ولو قبل وجوبه ( بلفظ الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها ) كالاسقاط او الترك او التخليك او العفو ( برئت ذمته ولو ) رده ولو ( لم يقبل ) لانه اسقاط حق فلم يفتقر الى القبول كالعتق ولو كان المبرا منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكتمه المدين خوفا من انه لو علمه لم يبريه لم تصح البراءة ولو ابرا احد غريميه او من احد دينيه لم تصح لابهام الحل ( ويجوز هبة كل عين تباع ) وهبة جرة مشاع منها اذا كان معلوما ( و ) هبة ( كلب يقتل ) وبجاسة يباح نفعها كالوصية ولا تصح معاينة ولا موقته الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمري او ما بقيت فتصح وتكون لموهوب له ولورثته بعده وان قال سكناء لك عمرك او غلته او خدمته لك او منحتك فعارية لانها هبة المنافع ومن باع او وهب فاسدا ثم تصرف في العين بعقد صحيح صح الثاني لانه تصرف في ملكه **فصل** يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارثهم للذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقسمة الله تعالى وقياسا لحال الحياة على حال الموت قال عطا ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر الاقارب في ذلك كالأولاد ( فان فضل بعضهم ) بان اعطاه فوق ارثه او حصته ( سوى ) وجوبا ( برجوع ) حيث امكن ( او زيادة ) المفضل ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا الله واعدوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحرم الشهادة على التخصيص او التفضيل تحملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده مختلف فيه . فان مات ( الواهب ) قبل الرجوع او الزيادة

( ثبت ) للمعطي فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت فيقف على اجازة الباقي ( ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبته اللازمة ) لحديث ابن عباس مرفوعا العبايد في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قيئه بمثل عليه ( الا الاب ) فله الرجوع قصد التسوية او لا مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده رواء الخمسة وصححه الترمذي من حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها او زيادة منفصلة ويمتنع زيادة متصلة وبيعه وهبته ورهنه ما لم ينفك ( وله ) اي لاب حر ( ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره ولا يحتاجه ) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواء سعيد والترمذي وحسنه وسواء كان الوالد محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او اناثا وليس له ان يملك ما يضر بالولد او تعلقت به حاجته ولا ما يعطيه ولدا اخر ولا في مرض موت احدهما الخوف ( فان تصرف ) والده في ماله قبل ملكه وقبضه ( ولو فيما وهبه له ) اي لولده واقبضه اياه ( ببيع ) او هبة ( او عتق او ابراء ) غريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان لاغبر او مشتركا لم يجوز ( او اراد اخذه ) اي اراد الوالد اخذ ما وهبه لولده ( قبل رجوعه ) في هبته بالقول كرجعت فيها ( او ) اراد اخذ مال ولده قبل ( تملكه بقول او نية وقبض معتبر لم يصح ) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع القول او الية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك ( بل بعده ) اي بعد القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطئ جارية ابنه فاحبلها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عليه ان لم يكن الابن وطئها ( وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه ) كقيمة متلف وارث جنابة لما روى الحلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه دينا عليه فقال انت ومالك لا يبيك ( الا بنفقته الواجبة عليه فان له مطالبة بها وحبسها عاها ) لضرورة حفظ النفس وله الطلب بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجع الابن بدينه في تركته والصدقة



وهي ما قصد به ثواب الآخرة والهدية وهي ما قصد به إكراماً وتودداً ونحوه نوعان من الهبة حكمهما حكمها فيما تقدم ووعاء هدية كهي مع عرف  
 فصل في تصرفات المريض <sup>بهم</sup> بعطية أو نحوها ( من مرضه غير مخوف  
 كوجع ضرس وعين وصداع ) أي وجع رأس يسير ( فتصرفه لازم كـ ) تصرف  
 الصحيح ولو ( صار مخوفاً و ( مات منه ) اعتباراً بحال العطية لأنه إذا كان في  
 حكم الصحيح ( وإن كان ، المرض الذي اتصل به الموت ( مخوفاً كبرسام )  
 وهو بخار يرتقي إلى الرأس ويؤثر في الدماغ فيحتل عقل صاحبه ( وذات  
 الجنب ) قروح بباطن الجنب ( ووجع قاب ) ورثة لا تسكن حركتها  
 ( ودوام قيام ) وهو المبطون الذي أصابه الاسهال ولا يمكنه إمساكه ( و )  
 دوام ( رعاف ) لأنه يصفى الدم فتذهب القوة ( وأول فالج ) وهو داء معروف  
 يرخي بعض البدن ( وأخر سسل ) بكسر السين ( والحمي المطبقة و ) حمى  
 ( الريح وما قال طيبان مسلمان عدلان أنه مخوف ) فعطياه كوصية لقوله عليه  
 السلام إن الله تصدق عايكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في  
 أعمالكم رواء ابن ماجة ( ومن وقع الطاعون ببلده ) أو كان بين الصفين  
 عد التحام حرب وكل من الطائفتين مكافئة للآخرى أو مكان من  
 المقهورة أو كان في لجة البحر عند هيجانه أو قدم أو حبس لقتل ( ومن  
 أخذها الطلاق ) حتى تنجو ( لا يلزم تبرعه لو ارت بشيء ولا بما فوق  
 الثلث ) ولو لأجنبي ( إلا بإجازة الورثة لها إن مات منه ) كوصية لما  
 تقدم لأن توقع التلف من أولئك كتوقع المريض ( وإن عوفي ) من ذلك  
 ( فكصحيح ) في نفوذ عطياه كلها لعدم المانع ( ومن امتد مرضه بجذام  
 أو سل ) في ابتدائه ( أو فالج ) في انتهائه ( ولم يقطعه بفراش ف ) عطياه  
 ( من كل ماله ) لأنه لا يخاف تعجيل الموت منه كالهرم ( والعكس ) بأن  
 لزم الفراش ( بالعكس ) فعطياه كوصية لأنه مريض صاحب فراش يخشى  
 منه التلف ( ويعتبر الثلث عند موته ) لأنه وقت لزوم الوصايا واستحقاقها  
 وثبوت ولاية قبولها وردها فإن ضاق ثلثه عن العطية والوصية قدمت  
 العطية لأنها لازمة ونماء العطية من القبول إلى الموت تبع لها ومعاوضة  
 المريض بثمن المثل من رأس المال والحجاة كعطية ( و ) تفارق العطية  
 الوصية في أربعة أشياء أحدها أنه ( يسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية )  
 لأنها تبرع بعد الموت يوجد دفعة واحدة ( ويبدأ بالاول فالاول

في العطية ( لوقوعها لازمة ( و ) الثاني انه ( لا يملك الرجوع فيها ) اى في العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة في حق المعطى وتنتقل الى المستطى في الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزايد على الثالث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها ( و ) الثالث ان العطية { يعتبر القبول لها عند وجودها } لانها تملك في الحال بخلاف الوصية فاما تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده ( و ) الرابع ان العطية ( يثبت الملك ) فيها ( اذن ) اى عند قبولها كالهبة لكن يكون مراعا لانا لانعلم هل هو مريض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شئ من ماله فتوقفنا لنعلم عاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فبقدره ( والوصية بخلاف ذلك ) فلا تملك قبل الموت لاسها تملك بعده فلا تتقدمه واذا ملك المريض من يعق عليه بهمة او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه في صحته عتقا من راس المال وورثا لانه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرث وان قال انت حر آخر حياتي عتق وورث

### كتاب الوصايا

جمع وصية ماخوذة من وصيت الشئ اذا وصاته فالموصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته واصطلاحا الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده وتصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي المعقل والسفيه بالمال ومن الاخرس بشارة مفهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثابت بينة او اقرار ورثة صحت ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عايبا و ( يسن لمن ترك خيرا وهو المال الكثير ) عرفا ( ان يوصى بالخمسة ) روى عن ابى بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى في قوله تعالى واعلموا انما غنم من شئ فان لله خمسة ( ولا تجوز ) الوصية ( باكثر من الثلث لاجنبى ) لمن له وارث ( ولا لو ارث بشئ الا باجازة الورثة ) انهما بعد الموت ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لى كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث



بمعين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية  
 بالثلث فما دون لاجنبى تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث  
 او لو ارث ( ف ) انها ( تصح تنفيذا ) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت  
 او امضيت او نفذت ولا تعتبر لها احكام الهبة ( وتكره وصية فقير )  
 عرفا ( وارثه محتاج ) لانه عدل عن اقاربه المحايج الى الاجانب ( وتجاوز )  
 الوصية ( بالكل لمن لا وارث له ) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما  
 زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع ( وان لم يف الثلث  
 بالوصايا ) ولم تجز الورثة ( فالتقص ) على الجميع ( بالنقسط ) فيتخاصون  
 ولا فرق بين متقدمها ومتاخرها والعقب وغيره لانهم تساوا في الاصل  
 وتفاوتوا في المقدار فوجبت المحاصة كمسائل العول ( وان اوصى لو ارث  
 فصار عند الموت غير وارث ) كاخ حجب بابت تجديد ( صحت ) الوصية اعتباراً  
 بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له  
 ( والعكس بالعكس ) فمن اوصى لاخته مع وجود ابنته فماتت ابنته بطلت الوصية  
 ان لم تجز باقى الورثة ( ويعتبر ) لملك الموصى له المعين الموصى به  
 ( القبول ) بالقول او ما قام مقامه كالهبة ( بعد الموت ) لانه وقت  
 ثبوت حقه وهو على التراخي فيصح ( وان طال ) الزمن بين القبول  
 والموت و ( لا ) يصح القبول ( قبله ) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق  
 وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى تميم  
 او مصلحة مسجد ونحوه او حج لم تقتصر الى قبول ولزمت بمجرد الموت  
 ( ويثبت الملك به ) اى بالقبول ( عقب الموت ) قدمه في الرعاية والصحيح  
 ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم  
 سببه فما حدث قبل القبول من ثناء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها  
 ( ومن قبها ) اى الوصية ( ثم ردها ) ولو قبل القبض ( لم يصح الرد )  
 لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون  
 هبة منه لهم تعتبر شروطها ( ويجوز الرجوع في الوصية ) لقول عمر  
 بن الخطاب ما شاء في وصيته فاذا قال رجعت في وصيتي او ابطالها  
 ونحوه بطلت وكذا ان وجد منه ما يدل على الرجوع ( وان قال ) الموصى  
 ( ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمرو فقدم ) زيد ( في حياته ) اى حياة  
 الموصى ( فله ) اى فالوصية لزيد لرجوعه عن الاول وصرفه الى

الثاني معلقا بالشرط وقد وجد ( و ) ان قدم زيد ( بعدها ) اى بعد حياة الموصى فالوصية ( لعمر و ) لانه لما مات قبل قدومه استقرت له لعدم الشرط في زيد لان قدومه انما كان بعد ملك الاول واقطاع حق الموصى منه ( ويخرج ) وصى قوارث فحاکم ( الواجب كله من دين و حج وغيره ) كزكاة ونذر وكفارة ( من كل ماله بعد موته وان لم يوص به ) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواء الترمذى ( فان قال ادوا الواجب من ثلثي بدئ به ) اى بالواجب ( فان بقى منه ) اى من الثلث ( شئ اخذه صاحب التبرع ) لتعين الموصى ( والا ) يفضل شئ ( سقط ) التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يحيز الورثة فيعطى ما اوصى له به وان بقى من الواجب شئ تم من راس المال ثم باب الموصى له تصح الوصية ( لمن يصح تملكه ) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروف قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والنصرانى وتصح لمكاتبه و مدبره و ام ولده ( ولعبده بمشاع كثلته ) لانها وصية تضمنت العتق بثلاث ماله ( ويعتق منه بقدره ) اى بقدر الثلث فان كان ثلثه مائة وقيمة العبد مائة فاقبل عتق كله لانه يملك من كل جزء من المال ثلثه مشاعا ومن جملة نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيته ( وياخذ الفاضل ) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث ( و ) ان وصى ( بمائة او بمعين ) كدار وثوب ( لا تصح ) هذه الوصية ( له ) اى لعبده لانه يصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو لهم فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح لعبده غيره ( وتصح ) الوصية ( بحمل ) تحقق وجوده قبلها لجريانها بحرى الارث ( و ) تصح ايضا ( لحمل تحقق وجوده قبلها ) اى قبل الوصية بان تضعه لاقل من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقل من اربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة ( واذا اوصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالف صرف من ثلثه مائة حجة بعد اخرى حتى ينفذ ) الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها في جهة قريبة فوجب صرفها فيها فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغ وان قال حجة بالف دفع لمن يحج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره



وما فضل منها فهو لم يحج لانه قصد ارقاقه ( ولا تصح ) الوصية ( لملك )  
 وجنى ( وبهية وميت ) كالهبية لهم لعدم صحة تملكهم ( فان وصى لحي وميت  
 يعلم موته فالكل للحي ) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكانه قصد  
 الوصية للحي وحده ( وان جهل ) موته ( ف ) للحي ( النصف ) من  
 الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة  
 الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وبيت نار او عمارتهما ولا لكتب  
 التورية والانهيل ونحوها ( وان وصى بماله لابنيه واجنبي فردا ) وصيته  
 ( فله التسع ) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له اثنان  
 والاجنبي فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه  
 فلزيد التسع ولا يدفع له شئ بالفقر لان العطف يقتضى المغايرة ولو  
 اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محايج غير وارثين لم يوص لهم فهم  
 احق به **باب** الوصى به تصح بما يعجز عن تسليمه كابق وطير  
 فى هواء **باب** وحمل فى بطن ولبن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى  
 ( و ) تصح ( بالمعدوم كـ ) وصية ( بما يحمل حيوانه ) وامته ( وشجرته ابداء  
 او مدة معينة ) كسنة ولا يلزم الوارث السقى لانه لم يضمن تسليمها بخلاف بائع  
 ( فان ) حصل شئ فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان ( لم يحصل منه شئ ) بطلت  
 الوصية ( لانها لم تصادف محلا ) وتصح ( ما فيه تقع مباح من ) كلب  
 صيد ونحوه ( كحرث وماشية ) وبزيت متنجس ( لغير مسجد ) ( و ) للموصى  
 ( له ثلثهما ) اى ثلث الكلب والزيت المتنجس ( ولو كثر المال ان لم  
 تجز الورثة ) لان موضوع الوصية على سلامة ثلثى التركة للورثة وليس  
 من التركة شئ من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم  
 تصح الوصية ( وتصح بمجهول كعب وشاة ) لانها اذا صحت بالمعدوم فالمجهول  
 اولى ( ويعطى ) الموصى له ( ما يقع عليه الاسم ) لانه اليقين كالاقرار  
 فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم ( العرفى ) فى اختيار الموفق وجزم  
 به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة  
 لانها الاصل ( واذا وصى بثلثه ) او نحوه ( فاستحدث مالا ولو دية )  
 بان قتل عمداً او خطأ واخذت دية ( دخل ) ذلك ( فى الوصية )  
 لانها تجب لليت بدل نفسه ونفسه له فكذلك بدلها ويقضى منها دينه  
 ومؤنة تجهيزه ( ومن اوصى له بمعين قتل ) قبل موت الموصى او بعده

قبل القبول ( بطلت ) الوصية لزوال حق الموصى له ( وان تلف المال )  
كله ( غيره ) اى غير المعين الموصى به ( فهو للموصى له ) لان حقوق الورثة  
لم تتعلق به لتعيينه للموصى له ( ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة )  
والا فقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من  
الثلث وعدمه بحالة الموت لانها حالة لزوم الوصية وان كان ماعدا  
المعين ديناً او غائباً اخذ الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى  
من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى  
يملكه كله ﴿ باب الوصية بالانصاء والاجزاء ﴾ الانصاء جمع نصيب  
والاجزاء جمع جزء ( اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله  
مثل نصيبه مضموماً الى المسئلة ) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها  
مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل ( فاذا  
اوصى بمثل نصيب ابنه ) او بنصيبه ( وله ابنان فله ) اى للموصى له  
( الثلث ) لان ذلك مثل ما يحصل لابنه ( وان كانوا ثلاثة فـ ) للموصى  
( له الربع ) لما سبق ( وان كان معهم بنت فله التسعان ) لان المسئلة  
من سبعة لكل ابن سهمان وللانثى سهم ويزاد عليها مثل نصيب  
ابن فتصير تسعة فالاثنتان منها تسعان ( وان وصى له بمثل نصيب  
احد ورثته ولم يبين ) ذلك الوارث ( كان له مثل ما لاقلمهم نصيباً )  
لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه ( فع ابن وبنت ) له ( ربع ) مثل  
نصيب البنت ( ومع زوجة وابن ) له ( تسع ) مثل نصيب الزوجة  
وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلاه وبضعفيه فله ثلاثة امثاله  
وبثلاثة اضعافه فله اربعة امثاله وهكذا ( و ) ان اوصى ( بسهم من  
ماله فله سدس ) بنزلة سدس مفروض وهو قول على وابن مسعود  
لان السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن  
مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله  
عليه وسلم السدس ( و ) ان اوصى ( بشئ او جزء او حظ ) او  
نصيب او قسط ( اعطاء الوارث ماشاء ) مما يتمول لانه لاحد له فى  
اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه ﴿ باب الموصى اليه ﴾  
لاباس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل  
الصحابة رضى الله عنهم ( تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد



ولو ( امرأة او مستورا او عاجزا ويضم اليه امين او ( عبداً ) لانه  
تصح استنابته في الحياة فصح ان يوصى اليه كالحرة ( ويقبل ) عد غير  
الموصى ( باذن سيده ) لان منافعه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه  
( واذا اوصى الى زيد و ) اوصى ( بعده الى عمرو ولم يعزل زيدا  
اشتركا ) كما لو اوصى اليهما معا ( ولا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله )  
موص ( له ) لانه لم يرض بنظرة وحده كالوكيلين وان قاب احدهما او  
مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان ينفرد  
بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية في حياة الموصى وبعد  
موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل  
اليه ( ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم ) ليعلم الوصى ما وصى اليه  
به ليحفظه ويتصرف فيه ( يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه  
والنظر لصغاره ) لان الوصى يتصرف بالاذن فلم يجز الا فيما يملكه  
الموصى كالوكالة ( ولا تصح ) الوصية ( بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة  
بالنظر في حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك ) كوصية الرجل بالنظر  
على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة ( ومن وصى )  
اليه ( في شيء لم يصبر وصيا في غيره ) لانه استفاد التصرف بالاذن  
فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين  
فابي الورثة او جمحدوا وتعذر اثباته قضاء باطنا بغير علمهم وكذا  
ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جمحدوا اخرجته مما في يده باطنا وتصح  
وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته نحو خمر والى عدل في دينه ( وان  
ظهر على الميت دين يستغرق ) تركته ( بعد تفرقة الوصى ) الثالث الموصى اليه  
بتفرقة ( لم يضمن ) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين  
وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم ( وان قال ضع  
ثلثي حيث شئت ) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت  
( لم يحل ) للموصى اخذه ( له ) لانه تملك ملكه بالاذن فلا يكون قابلا  
له كالوكيل ( ولا ) دفعه ( لولده ) ولا سائر ورثته لانه متهم في حقهم  
اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء  
دين او حاجة صغار وفي بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار  
والكبار ان امتنعوا او غابوا ( ومن مات بمكان لا حاكم به ولا وصى

جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها  
من بيع وغيره ) لانه موضع ضرورة ويكفنه منها فان لم تكن  
فمن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه نفقته ان نواه لدعاء  
الحاجة لذلك

### ﴿ كتاب الفرائض ﴾

جمع فريضة بمعنى مقروضة اى مقدرة فهي نصيب مقدر شرعا لمستحقه وقد  
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلوها الناس  
فانى امرء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في  
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رواء احمد والترمذى والحاكم ولفظه  
له ( وهى ) اى الفرائض ( العلم بقسمة الموارث ) جمع ميراث وهو المال  
المخلف عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا  
وفريضا وفرضيا وفرائضيا وقد منعه بعضهم ورده غيره ( اسباب  
الارث ) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها ( رحم )  
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض  
( و ) الثانى ( نكاح ) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف  
ما ترك ازواجكم الاية ( و ) الثالث ( ولاء ) عتق لحديث الولاء لكمة  
النسب رواء ابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه والمجمع على توريشهم من  
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا  
وابن الاخ لا من الام والعم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاناث  
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة  
( والورثة ) ثلاثة ( ذو فرض وعصبة و ) ذو ( رحم ) وياتى بيسانهم واذا  
اجتمع جميع المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء  
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والشقيقة ويمكن الجمع  
من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين ( فدوا الفروض عشرة  
الزوجان والابوان والجدة والبنات ) الواحدة فاكثر ( وبنات الابن )  
كذلك ( والاخوات من كل جهة ) كذلك ( والاخوة من الام ) كذلك  
ذكورا كانوا او اناثا ( فللزوج النصف ) مع عدم الولد وولد الابن ( ومع  
وجود ولد ) وارث ( او ولد ابن ) وارث ( وان نزل ) ذكراً كان او اثنى



واحداً او متعدداً (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان  
 لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فاكثر نصف  
 حالتيه فيهما فلها ربع مع عدم الفرع الوارث ونحن معه لقوله تعالى ولهن  
 الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن (ولكل  
 من الاب والجدة السدس بالفرض مع ذكور الولد او ولد الابن) اي مع  
 ذكر فاكثر من ولد الصلب او ذكر فاكثر من ولد الابن لقوله تعالى  
 ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (ويرثان بالتعصيب  
 مع عدم الولد) الذكر والانثى (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى  
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل  
 للام الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (بالفرض والتعصيب مع اناهما)  
 اي اناث الاولاد او اولاد الابن واحدة كن او اكثر فمن مات عن اب  
 وبنت او جد فلبنت النصف وللأب او الجدة السدس فرضا لما سبق والباقي  
 تعصياً لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فهو لاولى رجل ذكر  
 فصل والجدة لاب وان علا بمحض الذكور (مع ولد ابوين او)  
 ولد (اب) ذكر او انثى واحد او متعدد (كاخ منهم) في مقاسمتهم المال  
 او ما ابقت الفروض لانهم تساوا في الادلاء بالاب فتساوا في الميراث  
 وهذا قول زيد بن ثابت ومن وافقه فجدة واخلة له سهمان ولها سهم جد  
 واخ لكل سهم جد واختان له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات  
 له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخلة للسهمان وللأخ سهمان  
 وللأخت سهم وفي جد وجدة واخ للجدة السدس والباقي للجدة والأخ مقاسمة  
 والأخ لام فاكثر ساقط بالجدة كما يأتي (فان قصته) اي الجدة (المقاسمة عن  
 ثلث المال) اذا لم يكن معهم صاحب فرض (اعطيه) اي اعطى ثلث المال كجد  
 واخوين واخلة فاكثر له الثلث والباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين وتستوى  
 له المقاسمة والثلث في جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واخنتين  
 (ومع ذى فرض) كبنت او بنت ابن او زوج او زوجة او ام او جدة يعطى  
 الجدة (بعده) اي بعد ذى الفرض واحداً كان او اكثر (الاحظ من المقاسمة)  
 كزوجة وجد واخلة من اربعة للجدة سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم  
 (او ثلث ما بقي) كام وجد وخمسة اخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم  
 وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (او سدس الكل) كبنت وام

وجد وثلاثة اخوة ( فان لم يبق ) بعد ذوى الفروض ( سوى السدس )  
 كنت وبنت ابن وام وجد واخوة ( اعطيه ) اى اعطى الجد السدس الباقي  
 ( وسقط الاخوة ) مطلقاً لاستغراق الفروض التركية ( الا ) الاخت ( فى  
 الاكدرية ) وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم اثالث يفضل  
 سدس ياخذہ الجد ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم يرجع الجد  
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسهما فتصح من سبعة  
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية  
 لتكديرها لاصول زيد فى الجد والاخوة ( ولا يعول ) فى مسايل الجد  
 غيرها ( ولا يفرض لأخت معه ) اى مع الجد ابتداء ( الابهـا ) اى بالاكدرية  
 واما مسايل المعادة فيفرض فيها للشقيقة بعد اخذ نصيبه ( وولد الاب )  
 ذكرا كان او اثنى واحدا او أكثر ( اذا انفردوا ) عن ولد الابوين ( معه )  
 اى مع الجد ( كولد الابوين ) فيما سبق ( فان اجتمعوا ) اى اجتمع الاشقاء  
 وولد الاب طاة ولد الابوين الجد بولد الاب فاذا ( قاسموه اخذ عصبة ولد  
 الابوين ما بيد ولد الاب ) كجد واخ شقيق واخ لاب فلجد سهم والباقي  
 للشقيق لانه اقوى تعصياً من الاخ للاب ( و ) تاخذ ( اشاهم ) اذا كانت  
 واحدة فقط ( تمام فرضها ) وهو النصف ( وما بقى لولد الاب ) فجد وشقيقة  
 واخ لاب تصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة والاخ لاب ما بقى  
 وهو سهم فان كانت الشقيقات ثنتين فأكثر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شى  
 فصل في احوال الام ( والام السدس مع ولد او ولد ابن )  
 ذكر او اثنى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس  
 مما ترك ان كان له ولد ( او اثنتين ) فأكثر من ( من اخوة او اخوات ) او  
 منهما لمفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ( و ) لها ( الثالث  
 مع عدمهم ) اى عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاخوات  
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثالث ( و ) ثالث الباقي  
 وهو فى الحقيقة اما ( السدس مع زوج وابوين ) فتصح من ستة ( و ) اما  
 ( الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاًها ) اى مثلاً الصبيين فى المسئلتين  
 ويسميان بالغراوين والعمريتين قضى فيهما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد  
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والمفنى بلعان عصبة بعد  
 ذكور ولده عصبة امه فى ارث فقط فصل في ميراث الجدة



( ترث أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب ) فقط ( وإن علون أمومة السدس ) لما روى سعيد في سننه عن ابن عينة عن منصور عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم وأخرجه أبو عيسى والدارقطني ( فإن انفردت واحدة منهن أخذته وإن اجتمع اثنتان أو الثلاث ) ( وتحاذين ) أي تساوين في القرب أو البعد من الميت ( ف ) السدس ( بينهما ) لعدم المرجح لأحدهن عن الأخرى ( و من قربت ) من الجدات ( ف ) السدس ( لها وحدها ) مطلقا وتسقط البعدي من كل جهة بالقربي ( وترث أم الأب و ) ( أم الجدة معها ) أي مع الأب والجدة ( ك ) ما يرثان ( مع الم ) روى عن عمر وابن مسعود وأبي موسى وعمران بن حصين وأبي الطفيل رضي الله عنهم ( وترث الجدة ) المدلية ( بقرابتين ) مع الجدة ذات القرابة الواحدة ( ثلثي السدس ) وللأخرى ثلثه ( فلو تزوج بنت خالته ) فانت بولد ( فجدته أم أم أم ولدها وأم أم أبيه وإن تزوج بنت عمته ) فانت بولد ( فجدته أم أم أم وأم أبي أبيه ) فترث بالقرابتين ولا يمكن أن ترث جدة محبة مع ذات ثلاث **فصل** في ميراث البنات وبنات الابن والاخوات ( والنصف فرض بنت ) إذا كانت ( وحدها ) بأن انفردت عن يساويها أو يعصبها لقوله تعالى فإن كانت واحدة فأما النصف ( ثم هو ) أي النصف ( لبنت ابن وحدها ) إذا لم يكن ولد صلب وانفردت عن يساويها أو يعصبها أو يحجبها ( ثم ) عند عدمهما ( لاخت لابوين ) عند انفرادها عن يساويها أو يعصبها أو يحجبها ( أو ) اخت ( لأب وحدها ) عند عدم الشقيقة وانفرادها ( والثلاثان لثنتين من الجميع ) أي من البنات وبنات الابن أو الشقيقات أو الاخوات لأب ( فأكثر ) لقوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنتي سعد الثلثين وقال تعالى في الاختين فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ( إذا لم يعصبن بذكر ) بازائهن أو أنزل من بنات الابن عند احتياجهن إليه كما يأتي فإن عصبن بذكر فاللأول أو ما أبقت القروض بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ( والسدس لبنت ابن فأكثر ) وإن نزل أبوها تكملة الثلثين ( مع بنت ) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله أنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رواء البخاري ( ولاخت فأكثر لأب مع اخت ) واحدة ( لابوين )

السدس تكلمة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب ( مع عدم معصب  
 فيهما ) اى فى مسئلتى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة  
 فان كان مع احدها معصب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الاثنيين ( فان  
 استكمل الثلثين البنات ) بان كن ثنتين فاكتر يسقط بنات الابن ان لم يعصب  
 ( او ) استكمل الثلثين ( هما ) اى بنت وبنت ابن ( يسقط من دونهن )  
 كبنات ابن ابن ( ان لم يعصبهن ذكر بازائهن ) اى بدرجتهم ( او ) انزل  
 منهم ( من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى انزل  
 منه ) ( وكذا الاخوات من الاب ) يسقطن ( مع اخوات الابوين ) اثنتين  
 فاكتر ( ان لم يعصبهن اخوهن ) المساوى لهن وابن الاخ لا يعصب اخته  
 ولا من فوقه ( والاخت فاكتر ) شقيقة كانت او لاب واحدة او اكتر  
 ( ترث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت ) او بنت الابن ( فازيد ) اى فاكتر  
 فالاخوات مع البنات او بنات الابن عصبات ففى بنت واخت شقيقة واخ  
 لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها  
 صارت عصبة مع البنت ( وللذكر ) الواحد ( او الاثنى ) الواحدة  
 او الحثى ( من ولد الام السدس ولاثنين ) منهم ذكرين او اثنيين  
 او حثيين او مختلفين ( فازيد الثلث بينهم بالسوية ) لا يفضل ذكرهم على  
 انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت  
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث  
 اجمع العلماء على ان المراد هنا ولد الام <sup>بهم</sup> فصل فى الحجب وهو  
 لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سب الارث من الارث بالكلية او من  
 اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا ( تسقط الاجداد  
 بالاب ) لادلائهم به ( و ) يسقط ( الا بعد ) من الاجداد ( بالاقرب )  
 كذلك ( و ) تسقط ( الجدات ) من قبل الام والاب ( بالام ) لان الجدات  
 يرثن بالولادة والام اولاهن لمباشرتها الولادة ( و ) يسقط ( ولد الابن  
 بالابن ) ولو لم يدل به لقربه ( و ) يسقط ( ولد الابوين ) ذكرا كان او اثنى  
 ( باين وابن ابن ) وان نزل ( واب ) حكاة ابن المنذر اجماعاً ( و )  
 يسقط ( ولد الاب بهم ) اى بالابن وابنه وان نزل والاب ( وبالاخ لابوين )  
 وبالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن ( و ) يسقط  
 ( ولد الام بالولد ) ذكرا كان او اثنى ( وبولد الابن ) كذلك ( وبالاب



وابيه وان علا ( ويسقط به ) اى بابى الاب وان علا ( كل ابن اخ و )  
كل ( عم ) وابنه لقربه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب  
حرمانا ولا نقصانا ﴿ باب العصبات ﴾ من العصب وهو الشد  
سموا بذلك لشد بعضهم ازر بعض ( وهم كل من لو انفرد لاخذ المال بجهة  
واحدة كالابن وابن الابن والعم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن  
ذى الفرض فانه اذا انفرد ياخذ بالفرض والرد فقد اخذه بجهتين ( ومع  
ذى فرض ياخذ ما بقى ) بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استغرقت الفروض  
التركة فالعصبة من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبة ( فاقربهم ابن قابنه  
وان تزل ) لانه جزء الميت ( ثم الاب ) لان سائر العصبات يدلون به  
( ثم الجد ) ابوه ( وان علا ) لانه اب وله ايلاد ( مع عدم اخ لابوين  
او لاب ) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم ( ثم ها ) اى ثم الاخ لابوين ثم  
لاب ( ثم بنوها ) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وان تزلوا  
( ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك ) فيقدم بنو العم الشقيق  
ثم بنو العم لاب ( ثم اعمام ابيه لابوين ثم ) اعمام ابيه ( لاب ثم بنوهم  
كذلك ) يقدم ابن الشقيق على ابن الاب ( ثم اعمام جده ثم بنوهم  
كذلك ) ثم اعمام ابي جده ثم بنوهم كذلك وهكذا ( لا يرث بنو اب  
اعلا ) وان قربوا ( مع بنى اب اقرب وان تزلوا ) لحديث ابن عباس يرفعه  
الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا بمعنى  
اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة ( فاخ لاب ) وابنه  
وان تزل ( اولى من عم ) ولو شقيقا ( و ) من ( ابنه و ) اخ لاب اولى  
من ( ابن اخ لابوين ) لانه اقرب منه ( وهو ) اى ابن اخ لابوين  
( او ابن اخ لاب اولى من ابن ابن اخ لابوين ) لقربه ( ومع الاستواء )  
فى الدرجة كاخوين وعمين ( يقدم من لابوين ) على من لاب لقوة القرابة  
( فان عدم عصبة النسب ورث المعتق ) ولو اتى لقوله عليه السلام الولاء  
لمن اعتق متفق عليه ( ثم عصبته ) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المعتق  
ثم عصبته كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام ﴿ فصل يرث الابن ﴾ مع  
البت مثلها ( و ) يرث ( ابنه ) اى ابن الابن مع بنت الابن مثلها لقوله  
تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ( و ) يرث ( الاخ  
لابوين ) مع اخت لابوين مثلها ( و ) يرث اخ ( لاب مع اخته مثلها )

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين  
( وكل عصبه غيرهم ) اى غير هؤلاء الاربعة كإبن الاخ او العم وابن العم  
وابن المعتق واخيه ( لا ترث اخته معه شيئا ) لانها من ذوى الارحام  
والعصبه مقدم عليهم ( وابنا عم احدهما اخ لام ) لليته ( او زوج ) لها  
( له فرضه ) اولا ( والباقي ) بعد فرضه ( لهما ) تعصياً فلو ماتت امرأة  
عن بنت وزوج هو ابن عم فتركتها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين  
فالل مال بينهما اثلاثا ( ويبدأ به ) ذوى ( الفروض ) فيعطون فروضهم ( وما  
بقى للعصبه ) لحديث الحقوا الفرائس باهلها فما بقى فلاولى رجل عصبه  
( ويسقطون ) اى العصبات اذا استغرقت الفروض التركة لما سبق حتى  
الاخوة الاشقاء ( فى الحمارية ) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء  
للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وتسقط الاشقاء  
لاستغراق الفروض التركة روى عن على وابن مسعود وابى بن كعب  
وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولا ثم وقعت ثانيا  
فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمرا اليس  
امنا واحدة فشارك بينهم ولذلك سميت بالحمارية ب باب اصول المسائل ب  
والعول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و ( الفروض ستة  
نصف وربع وثن وثلثان وثلث وسدس ) هذه الفروض القرانية وثلث  
الباقي ثبت بالاجتهاد ( والاصول سبعة ) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول  
( قسفتان ) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب ويسميان اليتيمين  
( او نصف وما بقى ) كزوج وعم ( من اثنين ) مخرج النصف ( وثلثان )  
وما بقى من ثلاثة مخرج الثلثين كبنتين وعم ( وثلث وما بقى ) كام واب  
من ثلاثة مخرج الثلث ( اوها ) اى الثلثان والثلث كاختين لام واختين  
لغيرها ( من ثلاثة ) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما ( وربع )  
وما بقى كزوج وابن من اربعة مخرج الربع ( او ثن وما بقى ) كزوجة  
وابن من ثمانية مخرج الثمن ( او ) ربع ( مع النصف ) كزوج وبنت ( من  
اربعة ) لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع ( و ) ثن مع نصف كزوجة  
وبنت وعم ( من ثمانية ) لدخول مخرج النصف فى الثمن ( فهذه اربعة )  
اصول ( لا تعول ) لان العول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى  
واحد من هذه الاربعة ( والنصف مع الثلثين ) كزوج واختين لغير ام



من ستة لتباين المخرجين وتقول لسبعة ( او ) النصف مع ( الثلث ) كزوج  
وام وعم من ستة لتباين المخرجين ( او ) النصف مع ( السدس ) كبت وام  
وعم من ستة لدخول مخرج النصف في السدس ( او هو ) اى السدس ( وما بقى )  
كام وابن ( من ستة ) مخرج السدس ( وتقول ) الستة ( الى عشرة شفعا  
ووترا ) فتقول الى سبعة كزوج واخت لغير ام وجدة ولثمانية كزوج وام  
واخت لغيرها والى تسعة كزوج واختين لام واختين لغيرها والى عشرة  
كزوج وام واخوين لام واختين لغيرها وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها  
( والرابع مع الثلثين ) كزوج وبنتين وعم من اثني عشر لتباين المخرجين  
( او ) الرابع مع ( الثلث ) كزوجة وام وعم من اثني عشر كذلك ( او )  
الرابع مع ( السدس ) كزوج وام وابن ( من اثني عشر ) للتوافق  
( وتقول ) الاثنا عشر ( الى سبعة عشر وترا ) فتقول لثلاثة عشر كزوج  
وبنتين وام والخمسة عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث  
زوجات وخجدين واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين وتسمى ام الارامل  
وام الفروج ( والثن مع سدس ) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين  
لتوافق المخرجين ( او الثمن مع ( ثلثين ) كزوجة وبنتين واخ شقيق ( من  
اربعة وعشرين ) للتباين ( وتقول ) مرة واحدة ( الى سبعة وعشرين )  
ولذلك تسمى البخيلة كزوجة وابوين وابنتين وتسمى المنبرية ( وان بقى بعد  
الفروض شئ ولا عصة ) معهم ( رد ) الفاضل ( على كل ) ذى ( فرض  
بقدره ) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ( غير  
الزوجين ) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه  
واحدا اخذ الكل فرضا وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات  
فبالسوية وان اختلف جنسهم فنخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد  
السهام الماخوذة اصل مسئلتهم فجدة واخ لام من اثنين وام واخ لام  
من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او  
زوجة قسم الباقي بعد فرضه على مسألة الرد فان اتقسم كزوجة وام  
واخوين لام والا ضربت مسألة الرد فى مسألة الزوجية كزوج وجدة  
واخ ثم اصل مسألة الزوج من اثنين له واحد يبقى واحد على مسألة  
الرد اثنين لا ينقسم فتضرب اثنين فى اثنين فتصح من اربعة للزوج  
سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم  باب التصحيح والمناسخات وقسمة

التركات  $\frac{1}{2}$  التصحيح تحصيل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر ( اذا انكسر سهم فريق ) اى صنف من الورثة ( عليهم ضربت عددهم ان يابن سهامهم ) كثلث اخوات لغير ام وعم لهن سهمان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فتضرب عددهن فى اصل المسئلة ثلاثة فتصح من تسعة لكل اخت سهمان وللم ثلاثة ( او ) تضرب ( وفقه ) اى وفق عددهم ( ان وافقه ) اى عدد سهامهم ( بجزء كثلث ونحوه ) كربع ونصف وثن ( فى اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه ) المسئلة كزوج وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعالت لسبعة وسهام الاخوات منها اربعة توافق عددهن بالنصف فتضرب ثلاثة فى سبعة تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سهمان ( ويصير للواحد ) من الفريق المنكسر عليه ( ما كان لجماعته ) عند التباين كالمثال الاول ( او ) يصير لواحداهم ( وفقه ) اى وفق ما كان لجماعته عند التوافق كالمثال الثانى وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت بين كل فريق وسهامه وثبت المبان ووفق الموافق ثم تنظر بين المثبتات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم عليها فما كان يسمى جزء السهم تضربه فى المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ منه تصح كجديتين وثلاثة اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهامها ستة وتصح من ستة وثلاثين لكل جدة ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة  $\frac{1}{2}$  فصل  $\frac{1}{2}$  والماسخات جمع مناسخة من النسخ بمعنى الابطال او الازالة او التغيير او القل وفى الاصطلاح موت ثان فاكثر من ورثة الاول قبل قسم تركته ( اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان ورثوه ) اى ورثه ورثة الثانى ( كالاول ) اى كما يرثون الاول ( كاخوة ) اشقا او لاب ذكور او ذكور وامات ماتوا واحدا بعد واحد حتى بقى ثلاثة مثلاً ( فاقسمها ) اى التركة ( على من بقى ) من الورثة ولا تلفت للاول ( وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون فصحيح ) المسئلة ( الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئلته ) وهى عدد بنيه ( وصح المنكسر كما سبق ) كما لو مات انسان عن ثلاثة بنين ثم مات الاول عن ابنين ثم الثانى عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة الاولى من ثلاثة ومسئلة الثانى من اثنين وسهمه يباينها ومسئلة الثالث



من ثلاثة وسهمه يباينها ومسئلة الرابع من اربعة وسهمه يباينها  
والاثنان داخلة في الاربعة وهي تباين الثلاثة فتضربها فيها تبلغ اثني  
عشر تضربها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح للاول اثنا عشر  
لابنيه وللثاني اثنا عشر لابنيه الثلاثة وللثالث اثنا عشر لابنيه الاربعة  
( وان لم يرثوا الثاني كالاول ) فان اختلف ميراثهم منها ( صححت )  
المسئلة ( الاولى ) للبنت الاول وعرفت سهام الثاني منها وعلمت  
مسئلة الثاني ( وقسمت اسهم الثاني ) من الاول ( على ) مسئلة ( ورثته  
فان انقسمت صحتا من اصلها ) كرجل خلف زوجه وبنتا واخا ثم  
ماتت البنت عن زوج وبنت وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية  
وسهام البنت منها اربعة ومثلها ايضا من اربعة فصحتا من  
الثمانية لزوجة ابيا سهم وزوجها سهم ولبنتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة  
من اخيه وسهم منها ( وان لم تنقسم ) سهام الثاني على مسئلته ( ضربت  
كل الثانية ) ان باينتها سهام الثاني ( او ) ضربت ، وفقها للسهام ) ان  
وافقتها ( في الاولى ) فما باغ فهو الجامعة ( ومن له شئ منها ) اي من  
الاولى ( فاضربه فيما ضربته فيها ) وهو الثانية عند التباين او وفقها عند  
التوافق ( ومن له من اثنتية شئ فاضربه فيما تركه الميت ) الثاني اي في  
عدد سهامه من الاولى عند انباية ( او وفقه ) عند الموافقة ومن يرث  
منهما تجمع ماله منهما فما اجتمع ( فهو له ) مثل الموافقة ان تكون الزوجة  
اما لبنت الميت في المثال السابق فتصير مسئلتها من اثني عشر توافق  
سهامها الاربعة من الاولى اربع فتضرب ربعها ثلاثة في الاولى وهي ثمانية  
تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم في ثلاثة وفق الثانية  
بثلاثة ومن الثانية سهمان في واحد وفق سهام البنت باثنين فيجتمع لها خمسة  
وللاخ من الاولى ثلاثة في ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد  
في واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية اثة وللمتاهة ستة ومثال انباية  
ان تموت البنت في امثال المذكور عن زوج وبنتين وام فان مسئلتها  
تعول لثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة فتضربها في الاولى تكن مائة  
واربعة للزوجة من الاولى سهم في اثنتية بثلاثة عشر ولها من الثانية  
سهمان مضروبان في سهامها من الاولى اربعة بثمانية فيجتمع لها احد وعشرون  
واللاخ في الاولى ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولا شئ له من الثانية

وللزوج من الثاني ثلاثة في اربعة باثني عشر ولبتها من الثانية ثمانية في اربعة باثني وثلاثين ( وتعمل في الميت ( الثالث فاكثر عملك في ) الميت ( الثاني مع الاول ) فتصح الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسمها على مسئلة فان انقسمت لم تنجح لضرب وتقسم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وقفها في الجامعة ثم من له شئ من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسئلة الثالث او وقفها ومن له شئ من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وقفها وهكذا ان مات رابع فاكثر  $\frac{1}{2}$  فصل  $\frac{1}{2}$  في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم ( اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء ) كنصف وعشر ( فله ) اى فذلك الوارث من التركة ( كنسبته ) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلفت زوجاً وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهى خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين اثنان وهما ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اثنا عشر ديناراً ولكل من البنتين اربعة وهى خمس المسئلة وثلث خمسها فلها كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القرايط فهى في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قيراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر : باب ذوى الارحام  $\frac{1}{2}$  وهم كل قريب ليس بنى فرض ولا عصبية و ( يرثون بالتسزيل ) اى بتسزيلهم منزلة من ادلوا به من الورثة ( الذكر والاثني ) منهم ( سواء ) لانهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وانثاهم كولد الام ( فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات ) مطلقاً ( كامهاتهن وبنات الاخوة ) مطلقاً كابائهن ( و ) بنات ( الاعمام لابوين او لاب ) كابائهن ( وبنات بنهيم ) اى بنى الاخوة او بنى الاعمام كابائهن ( وولد الاخوة لام كابائهم والاخوال والحالات وابو الام كالام والعمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بين امين هى احداها كام ابى ام او باب اعلا من الجد كام ابى الجد وابو ام اب وابو ام ام واخوها واحتاها بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث ) بفرض او تعصيب ( لمن ادلى به ) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة



قسمت المال بين من يدلون به فما حصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان  
بقى من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سهامهم ( فان ادلى  
جماعة بوارث ) بفرض او تعصيب ( واستوت منزلتهم منه بلا سق كاولاده  
فصبيه لهم ) كارتهم منه لكن الذكر كالانثى ( فان وبنت لاخت مع بنت  
لاخت اخرى ) لهذه المنفردة ( حق ) اى ارث ( امها وللاوليين حق  
امهما ) سوية بينهما ( وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه ) اى مع من  
ادلوا به ( كميت اقتسموا ارثه ) على حسب منازلهم منه ( فان خلف ثلاث  
خالات متفرقات ) اى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام ( وثلاث  
عمات متفرقات ) كذلك ( فالثلاث ) الذى كان للام ( للحالات احماساً )  
لانهن يرثن الام كذلك ( والثلاث ) اللذان كما للاب ( للعمات احماساً )  
لانهن يرثنه كذلك ( وتصح من خمسة عشر ) للاجترأ باحدى الخمسيتين  
اتماثلهما واضربها فى اصل المسئلة ثلاثة . للحالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة  
ولتى لاب سهم ولتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة  
ولتى من قبل الاب سهمان ولتى من قبل الام سهمان ( وفى ثلاثة احوال  
متفرقين ) اى احدهم شقيق الام والاخر لايها والاخر لامها ( لذى  
الام السدس ) كما يرثه من اخته او ماتت ( والبقى لذى الابوين ) وحده  
لانه يسقط الاخ لاب ( فان كان معهم ) اى مع الاخوال ( ابوام اسقطهم )  
لان الاب يسقط الاخوة ( وفى ثلاث بنات عمومة متفرقين ) اى بنت عم  
لابوين وبنت عم لاب وبنت عم لام ( المال لتى للابوين ) لقيامهن مقام  
الابوين فبنت العم لابوين بمنزلة ابيها ( وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال  
بين المدلى بهم كاهم احياء ) فما صار لكل واحد ) من المدلى بهم ( اخذه  
المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه ) وان سقط بعضهم ببعض عملت  
به ( فعممة وبنت اخ المال للعممة لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ  
ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان اختلفت الجهة فينزل بعيد حتى  
يلحق بوارث سقط به اقرب اولاً ( والجهات ) التى ترث بها ذووا الارحام  
ثلاثة ( ابوة ) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط  
وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب  
والجد ( وامومة ) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والخالات واعمام  
الام واعمام ابيها وامها وعمات الام وعمات ابيها وجدها وامها واخوال

الام وخالاتها ( وبنوة ) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن ومن ادلى بقرابتين ورث بهما ولزوج او زوجة مع ذى رحم فرضه كاملا بلا حجب ولا عول والباقي لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى سبعة كخالة وبتى اختين لابوين وبتى اختين لام للخالة سهم ولبتى الاختين لابوين اربعة ولبتى الاختين لام سهمان \* باب ميراث الحمل \* بفتح الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبل ( و ) ميراث ( الحتنى المشكل ) الذى لم تتضح ذكوره ولا انوثته ( من خلف ورثة فيهم حمل ) يرثه ( فطلبوا القسمة وقف للحمل ) ان اختلف ارثه بالذكورة والانوثة ( الاكثر من ارث ذكرين او اثنيين ) لان وضعهما كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شى ففى زوجة حامل وابن للزوجة الثمن وللان ثلث الباقي ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر وتصح من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب اثنيين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عايلا لسبعة وعشرين وللارب السدس كذلك ولللام السدس كذلك ( فاذا ولد اخذ حقه ) من الموقوف ( ومابقى فهو لمستحقه ) وان اعوز شى بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع على من هو بيده ( ومن لا يحجبه ) الحمل ( ياخذ ارثه ) كاملا ( كالجدة ) فان فرضها السدس مع الولد وعدمه ( ومن ينقصه ) الحمل ( شيئا ) يعطى ( اليقين ) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي ( ومن سقط به ) اى بالحمل ( لم يعط شيئا ) للشك فى ارثه ( ويرث ) المولود ( ويورث ان استهل صارخا ) لحديث ابى هريرة مرفوعا اذا استهل المولود صارخا ورث رواء احمد وابوداود ( او عطس او بكى او رضع او تنفس وطال زمن التنفس او وجد ) منه ( دليل ) على ( حياته ) كحركة طويلة او سعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة ( غير حركة ) قصيرة ( واختلاج ) لعدم دلالتها ( على الحياة المستقرة ) وان ظهر بعضه فاستهل ( اى صوت ) ثم مات وخرج لم يرث ( ولم يورث كما لو لم يستهل ) وان جهل المستهل من التوأمين ( اذا استهل احدهما دون الاخر ثم مات المستهل وجهل وكابا دكراً واثنى ) واختلف ارثهما ( بالذكورة والانوثة يعين بقرعة ) كما لو طلق احدى نسائه ولم تعلم عينها وان لم يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الحنين بغير قرعة لعدم



الحاجة اليها ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرته لحكمنا باسلامه قبل وضعه ويرث صغير حكم باسلامه بموت احد ابويه منه ( والختى ) من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة او ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول ويعتبر امرء يبوله من احد الفرجين فان بال منهما قبسقه فان خرج منهما معا اعتبر اكثرهما فان استويا فهو ( المشكل ) فان رجي كشفه لصغر اعطى ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته بنات لحيته او امناً من ذكره او تظهر انوثيته ببيض او ثقلك ثدى او امناً من فرج فان مات او بلغ بلا اماراة ( يرث نصف ميراث ذكر ) ان ورث بكونه ذكراً فقط كولد اخ او عم ختى ( ونصف ميراث اثنى ) ان ورث بكونه اثنى فقط كولد اب ختى مع زوج واخت لابوين وان ورث بهما متفاضلا اعطى نصف ميراثهما فتعمل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثية وتنظر بينهما بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد يتقسم على كل منهما وتضربه في اثنين عدد حالى الختى ثم من له شئ من احدى المسئلتين فاضربه في الاخرى او وقفها فان وولد ختى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثية من ثلاثة وهما متباينان فاذا ضربت احدهما في الاخرى كان الحاصل ستة فاضربها في اثنين تصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللختى خمسة وان صالح الختى من معه على ما وقف له صح ان صح تبرعه ﴿ باب ميراث المفقود ﴾ وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت ( من خفى خبره باسر او سفر غلبه السلامة كتجارة ) وسباحة ( انتظر به تمام تسعين سنة منذ ولد ) لان الغالب انه لا يعيش اكثر من هذا وان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم ( وان كان غلبه الهلاك كمن غرق في مركب فسلم قوم دون قوم او فقد من بين اهله او في مفازة مهلكة ) كدرب الحجاز ( انتظر به تمام اربع سنين منذ تلف ) اى فقد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار فاقطاع خبره عن اهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حيا لم ينقطع خبره الى هذه الغاية ( ثم يقسم ماله فيهما ) اى فى مسئلتى غلبة السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الاربع سنين فان رجع بعد قسم ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئاً به ( فان مات مورثه فى مدة التبرص ) السابقة ( اخذ كل وارث اذا ) اى حين الموت ( اليقين ) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود او موته ( ووقف مابقى )

حتى يتبين امر المفقود فاعمل مسئلة حياته ومسئلة موته وحصل اقل  
عدد ينقسم على كل منهما فيأخذ وارث منهما لا ساقط في احداها اليقين  
( فان قدم ) المفقود ( اخذ نصيبه ) الذي وقف ماله ( وان لم يات ) اى  
ولم تعلم حياته حين موت مورثه ( فحكمه ) اى حكم ما وقف له ( حكم  
ماله ) الذى لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه وينفق على زوجته منه مدة  
تربصه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره ( ولباقى الورثة ان  
يصلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسمونه ) على حسب ما يتفقون  
عليه لانه لا يخرج عنهم **باب ميراث الغرقى** **جمع غريق وكذا**  
من خفى موته فلم يعلم السابق منهم ( اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم  
او غرق او غربة او نار ) معا فلا توارث بينهما ( و ) ان ( جهل السابق  
بالموت ) او علم ثم نسي ( ولم يختلفوا فيه ) بان لم يدع ورثة كل سبق موت  
الآخر ( ورث كل واحد ) من الغرقى ونحوهم ( من الآخر من تلاد  
ماله ) اى من قديمه وهو بكسر التاء ( دون ما ورثه منه ) اى من الآخر  
( دفعا للدور ) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولا  
ويورث الآخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحياء من ورثته ثم يصنع بالثاني  
كذلك ففى اخوين احدهما مولى زيد والآخر مولى عمر وماتا وجهل  
الحال يصير مال كل واحد لمولى الآخر وان ادعى كل من الورثة سبق  
موت الآخر ولا بينة تحالفا ولم يتوارثا **باب ميراث اهل الملل** **جمع**  
**ملة بكسر الميم** وهى الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف  
الدين ( لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء ) لحديث جابر ان النبى صلى الله  
عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصرانى الا ان يكون عبده او امته رواه  
الدارقطنى والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث ( ولا  
يرث ) الكافر المسلم الا بالولاء ( لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم  
ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولا فيرث به لانه شعبة من الرق  
( و ) اختلاف الدارين ليس بمانع ( يتوارث الحربى والذمى والمستامن )  
اذا اتحدت اديانهم لعموم النصوص ( واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع  
اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى ) لقوله عليه السلام لا يتوارث  
اهل ملتين شتى ( والمرتد لا يرث احدا ) من المسلمين ولا من الكفار لانه  
لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان ( وان مات ) المرتد



( على رده فماله في ) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو ميان لدين اقاربه ( ويرث  
المجوس بقرابتين ) غير محجوبتين في قول عمر وعلى وغيرها ( ان اسلموا  
او تحاكموا الينا قبل اسلامهم ) فلو خلف امه وهي اخته بان وطى ابوه  
ابنته فولدت هذا الميت ورثت الثلث بكونها اما والنصف بكونها اختا  
( وكذا حكم المسلم يطا ذات رحم محرم منه بشبهة ) نكاح او تسر ويثبت  
النسب ( ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم ) كأمه وبنته وبنت اخيه ( ولا )  
ارث ( بعقد ) نكاح ( لا يقر عليه لو اسلم ) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخته  
من الرضاع <sup>في</sup> باب ميراث المنقة <sup>في</sup> رجعي او بائنا يتهم فيه بقصد  
الحرمان ( من ابان زوجته في محته ) لم يتوارثا ( او ) ابانها في ( مرضه  
غير الخوف ومات به ) لم يتوارثا لعدم التهمة حل الطلاق ( او ) ابانها في  
مرضه ( الخوف ولم يمت به لم يتوارثا ) لا تقطاع النكاح وعدم التهمة ( بل )  
يتوارثان ( في طلاق رجعي لم تنقض عدته ) سواء كان في المرض او الصحة  
لان الرجعية زوجة ( وان ابانها في مرض موته الخوف متهما بقصد  
حرمانها ) بان ابانها ابتداء او سألته اقل من ثلاث فطأها ثلاثا ( او علق  
ابانها في محته على مرضه او ) علق ابانها ( على فعل له ) كدخوله الدار  
( ففعله في مرضه ) الخوف ( ويحوى ) كما لو وطى عاقل حماته بمرض موته  
الخوف ( لم يرثه ) ان ماتت لقصه نكاحها ( وترثه ) هي ( في العدة  
وبعدها ) لقضاء عتق رضى الله عنه ( ما لم تزوج او ترث ) فيسقط ميراثها  
ولو اسلمت بعد لانها نعت باختيارها ما يشافي نكاح الاول ويثبت الارث  
له دونها ان فعلت في مرض موتها الخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت في  
العدة ان اتهمت بقصد حرمانه <sup>في</sup> باب الاقرار بمشاركته في الميراث اذا  
اقر كل الورثة <sup>في</sup> امكسين ( واولاه ) اي الوارث انقر ( واحد )  
منفرد بالارث بوارث الميت ( من ابن او نحوه ) ( وصدق ) المقر به ( او  
كان ) المقر به ( صغيرا او مجنونا والمقر به مجهول النسب ثبت نسبه ) بشرط  
ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا ينزع المقر في نسب المقر به  
( و ) ثبت ( ارثه ) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت في بيناته  
ودعاويه وغيرها فكذلك في النسب ويعتبر اقرار زوج ومولى ان ورثا  
( وان اقر ) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من  
غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ الفاضل بيده او ما في يده ان

اسقطه فلو اقر ( احد ابيه باخ مثله ) اى مثل المقر ( فله ) اى للمقر به  
 ( ثلث ما بيده ) اى يد المقر لان اقراره تضمن انه لا يستحق اكثر من  
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للمقر به ( وان اقر باخت  
 فلها خمسة ) اى خمس ما بيده لانه لا يدعى اكثر من خمس المال وذلك  
 اربعة اخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفعه لها وان اقر ابن ابن  
 بابن دفع له كل ما بيده لانه يحجبه وطريق العمل ان تضرب مسألة  
 الاقرار او وقفها فى مسألة الانكار وتدفع لمقر سهمه من مسألة الاقرار  
 فى مسألة الانكار او وقفها ولنكر سهمه من مسألة الانكار فى مسألة  
 الاقرار او وقفها ولمقر به ما فضل <sup>في</sup> باب ميراث القتائل والمبعض  
 والولاء <sup>في</sup> بفتح الواو والمد اى ولاء العتاقة ( فمن انفرد بقتل  
 مورثه او شارك فيه مباشرة او سياً ) كخمر بئر تعديا ونصب  
 سكين ( بلا حق لم يرثه ان لزمه ) اى القتائل ( قود او دية  
 او كفارة ) على ما يأتى فى الجنایات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطايه واحمد ( والمكلف  
 وغيره ) اى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا ( سواء ) لعموم ماسبق  
 ( وان قتل بحق قودا او حدا او كفرا ) اى غير ردة ( او ببغى ) اى  
 قطع طريق لئلا يتكرر مع ما يأتى ( او ) : ( صيالة او حراية او شهادة  
 وارثه ) بما يوجب القتل ( او قتل العادل الباغي وعكسه ) كقتل  
 الباغي العادل ( ورثه ) لانه فعل ماذون فيه فلم يمنع الميراث ( ولا يرث  
 الرقيق ) ولو مدبرا او مكاتباً او ام ولد لانه لو ورث لكان لسيده  
 وهو اجنبى ( ولا يرث ) لانه لا مال له ( ويرث من بعضه حر ويورث  
 ويحجب بقدر مافيه من الحرية ) لقول على وابن مسعود وكسبه  
 وارثه بحريته لو رثته فابن نصفه حر وام وعم حران لابن نصف  
 ماله لو كان حراً وهو ربع وسدس وللام ربع والباقي للعم ( ومن اعتق  
 عبداً ) او امة او اعتق بعضه فسرى الى الباقي او عتق عليه برحم او  
 كتابة او ايلاد او اعتقه فى زكاة او كفارة ( فله عليه الولاء ) لقوله  
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله ايضا الولاء على اولاده  
 وان سفلوا من زوجة عتيقة او مصرية وعلى من له اولهم ولاؤه  
 لانه ولى نعمتهم وبسيه عتقوا ولان الفرع يتبع اصله ويرث



ذو الولاء مولا ( وان اختلف دينهما ) لما تقدم فيرث المتيق عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبة بعده الاقرب فالاقرب على ما سبق ( ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن ؛ اي باشرن عتقه او عتق عليهن بنحو كتابة ( او اعتقه من اعتقن ) اي عتيق عتيقهن او اولادهم لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولا من اعتقن والكبر بضم الكاف وسكون الموحدة اقرب عصبة السيد اليه يوم موت عتيقه والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقد ولا يوصى به ولا يورث قلو مات السيد عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته بالولاء وتسمى مسألة القضاة يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة العراق عنها فاخطاوا فيها

### كتاب العتق

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقبة وتخليصها من الرق ( وهو من افضل القرب ) لان الله تعالى جعله كفارة للقتل والوطي في نهار رمضان والايمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكاكا لمعتقه من النار وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل ( ويستحب عتق من له كسب ) لانتفاعه به ( وعكسه بعكسه ) فيكره عتق من لا كسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم وصريحه نحو انت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك وكنايته نحو خلينك والحق باهلك ولا سبيل ولا سلطان لي عليك وانت لله او مولاي وملكتك نفسك ومن اعتق جزأ من رقيقه سرى الى باقيه ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضمونا بقيته ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح معلقا بشرط فيعتق اذا وجد ( ويصح تعليق العتق بموت وهو التسدير ) سمي بذلك لان الموت دبر الحياة ولا يبطل بابطال ولا رجوع ويصح وقف المدير وهبه وبيعه ورهنه

وان مات السيد قبل بيعه عتق ان خرج من ثلثه والا فيقدره **باب**  
 الكتابة وهي **مشتقة** من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نجومها وشرعا  
 ( بيع ) سيد ( عبده نفسه بمال ) معلوم يصح السلم فيه ( موجد في ذمته )  
 باجلين فاكثر ( وتسن ) الكتابة ( مع امانة العبد وكسبه ) لقوله تعالى  
 فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ( وتكره ) الكتابة ( مع عدمه ) اي عدم  
 الكسب لئلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز  
 التصرف وتنقذ بكاتبك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا ادبت  
 فانت حر ومتى ادى ما عليه او ابراه منه سيده عتق ويملك كسبه وفعه  
 وكل تصرف يصلح ماله كييع واجارة ( ويجوز بيع المكاتب ) لقصة بريرة  
 ولان قن ما بقى عليه درهم ( ومشتريه يقوم مقام مكاتبه ) بكسر الهمزة ( فان  
 ادى ) المكاتب للمشتري ما بقى من مال الكتابة ( عتق وولاؤه له ) اي  
 للمشتري ( وان عجز ) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه  
 لمن كاتبه او اشتراه ( عاقبا ) فاذا حل بحجم ولم يوده المكاتب فاسيده  
 الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ويلزم انتظاره ثلاثا لحو بيع  
 عرض ويجب على السيد ان يودي الى من وفي كتابته ربعها لما روى  
 ابو بكر باسناده عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى واتوهم  
 من مال الله الذي اتاكم قال ربع الكتابة وروى مسوقا على  
**باب** احكام امهات الاولاد **اصلا** ام امة ولدك حمت على  
 امهات باعتبار الاصل ( اذا اولد حرامته ) ولو مدبرة او مكاتبه ( او )  
 اولد ( امة له ولغيره ) ولو كان له حزة يسير منها او امة لولده  
 كلها او بعضها ولم يكن الابن وطئها قد ( خاق ولده حرا ) بان حمت به  
 في ملكه ( حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خاق الانسان ولو خفيا  
 ( لا ) بالقاء ( مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تعتق موته  
 من كل ماله ) ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امة  
 فولدت فهي معتقة عن در منه رواه احمد وابن ماجه وان اصابها في  
 ملك غيره بنكاح او شبهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تصر ام ولد  
 ومن ملك امة حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد ويعتقه ( واحكام ام  
 الولد ) ك ( احكام الامة ) القن ( من وطئ وخدمة واجارة ونحوه  
 كاعارة وايداع لانها مملوكة له مادام حيا ) لا في قتل الملك في رقبتها



ولا بما يراد له ( اى لقل الملك فالاول ( كوقف وبيع ) وهبة وجعلها صدقا ونحوه ( و ) الثانى كـ ( رهن و ) كذا ( نحوها ) اى نحو المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع منها السيد مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواء الدارقطني وتصح كتابتها فان ادت في حياته عتقت وما بقي بيدها لها وان مات وعليها شئ عتقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها فيعتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم القدا او ارش الجاية وان قتلت سيدها عمدا او خطأ عتقت وللورثة القصاص في العمد او الدية فيلزمها الاقل منها او من قيمتها كالحطأ وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على نفقتها ان عدم كسها

### كتاب النكاح

هو لغة الوطى والجمع بين الشئتين وقد يطلق على العقد فاذا قالوا نكح فلانة او بنت فلان ارادوا تزويجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امراته لم يريدوا الا المجامعة وشراعا عقد يعتبر فيه لفظ النكاح او تزويج في الجملة والمعقود عليه منفعة الاستمتاع ( وهو سنة ) لدى شهوة لا يحاف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه باصوم فانه له وجاء رواء الجماعة ويباح لمن لاشهوة له كالعين والكبير ( وفعله مع الشهوة افضل من نوافل العبادة ) لاشتماله على مصالح كثيرة كتحصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل السل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ومن لاشهوة له نوافل العبادة افضل له ( ويجب النكاح على من يخاف زنا بتركه ) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اعتفاف نفسه وصونها عن الحرام ولا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه ولا يكتفى بمرة بل يكون في مجموع العمر ويحرم بدار حرب الا لضرورة فيباح اغير اسير ( ويسن نكاح واحدة ) لان الزيادة عليها تعريض لمحرّم

قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ( دينة )  
لحديث ابى هريرة مرفوعا تسبح المرأة لاربعة لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها  
فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه ( اجنية ) لان ولدها يكون  
انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطيعة الرحم ( بكر )  
لقوله عليه السلام لجابر فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك متفق عليه  
( ولود ) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث انس يرفعه تزوجوا  
الودود الولود فاني مكاثركم بالامم يوم القيمة رواه سعيد ( بلا ام )  
لانه ربما افسدتها عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه اغض لبصره ( و )  
يباح ( له ) اى لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته ( نظر  
ما يظهر غالبا ) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب  
احدكم امرأة فقد ان يرى منها بعض ما يدعو الى نكاحها فليفعل  
رواه احمد وابو داود ( مرارا ) اى يكرر النظر ( بلا خلوة ) ان  
امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك ورأس وساق  
من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته واشاهد ومعامل  
نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفيها حاجة ولطيب ونحوه  
نظر ولمس مادعت اليه حاجة ولا مراة نظر من امرأة ورجل الى  
ما عدى ما بين سرة وركبة ويحرم خلوة ذكر غير محرم بامرأة ( ويحرم  
التصريح بخطبة المعتدة ) كقوله اريد ان اتزوجك لفهوم قوله تعالى  
لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة ( من  
 وفاة والمبانة ) حال الحياة ( دون التعريض ) فيباح لما تقدم ويحرم  
التعريض كالتصريح لرجعية ( ويباحان لمن ابانها بدون الثلاثة ) لانه  
يباح له نكاحها في عدتها ( كرجعته ) فان له رجعتها في عدتها ( ويحرمان )  
اى التصريح والتعريض ( منها على غير زوجها ) فيحرم على الرجعية ان  
تجيب من خطبتها في عدتها تصريحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها  
اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح ( والتعريض انى فى مثلك  
لراغب وتجييه ) اذا كانت بائنا ( ما يرغب عنك ونحوها ) كقوله لا تفوتينى  
بنفسك وقولها ان قضى شئ كان ( فان اجاب ولى محبرة ) ولو تعريضاً  
لمسلم ( او اجابت غير المحبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها ) بلا اذنه  
لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح



او يترك رواء البخاري والنسائي ( وان رد ) الحاطب الاول ( او اذن )  
 او ترك او استأذن الثاني الاول فسكت ( او جهل الحال ) بان لم يعلم  
 الثاني الجبة الاول ( جاز ) للثاني ان يخطب ( ويسن العقد يوم الجمعة  
 مساء ) لان فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن  
 ان يخطب قبله ( بخطبة ابن مسعود ) وهي ان الحمد لله نحمده ونستعينه  
 ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور افسنا وسيئات اعمالنا  
 من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله  
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لمزوج بآية  
 الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خير وعافية فاذا زفت اليه قال  
 اللهم اني استألك خيرها وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر  
 ما جبلتها عليه ثم فصل واركانه ثم اي اركان النكاح ثلاثة احدها  
 الزوجان الخاليان من الموانع ( كالمتدة ) ( و ) الثاني ( الايجاب ) وهو اللفظ  
 الصادر من الولي او من يقوم مقامه ( و ) الثالث ( القبول ) وهو اللفظ  
 الصادر من الزوج او من يقوم مقامه ( ولا يصح ) النكاح ( ممن يحسن )  
 اللغة ( العربية بغير لفظ زوجت او اسكت ) لانهما اللفضان المأذنان ورد  
 بهما القران ولايته اعتقتك وجعلت عتقك صداقك ونحوه لقصة صفة  
 ( و ) لا يصح قبول الا بلفظ ( قلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت  
 او قلت ) او رضيت ويصح النكاح من هازل وتلعة ( ومن جهلها ) اي  
 عجز عن الايجاب والقبول بالعربية لم يلزمه تعلمها وكفاها معناه الخاص  
 لكل لسان لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعبد بتلاوته  
 وينعقد من اخرس بكتابة واشارة مفهومة ( فان تقدم القبول ) على  
 الايجاب ( لم يصح ) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتى وجد قبله لم  
 يكن قبولا ( وان تاخر ) اي تراخى القبول ( عن الايجاب صح ما دام في  
 المجلس ولم يتشاغلا بما يقصه ) عرفا ولو طال الفصل لان حكم المجلس  
 حكم حالة العقد ( وان تفرق قبله ) اي قبل القبول او تشاغلا بما يقصه  
 عرفا ( بطل ) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اغمى عليه قبل  
 القبول لا ان تام ثم فصل وله شروط ثم اربعة ( احدها تعيين  
 الزوجين ) لان المقصود في النكاح التعيين فلا يصح بدوه كزرجتك بتي  
 وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجتها ابك وله بنون ( فان اشار

الولى الى الزوجة او سماها ) باسمها ( او وصفها بما تتميز به ) كالطويلة او  
 الصغيرة صح النكاح لحصول التميز ( او قال زوجتك بنتى وله ) بنت  
 ( واحدة لا اكثر صح ) النكاح لعدم الالتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سمي  
 له فى العقد غير مخطوبته قبل يظنها اياها لم يصح <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> الشرط  
 الثانى ( رضاها ) فلا يصح ان اكره احدها بغير حق كالبيع ( الا البالغ  
 المجنون ) فيزوجه ابوه او وصيه فى النكاح ( و ) الا ( المجنونة والصغير  
 والبكر ولو مكلفة لا الثيب ) اذا تم لها تسع سنين ( فان الاب ووصيه فى  
 النكاح يزواجه بغير اذنهم ) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنهم و ( كالسيد  
 مع اماه ) فيزوجهن بغير اذنهن لانه يملك منافع بضعهن ( و ) كالسيد مع  
 ( عبده الصغير ) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير ( ولا يزوج باقى الاوليا )  
 كالجد والاخ والم ( صغيرة دون تسع ) بحال بكرا كانت او ثيبا ( ولا )  
 يزوج غير الاب ووصيه فى النكاح ( صغيرا ) الا الحاكم لحاجة ( ولا )  
 يزوج غير الاب ووصيه فيه ( كبيرة عاقلة ) بكرا او ثيبا ( ولا بنت تسع )  
 سنين كذلك ( الا باذنهما ) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستامر البتية فى  
 نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواه احمد واذن بنت تسع  
 معتبر لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة رواه احمد  
 ومعناه فى حكم المرأة ( وهو ) اى الاذن ( صحت البكر ) ولو فحكت او  
 بكت ( ونطق الثيب ) بوطئ فى القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تتكح  
 الايم حتى تستامر ولا تتكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف  
 اذنها قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر فى استيذان تسمية الزوج على وجه  
 تقع به المعرفة <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> الشرط ( الثالث الولى ) لقوله عليه  
 السلام لا نكاح الا بولى رواه الخمسة الا النسائي وصححه احمد وابن معين  
 ( وشروطه ) اى شروط الولى سبعة ( التكليف ) لان غير المكلف يحتاج لمن  
 ينظر له فلا ينظر لغيره ( والذكورية ) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها  
 ففى غيرها اولى ( والحرية ) لان العبد لا ولاية له على نفسه ففى غيره اولى  
 ( والرشد فى العقد ) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال  
 فرشد كل مقام بحسبه ( واتفاق الدين ) فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا  
 نصرانى على مجوسية لعدم التوارث بينهما ( سوى ما يذكر ) كام ولد  
 لكافر اسلمت وامه كافرة لمسلم والسلطان يزوج من لا ولى لها

شرط

شرط



من اهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرا لانها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق الا في سلطان وسيد يزوج امته اذا تقرر ذلك ( فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها ) لما تقدم ( ويقدم ابو المرأة ) الحرة ( في انكاحها ) لانه اكمل نظرا واشد شفقة ( ثم وصيه فيه ) اى في النكاح لقيامه مقامه ( ثم جدها لاب وان علا ) لانه له ايلادا وتعصيا فاشبه الاب ( ثم ابنها ثم بنوه وان تزوا ) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها لما انقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبها فقالت يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهداً قال ليس من اوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت قم يا عمر ( فزوج رسول الله فزوجه رواء النسائى ) ( ثم اخوها لابوين ثم لاب ) كالميراث ( ثم بنوها كذلك ) وان تزوا يقدم من لابوين على من لاب ان استوا في الدرجة الاقرب فالاقرب ( ثم عمها لابوين ثم لاب ) لما تقدم ( ثم بنوها كذلك ) على ماسبق في الميراث ( ثم اقرب عصبة نسب كالارث ) واحق عصبة بعد الاخوة بالميراث احقهم بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك معشر بمظته وهو القرابة ( ثم المولى المنعم ) بالعتق لانه يرثها ويعقل عنها ( ثم اقرب عصبة نسباً ) على ترتيب الميراث ( ثم ) ان عدموا فعصبة ( ولاء ) على ما تقدم ( ثم السلطان ) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من الامير في هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها فان تعذر وكلت وولى امة سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاهل من ام ولا خال ونحوه من ذوى الارحام ( فان عضل ) المولى ( الاقرب ) بان منعها كفواً رضيته ورغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر ( او لم يكن ) الاقرب ( اهلا ) لكونه طفلاً او كافراً او فاسقا او عبداً ( او غاب ) الاقرب ( غيبة منقطعة لا تقطع الا بكلفة ومشقة ) فوق مسافة القصر او جهل مكانه ( زوج الحرة ) المولى ( الا بعد ) لان الاقرب هنا كالمعدوم ( وان زوج الا بعد ) او ( زوج ) اجنبى ( ولو حاكماً ) من غير عذر ( للاقرب ) لم يصح النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب لا يعلم انه عصبة او انه صار او عاد اهلاً بعد مناف صح النكاح استحباباً للاصل ووكيل كل ولى يقوم مقامه غائبا وحاضرا بشرط اذنها للوكيل

بعد توكيله ان لم تكن محيرة ويشترط في وكيل ولى ما يشترط فيه ويقول  
 الولي او وكيله لو كمل الزوج زوجت موكلك فلانا فلانة ويقول وكيل  
 الزوج قبلته لفلان او لموكلتي فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقديم  
 افضل فاسن فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له منهم ومن زوج ابنة  
 بنت اخيه ونحوه صح ان يتولى طرفي العقد ويكفي زوجت فلانا فلانة  
 وكذا ولى عاقلة تحل له اذا تزوجها باذنها كفي قوله تزوجتها فصل  
 الشرط (الرابع الشهادة) لحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي  
 وشاهدي عدل رواه البرقاني وروى معناه عن ابن عباس ايضا (فلا يصح)  
 النكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان الفرض اعلان النكاح  
 (ذكرين مكلفين سميعين ناطقين) ولو انهما ضريران او عدوا الزوجين  
 ولا يبطله توأص بكنهانه ولا تشترط الشهادة بخلوها من الموانع او اذنها  
 والاحتياط الا شهاده فان انكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده  
 (ولست الكفائة وهي) لغة المساوات وهنا (دين) اي اداء الفرائض  
 واجتناب التواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية  
 ويسار بحسب ما يجب لها (شرطا في صحته) اي صحة النكاح لامر النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تكح اسامة بن زيد فنكحها بامر  
 متفق عليه بل شرط للزوم (فلو زوج الاب عفيفة بقاجر او عربية  
 بعجمي) او حرة بعبد (فلن لم يرض من المرأة او الاوليا) حتى من  
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان العار عايم اجمعين وخيار الفسخ  
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصبة او بما يدل على رضاها من قول او  
 فعل في باب المحرمات في النكاح وهن ضربان احدهما من تحرم على  
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل جدة) من قبل الام او الاب  
 (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبناتها)  
 اي بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفان)  
 وارثة كانت او لا لعموم قوله تعالى وبناتكم (وكل اخت) شقيقة كانت  
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنتها) اي بنت الاخت  
 مطلقا وبنت ابنتها (وبنت ابنتها) وان نزلت لقوله تعالى وبنات الاخت  
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اي ابن الاخ (وبنتها) اي بنت  
 بنت ابن اخيه (وان سفلت) لقوله تعالى وبنات الاخ (وكل عمة وخالة

تفريع

تفريع



وان عاتسا ( من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعماتكم وخالاتكم  
 ( والملاعنة على الملاعن ) ولو اكذب نفسه فلا تحل له بشكاح ولا ملك  
 عيين ( ويحرم بالرضاع ) ولو محرما ( ما يحرم بالنسب ) من الاقسام  
 السابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق  
 عليه ( الا ام اخته ) وام اخيه من رضاع ( و ) الا ( اخت ابنته ) من  
 رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابي المرتضع واخيه من نسب ولا  
 ام المرتضع واخته من نسب على ابي المرتضع وابنته الذي هو اخو المرتضع  
 لانهن في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب ( ويحرم ) بالمصاهرة  
 ( بالعقد ) وان لم يحصل دخول ولا خلوة ( زوجة ابيه ) ولو من رضاع  
 ( و ) زوجة ( كل جد ) وان علا لقوله تعالى ولا تسكحوا ما سكح آبؤكم  
 من النساء ( و ) تحرم ايضا بالعقد ( زوجة ابنته وان نزل ) ولو من  
 رضاع لقوله تعالى وحلائل ابنائكم ( دون بناتهم ) اي بنات حلائل  
 آباءه وابنائهن ( و ) دون ( امهاتهن ) فتحل له ربيبة والده وولده وام  
 زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ( وتحرم )  
 ايضا ( ام زوجته وجداتها ) ولو من رضاع ( بالعقد ) لقوله تعالى  
 وامهات نسائكم ( و ) تحرم ايضا الرباب وهن ( بناتها ) اي بنت  
 الزوجة ( وبنات اولادها ) الذكور والاناث وان نزلن من نسب او  
 رضاع ( بالدخول ) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم  
 اللاتي دخلتم بهن ( فان بانت الزوجة ) قبل الدخول ولو بعد الخلوة  
 ( او ماتت بعد الخلوة ايجن ) اي الرباب لقوله تعالى فان لم تكونوا  
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها  
 وبنتها وحرمت على ابيه وابنته **فصل** في الضرب الثاني من  
 المحرمات ( وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبناتها ) اي بنت  
 اخت معتدته وبنت اخت زوجته ( وعمتها وخالتها ) وان علنا من نسب  
 او رضاع وكذا بنت اخيها وكذا اخت مستبراته وبنت اخيها او اختها  
 او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام  
 لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابي هريرة  
 ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة  
 شخص وبنته من غيرها ولو في عقد فان طأمت ( المرأة ) وفرغت العدة

ابن ( اي اختها او عمتها او خالتها ونحوهن لعدم المانع ومن وطئ اخت زوجته  
بشبهة او زنا حرمت عليه زوجته حتى تنقضي عدة الموطوءة ( وان  
تزوجهما ) اي تزوج الاختين ونحوهما ( في عقد ) واحد لم يصح ( او )  
تزوجهما في ( عقدين معا بطلا ) لانه لا يمكن تصحيحه فيهما ولا مزية  
لاحداهما على الاخرى وكذا لو تزوج خسا في عقد او عقود معا ( فان  
تاخر احدها ) اي احد العقدين بطل متأخر فقط لان الجمع حصل به  
( او وقع ) العقد الثاني ( في عدة الاخرى وهي باين او رجعية بطل )  
الثاني لئلا يجتمع ماؤه في رحم اختين او نحوهما وان جهل اسبق العقدين  
فسخا ولاحداهما نصف مهرها بقرعة ومن ملك اخت زوجته ونحوها  
صح ولا يطأها حتى يفارق زوجته وتنقضي عدتها ومن ملك نحو اختين صح  
وله وطئ ايهما شاء وتحرم به الاخرى حتى يحرم الموطوءة باخراج من ملكه او تزويج  
بعد استبراء وليس لحر ان يتزوج باكثر من اربع ولا لعبد ان يتزوج باكثر من  
اثنين ( وتحرم المعتدة ) من الغير لقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى  
يلغ الكتاب اجله ( و ) كذا ( المستبراة من غيره ) لانه لا يومن ان تكون  
حاملة فيفضي الى اختلاط المياه واشتباء الانساب ( و ) تحرم ( الزانية ) على  
زان وغيره ( حتى تتوب وتنقضي عدتها ) لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان  
او مشرك وتوتها ان تراود فتمتنع ( و ) تحرم ( مطلقة ثلاثا حتى يطأها زوج  
غيره ) بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره ( و ) تحرم ( المحرمة حتى تحل ) من احرامها لقوله عليه السلام  
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح رواء الجماعة الا البخاري ولم يذكر  
الترمذي الخطبة ( ولا ينكح كافر مسلمة ) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين  
حتى يؤمنوا ( ولا ) ينكح ( مسلم ولو عبدا كافرة ) لقوله تعالى ولا تنكحوا  
المشركات حتى يؤمن ( الا حرة كتابية ) ابواها كتابيان لقوله تعالى  
والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم ( ولا ينكح حر ) مسلم  
( امة مسلمة الا ان يخاف عنت العزوبية لحاجة المتعة او الخدمة ) لكونه كيرا  
او مريضاً او نحوها ولو مع صغر زوجته الحرة او غيتها او مرضها  
( ويعجز عن طول ) اي مهر ( حرة وثمن امة ) لقوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولا الاية واشترط العجز عن ثمن الامة احتساره جمع كثير قال في  
التقج وهو اظهر وقدم انه لا يشترط وتبعه في المنتهى ( ولا ينكح عبد



سيدته ) قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه ( ولا ) ينكح ( سيد امته ) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد اضعف منه ( ولحر نكاح امة ابيه ) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك ( دون ) نكاح ( امة ابنه ) فلا يصح نكاحه امة ابنه لان الاب له التملك من مال ولده كما تقدم ( وليس للحر نكاح عبد ولدها ) لانه لو ملكت زوجها او بعضه لا تفسخ النكاح وعلم مما تقدم ان للعبد نكاح امة ولو لابنه وللامة نكاح عبد ولو لابنها ( وان اشترى احد الزوجين ) الزوج الاخر او ملكه بارث او غيره ( او ) ملك ( ولده الحر او ) ملك ( مكاتبه ) اى مكاتب احد الزوجين او مكاتب ولده ( الزوج الاخر او بعضه ) تفسخ نكاحهما ( ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق ( ومن حرم وطوها بعقد ) كالمعتدة والمحرمة والزانية والمطلقة ثلاثا ( حرم ) وطئها ( بملك يمين ) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطى فلان يحرم الوطى بطريق الاولى ( الا امة كتابية ) فتحل لدخولها في عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم ( ومن جمع بين محللة ومحرمة في عقد صح فيمن تحل ) و بطل فيمن تحرم فلو تزوج ايماء ومزوجة في عقد صح في الايم لانها محل النكاح ( ولا يصح نكاح حتى مشكل قبل تبين امره ) لعدم تحقيق ميع النكاح ﴿ باب الشروط ﴾ في النكاح ( والعيوب في النكاح ) والمعتبر من الشروط ما كان في صلب العقد او اتفقا عليه قبله وهى قسمان صحيح واليه اشار بقوله ( اذا شرطت طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عليها او ) ان ( لا يخرجها من دارها او بلدها ) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع ولدها الصغير ( او شرطت نقدا معيناً ) تاخذ منه مهرها ( او ) شرطت ( زيادة في مهرها صح ) الشرط وكان لازماً فليس للزوج فكه بدون ابانتها ويسن وفاقؤه به ( فان خالفه قلها الفسخ ) على التراخي لقول عمر للذى قضى عايه بلزوم الشرط حين قال اذا يطلقنا مقاطع الحقوق عند الشروط وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فمات احدهما بطل الشرط القسم الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وقد ذكره بقوله ( واذا زوجه وليته على ان يزوجه الاخر وليته ففعلاً ) اى زوج كل منهما الاخر وائته ( ولا مهر ) بينهما ( بطل النكاحان ) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه

الآخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وكذا لو جملا بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهرا للآخرى ( فان سمي لهما ) اى لكل واحدة منهما ( مهر ) مستقل غير قليل بلا حيلة ( صح ) السكاخان ولو كان المسمى دون مهر المثل وان سمي لاحدهما دون الاخرى صح نكاح من سمي لهما فسط والثانى نكاح المحلل واليه اشار بقوله ( وان تزوجها بشرط انه متى حلماها للاول طاقها او نواه ) اى التحليل ( بلا شرط ) يذكر في العقد او اتفقا عايه قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا اخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له راوه ابن ماجة ( او قال ) ولى ( زوجتك اذا جاء راس الشهر ) وان رضيت امها ( او نحوه مما عاق فيه النكاح على شرط مستقبل فلا ينقصد النكاح غير زوجت او قبات ان شاء الله فيصح كقروا زوجتكها اذا كانت بنتى او ان اقضت عدتها وهما يعلمان ذلك او ان شئت ذمال شئت وقبلت ونحوه فانه صحيح ( او ) قال ولى زوجتك و ( اذا جاء غد ) او وقت كذا ( فطلتها او وقته بعدة ) بان قال زوجتكها شهرا او سنة او يتزوج الغريب بنية طلاقها اذا خرج ( بطل الكل ) وهذا النوع هو نكاح المتعة قال سبرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهاها عنها رواه مسلم في فصل وان شرط ان لامهر لها او ( لا نفقة ) لها ( او ) شرط ( ان يتسم لها اقل من ضررتها او اكثر ) منها ( او شرط فيه ) اى فى النكاح ( خيارا او ) شرط ( ان جاء بالمهر فى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما ) او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لوطى عند ارادتها او لا يسلم نفسها الى مدة كذا ونحوه ( بطل الشرط ) لمنااته مقتضى العقد وتضمنه اسقاط حق يجب به قبل انعقاده ( و صح النكاح ) لان هذه الشروط تعود الى معنى زايد فى العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه ( وان شرطها مسلة ) او قال وليها زوجتك هذه المسلة او ظها مسلة ولم تعرف بتقدم كفر ( فبانت كتابية ) فله الفسخ لقوات شرطه ( او شرطها بكرا او جميلة او نسيية او ) شرط ( نقي عيب لا يفسخ به النكاح ) بان شرطها سيمعة او بصيرة ( فبانت بخلافه فله الفسخ ) لما تقدم وان شرط صفه فبانت اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وسرط او ظن انها حرة ثم تبين انها امة فان كان ممن يحل له نكاح الاماء فله الخيار والا فرق بينهما



وما ولدته قبل العلم حر يفديه بقيته يوم ولادته وان كان المغرور عبداً  
فولده حر ايضاً يفديه اذا عتق ويرجع زوج بالفداء والمهر على من غره  
ومن تزوجت رجلاً على انه حر او تظنه حراً فان عبداً قلها الخيار ( وان  
عتقت ) امة ( تحت حر فلا خيار لها ) لانها كافات زوجها في الكمال كما  
لو اسلمت كتابية تحت مسلم ( بل ) يثبت لها الخيار ان عتقت كلها ( تحت عبد )  
كله لحديث بريرة وكان زوجها عبداً اسود رواه البخاري وغيره عن ابن  
عباس وعائشة رضي الله عنهم فتقول فسخت نكاحي او اخذت نفسي ولو  
متراحيا ما لم يوجد منها دليل رضي كتمكين من وطئ او قبلة ونحوها ولو  
جاهلة ولا يحتاج فسخها لحاكم فان فسخت قبل دخول فلا مهر وبعده هو  
لسيدها **فصل** في العيوب في النكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص  
بالرجال وقد ذكره بقوله ( ومن وجدت زوجها عجوباً ) قطع ذكره كله  
( او ) بعضه ( وبقي له ما لا يطاق به فلها الفسخ وان ثبتت عته باقراره او )  
ثابت ( بينة على اقراره اجل سنة ) هلالية ( منذ تحاكما ) روى عن عمر  
وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت الفصول الاربعة ولم  
يزل علم انه خلقة ( فان وطئها فيها ) اي في السنة ( والا فلها الفسخ )  
ولا يحتسب عليه منها ما اعترته فقط ( وان اعترفت انه وطئها ) في القبل  
في السكاح الذي تراقعا فيه ولو مرة ( فليس بعين ) لاعترافها بما ينافي الغنة  
وان كان ذلك بعد ثبوت الغنة فقد زالت ( ولو قالت في وقت رضيت به  
عني سقط خيارها ابداً ) لرضاها به كما لو تزوجته عالة عته **فصل** في  
القسم الثاني يختص بالمرأة وهو ( الرق ) بان يكون فرجها مسدوداً لا  
يسلكه ذكر باصل الحاقة ( والقرن ) لحم زايد يثبت في الفرج فيسده  
( والعقل ) ورم في الحمة التي بين مسلكي المرأة فيضيق منها فرجها فلا  
ينفذ فيه الذكر ( والفتق ) انحراف ما بين سبيلها او ما بين  
مخرج بول ومنى ( واستطلاق بول ونحو ) اي غايط منها او منه  
( وقروح سيالة في فرج ) واستحاضة ( و ) من القسم الثالث  
وهو المشترك ( باصور وناصور ) وهما داآن بالمقعدة ( و ) من القسم الاول  
( خصا ) اي قطع الخصيتين ( وسل ) لهما ( ووجا ) لهما لان ذلك يمنع  
الوطئ او يضمنه ( و ) من المشترك ( كون احدهما حتى واضحاً ) اما  
المشكل فلا يصح نكاحه كما تقدم ( وجنون ولو ساعة وبرص وجذام )

وقرع راس له ربح منكراً وبخر قم ( يثبت بكل واحد منهما الفسخ ) لما فيه من النقرة ( ولو حدث بعد العقد ) والدخول كالأجارة ( او كان بالآخر عيب مثله ) او مغاير له لان الانسان ياتف من عيب غيره ولا ياتف من عيب نفسه ( ومن رضى بالعيب ) بان قال رضيت به ( او وجدت دلالة ) من وطئ او تمكن منه ( مع علمه ) بالعيب ( فلا خيار له ) ولو جهل الحكم او ظنه سيرا فبان كثيراً لانه من جنس ما رضى به ( ولا يتم ) اى لا يصح ( فسخ احدهما الا بحاكم ) فيفسخه الحاكم بطلب من ثبت له الخيار او يرد به اليه فيفسخه ( فان كان ) الفسخ ( قبل الدخول فلا مهر ) لها سواء كان الفسخ منه او منها لان الفسخ ان كان منها فقد جأت الفرقة من قبلها وان كان منه قائما ففسخ لعيبها الذى دلسته عليه فكانه منها ( و ) ان كان الفسخ ( بعده ) اى بعد الدخول او الخلوة ( لها ) المهر ( المسمى ) فى العقد لانه وجب بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط و ( يرجع به على الغار ان وجد ) لانه غره وهو قول عمر والغار من علم العيب وكتبته من زوجة عاقلة وولى ووكيل وان طلقت قبل دخول او مات احدهما قبل الفسخ فلا رجوع على الغار ( والصغيرة والمجنونة والامة لا تزوج واحدة منهن بمعيب ) يرد به فى النكاح لان وليهن لا ينظر لهن الا بما فيه الحظ والمصلحة فان فعل لم يصح ان علم والا صح ويفسخ اذا علم وكذا ولى صغير او مجنون ليس له تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فان فعل فكما تقدم ( فان رضيت ) العاقلة ( الكبيرة مجبوا او عينا لم تمنع ) لان الحق فى الوطئ لها دون غيرها ( بل ) يمنعها وليها العاقد ( من ) تزوج ( مجنون ومجنوم وابرص ) لان فى ذلك هارا عليها وعلى اهلها وضررا يخشى تعديده الى الولد ( ومتى ) تزوجت معيبا لم تعلم ثم ( علمت العيب ) بعد عقد لم تجبر على فسخ ( او كان ) الزوج غير معيب حال العقد ثم ( حدث به ) العيب بعده ( لم يجبرها وليها على الفسخ ) اذا رضيت به لان حق الولى فى ابتداء العقد لا فى دوامه ﴿ باب نكاح الكفار ﴾ من اهل الكتاب وغيرهم ( حكمه كنكاح المسلمين ) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والاىلا ووجوب المهر والنفقة والقسم والاحصان وغيرها ومحرم عليهم من النساء من تحرم علينا ( ويقرون على فاسده ) اى فاسد النكاح ( اذا اعتقدوا صحته فى شرعهم ) بخلاف ما لا يعتقدون حله فلا يقرون عليه لانه ليس من دينهم ( ولم يرتفعوا اليها ) لانه عايه السلام اخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

نكاح الكفار



عليهم في انكحتهم مع علمه انهم يستيجون نكاح محارمهم ( فان اتوا قبل  
عقده عقدناه على حكمنا ) بإيجاب وقبول وولي وشاهدي عدل منا قال تعالى  
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ( وان اتونا بعده ) اي بعد العقد فيما بينهم  
( او اسلم الزوجان ) على نكاح لم نتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة  
او ولي او غير ذلك ( و ) اذا تقرر ذلك فان كانت ( المرأة تباح اذا ) اي  
وقت الترافع اليها او الاسلام كعقد في عدة فرغت او على اخت زوجة  
ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولي او شهود ( اقرا ) على نكاحهما  
لان ابتدا النكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته ( وان كانت )  
الزوجة ( ممن لا يجوز ابتدا نكاحها ) حال الترافع او الاسلام كذات  
محرم او معتدة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسبح زوجها غيره  
( فرق بينهما ) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته ( وان وطئ حربي  
حربية فاسما ) او ترافعا اليها ( وقد اعتقدها نكاحا اقرا ) عليه لانا  
لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم ( والا ) يعتقداه نكاحا ( فسخ ) اي فرق  
بينهما لانه سفاح فيجب انكاره ( ومتى كان المهر صحيحا اخذته ) لانه الواجب  
( وان كان فاسدا ) كخمر او حذير ( وقبضته استقر ) فلا شي لها غيره  
لانهما تقابضا بحكم الشرك ( وان لم تقبضه ) ولا شي منه فرض لها مهر  
المثل لان الحمر ومحسوه لا يكون مهرا لمسلة فيسطل وان قبضت البعض  
وجب قسط الباقي من مهر المثل ( و ) ان ( لم يسم ) لها مهر ( فرض  
لها مهر المثل ) لحلول النكاح عن التسمية <sup>في</sup> فصل وان اسلم الزوجان معا <sup>في</sup>  
بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما  
اختلاف دين ( او ) اسلم ( زوج كتابية ) كتابيا كان او غير كتابي ( فعلى  
نكاحهما لان للمسلم ابتدا نكاح الكتابية ( فان اسلمت هي ) اي الزوجة  
الكتابية تحت كافر قبل دخول اتقنح النكاح لان المسلة لا تحمل لكافر  
( او ) اسلم ( احد الزوجين غير الكتابيين ) كالمجوسيين يسلم احدهما ( قبل  
الدخول بطل ) النكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله  
ولا تمسكوا بعصم الكوافر ( فان سبقته ) بالاسلام ( فلا مهر ) لها لمجيء  
الفرقة من قبلها ( وان سبقها ) بالاسلام ( فلها نصفه ) اي نصف المهر  
لمجيء الفرقة من قبله وكذا ان اسلموا وادعت سبقه او قالوا سبق احدهما ولا نعلم  
عينه ( وان اسلم احدهما ) اي احد الزوجين غير الكتابيين او اسلمت

كافرة تحت كفر ( بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة ) لما روى مالك في موطائه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حيننا والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما اسلم قبل انقضاء العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما ( فان اسلم الاخر فيها ) اي في العدة ( دام النكاح ) بينهما لما سبق ( والا ) يسلم الاخر حتى انقضت ( بان فسخه ) اي فسخ النكاح ( منذ اسلم الاول ) من الزوج او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم وان كفرا اي ارتدا ( او ) ارتد ( احدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة ) كما لو اسلم احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فعلى لكاحهما والا تبينا فسخه منذ ارتد ( و ) ان ارتدا او احدهما ( قبله ) اي قبل الدخول ( بطل ) النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحتته أكثر من اربع فاسلمن او كن كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكانا والا وقف الامر حتى يكلف وان الى الاختيار اجبر بحبس ثم اعزير وان اسلم وتحتته اختان اختار منهما واحدة باب المصداق يخى يقال اصدقت المرأة ومزرتها واهبتها ودو عرض لسمى في النكاح او بعده ( يسر تخفنه ) لحديث عائشة مرفوعا اعطى النساء بركة ابرهن مونة رواء ابو حمص باسناده ( و ) تسن ( تسيته في العقد ) لقطع النزاع وليست شرطا لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طاقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ويسن ان يكون ( من اربعماية درهم ) من الفضة وهي صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم ( الى خمسمائة ) درهم وهي صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم وان زاد فلا بأس ( و ) لا يتقدر الصداق بل ( كلما صح ) ان يكون ( غنا او اجرة صح ) ان يكون ( مهورا وان قل ) لقوله عليه السلام الخمس ولو خاتما من حديد متفق عليه ( وان اصدقها ثيابم قرآن لم يصح ) الا صداق لان الفروج لا تسباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وروى البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم



قال لا تكون لاحد بعدك مهرا ( بل ) يصح ان يصدقها تعاليم معين  
من ( فقه وادب ) كخمر وصرف وبيان ولغة ومحوها ( وشعر مباح معلوم )  
ولو لم يعرفه و يتعلمه ثم يعلمها وكذا لو اصدقها تعاليم صنعة او كتابة او  
خيالة ثوبها او ردقها من محل معين لايها منفعة يجوز اخذ العوض عايتها  
ففي مال ( وان اصدقها طلاق ضررتها لم يصح ) لحديث لا يحل لرجل ان  
ان ينجح امرأة بطلاق اخرى ( ولها مهر منها ) لفساد التسمية ( ومتى  
بطل المسمى ) ككوه مجهول كعبد او ثوب او خمر او نحو ( وجب مهر  
المثل ) بالعقد لان المرأة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل وتعذر رد العوض  
فوجب بدله ولا يضر جهل بسير فلو اصدقها عبدا من عبده او فرسا  
من خيله ونحوه فلها احدهم بقرعة وقطارا من نحو زيت او قفيزا  
من نحو برائها الوسط <sup>في</sup> فصل وان اصدقها الفا ان كان ابوها حيا  
والفين ان كان ميتا وجب مهر المثل <sup>في</sup> لفساد التسمية للجهالة اذا كانت  
حالة الاب غير معلومة ولانه ليس لها في موت ابيها غرض صحيح ( و ) ان  
تزوجها ( على ان كانت لى زوجة بالعين او لم تكن ) لى زوجة ( بالفصح )  
النكاح ( بالمسمى ) لان خلوا المرأة من ضرورة من اكبر اغراضها المقصودة لها وكذا  
ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بلدها او دارها والفا ان لم يخرجها ( وادا  
اجل الصداق او بعضه ) كنصفه او ثائه ( صح ) التاجيل ( فان عينا اجلا ) انيط  
به ( والا ) يعينا اجلا بل اطلاقا ( فمعه المرقعة ) البايئة بموت او غيره  
عملا بالعرف والعادة ( وان اصدقها مالا معصوبا ) لعلمانه كذلك ( او )  
اصدقها ( خنزيرا ونحوه ) كنخمر صح النكاح كما لو لم يسم لثا مهرأ و  
( وجب ) لها ( مهر المثل ) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج  
مفصوبا او حرا فلها قيمته يوم عقد لانها رضيت به اذ ظنته مملوكا  
( وان وجدت ) المهر ( المباح معيا ) كعبد به نحو عراج ( خيرت بين )  
امساكه مع ( ارشه و ) بين رده واخذ ( قيمته ) ان كان متقوها والا  
فثله وان اصدقها ثوبا وعين ذرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة  
ما نقص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمتزوجة على عصير بان خرا مثل  
العصير ( وان تزوجها على الف لها والف لايها ) او على ان الكل  
للاب ( صحت التسمية ) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم وتياكه  
الاب بالقبض مع النية ( فلو طلق ) الزوج ( قبل الدخول وبعد القبض )

اي قبض الزوجة الالف وايها الالف ( رجع ) عليها ( بالالف ) دون  
ايها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع  
عليها بقدر نصفه ( ولا شيء على الاب لهما ) اي للمطابق والمطلقة لانا  
قدرنا ان الجميع صار لها ثم اخذه الاب منها فتصير كأنها قبضته ثم اخذه  
منها ( ولو شرط ذلك ) اي الصداق او بعضه ( لغير الاب ) كالجد  
والاخ ( فكل المسمى لها ) اي للزوجة لانه عوض بضعها والشرط  
باطل ( ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح ) ولو كرهت  
لانه ليس المقصود من النكاح العوض ولا يلزم احدا تمة المهر ( وان  
زوجها به ) اي بدون مهر مثلها ( ولي غيره ) اي غير الاب ( باذنها  
صح ) مع رشدها لان الحق لها وقد اسقطته ( وان لم تأذن ) في تزويجها  
بدون مهر مثلها غير الاب ( ف ) لها ( مهر المثل ) على الزوج لفساد  
التسمية بعدم الاذن فيها ( وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر  
صح ) لازما لان المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مصلحة الابن في بذل  
الزيادة ويكون الصداق ( في ذمة الزوج ) اذا لم يعين في العقد ( وان  
كان ) الزوج ( معسرا لم يضمه الاب ) لان الاب نائب عنه في التزويج  
والنائب لا يلزمه ما لم يلتزمه كالوكيل فان ضمته غرمه ولا قبض صداق  
محجور عليها لارشيدة ولو بكرا الا باذنها وان تزوج عبد باذن سيده  
صح وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يصح  
فان وطئ تعاق مهر المثل برقته ~~فصل~~ وتملك المرأة ~~جميع~~ جميع  
( صداقها بالعقد ) كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه  
بالعقد ( ولها ) اي المرأة ( نماء ) المهر ( المعين ) من كسب وثمره  
وولد ونحوها ولو حصل ( قبل القبض ) لانه نماء ملكها ( وضده  
بضده ) اي ضد المعين كقفيز من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين  
في الحكم فثأؤه له وضمانه عليه ولا تملك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع ( وان  
تلف ) المهر المعين قبل قبضه ( فمن ضمانها ) فيفوت عليها ( الا ان  
يمنعها زوجها قبضه فيضمنه ) لانه بمنزلة الغاصب اذا ( ولها التصرف فيه )  
اي في المهر المعين لانه ملكها الا ان يحتاج لكيل او وزن او عد او  
ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك ( وعاليها زكاته ) اي زكاة  
المعين اذا حال عليه الحول من العقد وحول الميهم من تعيين ( وان طاق )



من اقبضها الصداق ( قبل الدخول او الخلوة فله نصفه ) اى نصف  
 الصداق ( حكما ) اى قهرا عليه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل  
 ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ( دون غايه ) اى  
 ثناء المهر ( المنفصل ) قبل الطلاق فتخص به لانه ثناء ملكها والثناء بعد  
 الطلاق لهما ( وفى ) الثناء ( المتصل ) كسكن عبد امهرها اياه وتعلمه صنعة  
 اذ اطلق قبل الدخول والخلوة ( له نصف قيمته ) اى قيمة العبد ( بدون  
 ثنائه ) المتصل لانه ثناء ملكها فلا حق له فيه وان احتارت رشيدة دفع  
 نصفه زايده لزمه قبوله وان نقص بنحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه  
 بلا ارش وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او اقبضته او رهته او اعتقته  
 تعين له نصف القيمة وايضا عفا لصاحبه عما وجب له وهو جاز التصرف  
 صح عفوه وليس لولى العفو عما وجب لمولاه ذكر اكان او اثنى ( وان  
 اختلف الزوجان ) او ولياها ( او ورثتهما ) او احدهما وولى الاخر او  
 ورثته ( فى قدر الصداق او عينه او فيما يستقر به ) من دخول او خلوة  
 او نحوها ( فتقوله ) اى قول الزوج او واه او وارثه بيمينه لانه منكر  
 والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا فى جنس الصداق او صفته ( و ) ان  
 اختلفا ( فى قبضه ف ) القول ( قولها ) او قول وليها او وارثها مع اليمين  
 حيث لا بينة له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر  
 وعلاية اخذ بالزايد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فما قبل عقد ان  
 وعدوه ولم يفوا رجع بها <sup>في</sup> فصل يصح تفويض البضع بان يزوج الرجل  
 اذنه المجبرة <sup>في</sup> بلا مهر ( او تاذن المرأة لوليها ان يزوجها بلا مهر )  
 فيصح العقد ولها مهر المثل لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء  
 ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ( و ) يصح ايضا ( تفويض المهر بان  
 يزوجها على ما يشاء احدهما ) اى احد الزوجين ( او ) يشاء ( اجنبى ف )  
 يصح العقد و ( لها مهر المثل بالعقد ) لسقوط التسمية بالجهالة ولها طلب  
 فرضه ( ويفرضه ) اى مهر المثل ( الحاكم بقدره ) بطلبها لان الزيادة عليه ميل  
 على الزوج والنقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح  
 لان الحق لا يعدوها ( ومن مات منهما ) اى من الزوجين ( قبل الابانة )  
 والخلوة ( والفرض ) فلها مهر المثل و ( ورثه الاخر ) لان ترك تسمية الصداق  
 لا يقدح فى صحة النكاح ( ولها مهر ) مثلها من ( نساها ) اى قراباتها

كام وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن القربي فالقربي في مال وجمال وعقل وادب وسن وبكارة او ثبوت فان لم يكن لها اقارب فبمن تشابهها من نساء بلدها ( وان طلقها ) اي المفوضة او من سمى لها مهر فاسد ( قبل الدخول ) والخلوة ( قلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره ) لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها كسوة تجزيها في صلاتها ( ويستقر مهر المثل ) للمفوضة ونحوها ( بالدخول ) والخلوة ولسها ونظره الى فرجها بشهوة وتقيها بمحضرة الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه وخلعه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبلها كردتها وفسخها لعيه واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها ( وان طلقها ) اي الزوجة مفوضة كانت او غيرها ( بعده ) اي بعد الدخول ( فلا متعة ) لها بل لها المهر كما تقدم ( واذا افترقا في ) النكاح ( الفاسد ) المختلف فيه ( قبل الدخول والخلوة فلا مهر ) ولا متعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد الفاسد وجوده كعدمه ( و ) ان افترقا ( بعد احدهما ) اي الدخول او الخلوة او ما يقرر الصداق مما تقدم ( يجب المسمى ) لها في العقد قياسا على الصحيح وفي بعض الفاظ حديث عائشة ولها الذي اعطاها بما اصاب منها ( ويجب مهر المثل لمن وطئت ) في نكاح باطل مجمع على بطلانه كالخامسة والمعتدة او وطئت ( بشبهة او زنا كرها ) لقوله عليه السلام قلها بما استحلت من فرجها اي نال منه وهو الوطئ ولانه اتلاف للبضع بغير رضى مالكة فالوجب القيمة وهي المهر ( ولا يجب معه ) اي مع المهر ( ارش بكارة ) لدخوله في مهر مثلها لانه يعتبر بيكر مثلها فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد قبل طلاق او فسخ فان اباهما زوج فسخه حاكم ( والمرأة ) قبل دخول ( منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال ) مفوضة كانت او غيرها لان المنفعة المعقود عليها تتلف بالاستيفاء فيتعذر استيفاء المهر عليها ولم يمكنها استرجاع عوضها ولها النفقة زمنه ( فان كان ) الصداق ( موجلا ) ولم يحل ( او حل قبل التسليم ) لم تملك منع نفسها لانها رضيت بتأخيرها ( او سلمت نفسها تبرعا ) اي قبل الطاب بالحال ( فليس لها ) بعد ذلك ( منعها ) اي منع نفسها لرضاها بالتسليم واستقر الصداق



ولو ابى الزوج تسليم الصداق حتى تسلم نفسها وابت تسليم نفسها حتى  
يسلم الصداق اجبر زوج ثم زوجة ولو اقبضه لها وامتنعت بلا عذر فله  
استرجاعه ( فان اعسر ) الزوج ( بالمهر الحال فلها الفسخ ) ان كانت حرة  
مكلفة ( ولو بعد الدخول ) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموعض كما لو افلس  
المشتري ما لم تكن تزوجته طالة بعسره ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف  
ولى صغيرة ومجنونة ( ولا يفسخه ) اى النكاح لعسره بحالة مهر ( الا  
حاكم ) كالفسخ لعنة ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا  
ابنه منها لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر قاله في الترغيب وله مهر باب وليمة  
العرس وله مهر اصل الوليمة تمام الشيء واجتماعه ثم نقلت لطعام العرس  
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة ( تسن ) الوليمة بعقد ولو ( بشاة فاقل ) من شاة  
لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف حين قال له تزوجت اولم ولو بشاة  
واولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية بحيس ووضعه على نطع صغير كما  
في الصحيحين عن انس لكن قال جمع يستحب ان لاتنقص عن شاة ( وتجب  
في اول مرة ) اى في اليوم الاول ( اجابة مسلم يحرم هجره ) بخلاف نحو  
رافضي ومتجاهر بمعصية ان دعاه ( اليها ) اى الى الوليمة ( ان عينه ) الداعى  
( ولم يكن ثم ) اى في محل الوليمة ( منكر ) لحديث ابى هريرة يرفعه  
شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتها ويدعى اليها من ياباها ومن لا يجب  
فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم ( فان دعاه الجفلى ) بفتح الفاء كقوله  
يا ايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاجابة ( او ) دعاه ( في اليوم  
الثالث ) كرهت اجابته لقوله عليه السلام الوليمة اول يوم حق والثانى  
معروف والثالث رياء وسبعة رواه ابو داود وغيره وتسن في ثانى يوم لذلك  
الخبر ( او دعاه ذمى ) او من في ماله حرام ( كرهت الاجابة ) لان  
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام لئلا يوافقه  
وساير الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن وما تم فتكره والاجابة الى غير الوليمة  
مستحبة غير ما تم فتكره ( ومن صومه واجب ) كذا وقضاء رمضان اذا  
دعى للوليمة حضر وجوبا و ( دعا ) استحبابا ( وانصرف ) لحديث ابى هريرة  
يرفعه اذا دعى احدهم فليجب فان كان صايما فليدع وان كان مفطرا فليطعم  
رواه ابو داود ( و ) الصائم ( المتفل ) اذا دعى اجاب و ( يفطر ان جبر ) قلب  
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرجل اعتزل من

القوم فاحية وقال اني صايم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوما ثم صم  
يوماً مكاه ان شئت ( ولا يجب ) على من حضر ( الاكل ) ولو مفطرا  
لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال  
في شرح المقنع حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم ( واباحته ) اى اباحة  
الاكل ( متوقفة على صريح اذن او قرينة ) ولو من بيت قريب او صديق  
لم يحرمه عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقا  
وخرج مغيرا والدعا الى الوليمة وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم  
اليه بل يهلك على ملك صاحبه ( وان علم ) المدعو ( ان ثم ) اى فى  
الوليمة ( منكرا ) كزمر وخمر والات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان  
( يقدر على تغييره حضر وغيره ) لانه يودى بذلك فرضين اجابة الدعوة  
وازالة المنكر ( والا ) يقدر على تغييره ( ابى ) الحضور لحديث عمر  
مرفوعا من كان يومنا بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مايدة يدار عليها  
الحمر رواه الترمذى ( وان حضر ) من غير علم بالمنكر ( ثم علم به ازاله )  
لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك ( فان دام ) المنكر ( اعجزه ) اى المدعو  
( عنه انصرف ) لئلا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه ( وان علم ) المدعو  
( به ) اى بالمنكر ( ولم يره ولم يسمعه خير ) بين الجلوس والاكل او الانصراف  
لعدم وجوب الانكار حينئذ ( وكره النثار والتقاطه ) لما يحصل فيه من  
الهبّة والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دنائة وسخف ( ومن اخذه )  
اى اخذ شيئا من النثار ( او وقع فى حجره ) منه شئ ( ف ) هو ( له )  
قصد تملكه اولا لانه قد حازه ومالكة قصد تملكه لمن حازه ( ويسن  
اعلان النكاح ) لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح وفى لفظ اظهروا  
النكاح رواه بن ماجه ( و ) سن ( الدف ) اى الضرب به اذا كان  
لاحلق به ولا صنوج ( فيه ) اى فى النكاح ( للنساء ) وكذا ختان  
وقدوم غايب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال  
والحرام الصوت والدف فى النكاح رواه النسائى وتحرم كل ماهاة سوى  
الدف كزمار وطينبور ونجنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء  
استعمل لحزن او سرور ( تمة ) فى جملة من اداب الاكل والشرب  
تسن التسمية جهرا على اكل وشرب والحمد اذا فرغ واكله مما يليه  
بيمينه بثلاث اصابع وتحليل ماعلق باسنانه ومسح الصحيفة واكل ماتناثر



وتغض طرفه عن جليسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الاناء وكره  
شربه من قم سقا وفي اثناء طعام بلا عادة وادا شرب ناوله الاين  
وسن غسل يديه قبل طعام مقدما به ربه وبعده متاخرا به ربه وكره  
رد شيء من قمه الى الاناء واكله حارا او من وسط الصحفة او اعلاها  
وفعله ما يستقذره من شيره ومدح طعامه وتقويحه و عيب الطعام وقرانه  
في عمر مطلقا وان يفجأ قوما عند وضع طعامهم تيمدا واكله كثيرا بحيث  
يؤذيه او قليلا بحيث يضره ﴿ بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ ﴾ العشرة بكسر  
العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعسر وهي هنا ما يكون  
بين الزوجين من الالفة والانضمام ( يلزم ) كلا من ( الزوجين العشرة )  
اي معاشرة الآخر ( بالمعروف ) فلا يعطله بحقه ولا يتكره لبذله  
ولا يتبعه اذى ومنه لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن  
مثل الذي عليهن بالمعروف وينبئ امساكنها مع كراهته لها لقوله تعالى  
فان كرهتموهن فمسي ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال  
ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا ( ويحرم مطل  
كل واحد ) من الزوجين ( بما يلزمه ) لزوج ( الآخر والتكره لبذله )  
اي بذل الواجب لما تقدم ( واذا تم العقد لزم تسليم ) الزوجة ( الحرة  
التي يوطأ مثلها ) وهي بنت تسع ولو كانت نضوة الحائقة ويستمتع بمن  
يخشى عليها كائض ( في بيت الزوج ) متعلق بتسليم ( ان طلبه ) اي طاب  
الزوج تسليها ( ولم تشرط ) في العقد ( نازرها او بلدها ) فان اشترطت  
عمل بالشروط لما تقدم ولا يارم ابتداء تسليم محرمة و مريضة وصغيرة  
وحايض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة ( واذا  
استمهل احدها ) اي طلب المهلة ليصلح امره ( امهل العادة وجوبا )  
طلبا ليسر والسهولة ( لا لعمل جهاز ) بفتح الجيم وكسرهما فلا تجب  
المهلة له لكن في الغيبة تستحب الاجابة لذلك ( ويجب تسليم الامة )  
مع الاطلاق ( ليلا فقط ) لانه زمان الاستمتاع للزوج والسيد استخدامها  
نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليمها نهارا او بذله سيد وجب  
على الزوج تسليها نهارا ايضا ( ويباشرها ) اي للزوج الاستمتاع  
بزوجه في قبل ولو من جهة العجيزة ( مالم يضر ) بها ( او يشغلها عن فرض )  
باستمتاعه ولو على تنور او ظهر قتب ( وله ) اي للزوج ( السفر بالحره )

عشرة نسأ

مع الامن لانه عليه السلام واصحابه كانوا يسافرون بنسايهم ( ما لم تشتط )  
 ضده ) اى ان لا يسافر بها فيوفى لها بالشرط والا فالها الفسخ كما تقدم  
 والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا اذن الاخر ولا  
 يلزم الزوج لو بواها سيدها مسكنا ان ياتيها فيه وليسيد سفر بعده الزوج  
 واستخدامه نهارا ( ويحرم وطئها في الحيض ) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في  
 الحيض الاية وكذا بعده قبل الغسل ( و ) فى ( الدبر ) لقوله عليه السلام  
 ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء فى اعجازهن رواه ابن ماجة  
 ويحرم عزل بلا اذن حرة او سيدة امة ( وله اجبارها ) اى للزوج اجبار  
 زوجته ( على غسل من حيض ) ونفاس وجنابة اذا كانت مكلفة ( و ) غسل  
 ( نجاسة ) واجتناب محرمات وازالة وسخ ودرن ( واخذ ما تعافه النفس  
 من شعر وغيره ) كظفر ومنعها من اكل ماله رائحة كريهة كبصل وكراث وثوم  
 لانه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسلمة او ذمية ولا تجبر على عجن او  
 خبز او طبخ او نحوه ( ولا تجبر الذمية على غسل الجبابة ) فى رواية والصحيح  
 من المذهب له اجبارها عليه كما فى الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول  
 بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تكره على افساد صومها  
 او صلاتها او سببها ﴿ فصل ويلزمه ﴾ اى الزوج ( ان يبيت عند  
 الحرة ليلة من اربع ) لىالى لا اذا طلبت اكثر لان اكثر ما يمكن ان يجمع  
 معها ثلاثا مثلها وهذا قضا كعب ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشهر  
 ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لان اكثر ما يجمع معها ثلاث حراير  
 وهى على النصف ( و ) له ان ( ينفرد ان اراد ) الافراد ( فى الباقي )  
 اذا لم يستغرق زوجاته جميع الليالى فمن تحته حرة له الافراد فى ثلاث  
 ليال من كل اربع ومن تحته حرتان له ان ينفرد فى ليلتين وهكذا ( ويلزمه  
 الوطى ان قدر ) عليه ( كل ثلث سنة مرة ) بطلب الزوجة حرة كانت او  
 امة مسلمة او ذمية لان الله تعالى قدر ذلك فى اربعة اشهر فى حق المولى  
 فكذلك فى حق غيره لان اليقين لا توجب ما حاف عليه فدل ان الوطى  
 واجب بدونها ( وان سافر فوق نصفها ) اى نصف سنة فى غير حج او  
 غزو واجبين او طاب رزق محتاجه ( وطلبت قدومه وقدر لزمه ) القدوم  
 ( فان ابى احدهما ) اى الوطى فى كل ثلث سنة مرة او القدوم اذا سافر  
 فوق نصف سنة وطلبت ( فرق بينهما الحاكم بطاها ) وكذا ان ترك المبيت





وان يدعوهن الى محله وان ياتي بعضا ويدعوا بعضا اذا كان مسكن مثلها  
 ( ويقسم ) وجوبا ( لحايض ونفسا ومريضة ومعية ) بنحو جذام  
 ( ومجنونة مأمونة وغيرها ) كمن آل او ظاهر منها ورتقاء ومحرمة وممزة  
 لان القصد السكن والانس وهو حاصل بالميت عندها وليس له بداءة  
 في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاهن ( وان سافرت )  
 زوجة ( بلا اذنه او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او ) ابت  
 ( الميت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة ) لانها عاصية كالناشزة  
 واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستمتاع من جهتها ويحرم  
 ان يدخل الى غير ذات ليلة فيها الا لضرورة وفي نهارها الا لحاجة  
 فان لبث او جامع لزمه القضاء ( ومن وهبت قسمتها لضرتها باذنه )  
 اي اذن الزوج جاز ( او ) وهبه ( له فجعله ) زوجة ( اخرى جاز )  
 لان الحق في ذلك للزوج والواهبه وقد رخصا ( فان رجعت ) الواهبه  
 ( قسم ايها مستقبلا ) لصحة رجوعها فيه لانهما هبة لم تقبض بخلاف الماضي  
 فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليمسكها ويعود حقها  
 برجوعها وتسووية زوج في وطن بين نسائه وفي قسم بين امانه  
 ( ولا قسم ) واجب على سيد ( لامانه وامهات اولاده ) لقوله تعالى  
 فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة او ماملكت ايمانكم ( بل يطاء السيد من شاء )  
 مهن ( متى شاء ) وعليه ان لا يعضاهن ان لم يرد استمتاع بهن ( وان تزوج  
 بكرا ) ومعه غيرها ( اقام عندها سبعا ) ولو امة ( ثم دار ) على نساياه ( و )  
 ان تزوج ( ثيبا ) اقام عندها ( ثلاثا ) ثم دار لحديث ابي قلابه عن انس  
 من السنه اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج  
 الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابه لو شئت لقات ان اسأ  
 رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان ( وان احبت ) الثيب ان  
 يقيم عندها ( سبعا فعل وقضى مائس ) اي مثل السبع ( للبواقي ) من  
 ضراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها  
 ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هو ان على اهالك فان شيتي سبعت لك وان  
 سبعت لك سبعت لنسائي رواه احمد ومسلم وغيرها في فصل في  
 النشوز وهو ( معصيتها اياه فيما يجب عاها ) ماخوذ من الشر وهو  
 ما ارفع من الارض فكانها ارتفعت وتعال عما فرض عاها من المعاصرة



( فاذا ظهر منها امارته بان لا تحييه الى الاستمتاع او تحييه متبرمة ) متاقلة  
 ( او متكرهة وعظما ) اي خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عليها  
 من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالمخالفة ( فان اصررت ) على النشوز  
 بعد وعظما ( هجرها في المصنع ) اي ترك مضاجعتها ( ما شاء ) هجرها ( في  
 الكلام ثلاثة ايام ) فقط لحديث ابي هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر  
 اخاه فوق ثلاثة ايام ( فان اصررت ) بعد الهجر المذكور ( ضربها ) ضربا  
 ( غير مبرح ) اي شديد لقوله عايه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد  
 ثم يضاجعها في اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام  
 لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله متفق عليه  
 ويجتنب الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرائض وان ادعى  
 كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان  
 تعذر وتشاقا بعث الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من  
 اهلهما يوكلائهما في فعل الاصلح من جمع وتفريق بعوض او دونه  
 ثم باب الحامح وهو فراق الزوجة بعوض بالفاظ مخصوصة سمي  
 بذلك لان المرأة تخام نفسها من الزوج كما تخلع بالباس قال تعالى هن لباس لكم  
 واتم لباس لهن ( من صح تبرعه ) وهو الحر الرشيد غير المحجور عليه  
 ( من زوجة واجنبي صح بذله لعوض ) ومن لا فلا لانه بذل مال في مقابلة  
 ما ليس بمال ولا منفعة فصار كالتبرع ( فاذا كرهت ) الزوجة ( خلق زوجها  
 او خاقه ) ايج الخلع والحق بفتح الحاء صورته الظاهرة وبضمها صورته  
 الباطنة ( او ) كرهت ( تنقص دينه او خافت انما يترك حقه ايج الخلع ) لقوله  
 تعالى فان خفتم ان لا يحفظا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتسكن  
 اجابتهما اذا الا مع محبتة لهما فيسن صبرها وعدم اقتدايها ( والا ) يكن حاجة  
 الى الخلع بل بينهما الاستقامة ( كره ووقع ) لحديث ثوبان مرفوعا ايما  
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عايها رايحة الجنة رواه  
 الخمسة الا النسائي ( فان عضلها ظلما للاقتدا ) اي لتفتدي منه ( ولم يكن )  
 ذلك ( لزناها او نشوزها او تركها فرضا فقتلت ) اي اقتدت منه حرم  
 ولم يصح اقوله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما اتيوهن الا ان ياتين  
 بفاحشة مينة فان كان لزناها او نشوزها او تركها فرضا جاز وصح لانه  
 ضررها بحق ( او خالعت الصغيرة والمجنونة والسفيرة ) ولو باذن ولي ( او )

خالعت (الامة بغير اذن سيدها لم يصح الخلع) خلوه عن بذل عوض عن  
 يصح تبرعه (ووقع الطلاق رجعا ان) لم يكن تم عدده و (كان) الخلع  
 المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن  
 لفظ الطلاق ونيته فلعو ويقبض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتبا او  
 محجورا عليه لفسد وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع ممن يصح طلاقه  
 فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كناية به \* اي كناية الطلاق  
 (وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت العوض لتملك نفسها  
 واجابها لسوالها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا) بان قال  
 خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينو طلاقا كان فسحا لا ينقص به عدد  
 الطلاق) روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال  
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى  
 تنكح زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع طلاقا  
 لكان رابعا وكنايات الخلع باريك وابراتك وابنتك لا يقع بها الا نية  
 او قرينة كسوال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا  
 (ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن  
 عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية (ولا  
 يصح شرط الرجعة فيه) اي في الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما  
 (وان خالعهما بغير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح لغير مقتض  
 يبيحه (او) خالعهما (بمحرم) يعلمانه كخمر وخنزير ومنصوب (لم يصح)  
 الخلع ويكون لغوا خلوه عن العوض (ويقع الطلاق) المسؤل على ذلك  
 رجعا ان كان بلفظ الطلاق او نيته (خلوه عن العوض وان خالعهما على  
 عبد فبان حرا او مستحقا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو  
 اطلقا وينصرف الى حولين او تتمهما فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما  
 (وما صح مهرا) من عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لمعوم قوله  
 تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خلعها (باكثر مما اعطاها)  
 لقوله عليه السلام في حديث جميلة ولا تردد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى  
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالعت حامل بنفقة عدتها صح) ولو  
 قلنا النفقة للحمل لانها في التحقيق في حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)  
 الخلع (بالجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتملك



شي والاسقاط يدخله المسامحة ( فان خالته على حمل شجرتها او ) حمل  
 ( امها او ما في يدها او بيتها من دراهم او متاع او على عبد ) مطلق ونحوه  
 ( صح ) الخلع وله ما يحصل وما في بيتها او يدها ( وله مع عدم الحمل )  
 فيما اذا خالها على نحو حمل شجرتها ( و ) مع عدم ( المتاع ) فيما اذا خالها  
 على ما في بيتها من المتاع ( و ) مع عدم ( العبد ) لو خالها على ما في بيتها  
 من عبد ( اقل مسما ) اي اقل ما يطلق عليه الاسم من هذه الاشياء لصدق  
 الاسم به وكذا لو خالها على عبد مبهم او نحوه له اقل ما يتناوله الاسم  
 ( و ) له ( مع عدم الدراهم ) فيما اذا خالها على ما بيدها من الدراهم  
 ( ثلاثة ) دراهم لانها اقل الجمع <sup>في</sup> فصل واذا قال <sup>في</sup> الزوج لزوجته  
 او غيرها ( متى ) اعطيتي الفا ( او اذا ) اعطيتي الفا ( او ان اعطيتني  
 الفا فانت طالق طلقت ) بينا ( بعطيت ) الالف ( وان تراخا ) الاعطا  
 لوجود المطلق عليه ويملك الالف بالاعطا وان قال ان اعطيتي هذا العبد  
 فانت طالق فاعطته اياه طلقت ولا شيء له ان خرج معيا وان بان مستحق  
 الدم فقتل فارش عيه ومنصوبا او حرا هو او بعضه لم تطلق لعدم صحة  
 الاعطا وان قال انت طالق وعليك الف او بالف او نحوه فقبلت بالمجلس  
 بانت واستحقه والا وقع رجعا ولا ينقلب بينا لو بذله بعد ( وان قالت  
 اخلفني على الف او ) اخلفني ( بالف او ) اخلفني ( ولك الف ففعل )  
 اي خلعها ولو لم يذكر الالف ( بانت واستحقها ) من غالب نقد البلد ان  
 اجابها على الفور ولان السؤال كالمعاد في الجواب ( و ) ان قالت ( طلقني  
 واحدة بالف فطلقها ثلاثا استحقها ) لانه اوقع ما استدعته وزيادة ( وعكسه  
 بعكسه ) فلو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق اقل منهما لم يستحق شيئا لانه لم  
 يجبها لما بذلت العوض في مقابلته ( الا في واحدة بقيت ) من الثلاث  
 فيستحق الالف ولو لم تعلم ذلك لانها كملت وحصات ما يحصل بالثلاث من  
 الدينونة والتحريم حتى تتكح زوجا غيره ( وليس للاب خلع زوجة ابنة  
 الصغير ) او المجنون ( ولا طلاقها ) لحديث اتما الطلاق لمن اخذ بالساق  
 رواه ابن ماجه والدارقطني ( ولا ) للاب ( خلع ابنته بشيء من  
 مالها ) لانه لاحظ لها في ذلك وهو بذل المال في غير مقابلة عوض مالي  
 فهو كالسبرع وان بذل العوض من ماله صح كالاجنبي ويحرم خلع الحيلة  
 ولا يصح ( ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق ) فلو خالته على شيء لم يسقط مالها

من حقوق زوجية وغيرها بسكوت عنها وكذا لو خالعه ببعض ما عليه لم يسقط الباقي كسائر الحقوق ( وان عاق طلاقها بصفة ) كدخول الدار ( ثم ابانها فوجدت ) الصفة حال بينونتها ( ثم نكحها ) اى عقد عليها بعد وجود الصفة ( فوجدت ) الصفة ( بعده ) اى بعد النكاح ( طلقت ) وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم عادت الزوجية ووجد المحلوف عليه فتطلق لوجود الصفة ولا تحل بفعلها حال البينونة ولو كانت الاداة لا تقتضى التكرار لانها لا تحل الا على وجه يحث به لان اليمين حل وعقد والعقد يقتدر الى الملك فكذا الحل والحث لا يحصل بفعل الصفة حال البينونة فلا تحل اليمين به ( كعتق ) فلو علق عتق قنه على صفة ثم باعه فوجدت ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق ( والا ) توجد الصفة بعد النكاح والملك ( فلا ) طلاق ولا عتق بالصفة حال البينونة وزوال الملك لانهما اذا ليسا محلا للوقوع

### كتاب الطلاق

هو فى اللغة التخلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شئت والاطلاق الارسال وشروط حل قيد النكاح او بعضه ( يباح ) الطلاق ( للحاجة ) كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الغرض ( ويكره ) الطلاق ( لعدمها ) اى عند عدم الحاجة لحديث ابغض الحلال الى الله الطلاق ولاشتماله على ازالة النكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها ( ويستحب لضرر ) اى لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة الى المخالعة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عفة او نحوها وهى كالرجل فيسمن ان تختلع ان ترك حق الله تعالى ( ويجب ) الطلاق ( للايلاء ) على الزوج المولى اذا ابى الفية ( ويحرم للبدعة ) ويأتى بيانه ( ويصح من زوج مكلف و ) زوج ( مميز بعقله ) اى الطلاق بان يعلم ان النكاح يزول به لعموم حديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق وتقدم ( ومن زال عقله معذورا ) كمجنون ومغمى عليه ومن به برسام او نشاف ونائم ومن شرب مسكرا كرها او اكل نجسا ونحوه لتداو او غيره ( لم يقع طلاقه ) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه ذكره البخارى فى صحيحه ( وعكسه الاثم ) فيقع طلاق



السكران طوعا ولو خلط في كلامه او سقط غيظه بين الاعيان ويؤاخذ  
 بساير اقواله وكل فعل يعتبر له العقل كإقرار وقذف وقتل وسرقة  
 ( ومن أكره عليه ) أي على الإطلاق ( ظنا ) أي بغير حق بخلاف مول  
 أبي الفية فاجبره الحاكم ( بإيلاء ) أي بعقوبة من ضرب او حرق او  
 نحوها ( له ) أي للزوج ( او ولده او اخذ مال يضره او هده باحدها )  
 أي احد المذكورات من الإيلاء له او ولده او اخذ مال ( يضره قادر )  
 على ما هده بآبه بسلطنة او تغلب كلص ونحوه ( يظن ) الزوج  
 ( إيقاعه ) أي إيقاع ما هده ( به فطلق تبعا لقوله لم يقع ) الطلاق حيث  
 لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لحديث عائشة مرفوعا لأطلاق ولا عناق  
 في اغلاق رواء احمد وابو داود وابن ماجه والاغلاق الا كراه ومن  
 قصد إيقاع الطلاق دون رفع الاكراه وقع طلاقه كمن أكره على طلاقة  
 فطلق أكثر ( ويقع الطلاق ) بآنا لا الحلع ( في نكاح مختلف فيه ) كإبلا  
 ولي ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون بدعيا  
 في حيض ويقع الطلاق ( من الفضبان ) ما لم يغم عليه كغيره ( ووكيله )  
 أي الزوج في الطلاق ( كهو ) فيصح توكيل مكاتب ومميز يعقله ( ويطلق )  
 الوكيل ( واحدة ) فقط ( و ) يطلق في غير وقت بدعة ( متى شاء الا  
 ان يعين له وقتا وعددا ) فلا يتعداها ولا يملك تعاقبا الا بحمله له  
 ( وامراته ) اذا قال لها طلقي نفسك ( كوكيله في طلاق نفسها )  
 فلها ان تطلق نفسها طلاقة متى شاءت ويبطل برجوع <sup>في</sup> فصل  
 اذا طلقها مرة <sup>في</sup> أي طلاقة واحدة ( في طهر لم يجامع فيه وتركها  
 حتى تنقضي عدتها فهو سنة ) أي فهذا الطلاق موافق للسنة لقوله تعالى  
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير  
 جماع لكن يستثنى من ذلك لو طلقها في طهر متمقب لرجعة من طلاق  
 في حيض فبدعة ( وتحرم الثلاث اذا ) أي يحرم إيقاع الثلاث ولو بكلمات  
 في طهر لم يصحها فيه لا بعد رجعة او عقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن  
 مسعود وابن عباس وابن عمر فمن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع  
 الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك او بعده  
 ( وان طلق من دخل بها في حيض او طهر وطى فيه ) ولم يستبين حماتها  
 وكذا لو عاق طلاقها على نحو اكلها مما يتحقق وقوعه حالهما ( فبدعة )

اي فذلك طلاق بدعة محرم و ( يقع ) لحديث ابن عمر انه طلق امراته  
وهي حايض فامرہ النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها رواه الجماعة الا  
الترمذي ( وتسن رجعتها ) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر ( ولا  
سنة ولا بدعة ) في زمن او عدد ( لصغيرة وايسة وغير مدخول بها  
ومن بان ) اي ظهر ( حملها ) فاذا قال لاحدها انت طالق للسنة  
طاقة وللبدعة طلقة وقعتا في الحال الا ان يريد في غير الايسة اذا صارت من  
اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة في الحال والاخرى في  
ضد حالها اذا ( وصريحه ) اي صريح الطلاق وهو ما وضع له ( لفظ  
الطلاق وما تصرف منه ) كطلقتك وطالق ومطلقة اسم مفعول ( غير  
امر ) كطلقي ( و ) غير ( مضارع ) كتطلقين ( و ) غير ( مطلقه اسم فاعل )  
فلا يقع في هذه الالفاظ الثلاثة طلاق ( فيقع ) الطلاق ( به ) اي بالصريح  
( وان لم ينوه جاد او هازل ) لحديث ابي هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جدد  
وهزلهن جدد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا  
النسائي ( فان نوى بطالق ) طالقا ( من وثاق ) بفتح الواو اي قيد ( او )  
نوى طالقا في نكاح سابق منه او من غيره او اراد ( ان يقول ) طاهرا  
فغلط ( اي سبق لسانه ) ( لم يقبل ) منه ذلك ( حكما ) لانه خلاف  
ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بنيته ( ولو سيل اطلقت  
امراتك فقال نعم وقع ) الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح  
في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح ( او ) سيل الزوج  
( الك امرأة فقال لا واراد الكذب ) ولم ينو به الطلاق ( فلا ) تطلق  
لانه كناية تفقر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها  
او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحاً ومن  
طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضررتها انت شريكها او مثلها فصريح  
فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما بين وقع وان لم ينوه لانها صريحة  
فيه فان قال لم ارد الا تجويد خطي او غم اهلي قبل وكذا لو قرا  
ماكتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف  
معناه لم يقع ﴿ فصل وكنايته ﴾ نوحان ظاهرة وخفية ( فالظاهرة )  
هي الالفاظ الموضوعات للينونة ( نحو انت خلية وبرية وباين وبته وبته )  
اي مقطوعة الوصلة ( وانت حرة وانت الحرج ) وحبك على غاربك



وتزوجي من شئت وحلت للازواج ولا سبيل لي او لاساطان لي عليك  
 واءتقتك وغطى شعرك وتقضى ( و ) الكناية ( الخفية ) موضوع  
 للطلقة الواحدة ( نحو اخرجي واذهي وذوقي وتجري واعتدي ) ولو  
 غير مدخول بها ( واستبري واعتزلي ولست لي بامرأة والحق باهلك وما  
 اشبهه ) كلا حاجة لي فيك وما بقي شيء واغناك الله وان الله قد طلقك  
 والله قد اراحك مني وجرى القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منهما  
 غير ما تقدم ( ولا يقع بكناية ولو ) كانت ( ظاهرة طلاق الابنية مقارنة  
 للفظ ) لانه موضوع لما يشابهه ويجانسه فيتعين كذلك لارادته له فان لم  
 ينو لم يقع ( الا حال خصومة او ) حال ( غضب او ) حال ( جواب  
 سوا لها ) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للفريضة  
 ( فلو لم يرد ) في هذه الاحوال ( او ) اراد ( غيره في هذه الاحوال  
 لم يقبل حكما ) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدين فيما بينه وبين  
 الله تعالى ( ويقع مع النية با ) لكناية ( الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة )  
 لقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضي الله عنهم  
 ( و ) يقع ( بالخفية مانواه ) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق  
 فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كلي او اشربي او اقعدى او  
 بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا  فصل وان قال   
 لزوجه ( انت على حرام او كظهر امي فهو طهار ولو نوى به الطلاق )  
 لانه صريح في تحريمها ( وكذلك ما احل الله على حرام ) او الحل على  
 حرام وان قاله لمحرمه بمحيض او نحوه ونوى انها محرمه به فلعو ( وان  
 قال ما احل الله على حرام اعني به الطلاق طلقت ثلاثا ) لان الالف  
 واللام للاستغراق لعدم معهود يحمل عليه ( وان قال اعني به طلاقا  
 فواحدة ) لعدم ما يدل على الاستغراق ( وان قال ) لزوجه ( كالمية  
 والدم والتحذير وقع مانواه من طلاق وظهار ويمين ) بان يريد ترك  
 وطئها لا تحريمها ولا طلاقها فتكون يمينا فيها الكفارة بالحنت ( وان لم  
 ينو شيئا ) من هذه الثلاثة ( فظهار ) لان معناه انت على حرام كالمية  
 والدم ( وان قال حلفت بالطلاق وكذب ) لكونه لم يكن حالف به  
 ( لزمه ) الطلاق ( حكما ) مؤاحدة له باقراره ويدين فيما بينه وبين  
 الله سبحانه وتعالى ( وان قال ) لزوجه ( امرك بيدك ملكت ثلاثا ولو نوى

واحدة ) لانه كناية ظاهرة وروى ذلك عن عثمان وعلى وابن  
عمر وابن عباس ( ويتراخى ) فلها ان تطلق نفسها متى شاءت ما لم  
يحد لها حدا او ( ما لم يبطاً او يطلق او يفسخ ) ما جعله لها او  
ترد هي لان ذلك يبطل الوكالة ( ويختص ) قوله لها ( اختارى نفسك  
بواحدة بالمجلس المتصل ما لم يردّها فيهما ) بان يقول لها اختارى نفسك  
متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكلها  
فيه ووكل كل اسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاغلا بقاطع  
قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج  
فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يقع شى ( فان ردت ) الزوجة  
( او وطئها او طلقها او فسخ ) خيارها قبله ( بطل خيارها ) كسائر الوكالات  
ومن طاق فى قلبه لم يقع وان تأمط به او حرك لسانه وقع ومميز ومميزة يعقلانه  
كبالفين فيما تقدم <sup>في</sup> باب ما يختلف به عدد الطلاق <sup>بهم</sup> وهو معتبر  
بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس ( فيملك من كاه حر او  
بعضه ) حر ( ثلاثا و ) يملك ( العبد اثنتين حرة كانت زوجتها او امة )  
لان الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر فيه ( فاذا قال ) حر ( انت الطلاق  
او ) انت ( طلاق او ) قال على الطلاق او قال ( يلزمنى ) الطلاق ( وقع  
ثلاثا بنيتها ) لان لفظه يستعمل ذلك ( والا ) ينوى بذلك ثلاثا ( فواحدة )  
عملا بالعرف وكذا قوله الطلاق لازم لى او على فهو صريح بمنجزا ومعاقبا  
ومحلوفا به واداه قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلاق ما لم تكن نية  
او سبب يخصصه باحدا من وان قال انت طالق ونوى ثلاثا وقعت شلاف  
انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان نواها ( ويقع بالفظ ) انت طالق  
( كل الطلاق او اكثره او عدد الحضا او الريح او نحو ذلك ثلاث ولو نوى  
واحدة ) لانها لا يحتملها لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق  
اغلظ الطلاق او اطوله او اعرضه او ملأ الدنيا او عظم الجبل فطاقة  
ان لم ينو اكر ( وان طاق ) من زوجته ( عضوا ) كيد او اصع ( او ) طاق  
منها ( جزا مشاعاً ) كنصف وسدس ( او ) جزوا ( معينا ) كنصفها  
الفوقانى ( او ) جزا ( مهما ) بان قال لها جزوك طالق ( او قال ) لزوجته  
انت طالق ( نصف طاقة او جزا من طاقة طلقت ) لان الطلاق لا يتبعض  
( وعكسه الروح والسر والشر والظفر ونحوه ) فاذا قال لها روحك او سنك



او شعرك او ظفرك او سمكك او بصرك او ريقك طالق لم تطلق وعنت  
 في ذلك كطلاق ( واذا قال ) لزوج ( مدخول بها انت طالق وكرره )  
 مرتين او ثلاثا ( وقع العدد ) اى وقع الطلاق بعد التكرار فان كره  
 مرتين وقع ثنتان وان كره ثلاثا وقع ثلاثا لانه اى يصريح الطلاق ( الا  
 ان ينوى ) بتكراره ( تاكيدا يصح ) بان يكون متصلا ( او ينوى افهامها )  
 فيقع واحدة لانصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التاكيد المتصل فان  
 انفصل التاكيد وقع ايضا لفوات شرطه ( وان كره ببل ) بان قال انت  
 طالق ( بل ) طالق ( او ثم ) بان قال انت طالق ثم طالق ( او بالفا ) بان  
 قال انت طالق فطالق ( او قال ) طالق طلقة ( بعدها ) طلقة ( او ) طلقة  
 ( قبها ) طلقة ( او ) طلقة ( معها طاقعة وقع ثنتان ) في مدخول بها لان  
 للرجعية حكم الزوجات في حقوق الطلاق ( وان لم يدخل بها بانت بالاولى  
 ولم يلزمه ما بعدها ) لان البائن لا يلحقها طلاق بخلاف انت طالق طلقة  
 معها طلقة او فوق طلقة او تحت طاقعة او فوقها او تحتها طلقة فثنتان ولو  
 غير مدخول بها ( والمعاق ) من الطلاق ( كاليجز في هذا ) الذى تقدم  
 ذكره فان قال ان قت فانت طالق وطالق فقامت وقع الثلاث ولو  
 غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثنتان  
 في مدخول بها وتبين غيرها بالاولى فصل في الاستتاف  
 الطلاق ( ويصح منه ) اى من الزوج ( استثناء النصف فاقل من عدد  
 الطلاق و ) عدد ( المطلقات ) فلا يصح استثناء الكل ولا اكثر من النصف  
 ( فاذا قال انت طالق طلقتين الا واحدة وقعت واحدة ) لانه كلام متصل  
 ابان به ان المستثنى غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم اتى براء  
 مما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل ( وان  
 قال ) انت طالق ( ثلاثا الا واحدة فثنتان ) لما سبق وان قال الا طلقتين  
 الا واحدة فكذلك لانه استثنى ثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثنتان وان  
 قال ثلاثا الا ثلاثا او الاثنتين وقع الثلاث ( وان استثنى بقلبه من عدد  
 المطلقات ) بان قال نسائي طواق ونوى الا فلانة ( صح ) الاستتاف فلا تطاق  
 لان قوله نسائي طواق عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان  
 استعمال اللفظ العام في الخصوص سايغ في الكلام ( دون عدد الطلقات )  
 فاذا قال هي طالق ثلاثا ونوى الا واحدة وقعت الثلاث لان العدد نص

فما يتأوله فلا يرتفع بالنية لأن اللفظ أقوى من النية وكذا لو قال نسائي  
 الأربع طوالق واستتني واحدة بقلبه فيطلق الأربع ( وإن قال ) لزوجاته  
 ( أربعتن إلا فلانة طوالق صح الاستتاء ) فلا تطلق المستتاء لخروجها منهن  
 بالاستتاء ( ولا يصح استتاء لم يتصل عادة ) لأن غير المتصل يقتضي رفع  
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال  
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفي اتصاله لفظا  
 أو حكما كأنقطاعه بنفس أو سعال أو نحوه ( فلو انفصل ) الاستتاء  
 ( وامكن الكلام دونه بطل ) الاستتاء لما تقدم ( وشرطه ) أي شرط صحة  
 الاستتاء ( النية ) أي نية الاستتاء ( قبل كمال ما استتاه منه ) فان قال أنت  
 طالق ثلاثا غير ناو للاستتاء ثم عرض له الاستتاء فقال إلا واحدة لم ينفعه  
 الاستتاء ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لأنها صوارف للفظ  
 عن مقتضاء فوجب مقارنتها لفظا ونية ﴿ باب ﴾ حكم إيقاع  
 ( الطلاق في ) الزمن ( الماضي و ) وقوعه في ( الزمن المستقبل اذا قال  
 لزوجته ) أنت طالق أمس ( أو ) قال لهما أنت طالق ( قبل أن انسحبك ولم  
 ينو وقوعه في الحال لم يقع ) الطلاق لأنه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها  
 في الماضي وإن أراد وقوعه الآن وقع في الحال لأنه مقرر على نفسه بما هو  
 اغلظ في حقه ( وإن أراد ) أنها طالق ( بطلاق سبق منه أو ) بطلاق  
 سبق ( من زيد وامكن ) بأن كان صدر منه طلاق قبل ذلك أو كان طلاقها  
 صدر من زيد ( قبل ) منه ذلك لأن لفظه يحتمله فلا يقع عاياه بذلك طلاق  
 ما لم تكن قرينة كغضب أو سوال طلاق ( فان مات ) من قال أنت طالق  
 أمس أو قبل أن انسحبك ( أو جن أو خرس قبل بيان مراده لم تطلق ) عملا  
 بالتبادر من اللفظ ( وإن قال ) لزوجته أنت ( طالق ثلاثا قبل قدوم زيد  
 بشهر ) لم تسقط نفقتها بالتعليق ولم يحجز وطئها من حين عقد الصفة إلى  
 قدومه لأن كل شهر يأتي يحتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق جزم به بعض  
 الأصحاب ( إن قدم ) زيد ( قبل مضيه ) أي مضى شهر أو معه ( لم تطلق )  
 كقوله أنت طالق أمس ( و ) إن قدم ( بعد شهر وجزء تطلق فيه )  
 أي يتسع لوقوع الطلاق فيه ( يقع ) أي تبين وقوعه لوجود الصفة فان  
 كان وطئ فيه فهو محرم ولها المهر ( فان خالعهما بعد اليمين بيوم ) مثلا  
 ( وقدم ) زيد ( بعد شهر ويومين ) مثلا ( صح الخلع ) لأنها كانت زوجة



حينه ( وبطل الطلاق ) المعلق لانها وقت وقوعه باين فلا يلحقها  
 ( وعكسهما ) اى يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بعوضه اذا قدم زيد  
 فى المثال المذكور ( بعد شهر وساعة ) من التعليق اذا كان الطلاق باينا  
 لان الخلع لم يصادف عصمة ( وان قال ) لزوجته هى ( طالق قبل موتى )  
 او موتك او موت زيد ( طلقت فى الحال ) لان ما قبل موته من حين  
 عقد الصفة وان قال قيل موتى مصغرا وقع فى الجزء الذى يليه الموت  
 لان التصغير دل على التقريب ( وعكسه ) اذا قال انت طالق ( معه ) اى  
 مع موتى ( او بعده ) فلا يقع لان الينونة حصلت بالموت فلم يبق نكاح  
 يزيله الطلاق وان قال يوم موتى طلقت اوله ~~فصل~~ و ~~فصل~~ ان قال  
 ( انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهباً ونحوه من  
 المستحيل ) لذاته او عادة كان رددت امسى او جمعت بين الضدين او شاء  
 الميت او البهية ( لم تطلق ) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد ( وتطلق فى  
 عكسه فورا ) لانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم  
 ( وهو ) اى عكس ما تقدم تعليق الطلاق على ( النقي فى المستحيل مثل )  
 انت طالق ( لاقتلن الميت او لا صعدت السما ونحوها ) كلا شربت ماء الكوز  
 ولا ماء به او لا طلعت الشمس او لا طيرن فيقع الطلاق فى الحال لما تقدم  
 وعق وظهار ويمين بالله كطلاق فى ذلك ( وانت طالق اليوم اذا جاء غد )  
 كلام ( لغو ) لا يقع به شى لعدم تحقق شرطه لان الغد لا يأتى فى اليوم  
 بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب وقعت الثلاث  
 وان لم يقل ثلاثا فواحدة ( واذا قال ) لزوجته ( انت طالق فى هذا الشهر  
 او ) هذا ( اليوم طلقت فى الحال ) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفا له  
 فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه ( وان قال ) انت طالق ( فى غد  
 او ) يوم ( السبت او ) فى ( رمضان طلقت فى اوله ) وهو طلوع الفجر من  
 الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم ( وان قال  
 اردت ) ان الطلاق انما يقع ( اخر الكل ) اى اخر هذه الاوقات التى  
 ذكرت ( دين وقبل ) منه حكما لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها  
 فارادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا  
 فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها ( و ) ان قال ( انت طالق الى  
 شهر ) مثلا ( طلقت عند انقضائه ) روى عن ابن عباس وابى ذر فيكون

توقيتا لا يقاؤه ويرجع ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لاخره  
وانما العاية لاوله (الا ان ينوى) وقسوعه (في الحال فيقع)  
في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) انقضاء (اثني عشر  
شهرا) لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اي شهور  
السنة وتعتبر بالاهلة ويكمل ما حلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اي  
السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت باسلاخ  
ذئ الحجة) لان ال للعهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق  
تطلق بمضى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر فبانسلاخه وانت طالق في اول  
الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في اخر جزؤ منه <sup>ب</sup> باب تعليق  
الطلاق بالشروط <sup>ب</sup> اي ترتيبه على شئ حاصل او غير حاصل بان او  
احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يعقل الطلاق  
قلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهي طالق لم يقع بتزوجها لحديث  
عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا نذر لابن ادم فيما لا يملك  
ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك رواه احمد وابو داود والترمذى  
وحسنه (فاذا علقه) اي علق الزوج الطلاق (بشرط) متقدم او متاخر  
كان دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اي  
قبل وجود الشرط (ولو قال عجلته) اي عجلت ما عاقته لم يتجهل لان  
الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغيير فان اراد تحيل طلاق سوى الطلاق  
المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع  
ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق لسانى بالشرط ولم ارده  
وقع) الطلاق (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو اغاظ من غير تهمة  
(وان قال) لزوجته (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه  
(حكما) لعدم ما يدل عايه وانت طالق مريضة رفعا ونصبا يقع بمرضها  
(وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وسكون النون  
وهى ام الادوات (واذا ومتى واى) فتح الهمزة وتشديد اليا (ومن)  
بفتح الميم وسكون النون (وكما وهى) اي كلما (وحدها للتكرار) لانها  
تم الاوقات فهى بمعنى كل وقت واما متى فهى اسم زمان بمعنى اي وقت  
وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكلها) اي كل ادوات الشرط المذكورة  
(ومهما) وحيثما (بلام) اي بدون لم (اونية فور او قرينته) اي قرينة



الفور ( للتراخي و ) هي ( مع لم للفور ) الا مع نية التراخي او قرينة  
( الا ان ) فانها للتراخي حتى مع لم ( مع عدم نية فور او قرينة فاذا قال )  
لزوجه ( ان قت ) فانت طالق ( او اذا ) قت فانت طالق ( او متى )  
قت فانت طالق ( او اي وقت ) قت فانت طالق ( او من قامت ) منكن  
فهى طالق ( او كلما قت فانت طالق فتى وحده ) القيام ( طلقت ) عقبه  
وان بعد القيام عن زمان الحلف ( وان تكرر الشرط ) المعلق عليه  
( لم يتكرر الحث ) لما تقدم ( الا في كلما ) فيتكرر معها الحث عند تكرر  
الشرط لما سبق ( و ) ان قال ( ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا  
ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها طاعت في اخر حياة او لهما موتا ) لاه  
علق الطلاق على ترك الطلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان  
مات هي فانت طلاقها بموتها ( و ) ان قال ( متى لم ) اطلقك فانت طالق  
( او اذا لم ) اطلقك فانت طالق ( او اي وقت لم اطلقك فانت طالق  
ومضى زمن يمكن ايقاعه فيه ولم يفعل طلقت ) لما تقدم ( و ) ان قال  
( كلما لم اطامك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث ) طلقات ( مرتبة )  
اي واحدة بعد واحدة ( فيه ) اي في الزمان الذي مضى ( طلقت  
المدخول بها ثلاثا ) لان كلما للتكرار ( وتبين غيرها ) اي غير المدخول بها  
( : ) الطلقة ( الاولى ) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة ( وان ) قال ( ان  
قت فقعدت لم تطلق ) حتى تقوم ثم تقعد ( او ) قال ( ان قت ثم قعدت )  
لم تطاق حتى تقوم ثم تقعد ( او ) قال ( ان قعدت اذا قت ) لم تطاق  
حتى تقوم ثم تقعد ( او ) قال ( ان قعدت ان قت فانت طالق لم تطلق  
حتى تقوم ثم تقعد ) لان لفظ ذلك يقتضى تعليق الطلاق على القيام  
مسبوقا بالعود ويسمى نحو ان قعدت ان قت اعتراض الشرط على الشرط  
فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لاه جعل الثانى فى اللفظ شرطا  
للذى قبله والشرط يتقدم الشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان  
سالتني لم تطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها ( و ) ان عطف ( بالواو )  
كقوله انت طالق ان قت وقعدت ( تطابق بوجودها ) اي القيام والعود  
( ولو غير مرتين ) اي سواء تقدم القيام على العود او تاخر لان  
الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف ( باو ) بان قال ان قت او قعدت فانت  
طالق طلقت ( بوجود احدها ) اي بالقيام او العود لان او لاحد

الشيئين وان علق الطلاق على صفات فاجتمعت في عين كان رايت رجلا  
فانت طالق وان رايت اسود فانت طالق وان رايت فقيها فانت طالق  
فرايت رجلا اسود فقيها طلقت ثلاثا ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحيض  
( اذا قال ) لزوجته ( ان حضت فانت طالق طلقت باول حيض متيقن ) لوجود  
الصفة فان لم يتيقن انه حيض كما لو لم يتم لها تسع سنين او نقص عن اليوم والليلة  
لم تطلق ( و ) ان قال ( اذا حضت حيضة ) فانت طالق ( تطلق باول  
الطهر من حيضة كاملة ) لانه علق الطلاق بالمرة الواحدة من الحيض  
فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يعتد بحيضة علق فيها  
فان كانت حايزا حين التعليق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض حيضة مستقبلة  
وينقطع دمها ( وفيها اذا ) قال اذا حضت نصف حيضة ( فانت طالق  
( تطلق ) ظاهرا ( في نصف عاداتها ) لان الاحكام تتعلق بالعادة فتعلق  
بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تبينا وقوعه في نصفها  
لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد  
تقصر فاذا طهرت تبينا مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت  
حيضا وانكر فقولها كان اضمرت بنفي فانت طالق وادعته بخلاف نحو قيام  
وان قال ان طهرت فانت طالق فاذا كانت حايزا طلقت بانقطاع الدم  
والا فاذا طهرت من حيضة مستقبلة ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحمل  
( اذا عاقه بالحمل ) كقوله ان كنت حاملا فانت طالق ( فولدت لاقبل  
من ستة اشهر ) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين  
ولم يطا بعد حلقه ( طلقت منذ حلف ) لانا تبينا انها كانت حاملا والا لم  
تطلق ويحرم وطئها قبل استبرائها ( وان قال ) لزوجته ( ان لم تكوني  
حاملا فانت طالق حرم وطئها قبل استبرائها بحيضة ) موجودة او مستقبلة  
او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها ( في ) الطلاق ( البائن ) دون  
الرجعي ( وهي ) اى مسألة ان لم تكوني حاملا فانت طالق ( عكس ) المسئلة  
( الاولى ) وهي ان كنت حاملا فانت طالق ( في الاحكام ) فان ولدت  
لاكثر من اربع سنين طلقت لانا تبينا انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت  
لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت  
فانت طالق لم يقع الا بحمل متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حلف  
فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر ( وان علق طلقه ان كانت



حاملا بذكر وطلقتين ( ان كانت حاملا ( باثى فولدتها طلقت ثلاثا )  
 بالذكر واحدة وبالاثى اثنتين ( وان كان مكانه ) اى مكان قوله ان كنت  
 حاملا بذكر فانت طالق طلقة وان كنت حاملا باثى فانت طالق اثنتين  
 ( ان كان حملك او مافي بطنك ) ذكرا فانت طالق طلقة وان كان اثنى فانت  
 طالق اثنتين وولدتها ( لم تطلق بهما ) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر  
 الحمل فى الذكورية او الاووية فاذا وجد الم سمح ذكوريته ولا اوويته  
 فلا يكون المعلق عليه موجودا **فصل** **في** تعليقها بالولادة  
 يقع ماعلق على ولادة بالقاء مايتبين فيه بعض خلق انسان لا بالقاء علقه  
 ونحوها ( اذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقتين ) على الولادة  
 ( باثى ) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقة وان ولدت اثنى فانت  
 طالق طلقتين ( فولدت ذكرا ثم ) ولدت ( اثنى حيا ) كان المولود ( او ميتا  
 طلقت بالاول ) ماعلق به فيقع فى المثال طلقة وفى عكسه ثتان ( وبانت  
 بالثانى ولم تطلق به ) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق باثى فلم  
 يقع كقوله انت طالق مع انقضا عدتك وان ولدتها معا طلقت ثلاثا  
 ( وان اشكل كيفية وضعها ) بان لم يعلم وضعهما معا او متفرقين  
 ( فواحدة ) اى فوق طلقة واحدة لانها المتينة ومازاد عليها مشكوك  
 فيه **فصل** **في** تعليقها بالطلاق ( اذا علقه على الطلاق ) بان  
 قال ان طلقك فانت طالق ( ثم علقه على القيام ) بان قال ان قمت  
 فانت طالق ( او علقه على القيام ثم ) علقه ( على وقوع الطلاق ) بان قال  
 ان قمت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق ( فقامت  
 طلقت طلقتين فيهما ) اى فى المسئلتين واحدة بقيامها واخرى بتطليقها  
 الحاصل بالقيام فى المسئلة الاولى لان طلاقها بوجود الصفة  
 تطليق لها وفى الثانية طلقة بالقيام وطلقة بوقوع الطلاق عليها بالقيام  
 وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط ( وان علقه ) اى الطلاق ( على  
 قيامها ) بان قال ان قمت فانت طالق ( ثم ) علق الطلاق ( على طلاقه لها  
 فقامت فواحدة ) بقيامها ولم تطلق بتعلق الطلاق لانه لم يطلقها ( وان  
 قال ) لزوجته ( كلما طلقك ) فانت طالق ( او ) قال ( كلما وقع عليك طلاقى  
 فانت طالق فوجدا ) اى الطلاق فى الاولى او وقوعه فى الثانية ( طلقت  
 فى الاولى ) وهى قوله كلما طلقك فانت طالق ( طلقتين ) طلقة بالانجز

وطلقة بالملق عليه ( و ) طلقت ( في الثانية ) وهي قوله كلما وقع عليك طلاقى فانت طالق ( ثلاثا ) ان وقعت الاولى والثانية رجعتين لان الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاث طلقة بالملق وتتمها من الملحق ويلغوا قوله قبله وتسمى السريحية في فصل في تعليقه بالحلف ( اذا قال ) لزوجته ( اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ) لها ( انت طالق ان قت ) او ان لم تقومي او ان هذا القول لحق او كاذب ونحوه مما فيه حث او منع او تصديق خبر او تكذيبه ( طلقت في الحال ) لما في ذلك من المعنى المقصود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد ( لا ان علقه ) اي الطلاق ( بطلوع الشمس ونحوه ) كقدوم زيد او بمشيها ( لانه ) اي التعليق المذكور ( شرط لا حلف ) لعدم اشتماله على المعنى المقصود بالحلف ( و ) من قال لزوجته ( ان حلفت بطلاقك فانت طالق او ) قال لها ( ان كلمتك فانت طالق واعاده مرة اخرى طلقت ) طلقة ( واحدة ) لان اعادته حلف وكلام ( و ) ان اعاده ( مرتين ) طلقتان ( ثنتان ) و ( ان اعاده ) ثلاثا ثلاث طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى ما لم يقصد افهامها في ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تبين بالاولى ولا تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام في فصل في تعليقه بالكلام ( اذا قال ) لزوجته ( ان كلمتك فانت طالق فنحقي او قال ) زجرا لها ( تعي او اسكني طلقت ) اتصل ذلك بيمينه او لا وهكذا لو سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلما ما لم ينو كلاما غير هذا فعلى ما ينوي ( و ) من قال لزوجته ( ان بداتك بالكلام فانت طالق فقالت ) له ( ان بداتك به ) اي بكلام ( فعبدى حر انحلت يمينه ) لاسها كلمته او لا فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء ( ما لم ينو عدم البداءة في مجلس اخر ) فان نوى ذلك فعلى ما نوى ثم ان بداته بكلام عتق عبدها وان بداهها به انحلت يمينها وان قال ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته حث ولو لم يسمع زيد كلامها لغفلة او شغل ونحوه او كان مجنونا او سكرانا او اصم يسمع لولا المانع وكذا لو كاتبته او راسلته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو كلمت غيره وزيد يسمع تقصده بالكلام لا ان كلمته ميتا او غائبا او مغمى عليه او نائما او وهي مجنونة او اشارت اليه في فصل في تعليقه بالاذن



( اذا قال ) لزوجه ( ان خرجته بغير اذني او ) ان خرجت ( الا باذني او ) ان خرجت ( حتى آذن لك او ) قال لها ( ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغير اذنه ) طلقت لوجود الصفة ( او اذن لها ) في الخروج ( ولم تعلم ) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها ( او خرجت ) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق ( تريد الحمام وغيره ) او عدلت منه الى غيره ( طلقت في الكل ) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى غير الحمام ( لا ان اذن ) لها ( فيه ) اي في الخروج ( كلما شئت ) فلا يحث بخروجها بعد ذلك لوجود الاذن ( او قال ) لها ان خرجت ( الا باذن زيد فانت زيد ثم خرجت ) فلا حث عليه <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> تعليقه بالمشيئة ( اذا علقه ) اي الطلاق ( بمشيئتها بان او غيرها من الحروف ) اي الادوات كذا ومتى ومهما ( لم تطلق حتى تشأ ) فاذا شئت طلقت ( ولو تراخى ) وجود المشيئة منها كساير التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق تقيدت به ( فان قالت ) من قال لها ان شئت فانت طالق ( قد شئت ان شئت فشأ لم تطلق ) وكذا ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ونحوه لان المشيئة امر خفي لا يصح تعليقه على الشرط ( وان قال ) لزوجه ( ان شئت وشاء ابوك ) فانت طالق ( او ) قال ان شئت وشاء ( زيد ) فانت طالق ( لم يقع ) الطلاق ( حتى يشأ معا ) اي جميعا فاذا شأ وقع ولو شاء احدهما على الفور والآخر على التراخي لان المشيئة قد وجدت منهما ( وان شاء احدهما ) وحده ( فلا ) حث لعدم وجود الصفة وهي مشيئتهما ( و ) ان قال لزوجه ( انت طالق ) ان شاء الله ( او قال عدي حر ان شاء الله ) او الا ان يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه ( وقعا ) اي الطلاق والعق لانه تعليق على ما لا سبيل الى علمه فبطل كما لو علقه على شيء من المستحيلات ( و ) من قال لزوجه ( ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت ) الدار لما تقدم ان لم ينو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم تدخل لان الطلاق اذا يمين اذ هو تعليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل تحت عموم حديث من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه رواه الترمذي وغيره ( و ) ان قال لزوجه ( انت طالق لرضي زيد او ) . انت طالق ( لمشيئته طلقت في الحال ) لان معناه انت طالق لكون زيد

رضى بطلاقك ( او لكونه ) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لقدوم زيد ونحوه ( فان قال اردت ) بقولي لرضى زيد او لمشيئته ( الشرط ) اى تعليق الطلاق على المشيئة او الرضى ( قبل حكما ) لان لفظه يحتمله لان ذلك يستعمل للشرط وحينئذ لم تطلق حتى يرضى زيد او يشأ ولو مميزا يعقلها او سكران او بإشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن قبلها ( و ) من قال لزوجته ( انت طالق ان رايت الهلال فان نوى ) حقيقة ( رؤيتها ) اى معايتها اياه ( لم تطلق حتى تراه ) ويقبل منه ذلك حكما لان لفظه يحتمله ( والا ) ينو حقيقة رؤيتها ( طلقت بعد الغروب برؤية غيرها ) وكذا اتمام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به فى اول الشهر بدليل قوله عليه السلام اذ ارايت الهلال فصوموا واذا ريتوه فافطروا **فصل** فى مسائل متفرقة ( وان حلف لا يدخل دارا او لا يخرج منها فادخل ) الدار بعض جسده ( او اخرج ) منها ( بعض جسده ) لم يحنث لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا ( او دخل ) من حلف لا يدخل الدار ( طاق الباب ) لم يحنث لانه لم يدخلها بجملته ( او ) حلف ( لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه ) اى من غزلها لم يحنث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها ( او ) حلف لا يشرب ماء هذا الاثناء فشرب بعضه لم يحنث ( لانه لم يشرب ماؤه وانما شرب بعضه بخلاف ما لو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب بعضه فانه يحنث لان شرب جميعه ممتنع فلا ينصرف اليه عينه وكذا لو حلف لا ياكل الخبز او لا يشرب الماء فيحنث ببعضه ( وان فعل المحلوف عليه ) مكرها او مجنونا او غمى عليه او نائما لم يحنث مطلقا ( ناسيا او جاهلا حنث فى طلاق وعتاق فقط ) لانهما حق ادمى فاستوى فيهما العمد والسيان والخطا كالاتلاف بخلاف اليمين بالله سبحانه وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلاف ظنه يحنث فى طلاق وعتاق دون يمين بالله تعالى ( وان فعل بعضه ) اى بعض ما حلف لا يفعله ( لم يحنث الا ان ينويه ) او تدل قرينة عليه كما تقدم فيمن حلف لا يشرب ماء هذا النهر ( وان حلف ) بطلاق او غيره ( ليفعانه ) اى شيئا عينه ( لم يبر الا بفعله كله ) فمن حلف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى ياكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا « » لم يحنث

« » قوله او ناسيا قطع بعدم الحنث فى انتفى مطلقا وفى الاقتناع يحنث فى طلاق وعتاق اهـ



ومن يمتنع بينه كزوجة وقراءة اذا قصد منه كنفه ومن حلف لا ياكل طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره حنث في باب التاويل في الحلف في بالطلاق او غيره (ومعناه) اي معنى التاويل (ان يريد بلفظه ما) اي معنى (يخالف ظاهره) اي ظاهر لفظه كنيته بنسائه طوائف بناته ونحوهن (فادا حلف وتاويل) في (يعينه نفعه) التاويل فلا يحنث (الا ان يكون ظالما) بحلفه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام يمينك على ما يصدقك به صاحبك رواء مسلم وغيره (فان حلفه ظالم ما لزيد عندك شيء وله) اي لزيد (عنده) اي عند الحالف (ودیعة بمكان) حلفو (نوى غيره) اي غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما الذي) لم يحنث (او حلف) من ليس ظالما بحلفه (ما زيدا هنا ونوى) مكانا (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحنث (او حلف على امراته لا سرقت مني شيئا فخانتني في ودیعة ولم ينوها) اي لم ينو الخيانة بحلفه على السرقة لم يحنث في الكل (للتاويل المذكور ولان الخيانة ليست سرقة فان نوى بالسرقة الخيانة او كان سبب اليمين الذي هيجهما الخيانة حنث في باب الشك في الطلاق اي التردد في وجود لفظه او عدده او شرطه (من شك في طلاق او) شك في (شرطه) اي شرط الطلاق الذي علق عليه وجسوديا كان او عدما (لم يلزمه) الطلاق لانه شك طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع التزام الطلاق (وان) تيقن الطلاق و (شك في عدده فطلقة) عملا باليقين وطرحا للشك (وتباح) المشكوك في طلاقها ثلاثا (له) اي لاشاك لان الاصل عدم التحريم ويمتنع من حلف لا ياكل ثمرة معينة او نحوها اشتبهت بغيرها من اكل ثمرة مما اشتبهت به وان لم عنعه بذلك من الوطئ (فاذا قال لامراتيه احدا كما طالق) ونوى معينة (طلقت النوية) لانه عينها بنيتها فاشبه ما لو عينها بلفظه (والا) ينو معينة طلقت (من قرعت) لانه لا سبيل الى معرفة المطابقة منهما عينا فشرعت القرعة لاهل طريق شرعي لخراج المجهول (كمن طاق احداها) اي احدى زوجتيه (باينا ونسبها) فيقرع بينهما لما تقدم وتجب نفقتهما الى القرعة وان مات اقرع ورثته (وان تبين) للزوج بان ذكر (ان المطابقة) المعينة المنسية (غير التي قرعت ردت اليه) اي الى الزوج لانها زوجته لم تقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مالم

انقضائها فيه ( فتال ) المطلق ( كنت راجعتك ) فقولها لانها منكرة ودعواه للرجعة بعد انقضاء العدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجحد احدهما النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه ( او بداهسا به ) اي بدا الزوج بقوله كنت راجعتك فانكرته ( وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك ) فقولها ( قاله الخرقى قال في الواضح في الدعاوى لص عليه وحزم به ابو الفرج الشيرازي وصاحب المنور والمذهب في الثانية القبول قوله كما في الانصاف وصححه في الفروع وغيره وقطع به في الاقناع والمنتهى فصل اذا استوفى المطلق ( ما يملك من الطلاق ) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين ( حرمت حتى يطاها زوج ) غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان ( في قبل ) فلا يكفي العقد ولا الخلوة ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثاني فيكفي ( ولو ) كان ( مراهقاً ) او لم يبلغ عشرين لعموم ما سبق ( ويكفي ) في حائها لمطابقها ثلاثا ( تغيب الحشفة ) كلها من الزوج الثاني ( او قدرها مع جب ) اي قطع الحشفة لحصول ذوق العسيلة بذلك ( في فرجها ) اي قبلها ( مع انتشار وان لم ينزل ) لوجود حقيقة الوطى ( ولا تحل ) المطلقة ثلاثا ( بوطى دبر و ) ووطى ( شبهة و ) ووطى في ( ملك يمين و ) ووطى في ( نكاح فاسد ) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره ( ولا ) تحل بوطى ( في حيض ونفاس واحرام وصيام فرض ) لان التحريم في هذه الصور لمعنى فيها لحق الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او في مسجد ونحوه ( ومن ادعت مطلقة المحرمة ) وهي المطلقة ثلاثا ( وقد غابت ) عنه ( نكاح من احلها ) بوطيه اياها ( و ) ادعت ( انقضا عدتها منه ) اي من الزوج الثاني ( فله ) اي للاول ( نكاحها ان صدقها ) فيما ادعته ( وامكن ) ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها موثمة على نفسها .

### كتاب الايلا

بالمد اي الحالف مصدر آلى يولى والالية اليمين ( وهو ) شرعاً ( حالف زوج ) يمكنه الوطى ( بالله تعالى او صفته ) كالرحمن الرحيم ( على ترك ووطى زوجته في قبلها ) ابداً او اكثر ( من اربعة اشهر ) قال تعالى للذين يؤلون



من نسائهم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بحلف بنذر او  
 عتق او طلاق ولا بحلف على ترك وطى سرية او رقعا ( و يصح ) الايلا  
 ( من ) كل من يصح طلاقه من مسلم و ( كافر و ) حر و ( قن و ) بالغ  
 و ( مميز و غضبان و سكران و مريض مرجو بروء و عمن ) اى زوجة يمكن  
 وطئها ولو ( لم يدخل بها ) لعموم ما تقدم ( ولا ) يصح الايلا ( من ) زوج  
 ( مجنون و مغمى عليه ) لعدم القصد ( و ) لا من ( عاجز عن وطى لجب  
 كامل او شلل ) لان المنع هنا ليس لليمن ( فاذا قال ) لزوجته ( والله  
 لا وطئتك ابدا او عين مدة تزيد على اربعة اشهر ) كخمس اشهر ( او )  
 قال والله لا وطئتك ( حتى ينزل عيسى ) ابن مريم عليهما السلام ( او )  
 حتى ( يخرج الدجال او ) غياه بمحرم او يبذل مالها كقوله والله  
 لا وطئتك ( حتى تشرب الخمر او تعطى دينك او تهبي مالك ونحوه ) اى  
 نحو ما ذكر فهو ( مول ) تضرب له مدة الايلاء ( فاذا مضى اربعة اشهر  
 من يمينه ولو ) كان المولى ( قسا ) لعموم الاية ( فان وطى ولو بتغيب  
 حشفة ) او قدرها عند عدمها فى الفرج ( فقد قان ) لان الفية الجماع وقد اتى به  
 ولو ناسيا او جاهلا او مجنونا او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد ( والا )  
 يف بوطى من آلى منها ولم تعنه ( امره ) الحاكم ( بالطلاق ) ان طلبت ذلك  
 منه لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ( فان ابى ) المولى  
 ان ينفى وان يطلق ( طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثا او فسخ ) لقيامه مقام  
 المولى عند امتناعه ( وان وطى ) المولى من آلى منها ( فى الدبر او ) وطئها  
 ( دون الفرج فافاء ) لان الايلا يختص بالحلف على ترك الوطى فى القبل  
 والفيه الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفية بغيره كما لو قبلها ( وان ادعى )  
 المولى ( بقا المدة ) اى مدة الايلا وهى الاربعة اشهر صدق لانه الاصل  
 ( او ) ادعى انه وطئها وهى ثيب صدق مع يمينه لانه امر خفى لا يعلم الا  
 من جهته ( وان كانت ) التى آلى منها ( بكرا او ادعت البكارة وشهد  
 بذلك ) اى ببيكارتها ( امرأة عدل صدقت ) وان لم يشهد ببيكارتها ثقة  
 فقوله بيمينه ( وان ترك ) الزوج ( وطئها ) اى وطى زوجته ( اضرارا بها  
 بلا يمين ) على ترك وطئها ( ولا عذر ) له ( فكمول ) وكذا من ظاهر  
 ولم يكفر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلاق فان ابى طلق  
 عليه الحاكم او فسخ الكاح كما تقدم فى المولى وان انقضت مدة الايلا وباحداها

عذر يمنع الجماع امر ان يفي بلسانه متى قدرت جامعتك ثم متى قدر وطى  
او طلق ويمهل لصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر  
لطلب رقية ثلاثة ايام

### كتاب الظهار

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب  
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت ( وهو محرم )  
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا ( من شبه زوجته  
او ) شبه ( بعضها ) اى بعض زوجته ( ببعض ) من تحرم عليه ( او بكل  
من تحرم عليه ابدا بنسب ) كأمه او اخته ( او رضاع ) كاخته منه او  
بمصاهرة كحماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها ( من  
ظهر ) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امي او اختي ( او ) انت  
على ك ( بطن ) عمتي ( او عضو اخر لا ينفصل ) كيدها اورجلها ( بقوله )  
متعلق بشبه ( لها ) اى لزوجته ( انت ) او ظهرك او يدك ( على او معي  
او مني كظهر امي او كيد اختي او وجه حماتي ونحوه او انت على حرام )  
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او ميना ( او ) قال انت على ( كالميتة والدم )  
او الحزير ( فهو مظاهر جواب فمن وكذا لو قال انت على كظهر  
فلانة الاجنبية او ظهر ابى او اخى او زيد وان قال انت على او عندي  
كامي او مثل امي واطلق فظهار وان نوى فى الكرامة ونحوها دين وقبل  
حكما وان قال انت امي او كامي فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان  
قال شرك او سمك ونحوه كظهر امي فليس بظهار ( وان قالته لزوجها )  
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها ( فليس بظهار ) لقوله تعالى  
والذين يظهرون منكم من نساءهم فخصهم بذلك ( وعليها ) اى على  
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها ( كفارة ) اى كفارة الظهار قياسا على  
الزوج وعليها التمكن قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما  
يختص بذى رحم كابي وامى ( ويصح ) الظهار ( من كل زوجة ) لا من امة او ام  
ولد وعليه كفارة يمين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه  فصل ويصح الظهار  
معجلا  اى منجزا كانت على كظهر امي ( و ) يصح الظهار ايضا ( معلقا  
بشرط ) كان قلت فانت على كظهر امي ( فاذا وجد ) الشرط ( صار مظاهرا )



لوجود المعلق عليه ويصح الظهار ( مطلقاً ) اى غير موقت كما تقدم ( و )  
 يصح ( موقتا ) كانت على كظهر امى شهر رمضان ( فان وطئ فيه  
 كفر ) لظهاره ( وان قرغ الوقت زال الظهار ) بمضيه ( ويحرم ) على  
 مظاهر ومظاهر منها ( قبل ان يكفر ) لظهاره ( وطئ ودواعيه ) كالقبلة  
 والاستمتاع بما دون الفرج ( بمن ظاهر منها ) لقوله عليه السلام فلا تقربها  
 حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى ( ولا تثبت الكفارة فى الذمة )  
 اى فى ذمة المظاهر ( الا بالوطئ ) اختياراً ( وهو ) اى الوطئ ( العود )  
 فتى وطئ لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط  
 لحله فيأمر بها من اراده ليستحلها بها ( ويلزم اخراجها قبله ) اى قبل  
 الوطئ ( عند العزم عليه ) لقوله تعالى فى الصيام والعنق من قبل ان  
 يتامسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت ( وتلزمه كفارة واحدة  
 بتكريره ) اى الظهار ولو بمجالس ( قبل التكفير من ) زوجة ( واحدة )  
 كاليمين بالله تعالى ( و ) تلزمه كفارة واحدة ( لظهاره من نسيه بكلمة  
 واحدة ) بان قال لزوجاته اتن على كظهر امى لانه ظهار واحد ( وان  
 ظاهر منهن ) اى من زوجاته ( بكلمات ) بان قال لكل منهن انت على  
 كظهر امى ( ف ) عليه ( كفارات ) بعددهن لانها ايمان متكررة على  
 اعيان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر <sup>فصل</sup>  
 وكفارته <sup>فصل</sup> اى كفارة الظهار على الترتيب ( عتق رقبة فان لم يجد  
 صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا ) لقوله تعالى  
 والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الآية  
 والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم  
 يجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزيه ( ولا تلزم الرقبة )  
 فى الكفارة ( الا لمن ملكها او امكنه ذلك ) اى ملكها ( بثمن مثلها )  
 او مع زيادة لا تحجب بماله ولو نسيئة وله مال غائب او موجد لا بهية  
 ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون عنها ( فاضلا عن كفايته دائماً  
 و ) عن ( كفاية من يمونه ) من زوجة ورقيق وقريب ( و ) فاضلا  
 ( عما يحتاجه ) هو ومن يمونه ( من مسكن وخادم ) صالحين لمثله اذا  
 كان مثله يخدم ( ومركوب وعرض بذلة ) يحتاج الى استعماله ( وثياب  
 تجمل و ) فاضلا عن ( مال يقوم كسبه بمؤنته ) ومؤنة عاله ( وكتب

علم ) يحتاج اليها ( ووفاء دين ) لان ما استغرقته حاجة الانسان فهو  
 كالمعدوم ( ولا يجزى في الكفارات كلها ) ككفارة الظهار والقتل  
 والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه ( الا رقة مؤمنة ) لقوله  
 تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقة مؤمنة والحق بذلك سائر  
 الكفارات ( سلية من عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً ) لان المقصود تمالك  
 الرقيق منافعهم وتمكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر  
 بالعمل ضرراً بيناً ( كالعمى والشلل ليد او رجل او قطعها ) اي اليد  
 او الرجل ( او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الابهام او الاغلة  
 من الابهام ) او اغلتي من وسطى او سبابة ) او اقطع الحصر والبنصر  
 مما ( من يد واحدة ) لان نفع اليد يزول بذلك وكذا اخرس لانهم  
 اشارته ( ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه ) كزمن ومقعد لانهما  
 لا يمكنهما العمل في اكثر الصناعات وكذا مغصوب ( ولا ) تجزى ( ام ولد )  
 لان عتقها مستحق بسبب اخر ( ويجزى المدبر ) والمكاتب اذا لم يؤد  
 شيئاً ( وولد الزنا والاحق والمرهون والحجاني ) والصغير والاعرج يسيراً  
 ( والامة الحامل ولو استثنى حماتها ) لان ما في هؤلاء من النقص لا يضر  
 بالعمل ﴿ فصل يجب التتابع في الصوم ﴾ لقوله تعالى فن لم يجز  
 فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه ( فان  
 تخاله رمضان ) لم ينقطع التتابع ( او ) تخله ( فطر يجب كميده وايام تسريق  
 وحيض ) ونفاس ( وجنون ومرض مخوف ونحوه ) كاغما جميع اليوم لم  
 ينقطع التتابع ( او افطر ناسيا او مكرها او لعذر مبيح الفطر ) كسفر ( لم  
 ينقطع ) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين  
 المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو انى ( ويجزى التكفير  
 بما يجزى في فطرة فقط ) من بر وشعر وعمر وزبيب واقط ولا  
 يجزى غيرها ولو قوت بلده ( ولا يجزى ) في طعام كل مسكين ( من  
 البر اقل من مد ولا من غيره ) كالتمر والشعير ( اقل من مدين لكل  
 واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم ) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن  
 السبيل والفقير المصلته ولو صغيراً لم ياكل الطعام والمد رطل وثلاث  
 بالمراقي وتقدم في الغسل ( وان غدا المساكين او عشاها لم يجزه )  
 لعدم تملكهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الخبز ولا



القية وسن اخراج ادم مع مجزى ( وتجب الية في التكفير من صوم وغيره )  
 فلا يجزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلا نية لحديث اتنا الاعمال بالنيات  
 ويعتبر نية الصوم وتعيينها جهة الكفارة ( وان اصاب المظاهر منها ) في  
 اثناء الصوم ( ليلا او نهاراً ) ولو ناسيا او مع عذر ييج الفطر ( انقطع  
 التابع ) لقوله تعالى فسيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا ( وان اصاب  
 غيرها ) اى غير المظاهر منها ( ليلا ) او ناسيا او مع عذر ييج الفطر  
 ( لم ينقطع ) التابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع ولا يضر  
 وطى مظاهر منها في اتنا اطعام مع تحريره

### كتاب اللعان

مشتق من الامن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان  
 كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب  
 ( ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين ) مكلفين لقوله تعالى والذين  
 يرمون ازواجهن فمن قذف اجنبية حد ولا لعان ( ومن عرف العربية  
 لم يصح لعانه بغيرها ) لمخالفته للنص ( وان جهلها ) اى العربية ( قبلته )  
 اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها ( فاذا قذف امراته بالزنا ) في قبل او دبر  
 ولو في طهر وطى فيه ( فله اسقاط الحد ) ان كانت محصنة والتعزير ان  
 كانت غير محصنة ( باللعان ) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن  
 لهم شهدا الا انفسهم الايات ( فيقول ) الزوج ( قباها ) اى قبل الزوجة  
 ( اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها ) ان كانت  
 حاضرة ( ومع غيبتها يسميها وينسبها بما تميز به ( و ) يزيد ) في الخامسة  
 وان لعنة الله عايتها ان كان من الكاذبين ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله اقد كذب  
 فيما رمانى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عايتها ان كان من  
 الصادقين ) وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان  
 معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على قم زوج وزوجة عند الخامسة  
 ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة  
 ( فان بدات ) الزوجة ( باللعان قبله ) اى قبل الزوج لم يصح ( او نقص  
 احدهما شيئاً من الالفاظ ) اى الجمل ( الخمسة ) لم يصح ( او لم يحضرهما  
 حاكم او نائبه ) عند التلاعن لم يصح ( او ابدل احدهما ) لنظرة اشهد

باقسم او احلف ( لم يصح ) او ( ابدل الزوج ( لفظة اللعنة بالأبعاد ) او  
 الغضب ونحوه لم يصح ( او ) ابدلت لفظة ( الغضب بالسخط لم يصح ) اللعان  
 لمخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات <sup>في</sup> فصل  
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان <sup>في</sup> لانه يمين فلا يصح  
 من غير مكلف ( ومن شرطه قذفها ) اي الزوجة ( بالزنا لفظا ) قبله  
 كقوله ( زنت او يازانية او رايتك تزني في قبل او دبر ) لان كلا  
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعمى والبصير لعموم قوله  
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية ( فان قال ) لزوجته ( وطيت بشبهة  
 او ) وطيت ( مكرهة او نائمة او قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني  
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه ) لقوله عليه السلام  
 الولد للفراش ( ولا لعان ) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن  
 شرطه ان تكذبه الزوجة ( واذا تم ) اللعان ( سقط عنه ) اي عن الزوج  
 ( الحد ) ان كانت محصنة ( والتميز ) ان كانت غير محصنة ( وثبت الفرقة  
 بينهما ) اي بين الزوجين بتمام اللعان ( بتحريم موبد ) ولو لم يفرق الحاكم  
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويتنفي الولد ان ذكر في اللعان صريحا او تضيما  
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هني به فسكت او امن  
 على الدعا او اخر فقيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك  
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لغيرها والتوءمان المقيمان اخوان  
 لام <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> فيما يلحق من النسب ( من ولدت زوجته  
 من ) اي ولدا ( امكن كونه منه لحقه ) نسبه لقوله عليه السلام الولد  
 للفراش وامكان كونه منه ( بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه )  
 اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين ( او ) تلده ( لدون اربع سنين منذ  
 ابانها ) زوجها ( وهو ) اي الزوج ( ممن يولد لمثله كابن عشرين )  
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع  
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد ( ولا يحكم ببلوغه ان  
 شك فيه ) لان الاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا  
 وان لم يمكن كونه منه كانت به لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع  
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها  
 وقبل انقضا عدتها ولاقل من اربع سنين من انقضا عدتها لحقه نسبه ( ومن



اعترف بوطنى امته فى الفرج او دونه ( او ثبت عليه ذلك ) قولدت لنصف سنة  
او ازيد لحقه ( نسب ) ولدها ( لاسها صارت فراشا له ) ( الا ان يدعى  
الاستبرا ) بعد الوطى بحیضة فلا يلحقه لاه بالاستبرا تیقن برائة رحمها  
( ويحلف عليه ) اى على الاستبرالاته حق للولد لولا دعواه ثبت نسبه ( وان  
قال ) السيد ( وطيتها دون الفرج او فيه ) اى فى الفرج ( ولم اتزل او  
عزلت لحقه ) نسبه لما تقدم ( وان اعتقها ) السيد ( او باعها بعد اعترافه  
بوطنها فانت بولد لدون نصف سنة ) وعاش ( لحقه ) نسبه لان اقل مدة الحمل  
سنة اشهر فاذا انت به لدونها وعاش علم ان حملها كان قبل عتقها وبيعها  
حين كانت فراشا له ( والبيع باطل ) لانها صارت ام ولد له ولو كان  
استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرئها  
وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشترانه من  
بايع وان استبرئ ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بايها ولا اثر لشبهه  
مع فراش وتبعية نسب لاب ما لم ينقه باعان وتبعية دين لخيرها

### كتاب العدد

واحدها عدة بكسر العين وهى التربص المحدود شرعاً ماخوذة من العدد  
لان ازمنة العدة محصورة مقدرة ( تلزم العدة كل امرأة ) حرة او امة او  
مبعضة بالغة او صغيرة يوطا مثلها ( فارقت زوجها ) بطلاق او خلع او فسخ  
( خلا بها مطاوعة مع علمه بها و ) مع ( قدرته على وطئها ولو مع ما يمنعه )  
اى الوطى ( منها ) اى من الزوجين كجبه ورقتها ( او من احدهما حسا )  
كجبه او رقتها ( او ) يمنع الوطى ( شرعاً ) كصوم وحیض ( او وطئها ) اى  
تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها ( او مات عنها ) اى تلزم العدة متوفى  
عنها مطلقا ( حتى فى نكاح فاسد فيه خلاف ) كنكاح بلا ولى الحاقاله بالصحيح  
ولذلك وقع فيه الطلاق ( وان كان ) النكاح ( باطلا وفاقا ) اى اجماعا كنكاح  
خامسة او معتدة ( لم تعد للوفاة ) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها فى الحياة قبل  
الوطى لان وجود هذا العقد كعدمه ( ومن فارقتها ) زوجها ( حيا قبل  
وطى وخلوة ) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا نكحتن  
المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة  
تعدونها ( او ) طلقها ( بعدها ) اى بعد الدخول والخلوة ( او ) طلقها

باقسم او احلف ) لم يصح ( او ) ابدل الزوج ( لفظة اللعنة بالأبعاد ) او  
 الغضب ونحوه لم يصح ( او ) ابدلت لفظة ( الغضب بالسخط لم يصح ) اللعان  
 لمخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات **فصل**  
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان **فصل** لانه يمين فلا يصح  
 من غير مكلف ( ومن شرطه قذفها ) اى الزوجة ( بالزنا لفظا ) قبله  
 كقوله ( زنت او يازانية او رايتك تزني في قبل او دبر ) لان كلا  
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعمى والبصير لعموم قوله  
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية ( فان قال ) لزوجته ( وطيت بشبهة  
 او ) وطيت ( مكرهة او نائمة او قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني  
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه ) لقوله عليه السلام  
 الولد للفراش ( ولا لعان ) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن  
 شرطه ان تكذبه الزوجة ( واذا تم ) اللعان ( سقط عنه ) اى عن الزوج  
 ( الحد ) ان كانت محصنة ( والتميز ) ان كانت غير محصنة ( وتثبت الفرقة  
 بينهما ) اى بين الزوجين بتمام اللعان ( بتحريم موبد ) ولو لم يفرق الحاكم  
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويتنفي الولد ان ذكر في اللعان صريحا او تضيما  
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هنى به فسكت او امن  
 على الدعا او اخر نفيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك  
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لغيرها والتوءمان المغيبان اخوان  
 لام **فصل** فيما يلحق من النسب ( من ولدت زوجته  
 من ) اى ولدا ( امكن كونه منه لحقه ) نسبه لقوله عليه السلام الولد  
 للفراش وامكان كونه منه ( بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه )  
 اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين ( او ) تلده ( لدون اربع سنين منذ  
 ابانها ) زوجها ( وهو ) اى الزوج ( ممن يولد لمثله كابن عشر )  
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع  
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد ( ولا يحكم ببلوغه ان  
 شك فيه ) لان الاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا  
 وان لم يمكن كونه منه كانت به لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع  
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها  
 وقبل انقضا عدتها ولا قل من اربع سنين من انقضا عدتها لحقه نسبه ( ومن



اعترف بوطى امته فى الفرج او دونه ) او ثبت عليه ذلك ( فولدت لنصف سنة او ازيد لحقه ) نسب ( ولدها ) لانها صارت فراشا له ( الا ان يدعى الاستبرا ) بعد الوطى بحیضة فلا يلحقه لانه بالاستبرا تيقن برأته رحما ( ويحلف عليه ) اى على الاستبرالاته حق للولد لولا دعواه ثبت نسبه ( وان قال ) السيد ( ووطيتها دون الفرج او قيسه ) اى فى الفرج ( ولم اتزل او عزلت لحقه ) نسبه لما تقدم ( وان اعتقها ) السيد ( او باعها بعد اعترافه بوطئها فانت بولد لدون نصف سنة ) وعاش ( لحقه ) نسبه لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا انت به لدونها وطش علم ان حماها كان قبل عتقها وبيعها حين كانت فراشا له ( والبيع باطل ) لانها صارت ام ولد له ولو كان استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرئها وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشتر انه من بايع وان استبرئ ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بايها ولا اثر لشبهه مع فراش وتبيعه نسب لاب ما لم ينقه باعان وتبيعه دين لحيرها

### كتاب العدد

واحدها عدة بكسر العين وهى التبرص المحدود شرعاً مأخوذة من العدد لان ازمته العدة محصورة مقدرة ( تلزم العدة كل امرأة ) حرة او امة او مبعضة بالغة او صغيرة يوطا مثلها ( فارقت زوجها ) بطلاق او خلع او فسح ( خلا بها مطاوعة مع علمه بها و ) مع ( قدرته على وطئها ولو مع ما يمنعه ) اى الوطى ( منها ) اى من الزوجين كحيه ورتقها ( او من احدهما حسا ) كحيه او رتقها ( او ) يمنع الوطى ( شرعاً ) كصوم وحيض ( او وطئها ) اى تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها ( او مات عنها ) اى تلزم العدة متوفى عنها مطلقا ( حتى فى نكاح فاسد فيه خلاف ) كنكاح بلا ولى الحاقاله بالصحيح ولذلك وقع فيه الطلاق ( وان كان ) النكاح ( باطلا وفاقا ) اى اجماعا كنكاح خامسة او معتدة ( لم تعد للوفاة ) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها فى الحياة قبل الوطى لان وجود هذا العقد كعدمه ( ومن فارقتها ) زوجها ( حيا قبل وطى وخلوة ) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا نكحتن المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ( او ) طلقها ( بعدها ) اى بعد الدخول والخلوة ( او ) طلقها

بعد احدهما وهو ممن لا يولد لمثله ( كإن دون عشر وكذا لو كانت لا يوطى  
 مثلها كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببراءة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد  
 مطلقا تبعا لظاهر الآية ( او تحملت بما الزوج ) ثم فارقها قبل الدخول  
 والحلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيره وجزم في المنتهى  
 في الصداق بوجوب العدة للحقوق النسب به ( او قبائها ) أى قبل الزوجة  
 ( او لمسها ) ولو بشهوة ( بلا خلوة ) ثم فارقها في الحياة ( فلا عدة ) للآية  
 السابقة **فصل** والمعدات **س** أى ستة اصناف احدها  
 ( الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل ) واحدا كان او  
 عددا حرة كانت او امة مسلمة كانت او كافرة لقوله تعالى واولات  
 الاحمال اجلهن ان يضعن حماهن ( وانما تنقضى ) العدة بوضع ( ما تصير  
 به امة ام ولد ) وهو مائتين فيه خاق انسان ولو خفيا ( فان لم يلحقه )  
 أى يلحق الحمل الزوج ( امسغره او لكونه ممسوحاً او ) لكونها ( ولدت  
 لدون ستة اشهر منذ سكحها ) أى وامكن اجتماعها ( ونحوه ) بان  
 تاتى به لموق اربع سنين منذ ابانها ( وعاش ) من ولده لدون ستة اشهر  
 ( لم تنقض به ) عدتها من زوجها اعدم لحوقه به لانفائه عنه يقينا  
 ( واكثر مدة الحمل اربع سنين ) لانها اكثر ما وجد ( وافانها ) أى اقل  
 مدة الحمل ( ستة اشهر ) لقوله تعالى وحمله وقضاه ثلاثون شهرا  
 والفصال اقضاء مدة الرضاع لان الولد يفصل بذلك عن امه وقال  
 تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا سقط الحولان التى  
 هى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهى مدة الحمل وذكر  
 ابن قتيبة فى المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لسته اشهر ( وغالبها )  
 أى غالب مدة الحمل ( تسعة اشهر ) لان غالب السا يلدن فيها ( ويباح )  
 للمرأة ( القاء النطفة قبل اربعين يوماً بدواء مباح ) وكذا شربه لحصول  
 حيض لا قرب رمضان لتفطره ولقطعه لا فعل ما يتقطع حيضها بها من غير  
 عليها **فصل** الثانية **س** من المعدات ( المتوفى عنها زوجها بلا حمل  
 منه ) لتقدم الكلام على الحامل ( قبل الدخول وبعده ) يوطى مثلها  
 اولاً ( الحرة اربعة اشهر وعشرة ) ايام بايالها لقوله تعالى والذين يتوفون  
 منكم ويذرون ازواجا يترصدن بافسهن اربعة اشهر وعسرا ( وللأمة )  
 المتوفى عنها زوجها ( نصفها ) أى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران



وخمسة ايام بلياليها لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على تنصيف  
 عدة الامة في الطلاق فكذا عدة الموت وعدة مبعضة بالحساب ( فان مات  
 زوج رجعية في عدة طلاق سقطت ) عدة الطلاق ( وابتدات عدة وفاة  
 منذ مات ) لان الرجعية زوجة كما تقدم فكان عليها عدة الوفاة ( وان  
 مات ) المطلق ( في عدة من ابائها في العجحة لم تنتقل ) عن عدة ابائها لان  
 لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث ( وتعتد من ابائها في  
 في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق ) لانها مطابقة فوجب  
 عليها عدة الطلاق ووارثة فتجب عليها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكبرهما  
 ( ما لم تكن ) المبانة ( امة او ذمية او ) من اجاءت اليتيمة منها ( فتعتد  
 ( لطلاق لا غيره ) لا لقطع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها  
 قبل موته لم تعتد له ولو ورثت لانها اخذية نحل الارواح ( وان طلق  
 بعض نسائه مبهمه ) كانت ( او معينة ثم نسبها ثم مات ) المطلق ( قل قرعة  
 اعتد كل منهن ) اى من نسائه ( سوى حامل الاطول منهما ) اى من  
 عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتمل ان تكون المخرجة بقرعة  
 والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتأت متوفى عنها زمن عدتها او  
 بعده بامارة حمل كحركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الريبة  
 ( اثلاثة ) من المعتدات ( الحائيل ذات الاقرا وهى ) جمع قراء بمعنى ( الحيض )  
 روى عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضى الله عنهم ( الممارقة في الحياة ) بطلاق او  
 خلع او فسخ ( فعدتها ان كانت حرة او مبعضة ثلاثة قروء كامسالة )  
 لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يعتد بحيضة  
 طلقت فيها ( والا ) بان كانت امة فعدتها ( قران ) روى عن عمر وابنه  
 وعلى رضى الله عنهم ( الرابعة ) من المعتدات ( من فارقها ) زوجها ( حيا  
 ولم تحض لصغر او اياس فتعتد حرة ثلاثة اشهر ) لقوله تعالى واللاى  
 يأسن من الحيض من نسايبكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر  
 واللاى لم يحضن اى كذلك ( و ) عدة ( امة ) كذلك ( شهران ) لقول عمر  
 رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه  
 الانزم واحتج به احمد ( و ) عدة ( مبعضة بالحساب ) فتزيد على الشهرين من  
 الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية ( ويجبر الكسر ) فلو كان ربعها  
 حرا فعدتها شهران وثمانية ايام ( الخامسة ) من المعتدات ( من ارتفع حيضها

ولم تدركه ( اي سبب رفعه ) فعدتها ( ان كانت حرة ) سنة تسعة اشهر  
للحمل ( لانها غالب مدته ) وثلاثة ( اشهر ) للعدة ( قال الشافعي هذا قضاء  
عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر علمناه ولا تنقض العدة  
بعود الحيض بعد المدة ( وتنقص الامة ) عن ذلك ( شهراً ) فعدتها احد  
عشر شهراً ( وعدة من بلغت ولم تحض ) كايسة لدخولها في عموم قوله  
تعالى واللاي لم يحضن ( و ) عدة ( المستحاضة الناسية ) لوقت حيضها كايسة  
( و ) عدة ( المستحاضة المبتدأة ) الحرة ( ثلاثة اشهر والامة شهران )  
لان غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة ( وان علمت ) من ارتفع حيضها  
( ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض  
فتعتد به ) وان طال الزمن لاسها مطلقة لم تياس من الدم ( او تبلغ سن  
الاياس ) خمسين سنة ( فتعتد عدته ) اي عدة الاياس اي عدة ذات الاياس  
ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او في وقت كذا  
( السادسة ) من المعتدات ( امرأة المفقود تربص ) حرة كانت او امة  
( ما تقدم في ميراثه ) اي اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهلاك  
وتمام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة ( ثم تعتد للوفاة )  
اربعة اشهر وعشرة ايام ( وامة ) فقد زوجها ( كحرة في التربص ) اربع  
سنين او تسعين سنة ( و ) اما ( في العدة ) للوفاة بعد التربص المذكور  
فعدتها ( نصف عدة الحرة ) لما تقدم ( ولا تفقر ) زوجة المفقود ( الى  
حكم حاكم يضرب المدة ) اي مدة التربص ( وعدة الوفاة ) كما لو قامت اليانة  
وكعدة الايلا ولا تفقر ايضا الى طلاق ولي زوجها ( وان تزوجت )  
زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة ( فقدم الاول قبل وطئ الثاني  
فهي للاول ) لانا تينا بقدومه بطلان نكاح الثاني ولا مانع من الرد  
( و ) ان قدم الاربع ( بعده ) اي بعد وطئ الثاني ( فله ) اي للاول  
( اخذها زوجة بالعمد الاول ولو لم يطلق الثاني ولا يطا ) وها الاول ( قبل  
فراغ عدة الثاني وله ) اي للاول ( تركها معه ) اي مع الثاني ( من غير تجديد  
عقد ) للثاني وقال المنقح الاصح بعقد انتهى قال في الرعاية وان قلنا يحتاج الثاني  
عقد جديد اطلقها الاول لذلك انتهى وعلى هذا فتعتد بعد طلاق الاول  
ثم يجدد الثاني عقدا لان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد  
تركها لها وقد تينا بطلان عقد الثاني بقدوم الاول ( وياخذ ) الزوج



الاول ( قدر الصداق الذي اعطاها من ) الزوج ( الثاني ) اذا تركها  
 له لقضاء على وعثمان انه يخير بينها وبين الصداق الذي ساق  
 اليها هو ( ويرجع الثاني عليها بما اخذه ) الاول ( منه ) لانها غرامة  
 لزمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومتى فرق بين زوجين  
 لموجب ثم بان انتفاؤه فكم مقود فصل ومن مات زوجها الغائب  
 اعتدت من موته ( او طلقها ) وهو غائب ( اعتدت منذ الفارقة وان لم  
 تحدد ) اي وان لم تات بالاحداد في صورة الموت لان الاحداد ليس شرطا  
 لاقتضا العدة ( وعدة موطوءة بشبهة او زنا او ) موطوءة ( بعقد فاسد  
 كمطلقة ) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطئ يقتضي شغل الرحم فوجبت  
 العدة منه كالسكاح الصحيح وتستبرأ امة غير مزوجة بحيضة ولا يحرم على زوج  
 وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطئ في فرج ( وان  
 وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما ) اي بين المعتدة الموطوءة  
 والواطي ( وامت عدة الاول ) سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد  
 او وطئ بشبهة ما لم تحمل من الثاني فتتقضى عدتها منه بوضع الحمل ثم تعد  
 للاول ولا يحتسب منها ) اي من عدة الاول ( مقامها عند الثاني )  
 بعد وطئه لاقطاعها بوطئه ( ثم ) بعد اعتدادها للاول ( اعتدت للثاني )  
 لاسيما حقان اجتماعا لرجلين فلم يتداخلوا وقدم اسبقهما كما لو تساويا في مباح  
 غير ذلك ( وتحمل ) الموطوءة في عدتها بشبهة او نكاح فاسد ( له ) اي  
 لو اطمئنا بذلك بعقد ( بعد انفصال العدين ) لقول على رضي الله عنه اذا  
 انفقت عدتها فهو خاطب من الخطاب ( وان تزوجت ) المعتدة ( في عدتها  
 لم تقطع ) عدتها ( حتى يدخل بها ) اي يطاها لان عقد باطل فلا تصير  
 به فراشا ( فاذا فارقتها ) الثاني ( بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت  
 العدة من الثاني ) لما تقدم ( وان اتت ) الموطوءة بشبهة في عدتها ( بولد  
 من احدهما ) بعينه ( انفقت منه عدتها به ) اي بالولد سواء كان من الاول  
 او من الثاني ( ثم اعتدت للآخر ) بثلاثة قرؤ ويكون الولد للاول اذا  
 اتت به لدون ستة اشهر من وطئ الثاني ويكون للثاني اذا اتت به لاكثر من  
 اربع سنين منذ بانت من الاول وان اشكل عرض على القافة ( ومن وطئ  
 معتدته البائن ) في عدتها ( بشبهة استأنفت العدة بوطئه ودخلت فيها بقية )  
 العدة ( الاولى ) لانهما عدتان من واحد لو طئتين يخلق النسب فيهما لحوقا

واحدًا فتدخلا وتبين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها  
ثم طلقها استأنفت ( وان تكح من ابائها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول ) بها  
( بنت ) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل المسيس  
والخلوة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان  
الرجعة اعادة الى النكاح الاول <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> يحرم احواد فوق ثلاث  
على ميت غير زوج و ( يلزم الاحداد مدة العدة كل ) امرأة ( متوفى زوجها  
عنها في نكاح صحيح ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر ان تحمد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج اربعة اشهر  
وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداد لانها ليست  
زوجة ولا يعتبر للزوم الاحداد كونها وارثة او مكلفة فيلزمها ( ولو ذمية  
او امة او غير مكلفة ) فيجنبا ولها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكلفا  
اولا لعموم الاحاديث والتساويهن في لزوم اجتناب المحرمات ( ويباح )  
الاحداد ( لبائن من حي ) ولا يسن لها قاله في الرعاية ( ولا يجب )  
الاحداد ( على ) مطلقة ( رجعية و ) لاعلى : موطوءة بشبهة او زنا او في  
نكاح فاسد او ( نكاح ) باطل او ملك عيين ( لانها ليست زوجة متوفى عنها  
( والاحداد اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة  
والطيب والتحسين ) باسفيد : ونحوه ( والحد وما صنع للزينة قبل لسج  
او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين ( و ) ترك ( حلى وكحل  
اسود ) بلا حاجة ( لا توتيا ونحوها ولا ) ترك ( نقاب و ) لا ترك ( ايض  
ولو كان حسنا ) كبريسم لان حسنه من اصلي خالقه فلا يلزم تغييره  
ولا تمنع من لبس ملون لدفع وسخ كالحلى ولا من اخذ ظفر ونحوه  
ولا من تنظيف وغسل : فصل ونجب عدة الوفاة في المنزل :  
الذي مات زوجها وهي به ( حيث وجبت ) فلا يجوز ان تتحول منه بلا  
عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلمة ( فان تحولت  
خوفا ) على نفسها او مالها ( او ) حولت ( قهرا او ) حولت ( بحق )  
يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالك لها او طلبه فسوق اجرة  
اولا تجب ما تكترى به الا من مالها ( انتقلت حيث شأت ) للضرورة  
ويلزم منتقلة بلا حاجة العود وتنقضي العدة بمضى الزمان حيث كانت ( ولها )  
اي للتوفى عنها زمن العدة ( الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا ) لانه مظنة



الفساد ( وان تركت الاحداد ) عمدا ( ائمت وئمت عدتها بمضى زمانها )  
 اى زمان العدة لان الاحداد ليس شرطا فى انقضاء العدة ورجعية فى لزوم  
 مسكن كمتوفى عنها وتعتد بان ينامون من البلد حيث شأت ولا تين الا به  
 ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحصينا لمراسه ولا محذور فيه  
 لزومها ( باب الاستبراء ) مأخوذ من البرائة وهى التمييز والقطع  
 وشرعاً تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك عین ( من ملك امة يوطا  
 مثلها ) بيع او هبة اوسبي او غير ذلك ( من صغير وذكر وضدها ) وهو  
 الكبير والمرأة ( حرم عليه وطئها ومقدماته ) اى مقدمات الوطى من قبلة  
 ونحوها ( قبل استبرائها ) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن بالله  
 واليوم الآخر فلا يسقى ماؤه وئ غيره رواه احمد والترمذى وابو داود  
 وان اعتقها قبل استبرائها لم يصح ان يتزوجها قبل استبرائها وكذا ليس  
 لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاوها ومن وطى امة ثم اراد  
 تزويجها او بيعها حرما حتى يستبرئها فان خالف صح البيع دون التزويج  
 وان اعتق سريته او ام ولده او عتقت بموته لزومها استبرا نفسها ان لم يكن  
 استبراها ( واستبرا الحامل بوضدها ) كل الحمل ( و ) استبرا ( من تحيض  
 بحیضة لقوله عليه السلام فى سبي او طاس لا توطا حامل حتى تضع  
 ولا غير حامل حتى تحيض حیضة رواه احمد وابو داود ( و ) استبراء  
 ( الايسة والصغيرة بمضى شهر ) لقيام الشهر مقام حیضة فى العدة واستبراء  
 من ارتفع حیضها ولم تدر مافعه عشرة اشهر وتصدق الامة ان قالت  
 حضت وان ادعت موروثه تحریمها على وارث بوطى مورثه او ادعت  
 مشترأة ان لها زوجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

### كتاب الرضاع

وهو لغة مص اللبن من الثدي وشرطا مص من دون الحولين لبنا تاب عن حمل  
 او شربه ومحوه ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) لحديث عائشة  
 مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة ( والمحرم )  
 من الرضاع ( خمس رضعات ) لحديث عائشة قالت اتزل فى القران عشر  
 رضعات معلومات يحرم من قسح من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس  
 رضعات معلومات يحرم من قسح رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

ذلك رواء مسلم وتحرم الحس اذا كانت ( في الحولين ) لقوله تعالى والوالدات  
 يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولقوله عليه  
 السلام لا يحرم من الرضاع الا ما فلق الاما وكان قبل الفطام قال الترمذي  
 حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لتنفس او انتقل الى ثدي اخر  
 ونحوه فرضعة فان عاد ولو قريبا فثنتان ( والسعوط ) في اقب  
 ( والوجور ) في قم محرم كرضاع ( ولبن ) المرأة ( الميتة ) كلبن الحية  
 ( و ) لبن ( الموطوءة بشبهة او بعقد فاسد ) كالموطوءة بنكاح صحيح ( او باطل )  
 اى الموطوءة بنكاح باطل اجماعا ( او بزنا محرم ) لكن يكون مرتضع ابنا لها  
 من الرضاع فقط في الاخيرتين لانه لما لم تثبت الابوة من النسب لم يثبت  
 ما هو فرعها ( وعكسه ) اى عكس اللبن المذكور لبن ( البهيمة ) لبن ( غير  
 حلي ولا موطوء ) فلا يحرم فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة او رجل  
 او حتى مشكل او ممن لم تحمل لم يصيرا اخوين ( فمتى ارضعت امرأة طفلا )  
 دون الحولين ( صار ) المرتضع ( ولدها في ) تحريم ( النكاح و ) اباحة  
 ( النظر والخلوة و ) في ( المحرمة ) دون وجوب النفقة والعقل والولاية  
 وغيرها ( و ) صار المرتضع ايضا فيما تقدم فقط ( ولد من نسب لبنها اليه  
 بحمل ) اى بسبب حملها منه ولو بتحملها ماؤه ( او وطى ) بنكاح او شبهة  
 بخلاف من وطى بزنا لان ولدها لا ينسب اليه فالمرتضع كذلك ( و )  
 صارت ( محارمه ) اى محارم الواطئ اللاحق به النسب كابائه وامهاته  
 واجدادهم وجداته واخواتهم واولادهم واعمامهم وعماتهم واخواله وخالاته  
 ( محارمه ) اى محارم المرتضع وصارت محارمها اى محارم المرضعة كابائها  
 واخواتها واعمامها ونحوهم ( محارمه ) اى محارم المرتضع ( دون ابويه  
 واصولهما وفروعهما ) فلا تنشر الحرمة لاولئك ( فتباح المرضعة لابي  
 المرتضع واخيه من النسب و ) تباح ( امه واخته من النسب لابي واخيه )  
 من الرضاع اجماعا كما يحل لاخيه من ابيه ( اخته من امه ) ومن حرمت  
 عليه بنتها ( كاهم وجدته واخته ) فارضعت طفلة حرمتها عليه ( ابدا  
 ) وفسخت نكاحها منه ان كانت زوجة ) له لما تقدم من انه يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس امهات اولاده بلبنه زوجة له صغرى  
 حرمت عليه لثبوت الابوة دون امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة ( وكل  
 امرأة افسدت نكاح نفسها ) بسبب ( رضاع قبل الدخول فلا مهر لها )



لحجى الفرقه من جهتها ( وكذا ان كانت ) الزوجة ( طفلة فدبت فرضعت  
 من ) ام او اخت له ( نائمة ) انفسخ نكاحها ولا مهر لها لانه لا فعل للزوج  
 فى الفسخ ( و ) ان افسدت نكاح نفسها ( بعد الدخول فمهرها بحاله )  
 لاستقرار المهر بالدخول ( وان افسده ) اى نكاحها ( غيرها فلها على  
 الزوج نصف المسمى قبله ) اى قبل الدخول لانه لا فعل لها فى الفسخ  
 ( و ) لها ( جميعه بعده ) اى بعد الدخول لاستقراره به ( ويرجع الزوج  
 به ) اى بما غرمه من نصف او كل ( على المفسد ) لانه اغرمه فان تعدد  
 المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة ( ومن قال لزوجته انت اختى  
 لرضاع بطل النكاح ) حكما لانه اقربا يوجب فسخ النكاح بينهما فلزمه  
 ذلك ( فان كان ) اقراره ( قبل الدخول وصدقه ) انها اخته ( فلا مهر )  
 لها لانها اتفقا على ان النكاح باطل من اصله ( وان اكذبت ) فى قوله  
 انها اخته قبل الدخول ( فلها نصفه ) اى نصف المسمى لان قوله غير  
 مقبول عليها فى اسقاط حقها ( ويجب ) المهر ( كله ) اذا كان اقراره بذلك  
 ( بعده ) اى بعد الدخول ولو صدقه ما لم تكن مكتته من نفسها مطاوعة  
 ( وان قالت هى ذلك ) اى قالت لزوجها انت اخى من الرضاع  
 ( واكذبها فهى زوجته حكما ) اى ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه فى فسخ  
 النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فهى زوجته  
 ايضا ( واذا شك فى الرضاع او ) شك فى ( كماله ) اى كونه خمس رضعات  
 ( او شككت المرضعة ) فى ذلك ( ولاينة فلا تحريم ) لان الاصل عدم  
 الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكره استرضاع فاجرة وسيئة  
 الخلق وجذماء وبرصاء

### كتاب النفقات

جمع نفقة وهى كفاية من يمويه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابعها  
 ( يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا ) اى خبزا وادما ( وكسوة ومسكنا بما يصلح  
 لملها ) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواء  
 مسلم وابوداود ( ويعتبر الحاكم ) تقدير ( ذلك بحالهما اى بيسارهما او  
 اعسارهما او يسار احدهما واعسار الاخر ) عند التنازع ( بينهما  
 ) فيفرض ( الحاكم ) الموسرة تحت الموسر قدر كفايتها من ارفع خبز

البلد وادبه و ) يفرض لها ( لهما عادة الموسرين بمحلها و ) يفرض للموسرة تحت الموسر من الكسوة ( ما يلبس مثلها من حرير وغيره ) كجيد كتان وقطن واقل ما يفرضه من الكسوة قميص وسراويل وطراحة ومقنعة ومداس ومضربة للشتا ( وللنوم فراش ولحاف وازار للنوم في محل جرت العادة به فيه ) ومخدة وللجلوس حصير جيد وزلي ( اي بساط ولا بد من ماعون الدار ويكتفى بنحرف وخشب والعدل ما يليق بهما ولا يلزمه ملخفة وخف لخروجها ) ويفرض الحاكم ( للفقيرة تحت الفقير من ادنى خبز البلد و ) من ( ادم يلايها ) وتنقل متبرمة من ادم الى اخر ( و ) يفرض للفقيرة من الكسوة ( ما يلبس مثلها ويجلس ) وينام ( عليه و ) يفرض للمتوسطة مع المتوسط والغنية مع الفقير وعكسها ( كفقيرة تحت غنى ) ما بين ذلك عرفا ( لان ذلك هو اللايق بحالهما ) وعليه ( اي على الزوج ) مونة نظافة زوجته ( من دهن وسدر وخن ماء ومشط واجرة قيمة دون ) ما يعود بنظافة ( خادمها ) فلا يلزمه لان ذلك يراد للزينة وهي غير مطلوبة من الخادم ( ولا ) يلزم الزوج لزوجته ( دوا واجرة طيب ) اذا مرضت لان ذلك ليس لحاجتها الضرورية المعتادة وكذا لا يلزمه ثمن طيب وحناء وخضاب ومحوه ومن اراد منها تزينا به او قطع رائحة كريهة واتى به لزمها وعليه لمن يخدم مثلها خادم واحد وعليه ايضا مونة لحاجة ~~فصل~~ ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنها كالزوجة ~~بم~~ لايها زوجة بدليل قوله تعالى وبمولتهن احق بردهن في ذلك ( ولا قسم لها ) اي للرجعية وتقدم ( والباين بفسخ او طلاق ؛ ثلاث او على عوض ) لها ذلك ( اي النفقة والكسوة والسكن ) ان كانت حاملا ؛ لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانهقوا عليهن حتى يضعن حملهن ومن انفق يظنها حاملا فبانت حائلا رجع ومن تركه يظنها حائلا فبانت حاملا لزمه ماضى ومن ادعت حملا وجب اتفاق ثلاثة اشهر فان مضت ولم بين رجع ( والنفقة ) للباين الحامل ( للحمل ) نفسه ( لا لها من اجله ) لانها تجب <sup>بوجوده</sup> بوجوده وتسقط بعدمه فتجب لحامل ناشز ولحامل من وطئ شهة او نكاح فاسد او ملك عين ولو اعتقها وتسقط بمضى الزمان قال المنقح مالم تستدن باذن حاكم او تنفق بنية رجوع ( ومن ) اي اي زوجة ( حبست ولو ظلما او نشزت او تطوعت بلا اذنه بصوم او حج او احرمت بنذر حج او ) نذر ( صوم



او صامت عن كفارة او ) عن ( قضاء رمضان مع سعة وقته ) بلا اذن  
زوج ( او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت ) نفقتها لانه منعت نفسها  
عنه بسبب لا من جهته فسقطت نفقتها بخلاف من احرمت بفريضة من  
صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسببها او صامت قضاء رمضان في  
آخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض  
كحضر وان اختلعا في شوز او اخذ نفقة فقولها ( ولا نفقة ولا سكنى ) من  
تركة ( لمتوفى عنها ) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة  
ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصة الحمل من  
التركة ان كانت والا فعلى وارثه الموصر ( ولها ) اي لمن وجبت لها النفقة  
من زوجة ومطلقة رجعية وبائن حامل ونحوها ( اخذ نفقة كل يوم من  
اوله ) يعني من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخير  
عنه والواجب دفع قوت من خبز وادم لاجب و ( لا قيمتها ) اي قيمة النفقة  
( ولا ) يجب ( عليها اخذها ) اي اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة  
فلا يجبر عليه من امتنع منهما ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم  
الا بتراضيهما ( فان اتفقا عليه ) اي على اخذ القيمة ( او ) اتفقا ( على  
تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز ) لان الحق لا يعدوها ( ولها  
الكسوة كل عام مرة في اوله ) اي اول العام من زمن الوجوب لانه اول  
وقت الحاجة الى الكسوة فيعطى كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة  
عليها شيئا فشيئا بل هو شيء واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووطاء  
وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كما عون الدار ومشط يجب  
تقدر الحاجة ومتى انقض العام والكسوة باقية فعليه كسوة للجديد ( وان  
غاب ) اي الزوج او كان حاضرا ( ولم ينفق ) على زوجته ( ) لزمته نفقة  
ما مضى ( وكسوته ولو لم يفرضها الحاكم ترك الاتفاق لعذر اولا لانه حق  
يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كالاجرة ( وان انفقت )  
الزوجة ( في غيبته ) اي غيبة الزوج ( من ماله فان ميتا غريمها الوارث )  
للزوجة ( ما انفقته بعد موته ) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فما قبضته  
بعده لاحق لها فيه فيرجع عليها ببذله ثم فصل ومن تسلم زوجته بمهر  
التي يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها ( او بذلت ) تسليم ( نفسها ) او بذله  
وايها ( ومثلها يوطا ) بان تم لها تسع سنين ( وجبت نفقتها ) وكسوتها

( ولو مع صغر زوج ومرضه وجبه وعته ) ويجبر الولي مع صغر الزوج على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارش جنائته ومن بذلت التسليم وزوجها غايب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ويمضي زمن يمكن قدومه في مثله ( ولها ) اي الزوجة ( منع نفسها ) من الزوج ( حتى تقبض صداقها الحال ) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن اخذه بعد ولها النفقة في مدة الامتناع لذلك لانه بحق ( فان سلمت نفسها طوعا ) قبل قبض حال الصداق ( ثم ارادت المنع لم تملك ) ولا نفقة لها مدة الامتناع وكذا لو تساكتا بعد العقد فلم يطلبها ولم تبذل نفسها فلان نفقة ( واذا اعسر ) الزوج ( بنفقة القوت او ) اعسر ( بالكسوة ) اي كسوة المعسر ( او ) اعسر ( ببعضها ) اي بعض نفقة المعسر او كسوته ( او ) اعسر ( بالمسكن ) اي مسكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون يوم ( فلها فسخ النكاح ) من زوجها المعسر لحديث ابي هريرة مرفوعاً في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما رواه الدارقطني ففسخ فوراً او متراجها باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه ولا يمنعها تكسباً ولا يحبسها ( فان غاب ) زوج ولو موسراً ( ولم يدع لها نفقة وتعدر اخذها من ماله ) تعذرت ( استدانتها عليه فلها الفسخ باذن الحاكم ) لان الاتفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما وقدوت على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها وخادمها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من قباله **باب نفقة الاقارب والمماليك** **من الادميين والبهائم** ( تجب ) النفقة كاملة اذا كان المنفق عليه لا يملك شيئاً ( او تتمها ) اذا كان يملك البعض ( لابويه وان علوا ) لقوله تعالى وبالوالدين احسانا ومن الاحسان الاتفاق عليهما ( و ) تجب النفقة او تتمها ( لولده وان سفل ) ذكر اكان او انثى لقوله تعالى وعلى المولود له ررقيهن وكسوتهن ( حتى ذوى الارحام منهم ) اي من ابائه وامهاته كاجداد المدلين بابائهم وجداته الساقطات ومن اولاده كولد البنت سواء ( حجب ) اي الغنى ( معسر ) فمن له اب وجد معسران وجبت عليه نفقتهما ولو كان محجوباً من الجد بابيه المعسر ( اولاً ) بان لم يحجبه احد كمن له جد معسر ولا اب له فعليه نفقة جده



لأنه وارثه ( و ) يجب النفقة أو اكملها ( لكل من يرثه ) المنفق  
 ( بفرض ) كولد الأم ( أو تعصيب ) كاخ وعم لغير أم ( لا ) لمن يرثه  
 ( برحم ) كخال وخالة ( سوى عمودي نسيه ) كما سبق ( سواء ورثه الآخر  
 كاخ ) للمنفق ( أولا كعمة وعتيق ) وتكون النفقة على من يجب عليه  
 ( بمعروف ) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال  
 وعلى الوارث مثل ذلك فأوجب على الأب نفقة الرضائع ثم أوجب مثل  
 ذلك على الوارث وروى أبو داود أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 من ار قال أمك وإهلك واحتك وإخاك وفي لفظ ومولائك الذي هو أدناك حقاً  
 واجباً ورهما موصولاً ويشترط لوجوب نفقة القريب ثلاثة شروط الأول  
 أن يكون المنفق وارثاً لمن ينفق عليه وتقدمت الإشارة إليه الثاني فقر  
 المنفق عليه وقد أشار إليه بقوله ( مع فقر من يجب له ) النفقة وعجزه عن  
 تكسب ( لأن النفقة إنما تجب على سبيل المواساة والغنى بملكه أو قدرته  
 على التكسب مستغن عن المواساة ولا يعتبر نقصه فتجب لصحيح مكلف  
 لأحرفة له الثالث غنى المنفق وإليه الإشارة بقوله ( إذا فضل ) ما ينفقه عليه  
 ( عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه وليته وعن كسوة وسكنى ) لنفسه  
 وزوجته ورقيقه ( من حاصل ) في يده ( أو متحصل ) من صناعة أو تجارة  
 أو اجرة عقار أو ريع وقف ونحوه لحديث جابر مرفوعاً إذا كان أحدكم  
 فقيراً فليبدأ بنفسه فإن كان فضل فعلى عياله فإن كان فضل فعلى قرابته  
 و ( لا ) تجب نفقة القريب ( من راس مال ) التجارة ( و ) لامن ( ثمن  
 ملك و ) لامن ( آلة صنعة ) لحصول الضرر بوجوب الاتفاق من ذلك  
 ومن قدر أن يكتسب أجراً لنفقة قريبه ( ومن له وارث غير أب ) واحتاج  
 للنفقة ( فنفقته عليهم ) أي على وارثيه ( على قدر أرثهم ) منه لأن الله تعالى  
 رتب النفقة على الإرث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب أن يرتب  
 مقدار النفقة على مقدار الإرث ( فمن ) له أم وجد ( على الأم ) من  
 النفقة ( الثلث والثلثان على الجد ) لأنه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة  
 وأخ لغير أم ( على الجدة السدس والباقي على الأخ ) لأنهما يرثانه كذلك  
 ( والأب ينقرد بنفقة واده ) لقوله عليه السلام لهتد خذى ما يكفيك  
 ووليك بالمعروف ( ومن له ابن فقير وأخ موسر فلا نفقة له عليهما ) أما  
 ابنه فلفقره وأما الأخ فلعجزه بالابن ( ومن ) احتاج للنفقة و ( أمه فقيرة

وحدته موسرة ففقته على الجدة ) ليسارها ولا يمنع ذلك حججها بالام  
لعدم اشتراط الميراث في عمودي النسب كما تقدم ( ومن عليه نفقة زيد )  
مثلا لكونه ابنه او اباه او اخاه ونحوه ( فعليه نفقة زوجته ) لان ذلك  
من حاجة الفقير لدعاء ضرورته اليه ( ك ) نفقة ( ظئر ) من تجب نفقته  
فيجب الاضاق عليهما ( حولين ) كاملين لقوله تعالى والوالدات يرضعن  
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف الى قوله وعلى الوارث مثل ذلك والوارث انما يكون  
بعد موت الاب ( ولا نفقة ) بقرابة ( مع اختلاف دين ) ولو من عمودي  
نسبه لعدم التوارث اذا ( الا بالولاء ) فتلزم الفقة المسلم لعتيقه الكافر  
وعكسه لارثه منه ( و ) يجب ( على الاب ان يسترضع لولده ) اذا عدت  
امه او امتعت لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى اى فاسترضعوا  
له اخرى ( ويودى الاجرة ) لذلك لانها في الحقيقة نفقة لتسولد اللبن من  
غذائها ( ولا يمنع ) الاب ( امه ارضاعه ) اى ارضاع ولدها لقوله تعالى  
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وله منعها من خدمته لانه  
يفوت حق الاستمتاع في بعض الاحيان ( ولا يلزمها ) اى لا يلزم الروحة  
ارضاع ولدها دينية كانت او شريفة لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له  
اخرى ( الا لضرورة كخوف تله ) اى تلف الرضيع بان لم يقبل ثدى  
غيرها ونحوه لانه انقاذ من مهلكة ويلزم ام ولد ارضاع ولدها مطلقا فان  
عتقت فكباين ( ولها ) اى للرضعة ( طاب اجرة المثل ) لرضاع ولدها  
( ولو ارضعه غيرها مجانا ) لانها اشفق من غيرها ولبيها امرى ( باينا كانت )  
ام الرضيع في الاحوال المذكورة ( او تحته ) اى زوجة لايه لعموم قوله  
تعالى فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن ( وان تزوجت ) المرضعة ، اخر  
قوله ( اى للثاني ) منعها من ارضاع ولد الاول مالم ( تكن اشترطته في القدر  
او يضطر اليها ) بان لم يقبل ثدى غيرها او لم يوجد غيرها لتعينه عليها اذا لما  
تقدم **فصل** في نفقة الرقيق ( و ) يجب ( عليه ) اى على السيد  
( نفقة رقيقه ) ولو آبقا او ناشزا ( طعاما ) من غالب قوت البلد ( وكسوة  
وسكنى ) بالمعروف ( وان لا يكلفه مشقا كثيرا ) لقوله عليه السلام للملوك  
طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق رواه الشافعى  
في مسنده ( وان اتفقا على المخارجة ) وهى جعله على الرقيق كل يوم



او شهر شيئا معلوما له ( جاز ) ان كانت قدر كسبه فاقبل بعد نفقته روى  
 ان الزبير كان له الف مملوك على كل واحد كل يوم درهم ( ويرى )  
 سيده ( وقت القايلة ) وهي وسط النهار ( و ) وقت ( النوم و ) وقت  
 ( الصلاة ) المفروضة لان عليهم في ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام  
 لا ضرر ولا ضرار ( ويركبه ) السيد ( في السفر عقبة ) حاجة ليلا يكلفه  
 مالا يطيق ( وان طلب ) الرقيق ( نكاحا زوجة ) السيد ( او باعه ) لقوله  
 تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ( او طلبته )  
 اى التزويج امة ( وطئها ) السيد ( او زوجها او باعها ) ازالة لضرر  
 الشهوة عنها ويزوج امة صبي او مجنون من يلى ماله اذا طلبته وان غاب  
 سيد عن ام ولده زوجت حاجة نفقة او وطئ وله تأديب رقيقة وزوجته  
 وولده ولو مكلفا مزوجا بضرب غير مبرح ويقيده ان خاف اباقه ولا يشتم  
 ابويه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه وحرم ان تسترضع  
 امة لغير ولدها الا بعد رتيه ولا يسرى عبد مطلقا ﴿ فصل ﴾ في  
 نفقة البهائم ( و ) يجب ( عليه علف بهائمها وسقيها وما يصلحها ) لقوله عليه  
 السلام عذبت امرأة في هرة جسستها حتى ماتت جوعا فلا هي اطعمتها ولا هي  
 ارسلتها تاكل من خشاش الارض متفق عليه ( و ) يجب عليه ( ان لا يحملها  
 ما تعجز عنه ) لئلا يعذبها ويجوز الانتفاع بها في غير ما خلقت له كبقر  
 الحمل وركوب وابل وجر لحث ونحوه ويحرم لعنها وضرب وجهه ووسم  
 فيه ( ولا يحلب من لبها ما يضر ولدها ) لقوله عليه السلام لا ضرر  
 ولا ضرار ( فان عجز ) مالك البهيمة ( عن فقها اجبر على بيعها او اجارتها  
 او ذبحها ان امكن ) لان بقائها في يده مع ترك الافساق عليها  
 ظلم والظلم تجب ازالته فان انى فعل حاكم الاصلح ويكره جز معرفة وناصية  
 وذنب وتعليق جرس او وتر وترو حمار على فرس وتستحب نفقة على ماله  
 غير الحيوان ﴿ باب الحضانة ﴾ من الحضن وهو الجنب لان المربي  
 يضم الطفل الى حضنه وهي حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل  
 مصالحه ( تجب ) الحضانة ( لحفظ صغير ومعتوه ) اى مختل العقل ( ومجنون )  
 لانهم يهاكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت انجاء من الهلكة ( والاحق  
 بها ام ) لقوله عليه السلام انت احق به مالم تسكنى رواء ابو داود  
 ولانها اشفق عليه ( ثم امهاتها القربى فالقربى ) لانهن في معنى الام لتحقق

ولادتهن (ثم اب) لانه اصل النسب (ثم امهاته كذلك) اى القربى فالقربى  
لانهن يدلين بعصبة قريبة (ثم جد) كذلك الاقرب فالاقرب لانه فى معنى  
ابى المحضون (ثم امهاته كذلك) القربى فالقربى (ثم اخت لابوين)  
لتقدمها فى الميراث (ثم) اخت (لام) كالجندات (ثم) اخت (لاب) ثم  
خالة لابوين ثم (خالة) (لام ثم) خالة (لاب) لان الخالات يدلين بالام  
(ثم عمات كذلك) اى تقدم العممة لابوين ثم لام ثم لاب لانهن يدلين بالاب  
(ثم خالات امه) كذلك (ثم خالات ابيه) كذلك (ثم عمات ابيه) كذلك  
ولا حضانة لعمات الام مع عمات الاب لانهن يدلين بابى الام وهو من  
ذوى الارحام وعمات الاب يدلين بالاب وهو من اقرب العصبات (ثم  
بنات اخوته) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب (و)  
مثلهن بنات (اخسواته ثم بنات اعمامه) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات  
عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك (و) بنات (عمات ابيه) كذلك على  
التفصيل المتقدم (ثم) تنتقل (لباقى العصبية الاقرب فالاقرب) فتقدم  
الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام اب ثم بنوهم وهكذا (فان  
كانت) المحضونة (اثية) يعتبر ان يكون العصبية (من محارمها) ولو  
برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصبية غير  
محرم سلمها لثقة يختارها او الى محرمه وكذا لو تزوجت ام وليس لولدها  
غيرها (ثم) تنتقل الحضانة (لذى ارحامه) من الذكور والامات غير  
من تقدم واولاهم ابوام ثم امهاته فاخ لام فخال (ثم) تنتقل (للحاكم)  
لعوم ولايته (وان امتع من له الحضانة منها او كان) من له الحضانة  
(غير اهل) للحضانة (انتقلت الى من بعده) يعنى الى من يليه كولاية  
النكاح لان وجود غير المستحق كعدمه (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل  
لأنها ولاية ليس هو من اهلها (ولا) حضانة (لفاسق) لانه لا يوثق به  
فيها ولا حظ للمحضون فى حضانتهم (ولا) حضانة (لكافر) على مسلم لانه  
اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق (ولا) حضانة (لمزوجة باجنبي من  
محضون من حين عقد) للحديث السابق ولو رضى زوج (فان زال المانع)  
بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطلقت المزوجة ولو رجعاً  
(رجع الى حقه) لوجود السبب وانتفاء المانع (وان اراد احد ابويه) اى  
ابوى المحضون (سفر طويلاً) لغير الضرر ار قاله الشيخ تقي الدين وابن



القسم ( الى بلد بعيد ) مسافة قصر فاكثر ( ليسكنه وهو ) اى السلد  
 ( وطريقه امان فحضانته ) اى المحضون ( لاييه ) لانه الذى يقوم بتاديبه  
 وتخرجه وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع ( وان بعد  
 السفر ) وكان ( لحاجة ) لا لسكنى فقيم منهما اولى ( او قرب ) السفر  
 ( لها ) اى لحاجة ويعود فالقيم منهما اولى لان فى السفر اضراجه ( او )  
 قرب السفر وكان ( للسكنى ) لحضانة ( لاه ) لانها اتم شفقة وانما  
 اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما فى المنهى وغيره فصل  
 واذا بلغ الاسلام سبع سنين كـ كاملة ( عاقلا خير بين ابويه فكان مع  
 من اختار منهما ) قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى  
 سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه وامه  
 فان اختار اياه كان عنده ليلاً ونهاراً ولا يتبع زيارة امه وان اختارها كان  
 عندها ليلاً وعند ابيه نهاراً ليعلمه ويؤديه وان عاد فاختار الاخر نقل اليه  
 ثم ان اختار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارها اقرع ( ولا  
 يقر ) محضون ( بيد من لا يصونه ويصلحه ) لقوات المقصود من الحضانة  
 ( وابو الاثى احق بها بعد ) ان تستكمل السبع ( ويكون الذكر بعد )  
 بلوغه ( رشده حيث شاء ) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان  
 لا يفرد عن ابويه ( والاثى ) منذ يتم لها سبع سنين ( عند ابيها ) وجوباً  
 حتى يستلمها زوجها ( لانه احفظ لها واحق بولايتها من غيره ولا تمنع الام  
 من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او يسهله  
 لاشتغاله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت قاله الشيخ تقي الدين وقال  
 اذا قدر ان الاب تزوج بضرة وهو يتركها عند ضرة امها لا تعمل مصلحتها  
 بل تؤذيها وتقصر فى مصلحتها وامها تعمل مصلحتها ولا تؤذيها فالحضانة  
 هنا للام قطعاً ولا يبيها وباقى عسبتها منها من الافراد والمعتوه ولو اثنى  
 عند امه مطلقاً

### كتاب الجنایات

جمع جنایة وهى لغة التعدى على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدى على البدن  
 بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فسق وامره الى  
 الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة ( وهى ) اى الجنایة ثلاثة

اضرب (عمد يختص القود به) والقود قتل القاتل بمن قتله (شرط القصد) اى  
 قصد الجاني الجناية (و) الضرب الثانى (شبه عمد) الثالث (خطا) روى ذلك عن  
 عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (العمد ان يقصد من يعلمه ادميا معصوماً فيقتله  
 بما يغلب على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصده بما لا يقتل  
 غالباً والعمد تسع صوراً احداها ما ذكره بقوله (مثل ان يجرحه بماله نقوذ) اى  
 دخول (فى البدن) كسكين وشوكة ولو بغيره بآلة ونحوها ولو لم يداو  
 مجروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمثل كما اشار اليه بقوله (او يضربه بحجر  
 كبير ونحوه) كالت وسندان ولو فى غير مقتل فان كان الحجر صغيراً فليس  
 بعمد الا ان كان فى مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغر او كبر  
 او حر او برد ونحوه او يعيده به (او ياقى عليه حايطة) او سقفاً ونحوهما  
 (او يلقيه من شاهق) فيموت الثالثة ان يلقيه بحجر اسد او نحوه او مكتوفاً  
 بحضرة او فى مضيق بحضرة حية او ينهشه كلباً او حية او يلسعه عقرباً  
 من القوائى غالباً الرابعة ما اشار اليها بقوله (او) ياقيه (فى نار او ماء  
 يفرقه ولا يمكنه التخلص منهما) لعجزه او كثرتهما فان امكنه فهدر الخامسة  
 ما ذكرها بقوله (او يحرقه) بحبل او غيره او يسد فيه واهه او يعصر خصيته  
 زمناً يموت فى مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يحبس ويمنعه الطعام او الشراب  
 فيموت من ذلك فى مدة يموت فيها غالباً) بشرط تعذر الطلب عليه والا  
 فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله بسحر) يقل غالباً الثامنة المذكورة  
 فى قوله (او) يقتله (بسم) بان سقاء سماً لا يعلم به او يخاطه بطعام ويطعمه  
 له او بطعام اكله فياكله جهلاً ومتى ادعى قاتل بسم او سحر عدم علمه انه  
 قاتل لم يقبل التاسعة المشار اليها بقوله (او شهدت عليه بينة بما يوجب  
 قتله) من زنا او ردة لا تقبل معها التوبة او قتل عمد (ثم رجعوا) اى  
 الشهود بعد قتله (وقالوا عمداً قتله) فيقاد بهذا كله (ونحو ذلك)  
 لانهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالباً ويختص بالقصاص مباشر للقتل عالم بانه  
 ظلم ثم ولى عالم بذلك فيينة وحاكم علموا ذلك (وشبه العمدان يقصد جناية  
 لا تقتل غالباً ولم يجرحه بها كمن ضربه فى غير مقتل بسوط او عصى صغيرة)  
 ونحوها (او لكرهه ونحوه) بيده او القاء فى ماء قليل او صاح بعاقل اغتفله  
 او بصغير على سطح فسقط فمات (و) قتل (الخطا ان يفعل ماله فعلة مثل ان  
 يرمى ما يظنه صيداً او) يرمى (غرضاً او) يرمى (شخصاً) مباح الدم كحربى



وزان محصن ( فيصيب ادميا ) معصوماً ( لم يقصده ) بالقتل فيقتله وكذا  
لو اراد قطع لحم او غيره مما له فعليه فسقطت منه السكين على اسان فقتله  
( و ) كذا ( عمد الصبي والمجنون ) لانه لا قصد لهما فهما كالمكلف المخطئ  
فالكفارة في ذلك في مال القتال والدية على عاقبته كما يأتي ويصدق ان  
قال كست يوم قتاته صغيرا او مجنونا وامكن ومن قتل بصف كفار  
من ظه حريبا فبان مسلما او رمى كفارا تترسوا بمسلم وخيف عليا ان  
لم نرمهم ولم يقصده فقتله فعليه الكفارة فقط لقوله تعالى وان كان من قوم  
عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ولم يذكر الدية في فصل  
تقتل الجماعة بل اي الاثنان فاكثر ( ١ ) الشخص ( الواحد ) ان صلح  
نعل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد ابن المسيب ان عمر ابن  
الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تعالى عليه اهل صنعاء  
لقتلهم به جميعا وان لم يصلح فعل كل واحد لاقتل فلا قصاص ما لم يتواطأوا  
عليه ( وان سقط القود ) بالعفو عن القاتلين ( ادوا دية واحدة )  
لان القتل واحد فلا يلزم به اكثر من دية كما لو قتلوه خطأ وان جرح  
واحد جرحا واخر مائة فهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم ذبحه  
اخر فالقاتل الاول ويعزر الثاني ( ومن اكراه مكلفا على قتل ) معين  
( مكافيه فقتله فالقتل ) اي القود ان لم يعف وليه ( او الدية ) ان عفا  
( عايبها ) اي على القاتل ومن اكراهه لان القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل  
غيره والمكره تسبب الى القتل بما يفضي اليه غالبا وقول قادر اقتل نفسك  
والا قتلتك اكراه ( وان امر ) مكلف ( بالقتل غير المكلف ) كصغير او مجنون  
فالقصاص على الامر لان المأمور اليه لا يمكن ايجاب القصاص عليه فوجب  
على المتسبب به ( او ) امر مكلف ( بالقتل مكلفا مجهل تحريمه ) اي تحريم  
القتل كمن نشأ بغير بلاد الاسلام ولو عبدا للامر فالقصاص على الامر  
لما تقدم ( او امر به ) اي بالقتل ( السلطان ظلما من لا يعرف طمعه فيه )  
اي في القتل بان لم يعرف المأمور ان المقتول لم يستحق القتل ( فقتل ) المأمور  
فالقود ان لم يعف مستحقه ( او الدية ) ان عفا عنه ( على الامر ) بالقتل  
دون المباشر لانه معذور لوجوب طاعة الامام في غير المعصية والظاهر ان  
الامام لا يامر الا بالحق ( وان قتل المأمور ) من السلطان او غيره  
( المكلف ) حال كونه ( علما بتحريم القتل فالضمان عليه ) بالقود او الدية

لمباشرة القتل مع عدم العذر لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ( دون الآمر ) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يوجب بما يراه الامام من ضرب او حبس ومن دفع الى غير مكلف الة قتل ولم يامر به فقتل لم يلزم الدافع شيء ( وان اشترك فيه ) اى فى القتل ( اثنان لا يجب القود على احدهما ) لو كان ( منفردا لابوة ) للمقتول ( او غيرها ) من اسلام او حرية كالأو اشترك اب واجني فى قتل ولده او حر ورقيق فى قتل رقيق او مسلم وكافر فى قتل كافر ( فالقود على الشريك ) للاب فى قتل ولده وعلى شريك الحر والمسلم لانه شارك فى القتل العمد المدوان وانما امتنع القصاص عن الاب والحر والمسلم لمعنى يختص بهم للقصور فى السبب بخلاف مالوا اشترك خاطي وعامد او مكلف وغيره او ولى قصاص واجني او مكلف وسبع او مقتول فى قتل نفسه فلا قصاص ( فان عدل ) ولى القصاص ( الى طلب المال ) من شريك الاب ونحوه ( لزمه نصف الدية ) كالشريك فى اتلاف مال وعلى شريك قن نصف قيمة المقتول <sup>في</sup> باب شروط <sup>في</sup> وجوب ( القصاص وهي اربعة ) احدها ( عصمة المقتول ) بان لا يكون مهدر الدم ( فلو قتل مسلم ) حربيا او نحوه ( او ) قتل ( ذمى ) او غيره ( حربيا او مرتدا ) اوزانيا محصنا ولو قبل ثبوته عند حاكم ( لم يضمه بقصاص ولا دية ) ولو انه مثله الشرط ( الثانى التكليف ) بان يكون القاتل بالغاً عاقلاً لان القصاص عقوبة مغلظة ( فلا ) يجب ( قصاص على صغير ولا مجنون ) او معتوه لانه ليس لهم قصد صحيح الشرط ( الثالث المكافاة ) بين المقتول وقاتله حال جناية ( بان يساويه ) القاتل ( فى الدين والحرية والرق ) يعنى بان لا يفضل القاتل المقتول باسلام او حرية او ملك ( فلا يقتل مسلم ) حر او عبد ( بكافر ) كتابي او مجوسى ذمى او معاهد لقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه الباري وابو داود ( ولا ) يقتل ( حر بعبد ) لحديث احمد عن علي من السنة ان لا يقتل حر بعبد وروى الدارقطني عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر بمبعض ولا مكاتب بقتله لانه مالك لرقبته ( وعكسه ) بان قتل كافر مسلماً او قن او مبعض حراً ( يقتل ) القاتل ويقتل القن بالقن وان اختلفت قيمتهما كما يؤخذ الجليل بالذميم والشريف بضده ( ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر ) والمكلف بغير المكلف لعموم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس



الشرط ( الرابع عدم الولادة ) بان لا يكون المقتول ولدا للقاتل وان سفل  
ولا لبنته وان سفلت ( فلا يقتل احد الابوين وان علا بالولد وان سفل )  
لقوله عليه السلام لا يقتل والد بولده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور  
عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم ( ويقتل الولد بكل منهما )  
اي من الابوين وان علوا لعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص  
منه ما تقدم بالنص ومتى ورث قاتل او ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل  
اخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل او ولده فلا قصاص لانه لا يتبعض  
باب استيفاء القصاص وهو فعل محبى عليه او فعل وليه بجان  
مثل فعله او شبهه ( يشترط له ) اي استيفاء القصاص ( ثلاثة شروط  
احدها كون مستحقه مكلفا ) اي بالغ عاقلا ( فان كان ) مستحق القصاص  
او بعض مستحقه ( صبي او مجنون لم يستوفه ) لهما اب ولا وصى ولا حاكم  
لان القصاص ثبت لما فيه من التشفي والانتقام ولا يحصل ذلك لمستحقه  
باستيفاء غيره ( وحبس الجاني ) مع صغر مستحقه ( الى البلوغ و ) مع  
جنونه الى ( الافاقة ) لان معاوية حبس هذبة ابن خشرم في قصاص حتى  
بلغ ابن القليل وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر وان احتاجا لنفقة  
فلولى مجنون فقط العفو الى الدية الشرط ( الثانى اتفاق الاولياء المشتركين  
فيه ) اي فى القصاص ( على استيفائه وليس لبعضهم ان يفرد به ) لانه  
يكون مستوفيا لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه ( وان كان من بقى )  
من الشركاء فيه ( غايبا او صغيرا او مجنونا انتظر القدوم ) للغيب  
( والبلوغ ) للصغير ( والعقل ) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه  
وان انفرد به بعضهم عزز فقط ولشريك فى تركة جان حقه من الدية  
ويرجع وارث جان على مقتضى بما فوق حقه وان عفا بعضهم سقط القود  
الشرط ( الثالث ان يؤمن ) فى ( الاستيفاء ان يتعد الجاني ) الاستيفا الى  
غيره لقوله تعالى فلا يسرف فى القتل ( فاذا وجب ) القصاص ( على )  
امرأة ( حامل او ) امرأة حایل فحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه  
اللبا ( لان قتل الحامل يتعدى الى الجنين وقتلها قبل ان تسقيه اللبا يضره  
لانه فى الغالب لا يعيش الا به ) ثم ( بعد سقيه اللبا ) ان وجد من  
يرضعه اعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لان غيرها يقوم مقامها فى ارضاعه  
( والا ) يوجد من يرضعه ( تركت حتى تطفمه ) لحولين لقوله عليه

السلام اذا قُتلت المرأة همدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا  
وحتى تكفل ولدها واذا زنت لم ترجم حتى تضع مافي بطنها ان كانت  
حاملا وحتى تكفل ولدها رواه ابن ماجة ( ولا يقتص منها ) اى من  
الحامل ( فى طرف ) كاليد والرجل ( حتى تضع ) وان لم تسقيه اللبا  
( والحد ) بالرجم اذا زنت المحصنة الحامل او الحائل وحملت ( فى ذلك  
كالقصاص ) فلا ترجم حتى تضع وتسقيه اللبا ويوجد من يرضعه والا  
فحتى تقطعه وتحد بجذبه عند الوضع ﴿ فصل ولا ﴾ يجوز ان ( يستوفى  
قصاص الا بحضرة سلطان او نائبه ) لاقتقاره الى اجتهاده وخوف الحيف  
( و ) لا يستوفى الا ( بالة ماضية ) وعلى الامام تفقد الالة لينع الاستيفاء  
بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيفائه  
ويحسنه مكنه منه والا امره ان يوكل وان احتاج الى اجرة فمن مال  
جنان ( ولا يستوفى ) القصاص ( فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو  
كان الجاني قتله بغيره ) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواه ابن  
ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها ليلا يحيف ﴿ باب  
العفو عن القصاص ﴾ اجمع المسلمون على جوازه ( يجب ) القتل  
( العمد القود او الدية فيخير الولي بينهما ) لحديث ابي هريرة مرفوعا من قتل له  
قتيل فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواه الجماعة الا الترمذى  
( وعفوه ) اى عفو ولي القصاص ( مجانا ) اى من غير ان ياخذ شيئا  
( افضل ) لقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى لحديث ابي هريرة مرفوعا  
ما عفا رجل عن مظلة الا زاده الله بها عزرا رواه احمد ومسلم والترمذى ثم  
لا تعزير على جان ( فان احتار ) ولي الجناية ( القود او عفا عن الدية  
فقط ) اى دون القصاص ( فله اخذها ) اى اخذ الدية لان القصاص  
اعلا فاذا اختاره لم يتمتع عليه الانتقال الى الادنى ( و ) له ( الصلح على  
اكثر منها ) اى من الدية وله ان يقتص لانه لم يعف مطلقا ( وان  
اختارها ) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قتل به لانه اسقط  
حقه من القصاص ( او عفا مطلقا ) بان قال عفوت ولم يقيد بقصاص ولا  
دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم ( او هلك  
الجاني فليس له ) اى لولى الجناية ( غيرها ) اى غير الدية من تركة  
الجاني لتعذر استيفاء القود كما لو تعذر فى طرفه ( واذا قطع ) الجاني



( اصعبا عمدا فمقا ) المجروح ( عنها ثم سرت ) الجناية ( الى الكف او النفس وكان العفو على غير شئ فانسراية ) هدر ( لانه لم يجب بالجناية شئ فسرابتها اولى ) وان كان العفو على مال فله ( اى للمجروح ) تمام الدية ( اى دية ماسرت اليه بان يسقط من دية ماسرت اليه الجناية ارش ما عفا عنه ويجب الباقي ) وان وكل ( ولى الجناية ) من يقتص له ثم عفا ( الموكل عن القصاص ) فاقص وكيه ولم يعلم ( بعفوه ) فلا شئ عليهما ( لا على الموكل لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سبيل ولا على الوكيل لانه لا تفريط منه وان عفا مجروح عن قود نفسه او ديتها صح كعفو وارثه ) وان وجب لرفيق قود او ( وجب له ) تعزير قذف فطلبه ( اليه ) واسقاطه ( اليه ) اى الى الرفيق دون سيده لانه مختص به ( فان مات ) الرفيق بعد وجوب ذلك له ( فلسيده ) طلبه واسقاطه لقيامه مقامه لانه احق به ممن ليس له فيه ملك **باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس** من الاطراف والجراح ( من اقيد باحد في النفس ) لوجود الشروط السابقة ( اقيد به في الطرف والجراح ) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية ( ومن لا ) يقاد باحد في النفس كالمسلم بالكافر والحر بالعبد والاب بولده ( فلا ) يقاد به في طرف ولا جراح لعدم المكافاة ( ولا يجب الا بما يوجب القود في النفس وهو ) اى القصاص فيما دون النفس ( نوعان احدهما في الطرف ( فتؤخذ العين ) بالعين ( والاتف ) بالانف ( والاذن ) بالاذن ( والسن ) بالسن ( والجفن ) بالجفن ( والشفة ) بالشفة العليا والسفلى بالسفلى ( والد ) باليد ايتى باليمنى واليسرى باليسرى ( والرجل ) بالرجل كذلك ( والاصبع ) باصبع تماثلها في موضعها ( والكف ) بالكف يماثله ( ولرفق ) ببله ( والدكر والحصى والالية والشفر ) بضم الشين وهو احد احمين المحيطين بالرحم كحاطة الشفتين على الفم ( كل واحد من ذلك يشبهه ) الاية السابقة ( وللقصاص في الطرف شروط ) ثلاث ( الاول الامن من الحيف ) وهو شرط جواز الاستيفا ويشترط لوجوبه امكان الاستيفا بلا حيف ( بان يكون القطع من المفصل او ينتهي اليه ) يعنى الى حد ( كإرن الاتف وهو ما لان منه ) دون القصبة فلا قصاص في جافة ولا كسر عظم غير سن ولا بعض ساعد ونحوه . ويقتص من منكب ما لم يخف جافة الشرط : الثانى المماثلة في الاسم

والموضع فلا تؤخذ يمين ( من يد و رجل وعين واذن ونحوها ) بيسار  
ولا يسار يمين ولا ( يؤخذ ) ( حصر ينصر ولا ) عكسه لعدم المساواة  
في الاسم ولا يؤخذ ( اصلي زايد وعكسه ) فلا يؤخذ زايد باصلي لعدم  
المساواة في المكان والمنفعة ( ولو تراضيا ) على اخذ اصلي زايد او عكسه  
( لم يجز ) اخذه به لعدم المقاصة ويؤخذ زايد بمثله موضعاً وخلقة الشرط  
الثالث استواءها ( اي استواء الطرفين المجنى عليه والمقتص منه ) ( كفي الصحة  
والكمال ) فلا تؤخذ يد او رجل ( صحيحة ) بيد او رجل ( شلا ولا ) يد  
او رجل ( كاملة الاصابع ) او الاظفار ( بناقصتهما ولا ) تؤخذ ( عين  
صحيحة ) عين ( قائمة ) وهي التي بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها  
لا يبصر بها قاله الازهرى ولا لسان باطق باخرس ولو تراضيا لنقص ذلك  
( ويؤخذ عكسه ) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع والعين القائمة بالصحيحة  
( ولا ارش ) لان المغيب من ذلك كالصحيح في الخلقة وانما نقص في الصفة  
وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الصحيح بمارن الاخشم  
الذي لا يجرد رايحة شى لان ذلك لعلة في الدماغ <sup>في</sup> فصل النوع  
الثاني <sup>في</sup> من نوعي القصاص فيما دون النفس ( الجراح فيقتص  
في كل جرح ينتهي الى عظم ) لامكان استيفاء القصاص من غير حيف  
ولا زيادة وذلك ( كالموضحة ) في الراس والوجه ( وجرح العضد و )  
جرح ( الساق و ) جرح ( الفخذ و ) جرح ( القدم ) لقوله تعالى  
والجروح قصاص ( ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج ) كالهاشمة  
والمنقلة والمامومة ( و ) لا في غير ذلك من ( الجروح ) كالجايقة لعدم  
امن الحيف والزيادة ولا يقتص في كسر عظم ( غير كسر سن ) لامكان  
الاستيفاء منه بغير حيف كبرد ونحوه ( الا ان يكون ) الجرح ( اعظم  
من الموضحة كالهاشمة والمنقلة والمامومة فله ) اي للمجنى عليه ( ان يقتص  
موضحة ) لانه يقتصر على اعض حقه ويقتص من محل جنايته ( وله ارش  
الزايد ) على الموضحة فياخذ بعد اقتصاصه من موضحة في هاشمة خمساً من  
الابل وفي منقلة عشرأ وفي مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً و يعتبر قدر جرح  
بمساحة دون كثافة اللحم ( و اذا قطع جماعة طرفاً ) يوجب قوداً كيد ( او  
جرحوا جرحاً يوجب القود ) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا حديدة  
على يد وتحاملوا عايتها حتى بانت ( فعليهم ) اي على الجماعة القاطعين او



الجارحين ( القود ) لما روى عن علي انه شهد عنده شاهدان على رجل بسرفة فقطع يده ثم جاء اخر فقالا هذا هو السارق واخطينا في الاول فرد شهادتهما على الثاني وغرمهما دية يد الاول وقال لو علمت انكما تعمدا لقطعكما وان تفرقت افعالهم او قطع كل واحد من جانب فلا قود عليهم ( وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها ) فلو قطع اصبعاً فتباكت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش ( وسراية القود مهدورة ) فلو قطع طرفاً قوداً فسرى الى النفس فلا شيء على قاطع لعدم تعديه لكن ان قطع قهراً مع حر او برد او بالة كالة او مسمومة ونحوها لزمه بقية الدية ( ولا ) يجوز ان يقتص عن عضو وجرح قبل بريه ( لحديث جابر ان رجلاً جرح رجلاً فاراد ان يستقيد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجارح حتى يبرى المجروح رواء الدارقطى ( كما لا تطلب له ) اى للعضو او الجرح ( دية ) قبل بريه لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود ولا دية لما روى عوده من نحو سن ومنفعة في مدة تقولها اهل الخبرة فلو مات تعينت دية الداهب

### ﴿ كتاب الديات ﴾

جمع دية وهي المال المؤدى الى مجنى عليه او وليه بسبب جناية يقال وديت القتل اذا اعطيت ديته ( كل من اتلف انساناً بمباشرة او سبب ) بان القى عليه افعى او القاه عليها او حفر بئراً محرماً حفره او وضع حجراً او قشر بطيخ او ماء بفضايه او طريق او بالت بها دابته ويده عليها ونحو ذلك ( لزمته ديته ) سواء كان مسلماً او ذمياً او مستامناً او مهادناً لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله ( فان كانت ) الجناية ( عمداً محضاً ) فالدية ( فى مال الجانى ) لان الاصل يقتضى ان بدل المتلف يجب على متلفه وارث الجناية على الجانى وانما خولف فى العاقلة لكثرة الخطا والعامد لاعتذر له فلا يستحق التخفيف وتكون ( حالة ) غير مؤجلة كما هو الاصل فى بدل المتلفات ( و ) دية ( شبه العمد والخطا على عاقلة ) اى عاقلة الجانى لحديث ابى هريرة ا قتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها

وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المراءة على عاقلتها متفق عليه ومن دعا من يحفر له يرا بداره فمات بهدم لم يلقه احد عليه فهدر ( وان غصب حرا صغيرا ) اى حبسه عن اهله ( فنهشته حية ) فمات او ( اصابته صاعقة ) وهى نار تنزل من السماء فيها رعد شديد قاله الجوهرى فمات وجبت الدية ( او مات بمرض ) وجبت الدية جزم به فى الوجيز ومتنخب الادبى وصححه فى التصحيح وعنه لا دية عليه نقلها ابو الصقر وجزم بها فى المنور وغيره وقدمها فى المحرر وغيره قال فى شرح المنتهى على الاصح وجزم بها فى التنقيح وتبعه فى المنتهى والاقناع ( او غل حرا مكلفا وقيد فمات بالصاعقة او الحية وجبت الدية ) لانه هلك فى حال تعديه بحبسه عن الهرب من الصاعقة والبطش بالحية او دفعها عنه فصل واذا ادب الرجل ولده ولم يسرف لم يضمنه وكذا لو ادب زوجته فى ثور ( او ) ادب ( سلطان رعيته او ) ادب ( معلم صبيه ولم يسرف لم يضمن ماتف به ) اى بتأديبه لانه فعل ماله فعلاه شرعا ولم يتعد فيه وان اسرف او زاد على ما يحصل به المقصود او ضرب من لاعقل له من صبي او غيره ضمن لتعديه ( ولو كان التأديب لحامل فاسقطت جنيته ضمه المؤدب ) بالغرة لسقوطه بتعديه ( وان طلب السلطان امرأة لكشف حق الله تعالى ) فاسقطت ( او استعدى عليها وحل ) اى طلبها لدعوى عليها ( بالشرط فى دعوى له فاسقطت ) جنيته ( ضمه السلطان ) فى المسئلة الاولى لهلاكه بسبه ( و ) ضمن ( المستعدى ) فى المسئلة الثانية لهلاكه بسبيه ( ولو ماتت ) الحامل فى المسئلتين ( فزعا ) بسبب الوضع اولا ( لم يضمن ) اى لم يضمنها السلطان فى الاولى ولا المستعدى فى الثانية لان ذلك ليس بسبب لهلاكها فى العادة جزم به فى الوجيز وقدمه فى المحرر والكافى وعنه انهما ضامنان لها كجنيتهما لهلاكهما بسبيهما وهو المذهب كما فى الانصاف وغيره وقطع به فى المنتهى وغيره ولو ماتت حامل او حملها من ريج طعام ونحوه ضمن ربه ان علم ذلك عادة ( ومن امر شخصا مكلفا ان يتزل ييرا او ) امره ان ( يصعد شجرة ) ففعل ( فهلاك به ) اى بنزوله او صعوده ( لم يضمنه ) الامر ( ولو ان الامر سلطان ) لعدم اكرامه له و ( كما لو استاجره سلطان او غيره ) لذلك وهلاك به لانه لم يجن ولم يتعد عليه وكذا لو سلم بالغ عاقل نفسه او ولده الى ساج حاذق ليعلمه السباحة ففرق لم



يضمنه السامح ﴿ باب مقادير ديات النفس ﴾ المقادير جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره ( دية الحر المسلم مائة بعير او الفا مثقال ذهب او اثنا عشر الف درهم فضة او مائتا بقرة او الفا شاة ) لحديث ابى داود عن جابر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتى بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة رواه ابو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثنى عشر الف درهم وفي كتاب عمرو ابن حزم وعلى اهل الذهب الف دينار ( هذه ) الخمس المذكورات ( اصول الدية ) دون غيرها فايها احضر من تلزمه ( الدية ) ( لزم الولي قبوله ) سواء كان ولي الجناية من اهل ذلك النوع او لم يكن لانه اتى بالاصل في قضا الواجب عليه ثم تارة تغايط الدية وتارة تخفف ( فتغاط في قتل العمد وشبهه ) فيؤخذ ( خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ) ولا تغايط في غير ابل ( و ) تكون الدية ( في الخطا ) بخففة ( تجب اخماسا ثمانون من الاربعة المذكورة ) اى عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ( وعشرون من بنى مخاض ) هذا قول ابن مسعود وكذا حكم الاطراف وتؤخذ من بقر مسناة واتبعة ومن غنم ثنايا واجذعة نصفين ( ولا تعتبر القيمة في ذلك ) اى ان تباع قيمة الابل او البقر او الشاة دية فقد لاطلاق الحديث السابق ( بل ) تعتبر فيها ( السلامة ) من العيوب لان الاطلاق يقتضى السلامة ( ودية ) الحر ( الكتابي ) الذمي او المعاهد او المستامن ( نصف دية المسلم ) لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان عقل اهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواه احمد وكذا جراحه ( ودية المجوسى ) الذمي او المعاهد او المستامن ( و ) دية ( الوثى ) المعاهد او المستامن ( ثمان مائة درهم ) كساير المشركين روى عن عمر وعثمان وابن مسعود وجراحه بالنسبة ( ونساءهم ) اى نساء اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان وسائر المشركين ( على النصف ) من دية ذكرانهم ( ك ) دية نساء ( المسلمين ) لما في كتاب عمرو ابن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذكر والاثنى فيما

يوجب دون ثلث الدية لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده  
مرفوعا عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها اخرجته  
النسائي ودية حتى مشكل نصف دية كل منهما ( ودية ) قن ذكرا كان  
او اتي صغيرا او كبيرا ولو مدبرا او مكاتبا ( قيمته ) عمدا كان  
القتل او خطأ لانه متقوم فضمن بقيته بالغة ما بلغت كالفرس ( و ) في  
( جراحه ) اي جراح القن ان قدر من حر بقسطه من قيمته ففي  
يده نصف قيمته نقص بالجناية اقل من ذلك او اكثر وفي انفه قيمته  
كاملة وان قطع ذكره ثم خصاه فقيته لقطع ذكره وقيته مقطوعة ومالك  
سيده باق عليه وان لم يقدر من حر ضمن بما ( نقصه ) بجنايته ( بعد البرء )  
اي التيام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات ( ويجب في الجنين )  
الحر ( ذكرا كان او اتي ) اذا سقط ميتا بجناية على امه عمدا او خطأ  
( عشر دية امه غرة ) اي عبد او امة قيمتهما خمس من الابل ان كان  
حرا مسلما ( و ) يجب في الجنين ( عشر قيمتها ) اي قيمة امه ( ان كان )  
الجنين ( مملوكا وتقدر الحرة ) الحامل برقيق ( امة ) ويؤخذ عشر  
قيمتها يوم جناية عليها نقدا وان سقط حيا لوقت يعيش لئله وهو نصف  
سنة فاكثر ففيه اذا مات مافيه مولودا وفي جنين دابة ما نقص امه  
( وان جنى رقيق خطأ او ) جنى ( عمدا لا قود فيه ) كالجايقة ( او )  
جنى عمدا ( فيه قود واختير فيه المال او اتانف ) رقيق ( مالا ) وكانت  
الجناية والاتلاف ( بغير اذن السيد تعلق ) ماوجب ! ( ذلك برقبته )  
لانه موجب جنايته فوجب ان يتعلق برقبته كالقصاص ( فيخير سيده  
بين ان يفديه بارش جنايته ) ان كان قدر قيمته فاقل وان كان اكثر منها  
لم يلزمه سوى قيمته حيث لم ياذنه في الجناية ( او يسلمه ) السيد ( الى ولي  
الجناية فيملكه او يبيد ) السيد ( ويدفع عنه ) لولي الجناية ان استعرقه  
ارش الجناية والا دفع منه قدره وان كانت الجناية باذن السيد او امره  
فداه بارشها كله وان جنى عمدا فعفى ولي على رقبته لم يملكه بغير رضى  
سيده وان جنى على عدد زاحم كل بحسته وشرا ولي قود له عفو عنه  
باب دية الاعضاء ومنافعها اي منافع الاعضاء ( من اتانف مافى  
الانسان منه شئ واحد كالاتف ) ولو من اخسم او مع عوجه  
( واللسان والذكر ) ولو من صغير ( ففيه دية ) تلك ( النفس ) التي



قطع منها على التفصيل السابق لحديث عمرو ابن حزم مرفوعا وفي  
الذكر الدية وفي الالف اذا اوعب جدعا الدية وفي اللسان الدية رواء احمد  
والنسائي واللفظ له ( وما فيه ) اي في الانسان ( منه شيان كالعينين ) ولو  
مع حول او عمش ( و ) كا ( لاذين ) ولو لاصم ( و ) كا ( الشفتين  
و ) كا ( للحيين ) وها العظماء اللذان فيهما الاسنان ( وكثدي المرأة  
وكثدوتي الرجل ) بالهاء المثلثة فان ضممتها همزت وان فتحتها لم تهمز وها  
للرجل بمنزلة الشدين للمرأة ( وكاليدين والرجلين والاليتين والاشين  
واسكتي المرأة ) بكسر الهمزة وفتحها وها شفراها ( ففيهما الدية وفي  
احدهما نصفها ) اي نصف الدية لتلك النفس ( وفي المنخرين ثلثا الدية  
وفي الحاجز بينهما ثلثها ) لان المارن يشمل ثلاثة اشياء منخرين وحاجزا  
فوجب توزيع الدية على عددها ( وفي الاجفان الاربعة الدية وفي كل  
جفن ربعها ) اي ربع الدية ( وفي اصابع اليدين ) اذا قطعت ( الدية  
كاصابع الرجلين ) ففيها دية اذا قطعت ( وفي كل اصبع ) من اصابع  
اليدين او الرجلين ( عشر الدية ) لحديث ابن عباس مرفوعا دية اصابع  
اليدين والرجلين عشر من الابل لكل اصبع رواء الترمذي وصححه  
( وفي كل اظلة ) من اصابع اليدين او الرجلين ( ثلث عشر الدية ) لان  
في كل اصبع ثلاث مفاصل ( والايهام ) فيه ( مفصلان وفي كل مفصل )  
مهما ( نصف عشر الدية كدية السن ) يعني ان في كل سن او ناب  
او خرس ولو من صغير ولم يعد خمسا من الابل لحبر عمرو ابن حزم  
مرفوعا في السن خمس من الابل رواء النسائي مرفوعا فصل  
في دية المنافع ( و ) تجب ( في كل حاسة دية كاملة وهي ) اي السواس  
( السمع والبصر والشم والذوق ) لحديث وفي السمع الدية ولتضاء عمر  
رضي الله عنه في رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه  
وعمله باربع ديات والرجل حية ( وكذا ) تجب الدية كاملة ( في الكلام  
و ) في ( العقل و ) في ( منفعة المشي و ) في منفعة ( الاكل و ) في  
منفعة ( النكاح و ) في ( عدم استسك البول او الغائط ) لان في كل  
واحد من هذه منفعة كبيرة ليس في البدن مثلها كالسمع والبصر وفي  
ذهاب بعض ذلك اذا علم بقدره ففي بعض الكلام بحسابه ويقسم على  
ثمانية وعشرين حرفا وان لم يعلم قدر الزايب فحكومة ( و ) يجب

( في كل واحد من الشعور الاربعة الدية وهي ) اي الشعور الاربعة  
 ( شعر الراس و ) شعر ( الحية و ) شعر الحاجبين و ( اهداب العينين )  
 روى عن علي وزيد ابن ثابت رضي الله عنهما في الشعر الدية ولانه  
 اذهب الجمال على الكمال وفي حاجب نصف الدية وفي هذب ربعها وفي  
 شارب حكومة ( فان عاد ) اذاهب من تلك الشعور ( فببت سقط  
 موجه ) فان كان اخذ شيئاً رده وان ترك من لحية او غيرها مالا جمال فيه  
 فدية كاملة ( و ) يجب ( في عين الاعور الدية كاملة ) قضى به عمر وعثمان  
 وعلي وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ولان قلع  
 عين الاعور يتضمن اذهاب البصر كله لانه يحصل بعين الاعور ما يحصل  
 بالعينين وان قلع صحيح عين اعور اقد بشرطه وعليه معه نصف الدية ( وان  
 قلع الاعور عين الصحيح ) العينين ( المماثلة لعينه الصحيحة عمدا فعليه دية كاملة  
 ولا قصاص ) روى عن عمر وعثمان ولا يعرف لهما مخالف من  
 الصحابة ولان القصاص يفضى الى استيعاء جميع البصر من الاعور  
 وهو اما اذهب بصر عين واحدة وان كان قلعها خطأ ف نصف الدية  
 ( و ) يجب ( في قطع يد الاقطع ) او رجله ولو عمدا ( نصف الدية كغيره )  
 اي كيد الاقطع وكبقية الاعضاء ولو قطع يد صحيح اعيد بشرطه  
 باب الشجاج و كسر العظام الشج القطع ومنه شججت المفاضة  
 اي قطعها ( الشجة الجرح في الراس والوجه خاصة ) سميت بذلك لانهما تقطع  
 الجلدة فان كان في غيرها سمي جرحا لا شجة ( وهي ) اي الشجة باعتبار  
 تسميتها المقولة عن العرب ( عشر ) مرتبة اولها ( الحارصة ) بالحاء والصاد  
 المهماتين ( التي تحرس الجلد اي تشقه قليلا ولا تدميه ) اي لا يسيل منه  
 دم والحرس الشق يقال حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا وتسمى ايضا  
 القاشرة والقشيرة ( ثم ) يليها ( البازلة الدامية الدامعة ) بالعين المهملة لقله  
 سيلان الدم منها تشبيهاً بخروج الدمع من العين ( وهي التي يسيل منها الدم  
 ثم ) يليها ( الباصعة وهي التي تبضع اللحم ) اي تشقه بعد الجلد ومنه سمي  
 البضع ا ثم يليها ( المتلاحمة وهي الغايصة في اللحم ) ولذلك اشتقت منه ( ثم )  
 يليها ( السمحاق وهي ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة ) تسمى السمحاق  
 سميت الجراحة الواصلة اليها بها لان هذه الجراحة تأخذ في اللحم كله حتى  
 تصل الى هذه القشرة ( فهذه الخمس لا مقدار فيها بل ) فيها ( حكومة لانه



لا توقيف فيها في الشرع فكانت كجراحات بقية البدن و ( في الموضحة وهي ما توضح اللحم ) هكذا في خطه والصواب العظم ( وتبرزه ) عطف تفسير على توضحه ولو ابرزته بقدر ابرة لمن ينظره ( خمسة ابعرة ) لحديث عمرو ابن حزم وفي الموضحة خمس من الابل فان عمت راساً وتزلت الى وجهه فموضحتان ( ثم ) يليها ( الهاشمة وهي التي توضح العظم وتهشمه ) اي تكسره ( وفيها عشر ابعرة ) روى عن زيد ابن ثابت ولم يعرف له مخالف في عصره من الصحابة ( ثم ) يليها ( المنقلة وهي ما توضح العظم وتهشمه وتنقل عظامها ) وفيها خمس عشرة من الابل ( لحديث عمرو بن حزم ) وفي كل واحدة من المامومة ) وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الآتمة وام الدماغ ( والدماغ ) بالعين المعجمة التي تحرق الجلدة ( ثلث الدية ) لحديث عمرو ابن حزم وفي المامومة ثلث الدية والدماغ ابلغ وان هشمه بمنقل ولم يوضحه او طعنه في خده فوصل الى فيه فحكومة كما لو ادخل غير زوج اصبعه في فرج بكر ( وفي الجايضة ثلث الدية ) لما في كتاب عمرو بن حزم وفي الجايضة ثلث الدية ( وهي ) اي الجايضة ( التي تصل الى باطن الجوف ) بطن ولو لم تحرق امعا وطهر وصدر وحلق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخل السهم من جانب فخرج من اخر فجايقتان رواه سعيد بن المسيب عن ابي بكر ومن وطى زوجة لا يوطا مثامها فحرق ما بين مخرج بول ومي او ما بين السيلين فعليه الدية ان لم يستمسك بول واذا قتلها وان كانت ممن يوطا مثلها لمثله فهدر ( و ) يجب ( في الضلع ) اذا جبر كما كان بعير ( و ) يجب ( كل واحدة من الترقوتين بعير ) لما روى سعيد عن عمر رضي الله عنه في الضلع حمل وفي الترقوة حمل والترقوة العظم المستدير حول العنق من النحر الى الكتف واكمل السن ترقوتان وان انجبر الضلع او الترقوة غير مستقيمين فحكومة ( و ) يجب ( في كسر الذراع وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والمضد و ) في ( الفخذ وفي الساق ) والزند ( اذا جبر ذلك مستقيماً بعيران ) لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى عمر في احد الزندين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بعيرين واذا كسر الزندان ففيهما اربعة من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة ( وما عدا ذلك ) المذكور ( من الجراح و كسر العظام ) كخرزة صلب وعصص وعانة ( ففيه حكومة والحكومة ان يقوم المجنى عليه كانه عبد لا جنسية به ثم

يقسم وهي ( اي الجناية ) به قدر برئت فما نقص من القيمة فله ( اي المجنى عليه ) مثل نسبه من الدية كان ( اي لو قدرنا ان ( قيمته ) اي قيمة المجنى عليه لو كان ( عبدا سليما ) من الجناية ) ستون وقيته بالجناية خمسون ففيه ( اي في جرحه ) ( سدس دية ) لنقصه بالجناية سدس قيمته ( الا ان تكون الحكومة في محل له مقدر ) من الترع ( فلا يبلغها ) اي بالحكومة ( المقدر ) كشجة دون الموضحة لاتبلغ حكومتها ( ارش الموضحة وان لم تنقصه الجناية حال برؤ قوم حال جريان دم فان لم تنقصه ايضا او زادته حسنا فلا شيء فيها ) باب العاقلة وما تحمله ) العاقلة ( عاقلة الانسان ) ذكور ( عصبته كلهم من النسب والولا قريبهم ) كالاخوة ( وبعيدهم ) كابن ابن عم جد الجاني ( حاضرمهم وغايبهم حتى عمودي نسبه ) وهم آبا الجاني وان علوا وابناؤه وان تزلوا سواء كان الجاني رجلا او امرأة لحديث ابي هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبنتها وان العقل على عصبتها متفق عليه يقال عقلت عن فلان اذا غرمت عنه دية جنايته ولو عرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اي بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل هرم وزمن واعشى اغنيا ( ولا عقل على رقيق ) لانه لا يملك ولو ملك فملكه ضعيف ( ولا ) على ( غير مكلف ) كصغير ومجنون لانهما ليسا من اهل النصرة ( ولا ) على ( فقير ) لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتلا لانه ليس من اهل المواساة ( ولا اشي ولا مخالف لدين الجاني ) لفوات المعاضدة والمناصرة ويتعاقل اهل ذمة اتحدت مللهم وخطا امام وحاكم في حكمهما في بيت المال و من لا عاقلة له اوله وعجزت فان كان كافرا فالواجب عليه وان كان مسلما فمن بيت المال حالا ان امكن والا تسقط ( ولا تحمل العاقلة عمدا محضا ) ولو لم يجب به قصاص كجافية ومامومة لان العائد غير معذور فلا يستحق المواساة و خرج بالمحض شبه العمد فتحمله ( ولا ) تحمل العاقلة ايضا ( عبدا ) اي قيمة عبد قتله الجاني او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنايته ( ولا ) تحمل ايضا ( صليا ) عن انكار ( ولا اعترافا لم تصدق به ) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة روى ابن عباس مرفوعا لاتحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صليا ولا اعترافا



وروى عنه موقوفاً ( ولا ) تحمل العاقلة ايضاً ( ما دون ثلث الدية التامة )  
 اى دية ذكر حر مسلم لقضا عمر انها لا تحمل شيئاً حتى يبلغ عقل المأمومة  
 الا غرة جنين مات بعد امه او معها بجناية واحدة لاقبلها ويوجب  
 ما وجب بشبه العمد والخطا على ثلاث سنين ويجتهد الحاكم فى تحميل كل  
 منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالاقرب فالاقرب لكن تؤخذ من بعيد لغية  
 قريب ﴿ فصل ﴾ فى كفارة القتل ( من قتل نفساً محرمة ) ولو  
 نفسه او قته ( او مستامناً او جنيناً او شارك فى قتلها ) ( خطأ ) او شبه عمد  
 ( مباشرة او تسبياً ) كحفره يراً ( فعليه ) اى على القاتل ولو كافراً او  
 قماً او صغيراً او مجنوناً ( الكفارة ) عتق رقعة فان لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين ولا اطعام فيها وان كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصاً او حداً  
 او دفعاً عن نفسه فلا كفارة ويكفر من بصوم ومن مال غير مكلف وليه  
 وتعدد بتعدد قتل ﴿ باب القسامة وهى ﴾ لغة اسم القسم اقيم مقام  
 المصدر من قولهم اقسم اقساماً وقسامة وشرها ( ايمان مكررة فى دعوى قتل  
 معصوم ) روى احمد ومسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت  
 عليه فى الجاهلية ولا تكون فى دعوى قطع طرف ولا جرح و ( من شروطها )  
 اى القسامة ( اللوث وهو العداوة الظاهرة كالتبايل التى يطالب بعضها بعضاً  
 بالثأر ) وكما بين البغاة واهل العدل وسواء وجد مع اللوث اثر قتل او لا  
 ( فمن ادعى عليه القتل من غير لوث حلف عينا واحدة وبرى ) حيث لا بينة  
 للمدعى كسائر الدعاوى فان نكل قضى عليه بالنكول ان لم تكن الدعوى بقتل  
 عمد فان كانت به لم يحلف وخلي سبيله ( هـ ) ومن شرط القسامة ايضاً تكليف مدعى عليه  
 القتل وامكان انقتل منه ووصف القتل فى الدعوى وطلب جميع الورثة واتفاقهم على  
 الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلفون وكون الدعوى على واحد معين  
 ويقادفها اذا تمت الشروط ( ويبدأ بايمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين عينا )  
 وتوزع بينهم قدر ارضهم ويكمل كسرو يقضى لهم ويعتبر حضور مدعى ومدعى عليه  
 وسيدقن وقت حلف ومتى حلف الذكور فالحق حتى فى عمد لجميع الورثة ( فان نكل  
 الورثة ) عن الخمسين عينا او عن بعضها ( او كانوا ) اى الورثة كلهم ( نساء  
 حلف المدعى عليه خمسين عينا وبرى ) ان رضى الورثة والا فدى الامام  
 القليل من بيت المال كمت فى زحمة جمعة وطواف

( هـ ) اى مع فقد لوث لان العمد ليس بمال وعنه يحلف فان نكل فالدية

## ❦ كتاب الحدود ❦

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محارمه واصطلاحاً عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لتتبع من الوقوع في مثلها ( لا يجب الحد الا على بالغ عاقل ) لحديث رفع القلم عن ثلاث ( ملتزم ) احكام المسلمين مسلماً كان او ذمياً بخلاف الحربى والمستامن ( عالم بالتحريم ) لقول عمر وعثمان وعلى لاحد الا على من علمه ( فيقيه الامام او نايبه ) مطلقاً سواء كان الحد لله كحد الزنا او لادمى كحد القذف لانه يفقر الى اجتهاد ولا يؤمن من استيفاء الحيف فوجب تفويضه الى نائب الله تعالى في خلقه وبقية ( في غير مسجد ) ويحرم فيه لحديث حكيم ابن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يستقاد بالمسجد وان تنشد الاشعار وان تقام فيه الحدود وتحرم شفاعه وقبولها في حد الله تعالى بعد ان يبلغ الامام ولسيد مكلف عالم به وبشروطه اقامته بمجده واقامة تعزيز على رقيق كله له ( ويضرب الرجل في الحد قائماً ) لانه وسيلة الى اعطاء كل عضو حظه من الضرب ( بسوط ) وسط ( لاجديد ولا خلق ) بفتح الحاء لان الجديد يجرحه والحاق لا يؤلمه ( ولا يمد ولا يربط ولا يجرّد ) الحدود من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد ( بل يكون عليه قميص او قميصان ) وان كان عليه فرو او جبة محشوة نزعته ( ولا يبالغ بضربه بحيث يشق الجلد ) لان المقصود تأديبه لا اهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يبدو ابطه ( و ) سن ان ( يفرق الضرب على بدنه ) لياخذ كل عضو منه حظه ولان تو الى الضرب على عضو واحد يؤدى الى القتال ويكثر منه في مواضع اللحم كالإيتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه ( ويتقى ) وجوبا ( الراس والوجه والفرج والمقاتل ) كالقواد والخصيتين لانه ربما ادى ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منفته ( والمرّة كالرجل فيه ) اى فيما ذكر ( الا انها تضرب جالسة ) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة جالسة والرجل قائماً ( وشد عليها ثيابها وتمسك يداها ليلا تنكشف ) لان المرأة عسورة وفعل ذلك بها استر لها وتعتبر لاقامته نية لاموالاة ( واشد الجلد ) فى الحدود ( جلد الزنا ثم ) جلد ( القذف ثم ) جلد ( الشرب



ثم ( جلد ) ( التعزير ) لان الله تعالى خص الزنا بزيادة تأكيد بقوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اخف منه في العدد فلا يجوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي زواله ولا حر او برد ونحوه فان خيف من السوط لم يتعين فقام بطرف ثوب ونحوه ويؤخر لسكر حتى يصحو ( ومن مات في حد فهدر ) ولا شيء على من حده لانه اتى به على الوجه المشروع بأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط لا يحمله قتل المحدث ضمنه بديته ولا يحفر للمرجوم في الزنا ( رجلا كان او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحذر للجهينة ولا لليهوديين لكن تشد على المرأة ثيابها لئلا تكشف ويجب في اقامة حد الزنا حضور امام او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحدا وسن حضور من شهد ويداتهم برجم **باب حد الزنا** وهو فعل الفاحشة في قبل او دبر ( اذا زنا ) المكلف ( المحصن رجم حتى يموت ) لقوله عليه السلام وفعله ولا يجلد قبله ولا ينفي ( والمحصن من وطئ امراته المسلمة او الذمية ) او المستامنة ( في نكاح صحيح ) في قبلها ( وها ) اي الزوجان ( بالعان عاقلان حران فان احتل شرط منها ) اي من هذه الشروط المذكورة ( في احدها ) اي احد الزوجين ( فلا احصن لواحد منهما ) ويثبت احصانه بقوله وطئها ونحوه لا بولدها مع انكار وطئ ( واذا زنا ) المكلف ( الحر غير المحصن جلد مائة جلدة ) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ( وغرب ) ايضا مع الجلد ( عاما ) لما روى الترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابابكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب ( ولو ) كان المجلود ( امرأة ) فتغرب مع محرم وعليها اجرة فان تعذر المحرم فوحدتها الى مسافة القصر ويغرب غريب الى غير وطنه ( و ) اذا زنى ( الرقيق ) جلد ( خمسين جلدة ) لقوله تعالى فاعلين نصف ما على المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير ( ولا يغرب ) الرقيق لان التغريب اضرار بسيده ويجلد ويغرب مبعوض بحسابه ( وحد لو طئ ) فاعلا كان او مفعولا ( كزان ) فان كان محصنا فحده الرجم والا جلد مائة وغرب عاما ومملوكه كبيره ودبر اجنية كلواط ( ولا يجب الحد ) للزنا ، الا بثلاثة شروط احدها تغيب

حشفة اصلية كلها ) او قدرها لعدم ( في قبل او دبر اصليين من ادعى حتى فلا  
 يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشفة ولا من غيب الحشفة  
 الزائدة او غيب الاصلية في زائد او ميت او في بهيمة بل يعزر وتقتل البهيمة وانما  
 يحد الزاني اذا كان الوطى المذكور ( حراماً محضاً ) اي خالياً عن الشبهة  
 وهو معنى قوله الشرط ( الثاني انتفا الشبهة ) لقوله عليه السلام ادروا  
 الحدود بالشبهات ما استطعتم ( فلا يحد بوطن امة له فيها شرك ) او محرمة  
 برضاع ونحوه ( او لولده ) فيها شرك ( او وطى امرأة في منزله  
 ( ظنها زوجته او ) ظنها ( سرته ) فلا حد ( او ) وطى امرأة ( في نكاح  
 باطل اعتقد محتمه او ) وطى امرأة في ( نكاح ) مختلف فيه كتمعة او بلى  
 ولي ونحوه ( او ) وطى امة في ( ملك مختلف فيه ) بعد قبضه كشراب  
 فضولي ولو قبل الاجازة ( ونحوه ) اي نحو ما ذكر كجهل تحريم الزنا من  
 قريب عهد باسلام او ناشئ بادية بعيدة ( او اكرهت المرأة ) المزي  
 بها ( على الزنا ) فلا حد وكذا ملوط به اسكره بالجا او تهديد  
 او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما الشرط ( الثالث ثبوت  
 الزنا ولا يثبت ) الزنا ( الا باحد امرين احدهما ان يقربه ) اي بالزنا مكلف ولو  
 قنا ( اربع مرات ) لحديث ماعز سواء كانت الاربع ( في مجلس او مجالس  
 و ) يعتبر ان ( يصرح بذكر حقيقة الوطى ) فلا تكفى الكناية لانها تحتمل  
 ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد ( و ) يعتبر ان ( لا يتزع ) اي  
 يرجع ( عن اقراره حتى يتم عليه الحد ) فلو رجع عن اقراره او هرب  
 كف عنه ولو شهد اربعة على اقرار به اربعاً فانكر او صدقهم دون اربع  
 فلا حد عليه ولا عليهم الامر ( الثاني ) مما يثبت به الزنا ( ان يشهد عليه  
 في مجلس واحد نزا واحد يصفونه ) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمرود  
 في المسكحلة والرشا في البئر لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ماعز  
 قال له انكته لا تكني قال نعم قال كما يغيب المرود في المسكحلة والرشا في  
 البئر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى ( اربعة ) فاعل  
 يشهد لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهدا ويعتبر ان يكونوا ممن تقبل شهادتهم  
 فيه ) اي في الزنا بان يكونوا رجالاً عدولاً ليس فيهم من به مانع من عسى  
 او زوجية ( سواء اتوا الحاكم جملة او متفرقين ) فان شهدوا في مجلسين فاكثر  
 او لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للقذف كما لو عين اثنان



يوما او بلدا او زاوية من بيت كبير واخران اخر (وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحدد بمجرد ذلك) الحمل ولا يجب ان تسأل لان في سؤاليها عن ذلك اشاعة الفاحشة وذلك منهي عنه وان سالت وادعت انها مكرهة او وطيت بشبهة او لم تعترف بالزنا اربعاً لم تحدد لان الحد يدرا بالشبهة

**باب حد (القذف)** وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف) المختار ولو اخرس باشارة بالزنا (محصنا) ولو محبوا او ذات محرم او رتقا (جلد) قاذف (ثمانين جلدة ان كان) القاذف (حرا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبدا) او امة ولو عتق عتق قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف (المتعق بعنه) يجلد (بحسابه) فمن نصفه حر يجلد ستين جلدة (وقذف غير المحصن) ولو قفه (يوجب التعزير) على القاذف ردعا عن اعراض المعصومين (وهو) اي حد القذف (حق للمقذوف) فيسقط بعقوبه ولا يقام الا بطلبه كما ياتي لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اي في باب القذف هو (الحرم المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهرا ولو ثابا منه (الملتزم الذي يجمع مثله) وهو ابن عشر وبنات تسع (ولا يشترط بلوغه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطلب ومن قذف غائبا لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طلبه في غيبته ومن قال لابن عشرين زنت من ثلاثين سنة لم يحد (وصريح القذف) قوله (ياران يالوطى ونحوه) كاعاها او قد زنت او زنى فرجك ويامنوك ويامنوك ان لم يفسره بفعل زوج او سيد (وكنايته) اي كناية القذف (ياحبة) و (يافاجرة) و (ياخيثة) و (فصحت زوجك او نكست راسه او جعات له قرونا ونحوه) كعلقت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعربي يانبطى ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه و (ان فسر به غير القذف قبل) وعزر كقوله يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزر) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزر ولا حد (ويسقط حد القذف بالعفو) اي عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد القذف (بدون الطلب) اي طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو قال لمكلف اذنتي فقذفه لم يحد وعزر وان مات المقذوف ولم يطلب به

بطلان الوارث ولو عفى بعضهم حد للباقي كاملا ومن قذف ميتا  
حد بطلب وارث محصن ومن قذف نيا كفر وقتل ولو تاب او كان كافرا  
فاسلم **باب حد المسكر** اي الذي ينشأ عنه السكر وهو اختلاط  
العقل ( كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر من اي شئ كان )  
لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود  
( ولا يباح شربه ) اي شرب ما يسكر كثيره ( للذة ولا لتداو ولا عطش  
ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره ) اي غير الخمر وخاف  
تلفا لانه مضطر ويقدم عليه بول وعليهما ماء نجس ( وادا شربه ) اي المسكر  
( المسلم ) او شرب ما حلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينا لته ( مختارا  
علما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية ) لان عمر استشار  
الناس في حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كاخف الحدود ثمانين فنسرب  
عمر ثمانين وكتب به الى خالد وابي عبيدة في الشام رواه الدارقطني وغيره  
فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق في جهل ذلك ( و ) عليه  
( اربعون مع الرق ) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايحتها او  
حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل ممن شأ بين المسلمين ويثبت  
بقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او انى عليه ثلاثة  
ايام بلباها ويكره الخليطان كنيذ قر مع زيب لاثر وضع او نحوه وحده  
في ماء لتحلته مالم يشهد او تتم له ثلاثة ايام **باب التعزير** وهو  
لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه يمنع المعادي من الايداء واصطلاحا  
( التأديب ) لانه يمنع مما لا يجوز فعله ( وهو ) اي التعزير ( واجب في كل  
معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لاحد فيه ) اي كمشاهدة دون فرج  
( و ) ك ( سرقة لا قطع فيها ) لكون المسروق دون نصاب او غير محرز  
( و ) ك ( جنابة لا قود فيها ) كصنع ووكز ( و ) ك ( ايمان المرأة المراهقة  
والقذف بتفسير الزنا ) ان لم يكن المقذوف ولدا لا قاذف فان كان فلا حد  
ولا تعزير ( ونحوه ) اي نحو ما ذكر كسبته بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك  
وخصمك ولا يحتاج في اقامة التعزير الى مطالبة ( ولا يزداد في التعزير على  
عشر جلدات ) لحديث ابى بردة مرفوعا لا يجلد احد فوق عشرة اسواط  
الا في حد من حدود الله تعالى متفق عاياه وللحاكم نقصه عن العشرة حسب  
ما يراه لكن من شرب مسكرا في نهار رمضان حد للشرب وعزر لهطره



قطع في السرقة

بعشرين سوطا لفعل على رضى الله تعالى عنه ومن وطئ أمة امرأة حد  
 ما لم تكن احتلتها له فيجاء مائة أن علم التحريم فيهما ومن وطئ أمة له  
 فيها شرك عزير بمائة إلا سوطا ويحرم تغزير بحلق لحية وقطع طرف وجرح  
 أو أخذ مال أو إتلافه (ومن استمى بيده) من رجل أو امرأة (بغير حاجة  
 عزير) لأنه معصية وإن فعله خوفا من الزنا فلا شيء عليه أن لم يقدر  
 على نكاح ولو لأمة **باب القطع في السرقة** وهي أخذ مال  
 على وجه الاختفاء من مالكه أو نأيبه (إذا أخذ) المكلف  
 (الملتزم) مسلما كان أو دميًا بخلاف المستامن ونحوه (نصابا من حرز مثله  
 من مال معصوم) بخلاف حرزى (لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء قطع)  
 لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولحديث عائشة قطع اليد  
 في ربع دينار فصاعدا (فلا قطع) على (منتهب) وهو الذي يأخذ المال  
 على وجه الغيبة (ولا محتلس) وهو الذي يخطف الشيء ويمر به (ولا غاصب  
 ولا خائن في ودعة أو عارية أو غيرها) لأن ذلك ليس بسرقة لكن الأصح  
 أن جاحد العارية يقطع أن بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع  
 وتبجده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه أحمد والنسائي وأبو داود  
 وقال أحمد لا أعرف شيئا يدفعه (ويقطع الطرار) وهو (الذي يبطل الخيل  
 أو غيره ويأخذ منه) أو بعد سقوطه أن بلغ نصابا لأنه سرقة من حرز (ويشترط)  
 للقطع في السرقة ستة شروط أحدها (أن يكون المسروق مالا محترما لأن  
 ما ليس بمال لا حرمة له ومال الحرزى تجاوز سرقة بكل حال) فلا قطع  
 بسرقة الهو (لعدم الاحترام) (ولا) بسرقة (محرم كالخمر) وصليب  
 وانية فيها حمر ولا سرقة ماء أو إناء فيه ماء ولا سرقة مكاتب وام ولد ومصحف  
 وحر ولو صهيرا ولأن عليهما الشرط الثاني ما أشار إليه بقوله (ويشترط)  
 أيضا (أن يكون) المسروق (نصابا وهو) أي نصاب السرقة (ثلاثة دراهم)  
 خالصة أو تخاص من مشوشة (أو ربع دينار) أي متقال وإن لم يضرب  
 (أو عرص قيمته كأحدهما) أي ثلاثة دراهم أو ربع دينار فلا قطع بسرقة  
 مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا رواه  
 أحمد ومسلم وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثنا عشر  
 درهما رواه أحمد (وإذا نقصت قيمة المسروق) بعد إخراجها لم يسقط القطع  
 لأن النقصان وجد في العين بعد سرقتها (أو ملكها) أي العين المسروقة

(سارق) بيع اوهبة او غيرها (لم يسقط القطع) بعد التراجع الى الحاكم  
 (وتعتبر قيمتها) اى قيمة العين المسروقة (وقت اخراجها من الحرز) لانه  
 وقت السرقة التى وجب بها القطع (فلو ذبح فيه) اى فى الحرز (كبشا)  
 فنقصت قيمته (او شق فيه ثوبا فنقصت قيمته عن لصاب السرقة ثم اخرجته)  
 من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصابا (او اتلف فيه) اى فى  
 الحرز (المال لم يقطع) لانه لم يخرج منه شيئا (و) الشرط الثالث (ان  
 يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز) كالووجد بابا مفتوحا او حرزا  
 مهتوكا (فلا قطع) عليه (وحرز المال ما لعادة حفظه فيه) اذ الحرز معناه  
 الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ (ويختلف) الحرز ( باختلاف الاموال  
 والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) لاختلاف الاحوال  
 باختلاف المذكورات (فحرز الاموال) اى النقود (والجواهر والقماش فى  
 الدور والدكاكين والعميران) اى الابنية الحصينة والمحال المسكونة من البلد  
 (ورا الابواب والاغلاق الوثيقة) والغلق اسم للقفل خشبا كان او حديدا  
 وصندوق بسوق وشم حارس حرز (وحرز البقل وقصور الباقلا ونحوها)  
 كقدور طيخ وخزف (ورا السرايج) وهى ما يعمل من قصب او نحوه  
 يضم بعضه الى بعض بحبل او غيره (اذا كان فى السوق حارس) لجريان العادة  
 بذلك (وحرز الخطب والخشب الحظائر) جمع حظيرة بالحاء المهمة والظاء  
 المعجمة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيعبر بعضه فى بعض  
 ويربط (وحرز المواشى الصير) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم (وحرزها) اى  
 المواشى (فى المرعى بالراعى ونظره اليها غالبا) فما غاب عن مشاهدته  
 غالبا فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط يربطها وابل بركة معقولة  
 بحافظ حتى نائم وحمولتها بتقطيرها مع قائد يراها ومع عدم تقطير يساق يراها  
 وحرز ثياب فى حمام ونحوه بحافظ كقعوده على متاع وان فرط حافظ حمام  
 بنوم او تشاغل ضمن ولا قطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركيه  
 بموضعه (و) الشرط الرابع (ان تتفى الشبهة) عن السارق لحديث ادرؤا  
 الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يقطع) سارق (بالسرقة من مال ابيه وان  
 علاولا) بسرقة من مال ولده وان سفل) لان نفقة كل منهما تجب فى مال  
 الآخر (والاب والام فى هذا سواء) لما ذكر (ويقطع الاخ) بسرقة مال اخيه  
 (و) يقطع (كل قريب بسرقة مال قريبه) لان القرابة هنا لا تمنع قبول



الشهادة من احدهما للآخر فلم تمتع القطع ( ولا يقطع احد الزوجين بسرقته  
 من مال الآخر ولو كان محرراً عنه ) روى ذلك سعيد عن عمر باسناد جيد  
 ( واذا سرق عبد ) ولو مكاتباً ( من مال سيده او سيد من مال مكاتبه )  
 فلا يقطع ( او ) سرق قن او ( حر مسلم من بيت المال ) فلا يقطع ( او ) سرق  
 ( من غنية لم تخمس ) فلا يقطع لان لبيت المال فيها خمس الخمس ( او سرق فقير  
 من غلة موقوفة على الفقراء ) فلا يقطع لدخوله فيهم ( او سرق شخص من  
 مال له فيه شركة او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه ) كابية وامه وزوجه  
 ومكاتبته ( لم يقطع ) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله  
 ( ولا يقطع الا بشهادة عدلين ) يصفانها بعد الدعوى من مالك او من يقوم  
 مقامه ( او باقرار ) السارق ( مرتين ) بالسرقة ويصفها في كل مرة لاحتمال  
 ظنه القطع في حال لا قطع فيها ( ولا يزعم ) اي يرجع ( عن اقراره حتى  
 يقطع ) ولا باس بتلقيته الاكثار ( و ) الشرط السادس ( ان يطالب المسروق  
 منه ) السارق ( بماله ) فلو اقر بسرقة من مال غائب او قامت بهابينة انتظر  
 حضوره ودعواه فيحبس وتعاد الشهادة ( واذا وجب القطع ) لاجتماع شروطه  
 ( قطعت يده اليمنى ) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمنهما ولا به قول ابي بكر وعمر  
 ولا يخالف لهما من الصحابة ( من مفصل الكف ) لقول ابي بكر وعمر تقطع يمين السارق  
 من الكوع ولا يخالف لهما من الصحابة ( وحسنت ) وجوبا بفمسمها في زيت مغلي  
 لتستد افواء العروق فينقطع الدم فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل  
 كعبه بترك عقبه وحسنت فان عاد حبس حتى يتوب وحرم ان يقطع ( ومن سرق شيئاً  
 من غير حرز ثمر اكان او كسراً ) بضم الكاف وقع المئانة طلع الفحال ( او  
 غيرها من جمار او غيره ) اضعفت عليه القيمة ( اي ضمنه بعوضه مرتين قاله  
 القاضي واختاره الزركشي وقدم في التنقيح ان التضعيف خاص بالثر والطلع  
 والجمار والماشية وقطع به في المنتهى وغيره لان التضعيف ورد في هذه  
 الاشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص ( ولا قطع ) لفوات شرطه  
 وهو الحرز <sup>ب</sup> باب حد قطاع الطريق وهم الذين يعرضون للناس  
 بالسلاح <sup>ب</sup> ولو عصاً او حجراً ( في الصحرا او البنيان ) او البحر ( فيغصبونهم  
 المال ) المحترم ( مجاهرة لاسرقة ) ويعتبر ثبوته ببينة او اقرار مرتين  
 والحرز وصاب السرقة ( فمن ) اي مكلف ملتزم ولو اتى او رقيقاً ( منهم )  
 اي من قطاع الطريق ( قتل مكافياً ) له ( او غيره ) اي غير مكافئ

( يقتله أبوه ) ( و ) ( ك ) ( العبد ) يقتله الحر ( و ) ( ك ) ( الذمي ) يقتله  
 المسلم ( واخذ المال ) الذي قتله لقصدته ( قتل ، وجوبا لحق الله تعالى  
 ثم غسل وصلى عليه ) ( ثم صلب ) قاتل من يقاد به في غير المحاربة ( حتى  
 يشتر ) امره ولا يقطع مع ذلك ( وان قتل ) المحارب ( ولم ياخذ المال  
 قتل حتما ولم يصلب ) لانه لم يذكر في خبر ابن عباس الا في ( وان جنوا  
 بما يوجب قودا في الطرف ) كقطع يد او رجل ونحوها ( تحتم استيفاؤه )  
 كالفسخ في تصحيح المحرر وجرم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين  
 وغيرها وعنه لا يتحتم استيفاؤه قال في الانصاف وهو المذهب وقطع به  
 في المنتهى وغيره ( وان اخذ كل واحد ) من المحاربين ( من المال قدر  
 ما يقطع باخذه السارق ) من مال لا شبهة له فيه ( ولم يقتلوا قطع من كل واحد  
 يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد ) وجوبا ( وحسبنا ) بالزيت المغلي  
 ( ثم خلى ) سبيله ( فان لم يسيبوا نفسا ولا مالا يباع بصاب السرقة  
 نفوا بان يسردوا ) متفرقين ( فلا يتركون ياوون الى بلد ) حتى تظهر  
 توبتهم لقوله تعالى اتاجزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض  
 فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا  
 من الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا  
 وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم  
 يقتلوا قطعت ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اخافوا السيل ولم ياخذوا  
 مالا نفوا من الارض رواء الشافعي ولو قتل بعضهم تمت حكم القتل في  
 حق جميعهم وان قتل بعض واخذ المال تمت قتل الجميع وصاحبهم  
 ( ومن تاب منهم ) اى المحاربين ( قبل ان يقدر عليه سقط عنه ما كان  
 واجبا ) ( لله ) تعالى ( من تقى و قطع ) يد ورجل ( وصلب وتحم قتل )  
 لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور  
 رحيم ( واخذ بما للادميين من نفس وطرف ومال الا ان يعفى له عنها )  
 من مستحقها ومن وجب عليه حد سرقة او زنا او شرب فتاب منه قبل  
 ثبوته عند حاكم سقط ولو قبل اصلاح عمل ( ومن صال على نفسه او  
 حرمة ) كاه وبنته وواحدة وزوجته ( او مال ادمي او يميمة فله ) اى  
 للمصول عليه ( الدفع عن ذلك باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به ) فاذا اندفع  
 بالاسهل حرم الاصعب لعدم الحاجة اليه ( فان لم يندفع ) الصائل ( الا بالقتل



( فله ) اى للمصول عليه ( ذلك ) اى قتل الصائل ، ولا ضمان عليه ) لان قتله لدفع شره ( وان قتل ) المصول عليه ( فهو شهيد ) لقوله عليه السلام من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد رواء الحلال ( ويلزمه الدفع عن نفسه ) فى غير فنة عن نفس غيره ( و ) عن ( حرمة ) وحرمة غيره لئلا تذهب الانفس ( دون ماله ) فلا يلزمه الدفع عنه ولا حفظه عن الضياع والهلاك فان فعل فلا ضمان عليه ( ومن دخل منزل رجل متلصصا فحكمه كذلك ) اى يدفعه بالاسهل فالاسهل فان امره بالخروج فخرج لم يضربه والا فله ضربه بالسهل ما يتدفع به فان خرج بالعصا لم يضربه بالحديد ومن نظر فى بيت غيره من خصاص باب مغلق ونحوه فحذف عينه او نحوه فقتل فمقدر بخلاف مستمع قبل انذاره <sup>١</sup> باب قتال اهل البنى <sup>٢</sup> اى الجور والظلم والعدول عن الحق ( اذا خرج قوم لهم شوكة ومنعة ) بفتح النون جمع مانع كفسقة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم ( على الامام بتاويل ساينغ ) ولو لم يكن فيهم مطاع ( فهم بغاة ) ظلة فان كانوا جماعاً يسيراً لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل غير ساينغ فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويحبر من تعين لذلك وشرطه ان يكون حراً ذكراً عدلاً قرشياً عالماً كافياً ابتداء ودواماً ( و ) يجب ( عليه ) اى على الامام ( ان يراساهم ) اى البغاة ( فيستلهم ) عن ( ما يتقمنون منه ) فان ذكروا مظلة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها ) لقوله تعالى فاصحوا بينهما والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما يتقمنون منه مما لا يحل ازاله وان كان حلالاً لكن التبس عليهم فاعتقدوا انه مخالف للحق بين لهم دليله واطهر لهم وجهه ( فان فاؤا ) اى رجعوا عن البنى وطلب القتال تركهم ( والا ) يرجعوا ( قاتلهم ) وجوباً وعلى رعيته معونته ويحرم قتالهم بما يعم اتلافهم كمنجنيق وبار الالضرورة وقتل ذريتهم ومدبرهم وجريحتهم ومن ترك القتال ولا قود بقتلهم بل اندية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة ولا حرب واذا انقضت فمن وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال حرب غير مضمون وان اظهر قوم راي الحوارج ولم يخرجوا عن قبضة الامام لم يتعرض لهم وتجرى الاحكام عليهم كاهل العدل ( وان اقتلت طايفتان لعصبة او ) طلب ( رياسة فيها ظالمتان وتضمن كل واحدة ) من

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينجى من الدين الا المسلم  
الذي لا يجرع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ومن دخل بينهما لصلح فقتله  
وجعل قاتله وما جهل متلفه ضمتسا على السوا في باب حكم المرتد  
وهو في لغة الراجح قال تعالى ولا تردوا على اديباركم واسطلاحا (الذي  
يكفر بعد اسلامه) طوعا ولو ميمرا او هازلا بنطق او اعتقاد او شك او فعل  
(من اشرك بالله) كفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (او حمدا  
رويته) سبحانه (او) حمدا (وحدايته او) حمدا (صفة من صفاته)  
كالجساة والعلم كفر (او اتخذ الله) تعالى (صاحبة او ولدا او حمدا بعض  
كته او) حمدا بعض (رسله او سب الله) سبحانه (او) سب (رسوله)  
اي رسولا من رسله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان حمدا شئ من ذلك  
كحمده كله وسب احد منهم لا يكون الا من جاحده (ومن حمدا تحريم  
الزنا او) حمدا (شيئا من المحرمات الطاهرة المجمع عليها) اي على تحريمها  
او حمدا حل حذر ومحوه مما لا خلاف فيه او حمدا وجوب عبادة من الخمس  
او حكما ظاهرا مجمعا عليه اجماعا قطعيا (مجهل) اي سب جهله وكان ممن يجهل  
مثله ذلك (عرف) حكم (ذلك) ليرجع عنه (وان) اصر او (كان مثله  
لا يجهله كفر) لمعادته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله  
لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا لو سجد لكونك ومحوه او اتى  
بقول او فعل صريح في الاستهزاء في الدين او امتن القرآن او اسقط حرمة  
لامن حكي كفر اسمعه وهو لا يعتقد في فصل من ارتد عن الاسلام وهو  
مكلف مختار رحل او امرأة دعى اليه (اي الى الاسلام) (ثلاثة ايام) وحويا  
(وضيق عليه) وحسن لقول عمر رضي الله عنه فيملا حسنوه ثلاثا فاطعمتموه  
كل يوم رعيما واسقيتموه اعلاه يتوب او يراجع امر الله اللهم اني لم احصر ولم  
ارض اذ بلغني رواءه لك في الموطا ولولم تجب الاستانة لما رى من فعلهم  
(قان) اسلم لم يعزروا (لم يسلم قتل بالسيف) ولا يحرق بالنار لقوله عليه السلام  
من بدل دية فقتلوه ولا يعذبوه بعذاب الله يعني النار اخرججه البخاري  
وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او بايه مالم يلحق  
بدار حرب فلكل احد قتله واخذ مامعه (ولا تقبل) في الدنيا (توبة من سب الله) تعالى  
(او) سب (رسوله سبا صريحا او تنقصه) (ولا) توبة (من تكررت ردة)  
ولا توبة زنديق وهو المفاق الذي يطهر الاسلام ويحفي الكفر (بل يقتل



بكل حال ) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدته وقلة مبالاة بالاسلام ويصح اسلامه يميز بعقله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة ايام ( وتوبة المرتد ) اسلامه ( و ) توبة ( كل كافر اسلامه بان يشهد ) المرتد او الكافر الاصل ( ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ) لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاذا هو يهودي يقرأ عليهم التوراة قراءاً حتى أتى على صفة النبي صلى الله عليه وسلم وامته فقال هذه صفةك وصفت امتك اشهد ان لا اله الا الله وانتك رسول الله فقال الى صلى الله عليه وسلم اووا اخاكم رواء احمد ومن كان كفره بمحمد فرض ونحوه ) تحليل حرام او تحريم حلال او جسد نبي او كتاب او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ( فتوبته مع ) اتيانه ( الشهادتين اقراره بالعبودية ) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما اعتقده من الجسد فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جعده ( او قوله انا ) مسلم او ( بريء من كل دين يخالف دين الاسلام ) ولو قال كافر اسلمت او انا مسلم او انا مومن صار مسلماً وان لم يعط بالشهادتين ولا يفتي قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين ويتبع المرتد من التصرف في ماله وتقضى منه ديونه وينفق منه عليه وعلى عياله فان اسلم والا صار فياً من موته مرتداً ويكفر ساحر يركب المكنسة فتسيره في الهوى ونحوه لا كاهن ومجسم وعراف وضارب بحصى ونحوه ان لم يعتقد اباحتها وانه يعلم به الامور المغيبة ويعزر ويكف عنه ويحرم طلسم ورقية بغير العربي ويجوز الحل بسحر ضرورة

### كتاب الاطعمة

جمع طعام وهو ما يؤكل ويشرب ( والاصل فيها الحل ) لقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً ( فيباح كل ) طعام ( طاهر ) بخلاف متنجس ونجس ( لا مضرة فيه ) احتراز عن السم ونحوه حتى المسك ونحوه كالغبير ( من حب وثمر وغيرها ) من الطاهرات ( ولا يحل نجس كالميتة والدم ) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاية ( ولا ) يحل ( ما فيه مضرة كالسم ونحوه ) لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ( وحيوانات البر مباحة الا الحرم الاهلية ) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

يوم خير عن لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الخيل متفق عليه ( و )  
 الا ( ماله ناب يفترس به ) اي ينهش بنابه لقول ابي ثعلبة الخشني نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع متفق عليه ( غير الضبع )  
 لحديث جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضبع احتج به احمد  
 والذي له ناب ( كالاسد والنمر والثوب والفيل والفهد والكلب والحزير  
 وابن آوى وابن عرس والسنور ) مطلقا ( والنمس والقرود والدب ) والفنك  
 والثعلب والسنجاب والسمور ( و ) الا ( ماله مخلب من الطير يصيد به كالعقاب  
 والبازي والصقر والشاهين والباشق والحداة ) بكسر الحاء وقع الدال  
 والهمزة ( والبقومة ) لقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطيور رواه ابو داود  
 ( و ) الا ( ما ياكل الحيف ) من الطير ( كالنسر والرخم والقلق والعقور )  
 وهو القاق ( والغراب الابقع والغداف وهو ) طائر ( اسود صغير اغبر  
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستخبه ) العرب ذواليسار ( كالفند والنيص  
 والفارة والحية والحشرات كلها والوطواط ( و ) الا ( ما تولد من ما كول  
 وغيره كالبعول ) من الخيل والحمر الاهلية وما تجهله العرب ولم يذكر في  
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شبيها به ولو اشبه مباحا ومحراما غلب التحريم  
 ودود جين وخل ونحوها يوكل تبعا ~~فصل~~ وما عدا ذلك  
 الذى ذكرناه حرام ( فخلال ) على الاصل ( كالخيل ) لما سبق من حديث  
 جابر ( وبهيمة الانعام ) وهى الابل والبقر والغنم لقوله تعالى احلت لكم بهيمة  
 الانعام ( والدجاج والوحشى من الحمر ) من ( البقر ) كالا بلى والتيتل والوعل والمها  
 ( و ) كا ( لظبا والنعام والارنب وسائر الوحوش ) كالزرافة والوبر  
 واليربوع وكذا الطاووس واليغا والزاغ وغراب الزرع لان ذلك مستطاب  
 فيدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الطيبات ( ويباح حيوان البحر كله )  
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر ( الا الضفدع ) لانها مستخبثة ( و ) الا  
 ( التمساح ) لانه ذو ناب يفترس به ( و ) الا الحية ( لانها من المستخبات وتحرم  
 الجلالة التى اكثر علفها النجاسة ولبنها وبيضها نجس حتى تحبس ثلاثا وتطعم  
 الطاهر فقط ويكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب وبصل وثوم ونحوها  
 ما لم ينضج بطبخ لا لحم منتن اوتى ( ومن اضطر الى محرم ) بان خاف التلف  
 ان لم ياكله ( غير السم حل له ) ان لم يكن فى سفر محرم ( منه ما يسد رمقه )



اي يمك قوته ويحفظها لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه  
وله التزود ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله ويتحرى في مذكاة اشبهت  
بعيته فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خافا ان يضطر فهو  
احق به وليس له ايثاره والا لزمه بذل ما يسد رمقه فقط بقيته فان ابي رب  
الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويعطيه عوضه (ومن اضطر الى  
نفع مال الزير مع بقاء عينه) كتياب (لدفع برد او) جبل او دلو (لاستقاء ماء  
ونحوه وجب بذله له) اي لمن اضطر اليه (عجانا) مع عدم حاجته اليه لان الله  
تعالى ذم على منعه بقوله ويعنعون الماعون وان لم يجد المضطر الا ادبيا معصوما  
فليس له اكله ولا اكل عضو من اعضاء نفسه (ومن مر بثمر بستان  
في شجرة او متساقط عنه ولا حايط عليه) اي على البستان (ولا ناظر)  
اي حافظ له فله الاكل منه عجانا من غير حمل ولو بلا حاجة روى عن  
عمر وابن عباس واس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه  
بشيء ولا الاكل من مخبي مجموع الضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية  
(ويجب) على المسلم (ضيافة المسلم المجتاز به في القرى) دون الامصاري  
(يوما وليلة) قدر كفايته مع ادم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فايكرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يومه  
وليته متفق عليه ويجب اتزاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابي من نزل  
به الضيف فللضيف طلبه به عند حاكم فان ابي فله الاخذ من ماله بقدره  
باب الذكاة ١٢٠ يقال ذكى الشاة ونحوها تذكية اي ذبحها فهي ذبيح  
او نحر الحيوان الماكول البرى بقطع حلقومه ومريه او سمر تمتع و (لا  
يباح شيء من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة) لان غير المذكى ميتة وقال  
تعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد والسماك وكل ما لا يعيش الا في الماء  
فيحل بدون ذكاة لحل ميتته لحديث ابن عمر يرفعه احل لنا ميتتان ودمان  
فاما الميتتان الحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال رواه احمد وغيره  
وما يعيش في البر والبحر كالسحفاة وكلب الماء لا يحل الا بالذكاة وحرم بلع  
سماك حيا وكره شيه حيا لاجراد لانه لادم له (ويشترط للذكاة اربعة  
شروط) احدها (اهلية المذكى بان يكون عاقلا) فلا يباح ما ذكاه مجنون  
او سكران او طفل لم يميز لانه لا يصح منه قصد التذكية (مسما) كان (او  
كتابيا) ابواه كتابيان لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم

قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذماحهم ( ولو ) كان المذكي مميزا او  
 ( مرافقا او امرأة او اقلف ) لم يخن ولو بلا عذر ( او اعمى ) او حايضا  
 او جنبا ( ولا تباح ذكاة سكران ومجنون ) لما تقدم ( و ) لا ذكاة ( وثني  
 ومجوسي ومرتد ) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم  
 الشرط ( الثاني الالة قباح الذكاة بكل محدد ) يهر الدم بمحده ( ولو )  
 كان ( مغصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره ) كنخشب له حصد وذهب  
 وفضة وعظم ( الا السن والظفر ) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل  
 ليس السن والظفر متفق عليه الشرط ( الثالث قطع الحلقوم ) وهو  
 مجرى النفس ( و ) قطع ( المرى ) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب  
 ولا يشترط ابائهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذائح ان اتم الذكاة  
 على الفور والسنة نحر ابل بطن بمحدد في لبتها وذبح غيرها فان ابان الراس بالذبح لم يحرم  
 المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنم المتوحشة ( والنم ) الواقعة في بئر ونحوها  
 بجرحه في اى موضع كان من بدنه ( روى عن علي وابن مسعود وابن  
 عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم ) الا ان يكون راسه في الماء  
 ونحوه ( مما يقتله لو انفرد ) فلا يباح ( اكله لحصول قتله بجميع وحاطر  
 فغلب جانب الحظر وما ذبح من قفاه ولو عمدا ان اتت الالة على محل  
 ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا وانطية  
 ونحوها ان ذكاه وحياتها تمكن زيادتها على حركة مذبوح حات والاحتياط  
 مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حلقومه او اينت حشوته فوجود  
 حياته كعدمها الشرط ( الرابع ان يقول ) الذائح ( عند ) حركة يده  
 ( بالذبح بسم الله ) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه  
 لفسق ( ولا يجزيه غيرها ) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية  
 ينصرف الى بسم الله وتجزى بغير عربية ولو احسنها ( فان تركها ) اى  
 التسمية ( سهوا ابحت ) الذبيحة لقوله عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان  
 لم يسم اذا لم يعتمد رواه سعيد ( لا ) ان ترك التسمية ( عمدا ) ولو جهلا  
 فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير ما سمي عليه اعاد التسمية ويسن مع  
 التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم  
 غيره حرم ولم يحل المذبوح ( ويكره ان يذبح بالة كالة ) لحديث ان الله كتب  
 الاحسان على كل شى فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة



وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته رواء الشافعي وغيره ( و ) يكره أيضا ( ان يحدّها  
واحيوان يبصره ) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر  
ان تحمد السمّاء وان توارى عن الهائم رواء احمد وغيره ( و ) يكره أيضا  
( ان يوجهه ) اي الحيوان ( الى غير التجملة ) لان السنة توجيهه الى القبلة  
على شقه الايسر والرفق به والحمل على الالة بقوى ( و ) يكره ايضا ( ان  
يكسر عنقه ) اي عنق ما ذبح ( او يسلخه قبل ان يرد ) اي قبل زهوق نفسه  
لحديث ابي هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن ورقاء  
الخزاعي على جبل او رق يصح في فجاج مي بكلمات منها لا تعجلوا الانفس  
قبل ان ترهق رواء الدارقطني وان ذبح كنان ما يحرم عليه حل نسا ان  
ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بذكاة امه ان خرج ميتا او متحركا  
كذبوح ( باب الصيد ) وهو اقتصاص حيوان حلال متوحش طبعاً  
غير مقدور عليه ويطلق على الصيد ( لا يحل الصيد المقتول في الاصطياد  
الا باربعة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة ) فلا يحل صيد  
مجنوسي او وثي وتحويه وكذا ما شارك فيه الشرط الثاني ( الالة وهي نوعان )  
احدهما ( محدد يشترط فيه ما يشترط في الالة الذم ) يشترط فيه ايضا ( ان  
يجرح ) الصيد ( فان قتله بشقه لم ينع ) لمفهوم قوله عليه السلام ما اهر الدم  
وذكر اسم الله عليه فكل ( وما ليس بمحدد كالبنق والمصي والشبكة والفتح  
لا يحل ما قتل به ) ولو مع قطع حلقوم ومري لما تقدم وان ادركه وفيه  
حياة مستقرة فدكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فمات  
حل وان وقع في ماء ومحوه لم يحل ( والوع النوع الثاني الجارحة فياح ما قتله )  
الجارحة ( ان كانت معلة ) سواء كانت مما يصيد بخبله من الطير او بنابه من  
الفهود والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونهن  
ما علمكم الله الا الكلب الاسود البهيم فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله وتعليم  
نحو كلب وفهد ان يسترسل اذا ارسل ويترجر اذا زجر واذا امسك لم  
ياكل وتعليم نحو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا بترك اكله  
الشرط ( الثالث ارسال الالة قاصدا ) للصيد ( فاذا استرسل الكلب او غيره  
بنفسه لم ينع ) ما صاده ( الا ان يزجره فيزيد في عدوه بطلبه فيحل ) الصيد  
لان زجره اثر في عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره  
حل الشرط ( الرابع التسمية عند ارسال السهم او ) ارسال ( الجارحة فان

تركها) اى التسمية (عمدا او سهوا لم يح) الصيد لمفهوم قوله عليه السلام  
اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضر ان  
تقدمت التسمية بيسير وكذا ان تاخرت بكثير في جرح اذا زجره فان زجر  
ولو سمي على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاه ورمى بغيره بخلاف  
ما لو سمي على سكين ثم القاها وذبح بغيرها (وسن ان يقول معها) اى مع  
باسم الله (الله اكبر كما فى الزكاة) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح يقول  
بسم الله والله اكبر وكان ابن عمر يقول ويكره الصيد لهما وهو افضل  
ما كول والزراعة افضل مكتسب

### كتاب الايمان

جمع يمين وهى الحلف والقسم و (اليمين التى محب بها الكفارة اذا حنت)  
فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله  
والقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شئ والاخر الذى ليس بعده شئ  
وحالق الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم ينو الغير  
كالرحيم والخالق والرزاق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه  
الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران  
او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمر الله يمين وما لا يعد من اسمائه  
تعالى كالشئ والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحتمله كالحى والواحد  
والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بغير الله) سبحانه  
وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالدا فليحلف بالله او ليصمت  
متفق عليه ويكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) اى الحلف بغير الله  
(كفارة) اذا حنت (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى  
(ثلاثة شروط الاول ان تكون اليمين منعقدة وهى) اليمين (التي قصد  
عقدها على) امر (مستقبل ممكن فان حلف على امر ماض كاذبا طالما  
فهى) اليمين (الغموس) لانه تضمسه فى الاسم ثم فى البار (ولغو اليمين)  
هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) فى اثناء كلامه (لا والله  
وبلى والله) لحديث عائشة مرفوعا اللغو فى اليمين كلام الرجل فى بيته لا  
والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقرنا (وكذا يمين عقدها بطن  
صدق نفسه فبان بخلافه فلا كفارة فى الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم



الله باللغو في ايمانكم وهذا منه ولا تنعقد ايضا من تأثم وصغير ومجنون ونحوهم الشرط ( الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تنعقد عينه ) لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه الشرط ( الثالث الحنث في يمينه بان يفعل ما حلف على تركه ) كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلمه مختارا ( او بترك ما حلف على فعله ) كما لو حلف ليكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه ( مختارا ذاكرا ) ليمينه ( فاذا حنث مكرها او ناسيا فلا كفارة ) لانه لا اثم عليه ( ومن قال في يمين مكفرة ) اي تدخلها الكفارة كيمين بالله تعالى ونذر وظهار ( ان شاء الله لم يحنث ) في يمينه فعل او ترك ان قصد المشيئة واتصلت يمينه لعظا او حكما لقوله عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث رواء احمد وغيره ( ويس الحنث في اليمين اذا كان ) الحنث ( خيرا ) كمن حلف على فعل مكروه او ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حنثه وعلى فعل واجب او ترك محرم حرم حنثه وعلى فعل محرم او ترك واجب وجب حنثه ويخير في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ابرار قسم كاجابة سؤال بالله تعالى بل يسن ( ومن حرم حلالا سوى زوجته ) لان تحريمها ظهار كما تقدم سواء كان الذي حرمه ( من امة او طعام او لباس او غيره ) كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طعامي على كالميتة ( ثم تحرم ) عليه لان الله سمى عينا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشيء لا تحرمه ( وتلزمه كفارة يمين ان قوله ) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي التكفير وسبب نزولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب العسل متفق عليه ومن قال هو يهودي او كافر او يعبد غير الله او بريء من الله تعالى او من الاسلام او القران او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او ان لم يفعله او ان كان فعله فقد فعل محرما وعليه كفارة يمين بحنثه **فصل** في كفارة اليمين ( يخير من لزمته كفارة يمين بين اطعام عشرة مساكين ) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره ( او كسوتهم ) اي العشرة مساكين للرجل ثوب يجزيه في صلاته وللمراة درع وخمار كذلك ( او عتق رقبة فمن لم يجد ) شيئا مما تقدم ذكره ( فصيام ثلاثة ايام ) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

اعليهم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام  
 ( متتابعة ) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة وتجب  
 كفارة نذر فورا يحنت ويجوز اخراجها قبله ( ومن لزمته ايمان قل  
 التكفير موجهها واحد ) ولو على افعال كقوله والله لا اكلت والله لا شربت  
 والله لا اعطيت والله لا احدثت ( فعليه كفارة واحدة ) لانها كفارات من  
 جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس ( وان اختلف موجهها ) اي موجب  
 الايمان وهو الكفارة ( كظهار وعين بالله ) تعالى ( لزما ) اي الكفارتان  
 ( ولم يتداخلتا ) لعدم اتحاد الجنس ويكفر قن بصوم وليس لبيده منعه منه  
 ويكفر كافر بغير صوم ﴿ باب جامع الايمان ﴾ المحلوف بها ( يرجع  
 في الايمان الى بية الحالف اذا احتملها اللفظ ) لقوله عليه السلام وانما لكل  
 امرئ ما نوى فمن نوى بالسقف او البنا السما او بالفراش او البساط  
 الارض قدمت على عموم لفظه ويجوز التعريض في مخاطبة لعير ظالم ( فان  
 عدت اليه رجع الى سبب اليمين وما هيجهما ) لدلالة ذلك على النية فمن حلف  
 ليقضين زيدا حقه غدا فقضاه قبله لم يحنت اذا اقتضى السبب انه لا يتجاوز غدا  
 وكذا لياكلن شيئا او ليفعلنه غدا وان حلف لا يبيعه الا بناية لم يحنت الا ان  
 باعه ما قل منها وان حلف لا يشرب له الماء من عطش وبيته او السبب قطع  
 منه حنت باكل خنزره واستعارة دابته وكل ما فيه منة ( فان عدم ذلك )  
 اي النية وسبب اليمين الذي هيجهما ( رجع الى التعيين ) لانه ابلغ من دلالة  
 الاسم على المسمى لانه ينفي الالهام بالكاية ( فاذا حلف لا الدس هذا التقيص  
 فجعله سراويل او رداء او عمامة ولبسه ) حنت ( اولا اكلت هذا الصبي فصر  
 شيئا ) وكله حنت ( او ) حلف ( لا اكلت روضة فلان هذه او صديقه فلانا  
 هذا ) ( او مملوكه سعيدا ) هذا ( فزال الروحية والملك والصدقة ثم كلمهم )  
 حنت ( او ) حلف ( لا اكلت لحم هذا الحمل فصار كبشا ) واكله حنت ( او حلف  
 لا اكلت هذا الرطب فصار تمرا او ديسا او خلا ) واكله حنت ( او ) حلف لا اكلت  
 هذا اللبن فصار جينا او كشكا ونحوه واكله حنت في الكل ( لان عين  
 المحلوف عليه نافية كحلفه لا لبست هذا الغزل فصار ثوبا وكذا حلفه لا يدخل  
 دار فلان هذه فدخلها وقد باعها او وهي فضا او مسجد او حمام ونحوه  
 الا ان ينوى ( الحالف او يكون سبب اليمين يقتضي ( مادام ) المحلوف عليه  
 ( على تلك الصفة ) فتقدم النية وسبب اليمين على التعيين كما تقدم ﴿ فصل



فان عدم ذلك في اي لثية والسبب والتعيين (يرجع) في اليمين ( الى ما يتناول الاسم ) وهو اي ( الاسم ثلاثة شرعي وحقيقي وعرفي ) وقد لا يختلف المسمى كالارض والسماء والاسان والحيوان ونحوها ( فالشرعي ) من الاسماء ( ماله موضوع في الشرع وماله موضوع في اللغة ) كالصلاة والصوم والزكاة والحج والبيع والاجارة فالاسم ( المطلق ) في اليمين سواء كانت على فعل او ترك ( ينصرف الى الموضوع الشرعي الصحيح ) لان ذلك هو المتبادر اي المفهوم عند الاطلاق الا الحج والعمرة فيتناول الصحيح والفاسد لوجوب المضي فيه كالصحيح : فاذا حلف لا يبيع او لا يتكج فعقد عقدا فاسدا ( من يبيع او نكاح ) ( لم يحث ) لان البيع والسكاح لا يتناول الفاسد ( وان قيد ) الحالف ( بيمينه بما يمنع الصحة ) اي بما لا يمكن الصحة معه ( كان حلف لا يبيع الحمر او الحزير حث بصورة العقد ) لتعذر حمل يمينه على عقد صحيح وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنية ( و ) الاسم الحقيقي ( هو الذي لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم ) فاذا حلف لا ياكل اللحم فاكل شحما او مخا او كبدا او نحوه ) ككلية وكرش وطحال وقلب ولحم راس ولسان ( لم يحث ) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك الا بنية اجتناب الدسم ( ومن حلف لا ياكل ادما حث باكل البيض والتمر والملح والحل والزيتون ونحوه ) كالخبي و اللين ( وكل ما يصيب به ) عادة كالزيت والعسل والسمن واللحم لان هذا معنى التأدم ( او ) حلف ( لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا ) او عمامة او قلنسوة ( او لعلا حث ) لانه ملوس حقيقة وعرفا ( وان حلف لا يكلم اساما حث بكلام ) كل ( اسان ) لانه نكرة في سياق النفي فيعم حتى ولو قال له تع او اسكت او لاكلت زيدا فكتابه او راسه حث مالم ينو مشافهته ( و ) ان حلف ( لا يفعل شيئا فوكل من فعله حث ) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه قال تعالى محلقين رؤوسكم وانا الخالق غيرهم ( الا ان ينوى مباشرة بنفسه ) فتقدم نيته لان لفظه يحتمله ( و ) الاسم ( العرفي ما اشتهر مجازه فغلب ) على ( الحقيقة كالراوية ) في العرف للزيادة وفي الحقيقة للجمل الذي يستقي عليه ( والغايط في العرف للخارج المستقدر وفي الحقيقة لقناء الدار وما اطمان من الارض ) ونحوها ( كالظئنة والدابة والعذرة ) فتعلق اليمين بالعرف ( دون الحقيقة لان الحقيقة في نحو ما ذكر صارت كالمهجورة

( فان حلف على وطئ زوجته او ) حلف على  
 ( دار تعلقت يمينه بجماعها ) اي جماع من حلف على وطئها لان هذا  
 هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف ( و ) تعلقت يمينه ( بدخول  
 الدار ) التى حلف لا يطاها لما ذكر ( وان حلف لا ياكل شيئاً فاكله مستهلكاً  
 فى غيره كمن حلف لا ياكل سماً فاكل خيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه )  
 لم يحث ( او ) حلف ( لا ياكل بيضاً فاكل ناطقاً لم يحث ) لان ما اكله  
 لا يسمى سماً ولا بيضاً ( وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه ) فيما اكله  
 ( حث ) لاكله المحلوف عليه <sup>بحر</sup> فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ككلام  
 زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحث <sup>بحر</sup> لان فعل المكره غير  
 منسوب اليه ( وان حلف على نفسه لو غيره ممن ) يمتنع بيمينه و ( يقصد منه  
 كالزوج والولد ان لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً او جاهلاً حث فى الطلاق او  
 العتاق ) بفتح العين ( فقط ) اي دون اليمين بالله تعالى والنذر والظهار لان  
 الطلاق والعتاق حق ادمى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المسال  
 والجناية بخلاف اليمين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة  
 الخطأ والنسيان ( وان ) حلف ( على ما لا يمتنع بيمينه من سلطان وغيره )  
 كالاجنبى لا يفعل شيئاً ( ففعله حث ) الحالف ( مطلقاً ) سواء فعله المحلوف عليه  
 حامداً او ناسياً طالما او جاهلاً ( وان فعل هو ) اي الحالف شيئاً او من  
 لا يمتنع بيمينه من سلطان او اجنبى ( او غيره ) اي غير ما ذكر ممن قصد  
 منعه ( كزوجة وولد ) بعض ما حلف على كاه ( كمالو حلف لا ياكل هذا  
 الرغيف فاكل بعضه ) لم يحث ( لعدم وجود المحلوف عليه ) ما لم تكن له نية  
 او قرينة كمالو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب منه فاه يحث  
<sup>بحر</sup> باب النذر <sup>بحر</sup> لغة الايجاب يقال نذر دم فلان اي اوجب قتله وشرعا الزام  
 مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه و ( لا يصح )  
 النذر ( الا من بالغ عاقل ) مختار لحديث رفع القلم عن ثلاث ( ولو ) كان  
 ( كافراً ) نذر عبادة لحديث عمر انى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعتكف  
 ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف بتذكرك ( والصحيح منه ) اي من  
 النذر ( خمسة اقسام ) احدها النذر ( المطلق مثل ان يقول لله على نذر ولم  
 يسم شيئاً فيلزمه كفارة يمين ) لما روى عقبة ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجة والترمذى



وقال حديث حسن صحيح غريب ( الثاني نذر الجلاج والغضب وهو تعليق  
نذره بشرط يقصد المنع منه ) اى من الشرط المعلق عليه ( او الحمل عليه  
او التصديق او التكذيب ) كقوله ان كلمتك او ان لم اضربك او ان لم يكن  
هذا الخبر صدقا او كذبا فعلى الحج او العتق ونحوه ( فيتخير بين فعله وبين  
كفارة يمين ) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول لا نذر في غضب وكفارة كفارة يمين رواء سعيد في سنته  
( الثالث نذر المباح كلبس ثوبه وركوب دابته ) فان نذر ذلك ( فحكمه  
ك ) القسم ( الثاني ) يخير بين فعله وكفارة يمين ( وان نذر مكروها من  
طلاق او غيره استحباب ) له ( ان يكفر ) كفارة يمين ( ولا يفعله ) لان ترك  
المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة ( الرابع نذر المعصية ) كنذر  
( شرب الخمر و ) نذر ( صوم يوم الحيض و ) يوم ( النحر ) وايام التشريق  
( فلا يجوز الوفاء به ) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يعصه  
( ويكفر ) من لم يفعله روى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران  
ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوما  
من ذلك غير يوم الحيض ( الخامس نذر التبرر مطلقا ) اى غير معلق ( او  
معلقا كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه ) كالعمرة والصدقة وعبادة المريض  
فمثال المطلق لله على ان اصوم او اصى ومثال المعلق ( كقوله ان شقا الله  
مريضى او سلم مالى الغائب فله على كذا ) من صلاة او صوم ونحوه  
( فوجد الشرط لزمه الوفاء به ) اى بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله  
فايطعه رواء البخارى ( الا اذا نذر الصدقة بماله كله ) من يسن له فيجزيه  
قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لابي لبابة لما نذر ان يخلع من ماله  
صدقة لله تعالى يجرى عنك الثلث رواء احمد ( او ) نذر الصدقة ( بمسمى  
منه ) اى من ماله كالف ( يزيد ) ما سماه ( على ثلث الكل فانه يجرى به ) ان  
يتصدق ( بقدر الثلث ) ولا كفارة عليه جزم به فى الوجيز وغيره والمذهب  
انه يلزمه الصدقة بما سماه ولو زاد على الثلث كما فى الانصاف وقطع به فى  
المتهى وغيره ، وفما عداها ) اى عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فما دونه  
( يلزمه ) الصدقة ( بالمسمى ) لعموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع  
الله فليطعه ( ومن نذر صوم شهر ) معين كرجب او مطلق ( لزمه التابع )  
لان اطلاق الشهر يقتضى التابع سواء صام شهرا بالهلال او ثلاثين يوماً

( وان نذر اياما معدودة ) عشرة ايام او ثلاثين يوماً ( لم يلزمه )  
 ( التتابع ) لان الايام لا دلالة لها على التتابع ( الا بشرط ) بان يقول متتابعة  
 ( او نية ) التتابع ومن نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بغير  
 صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهي ويقضى فطره بربطه بربطه  
 لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس  
 ونحوه فوافق عيدا او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة  
 واطلق فاقله ركعتان قايما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم  
 لزمه يوم بنية من الليل ولمن نذر صلاة جالسا ان يصلها قائما وان نذر  
 رقبة فاقول مجزئ في كفارة

### كتاب القضا

لغة احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاها من سبع سموات في يومين  
 واصطلاحا تبين الحكم الشرعي والالزام به وفصل الحكومات ( وهو  
 فرض كفاية ) لان امر الناس لا يستقيم بدونه ( ويلزم الامام ان ينصب  
 في كل اقليم ) بكسر الهمزة ( قاضيا ) لان الامام لا يمكنه ان يباشر  
 الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى  
 فصل الخصومات بينهم لثلا تضيح الحقوق ( ويختار ) لنصب القضا ( افضل  
 من يجد علما وورعا ) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح  
 لهم ( ويأمره بتقوى الله ) لان التقوى راس الدين ( و ) يأمره ( بان يتحرى  
 العدل ) اي اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل ( ويجتهد ) القاضى ( في  
 اقامته ) اي اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره  
 ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه  
 واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل ( فيقول ) المولى لمن يوليه ( وليتك الحكم  
 او قلدتك ) الحكم ( ونحوه ) كفوضت او رددت او جعلت اليك الحكم  
 او استنبتت او استخلفتك في الحكم والكناية نحو اعتمدت او عولت عليك  
 لا ينقد بها الا بقرينة نحو فاحكم ( وبكتابة ) بالولاية ( في البعد ) اي اذا كان  
 غائبا فيكتب له الامام عهدا بما ولاء ويشهد عدلين عليها ( وتفيد ولاية  
 الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض ) اي اخذه  
 لربه ممن هو عليه ( والنظر في اموال غير المرشدين ) كالصغير والمجنون



والسفيه وكذا مال غائب ( والحجبر على من يستوجيه لسفه او فلس والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وتزويج من لا ولي لها ) من النساء ( واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد ) ما لم يخصها بامام ( والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات واقبيتها ونحوه ) كحياة خراج وزكاة ما لم يخصا بعامل وتصفح شهوده وامنايه ليستبدل بمن ثبت جرحه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع ( ويجوز ان يولى ) القاضى ( عموم النظر في عموم العمل ) بان يولى سائر الاحكام في سائر البلدان ويجوز ان ( يولى خاصا فيهما ) بان يولى الانكحة بمصر مثلا ( او ) يولى خاصا ( في احدها ) بان يولى سائر الاحكام ببلد معين او يولى الانكحة بسائر البلدان واذا ولاء ببلد معين نفذ حكمه في مقيم به وطارئ اليه فقط وان ولاء بمحل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع بينة الا فيه كتعديلها وللقاصى طلب رزق من بيت المال لنفسه وخلفائه فان لم يجعل له شى وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضى بينكما الا بمحل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لخطه ( ويشترط في القاضى عشر صفات كونه بالغاً طاقلاً ) لان غير المكف تحت ولاية غيره فلا يكون والياً على غيره ( ذكراً ) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امراة ( حراً ) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده ( مسلماً ) لان الاسلام شرط للعدالة ( عدلاً ) ولو تايبا من قذف فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق نبأ فتيئوا الاية ( سمعاً ) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين ( بصيراً ) لان الاعمى لا يعرف المدعى من المدعى عليه ( متكلماً ) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته ( مجتهداً ) اجماعاً ذكره ابن حزم قاله في الفروع ( ولو ) كان مجتهداً ( في مذهبه ) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى الفاظ امامه ومتاخرها ويقلد كبار مذهبه في ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ تقي الدين وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان وتجب ولاية الامثل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الانفع الفاسقين واقامهما شراً واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال في الفروع وهو كما قال ولا يشترط ان يكون القاضى كاتباً او ورعاً او زاهداً او يقظاً او منبئاً للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك ( واذا حكم ) بتشديد





ولاية إذا لم تكن له حكومة ( فله أخذها كفت قال القاضي ويسن له التزده  
عنها فان أحسن ان يقدمها بين يدي خصومة او فعلها حال الحكومة  
حرم أخذها في هذه الحالة لانها كالرشوة ويكره بيعه وشراؤه الا بوكيل  
لا يعرف به ( ويستحب ان لا يحكم الا بحضور الشهود ) يستوفى بهم الحق  
ويحرم تعيينه قوما بالقبول ( ولا ينفذ حكمه لفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له )  
كوالده وولده وزوجته ولا على عدوه كالشهادة ومتى عرضت له او لاحد  
ممن ذكر حكومة تحاكم الى بعض خلائه او رعيته كما حاكم عمر ابيا الى زيد  
ابن ثابت ويسن ان يبدأ بالمحبوسين وينظر قيم حبسوا فمن استحق الإبقاء  
ومن استحق الاطلاق اطلقه ثم في امر ايتام ومجاين ووقوف ووصايا لاولي لهم  
ولا ناظر ولو نفذ الاول وصية موصى اليه امضاها الثاني وجوبا ومن كان من  
امنا الحاكم للاطفال والوصايا التي لا وصى لها بحاله اقره ومن فسق عزله  
ولا ينقض من حكم صالح للقضا الا ما خالف نص كتاب الله او سنته كقتل  
مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من افلس اسوة الغرما او اجامعا  
قطعا او ما يعتقده فيلزم نقضه والناقض له حاكمه ان كان ( ومن ادعى على  
غير برزة ) اي طلب من الحاكم ان يحضرها للدعوى عليها ( لم تحضر ) اي  
لم يامر الحاكم باحضارها ( وامرت بالتوكيل ) للعدر فان كانت برزة وهي التي تبرز  
لقضاء حوائجها احضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه ( وان لزمها ) اي غير  
البرزة اذا وكلت ( عين ارسل ) الحاكم ( من يحلفها ) فيبث شاهدين لتستحلف  
بمحضتهما ( وكذا ) لا يلزم احضار ( المريض ) ويومر ان يوكل فان وجبت  
عليه يمين بعث اليه من يحلفه ويقبل قول قاضي معزول عدل لايتهم كنت  
حكمت لفلان على فلان بكذا ولولم يذكر مستنده او لم يكن بسجله  باب  
طريق الحكم وصفته  طريق كل شيء ما توصل به اليه والحكم فصل  
الخصومات ( اذا حضر اليه خصمان ) يسن ان يجلسهما بين يديه ( وقال  
ايكما المدعى ) لان سؤاله عن المدعى منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما  
( فان سكت ) القاضي ( حتى يبدأ ) بالبنا للمفعول اي حتى يكون البداية بالكلام  
من جهتهما ( جاز ) له ذلك ( فمن سبق بالدعوى قدمه ) الحاكم على خصمه وان  
ادعيا معا اقرع بينهما فان انتهت حكومته ادعى الاخر ان اراد ولا تسمع  
دعوى مقلوبة ولا حسبة بحق الله تعالى كعبادة وحد وكفارة وتسمع بينة  
بذلك وبعثق وطلاق من غير دعوى لاينة بحق معين قبل دعواه فاذا حرر

بدعواه (الحكم له عليه) بسؤاله الحكم لان الحق للمدعى في الحكم فلا يستوفى  
 الا بسؤاله (وان انكر) بان قال للمدعى قرضا او ثمنا ما اقرضني او ما باعني  
 او لا يستحق على ما ادعاه ولا شيئا منه اولا حتى له على صح الجواب ما لم يعترف  
 بسبب الحق (قال) الحاكم (للمدعى ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت  
 فان احضرها) اي الينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدت (سمعها)  
 وحرم ترديدتها واتهارها وتعتها (وحكم بها) اي بالينة اذا اتضح له الحكم  
 وسأله المدعى (ولا يحكم) القاضي (بعلمه) ولو في غير حد لان تجوز  
 القضا بعلم القاضي يفضى الى تهمته وحكمه بما يشئ (وان قال المدعى مالي  
 بينة اعلم الحاكم ان له اليقين على خصمه) لما روى ان رجلين اختصما الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم حضرمي وكندي فقال الحضرمي يا رسول الله ان  
 هذا غلبنى على ارض لي فقال الكندي هي ارضي وفي يدي وليس له فيها  
 حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي الك بينة قال لا قال فلك بينة  
 وهو حديث حسن صحيح قاله في شرح المنتهى وتكون بينة (على صفة جوابه)  
 للمدعى (فان سال) المدعى من القاضي احلافه (احلفه وخلي سبيله) بعد  
 تحليفه اياه لان الاصل براءته (ولا يعتد بينه) اي بين المدعى عليه  
 (قبل) امر الحاكم له و (مسئلة المدعى) تحليفه لان الحق في اليقين  
 للمدعى فلا يستوفى الا بطلبه (وان نكل) المدعى عليه عن اليقين (قضى  
 عليه) بالسكول ورواه احمد بن عثمان رضى الله عنه (فيقول) القاضي للمدعى  
 عليه (ان حلفت) خات سبيلك (والا) تحلف (قضيت عليك) بالسكول  
 (فان لم يحلف قضى عليه) بالسكول (فان حلف المنكر) خلي الحاكم  
 سبيله (ثم ان احضر المدعى بينة) عايه (حكم) القاضي (بها) ولم تكن اليقين  
 مزيلة للحق (هذا اذا لم يكن قال لا بينة لي فان قال ذلك ثم افاءها لم تسمع لانه  
 مكذب لها) فصل ولا تصح الدعوى الا محررة لان الحكم مرتب  
 عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اقضى على نحو ما اسمع  
 ولا تصح ايضا الا (معلومة المدعى به) اي تكون بشئ معلوم ليتأتى الالتزام  
 (الا الدعوى بما نصحه مجهولا كالوصية) بشئ من ماله (و) الدعوى  
 (بعبد من عبيده) جعله (مهر او نحوه) كعوض خلع او اقربه فيطالبه  
 بما وجب له ويعتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفي عنده كذا حتى يقول



وانا مطالبه به ولا تسمع بموجب لاثباته غير تدبير واستيلاء وكتابة ولا بد  
 ان تنفك عما يكذبها فلا تصح على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة  
 وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)  
 عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس  
 مختلفون في الشروط فقد لا يكون العقد صحيحاً عند القاضي وان ادعى  
 استدامة الزوجية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امرأة نكاح  
 رجل لطلب نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواها) لانها تدعى حقاً لها  
 تصيبه الى سببه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم تقبل)  
 دعواها لان النكاح حق الزوج عاينها فلا تسمع دعواها بحق غيرها (وان  
 ادعى) انسان (الارث ذكر سببه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من  
 تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضراً بالمجلس واحضار عين بالبلد  
 لتعين وان كانت غائبة وصفها كسليم والاولى ذكر قيمتها ايضاً (وتعتبر عدالة  
 البيئة ظاهراً وباطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا في عقد  
 نكاح فتكفى العدالة ظاهراً كما تقدم (ومن جهات عدالته سال) القاضي  
 (عنه) ممن له خبرة باطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بينة جرح على  
 تعديل وتعديل الخصم وحده او تصديقه للشاهد تعديل له (وان  
 علم) القاضي (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم يحتمل الى التزكية  
 وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف البيئة به) اى بالجرح  
 ولا بد من بيان سبه عن روية او استفاضة (وانظر) من ادعى الجرح  
 (له ثلاثة ان طلبه وللمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه في مدة الانتظار  
 ليلا يهرب (فان لم يأت) مدعى الجرح (بينة حكم عليه) لان عجزه عن  
 اقامة البيئة على الجرح في المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان  
 جهل) القاضي (حال البيئة طلب من المدعى تزكيتهم) لتثبت عدالتهم فيحكم  
 له (ويكفى فيها) اى في التزكية (عدلان يشهدان بعدالته) اى بعدالة  
 الشاهد (ولا تقبل في الترجمة وفي التزكية و) في (الجرح والتعريف) عند  
 حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الا قول عدلين) ان كان  
 ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فحكم ذلك حكم الشهادة على ما يأتى  
 تفصيله وان قال المدعى لى بينة واريد يمينه فان كانت بالمجلس فليس له الا  
 احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيما احب في المجلس فان

لم يحضرها فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يحبس به ( ويحكم على  
 الغائب ) مسافة القصر ( اذا ثبت عليه الحق ) لحديث هند قالت يا رسول  
 الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النقطة ما يكفيني وولدي  
 قال اخذني ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتسمع الدعوى والبيئة  
 على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حضر الغائب  
 فهو على حجته ( وان ادعى ) انسان ( على حاضر في البلد غائب عن مجلس  
 الحكم ) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر ( واتى ) المدعى ( بيينة  
 لم تسمع الدعوى ولا البيئة ) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله  
 فلم يحز الحكم عليه قبله ✎ باب كتاب القاضي الى القاضي ✎ اجمعت  
 الامة على قبوله اى كتاب القاضي الى القاضي لدعاء الحاجة اليه ( فيقبل كتاب  
 القاضي الى القاضي فى كل حق ) لادمى كالقرض والبيع والاجارة ( حتى  
 القذف ) والطلاق والقيود والنكاح والنسب لانها حقوق ادمى لا تدرا  
 بالشبهات و ( لا ) يقبل ( فى حدود الله ) تعالى ( كحد الزنا ونحوه ) كسرب  
 الخمر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشبهات ( ويقبل )  
 كتاب القاضي ( فيما حكم به ) الكاتب ( لينفذه ) المكتوب اليه ( وان كان )  
 ككل منهما ( فى بلد واحد ) لان حكم الحاكم يجب امضاؤه على كل حال  
 ( ولا يقبل ) كتابه ( فيما ثبت عنده ليحكم ) المكتوب اليه ( به الا ان يكون  
 بينهما مسافة قصر ) فاكثر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يحز مع  
 القرب كالشهادة على الشهادة ( ويجوز ان يكتب ) كتابه ( الى قاض معين  
 و ) ان يكتبه ( الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين ) من غير تعيين  
 ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم  
 فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين ( ولا يقبل ) كتاب القاضي ( الا ان  
 يشهد به القاضي الكاتب شاهدين ) عدلين يضبطان معناه وما يتعاق به الحكم  
 ( فيقرأه ) القاضي الكاتب ( عليهما ) اى على الشاهدين ( ثم يقول اشهدا  
 ان هذا كتابي الى فلان ابن فلان ) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين  
 ( ثم يدفعه اليهما ) اى الى العدلين الذين شهدا بما فى الكتاب فاذا وصلا  
 دفعاه الى المكتوب اليه وقالوا شهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله  
 والاحتياط ختمه بعد ان يقرأه عليهما ولا يشترط وان اشهدا عليه مدرجا  
 محتوما لم يصح ✎ باب القسمة ✎ من قسمت الشئ اذا جعلته اقساماً



والقسم بكسر القاف النصيب وهي نوطان قسمة تراض وأشار إليها بقوله  
 ( لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر ) ولو على بعض الشركاء  
 ( او ) لا تنقسم الا برد ( عوض ) من احدها على الآخر ( الا برضى  
 الشركاء ) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك ( كالدور  
 الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد ) والارض التي لا تتعدل  
 باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن ( في بعضها ) اي بعض الارض  
 ( فهذه القسمة في حكم البيع ) تجوز بتراضيها ويجوز فيها ما يجوز في البيع  
 خاصة ( ولا يجبر من امتع ) منهما ( من قسمتها ) لانها معاوضة ولما فيها من  
 الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليهما وقسم  
 الثمن بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف  
 والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو  
 وسفل وطلب احدهما جعل السفلى لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتع  
 النوع الثاني قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله ( واما ما لا ضرر ) في قسمته  
 ( ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكبيرة والارض ) الواسعة  
 ( والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادهان والالبان  
 ونحوها اذا طالب الشريك قسمتها اجبر ) شريكه ( الاخر عليها ) ان امتع من  
 القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتع اجبر ويقسم حاكم  
 على غايب من الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان  
 الى قسم شجره فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً  
 ( وهذه القسمة ) وهي قسمة الاجبار ( افراز ) لحق احد الشريكين من الآخر  
 ( لا بيع ) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغير مخرص  
 خرصاً وما يكال وزناً وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يحنث بها من  
 حلف لا يبيع ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت ( ويجوز للشركاء ان  
 يتقاسموا بانفسهم و ) ان يتقاسموا ( بقاسم ينصبونه او يسالوا الحاكم نصبه )  
 وتجب عليه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفة بها ويكفي  
 واحد الا مع تقويم ( واجرته ) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء  
 ( على قدر الاملاك ) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستيجاره وتعديل  
 اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختلفة وبالقيمة ان  
 اختلفت وبالرد ان اقتضته ( فاذا اقتسموا واقترعوا لزمت القسمة ) لان القاسم

كالحاكم وقرعته حكمه ( وكيف اقترعوا جاز ) بالخصى او غيره وان خير  
احدهم الاخر لزمت برضاها وتفرقهم ومن ادعى غلطا فيما تقاسماه  
بأنفسهما واشهدا على رضاها به لم يلفت اليه وفيما قسم قاسم حاكم او قاسم  
نصبا يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى بكل شيئا له من نصيبه  
تحالفا ونقضت ولمن خرج في نصيبه عيب جهله امساك مع ارش ونسخ  
باب الدجوى والبيئات الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم  
ما يدعون اى يطلبون واصطلاحا اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ  
في يد غيره او ذمته والينة العلامة الواضحة كالشاهد فكثر ( والمدعى من  
اذا سكت ) عن الدعوى ( ترك ) فهو المطالب ( والمدعى عليه من اذا سكت  
لم يترك ) فهو المطالب ( ولا تصح الدعوى و ) لا ( الانكار ) لها ( الا من  
جائز التصرف ) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به  
لو اقر به كطلاق وحد ( واذا تداعيا عينا ) اى ادعى كل منهما أنها له وهى  
( بيد احدهما فهى له ) اى فالعين لمن هى بيده ( مع يمينه الا ان يكون له  
بينة ) ويقيها ( فلا يحلف ) معها اكتفاء بها ( وان اقام كل واحد ) منهما  
( بينة أنها ) اى العين المدعى بها ( له قضى ) بها ( للمخرج بينته ولفت بينة  
الداخل ) لحديث ابن عباس مرفوعا لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس  
دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم  
ولحديث الينة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذى وان لم تكن  
العين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفا وتناصفا وان وجد ظاهر  
لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان فى قماش البيت ونحوه فما يصلح لرجل  
فله ولها فلها ولهما فلهما وان كانت بيديهما تحالفا وتناصفا فان قويت  
يد احدهما كحيوان واحد سايقه واخر راكبه فهو للثانى لقوة يده

### كتاب الشهادات

واحدها شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهى  
الاخبار بما علمه بلفظ اشهد او شهدت ( تحمل الشهادة فى غير حق الله )  
تعالى ( فرض كفاية ) فاذا قام به من يكفى سقط عن بقية المسلمين ( وان لم  
يوجد الا من يكفى تعين عليه ) وان كان عبدا لم يحجز لسيدته منعه لقوله  
تعالى ولا يابى الشهداء اذا مادعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل



للشهادة واثباتها عند الحاكم ولان الحاجة تدعوا الى ذلك لاثبات الحقوق  
 والعقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ( وادائها ) اي  
 اداء الشهادة ( فرض عين على من تحملها متى دعي اليها ) لقوله تعالى  
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فاه آثم قلبه ( و ) محل وجوبها ان  
 ( قدر ) على ادائها ( بلا ضرر ) يلحقه ( في بدنه او عرضه او ماله او اهله )  
 وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد  
 ( وكذا في التحمل ) يعتبر انتفاء الضرر ( ولا يحل كتمانها ) اي كتمان الشهادة  
 لما تقدم فلو ادى شاهد وابي الاخر وقال احلف بدلي اثم ومتى وجبت  
 الشهادة لزم كتابتها ويحرم اخذ اجرة وحمل عليها ولو لم تتعين عليه لكن  
 ان عجز عن المشي او تأذى به فله اجرة مركوب ومن عنده شهادة بحمد  
 لله فله اقامتها وتركها ( ولا يحل ان يشهد ) احد ( الى بما يعلمه ) لقول  
 ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال نعم  
 قال على مثلها فاشهد او دع رواء الحلال في جامعه والعلم اما ( برؤية او سماع )  
 من مشهود عليه كعتق و طلاق وعقد فيلزمه ان يشهد ما سمع ولو كان  
 مستخفيا حين تحمل ( او ) سماع ( باستفاضة فيما يتعذر علمه ) غالبا ( بدونها  
 كنسب وموت وملك مطلق ونكاح ) عقده ودوامه ( ووقف ونحوها )  
 كعتق وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم ( ومن  
 شهد ) عقد ( نكاح او غيره من العقود فلا بد ) في صحة شهادته به ( من  
 ذكر شروطه ) لاختلاف الناس في بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس  
 بصحيح صحيحاً ( وان شهد برضاع ) ذكر عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او  
 لبن حلب منه ( او ) شهد ( بسرقة ) ذكر المسروق منه والصاب والحرز  
 وصفتها ( او ) شهد ( بشرب ) خروصفه ( او ) شهد ( بقذف فانه يصفه )  
 بان يقول اشهد انه قال له يازاني او يالوطي ونحوه ( ويصف الزنا ) اذا شهد  
 به ( بذكر الزمان والمكان ) الذي وقع فيه الزنا ( و ) ذكر ( المزني بها )  
 وكيف كان وانه رى ذكره في فرحيا ( ويذكر ) الشاهد ( ما يعتبر للحكم  
 ويختلف ) الحكم ( به في الكل ) اي في كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان في  
 محفل على واحد منهم انه طاق او اعتق او على خطيب انه قال او فعل على المنبر  
 في الخطبة شيئا لم يشهد به غيرها مع المشاركة في سماع وبصر قبل الفصل  
 وشروط من قبل شهادته ستة ( احدها ) البلوغ فلا قبل شهادة الصبيان

مطلقاً ولو شهد بعضهم على بعض ( الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون  
ولا معتوه وتقبل ) الشهادة ( ممن يخلق احيانا ) اذا تحمل وادى ( في حال  
افاقته ) لانها شهادة من عاقل ( الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس  
ولو فهمت اشارته ) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين ( الا اذا اداها )  
الاخرس ( بخطه ) فتقبل ( الرابع الاسلام ) لقوله تعالى واشهدوا  
ذوي عدل منكم فلا يقبل من كافر ولو على مثله الا في سفر على  
وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عدل عدم غيرها ( الخامس  
الحفظ ) فلا تقبل من مغفل ومعروف بكثرة سهو وغلط لانه لا يحصل  
الثقة بقوله ( السادس العدالة ) وهي لغة الاستقامة من العدل  
ضد الجور وشرعا استوا احواله في دينه واعتدال اقواله وافعاله  
( ويعتبر لها ) اى للعدالة ( شيئان ) احدهما ( الصلاح في الدين وهو )  
نوعان احدهما ( اداء القرائن ) اى الصلوات الخمس والجمعة ( بسننها الراتبة )  
فلا تقبل ممن داوم على تركها لان تهاونه بالسن يدل على عدم محافظته على  
اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج ( و ) الثاني ( اجتناب المحارم  
بان لا يأتى كبيرة ولا يدمن على صغيرة ) والكبيرة ما فيه حد في الدنيا او وعيد  
في الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة  
مادون ذلك من المحرمات كسب الناس بمادون القذف واستماع كلام النساء  
الاجانب على وجه التلذذ به والنظر المحرم ( فلا تقبل شهادة فاسق ) بفعل كران  
وديوث او اعتقاد كالرافضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن  
اخذ بالرخص فسق ( الثاني ) مما يعتبر للعدالة ( استعمال المروءة ) اى الانسانية  
( وهو ) اى استعمال المروءة ( فعل ما يحمله ويزينه ) عادة كالسخاوة  
وحسن الخلق وحسن المجاورة ( واجتناب ما يدسه ويشبهه ) عادة من الامور  
الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع وشمسخر ورقاص ومن وطفيلي ومتزى  
يزى يسخر منه ولا لمن ياكل بالسوق الاشياء يسيرا كلقمة وتفاحة ولا لمن يمد  
رجله بمجمع الناس او ينام بين جالسين ونحوه ( ومتى زالت الموانع ) من  
الشهادة ( فبلغ الصبي وعقل المجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت  
شهادتهم ) بمجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد  
وامة في كل ما يقبل فيه حر وحررة وتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد  
وزبال  باب موانع الشهادة وعدد الشهود  وغير ذلك ( لا تقبل



شهادة عمودي النسب ( وهم الاباء وان علوا والاولاد وان سفلوا ) بعضهم لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه للتممة بقوة القرابة وتقبل شهادته لاخته وصديقه وعتيقه ( ولا ) تقبل ( شهادة احد الزوجين لصاحبه ) كشهادته لزوجته ولو بعد الطلاق وشهادتها لقوة الوصلة ( وتقبل ) الشهادة ( عليهم ) فلو شهد على ابيه او ابنه او زوجته او شهدت عليه قبلت الا على زوجته بزنا ( ولا ) تقبل شهادة ( من يجر نكاحا الى نفسه ) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث لمخرج مورثه قبل اندماله فلا تقبل وتقبل له بدينه في مرضه ( او يدفع عنها ) اي عن نفسه بشهادته ( ضررا ) كشهادة العاقلة لمخرج شهود الخطا والغرماء لمخرج شهود الدين على المفلس والسيد لمخرج من شهد على مكاتبه بدين ونحوه ( ولا ) تقبل شهادة ( عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع الطريق عليه ) والمجروح على الجارح ونحوه ( ومن سره مسأة شخص او غمه فرحه فهو عدوه ) والعداوة في الدين غير مائة فتقبل شهادة مسلم على كافر وسني على مبتدع وتقبل شهادة العدو لعدوه وعليه في عقد نكاح ولا شهادة من عرف بعصية وافراط في حمية كتعصب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة العداوة **فصل** في عدد الشهود ( ولا يقبل في الزنا ) واللواط ( والاقرار به الا اربعة ) رجال يشهدون به او انه اقر به اربعا لقوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهدا الاية ( ويكفي ) في الشهادة ( على من اتى بهجة رجلان ) لان موجب التعزير ومن عرف بغنى وادعى انه فقير لياخذ من زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال ( ويقبل في بقية الحدود ) كالقذف والشرب والسرقة وقطع الطريق ( و ) في ( القصاص ) رجلان ولا تقبل فيه شهادة النساء لانه يسقط بالشبهة ( وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وايضاء اليه ) في غير مال ( لا يقبل فيه الا رجلان ) دون النساء ( ويقبل في المال وما يقصد ) به المال ( كاليق والاجل والحيار فيه ) اي في البيع ( ونحوه ) كالقرض والرهن والغصب والاجارة والشركة والشفعة وضمان المال واتلافه والعق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والحماية اذا لم توجب قودا ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه ( رجلان او رجل وامرأتان ) لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسياق الاية يدل على اختصاص ذلك بالاموال ( او رجل ويمين المدعى ) لقول ابن عباس ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه احمد وغيره  
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بامراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموضحة  
طبيب وبيطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائنان ( وما لا يطلع عليه  
الرجال ) غالبا ( كعيوب النساء تحت الثياب والبركة والثوبة والحيف  
والولادة والرضاع والاستهلال ) اى صراخ المولود عند الولادة ( ونحوه )  
كالرتق والقرن والعفل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما  
لا يحضره الرجال ( يقبل فيه شهادة امرأة عدل ) لحديث حذيفة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم  
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجزى  
في الرضاع شهادة امرأة واحدة ( والرجل فيه كالمراة ) واولى لكماله ( ومن  
اتى برجل وامراتين او ) اتى ( بشاهد ويمين ) اى حلفه ( فيما يوجب القود لم  
يثبت به ) اى بما ذكر ( قود ولا مال ) لان قتل العمد يوجب القصاص  
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدهما  
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبنا بذلك الدية اوجبنا معينا بدون اختياره  
( وان اتى بذلك ) اى برجل وامراتين او رجل ويمين ( فى سرقة ثبت  
المال ) لكمال بينته ( دون القطع ) لعدم كمال بينته ( وان اتى بذلك ) اى  
برجل وامراتين او رجل ويمين ( فى ) دعوى ( خلع ) امراته على عوض  
سماء ( ثبت له العوض ) لان بينته تامة فيه ( وثبتت الينونة بمجرد دعواه  
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلا ) فصل ٢  
فى الشهادة على الشهادة ( ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا فى حق يقبل  
فيه كتاب القاضى الى القاضى ) وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى  
لان الحدود مبنية على السر والدرء بالشبهات ( ولا يحكم ) الحاكم ( بها ) اى  
بالشهادة على الشهادة ( الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة  
مسافة قصر ) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع  
شهادة شاهدى الاصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدى الفرع وكان  
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من  
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتعيين فرع الاصل ( ولا يجوز لشاهد  
الفرع ان يشهد الا ان يسترعيه ) ( شاهد الاصل فيقول ) شاهد الاصل للفرع



الشاهد على شهادتي بكذا او) اشهد اني اشهد ان فلانا قرر عندي بكذا او نحوه  
 وان لم يسترعه لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة ولا ينوب  
 عنه الا باذنه الا ان ( يسمعه يقر بها ) اي يسمع الفرع الاصل يشهد ( عند  
 الحاكم او ) سماعه ( يعزوها ) اي يعزو شهادته ( الى سبب من قرض او بيع  
 او نحوه ) فيجوز للفرع ان يشهد لان هذا كالا ستعاء ويؤديها الفرع بصفة  
 تحمله وتثبت شهادة شاهدي الاصل بفرعين ولو على كل اصل فرع ويثبت  
 الحق بفرع مع اصل اخر ويقبل تعديل فرع لاصله وعموته ونحوه لا تعديل  
 شاهد لرفقه ( وادار جمع شهود المال بعد الحكم لم ينقض ) الحكم لانه  
 قد تم ووجب المشهود به للمشهود له ولو كان قبل الاستيفاء ( ويلزمهم الضمان )  
 اي يلزم المشهود الراجح بدل المال الذي شهدوا به قائما كان او تالفا لانهم  
 اخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه ( دون من زكاهم )  
 فلا غرم على منكر اذا رجع المنكر لان الحكم يتعلق بشهادة الشهود ولا يتعلق  
 له بالمركين لانهم اخبروا بظاهر حال الشهود واما باطنه فعلمه الى الله تعالى  
 ( وان حكم ) القاضي ( بساھد ومين ثم رجع الشاهد غرم ) الشاهد ( المال  
 كاه ) لان الشاهد حجة الدعوى لان اليقين قول الخصم وقول الخصم ليس  
 مقبولا على منصفه وانما هو شرط الحكم فهو كتاب الحكم وان رجعوا قبل  
 الحكم لغت ولا حكم ولا ضمان وان رجع شهود قود او حد بعد حكم وقبل  
 استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود <sup>في</sup> باب اليقين في الدعاوى <sup>في</sup> اي  
 بيان ما يستحلف فيه وما لا يستحلف فيه وهي تقطع الخصومة حالا ولا تسقط  
 منها ( لا استحلف ) منكر ( في المبادات ) كدعوى دفع زكاة وكفارة  
 ونذر ( ولا في حدود الله ) تعالى لانها يستحب سترها والتعريض للمقرب بها  
 ليرجع عن اقراره ( ويستحلف المنكر ) على صفة جوابه بطلب خصمه ( في  
 كل حق لادمي ) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليقين على المدعى عليه  
 ( الا النكاح والطلاق والرجعة والابلاء واصل الرق ) كدعوى رق لقيط  
 ( والولاء والاستيلاء ) للامة ( والنسب والقود والقذف ) فلا يستحلف منكر شيء  
 من ذلك لانها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالتكول ولا يستحلف  
 شاهد انكر تحمل الشهادة ولا حاكم انكر الحكم ولا وصي على نفى دين  
 على موص وان ادعى وصي وصية للفقرا فانكر الورثة حاقوا على نفى العلم  
 فان نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف جماعة حلف لكل واحد مينا

الأ أن يرضوا بواحدة ( واليمين المشروعة ) هي ( اليمين بالله ) تعالى فلو قال الحاكم لمنكر قل والله لاحق له عندي كفى لانه صلى الله عليه وسلم استخلف ركابة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة ( ولا تغلظ ) اليمين ( الا فيما له خطر ) كجناية لا توجب قودا وعتق ونصاب زكاة فللحاكم تغليظها وان ابي الحالف التغليظ لم يكن ناكلا

### كتاب الاقرار

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لا انشاء ( ويصح ) الاقرار ( من مكلف ) لا من صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه ( مختار غير محجور عليه ) فلا يصح من سفيه اقرار بمال ( ولا يصح ) الاقرار ( من مكره ) هذا محترز قوله مختار الا ان يقر بغير ما اكره عليه كان يكره على الاقرار بدينهم فيقر بدينار ويصح من سكران ومن اخرس باشارة معلومة ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبى على صغير او وقف في ولاية غيره او اختصاصه ويقبل من مقر دعوى اكره بقرينة كترسيم عليه وتقدم بينة اكره على طواعية ( وان اكره على وزن مال فباع ملكه لذلك ) اى لو وزن ما اكره عليه ( صح ) البيع لانه لم يكره على البيع ويصح اقرار صبي انه باع باحتلام اذا بلغ عشرة ولا يقبل بسن الابينة كدعوى جنون ( ومن اقر في مرضه ) ولو مخوفاً ومات فيه ( بشئ ) فكأقراره في صحته ( لعدم تيمته فيه ) ( الا في اقراره ) اى اقرار المريض ( بالمال لو ارثه ) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون للمريض عليه دين فيقر بقبضه منه ( فلا يقبل ) هذا الاقرار من المريض لانه منهم فيه الا بينة او اجازة ( وان اقر ) المريض ( لامراته بالصداق فلها مهر المثل بالزوجية لا باقراره ) لان الزوجية دلت على المهر ووجوبه فأقراره اخبار بانه لم يوفه ( ولو اقر ) المريض ( انه كان ابها ) اى زوجته ( في صحته لم يسقط ارثها ) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عليها بمجرد ( وان اقر ) المريض بمال ( لو ارث فصار عند الموت اجنبياً ) اى غير وارث بان اقر لابن ابنه ولا ابن له ثم حدث له ابن ( لم يلزم اقراره ) اعتبارا بحالته لانه كان منهما ( لا انه ) اى الاقرار ( باطل ) بل هو صحيح موقوف على



الاجازة كالوصية لو ارث ( وان اقر ) المريض ( لغير وارث ) كابن ابنة  
 مع وجود ابنة ( او اعطاء ) شيئاً ( صح ) الاقرار والاعطاء ( وان صار  
 عند الموت وارثاً ) لعدم التهمة اذ ذاك ومسئلة العطة ذكرها في الترغيب  
 والصحيح ان العبرة فيها بحال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن بمال  
 او بما يوجبه كالجنابة لم يؤخذ به الا بعد عتقه الا ما ذونا له فيما يتعلق بتجارة وان  
 اقر بحد او طلاق او قود طرف اخذ به في الحال : وان اقرت امرأة ) ولو  
 سفية ( على نفسها بنكاح ولم يدعه ) اى النكاح ( اثنان قبل ) اقرارها لانه  
 حق عليها ولا تهمة فيه وان كان المدعى اثنين ففهوم كلامه لا يقبل وهو  
 رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المنتهى وغيره وان اقاما يثبتين قدم  
 اسبق النكاحين فان جهل فقول ولى فان جهل الولي فسخا ولا ترجع بيد  
 ( وان اقر واياها ) المجبر ( بالنكاح ) صح اقراره لان من ملك انشأ شيئاً  
 ملك الاقرار به كالوكيل بمقد البيع الموكل فيه فيصح اقراره به ( او ) اقر  
 به الولي ( الذى اذنت له ) ان يزوجه ( صح ) اقراره به لانه يملك عقد  
 النكاح عليها فملك الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق  
 حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا بلغت قبل ( وان اقر ) انسان ( بنسب صغير  
 او مجنون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه ) ولو اسقط به وارثاً معروفاً  
 لانه غير متهم في اقراره لانه لاحق للوارث في الحال ( فان كان ) المقر به  
 ( ميتاً ورثه ) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينفي  
 به نسباً معروفاً وان كان المقر به مكلفاً فلا بد ايضاً من تصديقه ( وان  
 ادعى ) انسان ( على شخص ) مكلف ( بشئ فصدقته صح ) تصديقه واخذه  
 لحديث لا عذر لمن اقر والاقرار يصح بكل ما ادى معناه كصدقت او نعم او  
 انا مقر بدعواك او انا مقر فقط او خذها او اتزنها او اقبضها او احرزها  
 ونحوه لا ان قال انا اقر او لا انكر او يجوز ان تكون محقاً ونحوه  
 فصل واذا وصل باقراره ما يسقطه مثل ان يقول له على الف لاتلزمى  
 ونحوه ﴿ كله على الف من غن خمر او له على الف مضاربة او وديعة  
 تلفت ( لزمه الالف ) لانه اقر به وادعى منافياً ولم يثبت فلم يقبل منه ( وان  
 قال ) على الف وقضيته او برئت منه او قال ( كان له على ) كذا ( وقضيته )  
 او برئت منه ( فقوله ) اى قول المقر ( بيمينه ) ولا يكون مقراً فاذا حلف  
 خلى سبيله لانه رفع ما اتبته بدعوى القضاء متصلاً فكان القول قوله ( ما لم

يمكن عليه ( بينة ) فيعمل بها ( أو يعترف بشئ الحق ) من عقد أو غصب  
 أو غيرها فلا يقبل قوله في الدفع أو البراءة إلا بينة لا هتافه بما يوجب الحق  
 عليه ويصح استثناء النصف فاقبل في الاقرار فله على عشرة إلا خمسة يلزمه  
 خمسة وله هذه الدار ولى هذا البيت يصح ويقبل ولو كان أكثرها ( وإن قال له  
 على مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوقا ) أى معية ( أو  
 موجهة لزمه مائة جيدة حالة ) لأن الاقرار حصل منه بالمائة مطلقا  
 فنصرف الى الحيد الحال وما أتى به بعد سكوته لا يلتفت اليه لأنه يرفع  
 به حقا لزمه ( وإن اقر بدين موجه ) بأن قال بكلام متصل له على مائة  
 موجهة الى كذا ولو قال ثمن مبيع ونحوه ( فانكر المقر له الاجل ) وقال هى حالة  
 ( فقول المقر مع يمينه ) فى تأجيله لأنه مقر بالمال بصفة التأجيل فلم يلزمه  
 الا كذلك وكذا لو قال له على ألف مغشوشة أو سود لزمه كما اقر ( وإن  
 اقر انه وهب ) واقبض ( أو ) اقر انه ( رهن واقبض ) ما عقد عليه أو  
 ( اقر ) اسان ( بقبض ثمن أو غيره ) من صداق أو اجرة أو جعالة ونحوها  
 ( ثم انكر ) المقر الاقباض أو ( القبض ولم يجهد الاقرار ) الصادر منه  
 ( وسأل احلاف خصمه ) على ذلك ( فله ذلك ) أى تحليفه فان نكل حلف  
 هو وحكم له لأن العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله ( وإن باع شيئا أو وهبه  
 أو اعتقه ثم اقر ) البايع أو الواهب أو المعتق ( ان ذلك ) الشئ المبيع أو  
 الموهوب أو المعتق ( كان له لم يقبل قوله ) لأنه اقرار على غيره ، ولم  
 يفسخ البيع ولا غيره ( من الهبة والعنق ) ولزمته غرامته ( المقر له لانه  
 فوته عليه ) ( وإن قال لم يكن ) ما بعته أو وهبته ونحوه ( ملكى ثم ملكته  
 بعد ) البيع ونحوه ( واقام بينة ) بما قاله ( قبلت ) بينته ( إلا ان يكون قد  
 اقر انه ملكه أو ) قال ( انه قبض ثمن ملكه ) فان قال ذلك لم يقبل منه (   
 بينة لانها تشهد بخلاف ما اقر به وإن لم يقيم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال  
 غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو أو غصبت من زيد وغصبه  
 هو من عمرو أو قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويعزم قيمته لعمرو  
 فصل في الاقرار بالمجمل وهو ما احتمل امرين فأكثر على السواء  
 ضد المفسر ( اذا قال ) انسان ( له ) أى لزيد مثلاً ( على شئ ) أو ( قال له  
 على ) كذا ( أو كذا كذا أو كذا ) كذا أو له على شئ وشئ ( قيل له )  
 أى للمقر ( فسر ) أى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به ( فان اتى ) تفسيره



( محبس حتى يفتره ) لوجوب تفسيره عليه ( فان فسر به بحق شفعة او )  
فسره ( باقل مال قبل ) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعي جنسا اخر او  
لا يدعي شيئا فيبطل اقراره ( وان فسر ) اي فسر ما اقر به مجملا ( بمئة  
او خم ) او كلب لا يقتى ( او ) مال لا يتمول ( كقشر جوزة ) وجبة  
بر او رد سلام او تشييت عاطس ومحوه ( لم يقبل ) منه ذلك لمخالفته لمقتضى  
الظاهر ( ويقبل ) منه تفسيره ( بكتب مباح نفعه ) لوجوب رده ( او حد قذف )  
لانه حق ادعى كما مر وان قال المقر لا علم لي عما اقررت به حالف ان لم  
يصدق المقر له وغرم له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم  
يواخذ وارثه بشئ ولو خلف تركة لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف  
وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او حليل ومحوه قبل تفسيره  
باقل متمول حتى يأم ولد ( وان قال ) اسان عن اسان ( له على الف رحح  
في تفسير جنسه اليه ) اي الى المقر لانه اعلم بما اراده ( فان فسر به مجنس  
واحد ) من ذهب او فضة او غيرها ( او ) فسر به ( باجناس قبل منه ) ذلك  
لان لفظه يحتمله وان فسر به بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او  
وثوب ومحوه او دينار والف او الف وخمسون درهما او خمسون والف  
درهم او الف الا درهم فالجمل من جنس الفسر معه وله في هذا العبد  
شرك او شركة او هو لى وله او شركة بيتا او له فيه سهم رجع في تفسير  
حصة الشريك الى المقر وله على الف الا قايلا يحتمل على ما دون النصف  
( وادا قال ) المقر عن اسان ( له على ما بين درهم وعشرة لرمه ثمانية )  
لان ذلك هو مقصود لفظه ( وان قال ) له على ( ما بين درهم الى عشرة  
او ) قال له على ( من درهم الى عشرة نزمه سعة ) اذ لم دحول الغاية وان  
قال اردت نقول من درهم الى عشرة مجموع لاعداد اى الواحد والاثنين  
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لرمه  
خمسة وخمسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان  
وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فوقه او تحته  
او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم الى درهمان لرمه درهمان ( وان  
قال ) اسان عن اخر ( له على درهم او دينار لرمه احدهما ) ويرجع في  
تعيينه اليه لان او لاحد الشئيين وان قال له درهم بل دينار لرمه  
( وان قال ) المقر ( له على تمر في جراب او ) قال له على ( سكين في قراب

أو يرضى في حشم ونحوه) كلمة توبيد في منديل أو حبة عليه عمامة أو  
 بياض عليها سرج أو زيت في زق (فهو مقر بالأول) دون الثاني وكذا لو قال  
 له عمامة على عبد أو فرس مسرجة أو سيف في قرابه ونحوه وإن قال له خاتم  
 فيه فص أو سيف بقراب كان اقرارا بهما وإن أقر له بخاتم وأطلق ثم جاء بخاتم  
 فيه فص وقال ما أردت الفص لم يقبل قوله وأقراره بشجر أو شجرة ليس اقرارا  
 بأرضها فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ولا يملك رب الأرض قلعها وأقراره  
 بأمة ليس اقرارا بحملها ولو أقر ببستان شمل الأشجار وبشجرة شمل الأغصان  
 وهذا آخر ما تيسر جمعه والله أسأل أن يعم نفعه وإن يجعله خالصاً لوجهه  
 الكريم وسبيلاً للفوز لديه بجنات النعيم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه على مدى الأوقات

قال مصنفه رحمه الله تعالى وفرغت منه يوم الجمعة ثالث

شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثلاث

واربعين والف والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم



قد صار طبع هذا الكتاب العذب المستطاب في مطبعة ولاية سورية الجليلة في  
 دمشق الشام الشريفة المحمية برخصة مجاس معارفها الموقرة بموجب المضبطة المرعية  
 المؤرخة في خمس وعشرين يوماً خلت من شهر شعبان سنة أربع وثلاثمائة هجرية  
 وفي سادس شهر مايس سنة ثلاث وثلاثمائة رومية التي نومرتها ثمان وثمانون

وكان الفراغ من طبعه بنفقة <sup>محسنة</sup> فقير محمد توفيق السيوطي الخنبلي  
 في اليوم السابع من شهر شعبان المكرم سنة خمس وثلاثمائة والف

ولما فاح مسك ختامه أرخه الكامل الفاضل سليم أفندي قصاب حسن زاده بقوله

حبذا روض فائق منه تيجي الحقائق

قد زكا طيباً نشره فهو كالمسك عابق

للبهوت المنصور قل بحر عرقان دافق

عم نفعاً من فضله تستد الحقائق

فاز سعى التوفيق في طبعه فهو السابق

قلت بالطبع أرخوا قد زها روض فائق



فهرسة كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع

صحيحة	صحيحة
١٠٤ كتاب الجباز	٠٠٢ خطة الكتاب
١١٨ كتاب الزكاة	٠٠٥ كتاب الطهارة
١٢٠ باب زكاة بيعة الاسام	٠١٠ باب الانية
١٢٢ باب زكاة الحبوب	٠١١ باب الاستنجاء
١٢٤ باب زكاة النقدين	٠١٤ باب السواك
١٢٦ باب زكاة العروض	٠١٧ باب فروض الوضوء
١٢٧ باب زكاة الفطر	٠١٩ باب مسح الحفين
١٢٩ باب اخراج الزكاة	٠٢٢ باب نواقض الوضوء
١٣١ باب اهل الزكاة	٠٢٤ باب الغسل
١٣٤ كتاب الصيام	٠٢٧ باب التيمم
١٣٨ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٠٣١ باب ازالة النجاسة
١٤٠ باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	٠٣٣ باب الحيض
١٤٢ باب صوم التطوع	٠٣٧ كتاب الصلاة
١٤٥ باب الاعتكاف	٠٣٩ باب الادان
١٤٧ كتاب الماسك	٠٤١ باب شروط الصلاة
١٤٩ باب المواقيت	٠٥١ باب صفة الصلاة
١٥٠ باب الاحرام	٠٦١ فصل اركانها
١٥٢ باب محظورات الاحرام	٠٦٣ باب سجود السهو
١٥٦ باب القدية	٠٦٧ باب صلاة التطوع
١٥٧ باب جزاء الصيد	٠٧٤ باب صلاة الجماعة
١٥٨ باب حكم صيد الحرم	٠٧٧ فصل في احكام الامامة
١٦٠ باب دخول مكة	٠٨١ فصل في موقف الامام
١٦٣ باب صفة الحج والعمرة	٠٨٤ باب صلاة اهل الاعذار
١٧٠ باب الفوات والاحصار	٠٨٦ فصل في قصر المسافر الصلاة
١٧٠ باب الهدى	٠٨٧ فصل يجوز الجمع بين الظهرين
١٧٣ فصل تسن العقيقة	٠٨٩ باب صلاة الجمعة
١٧٤ كتاب الجهاد	٠٩٦ باب صلاة العيدين
	١٠٠ باب صلاة الكسوف
	١٠١ باب صلاة الاستسقاء

٢٧٤ باب الوصية  
 ٢٧٥ باب الوصية  
 ٢٧٦ باب الوصية بالانصاء  
 ٢٧٦ باب الوصية اليه  
 ٢٧٨ كتاب الفرائض  
 ٢٨٣ باب العصبات  
 ٢٨٤ باب اصول المسائل  
 ٢٨٥ باب التصحيح والمناسخات  
 ٢٨٨ باب ذوى الارحام  
 ٢٩٠ باب ميراث الحمل والحنى  
 ٢٩١ باب المفقود  
 ٢٩٢ باب ميراث الغرقى واهل الملك  
 ٢٩٣ باب ميراث المذاهب والافرار  
 ٢٩٥ كتاب العتق  
 ٢٩٦ باب الكتابة وامهات الاولاد  
 ٢٩٧ كتاب النكاح  
 ٣٠٢ باب المحرمات فى النكاح  
 ٣٠٥ باب الشروط والعيوب فى النكاح  
 ٣٠٨ باب نكاح الكفار  
 ٣١٠ باب الصداق  
 ٣١٥ باب وليمة العرس  
 ٣١٧ باب عشرة النساء  
 ٣٢١ باب الخلع  
 ٣٢٤ كتاب الطلاق  
 ٣٢٨ باب ما يخالف به عدد الطلاق  
 ٣٣٠ باب الاى فى الماضى  
 ٣٣٢ باب تاييد الطلاق  
 ٣٣٩ باب التمسك والتمك  
 ٣٤٠ باب الرجعة

١٨٧ باب عقد التهمة  
 ١٨٩ باب الخيار  
 ١٩٦ فصل فى التصرف فى المبيع  
 ١٩٧ باب الربا والصرف  
 ٢٠١ باب بيع الاصول والثمار  
 ٢٠٥ باب السلم  
 ٢٠٩ باب القرض  
 ٢١٢ باب الرهن  
 ٢١٨ باب الضمان  
 ٢١٧ باب الحوالة  
 ٢١٩ باب الصلح  
 ٢٢٣ باب الحجر  
 ٢٢٧ باب الوكالة  
 ٢٣١ باب الشراكة  
 ٢٣٥ باب المساواة  
 ٢٣٦ باب الاجارة  
 ٢٤٢ باب السبق  
 ٢٤٣ باب العارية  
 ٢٤٥ باب النصب  
 ٢٥١ باب الشفعة  
 ٢٥٤ باب الوديعة  
 ٢٥٧ باب احياء الموات  
 ٢٥٩ باب الجمالة  
 ٢٦٠ باب الاقطة  
 ٢٦٢ باب الاقطة  
 ٢٦٣ كتاب الوقف  
 ٢٦٨ باب الهبة والعطية  
 ٢٧٢ كتاب الرضا



صحيفة

- ٣٤٢ كتاب الأيلاء  
 ٣٤٤ كتاب الظهار  
 ٣٤٧ كتاب اللعان  
 ٣٤٩ كتاب العدد  
 ٣٥٥ كتاب الرضاع  
 ٣٥٧ كتاب النفقات  
 ٣٦٠ باب نفقة الاقارب  
 ٣٦٣ باب الحضنة  
 ٣٦٥ كتاب الجنائيات  
 ٣٦٨ باب شروط القصاص  
 ٣٦٩ باب استيفاء القصاص  
 ٣٧٠ باب العفو عن القصاص  
 ٣٧٨ باب ما يوجب القصاص فيادون النفس  
 ٣٧٣ كتاب الديات  
 ٣٧٥ باب مقادير ديات النفس  
 ٣٧٦ باب دية الاعضاء ومنافعها  
 ٣٧٨ باب الشجاج  
 ٣٨٠ باب العاقلة  
 ٣٨١ باب القسامة  
 ٣٨٢ كتاب الحدود  
 ٣٨٣ باب حد الزنا  
 ٣٨٥ باب حد القذف  
 ٣٨٦ باب حد المسكر  
 ٣٨٦ باب التعزير  
 ٣٨٧ باب القطع في السرقة  
 ٣٨٩ باب حد قطاع الطريق

صحيفة

- ٣٩١ باب قتال اهل البغي  
 ٣٩٢ باب حكم المرتد  
 ٣٩٣ كتاب الإطعمة  
 ٣٩٥ باب الزكاة  
 ٣٩٧ باب الصيد  
 ٣٩٨ كتاب الايمان  
 ٣٩٩ فصل في كفارة اليمين  
 ٤٠٠ باب جامع الايمان  
 ٤٠٢ فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرها  
 ٤٠٣ باب النذر  
 ٤٠٤ كتاب القضاء  
 ٤٠٦ باب ادب القاضي  
 ٤٠٧ باب طريق الحكم وصفته  
 ٤١٠ باب كتاب القاضي الى القاضي  
 ٤١٠ باب القسم  
 ٤١٢ باب الدعاوى واليانات  
 ٤١٢ كتاب الشهادات  
 ٤١٤ باب موانع الشهادة وعدد الشهود  
 ٤١٥ فصل في عدد الشهود  
 ٤١٦ فصل في الشهادة على الشهادة  
 ٤١٧ باب اليمين في الدعاوى  
 ٤١٨ كتاب الاقرار  
 ٤١٩ فصل اذا وصل باقراره  
 ٤٢٠ فصل في الاقرار بالجمل











